



مخطوطة

زواهر الجواهر النضائر على الأشباه والنظائر

المؤلف

صالح بن محمد بن عبدالله (التمرتاشي، الغزي)



رقم شهر حوامس الرواس مؤخر البصائر سنة ١٢٠٠



كتاب
الجواهر النضائر حاشية على الاشباه والنظائر
تأليف العالم العلامة القدوة الفهامة الشيخ صالح بن ابي محمد
مولف تنوير الابصار ابن عبد الله بن احمد بن محمد
ابن ابراهيم التمرناشي العمري المغربي الحنفي
عني الله عنه وعفرو نوبه
اصين
امم

اللهم صل على سيدنا محمد وآل محمد
واجمعهم في الجنة

امين
رب العالمين
امين



٩٤٥

مكتبة
الشيخ محمد بن ابي محمد

Cairo University Library	
945	

مكتبة

٩٤٥

هذا **بسم الله الرحمن الرحيم** وبه نستعين **عليه السلام**
 للخدمة الذي ارسل وابلغهم المارث على ارض قلوب كل الرجال
 المنيرة عن الاشياء والنظائر فلا نظير ولا شبه ولا مثال الغنى
 الذي عم الاصول والمزج بالحير والوال فخرج لنا من عباد خزائن
 التوحيد والعلوم الجوالي كل مجال ركبوا شهب التوفيق في مضمار
 التحقيق والاعاش والدروس وايضا لهما غصان السبل فزوها
 بعبر الدارين كقور الطروس وصدات الصلاة على معدن اللطف
 والجود والكرامات وعين حياة الوجود والكرامات المختص بكشف
 القناع عن وجوه الاسرار الربانية واسطة عقد الانبياء
 والظواهر الزكية الرحمانية سيدنا محمد ومرشدنا محمد وعلي
 اله واصحابه واعوانه الاجاب واجبايه واهل بيته وما يحق به
 وانصاره وحواشيته ما عرفت قرية فوق اراك وما اصاب
 در نفس سوال وما فرقت اوراق الاشجار وما سمع مسبح
 وقت الاسهار **وبعد** فيقول العبد الفقير صالح بن
 محمد بن عبد الله بن احمد الميرزا شفي الخنفي عاملة الله
 تعالى بلطفه الخفي واجراه على عوايد بره الوفي وشفاه
 الله سبحانه ونفاني من مرض الدنوب والعيوب وسقاه رلال
 لطف علام الغيوب قد كثرت مطالعني للاشياء والنظائر
 والنصف الذي لم اكتب المصنف على نسجه من الحنفية
 الاويد والاواخر الذي هو مصنف شيخ والدي واستاذي ومن عنه
 غالب روايتي في الفقه الشريف واسا دي مولانا الشيخ

زين

زين بن نجم اسكنه الله سبحانه ونفاني بجوحة الجنان واحله الفردوس
 الاعلى انه هو الرحيم المنان ولقد اجاد فيما افاد وابرر مصنا
 نفعا للعباد ورأيت لبعض فضلا الحنفية حاشية على هذا
 الكتاب والمولف الشيخ السطاب فكنت اطلع المولف والحاشية
 في الليل والنهار واقتطع منها ما طاب من الثمار فخطوبياي
 وان كنت لست باهل للتأليف ولا من ارباب الجمع والنزصيف
 ان اجعل حاشية على هذا المولف الوريث والصنف اللطيف
 اوضح في بعض المواضع ملاحظته وايضا غاية البيان واثير
 ما اطلقه وابنه على مواضع واجري في تحريرها جواد
 البيان وانقرض في بعض المواضع من الحاشية المذكورة
 المتقدمة الزبورة فشرعت في ذلك متوكلا على الواسع
 العليم ومعتد اعلى العزيز الرحيم وسيمتار واهل الجواهر النضار
 على الاشياء والنظائر وانا استند بانفع الوسائل واكرم الانام
 وخلاصة الانبياء الكرام ومن ظلل الشمس وقت الظهيرة العام
 بني رب العالمين وشفيهم يوم الزحار سيدنا محمد اشرف الوجود
 وصاحب الشجاعة والشفاعة والجود والحبيب الرسول
 فاعتمد واقول **قول** مولانا شيخ والدي المصنف رحمه الله
 سبحانه ونفاني امين بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله **اقول**
 روي عن ابن مسعود رضي الله عنه ان حروف البسملة تسعة عشر
 حرفا كل حرف جنة اي وقاته من كل واحد من الربانية التسعة
 عشرة اعلم ان بسم جاري ومجور متعلق بمحذوف اتفاقا قد يعظم

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

فعلا نظرا الي ان الاصل في العمل للافعال وقدره بعضهم
مصدرا مرفوعا علي الابتداء نظرا الي ان المقام مقام ابتداء
والتقدير علي الاول بسم الله ابتداء وانما قدر متاخرا طلب الاختصاص
والاهتمام والتقدير علي الثاني ابتداء بسم الله ثابت فحذف
الابتداء وخبره وبقي معمول الابتداء والتقدير الاول اوي لان
المصدر لا يعمل محذوف او لو قيل ان بسم الله متعلق بالاستقرار
علي انه في موضع الخبر لمبتداء محذوف والتقدير ابتداء اي
مستقر بسم الله لير بعد ويسلم من دعوي عمل المصدر
في حال حذفه قال بعض المحققين ولامه مسطورا
اقول وقد صرح السعد التتاراني في بعض كتبه
يجوز ان يكون جواز عمل المصدر حال حذفه لانه يقتضي الظرف
والجار والمجرور كما لا يقتضي غيرها وهكذا يقدر في كل
موضع ما جعلت البسلة مبداء فان كانت مبداء لكل
قدرت بسم الله اكل او اكل او للشرب قدرت بسم الله اشرب
او شربي وما اشبه ذلك وعلي التقديرين النقوليين اولا
يسمي هذا المجرور بالظرف الدعوا والمفعلي وعلي الاخير الذي
بعثه بعضهم وقال لمراره مسطورا ببتني بالظرف المستقر
بقية القاف والفرق بينهما ان الظرف الدعوا كان عاملا
خاصا ساوا كان جايزا الحذف كما هنا واجبه كيوم الخميس
صحت فيه سمي بذلك لانهم القوم حيث لم يجعلوه متحلا
ضميرا والمستقر ما كان عاملا عاما كالاستقرار ولا يكون

الاوجب الحذف كما في الظرف الواقع خبرا او صفة او حالا او صلة
سمي بذلك لاستقرار الضم المنقول اليه بعد حذف عامله فيه فهو
في الاصل مستقر فيه فحذفت صلته اختصارا اولا لان عامله الاستقرار
والتعليل الاول اختيار الدما ميني والثاني اختيار التثنية تبعاً
للدري وللدما ميني فيه بحث يطلب من شرحه علي المعنى فاي **قوله**
قال الشيخ العارف في الفتوحات المكية وعندني ان البسلة في القرآن
الشريف متعلقة بالمحدثه فان الله تعالى لا يحمد الا باسمائه وغير
ذلك لا يكون ولا ينبغي ان يتكلف في القرآن محذوفاً بالضرورة ولا
ضرورة هنا فاذا قال العارف بسم الله الرحمن الرحيم المحذوف علق
الباب بما في الحمد من معني الفعل كما قلنا لا ينبغي علي الله تعالى الاباسمائه
الحسيني واما قولهم ان المصدر لا يعمل علي الفعل الا اذا تقدمت
واما اذا تأخرت تضعف عن العمل فعندي غير مرصني في التعليل
لانه تخلف من الخوي انتهى واعلم ان امتناع عمل المصدر في متقدم
عليه هو مذهب الجمهور واختار جمع من المحققين منهم الرضي والسعد
التتاراني جواز عمله في الظرف المتقدم وهو الاظهر لان الظرف متا
تكفيه راحة الفعل لانه شأنه ليس لغيره لتزيد من الشئ منزلة
نفسه لو فوه فيه وعدم انفكاكه عنه فان شئ فيه ما لا يتسع في غيره
واسم حايه وتعالى اعلم **فان قلت** هل تقدير المتعلق مقدما
اوي او مؤخرا وهل تقديره اسما اوي او فعلا **قلت** تقديره كما
كما قال الامام فخر الدين الرازي وغيره مؤخرا اوي او مؤخرا عن
بسم الله لانه بسم فقط لا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه

المنتفع وتقديره موخر عن بسم الله الرحمن الرحيم اوي من تقديره
 موخر عن بسم الله فقط بل يلزم الفصل بين التام والمنتفع
 بما لا يتعين تقديره في هذا الموضع وتقديره فعلا اوي من تقديره
 موخر عن بسم الله اما الاول فلا من اعادة تأخير جبينه
 الا اهتمام باسم الله والتخصيص اى قصر الابتداء والتأليف مثلا على
 الاستعانة او التبرك بسم الله تعالى لا يتجاوز اى الاستعانة والتبرك
 بسم الله لان المقصد بذلك الرد على المشركين اذا كانوا يبتدون في افعالهم
 باسم الهتهم تبركا لا اختصاصا وانما اذا تأخير ذلك لانه عامل
 وبسم الله معمول وتأخير العامل عن المفعول يفيد ذلك كتأخير
 في قوله سبحانه وتعالى اياك نعبد واياك نستعين فانه مفيد لذلك
 كما قاله ائمة التفسير ويشهد له ما قاله السعد التفتازاني
 وغيره الذوق السليم لكن قد يفيد تأخير غير ذلك اذا كان
 المقام ينبوعه كما فصل في محله والثاني ما يترتب على
 تقديم بسم الله جبينه الذي مساهد ان الله سبحانه وتعالى بواسطة
 موافقة الاسم للمسمى في التقديم وان اختلفت جهته لانه سبحانه وتعالى
 مقدم ذاتا اى متقدمة ذاته على العالم وجودا لانه قديم
 والعالم حادث والتقديم متقدم على الحادث ولانه واجب
 الوجود والعالم ممكن الوجود وواجب الوجود متقدم
 على ممكن الوجود وجوب وجوده لذاته لا بالغير فاذا
 ثبت انه سبحانه وتعالى متقدمة ذاته وجودا فتقدم
 اسمه ذكره ليوافق الاسم المسمى في التقديم وان اختلفت جهته

فيها

فيها عرفت **قول** الحشيين بن جسيم اقول هو الشيخ
 زين المصري شيخ والدي فزاعليه والدي بمصر في الفقه والاصول
 وكتب له اجازة وهو تلميذ الشيخ امين الدين بن عبد العال
 وهو تلميذ شيخ الاسد بن عبد البر بن الشحنة وهو تلميذ كال
 الدين بن الهمام والشيخ كافي القاموس من استبان فيه السن او
 من يلحق حشيين او احدي وحشيين اى اخر عمره اولى الثانيين
 وقد يطلق الشيخ على من لم يبلغ هذا السن للتبجيل ويقال شيخ
 الرجل اى وصفته بالشيخ للتبجيل وقال ابن سبويه اذا استبان
 الشيخ في الرجل فهو شيخ وقيل هو شيخ من حشيين اى ثابته انتم
 ويقال في مع شيخ شيوخ وشياخ وشيخة بكسر الشين وفتح اليا
 ومشايخ وشميخة بفتح الميم واسكان الشين كذا في بعض حواشي
 شيخنا الشواني **قول** الحشيين فيدور او يتسلسل اقول
 الذي هو توقف الشيء على ما يتوقف عليه بمرتبة او
 اكثر اما ما هو بمرتبة واحدة كتوقف مربي بربا على
 م واما ما هو بمراتب كتوقف مربي على ب واما على ج وج
 علي م والنسائل هو ان يترا في معروض العلية والعلولية
 في سلسلة واحدة من معلول معني الى غير النهاية كذا في شرح
 الطواع واعلم ان الاسم لفظة ما دل بالوضع لا بالعقل والاطم
 مفردا او مركبا على معني مسمى اى مجعول ذلك اللفظ والاعليه
 ومعناه في عرف النحاة ما دل مفردا على معني في نفسه غير متضمن
 ببنيته لزمان هكذا عرفه بعضهم وقال ابن الحاجب الاسم

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

ما دل معزود اعلي معني في نفسه غير مقتول باحد الارمنة
 الثلاثة والتسمية جعل اللفظ دال على ذلك المعنى المتقدم
 في التعريف وهذه لغة واما التسمية عرفا فهي تخصيص
 بعض اقسام الاسم لغة المتقدم تعريفه بالاسم كاللغة واختلف
 هل الاسم عين المسمى او غيره وهي مسئلة طويلة باختلاف
 العلماء في جوابها مع استدلال كل على جوابه قال الشيخ والبري
 في شرحه ليقول العبد عند قول الناظم وليس الاسم غير
 المسمى واعلم ان مراد المصنف بهذا الكلام ان الاسم والمسمى واحد
 خلافا للمجهيمية والكرامية والمعتزلة قائلون بانه غيره
 واما التسمية فهي غير المسمى باختلاف بين الائمة وقد حرر هذا
 المقام فارجع اليه واعلم ان الاسم عند البصريين مشتق من
 السمو وهو العلو معني ووزنا والمناسبة في المعنى المشترط
 وجودها بين المشتق والمشتق منه موجودة لان الاسم المناسبات
 مناسب للمسمى في معناه لانه يدل على معناه فسبب ذلك
 بعليه من خصيص الخفا في منصة الظهور وعند الكوفيين
 مشتق من السمة وهي العلامة والمناسبة المشترط وجودها
 بين المشتق والمشتق منه موجودة بينهما لان الاسم علامة
 على معناه لانه دال عليه وذلك العلامة عليه اذ علامة
 الشيء هي الدالة عليه واجتبه كل من الفريقين على مدعاه بما يطول
 ذكره فان اردت الاطلاع عليه فارجع الى المطول والله سبحانه
 ونفاني اعلم واعلم ان الله اسم للذات الواجب الوجود المستحق

جميع

لجميع المحامد ومعني الواجب الوجود انه الذي تقتض ذاته وجوده
 قال المولى سعد الدين في شرحه التخصيص انه اصله الاله حقيقة
 هزنته وعوضته عنها حرف التعريف ثم جعلهما قال بعض
 العلماء وكان يخطر ببال كثير التوفيق في فهم قوله اصله الاله
 كيف يلتم مع قوله عقيقه حذفت هزنته وعوض عنها حرف
 التعريف اذ اكان اصليا كيف يكون عوضا الي ان رايت الفاضل
 حسن جليي نفرض للاشكال واجاب عنه فقال لو كان اصله
 الاله معرفا لم يكن حرف التعريف عوضا عن الهزنة المحذوفة لاجتماعها
 معها في الاصل ويمكن ان يجاب بان حرف التعريف في الاله من قوله
 اصله الاله من الحكاية لاسن الحكيم ومراده انه منكر اذ ذكره
 البيناوي في تفسيره **فان قلت** لفظة الجلالة الشريفة
 عربية او غير عربية وهل هو مشتق ام لا **قلت**
 قال بعض العلماء اتفق اكثر العلماء على ان لفظة الله عربية
 ورغم البغى من المعتزلة انها معرفة فقيل عبرانية وقيل
 سريانية واكثر المحققين على عدم اشتقاقها بل هي اسم مفرد
 للمحق جل جلاله وتقدس وتعالى قال السيد
 في شرح المواقف وعلي تقدير كونها في الاصل صفة
 فقد صار علما مشتملا لصفات الكمال لا شتمارا وهو اعظم الاسماء
 واكثرها استعمالا وهو ايضا عرف العارف ذهب اليه سيبويه
 وغيره وحكاها ابن القطان عن ابي القاسم الزجاجي والمبرد
 وعلى ذلك بانه لم يشاركه فيه ولم تكن المشاركة فيه قال

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

سبحانه وتعالى هل تعلم له سبي اي هل تعلم احد نظيرا
او من يسمي بالله قال الائمة فتبني الله سبحانه وتعالى
القلوب عن ان يسموا بهذا الاسم احدا غير الله سبحانه وتعالى
وحكي ان سيبويه راى في النوم فتبيل له ما فعل الله بك فقال
خيرا كثيرا الجعلي اسمه اعرف المعارف وحكاية ابن الفظان عن احد
الرجلين الزجاجي والمبرد ويمكن تعدد الروايات **فان قلت**
لاي شي حدثت الالف في بسم الله في الخط واثبتت في قوله
سبحانه وتعالى باسم ربك **قلت** قال في الكشف قد
التعواني حذفها حكمه الدرج دون الابتداء الذي عليه
وضع الخط لكثرة الاستعمال وقالوا طولت الباء تقويضا عن طرح
الالف وعن عمر بن عبد العزيز رحمه الله سبحانه وتعالى
انه قال لكانت طوله الباء واظهر السنينان وروا الميم
فان قلت لا ي شي قيل بسم الله ولم يقل بالله **قلت**
اجيب بان المسمى اذا كان في غاية العظمة والحلال والكبريا
فلا يدكر بل يذكر اسمه وحضرته وجنابه كما يقال سلام الله على
المجلس العالي وعلى الحضرة العلية فلهذا قالوا باسم الله ولم يقولوا
بالله **فان قلت** ما الحكمة في ان الله سبحانه وتعالى جعل
افتتاح كتابه العزيز بحرف الباء واختارها على سائر الحروف
لا سيما على الالف فانه تعالى اسقط الالف واثبت مكانه الباء
فقال بسم الله **قلت** ذلك لمعاني كما قالوا منها ان في الالف
ترفع وتكبر وتطاول وفي الباء انكسار وتواضعا وتساقتا

فالان

فالالف لما تكبرت وضمها الله سبحانه وتعالى كما ورد في الحديث
الشريف من تواضع لله رفعه الله ومن تكبر وضعه الله
ومنها ان الباء اول حرف نطق به الانسان في عهد الست بربكم
فان قلت من حق حروف المعاني التي جات على حرف
واحد الذي يبنى على الفتحة التي هي اخت السكون نحو كاف
التشبيه والام الابتداء واول القطف وفاقه وغير ذلك فاما
بال الباء هنا مكسورة **قلت** انما كسرت ايم انما حركت بالكسر
على خلاف الاصل لعدم انفكاكها عن الحرفية والجر الذي
هو الكسرة اصالة بخلاف غيرها من الحروف المفردة غير
اللام الداخلة على المظهر فتمه ما ينقل عن الحرفية كالكان
والتا وما ينقل عن الجر كالواو **فان قلت** لا ي شي
كان ذلك مقتضيا بتركيبها بالكسرة **قلت** قال السعد
التفتازاني اما الحرفية فلا انها تقتضي البناء على السكون الذي
هو عدم الحركة والكسرة سبب لعدم لغتها اذ لا يوجد
في الفعل ولا في غير التصرف من الاسماء ولا في الحروف الانارة واما
الجر فلتسبب حركتها التي هي الكسرة عملها الذي لا تنفك عنه
وهو الجر الذي هو الكسرة اصالة كما مر ومن ثم كانت اللام مثلها
لكن اذ ادخلت على مظهر لانه اعتبر في علة كسرها ذلك قصد
الفرق بينها وبين لام الابتداء وهي مع دخوله على المظهر لا يلتبس
بها لان لام الابتداء لا تدخل الا على الصير الرفوع المنفصل **قول**
الحشي والصلوة والسلام **اقول** الالف واللام فيه لا يسترقان

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

كما في الحداي صلاة الله تعالى وصلاة الملائكة وصلاة المؤمنين
 علي خاصته خلاصة **فان قلت** الصلاة دعا والمراد
 من الدعاء القوم ففعل التعدير المذكورة تكون الصلاة مشتركة
 ولا عموم للمشارك فيشكل **قلت** فدا جواب عن ذلك بعض
 المحققين فان تعديره النجيب والتعظيم والاکرام من الله سبحانه
 وتعالى ومن الملائكة والمؤمنين علي النبي صلى الله عليه وسلم
 فعلي هذا لا يكون مشتركا فتأمل **قول** المحشي قلت اجيب بان
 الاقهر هنا تقدم الفعل لكونها اول سورة نزلت **اقول**
 قد تعرض للسؤال والجواب الزمخشري في انكشاف اقوال
 وقد اجيب عن ذلك ايضا بان باسم ربك متعلق باقرا
 الثاني اي هو مفعول اقرا الذي بعده ومعني الاول واحد
 القراءة من غير اعتبار تعديته الي حفر ويه كما يقال
 فلان يعطي اي يوجد الاعطاء من غير اعتبار تعلقه الي المعطي
 كذا في المفتاح ذكره العلامة سعد الدين التفتازاني في الطول
 ثم قال وهو مبني علي ان تعلق باسم ربك باقرا تعلق المفعول به
 ودخول ابا للدلالة علي التكرير والدوام لقوله اخذت الخطام
 واخذت بالخطام والاحسن ان اقرا الاول والثاني كلاهما منزلا
 منزلة لازم اي افعلا القراءة واجدها والمفعول محذوف في
 كليهما اي اقرا القرآن واما للاستعانة او الملازمة اي تعينا
 باسم ربك او متبركا او مستديرا ولا يبعد علي المذهب الصحيح
 وهو كون التسمية من السورة ان تجعل باسم ربك متعلقا

باقرا

باقرا الثاني ويكون متعلق الاول قوله سبحانه وتعالى بسم الله
 انتهى **اقول** وكون هذه اول سورة نزلت هو الصحيح وفي
 ذلك اقوال اخر منها يابها الدثر ومنها انه سورة الفاتحة
 قال في الكشف ذهب ابن عباس ومجاهد الي ان اول سورة
 نزلت اقرا واكثر المفسرين الي ان اول سورة نزلت فاتحة الكتاب
 ومنها بسم الله الرحمن الرحيم حكاه ابن النقيب في مقدمة تفسيره
 قول زاييد ووردي اول ما نزل حديث اخر روي الشيخان
 عن عايشة قالت اول ما نزل سورة من الفصل فيها ذكر
 الجنة والنار حتي اذا تاب الناس الي الاسلام نزل الحلال
 والحرام وقد استشكل هذا بان اول ما نزل اقرا وليس فيها
 ذكر الجنة والنار **واجيب** بان من مقدرة اي من اول ما نزل
 او المراد سورة الدثر فانها اول ما نزل بعد فترة الوحي
 وفي اخرها ذكر الجنة والنار فلعل اخرها نزل قبل نزول
 بقية اقرا كذا قال العلامة الاسيوطي **قول** المحشي وفيه
 سبع لغات وقد جمعها بعضهم في نظم الي اخره اقول اعلم
 ان في الاسم سبع لغات اسم بضم الهرة وكسرها وسم جحد الهرة
 وبضم السين وكسرها وسم بضم السين مقصور الهدي وسم
 بكسرها مقصورا كرضي وسم بفتحها كفتي وقيل بل فيه
 لغات عشرة اسم وسم وسم بالفتحة تثليث حركات اولها
 فهذه حاصلة تسع حاصلة من ضرب ثلاثة في ثلاثة والعاشرة
 سما بالفتح الاول لها والد لاخرها وقد جمعها بعضهم في قول

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

بذل اسم في قوله
فانما هو اسم لفظ

لغات الاسم قد حواها العصر في بيت شعر وهو هذا الشعر
اسم واحد في هزة والقصر مثلثا ثم سماع عشر
قول المحشي قلت لان التبرك والاستعانة بذكر اسميه
والفرق الي اخره **اقول** قد تعرض للسؤال والجواب العلامة
البيضاوي اقول وتقرير هذا الكلام هو ان يعلم ان الاسم
كزيد مثلا يطلق تارة ويراد به السمي وهو الغالب الشايع
ويطلق اخري ويراد به الاسم ويتغير احدهما اذا اقتضاها
المقام بحيث نقول ضرب زيد وضربت زيد اقل المراد به
السمي لا غير لانه هو الذي ينصرف بالضاربية والمضروبية
كالجنبي وحيث يقال زيد ثلاثي ساكن الوسط واجوف المراد
اللفظ وهو اوضح تصورا ونقلا عن اللفظ وتنبعا للاستعمال
واذا تعرض هذا لفظ الله سبحانه وتعالى يطلق تارة والمراد
به المسمي حيث يقال الله صانع للعالم خالق كل شي ويطلق
تارة والمراد به اللفظ حيث يقال لفظ الله عربي او سرياني
مشتق ومنقول وهذا المقام مما يتعين فيه اللفظ دون السمي
اذ التبرك واليتمن من الامور المتعلقة باللفظ دون المعنى
السمي برها حاصلان اولها بالذات بالسمي وما حصل بالاسم
الامن حيث دلالة عليه وايضا لا يحتاج الي قرينة تدفع غير
المراد مما يحتل اللفظ الا اذا كان الاحتمالان او الاحتمالات علي
حد اما اذا كان احدهما اغلب واشهر فلا كما في صورة النزاع
فان اطلاق اللفظ وارادة السمي اغلب من ارادة اللفظ واجيب

عنه

عنه بان معني كلام القاضي انه ابتداء هذا الاسم الشريف بعد
اول كلامه للتبرك واليتمن فظاهر ان الابتداء جعل والكلام
انما يليق باللفظ دون السمي لانه جعل مطلق التبرك معينا
للفظ دون السمي كما فهمه المعترض واما تساوي الاحتمالين من
اذ المستقر من الله لسكان العرب يتنبع موارد الاستعمال الفهم
يدفعون خلاف المراد راجحا او مرجوحا او مساويا حفظا لذهن
السامع من ان يخالجه خلاف المراد سلمنا الله ما لم يسا والاحتمال
لا يحتاج الي قرينة لكن ذلك اذا استعمل اللفظ المجمل في الرابع فقد
لا يحتاج حينئذ الي قرينة تدفع المرجوح انك لا تعلم السامع
اما اذا اريد الاستعمال القليل فالقرينة العينية له الرافعة
للاستعمال الشايع منقبة واجبة وصورة النزاع من هذا القبيل
فان اطلاق الاسم والمراد اللفظ قليل بالنسبة الي اطلاقه
وارادة المعنى وحينئذ تتعين القرينة العينية للفظ وهو
ذكر الاسم **قول** المحشي اجيب عن متمسكه الاول بان لم
لا يجوز ان تعرف الذات العظيمة الي اخره **اقول**
قد ذكر هذا السؤال والجواب العلامة حسن جلبي
في حاشية الطول فعال عند قول التقارني والله
اسم للذات المراد بالاسم ههنا ما يقابل الصفة او اللقب
والكنية **فان قلت** وضع العلم بارايه فرضيخ تعلقه
وحيث لم تعلم حقيقته سبحانه وتعالى لم يتصور ذلك
قلت لا نزاع في وقوع تعلقه سبحانه وتعالى بصفاته

الابدية

الألوكة

www.afukah.net

الحقيقة والاضافية والسلبية على تدريسها بالفيض
الالهي واما المتعقل فعقله بكنه حقيقة سبحانه وتعالى وذ
غير لازم في وضع العلم على انه ايمان يتم ذلك اذ يمكن الواضع
مطلقا او واضع هذا الاسم هو الحق سبحانه وتعالى اما
اذا كان واضعه وعلمه غير بالهامر والوحي فلا والله سبحانه
وتعالى اعلم **قوله** المحشي وهو الاصح الى اخره **اقول**
ان الاصح ان الواضع هو الله سبحانه وتعالى اعلم ان الجمهور ان
اللفظ وضعها الله سبحانه وتعالى علمها الله سبحانه وتعالى
عباده بالوحي الى بعض انبيائه او خلق الاصوات في بعض
الاجسام بان تدل من يسمعها من بعض العباد عليها او
خلق العلم الضروري في بعض العباد عليها او خلق العلم
بها والظاهر من هذه الاحتمالات اولها انه المعتاد في تعليم
الله سبحانه وتعالى واستدل من قال بان الواضع هو الله سبحانه
وتعالى بقوله سبحانه وتعالى وعلم ادم الاسما كلها اي اللفاظ
النشأة للاسماء والافعال والحروف لان كلاهما اسم اي
علامه على عسامة وتخصيص الاسم ببعضها عرف طرأ وتعليمه
سبحانه وتعالى دال عليه على انه الواضع دون البشر وقال
اكثر المعتزلة هي اصطلاحية اي وضعها البشر واحد او اكثر
وحصل عرفانها غير الواضح منه بالاشارة والقرينة كالطفل
فانه يعرف لغة ابويه بها واستدل لهذا القول بقوله سبحانه وتعالى
وما ارسلنا من رسول الا بلسان قومه اي بلغتهم فهي سابقة

على

على البعثة ولو كانت توقيفية والتعليم بالوحي كما هو الظاهر لتأخر
عنها وقال ابو اسحاق القدر المحتاج اليه منها في التعريف فغير
توقيف وغيره محتمل وتوقف كثير من العلماء والمختار الوقف
عن القطع ولكن اول الاقوال منطوق كذا في بعض المعتبرات
والله سبحانه وتعالى اعلم فايده قدم لفظ الله على الرحمن الرحيم
لان اسم ذات وهما اسم صفة والذات مقدمة على الصفة
وقدم الرحمن على الرحيم لانه خاص اذ لا يقال لعبر الله سبحانه
وتعالى بخلاف الرحيم والخاص مقدم على العام ولانه ابلغ من
الرحيم لان زيادة البنا تدل على زيادة العيني فالبنا كافي قطع
بالتشديد وقطع **فان قلت** ما وجه تأخير الرحمن الرحيم
عن وصف الربوبية في السورة الكريمة في قوله سبحانه وتعالى
الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم وما وجه الاختصار على لفظه
سبحانه وتعالى بهما في التسمية **قلت** فدا جاب عن ذلك
العلامة ابو السعود العمادي في تفسيره بانه ان اريد ما
فيهما من الرحمة ما يختص بالعقلاء من العالمين او ما يفيض
على الكليل بعد الخروج الى طور الوجود من النعم فوجه تأخيرها
عن وصف الربوبية ظاهرة وان اريد ما يعبر الكليل في الاطوار
كلها حساني قوله سبحانه وتعالى ورحمتي وسعت كل شيء
فوجه الترتيب ان الربوبية لا تقتضي القارة للرحمة
فايراد هاني عقربها لا يذ ان بانه سبحانه وتعالى متفضل فاعل
ما يقتضيه رحمة الساقية من غير وجوب عليه وبانها

وانتفع علي احسن ما يكون والاقتصار علي وقته سبحانه وتعالى بهما
في التسمية لما انه الانسب لحال التبرك المستعين باسم الجليل والاوق
لقاصده **فان قلت** كان تقدم غير الابلغ ليرتقي منه الى الابلغ
قلت اما فعل كذلك لانه قيل ان الرحيم ابلغ وقيل معناها واحد
فلا ابلغية لكن قابله خص كلاهما بشئ فيقول رحمان الدنيا
ورحيم الآخرة وقيل عكسه وقيل الرحمن امدح والرحيم الطف
وقيل اما قدم الرحمن لانه اذا نزل يردف الرحمن الذي تتاول جليل
النعمة واصولها بالرحيم ليكون كالتمتة والرديف وهذه اكله مبني
علي ان الرحمن صفة وهو كذلك في الاصل لكنه صار علما بالفضل
فقد قال ابن هشام الحق قول الاعلم وابن مالك انه ليس بصفة
بل علم ويبني عليه علميته انه في السمة وعوها بدل لا نعت
وان الرحيم بعد نعت له لانعت للجلالة الجبلية اذا لا يتقدم
البدل علي النعت قال وما يوضح انه غير صفة بحسب كثير غير
تابع خوا الرحمن علم القرآن قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن فاذا
قيل لهم اسجدوا للرحمن قلت قال بعض قلت لا تمنع علميته اعتبار
وصفيته الاصلية فيجوز كونه نعتا باعتبارها واما بحسب
غير تابع فلا يدل علي عدم اعتبارها لان الوصف اذا علم
جار حذفه وبقيت صفة كقوله سبحانه وتعالى ومن الناس الذين
والانعام مختلف **فان قلت** الرحمة ماهي **قلت** اصل
الرحمة للقلب والعطف ومنه اشتقاق الرحم وهي البطن لا عظامها
علي الجنين **فان قلت** ما معني وصف الله سبحانه وتعالى

بالرحمة

بالرحمة ومعناها العطف ورقة القلب ومنها الرحم لان عظامها
علي ما فيها كما تقدم قلت قال صاحب الكشاف هو مجاز عن
انعامه سبحانه وتعالى علي عباده لان ذلك اذا عطف غير عينه
ورق لهم اصابعهم بعروفه وانعامه كما اذا رزقهم كنه القفاطة
والقسوة عنقهم ومنعهم خيره ومعروفه **اقول** وعلي هذا
التقدير تكون صفة فعل لصفة ذات وقيل الرحمة ارادة
الخير لمن اراد الله سبحانه وتعالى به ذلك ووصفه بهذا علي
هذا القول حقيقة وهي جيد صفة ذات واصل الرحمة
النعمة ومنه قوله سبحانه وتعالى هذا رحمة من ربي اي نعمة
وفوقهم رحمة الطبيب اي نعم عليه باستقصا علاجه وعلي
هذا الاصرورة الي اركانها المجاز ويكون من قسم صفة الفعل
اقول والرحمن الرحيم اما مجرد وان عليهما وصفان لله
فان قيل الرحمن غير منصرف عند البعض فليكون مجردا
اقول لان غير المنصرف اذا دخله الالف واللام ينجر بالكره
وهنا كذلك اعلم ان الحاجة خلافا في ان هذا الاسم في هذه الحالة
منصرف فهم من ذهب الي انه منصرف مطلقا لان عدم
انصرافه اذا كان بمشابهة الفعل فلما ضعف هذه الشبهة
بدخول ما هو من خواص الاسم اعني اللام والاضافة فثبت
جهة الاسمية فرجع الي اصله الذي هو الصرف فدخله الكسر
دون التنوين لانه لا يجتمع مع اللام والاضافة ومنهم من ذهب الي انه
غير منصرف مطلقا والمنوع من غير المنصرف بالاصالة هو التنوين

وسقوط الكسرا ما هو بنوعية التنوين وحيث صنعت مشابهة
للفعل لا توثق الا في سقوط التنوين دون تابعه الذي هو الكسر
فعدا الكسر الى حاله وسقط التنوين لامتناعه من الصرف
ومهم من ذهب الي ان العلتين اذا كانتا بافتيتين مع اللام
او الاضافة كان الاسم غير منصرف وان زالتا معا وزالت احدهما
كان منصرفا وبيان ذلك ان العلية تنزل باللام او الاضافة فان
كانت العلية شرطا لسبب اخر زالتا معا كما في ابراهيم وان لم
تكن شرطا كما في احد زالت احدهما وان لم يكن هناك علية
كما في امر فقت العلتان عليهما كذا فتره العلامة الجاهلي
اقول قوله ان العلية تنزل باللام مقيد بلم لم يكن
في الاصل مصدر او صفة اما اذا كان كذلك فلا نحو المسير والفعل
واما مرفوعان **قول** المحشي فان قلت حيث كان الرحمن
ابن فلان قدم والقياس **اقول** هذا السؤال انما يقيد على قول
من يقول ان الرحمن صفة والحق علية كقوله العلامة ابن هشام
قال في المغني لان الحق قول العلم وابن مالك ان الرحمن ليس بصفة
بل علم **قال** وان السؤال الذي سألته الرخشي وغيره لم يقدم
الرحمن مع ان عادتهم تقديم غير الابلغ لقولهم عا غير وجواز
نياس غير متجه وقد قدمنا هذا البحث وقول ابن هشام قبيل
هذا بورقة **قول** المحشي قلت الراجح اشتقاق الفعل والصفات
من المصدر الجاهل **اقول** هذا مذهب البصريين والفعل فرع
خلافا للكوفيين والراجح الاول والسراد بالسر في قولي والفعل

فرع

فرع المشتق وهو الذي ينشأ من لفظ اخر مشتقا عليه اصوله
ومعبر عن بيانه لزيادة معني نحو نصر من النصر ونصر
من النصر واعلم ان المصدر تابع للفعل في الاعلال وان كان الفعل
مشتقا من المصدر كما صرحوا به **فان قلت** اذا كان الفعل
مشتقا من المصدر فيكون متأخرا عنه والمصدر تابع الفعل
في الاعلال كما ذكرتم فيكون متأخرا عنه والمصدر تابع الفعل
في الاعلال كما ذكرتم فيكون الفعل متقدما فيلزم من هذا ان
يكون المصدر متقدما عليه الفعل متأخرا عنه وهذا تناقض
قلت جوابه ان تقدم المصدر على الفعل في الاشتقاق يجب
الذات وتأخره عنه في الاعلال بحسب الصفة والتمتاض
لاختلاف الجهة واسمها ونعالي اعلم **قول** المحشي قلت
اجيب بان الفعل المنقضي قد يجعل لازما غير ان الغراب
لحق العلامة **اقول** قال العلامة الجاهلي عند قوله ابن الحاجب
الصفة المشبهة من فعل لازم واللازم اهم من ان يكون لازما
ابتداء وعند الاشتقاق خورجيم فانه مشتق من رحم بكسر
العين بعد نقله الي رحم بضمها فلا يقال رحم الامن رحم بضم
الها اي صار الرحم طبعه ككرم بمعنى صار الكلام طبيعة له
قول المحشي وادلة الاقوال المذكورة في المطولات الجاهل
اقول اعلم ان ابا حنيفة قال هي ايت من القرآن ازلت للفعل
بين السور ليست من الفاعلة ولا من كل سورة والبراد غير
ما في الفل وقال مالك ليست من القرآن الا في سورة النمل ان القرآن

لا يثبت الا بالقطع وذلك بالنوازل ولم يوجد وقد روي عن انس
ابن مالك انه عليه السلام كان يفتح القرآن بالحمد لله رب العالمين
وعن عايشة مثله وقال مولانا الامام الشافعي هي من الفاتحة
قولا واحدا وكذا من غيرها علي الصحيح لاجاعهم علي كتابتها
في المصاحف مع الامن بخرب المصاحف وهو اقوي الخ ولما روي
ابن عباس انه عليه السلام كان لا يعرف فصل السورة حتي تنزل
عليه بسم الله الرحمن الرحيم رواه ابو داود والحاكم في المستدرک وعن
ابن عباس كان المسلمون لا يعلمون انفصال السورة حتي تنزل
بسم الله الرحمن الرحيم وهذا يدل علي انها انزلت للفصل وانها
ليست من اول كل سورة ولا من اخرها بل هي اية منفردة وعن
عائشة انها قالت ان جبريل اتي النبي صلى الله عليه وسلم
فقال اقرأ بسم ربك الذي خلق ولم يذكر التسمية في اولها
وعن ابي هريرة انه عليه السلام قال ان سورة من القرآن
تلا تون اية شغفت لرجل حتي غفر له وهي تبارك الذي يده
الملك واجمعوا علي انها ثلاثون اية بغير التسمية وتماز ذكر
الادلة في التبيين وغيره من كتب المذهب **قول** حولانا
المصنف الحمد لله اعلم ان العلماء رضي الله عنهم من اول الزمان
والي الان ما زالوا يجلون صدور اسفارهم ويزينون احياء
اوراقهم بذكر الله العظيم العزيز وهو لمعري ابي من عقود
الجواهر والذهب الابريق والمصنف لما انعم الله سبحانه وتعالى
الفضل عليه بالكمال الذي هو العلم والعاريف فان ذلك

عادة

١٢
سعادة الدارين وتقرية القلوب والعين الذي تاليف هذا الكتاب
انتم من انوارها وينض من انوارها وتحقق ان الله سبحانه وتعالى
اراد به خيرا حيث فقهه في الدين من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين
وكان شكر النعم واجبا صدر كتابه بحمد الله تعالى اذا خفي شيء من ذلك
والا فالتوفيق للحمد والاقدار عليه ايضا مما يقتضي شكره واهله
جرا وقد اشار المصنف لذلك حيث قال الحمد لله علي ما النعم كانت
استفاضة الطالب واستفادة المارء هبة علي من سبته
ما بين المغيث والمستغيث وملازمة ما بين المغيث والمغيث
وكان المغيث في غاية التقديس والمستغيث في غاية التعلق وجب
التوسل في ذلك بين بينهما وهو الذي له جهنمات وهو الفرد الجامع
سيدنا ومولانا محمد عليه السلام يستغيث به من تجرده عن الواجب
الواهب ويفيض به من تغلفه علي الطالب ارفع رجه الله
تعالى بالصلاة علي النبي صلى الله عليه وسلم وامثالا لقوله
تعالى صلوا عليه ولما تسليما وايضا الصلاة وسيلة الي نيل
المقصود ان الحمد وسيلة له لكن الصلاة وسيلة **فان قيل**
فعلي هذا تكون الصلاة موقفا علي ما وشأت ذلك التقديم
قلت بلي ولكن تقديم الحمد لوجوه منها ان ذكر الله تعالى مقدم
والبسلة ذكره ثم الصلاة بعد ذكره تعالى لقوله تعالى ورفعا
لك ذكرك اي حيث ما ذكرت ومنها انه فعل ذلك اقتداء بكتب
الحجج بالشمسية والتخدير وعلا بقول صاحب الشفاعة والكثير
كل كلام لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو اجزم وفي رواية بسم الله فواتر

الابدية

الألوكة

www.alfikrah.net

اي مقطوع البركة والبال الحال والشان وفي ستر ابن ماجة ومحمد
ابن حبان وحسنه السوي وغيره كل اسردي بل لا يبدأ فيه
بالحمد وفي رواية بحمد الله وفي اخرى هو اجد وفي رواية فهو
اقطع **فان قلت** من اجل العلم الحافظ ابو عبد الله البخاري
رحمه الله سبحانه وتعالى ولم يفتح جامعهم بالحمد كما فعل غيره
وكذلك ابن الحاجب فعل في كافيتهم في علم الفقه **قلت** الجواب
ملخصا فيما ذكره شراح البخاري انه لا يتعين النطق والكتابة
معاً فيجوز ان جعل ذلك نطقاً عند تاليف كتابه **قلت**
وقد اجاب بعض شراح الكافية عن ابن الحاجب بقوله واعلم
ان الشيء لم يصدر رسالته هذه بحمد الله سبحانه وتعالى بالجملة
جزاً منها ضمناً لنفسه بتخييل ان كتابه هذا من حيث انه
كتاب لم ليس بكتب السلف رحمهم الله تعالى حتى يصدر به علي شراً
ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء مطلقاً حتى يكون بتركه اقطع
لجواز الابتداء بالحمد من غير ان يجعله جزءاً من كتابه **اقول**
وهنا فائدة وهي انه يقرب الاعتراض على المعارض اذا لم
يبدأ به سواه بحمد الله فيقال له ان كان سؤالك ذاك فلا ابتداء
بحمد والا فلا يقول عليه هكذا ذكره شيخنا العلامة الشنوافي
في بعض مواعيد وجعل ذلك جواباً عن من لم يبدأ بالحمد الشريف
فقال واجيب عنه ايضاً بقلب الاعتراض وذكر ما تقدم فيقول
العبد الضعيف في كونه جواباً نظراً لان غاية ما في الباب انه يلزم
الاعتراض مثل ما لزم المعارض عليه فيحتاج كل منهما الى جواب فالاعتراض

لا يندفع

ويندفع بما ذكر **فان قلت** انما الابتداء حقيقة باسم الله الرحمن الرحيم واما الحمد
فهو من جملة المبدؤين باسم الله الرحمن الرحيم فالعمل به وايتنهما معاً متعذر
قلت اجيب بوجهين احدهما ان الابتداء بحول علي الصري الذي يعتبر
ممتدلاً لا الحقيقي والكتاب المعتبر بمبدأه عرفاً الفاتحة الشريفة
بكلها كما يشترط تسميتها بهذا الاسم والكتب المنسقة بمبدأها الخطبة
التي هي البسلة والحمد والشهد والصدقة والثاني ان الراد بالابتداء
اعم من الحقيقي والاضافي فالابتداء بالبسلة الشريفة حقيقة وبالحمد
بالإضافة اليها بعده وقد اجيب بغير ذلك **اقول** وقد ذكر
المحدث ثانياً فقال والثالث بان الهائمه للاستعانة لا للاق
اي اخره **اقول** وقد رد الجواب العلامة حسن جلي في حاشية
المطول فانه ذكر هذا البحث ونفى المعارضة ثم قال لان الهائمه
للاستعانة والاستعانة بشي لا ينافي الاستعانة باخر كما ظن
اذ حل التشبيه على الاستعانة لا يبيح بحسب التاديب لانه يفضي
الى جعل اسم الله سبحانه وتعالى الاله لا تكون مقصودة بتداتها
الي اخر كلامه واعلم ان الحمد اللفظي لغة الشا باللسان بالجميل
على الجليل الاختياري على جهة التعظيم سواء كان الشا المذكور
في مقابلة نعمة ام لا يخرج بقوي باللسان الشا بغيره كالحمد
النفسى بقوي بالجميل الشا باللسان على غير الجليل ان قلنا باري
الشيخ عز الدين بن عبد السلام ان الشا حقيقة في الخير والشر
وان قلنا باري غيره انه حقيقة في الخير فائدة ذكر ذلك تحقيق
الاعية اي بيان ماهية الشا كما هو الاصل في ذكر قيود الشيء اودفع

تؤهلهم ارادة الجمع بين الحقيقة والجازع عند من يجوز من العدا
 كالامام الشافعي رحمه الله سبحانه وتعالى يجعله السامع عليهما
 فيقع في محذور وهكذا اقرره بعضهم قال بعض المحققين وفيه
 نظرا والمصريح به في كتب الاصول انه انما جعل عليهما بالقربة
 ولا قربنة هنا فلا محذور انتهى وخرج بقوي الاختياري
 المدح عند من يقول انه غير مراد في المحذور انه يعم الاختياري وغيره
 تقول العرب مدرحت اللولة عجب حسنا ومدحت زيد اعلي
 رشاقة فذه دون حديثها ومن قال انه مراد في المحذور
 ان القول الاول وهو مدرحت اللولة عجب حسنها ليس من قول
 العرب المحجج بقولهم كما ادعاه الاول بل قول بعض من ليس منهم
 وان الثاني وهو مدرحت زيد اعلي رشاقة فذ ليس من قول
 العرب المحجج بقولهم كما ادعاه الاول بل قول بعض من هو اعلم
 من قائله ان اراد ظاهره من المدح عجب نفس رشاقة فقد او
 مول بما يوافق لغتهم ان لم يرد ظاهره بان يقول بانه يدل
 علي فعل جميل اختياري قال بعض العدا وعليه تنقيح الاختياري
 المنقيد به الجليل المحمود عليه في تعريف المحمديان الماهية لا الاحتراز
 عن المدح انتهى وفيه نظرا انه وان لم يكن عجب هذا القول للاحتراز عن
 المدح فهو للاحتراز عن غير المدح والممدح من بقبية انشام الشا
 باللسان علي الجليل وهو الشا باللسان علي الجليل غير الاختياري
 فانه قيم موجودا اتفاقا وان لم يسم مدحا علي هذا القول
 فلا يكون القيد المذكور علي هذا البيان فقط وقوي علي جهة

التعظيم

التعظيم مخرج لما كان من الشا باللسان علي جهة الاستعزاء والسخرية
 نحو قوله سبحانه وتعالى ذق انك انت العزيز الكريم تقديره
 وقولوا له ذلك استعزاء وسخرية به ومتناول الظاهر وهي الجوارح
 والمراد بها هنا غير اللسان والباطن وهو الجنان اذ لا يتحقق كون
 الشا باللسان علي جهة التعظيم الا بهما بمعنى عدم مخالفة الجوارح
 افعال الجوارح لم يكن جوابا بل تكلم ومطابقة اعتقاد الجنان له اذ لو
 تخرد الشا باللسان علي الجليل الاختياري عن مطابقة الاعتقاد
 او خالفه افعال الجوارح لم يكن جوابا بل تكلم ان قصد به الاستعزاء
 والسخرية وتعليق وهو الايمان بما فيه ملاحمة وظرافة من قولهم
 ملح الشاعراذ التي ينشئ ملح ان قصد به ملاحمة وظرافة وليس
 التعليق هو ان يشار في قووي الكلام الي قصة او مثل او شربا در
 لان هذا انما هو التعليق كما قال السعد التفتازاني في الطولي في بحث
 التثنية قال وما وقع في شرح الفتاح من ان التعليق هو ان يشار
 في قووي الكلام الي قصة او مثل او شربا در فهو غلط لان ذلك
 انما هو التعليق بتقديم الامر علي الميم وهو الذي تقتضي لا يقتضي
 دخول عدم مخالفة الجوارح مخالفة ومطابقة الجنان في
 التعريف لانها اعتبارا فيه شرطا لا شطرا اي جزاسه والحد
 عرفا فعل يبي عن تعظيم النعم من حيث انه منعم عبي الحامدا او
 غيره سواء كان ذلك الفعل المبي عما ذكر باللسان او بالجنان ام بالاركان
 واشكر لفته هو ذلك الحمد العربي والشكر عرفا اي في عرف الشرح
 صرف العبد جميع ما انعم الله به من السمع والبصر وغيرهما من النعم

الظاهرة والباطنة الي ما خالق ذلك لاجله كصرف السمع الي التلقي
 الاوامر والناهي والروح لغة الشا باللسان علي الجمل مطلقا علي جهة
 التقطيم وعرفا ما يدل علي اختصاص المذبح بنوع من الفضائل **قال**
قلت جملة الحمد لله انشائية ام خبرية قال ابن الطحان جملة الحمد
 لله انشائية ومعني وان كان لفظها خبرا ويجوز ان تكون موصوغة
 شرعا لانها لا تنشأ ولا تنشأ كلام يحصل مدلوله في الخارج بغيره وهذا
 معني قول بعضهم الانشائية تتبع مدلوله والخبر يتبع مدلوله
 واستدل القائل بانها انشائية بانها حصول الحمد بالعلم
 بهامع الانعان لمدلولها ومنها ان قائل الحمد لله لا يقصد به الاخبار
 عن حمد غيره ولا الاعلام به وانما يقصد ايجاد وصفه وصدور
 الحمد منه له سبحانه وتعالى وذلك لا يمكن الا جعل الجملة الانشائية
 ومنها ان وصف التكلم لله سبحانه وتعالى بانه المستحق لجميع المحامد
 انما يحصل بقوله الحمد لله وذلك علامة الانشاء ومنها ان التكلم
 يتاب علي قوله الحمد لله بنا علي كونه حامدا به ولو كان جملة
 خبرية لما اتيب اذ الثواب انما هو الشا علي الله سبحانه وتعالى لا علي
 الاخبار بان الحمد لله سبحانه وتعالى اي غير ذلك من الوجة الظاهرة
 في اتقان الدلالة علي المدعي وادعي الشيخ الامام الصاع خلا ليد
 البخاري رحمه الله سبحانه وتعالى ان الجملة خبرية لفظا ومعني
 وضمن في ذلك مصفا بين فيه دليله ورده علي خصمه
 الجلاء الحلي المستدل بما ذكره في تعليقات اهل الكمال ثم ان جملة
 الحمد اخيارية لفظا ومعني وكونها انشائية معني ان قائل

الحمد

الحمد لله مني الشا علي الله سبحانه وتعالى بمعناها وهو ان كل حمد
 مختص به تعالى او مستحق له تعالى معني لغوي لا ينافي كونها اخبارية
 اصطلاحا اي ليس هو معني الانشائية القابل بل الخبر اصطلاحا **قول**
 الحاشي سوا تعلق بالفضائل او بالفاضل الي اخره **اقول** اعلم ان سوا
 اسم الله بمعني الاستواء يوصف به كما يوصف بالصادر وهذه قوله
 سبحانه وتعالى الي كله سوا بيننا وبينكم وهو هنا خبر والفعل
 بعده اعني تعلق الي اخره في تاقيل المصدر مستدا كما صرح به
 الزحخشري في قوله سبحانه وتعالى سوا عليهم النذر تهم امرهم
 نذرههم والتقدير تعلقه بالفضائل وتعلقه بالفاضل
 بيان وسوا لا يثنى ولا يجمع غير الصحيح في الجملة اما استنباط او حال
 بلا واو اعتراض قال في بعض حواشي الطول ثم التفسير في قوله
 تعلق راجع الي الشا اشارة الي عموم الجمل التعلق والرجوع الي
 نفس الجمل يوجب ركافة في العين اذ يكون من قبيل قولنا المحوان
 جسم حساس سوا تعلق بالانسان اولا واما الرجوع الي الحمد
 فتبعد جدا والفضائل جميع فضيلة وهي كل خصلة ذاتية والفاضل
 جمع فاضلة وهي المزية التقديرية والراد بالتقدي هنا التعلق
 بالغير في حقيقة وجوب اي اعطا النعمة لا الانتقال كالتوهم
 والام يحتمل الحمد والشكر اعتلا لان المحور عليه فعل اختياري
 البتة كما مر والفعل لا يقبل الانتقال اصلا **قول** الحاشي
 واصله النصيب ثم عدل الي الرفع للدلالة علي الدوام الي اخره
اقول يعني ان قوله الحمد لله كان في الاصل جملة فعلية اي

الاصح

الألوكة

حدث الله حدا وحدث حد الله فحدث الفعل مع الفاعل واقم
المصدر مقاصده وجعل الجملة اسمية للدلالة على الدوام والثبات
واما كان اصله النصب لان المصادر احوال متعلقة بحالها لانها
تقتضي ان تدل على نسبتها والاصل في بيان النسب والتعلق
هو فيلاحظ مع المصادر افعالها الناصب لها فليقل ان يقول الناصب
لمقام الحمد على نعم الله سبحانه وتعالى المتجددة علينا يوما قيوما
ان يقال حدث الله ليفيد تجدد صدوره الحمد لنا وتعلقه بالتوبة
لانها اذا اعتادت المشي القنة ولا شك ان افضل العبادات
اشغها والتحقيق ان القاعدة في اختيار طريق الحمد وترجيحها
جانب البلاغة مدحظة المحمود عليه فان كان من الامور الثابتة
فالناسب ان تختار الجملة الاسمية كما في صورة القاعدة فان الرواية
صفة ثابتة للذات فلهذا اعتبر الاسمية والا فالفعلية كما صرح
به بعض الافاضل **قوله** المحشى لا هم صرحوا بان الجملة الاسمية
التي خيرها جملة فعلية تدل على التجدد **قوله** صرح بذلك
السعدني المطول في بحث السند قال بعد ذكر بعض ما يتعلق
بهذا المقام والقول بان كل جملة تفيد الثبوت وهم بدل ما يكون
ذلك اذا لم يكن الخبر جملة فعلية والله سبحانه وتعالى اعلم
قوله المحشى قالوا ان الجملة الاسمية التي خيرها جملة فعلية
اما تفيد التجدد اذا لم يوجد داع الي الدوام اي اخره **قوله**
قد صرح هذا احسن جلي في حاشية المطول على ان لنا ان نقد اسم
الفاعل ويصح كونه للحدث ونقول يكفي في العهد لا ظرف رايحة

الفعل

الفعل فيعمل فيه اسم الفاعل بمعنى الثبوت ايضا كذا قاله بعض
المحققين وقد نص السعيد الشافعي في او اخر الباب الثالث
علي ان زيدا في الدار يحتمل الثبوت والتجدد بحسب تقدير حاصل
وحصل وهو بمنزلة الصريح فيما ذكر **قوله** لما اقدم
البسلة **قلت** علما بالكتاب العزيز والاجماع **قانه قلت**
لما اترك العاطف بين البسلة والحمدلة **قلت** اما ترك العاطف
ليلا يشعر بالتجنية فيخل بالسوية في الابتدائية **قوله**
مولانا المصنف وبعد **اقول** بعد ظرف زمان كثيرا ومكان
قليله تقول في الزمان جار به بعد بكون في المكان دار
زيد بعد دار عروهي هنا تضع للزمان باعتبار اللفظ
والمكان باعتبار الرقم **قوله** مولانا المصنف فان الفقه اشرف
العلوم اي اخره **اقول** قوله اشرف العلوم فيه نظر لدخول
علم الكلام وعلم التفسير وعلم الحديث في كلامه مع ان هذه
العلوم اشرف من الفقه لان شرف العلم لشرف موضوعه فكانه
اراد من اشرف العلوم او يقال مراده بالفقه معرفة النفس لها
وما عليها فتدخل الاعتقاديات لكن المقام ينع ذلك واعلم
ان العلوم اما شرعية وهي ثلاثة الفقه والتفسير والحديث
الشريف واما ادبية وهي اربعة عشر علما علم الفقه وعلم
الاصحبه شتقاق وعلم التصريف وعلم النحو وعلم المعاني والبيان
وعلم الابدع وعلم العروض وعلم القوافي وعلم قرض الشعر
وعلم انشا الشعر وعلم انكساره وعلم المحاضرات ومنه علم التواريخ

وذكروا علم الفرائد وفيه نظر واما باب صفة وهي عشرة علم
 النصف وعلم الهندسة وعلم الهيئة وعلم تدبير المنزل واما
 عقلية وهي ما عدا ذلك كالسطح والمجدد واصول الفقه واصول
 الدين والعلم الاولي والطبي والطب وعلم الميتات وعلم
 التواميس والفلسفة والكيما **اقول** وقد وقع الخلاف في
 المنطق هل هو علم ام لا قال الزركشي هذا المنطق علم لا خلاف
 حكاها في المطالب وهو لفظي وكان الفراء في تسميته ريس العلوم
 وانكره ابن سينا وقال هو خادما وهو لفظي ايضا وهما من
 الاشتغال به فيه ثلاث مذهب قال ابن الصلاح والسؤوي وابن
 شامة يحرم الاشتغال به وقول الفراء من لا يعرفه لا يوفق
 بعلومه والمختار جواز له من وثق لصحة هذه ماهر رسالتان
 العزيز والسنة الشريفة واعلم ان العلم تعاريف كثيرة مذكرة
 في شرح الموافقات واعلم ان احسن ما قيل في الكشف عن ماهية العلم
 انه صفة يتجلى بها المذكورين قامت هي به فالمذكورين والوجود
 والمعدوم الممكن والمستحيل بالاحلاق ويتناول المفرد والتركيب
 والكل والجزء والتخييل هو الانكشاف التام والمعنى انه صفة
 يتكشف بها لمن قامت به ما من شأنه ان يذكر انكشافا تاما لا شبهة
 فيه فيخرج عن الحد النظر والجهل التركيب واعتقاد المقدار المصيب
 لانه في الحقيقة عقده على القتب فليس انكشاف تام يتجلى
 به العقدة وانما سبحانه وتعالى اعلم والفقه معرفة النفس ماله
 وما عايله ويزاد علما يخرج الاعتقاديان والوحدانيان فيخرج

علم الكلام والتصوف ومن لم يزد اراد التمول كذا في التيق **فان**
قلت ما المراد بانفس في قولهم الفقه معرفة النفس **قلت**
 يجوز ان يراد بها النفس الانسان نفسه لان اكثر الاحكام متعلقة
 باعمال البدن وان يراد بالنفس الانسانية اذ لا الاعمال ومعها الخطاب
 وانما البدن الكذا في بعض المعبرات **قول** المصنف وهو كالمصنف
 الى اخره **اقول** الذي يظهر ان المراد بالصدق هو الامام ابو بكر
 رضي الله عنه فانه جمع القرآن الشريف والذكر العظيم الميثاق الاول
 اجره واجرا من دون القرآن الشريف بعدة قال الامام العلامة
 الاسيوطي في الانتان قال الخطابي انما يجمع رسول الله صلي
 الله عليه وسلم القرآن في المصحف الشريف لما كان بترتيب من ورد
 ناسخ لبعض احكامه او تلاوته فلما انقضى نزوله بوفاته صلي
 الله عليه وسلم شرف قدره العظيم ونظم الله سبحانه وتعالى خلفا
 الراشدين ذلك وفاء بوعده سبحانه الصادق لصمان حفظه علي
 هذه الامة فكان ابتداء ذلك على يد الصديق بمشورة عمر رضي الله
 عنهما وعن الصحابة اجمعين هذا ما ظهر والله سبحانه وتعالى اعلم
قول المختار الى اخره **اقول** معناه وانتهى الى اخره او قل قولاً
 منتزعا الى اخره **قول** المختار واعلم ان الفرق بين اسم الجنس
 المعروف كالدويين علم الجنس كاسم الى اخره **اقول** ولا يصح
 بتحرير هذا المقام ليحصل به غاية المرام فاقول وبالله سبحانه
 وتعالى التوفيق اعلم ان علم الجنس هو الموضوع لماهية تقيده
 في الذهن ايم باعتبار تعيينها فيه تستعمل في واحد منهم او معين

باعتبار اشتغال علمي الماهية نقول ان رايت اسامة مقبلا نص
سبها الحكمي وحي ان هذا الاستعمال حقيقي باعتبار الاستعمال
علي الماهية المذكورة فالعبر عندهم في علم الجنس هو كونه موضوعا
لماهية الحاضرة في الذهن ومشارا بها اليها باعتبار حضورها
وتغيرها ذهنا والفرق بين علم الجنس المتكثرة كاسامة واسم الجنس
اما بالنسبة الي اسم الجنس المتكثرة فواضح اذ علم الجنس موضوع
لماهية بالاعتبار المذكور واسم الجنس المتكثرة موضوع لماهية
في نفسها لا بهذا الاعتبار فتداهها واحد لكنه مختلف بالاعتبار
واما بالنسبة لاسم الجنس المعروفة كالاسد فهو ان علم الجنس يدل
علي الماهية العينية من حيث هي معينة معلومة بجوهر اللفظ
بخلاف اسم الجنس ان التعيين فيه مستفاد من الارادة والحاصل
ان التعيين حاصل في الاقسام الثلاثة الا ان احصاها في اسم
الجنس المتكثرة ملاحظ في اسم الجنس المعروفة كعلم الجنس كسبه
في اسم الجنس من الاداة وفي علمه من جوهر اللفظ قالوا والفرق
المذكور اما يحتاج اليه في قول من جعل اسم الجنس موضوعا
للمحقيقة كما اختاره السير قدس الله سره واما علي قول
من جعله موضوعا لماهية مع قيد الوحدة وهو المراد بالثبوت
المتشركا اختاره العلامة التفتازاني تبع الشيخ الرضي
فلا يحتاج اليه اذ دلالة لعلم الجنس علي الوحدة ابتداء
اقول وقد قال ابن هشام في توضيحه وهذا العلم يشبه
علم الشخص من جهة الاحكام اللفظية ويشبه المتكثرة من جهة

المعنى

١٨
المعنى لانه سمي في امته لا بجنس واحد دون آخر قال بعض
المحققين علما لجنس معرفة لفظا ومعنى وهو الحق ان شاء الله
تعالى وان وقع لابن هشام في توضيحه تبعا لغير ما لك خلافا
واما علم الشخص فمفهومه انه اسم يعني عساه بيقينا مطلقا من
غير ان يد عليه بل مجرد الوضع او العلية فعلم هذا علم الجنس
واسم الجنس المفرد والتكثرة وعلم الشخص فاعتمد هذا التعريف
المنصف علي هذا قدر واحد في انما الاعمال بالنباتات اقول
قال بعض شراح البحاري هذا التركيب يفيد المحصر بخلاف
بين المحققين والمحصر نباتات الحكم المذكور ونفيه عما عداه
واما اختلافنا في انما هل يفيد المحصر او تأكيد الالبات في
اذا تدل هل يفيد النفي بالمطوق او بالمفهوم اي غير ذلك من
المباحث والمختار انما تفيد المحصر لكن قد نصحه في قريته
تدل علي افادتها محصر مخصوصا وفي كشف الاسرار شرح المنار
واما المحصر كما هو ابو علي الفارسي عن الحاجة لان الالبات وما
النفي في ذلك عند التركيب لان الاصل عدم التغير ولا يقتضي
ان اثبات غير المذكور وما في المذكور فتبين عكسه واجه
المخالف بقوله سبحانه وتعالى انما المؤمنون الذين اذكروا الله
وجعلت قلوبهم ومن ليس كذلك فهو موسى اجماعا والجواب
انه محمول علي المبالغة اي انما اكدوا الايمان الذين من صفتهم
كيت وكيت وفي شرح الحمزة انما المحصر عند الجمهور وفي شرح
الهدى للشيخ الهندي ان المختار عند علمائنا هم انه سبحانه وتعالى

في الاصول ان انما لا تنقيد المحصر **قول** مولانا واما اشترطت
في العبادات بالاجماع الي اخره اقول هذا جواب عن سوال
مقدور وهو ان يقال هذا الكلام يتاتي في جميع العبادات فلا
دلالة على اشتراط النية في العبادات فاجاب بان النية انما
اشترطت بالاجماع اوباية وما امر والا يعبد والله مخلص له
الدين **واجيب** ايضا باننا مقدر الثواب ايضا في الحديث
الشريف في العبادات لكن المقصود في العبادات المحضة الثواب
فاذا اخلت عن المقصود لا يكون لها صحة لانها لم تشرع الا مع كونها
عبادة بخلاف الوضوء اذ ليس عبادة مقصودة بل شرط لجواز
الصلاة فاذا اخل عن الثواب انتفى كونه عبادة لكن لا يلزم من
هذا انتفاصحه اذ لا يصرف اليه لم يشرع الاعبادات فبقى صحته
بمعني انه مفتاح للصلاة كما في سائر الشرايط كتطهير الثوب
والكان وستر العورة فانه لا يشترط النية في شي منها هكذا
اجاب بعضهم قلت قال في التلويح فيه نظرا لانا لا نسلم
ان انتفا الثواب يستلزم انتفا الصحة واما يستلزم لو كانت
الصحة عبارة عن الاجزاء ورفع وجوب القضاء كان الفرض
هو الامتنال او موافقة الشرع الشريف فلا **قول** للمصنف
ويفرع عليه ان العريق يفصل ثلاثة قولاي يوسف قياسا
على العضلات الثلاثة الزيل للحديث على وجه الكمال ووجه
غسله مرة قياسا على الثوب الجسر بالجاسة الغير مربية
اذا غسل مرة ثم اصبغ اليه ثوب اخر طاهر فانه يغسل بما بقي

وقياسا

وقياسا على مسيلة البيرا او يجب من ساعشرون دلوام تلام نزع
منها دلوام في يبرطاهرة ينزع منها ما بقي وهو تسعة
عشرو وجه تفسيره مرة قياسا على الالة الحديث مرة هكذا
نقله بعض الفضلاء عن شيخ الاسلام المحبي مفتي الديار المصرية
فتامله **قول** المصنف واما في العبادات الي اخره **اقول**
وفي بعض كتب الحديث الشريف حكى ابن السير صابطا لما يشرط
فيه النية ما لا يشترط فقال كل عمل لا يظهر فيه فائدة عاجلة بل
المقصود فيه الثواب فالنية مشترطة فيه وكل عمل ظهرت له فائدة
تأخيره وتقاضسته الطبيعية قبل الشريعة ملزمة بينهما
فلا تشترط النية فيه الا لمن قصد بفعله معنى اخر يرتب
عليه الثواب قال واما اختلف العلماء في بعض الصور من جهة
تحقق مناط التفرقة قال واما ما كان للمعاني المحضة كالخوف
والرجاء هذا لا يقال باشتراط النية فيه لانه لا يمكن ان يقع الا
صوبيا وميتى فرضت النية مقصودة فيه استجالت حقيقة واما
الاقوال فيحتاج الي النية في ثلاثة مواطر احدها التقرب الي
الله تعالى فزارا من الرضا الثاني التمييز بين الالفاظ المحتملة
لغير المقصود والثالث يقصد الا تشا بخرج سبق اللسان **قول**
المصنف واما هي شرط لاسقاط الفرض عن ذمة المكلفين الخ اقول
يشكل على هذا ما ذكره العلامة قاضي خان في فتاويه حيث قال
ميت غسله اهل من غير نية الغسل اجزاهم ذلك انتهى والثاني
ان يقول خطر بيالي كذلك قلت قد كملت اريد به ما ظهر مني

المكره ولما رده الخبر عن الماضي هذا كما فرقتني منه امراته
في القضا وفيما بينه وبين ربه لانه بعد ما خطر بهاله هذا
قد يمكن التفتي عما يتلي به وهذا تنعدم الضرورة الثالثة
ان يقول لم يخطر بباله شي ولكن كفرنا بالله كفر مستقبلا
وقلي مطمئن بالله لا يتبين عنه امراته استخسانا لانه لم يخطر
بباله شيء ما الله عليه كانت الضرورة متحققة ومع تحقق
الضرورة يرخص اجرا كلة الشريعة مع ما بينه القلب بالايان
قول المصنف اما هو باعتبار ان عينه كفر كما علم في الاصول
من بحث الهرل **قول** السقوله في التوضيح وغيره من كتب
الاصول ان الهرل بالردة كفر لانه استخفاف فيكون مرتدا يعني
الهرل لا يهازل به اي ليس كفره بسبب ما هزل به وهو اعتقاد
معني كلمة الكفر التي تكلم بها هازلا فانه غير معتقد معها
بل كفره يعني الهرل فانه استخفاف بالدين فهو كفر فهو بالله سبحانه
وتعالى منه قال الله سبحانه وتعالى كذا فحوص ونجب قل يا الله
وايا نذر رسوله كنتم تستهزئون لا تعتذروا قد كفرتم بعد ايمانكم
قول المصنف واستثنى بعضهم الجمعة والعبددين **قول** صححه
صاحب الخلاصة وفي الاختيارات انه لا يحتاج في الجمعة الى نية
الامامة بالاتفاق هكذا ذكر في المستنصفي نقله من الاسرار
والجمهور في اشتراط النية في حق من وفي شرح منية المصنف ولا يحتاج
الامام في صحة الاقتداء به الى نية الامامة حتى لو شرع على نية الاتفاد
فاقتدي به يجوز الا في حق جواز اقتداء السلف فان اقتداهن به
لا يجوز

لا يجوز ما لم ينو ان يكون اما ما لم ينو او لم يتبعه عموما خلافا للفرق
قول المحشي قلت وهذا بنا على الرابع من انه لا يصح اقتداء المرأة
ما لم ينو اما متي الى اخره **قول** في هذا الكلام اطلاق في محل التقييد
فانه عم في قوله لا يصح اقتداء المرأة ما لم ينو اما متي فاشل صلاة
الجماعة وسائر الصلوات وليس الامر كذلك فانه في صلاة الجماعة
لا يشترط في صحة اقتدائها به فيها نية اما متي بالاجماع كما في منح
الغفار للشيخ الامام الوالد ومثله في خلاصة الفتاوى
وكذا في البحر الرائق الا ان يقال مراده الاقتداء في الصلاة الكاملة
قول المصنف حتى لو عطس بعد صعوده المبر فقال الحمد
لله للعطاس **قول** المصنف حتى لو عطس هذا هو المذهب
كما جزم به الشيخ الامام الوالد في مختصره وفي رواية يجرى به
ذلك وفي النهاية وفي اليسوط الا ان الشرط عند اي حنيقة
احمد الله تعالى ان يكون قوله الحمد لله على قصد يريد الحمد
على عطاسه لا ينوب عن الخطبة والله سبحانه وتعالى اعلم وفي
فتاوى قاضي خان وان اراد به التحديد والنسبة لاجل لان
الشرط ذلك كرام الله عليه سبحانه وتعالى عليه علي النزع وذلك
انما يتحقق بالقصد ولو عطس فقال الحمد لله يريد به التحديد
على العطاس فذبح لاجل بخلاف الخطيب اذا عطس على المنبر
فقال الحمد لله فانه يجوز له الجمعة انتهى وقد علمت المذهب
فان قلت ما الفرق بين الخطبة والجمعة على الرواية القابلة
بان يجرى به قول الحمد لله اذا عطس وقالها في الخطبة قلت

قالوا والفرق علي هذه الرواية هو ان المأمور به في الخطبة الذكر
مطلقا لقوله سبحانه وتعالى ناسوا الي ذكر الله وقد وجدوني
باب الزبيحة المأمور به الذكر عليه وذلك بان يقصد **قول**
المصنف واما استقبال القبلة فشرط الجهرجاني الي اخره **اقول**
وعبارة النهاية واما نية الكعبة بعد ما توجه اليها هل يشترط
اولا وكان الشيخ ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يقول
بانه يشترط وكان الشيخ ابو بكر بن حامد يقول بانه لا يشترط
بحوار الصلاة وذكر المصنف رحمه الله عن التقييصة ونية
الكعبة ليست بشرط في الصحيح من الجواب لان استقبال
البيت شرط من الشرايط فلا يشترط فيه النية كالوضوء وبعض
الشافعي يقول ان كان يصلي الي المحراب فكا قال الحامدي وان
كان في الصحرا فكا قال القاضي **قول** المصنف والمعتد
في المذهب الي اخره **اقول** اعلم ان الخلاف وقع بين العلماء
في اخذ الزكاة فقرا على المكي هل يجوز ان لا ينعضهم اجاب بانه
لا يجوز وهو المعتد وفي شرح المنظومة للعلامة عبد البر
ابن الشحنة لو امتنع من الزكاة فاخذها الامام لرها ووضعها
في مواضعها اجراه لان له ولاية اخذ الصدقات فقام اخذ
مقام دفع المال واستكمل مجد الاية الترجان بان النية شرط
ولم توجد **فان قلت** الاشكال غير ظاهر لان الصورة فيمن
اخذ منه زكاة هاله اللهم ان يريد التلفظ بها وليس بشرط
عندنا **قلت** هذا الجواب فيه تقرير الاشكال لان المستشكل

يقول

يقول اذا اخذت فقرا فلا نية اصلا فلا تكون زكاة اما اذا وجدت
النية فلا تخبر لانه مختار في الدفع كالاختي والاشكال ظاهر كالاختي
والله سبحانه وتعالى اعلم ثم نقل ابن الشحنة عن الواقعات ان
السلطان اذا اخذ الصدقات قبل ان يوفي بايديها الي السلطان
الصدقة عليه لا يومر بالادان ثانيا لانه فقير حقيقة ومنهم
من قال الحوط ان يفتي بالادان ثانيا كالمولود لم يولد له الفقد وهو
الاختيار الصحيح واذا عرفت منهم من قال يا مولى رب
الاموال بارايها ثانيا فيما بينهم وبين الله سبحانه وتعالى لانها
ما وضعت موضعها وقال ابو جعفر لا امرهم لان اخذ
السلطان منهم قد صرح لان له ولاية اخذ فسقط عن ارياب
الصدقان وان لم يضعها موضعها لا يبطل اخذه وبه يفتي
وهذا في صدقات الاموال الظاهرة اما لو اخذ السلطان اموالا
مصادرة ونوي ادا الزكاة اليه فعلي قول الشافعي المتأخرين
يجوز والصحيح انه لا يجوز وبه يفتي لانه ليس له ولاية
اخذ الزكاة عن الاموال الباطنة وبه ناخذ وفي البرزلية السلطان
الجابر اذا اخذ صدقات الاموال القاهرة يجوز وتسقط في الصحيح
ولا يومر بالادان ثانيا فان صادرا واخذ الجنايات ونوي ان يكون
عن الزكاة او نوي ان يكون المكسر زكاة فالصحيح انه يقع عن
الزكاة كذا قال الامام السرخسي ومثله صرح في الخلاصة وفي فتح
القدير قال وفي المبسوط وحيا اخذه ظلة رحمانا من الصدقات
والعشور والخراج والجنايات والمصادرات فالصحيح انه يسقط ان

جميع ذلك عن ارباب الاموال اذا نوا عند الدفع التصديق عليهم
لان ما في ايديهم اموال المسلمين وتماهم ينظره **قول**
المصنف ولو علقها بالمشية صحت **اقول** وبه صرح في الخلاصة
تغلا عن الحلواني وصحة في الفتاوى الظهيرية **قول** المصنف
الانما تبطل الاقوال الى اخره **اقول** يشكك عليه هذا ما في
الفوائد التاجية عن الزاهد العتاي لو وكله بطلاق امراته
ان شاء الله تعالى مع التوكيل وبطل الاستثنا ولو قال امرك
بيدك ان شاء الله بحانه وتعالى صح ولا يكون الامر بغيرها لانه
تفويض ويصح الاستثنا بخلاف التوكيل **قول** المصنف
ويبني تخصيص الاعتناق الى قوله اما السداد اعني له قاض
تعيظه كقراي اخره **اقول** وبه جزم الامام الوالد **قول**
المصنف ويبني مما لا يبني وقال ايضا في شرح الكفران امر
من مسلم يبني ان يكفر به اذا قصد تعظيمه وذلك لانه لا شك
في ان تعظيم الصم كقراي **قول** ويمكن الجواب عن قول المصنف
ويبني ان يعمل على المعنى يجب فان يبني يستعمل الفقهاء
في يجب قال الامام القندوري في مختصره ويبني للناس
ان يلبسوا الهلال في اليوم التاسع والعشرين من شعبان قال
شارحه الامام الحارثي في الجوهرة اي يجب ومثله في السراج
الوهاج وقال الامام النسفي في الكنز باب الاحتراق في الشهادة
ويبني ان لا يشهد حتى يقول المدي ما قبض قال شارح الزيلعي
يعني يجب عليه ان لا يشهد الى اخره واذا كان يبني يستعمل معنى

يجب

يجب فتقول المصنف ويبني تخصيصه اي يجب **قول** المصنف
وفسرنا الاعتدال في الشرح الكبير كور والمراد به اي بحالة
الاعتدال حالة القدرة على الوطي والمهر والنفقة مع
عدم الخوف من الرنا والجور وترك الغرايز والسفن فلو لم
يقدر على واحد من الثلاثة او خاف واحدا من الثلاثة فليس
معتدلا فلا يكون سنة في حقه كما افاده في البدائع **قول**
المصنف لو وهب ما راحا صحت كافي البرازية **اقول**
نص عبارة البرازية قال لا حرج بي هذا الشيء على وجه المراح
عبي هذا فقال وهبته لك فقال قبلت وسلم الهبة جاز ومثله
في حنية المفتي **اقول** وهذا لا يدل على ان النية ليست بشرط
لجواز ان يكون نوي مع قبوله ونسائه لان ذلك انما يفيد ان
المراح انما وقع في طلب الهبة ثم وقعت هي بلا من احوالها
او مستحقة لشرائطها والظاهر يكتفي في مثل ذلك **اقول**
ومثله في الجوهرة كالاخي وفي البرازية لو اكره على الهبة فذهب
لا يصح وهذا يصح دليلا على كون النية في الهبة شرطا فان المصنف
استدل على ان النية شرط في الكفر بقوله ان كفا الكره غير
صحيح قائل فان اجيب بان الهبة انما تصح مع الاكراه لفقد شرطها
وهو الرضا لا جلا ان النية شرطها يقال له مثله في الاكراه
على الكفر قلت وجعل الولو الحجي عدم الصفة لفقد الرضا فقال
ولو اكره على ان يهب جازته هذه لفلان او يهب الفادرهم
لفلان كانت الهبة باطلة اذا اكره على الهبة والتسليم لانه تصرف

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

مكرها تصرفا يحتمل الفسخ وكان عدم الرضا لها مانعا صحتها انتهى
اقول هذا صريح في ان البطل هو فخذان الرمي كما لا يخفى
قول المصنف ولا نضح نية التنتين في انتطالقي الى اخره
اقول وجه ذلك ان المصدر فرد سوا كان معرفا او مستكرا وبين
المفرد والعدد تناف والتوحد مراعي في الفاظ الوجدان
بالفردية كالطلق والخسيسة كالثلث فان فرد من الاجناس
وهي الطلاق والعناق وعود ذلك والمثلي يمكن ان يصير من
الفردية والجنسية ولو كانت المرأة امة تصح نية التنتين
لانها مجلس طلاق وانما سجدته ونعلي اعلم **اقول**
واما الاستثنا فلا يشترط له نية كما صرح به الزيلعي
في التبيين في باب التعليق قال ولو جري عليه لسانه ان ساءله
تعالى من غير قصد لا يقع الطلاق لان الاستثنا وجد حقيقة
وهو صريح في بانه فلا يفتقر الى النية **قول** المصنف ولا يثبت
العنين عليه ترك الزنا قال في جامع الفتاوى للعتابي ذكر في بعض
كتب الكلام ان نوبة اليابس هل تعتبر حتى ان من تاب عن
شي لا يقدر عليه كجوب يتوب عن الزنا وكالزمن يتوب عن
السرقه بانه معتبر **قول** المصنف واما نية تخصيص العام
الى اخره **اقول** ومن فروع ذلك لو قال ان ليست ثوبا او اكلت
طعاما او شربت شرابا فانه يعم الجميع لكنه يقبل منه نية
التخصيص ويانه لا فضا في بعض العبارات عن التدين قال
واسه لا تزوج امرأة عبي ظهر الارض ينوي امرأة بعينها قال

يصدق

يصدق فيما بينه وبين الله سبحانه ونقالي وفي منية الفتى
تخصيص العام بالنية لم يصح الا في رواية المخصان وصورة
نوي في عين التزوج من بلد كذا وفي الاما من الرومات وفي
البرازية ونص جماعة من ان العرض داخل في حيز الاعتبار
ان لم يكن العرض مشترك حتى نص في مختصر التقيوم ان
العرض يصلح مخصصا **قال قلت** يشك على هذا ما اذا قال
لا اشترى جارية ونوي متولدة فان نية باطلة **قلت**
انما بطلت نية لانه تخصيص الصفة فاشبه الكوفية
والبصرية كذا في الاصول لقول الشيخ الوالدان قلت
قد قلت يجوز تخصيص العام بالنية هل يجوز تخصيص العام
بقريئة الحال ام لا قلت نعم ويدل عليه ما رايت عن التاتاري
من انه لو قال من قتل قتيلا فله سلبه يقع على كل قتيلا في تلك
الصفة ما لم يرجعوا وان ما نالوا في او عزل ما لم يمسحوا الثاني وان
قال حالة القتال يتعين ذلك فاقصر وما يدل عليه ما في
التلويح من ان قصر العام بمستقبل تخصيص عند الحنفية
سوا كان بدلالة او العقل او المحس او العادة او نقصانه بعض
الافراد او زيادة **قول** المحشي قلت وفي خلاصة الفتاوى
الى قوله قلت وهو تصح لفظ الطحاوي الى اخره **اقول**
اعلم ان جواز تلقي كلمة التعليم انما جعله الشارع مفرعا على
قول الكرخي لا على قول الطحاوي فان عند الطحاوي يجوز لنفسه
اية نصا اية ومن صرح بذلك صاحب الخلاصة في الفصل

الحادي عشر في القراءة ونص عبارته واختلف التأخرون في
تعليم الحايض والجنب والاصح انه لا بأس به اذا كان يلقن
كلمة كلمة ويقطع بين الكلمتين عيى قول الكرخي وعلي قول
الطحاوي يعلم نصف اية ويقطع ثم يعلم نصف اية ان لم
يكن من قصده ان يقرأ اية تامة وفي النهاية وعيى هاو اذا
حاصت المعلمة فينبغي لها ان تعلم الصبيان كلمة كلمة تقطع
الكلمتين عيى قول الكرخي وعيى قول الطحاوي تعلم نصف
اية وفي شرح منية المصلي لابن امير الحاج ولا يكره النهي للجنب
والحايض والنفسا بالقران الشريف لانه لا يعبد به قارا ولا كذا
لا يكره لهم تعليم الصبيان وغيرهم حرفا حرفا اي كلمة كلمة
مع القطع بين كل كلمتين وعيى قول الطحاوي اذا علم نصف اية
وقطع ثم نصفان نصفان هكذا يجوز والمصنف اختار قوله
في الاول اي قول الطحاوي وهنا عني عيى قول الكرخي فقرر من
ذلك ان القول بجواز التعليم كلمة كلمة انما هو مفرع عيى قول
الكرخي فتصحيح صاحب الخلاصة في هذه العبارة انما هو تصحيح
قول الكرخي والافقوال الطحاوي كما يجوز نصف اية اجل صاحب
الخلاصة صح قول الطحاوي في اصل المسئلة وهو هل يمتنع مادون
الاية فقال الطحاوي لا يمتنع ذلك وقال الكرخي يمتنع وصح قول
الطحاوي بقوله وانما يمتنع من قراءة اية تامة وما دونها لا يمتنع
هو الصحيح اقول وقد نظر العلامة المصنف في تفرع جواز
التلقن كلمة كلمة عيى قول الكرخي فقال بعد ذكر المسئلة وفي

التنزيه

التنزيه نظري في قول الكرخي فانه قابل باستواء الآية وما دونها في
المنع اذا كان ذلك بقصد قراءة القران وما دون الآية صادق
عيى الكلمة وان حمل عيى التعليم دون قصد القران فلا يمتنع
يا كلمة **قول** المحشي قلت والعتد هو الاول لموافقته الحديث
الشريف لان شيئا نكرة في سياق النفي الى اخره **القول** قال المصنف
في التجريد بعد ذكر نصا صحيحا مختلفة فحاصله ان الصحيح قد اختلف
فيما دون الآية والذي ينبغي ترجيح القول بالمنع لما علمت من ان
الاحاديث الشريفة لم تفصل والتعليل في مقابلة النص مردود
لان شيئا كما في الكافي نكرة في سياق النفي فتعم وما دون الآية قران
فيتمتع انتهى **تنبيه** قد اطلق العلماء الخاء والاصوليون
النكرة في قولهم النكرة في سياق النفي نعم فيتمتع كلامهم هذا كل نكرة
لكن قال القراني في شرح التتبع واما النكرة في سياق النفي
فهي من العجائب في اطلاق العلماء الخاء والاصوليون يقولون
النكرة في سياق النفي نعم وانكره الاطلاق باطل قال سيويه
وابن السيد البطيوسي رحمهما الله تعالى في شرح الجمل اذا قلت
لا رجل في الدار بالرفع لا يتم بل هو نفي كرجل يوصف الوحدة فتقول
العرب لا رجل في الدار بل اثنان فهذه نكرة في سياق النفي وهي لا تتم
اجماعا وكذلك سلب الحكم عن العموم حيث وقع كقولك ما كل
عدد زوج فان هذا ليس حكما بالسلب عيى كل فرد من افراد العدد
والا لم يكن فيه زوج وذلك باطل بل مقصودك ابطال قول
من قال كل عدد زوج فقلت له انت كل عدد زوج اي ليست

الكلمة صادقة بل بعضها ليس كذلك فهو سلب الحكم عن
العموم لاحكام بالسلب علي العموم فتاحل الفرق بينهما فهذا
نوعان من النكرة في سياق النفي ليسا للعموم ونفي الجرحاني
في اول شرح الايضاح علي ان الحرف قد يكون زائدا من حيث
العدد ونال المعني ولو قلت ما جاني من رجل فان من ههنا تفيد
العموم ولو قلت ما جاني رجل ليرحصل العموم وهذا في سياق النفي
وكذلك قال الزمخشري وغيره في قوله سبحانه ونعالي ما لكم من
اله غيره او قال ما لكم اله يحذف من ليرحصل العموم وهذا يقتضي
ان هذه الصيغة الخاصة كلها اذا كانت في سياق النفي لا تفيد العموم
واما تفيد النكرات العامة نحو واحد شي فاذا قلت ما جاني
من احد كانت من موكدة للعموم لا منسبة للعموم هذا انقل
الحاشية والمفسرين ونقل صاحب صلاح المنطق وغيره ان اللفظ
الذي يستعمل في المنق فقط هو الذي في قولنا ما بها من احد ولا دار
ولا صافر ولا عريب ولا كشي ولا ذبي من ذبيب ولا ذبي ولا ناع
صمد ولا ديار ولا طور ولا دور ولا تور ولا عي ولا ارم
ولا داع ولا مجيب ولا معرف ولا انيس ولا ناع ولا ناع ولا ناع
ولا دعوي ولا شفر ولا موات وزاد بعضهم الكلام في كتاب
المنتخب طوي اي ما بها احد بطوي وما بها طوي ولا راس
ولا ارم ولا تا مور ولا عابن وما ي من يد هذه الفاظ وضعت
للعوم في النفي وهو نحو ثلاثين صيغة وماعداها فتقتضي ظهور

المتنول

المتنول انه لا يفيد العموم لا بواسطة من ووا برأي صاحب ٢٥
وصافر من الصغير وهو الحاضر وعريب اما من الاعراب الذي هو
البيان ومنه التي تقرب عن نفسها اي ما بها مابين او ما فيها
ما ينسب الي عريب بن فحطان وكثير من التلبيح وهو الجمع نقول تلتع
الجلد اذا التقي في النار فاجتمع ومنه التلبيح وهو الجمع نقول تلتع
معناه متلون والضرمعة النار وديار من الدار منسوب اليها لخطاب
والطوري من الطور وهو الجبل اي ليس في ما جاني من اهل دار
ولا جبل ودوري من الدور جمع دار والتور من التور من التور
وهو دم الغلب ولا عي الفرد والداعي والمجيب من الدعا والاجابة
ومعرب من مثل عن سب والتاخر والتابع والنفي صوت القتم
والرغا صوت الابل والدعوي من الدعوة وهي الوليمة للعرس
والشفر من الشفير وهو الحاقة واليد الانكاس اي ما ي انكاس
اذا انقصر هذا اقول النكرة في سياق تفتضي العموم في قسمين
مسموع وقياس اما المسموع فهي هذه الفاظ واما القياس فهي
النكرة البنيية وماعدا ذلك فلا عموم فيه فلهذا هو تخصيص
ذلك الاطلاق فيما وصل الي قدرتي انتهى بلفظه **قول**
المصنف ويكون مقبلا وصيا وما كان مجرد النية لانها ترك العمل
اقول رأيت مسئلة ربما يقال فيها انها ليست من التروكل
هي من العمل وبكتفي فيها مجرد النية وهي ما نقله الشيخ الوالد في
شرح منظومته حيث قال وفي النهاية معزيا الي الدخيلة لا يجوز
شهادة مد من الحرم قال شرط الادمان ولم يرد به الادمان في الشر

الشيخ

الألوكة

www.afakali.net

وأما أراد به الادمان في النية يعني بشرب وصنيعته ان يشرب
 بعد ذلك اذا وجد انتهي **اقول** فقد اعتبروا كونه حراما
 بمجرد النية والادمان على وروايات في من التزك لانه تحريم ترك
 نوي ترك العدة **اقول** والتحقيق ان الادمان بالنعول والنية
 ليس بشرط في الحران شرب قطرة منه كبيرة وهي مسقطه
 للعدالة من غير اصرار وانما ذكر المشايخ الادمان ليعلم شربه
 عند القاضي هكذا حقيقة العلامة المصنف في البحر والله
 اعلم سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف وذكر قاضي خان في فتاويه
 ان بيع العصير ابي اخره **اقول** وفي الكنز وصح بيع العصير من طار
 انتهى وعلوه بان العصية لا تقهر بعينه بل بغيره بخلاف بيع السلاح
 من اهل الفتنة لان العصية تقهر بعينه بل بغيره بخلاف بيع
 السلاح فيكون اعانة لهم وتسييبا وقد ضيقنا عن التفاوت
 على العدو والعصية ولان العصير يصح لاشيا كلها جارية
 شرا قلت قد اطلق صاحب الكنز وغيره كذا فييد
 الملاي في فصوله جواز بيع العصير من يتخذ خرايا لا يجد
 احدا يدفع له ذلك الثمن وعبارته ولا بأس ببيع كرم عنب
 وعصير من يتخذ خرايا عند ابي حنيفة اذا باعه من دمي ثمن
 لا يشاركه المسلم بذلك الثمن فان باعه للمسلم بذلك الثمن يكره
 عند ابي حنيفة ايضا قلت وعلم من قوله ولا بأس ان تركه ابي
 ولا يخفى ولو يتركه لان لفظ لا بأس في الغالب يستعمل فيما تركه ابي
 وانما قلت في الغالب لما قال الكمال في شرح الهداية عند قول

صاحب

٢٦
 صاحب الهداية ولا بأس ان يتخذ الامام اي يستحب له ان ينفذ امر عليه
 في المبسوط قال وبه يتأكد ما سلف بان قول من قال لفظ لا بأس انما
 يقال لما تركه ابي وليس عليه عوجه فان قلت قد جوزوا بيع العصير
 من يتخذ خرايا كما سلف جواز بيع الامر من يلو طبه في الفرق
 قلت الفرق ان العصية في الامر تقع بعينه خلاف
 العصير فانه حلال والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف ان يبيح
 للسلطان فان كان قصده التعظيم والتحية ابي اخره **اقول**
 وفي شرح الوهبانية للعلامة ابن التحنة قلت وفي الفتاوي
 البرازية والسجود لخوا الجارية كقول لقوله سبحانه وتعالى
 محاطا للصحة رضي الله تعالى عنهم ايا مكره بالكفر بعد ان اتم
 مسلمون نزلت حين استاذنوا في السجود له صلى الله عليه وسلم
 ولا يخفى ان الاستيذان بالسجود والتحية بدلالة بعد ان التمسوا
 وقع اعتقاد سجدة العبادة لا يكون مسلما فكيف يطلق عليهم
 بعد ان اتم مسلمون وقيل لا يكفر لعقصة اخوة يوسف عليهم
 صلى الله عليه وسلم والقبائل الاول يدعي نسبه بذلك الآية وبقوله
 سبحانه وتعالى وان المساجد لله فلا تدعوا معه احدوا وقيل
 ان اراد العبادة كفروا وان اراد التحية لا وهذا موافق لما في فتاوي
 الاصل قيل لمسلم اسجد للملك والتمسك الافضل ان لا يسجد
 لانه كفر فلا ياتي بما هو كفر ضرورة كما قلنا في الاكرام على اجرا
 كلمة الكفر وبما علم ان ما تعبد الجدة لطواحيهم ويسمونه

بايكاه كفر عند بعض المشايخ ولبية عند الكل فان اعتفروا به لم يباح
 لشيخه فهو كافران وان امره شيخه به ورضي بذلك صار مستغنيا
 له فالشيخ الجدي كافران كما قد اسلم في عمره انتهى وفي فصول
 العمادي اسدل من قبل الارض بين السلطان او امير المؤمنين
 قال ابو حفص ان كان على وجه الخيبة لا يكره ولكن بصيرا ثم تركها
 للمكينة ثم قال ان السجود على وجه الخيبة والاكرام كادم عليه
 الصلاة والسلام ثم حديث لو امرت احدا ان يسجد لاحد لامرت
 المرأة ان تسجد لزوجها **قول** المصنف وان عرس في المسجد فان
 قصد الظل لا يكره وان قصد منفعة اخري يكره اقول هذا
 الذي قال يتناول بعوضه ما اذا عرس الشجرة المباحصل اصلاح
 المسجد وقد صرح في اخلاصة والبرازان به جواز العرس
 في المسجد لاجل هذا الغرض الصحيح وقد رايته السيلة مكتوبة
 في غيرهما بخط ثقة اقول وقد اغفل المحقق هذا المقام
 ومرعه واسه بحانه وتعالى اعلم فان قلت ما حكم ما عرس في المساجد
 من الاشجار المنيرة هل ثمرها للمسجد او لغيره قلت قال في المحني
 متولى الوقف بنا في عريضة بنا او عرس من مال الوقف فهو للوقف
 الا اذا اتهم انه فعل لنفسه بخلاف الاجنبى فانه يكون له الا اذا
 نواه للوقف والعرس في المسجد للمسجد في حق الكل انتهى اقول
 والواقف كالاجنبي لما في الخاتبة وقفت شيعة على جهة معلومة
 وعبي قوم معلومين ثم ان الواقف عرس بها اشجارا قالوا

ان

ان عرس من غلة الوقف او من مال نفسه لكن ذكر انه عرس للوقف
 وان لم يذكر ثمره او قد عرسه من مال نفسه لا يكون له ولو رثته
 من بعده ولا يكون وقف او في الحايي القديسي وما عرس في المساجد
 من الاشجار المنيرة ان عرس للسبيل وهو الوقف على العامة
 كان لكل من دخل المسجد من المسلمين ان يأكل منها وان عرس المسجد
 لا يجوز صرفها الا لصالح المسجد الا هم فالله كساير الوقوف
 وكذا ان لم يعرف عرس الفارس وفي البرازان به عرس في المسجد يكون
 له ولو في ارض الوقف فلو وقف وان تعاهاها الفارس
 فلفارس ولم يرفعها لانه ليس له هذه الولاية فلا يكون غارسا
 للوقف وفي وقف الخلاصة والمصنات مثله وفي الفتاوى
 العلامة وان عرس شجرة في حياض مسجد فله ان يأكل ثمره ولا يجوز
 له اخذ ورقه **قول** وفي كلام صاحب العلامة في نظر كالاخي
 وذلك لانه يجوز له كل ثمره ولم يجز له اخذ ورقة قلت ويمكن
 ان يقال ان الفرق بينهما ان العرس لما كان لا يجوز في المسجد الاكل
 الارض تزره او للاستقلال لا يكون على الوجه الاحسن الكامل
 الا بالورق فلا يباح له نفقات الاستقلال الا اهل ياحذ قلت
 الا لو عرس بالاستقلال فلو عرس بكون الارض تزره فلا يتأتى
 ذلك بعد الاوان يقال بوجود الاوراق على اشجار يكثرها لها
 النار فيحصل الصلابة للارض وهو المقصود واسه بحانه وتعالى
 اعلم **قول** المصنف الا اذا صار الترك كفا وهو فعل وهو الكلى
 به في المنهي اقول اعلم انه لا تكليف الا في الاثر ظاهر

شبكة

الألوكة

www.alfurkan.net

لانه مقتضي الفعل واما في النبي المقتضى للترك فالمكلف به الكف
اي الانتها عن النبي وقيل المكلف به فعل الضد للنهي عنه ونظام
هذا البحث في كتب الاصول **قول** المصنف وان كان مريضاً فيه روايات
اقول ذكر المصنف في البحر ثلاثة اقوال في المريض قال واما
المريض ان نوي واجبا اخر او فلا ففيه ثلاثة اقوال يقع عن رمضان
لانه لما صام التحق بالصحيح واختاره نحو الاسلام وشس الائمة
صح وصححه صاحب الجمع وقيل يقع عما نوي كالمسافر واختاره
صاحب الهداية واكثر المتأخرين وقيل بانه ظاهر الرواية قلت
ومن ثم اعتمدت في الاسلام الوالد في مختصره تنوير الابصار
وقيل بالكتفيل بين ان يبصره الصوم فتعلق الرخصة
بحرف الريادة وبين ان لا يبصره الصوم **قول** المصنف
وذكر ايضا ان النية لا تحتاج الى نية **اقول** قال المتكلمون
كل صفة تتعلق ولا تؤثر بحوزة تعلقها بنفسها وبغيرها كالعلم
والنية فالنية تحصل بنفسها وبغيرها كالشاة من الاربعين فانها
تركب نفسها وبغيرها انتهى **قول** المحقق قلت والاوي ما ذكره
رحمه الله سبحانه وتعالى لان ابا جعفر الفطر لمريض منوطه بالحق
الضرر الى اخره **اقول** كيف يقال هذا ومن المعلوم المقرر والمنكرو
المحرر ان المريض الذي لا يبصره الصوم غير مخصصه النظر عند
عينه الصوم كما يشهد له بذلك كتبهم المشهورة ومولفان نظم
الذبورة فن لا يبصره الصوم صحيح وليس الكلام فيه كالاخني ولا
شيئا فيه ويكون الصوم فرضا عليه فهو خارج عن هذا وقد صرح

والنهي في بيان قسمة
وغيره

بهذا النظر الاكل في تقريره **قول** المصنف وان نوي نفلا عما نوي
اي في الحج يعني لو نوي النفل يقع عما نوي عندنا لان الدلالة لا تقاوم
الصريح وقال الامام اثناعشر رحمه الله تعالى تلغو نية وتقع عن
الفرض لان النسيء يحرم عليه في امر الدنيا صيانة له وهو في امر دينه
اولا فتلقوا نية النفل ويبقى اصل النية فيبقى به فرض
الحج واجب عنه بانه لو حرم من النفل لوقع حجه مرضا من غير
اختيار **قال قلت** هذا واراد عليكم حيث جوزتم رمضان
بنية النفل مع انه يلزم منه اداء الصوم الفرض من غير اختيار
قلت قالوا في رمضان ان النوي النفل بطل الوصف لان الوقت
قابل للنهي ثبتت صفة النفل فيتحقق الاعراض عن الفرض ومعه
لا يثبت الفرض **قول** المحقق اقول ما ذكره رحمه الله سبحانه وتعالى
اخذه من التخييس الى اخره **اقول** قال المصنف في البحر
قال في التخييس رجل صلى ركعتين تطوعا وهو يظن ان الفجر
لم يطلع فاذ الفجر طلع عجز به عن ركعتي الفجر هو الصحيح لان السنة
تطوع فتقاربي بنية التطوع انتهى لكن في الخلاصة الاصح انها
لا تنوب وهو يدل على الوجوب وفيها عن متفرقة شس الائمة
الحلواني رجل صلى اربع ركعات في الليل فتيين ان الركعتين
الاخيرتين بعد طلوع الفجر تحسب عن ركعتي الفجر عند واحد
الروايتين عن ابي حنيفة رحمه الله سبحانه وتعالى قال وبه
يفتي انتهى ورده التخييس بان لا تنضم اليها لا تنوب عن ركعتي الفجر
كما اذا صلى الظهر ستا وقد قهر عبي راس الرابعة فانه لا ينوب

الركعتان عن ركعتي السنة في الصحيح من الجواب كذا هذا
السنة ما واظب النبي صلى الله عليه وسلم عليها وما واظبته صلى
الله عليه وسلم كانت بخير من سنة مستداه هذا بضر عبارة المصنف
في البحر **قول** المحققان قلت قد قال في الخلاصة واجمعوا
ان ركعتي الفجر قاعد من غير عذر الي اخره اقول لم يبين صاحب
الخلاصة المراد بقوله لا يجوز ادائها قاعدا من غير عذر
هل المراد انها لا تصح كذا تذكره او المراد عدم الصحة وكان ذلك
اوي والعبد الفقير يقول لم اقف عليه صرحا لكن الظاهر
ان المراد بنفي الجواز التكرار لاجل عدم الصحة ويدل عليه ما وقع
في الاختيار من التصريح بكراهة صلاتها قاعدا فليست له نعم
علي القول بوجودها يظهر ان المراد به عدم الصحة والله سبحانه
وتعالى اعلم **قول** وفي الاختيار ان وذكر في شرح الطحاوي
روي الحسن عن ابي حنيفة انه لو صلى ركعتي الفجر قاعدا من غير
عذر لا يجوز لان هذه سنة اختصت بزيادة تأكيد وترغيب
وترهيب ونوعيد فالتحقق بالواجبات ذكره في فصل التراويح
وبه استدلال العلامة المحقق عيان المراد بعدم الجواز عدم الصحة
قال وهذا نص صريح بان معني لا يجوز لا يصح لاجل عدم الصحة
قول يمكن ان يقال انها المحقق بالواجبات من وجه دون وجه
فالتحقق بها في عدم الحل لان المصحح بالشئ لا يلزم ان يكون ملحقا
به من كل الوجوه وفي كل الاحوال وما يدل علي ان الظاهر ان
المراد عدم الحل ما سلفه لك عن الاختيار شرح المختار
وعبارته

وعبارته وقد قال صلى الله عليه وسلم في ركعتي الفجر صلوهما ولو
ادركتكم الخيل وقالها خيرا من الدنيا وما فيها روتها عائشة
رضي الله تعالى عنها حتى كره ان يصلها قاعدا في غير عذر **قول**
المحقق فصرح في التجنيس والنوازله المحيط رجل ترك سنن الصلوات
الحسن وقوله قلت تعقبه في فتح القدير الي اخره **اقول**
نقل المحقق عبارة المصنف في البحر قال المصنف رحمه الله سبحانه
ونعاه في البحر والرو في التجنيس والنوازله المحيط رجل ترك سنن
الصلوات الحسن ان لم ير السنن حقا فقد كفر لانه استحقاقا
وان راها حقا من من قال لا ياتم والصحيح انه لا ياتم لانه جالو عيده
علي الترك انتهى وتعقبه في فتح القدير بان الاثر موقوف بترك
الواجب وقد قال صلى الله عليه وسلم للذي قال والذي بعثك بالحق
لا اريد على ذلك شيئا ان صدق وجاب عنه بان السنة الموكدة
بمؤنة الواجب في الاثم بالترك كما صرحوا به وصرح في المحيط هنا
انه لا يجوز ترك السنن الموكدة وبان حديث الثوري كان مقيدا
وقد شرع بعده اشيا كالوتر بخان ان يكون السنن الموكدة لما قدمنا
انه لم يذكر له صدقة الفطر وقد انفقوا على انه ياتم بتركها **قول**
المصنف والترايح عشرون ركعة الي اخره **اقول** هذا قول الجمهور في ان
الموطا عن يزيد بن رومان قال كان الناس يقولون في زمن
عمر بن الخطاب بثلاث وعشرين ركعة وعليه عمل الناس شرقا
وغربا ومثني عليه اصحاب السنن لكن المحقق ابن الهمام في فتح القدير
ملحا صله ان الدليل يقتضي ان تكون السنة من العشرين

ما فعله صلى الله عليه وسلم منها ثم تركه خشية ان يكتب علينا
وابا في مستحبا وقد ثبت ان ذلك كان احدي عشر ركعة بالوتر
كما ثبت في الصحيحين من حديث عائشة رضي الله تعالى عنها
فاذا يكون السنون على اصول مشايخنا ثمانية منها والستون اثنا عشر
فايدة وفي الاختيار شرح المختار انه يكره صلاة التراويح قاعدا
وبذلك جزم الشيخ الوالد في مختصره تنوير الابصار وفي الخاتمة
اد التراويح قاعدا تفعلوا انه لا يستحب بغير عذر واختلجوا في
المجاز قال بعضهم لا يجوز فكذلك التراويح اذ كل واحدة منهما سنة
موكدة وقال بعضهم يجوز التراويح ويبين سنة الفجر وهو الصحيح
الا ان ثوابه يكون على النصف من صلاة العشاء ووجه الفرق
ان سنة العشاء موكدة لا خلاف فيها والتراويح في التاكيد
دونها فلا يجوز التسوية بينهما **قول** المصنف وصلاة الضحى
واقلها اربع **اقول** عبارة ابن امير الحاج في شرح منية الصلي
تفيد ان اقل صلاة الضحى ركعتان وهو مخالف لما قاله المصنف
هنا ونرى في عبارة في شرح المنية واما سبعة الهيم اي صلاة الضحى
تقد وردت الاحاديث الشريفة فيها اي في قدرها من الركعتين
الي ثنتي عشر ركعة وهي مستحبة روي عن ابي ذر انه قال اوصني
يا رسول الله قال اذا صليت الضحى ركعتين لم تنل من الغافلين
وان صليتها اربعا كتبت من العابدين واذا صليتها ستا لم
ينبعك ذلك اليوم ذنب وان صليتها ثمانيا كنت من القانتين
وان صليتها عشرا لبي الله لك بيتا في الجنة وروي انه صلى الله عليه

وسلم

وسلم قال من صلى الضحى ثنتي عشر ركعة بني الله له قصرا من ذهب
في الجنة وفي الحاوي القدسي صلاة الضحى قل ما فاتت عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم وكان يصليها من ركعتين الي اثني عشر ركعة
وهذا مخالف لما ذكره المصنف هنا **قول** المصنف ولو قال اقتديت
بهذا الشيخ فاذا هو الي اخره **اقول** ومثله في شرح المقدمة
وفي البحر وفي عدة الفتاوي ولو قال اقتديت بهذا الشيخ وهو
شاب صح لان الشاب يدعي شيئا للتعظيم ولو قال اقتديت بهذا
الشاب فاذا هو صح لم يصح **اقول** وفي المجتبى ما خالف هذا ذكره
في كتاب الصلاة عند قول القدوري ومن اراد الدخول في صلاة
غيره فقال لو قال نويت الاقتداء بهذا الشاب فاذا هو صحيح بحريه
خلاف ما اذا نوي الاقتداء بالشيخ فاذا هو شاب وقد نقله المجتبى
عن المجتبى **اقول** وربما يمكن ان يقال لا مخالفة لان ما في المجتبى
بغير إشارة واما قال بالشيخ فاذا هو شاب وهنا اي بالاشارة فقال
بهذا الشيخ فعيى بالاشارة والوصف في المعنى لعوفان **قلت**
فاوجه ما في المجتبى على تعدير المخالفة **قلت** يمكن ان يقال
الوجه ان الشيخ قد كان شابا فانه لم يكن شيخا ابدا **قول** للمصنف واما
الوضوء والغسل فلا دخل لهما في هذا البحث لعدم اشتراط النية فيهما
اقول اطلق الوضوء فمثل باطلاه كل وضوء كما لا يخفى حتى الوضوء
بنيء القربة على القول به وقد قالوا تشترط النية في الوضوء ببنيء
التمركز كذا يسور الحارثي في الطهيري وغيرهما والله سبحانه وتعالى اعلم
قول المصنف ولو وقف بعرفة طالب غفر الله له اجراه والفرق ظاهر

إلى آخره **أقول** قد ذكرنا أنه يشترط في الوقوف المحصول في نقط
أي لا التخصيل وذكرنا العزق بين الوقوف والطواف إن الوقوف
ركن العبادة وليس بعبادة مستقلة بنفسه فلهذا لا يتنقل
به فوجود النية في أصل تلك العبادة يفني عن اشتراط النية
في ركنه كما في أركان الصلاة والطواف عبارة مقصودة ولهذا
يتنقل به ما يشترط فيه أصل النية ولا يشترط فيه تعيين الجهة
كما قلنا في صوم رمضان أو تقول إن النية عند الإحرام تنصت
جميع ما يفعل في الإحرام فلا يحتاج فيه إلى تحديد النية والطواف
يفع بعد التحلل ويقع في الإحرام من وجد فيشترط فيه أصل
النية ولا يشترط فيه تعيين الجهة عملاً بالشبهين والله سبحانه
وتعالى أعلم **قوله** المصنف لأمر حكمه ما إذا نوى الصوم والحج
أقول قد صرح في فتح القدير بذلك حيث قال لو نوى
الصوم والحج أو التداوي فالأصح الصحة لأن الحجية أو التداوي
حاصل قصده أمر لا فله يحصل قصده تشريكاً وتركاً لا اختلاصاً
بل هو قصد للعبادة على حسب وقوعه لأن من ضرورتها أنها
حصول الحجية والتداوي **قوله** المصنف ولو نوى فائتة ووقتية
إلى آخره **أقول** هكذا في الخلاصة عن النشقي وذكر عن الجامع
الكبير أنه لا يصير شارعاً في واحد منهما وإنما كان للوقتية
إذا كان في آخر وقت الوقتية لترجمها وفيه إشارة إلى كون المصلي
صاحب ترتيب فالترتيب صاحب ترتيب ينبغي أن لا يقع واحدة إذا كان
في الوقت صعد ساعة المترام والله سبحانه وتعالى أعلم **قوله** المصنف

ولو

ولو أحرم رنداً أو نفلًا كان مثله وفرضاً وتطوعاً ما كان تطوعاً
عندها إذا صح **أقول** كان ينبغي أن يكون نذر أو فرضاً لا نية
أقوي وقد تقدم أن المعتبر الأقوي فالأقوي **قوله** المصنف
لو قال لامرأته أنت علي حرامنا ويا الطلاق أو الظهار **أقول**
قال في فتح القدير ولو نوى مع غير العبادة نية أخرى غيرها
وهي مختلفان في الحكم كان يقول لزوجته أنت علي حرام
ونوى الطلاق والظهار فانه يعتبر بينهما فاختلفت وتثبت وقيل
ينبت الطلاق لقوته وقيل الظهار لأن الأصل بقا النكاح ما بقي
وفي المباح هذا إنما يبينه وبين الله سبحانه وتعالى أما في الفضا
ولا يصدق ويكون مبيناً لأن الظاهر أن الحرام في الشرع يمين كذا
في الجواهر **قوله** المصنف وعن ابن سلمة رحمه الله تعالى إلى آخره
أقول أعلم أن النية هي الإرادة أي إرادة العبادة لله
سبحانه وتعالى على الخصوص والإرادة صفة من شأنها
ترجيح أحد المتساويين على الآخر وليست النية هي العلم وفي
مجموع الفتاوى قال عبد الواحد في صلته إذا علم أنه صلي يصلي
قال محمد بن سلمة هذا القدر نية وكذا في الصوم والأصح أنه لا يكون
نية لأنها غير العلم لا نية إن من علم أن الكفر لا يكفر ولو نواه يترك
والمسافر إذا علم الإقامة لا يصير مقيماً ولو نواه يصير مقيماً
وفي الهداية النية هي الإرادة والشرط أن يعلم يقيناً أي
صلاته يصلي أما الذكر باللسان فلا حشر به ويحسن ذلك
لا يحتاج عن يمينه واعتراض عليه بان هذا يرجع إلى تفسير النية

النية

الألوكة

www.afukah.net

بالعلم وهو غير صحيح واجيب بان مراده بان يجزم بتخصيص
 الصلاة التي يدخل فيها وتمييزها عن فعل العبادة ان كانت
 تقدمها ينشأ كمالها في احسن اوصافها وهو العزيمة ان كانت
 فرضا لان التخصيص والتمييز يدون العلم لا يتصور قال
 الملاحض وبعد نقل ما ذكر **اقول** هذا الجواب يقوي
 الاعتراض ولا يدفعه لان الجزم علم خاص بل الصواب
 في الجواب ان مراده ببيان ان الاعتبار في النية التي هي الارادة
 عمل القلب اللازم للارادة وهو ان يعلم بداهة اي صلاة
 يهيئ وان لم يقدر على الجواب الا بتأمل لم يقض صلاة ولا عبادة
 بالترك باللسان فبني كل من الاعتراض والجواب العقلية
 عن قوله واما الاكبر باللسان فلا معتبر به **قول** المصنف
 قال في الجواهر ولا معتبر بقول الكرخي اي اخره **اقول**
 قال الامام الكرخي رحمه الله سبحانه وتعالى ذلك قريبا على الصوم
 وهو لا يصح لان سقوط القرائن كان الحرج والحرج يندفع بتقديم
 النية فلا ضرورة الي التاخير وجوز التاخير في الصوم للحرج
اقول ولغايل ان يقول يندفع الحرج ايضا بالتقدير
 في الصوم كما لا يخفى وفي شرح منية المصلي لانضم الصلاة بالنية
 المتأخرة في ظاهر الرواية خلافا للكركخي فان عنده يجوز بالنية
 المتأخرة قبل اي الشا وقيل الي القعود وقيل الي الركوع وقيل
 الي الرفع منه وهو في غاية البعد **قول** المصنف الا الذي فانه
 مَصْرُفُ الْعَطْر **اقول** وفي النهاية ويدفع ما سوي ذلك من

الصدقة

الصدقة للذي لا يبي الحربي والمستامن وقال في البسوط وقرا
 السليبي احب الي لانه ابعد عن الخلاف لانهم ينفقون على طاعة
 وعبادة الرحمن والذي يتقوي بها في طاعة الشيطان وفي منع
 الفقار الشيخ الامام التواتر وجاز غيرها اي جاز دفع غير الزكاة
 وغير العشر اليه اي الذي واجبا كان او تطوعا كصدقة الفطر
 والكفارات والنذور لقوله سبحانه وتعالى اعطها كرامته عن الذين
 لم يقاتلوا في الدين الآية وحصة الزكاة بخديث معاذ رضي الله
 عنه والحق بها العشر لان مصرفه مصرف الزكاة وكذا الحراج
 كذا في شرح الضرر لملاحض وهي واردة على قول الكرخي وصح
 غيرها كما لا يخفى وقيل بالذي لان جميع الصدقات فرضا كانت
 او واجبة او تطوعا لا تجوز للحربي اتفاقا كذا في غاية البيان
 واطلقه فمثل المستامن وقد صرح به في النهاية وفي الحاوي
 القندري وعن ابي يوسف انه لا يعطي الذي الزكاة ولا صدقة
 الفطر ولا طعام الكفارات وهو الفتوى انتهى **اقول**
 وفي الخلاصة ومصرف هذه الصدقة ما هو مصرف الزكاة
 وفي الولو بالحية وصدقة الفطر كزكاة في المصارف **قول**
 المصنف الي ما قبل نصف النهار الشرعي **اقول** النهار يطلق في
 اللغة على زمن اوله من طلوع الشمس الي غروبها وفي الشرع
 الشريف اوله من طلوع الجري الي غروب الشمس **قول**
 المصنف ومحلها القلب في كل موضع **اقول** اطلقه المصنف
 فمثل كل موضع وفي الفتاوى السراجية اذا اراد ايجاب الاعكاف

في ينبغي ان يذكر بلسانه ولا يكتفي ايجابه بالنية بل لابد من التلفظ
 كما اصرحوا به في باب الاعتكاف وذكره الشيخ الايام الوالد في شرح
 منظومة الفقهية **اقول** وقد نقل ما ذكره عن السراج به
 في حنية الفقيه قال ايجاب الاعتكاف باللسان لا بالقلب والله سبحانه
 ونفعي اعلم **قول** المصنف وفي القنية والمجني ومن لا يتقدر
 ان يحضر قلبه الي اخره **اقول** فظاهره ان فعل اللسان
 يكون بدلا عن فعل القلب ومن العلوم ان نصب الابدال
 بالراي لا يجوز والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** الحشي وهي ان
 التكلم داخل في عموم كلامه امر كان او نهيا الي اخره **اقول**
 هذا اذا لم يمنع مانع من الرجوع فلو منع مانع من التناول
 كما يعلم ذلك من كلام صاحب البديع قال في البديع الحاطب التكلم
 داخل في عموم خطابه امر او نهيا او خيرا كقوله تعالى واسمع كل
 شيء عليم وقول السيد لعبد من احسن اليك فالرمه او فلا تمنه
 خلافا لسدود لما عطف عام ولا مانع من التناول فوجب
 الرجوع فقوله ولا مانع يستفاد منه انه لو وجد مانع لم يرسل
 كما لا يخفى **اقول** يشكك في القاعدة مسئلة وهي وقف على
 الفقرات اقتصر الواقف لا يعطي له من الوقف شيء عند الكل
 كما في البرازية ويشكك ايضا لودع الفقير ررها لشخص وامره
 ان يتصدق عي فقير ليس له ان يعطي الامرا **اقول** الاشكال
 لان عدم الرجوع اما هو هنا بقى سنة مانعة من الرجوع وقد
 قدمنا انه عند المانع لا يدخل كما يستفاد من كلام الساعاتي

في البديع **قول** المحشي قلت اما لم يقتض عبده في صورة اولاد
 احكم كلام احراز الي اخره **اقول** في هذا الفرق نظرا له لا يقال
 له قوله ايضا كل عبيد في الدنيا او كل عبيد في الارض احراز غير
 مطابق للواقع ايضا كما لا يخفى فيلحق كلامه فلا يقتض عبده كما هو
 ظاهره وقوله لا مكان تصحيحه مواخذه له باقراره اذ عبده
 من جملة العبيد الذين في الارض يقال له وقوله اولاد ادم
 كلام احراز يمكن تصحيحه ايضا في حق عبده مواخذه له
 باقراره اذ عبده من جملة اولاد ادم عليه السلام كما لا يخفى **اقول**
 ويعارض قوله فيلحق كلامه القاعدة الشهيرة المعلومة بالضرورة
 وهي افعال الكلام اولى من افعال مبي امكن وهناك قوله اولاد ادم
 كلام احراز يمكن اعماله وتصحيحه في حق عبده ومبي امكن
 افعال الكلام يعمل ولا يهمل صوتا الكلام العاقل فيعتق عبده فهذا
 الكلام في هذا المقام محتاج الي فرق وجواب الحمد لله الملهام للصواب
 واليه المرجع والمآب وصيه الله علي سيدنا محمد افضل من ادنى الملائكة
 وفصل الخطاب قدت ويمكن ان يقال في الجواب انه لما قال
 اولاد ادم عليه السلام احراز لم يدخل عبده في اولاد ادم عليه
 السلام لان الاولاد حقيقة في اولاد الصلب وعبده ليس من
 اولاد الصلب ادم عليه السلام والاصل في الكلام الحقيقة ولما
 قال عبيد الارض احراز دخل عبده لانه عبده حقيقة فدخل
 عبده في جملة عبيد الارض الذين هم عبيد حقيقة وفيه نظر
 يدرك بالتأمل فيها فذكر منه والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف

قالت تزوجته علي فقال كل امرأة الي اخ اقول قد وقع الخلاف
في ذلك فقال ابو يوسف رحمه الله سبحانه وتعالى لا تطلق الحلفت
لان كلامه خرج جوابا لكلامها فيكون مطابقا له ولانه قصد
رضاها وذلك بطلاق غيرها فيتقيد به فان قلت قد
زاد في كلامه فلا يكون جوابا قلت هو وان زاد في الجواب
لكن الزيادة مفيدة ليست يلقوا واما تخرج الزيادة الكلام
من ان يكون جوابا اذا كانت لغوا واما اذا كان فيها فائدة فحس
وهنا فيها زيادة وهي تطيب قلبها وتسكين نفسها بابل الوجه
وقالا تطلق لان العمل بالعموم واجب ما امكن وقد امكن هنا
فيعمل به ولانه ربما ان يكون عرضه ايجاشها والحق الغيظ بها حين
اعرضت عليه فيما احله الله سبحانه وتعالى ولو نوي غيرها
صدق ديانة لا قضا لانه تخصيص العام وهو خلاف الظاهر
اقول وقد اختلف ترجيح المشايخ رحمهم الله سبحانه وتعالى
بعضهم يرجح قول ابي يوسف ويرجح بعضهم قولها ومن اصحاب
المتون عليه قولها فيسفي اعتماده لان العمل عليه حايي المتون حتي
قالوا انه لو انفارض ما في المتون وما في الفتاوي فالاعتماد
علي ما في المتون وفي البحر المحصف واختار شمس الائمة السرخسي
وكثير من المشايخ رواية ابي يوسف وفي جامع قاضي خان وبه
اخذ مشايخنا وذكر في الغاية معزيا الي الذخيرة الاولي
بحكم الحال ان كان قد جري بينهما مشاجرة بخصوصة تدل
علي غضبه يقع الطلاق عليها ايضا وان لم يكن كذلك لم يقع

واسه

واسه سبحانه وتعالى احله قول المحشي اقول قال ابو الواحشية
قيل له انك امرأة غير هذه فقال كل امرأة الي قوله وتماثل التمر
في الذخيرة اقول الظاهر ان المحشي نقل هذا من البحر الرائق
للمصنف قال في البحر في الواحشية رجل قيل له انك امرأة
غير هذه المرأة فقال كل امرأة الي في طالق لا تطلق هذه المرأة
فرق بين هذا وبين ما اذا قلت المرأة لزوجها انك تريد ان
تتزوج علي امرأة اخري فقال ان تزوجته امرأة في طالق
حيث تطلق هذه المرأة والفرق هو ان قول الرجوع بنا علي
القول الاول فاما يدخل تحت قوله ما يحل الرجوع تحت
القول الاول فقوله ان تزوجت امرأة اسم المرأة يتناولها
كما يتناول غيرها اما هنا قوله غير هذه المرأة لا يحتل هذه
المرأة فلا تدخل تحت قوله ثم اعلم ان النكحة تدخل تحت
النكحة والمعروفة لا تدخل تحت النكحة الا في العلم وببانه كما في
البدائع قال ان دخل دارك هذه احد فكذا انفعله المحلوف
عليه لم يحت الحالف لان المحلوف عليه معرفة بكان الخطاب
وكذا لو قال ان البست هذا الفين واحد فكذا انقبسه المحلوف
عليه لم يحت لكونه معرفة بالتاقي للمخاطب وان البسه
المحلوف عليه الحالف تحت لان الحالف نكرة فيدخل تحت النكحة
ولو قال ان مس هذا الرأس احد وانشا الي راسه لم يدخل
الحالف فيه وان لم يصفه الحالف الي نفسه بيا الاضافة لان
رأسه متصل به حلفه فكان اقوي من اضافته الي نفسه

شبكة

الألوكة

www.afukah.net

بيا الاضافة ولوقال ان كالم غلام عبد الله بن محمد احد فقيري
 حرف كالم الخالف وهو غلام الخالف واسمه عبد الله بن محمد حدث
 لانه لا يجوز استعمال الهمل العلم في موضع النكرة فلم يخرج
 الخالف من عموم النكرة انتهى ونظام تعريفاته في الرحمة
 انتهى كلام البصر ذكره في كتاب الايمان في باب اليقين في البيع والشرا
 قلت فديوخذ من مسئلة ما اذا قالت المرأة للزوج انك تريد
 ان تتزوج علي امرأة اخري الي اخره جواب حادثة وهي واقعة
 الفتوي وهي ان الرجل اذا كان له امرأة وتزوج عليها اخري وعلق
 طلاقها علي صفة انه مني تزوج عليها زوجة كانت طالقاً
 طلق القديمة بايانه تزوجا على المجديدة هل تطلق وتدخل
 زوجته تحت العموم الظاهر انها تدخل ولم اريها نقلاً بخصوصها
 وينبغي انه ان لم يوهها لا تطلق ديانة لانه نوي تخصيص العام
 قول المصنف ولا عموم لغير اللفظ اي اخره اقول قال
 في البدايع الاتفاق ان العموم من عوارض الالفاظ حقيقة بمعنى
 وقوع الشراكة وفي اللفظ وفي بعض اصحابنا مجاز وقيل يخفى
 بالانطاق قول المصنف ونقلوا في كتاب الحج ان طلب التيسير
 الي قوله وقد حققنا في شرح الكثر اقول قال بعد ما ذكر
 ما يتعلق بالنية باللسان هل هي سنة او مباح او مستحبة بقي الكلام
 في كيفية التلفظ بها ففي المحيط ينبغي ان يقول اللهم اني اريد صلاة
 كذا فيسره الي وتعبها مني وفي الفرض اللهم اني اريد ان اصلي
 فرض الوقت او فرض كذا فيسره الي وتعبه مني وفي صلاة الجنائز

اللهم اني اريد ان اصلي لك وادعو هذا البيت فيسره الي وتعبه
 مني والمقتضي يقول اللهم اني اريد ان اصلي فرض الوقت متابعاً
 لهذا الامر فيسره الي وتعبه مني انتهى وهذا كله ينبغي ان يلتزم
 بها يكون هذه العبارة لا بخوبت او انوي كما عليه عامة التلقين
 بالنية من عامي وغيره ولا يعني ان سؤال التوفيق والقبول شي
 اخر غير التلفظ بها على انه قد ذكر غير واحد من مشايخنا وجه
 ما ذكره محمدي في كتاب الحج ان الرجل اذا كان مما يتد ويغ فيه العوارض
 والموانع وهو عبادة عظيمة تحصل بافعال شاقة استحب طلب
 التيسير والتسهيل من الله سبحانه وتعالى ولم يشترط مثل هذا
 الدعاء في الصلاة لان ادائها في وقت يسير انتهى وهو صريح
 في نفي قياس الصلاة على الحج انتهى اقول والصلاة ايضاً لها
 قواطع وموانع ووساوس اللهم لا سهل الا ما جعلته سهلاً والله سبحانه
 وتعالى اعلم فابعد قد تكررت فيما نقلته لفظ اللهم وهذا
 نداء اصله يا الله حذف حرف النداء وهو يا وعوض عنها اليم
 وقد يخرج اللهم من النداء فتستعمل على وجهين اخرين احدهما
 ان يذكر ذلك المجيب تمكيناً للجواب في نفس السامع نقول لك
 ان يد فيا ثم فتقول انت اللهم نعم واللام لا الثاني ان يستعمل
 وليلا على الندرة وقلة وقوع المذكور كقولك ان لا اذكرك
 اللهم الا ان تدني الا تزي ان وقوع الزيارة مقرونة بتقديم
 الدعاء قليل قاله في النهاية كذا في شرح التوضيح قول المصنف
 والله بالسيئة لا تكتب سيئة اقول كلام المصنف مطلق يشمل الميم بكل

زمان وكل مكان وليس كذلك فان العبد مواخذ بالهم بالسببية
بكم الشرفه كاصرح به الكمال ابن الحمام في فتح القدير من حيث
قال وعن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه ما من بلدة يواخذ العبد
فيها بالهم قبل العمل الا مكة وتلي هذه الآية الشريفة ومن يرد فيه
يا محاد بظلم نذقه من عذاب اليم انتهى اقول واقر الفاضل
الحشي المصنف على اطلاقه مع ان السئلة معلومة منقولة
مستورة فلم ادر ما السر في ذلك والله سبحانه وتعالى اعلم
هو الموفق ولم ينيه الفاضل المحشي سر تغيير المصنف رحمه
الله في قوله لا تكتب سيرة ما الحكة في عدوله عن ليست بسيرة
الي قوله لا تكتب سيرة والفقير ينبغي علي ذلك اقول اعلم
ان الهم بالسيرة سيرة وان لم تكتب لكنها مفقورة بعفو الله سبحانه
وتعالى وبعده عن اهل السنة والجماعة لقوله صلى الله عليه
وسلم من هم بالسيرة لم تكتب عليه حتى يعاها فان علمها كتبت
عليه واحدة وقال المعتزلة ليست بمفقورة كالمهم بالكفر
قلنا هذا الخبر حجة عليكم واحضت المعتزلة بقوله سبحانه
وتعالى وان تبدوا في انفسكم او تخفوه يحاسبكم به الله قلنا
قوله سبحانه وتعالى او تخفوه منسوخ بقوله سبحانه وتعالى لا يكلف
الله نفسا الا وسعها والعبد لا يعذر على الامتناع من الوسوسة
وهي القلب وفي الاحكام ايضا ان العبد اذا طلق زوجته في قلبه
بالهم لا تطلق لان الله سبحانه وتعالى عني عا حدثت به نفس
العبد وقعا المخرج وقد قال الله سبحانه وتعالى وما جعل عليكم

٢٦
في الدين من حرج الآية كذا في شرح بقول العبد الشيخ الاسلام الوالد
نور الله ضريحه وبهذه اعلم سر عدوله الي لم تكتب والله سبحانه
وتعالى هو الموفق الوهاب **اقول** وقد روي عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم انه قال ان الله تجاوز لامتي ما حدثت به انفسها ما لم
تتكلم به او تفعل به قال ابن مالك في شرح المثارق عند هذا
الحديث الشريف اعلم ان حديث النفس التجاوز عنه علي نوعين
صريح وري وهو ما يقع من غير قصد واختياري وهو ما يقع
بقصد والراد في الحديث الشريف النوع الثاني لان النوع الاول
مفقور عن جميع الهم اذ الله يصبر عليه لا امتناع الحكومة وانا عني
النوع الثاني في هذه الامة تكلم بالنبيا صلي الله عليه وسلم
ثم قال وفيه دليل اي في هذا الحديث الشريف على ان حديث النفس
ليس في معنى الكلام حتى لو حدثت نفسي في الصلاة لا تبطل ولو
طلق امراته بقلبه لا تطلق واما اذا كتب طلاق امراته فيجبوز
ان يكون ذلك طلاق لانه صلى الله عليه وسلم قال حاله تكلم به او عمل
به واكتتابه نوع من العمل وهو قول محمد بن الحسن **فان قلت**
الحديث الشريف محالف لقوله سبحانه وتعالى وان تبدوا في
انفسكم او تخفوه يحاسبكم به الله **قلت** روي عن ابن عباس وعمر
من الصحابة رضي الله عنهم اجمعين ان هذه لما نزلت اشتد ذلك
علي الصحابة وقالوا لا نطيعها فنسخها الله سبحانه وتعالى بقوله
تعالى وعز قايلا لا يكلف الله نفسا الا وسعها الا قوله انما
لكن المحققون على ان الآية معمولة لا منسوخة لان النص

والله تعالى النواخذة بعد ما القلب منها قوله سبحانه وتعالى
 ان الذين يحبون ان تشيع الفاحشة في الدين امنوا لهم عذاب
 اليم وقوله سبحانه وتعالى ان بعض الظن اثم والاجماع يحرم على غير
 الحسد والكبر وما حديث المتن والحديث الاخر وهو قوله صلى
 الله عليه وسلم حكايه عن الله سبحانه وتعالى اذ امر عبيدي بسببه
 فلا تكنوها وان علمها فاكثروها سبه وان اثم حسنها لم يعلمها
 فاكثروها حسنة وان علمها فاكثروها عسرا فجعل ان علي بن محمد
 المحظور من غير توطيئ النفس عليه جماعيي الدليلين واما اذا
 نوطن نفسه على معصية مثلا فان قطع عنها قاطع غير خوف
 الله سبحانه وتعالى يكتب هذه المعصية وان علمها كتبت معصية
 ثالثة وان قطع عنها خوف الله سبحانه وتعالى كتبت حسنة كذا
 قاله النووي في شرح صحيح مسلم **فان قلت** قد زعم الصحابة
 نسخها فكيف يتكر عليه قلت اختلف اصحاب الاصول في ان
 قول الصحابي نسخ كذا بكذا اهل يكون في حقنا حجة بيثت به
 النسخ ام والمحققون على انه لا يثبت حتى ينقله عن النبي
 صلى الله عليه وسلم لا خيال كون قوله عن اجتهاد النبي **اقول**
 فاعلم هذه الفوائد في هذا المقام فانه من جواهر هذا الكتاب
 والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف فاذا نوي قطع الإيمان صار
 مرتدا الى اخره **اقول** اعلم بخافي الله سبحانه وتعالى وياك من جميع
 العتق وكل شراد من نوي ان يكفر عدا او بعد عدا او بعد شهر
 طويل يكفر في الحال لذهاب احد ركبي الإيمان والعياد بالله

سجانه

سجانه ونقاي وهو التصديق والاعتقاد وذا الفرقان في خلاصه
 القتاوي اذا عزم على الكفر ولو بعد مائة سنة يكفر في الحال وفي
 النصاب بخلاف الاسلام حيث لا يصير الكافر مسلما بالعزم على
 الاسلام ونظير هذا سبيل الزكاة لو نوي ان يصير العبد للمجاهدة
 لا يصير مالما بغير ولو نوي ان يكون للمجاهدة يصير للمجاهدة بمجرد
 النية **اقول** وتحقيق هذا المقام ان كان من الذرور يتم مجرد
 النية وما كان من الاعمال لا يتم بمجرد هابل لا بد ان يعمل فاذا علم
 ذلك وحرر لك ما هنالك فاكثروا العباد بالله تعالى ترك التصديق
 بالقلب وان يحصل مجرد العزم واما الاسلام فتصديق بالقلب
 وان يحصل مجرد العزم واما الاسلام فتصديق بالقلب واقرار
 باللسان وهو عمل كالإعني فلا يكفي فيه مجرد النية ولهذا انظر
 كثيرة مذكورة في كتب فروع الفقه والله سبحانه وتعالى اعلم **قول**
 المحققين وتقص هذا الفرق ايضا وقوله فان ذلك محل ديق
 حسن ينبغي طلبه اي اخره **اقول** قوله ايضا لا محل له وان لم
 ينقل نقضا قبله حتى يقول بعد ونقض هذا الفرق ايضا
 يعرف هذا من عرف معني ايضا قال في المختار الصحاح هو مصدر
 اقص يفيض ايضا اي عار الى اهل اي رجوع وفي القاموس وفعل
 ذلك ايضا اذا فعله معا واد وقال الشنواني واما يستعمل
 ايضا مع شيئين بينهما توافق ويعني كل منهما عن الاخر ولا يجوز
 جانبا ايضا ولا جانبا ومضي بكرا ايضا ولا اختتم زيدا
 وكبرا ايضا انتهى ولعل الكاتب الاول زاد ايضا **اقول** وينبغي

شبكة

الألوكة

ذكر ما هو دقيق حسن ينبغي طلبه والاولي ان لا يخلو الكتاب
منه اقوال والمبدأ الضعيف يذكر النقص ويذكر الاحسن
التي اجاب بها المحققون بمقول الله سبحانه وتعالى وقد رتبته وان كان
ذلك مذكورا في الكتب لكن حيث لا تخلو هذه الحاشية عن بحث دقيق
حسن ينبغي طلبه وتبني للغاية فاقول قال بعض المحققين
بعد ذكر المفاتيح الفرق وفيه كلام لانه ان اريد بالوصف النعت
المعوي فلا نعت في صورتين لان الجملة صورة او فعل الشرط
لا اتفاق الحجة ان اياها موصولة او شرطية وان اريد به الوصف
من جهة المعنى في موصولة في صورتين لانه كما وصفت في الاولى
بالضاربة للمخاطب وصفت في الثانية بالمضروبة له والقول بان
الاول وصف والثاني فاعل عن الموصوف بحكم الانزيج ان يومها فيهما اذا قال
راسدا اقربك الا يوما اقربك فيه عام بعموم الوصف مع مسند
الي ضمير التكلم دون يومها جاز صاحب الكشف رحمه الله سبحانه
وتعالى بان الضرب قابض بالضارب فلا يفوقه بالمضروب لا امتناع
قيام الوصف الواحد بتخصيص بخلاف الزمان فان الفعل يتصل
به حقيقة فيجوز ان يصير اليوم عاما به وايضا المفعول به فضلة
ثبت ضرورة فيستقدر بقدرها فلا يظهر اثره في النعم بخلاف
المفعول فيه فانه صرح بدو قصد وصفه بصفة عامة مع ما بين
الفعل والزمان من التلازم وفيه كلام اما والا فلا ان الضرب صفة
اضافية لها تعلق بالفاعل وبهذا الاعتبار هو وصف له ولا امتناع
في قيام الاضافات بالضافين واما ثانيا فلا ان الفعل التعدي يحتاج

الي

اي المفعول به في النعت والوجود معا واي المفعول اليه في الوجود فقط
فالتصاف بالاول اشدد واثر المفعول ههنا اما هو في ربط الصفة
بالوصف لاني النعم وكونه ضروريا لاني في الربط ولو علم فالفاعل
ايضا ضروري فينبغي ان لا يظهر اثره في النعم وكونه حجة غير فضلة
لاني في الضرورة بل يوكدها **قلت** وقد تفرد صاحب الشريعة
ذكره في التوضيح حاصله ان ايا الواحد متكرر في الصورة الاولى
ان لم يفتق واحد يلزم بطلان الكلام بالكلمة وان اعتق واحد
دون اخر يلزم الترجيح بلا مرجح اذ الاولوية للبعض فتعين عتق
الكلام ومعني الوحدة باق من جهة ان عتق كل معلق يضرب مع قطع
النظر عن الغير فهو بهذه الاعتبار واحد منه عن الغير وفي الصورة
الثانية يتعين الواحد باختيار للمخاطب ضربه لان الكلام لتغيير
المخاطب في تعيينه فتحصل الاولوية ويثبت الواحد من غير عموم
وظاهر انه لا معنى لتغيير الفاعل في الصورة الاولى لانه انما يعقل
في متعدد ولا تعدد في المفعول **قلت** وفيه اشكال ذكره العلامة
التفتازاني في التلويح **قال** وهذا الفرق ايضا مشكل اما والا فلا ان
الصورة الثانية قد تكون بحيث لا يتصور الاختيار عتق اي
غيري وطبقة رابته وعضه كذلك فهو حروما ثانيا لان
الكلام فيما ان الميقع من المخاطب اختيار البعض بل ضرب
الجميع معا وحيث التعاقب فحينئذ ينبغي ان لا يفتق واحد لعدم
وقوع الشرط وهو اختيار البعض او يفتق كل واحد كما ذكرنا
في الصورة الاولى بعينه لجواز ان يعتبر كل مفعول بالمضروبة

كافي الضاربة واما ثالثا فلا لا يسلم في الصورة الاولى عدم
اولوية البعض مطلقا بل اذا ضربوه معا وعلى هذا التقدير
لا يلزم من عدم اولوية البعض عتق كل واحد مجزا لان يعتق واحد
منهم ويكون الخيار اي المولي كافي الصورة الثانية وكذا اذا اعتقت
واحدة من عبيدي فانه لا يصح ان يقال لم يعتق عتق كل واحد
وليس البعض اولى من البعض يلزم بطلان الكلام بالكلية بخوار
ان يكون الكلام لا عتاق الواحد ويكون خيار التعيين اي المولي
قول الحش كذا اذا رصفت بصفة عامة اي اخره لا خصوصية
لا يبدل كل ذكر ووصفت بصفة خاصة عتق كافي التلوع ذكره صاحب
التلوع عند قول صدر الشريعة في التتبع وكذا النكرة الموصوفة
بصفة عامة كلاما يتفلق بالمقام ثم قال وفي هذا إشارة الى الرد
علي من زعم ان عموم النكرة الموصوفة مختص بغير الخبر او بكلمة
اي او بالنكرة المستثناة من التقي **اقول** وهما موزوع يعلم منها
ان قولهم ان اي تم بعموم الوصف ليس عبي اطلاقه قال في المحيط لو
قال لمبيد ايكم حل هذه الخشبة فهو حر فحلوها جميعا ان كانت
الخشبة بحيث يطبق عليها واحد لم يعتق لان كانه اي تتناول
الواحد النكر من الجملة فكان شرط الحث حل الواحد ولم يوجد
بكاله وان كان بحيث لا يجامها الواحد عتقوا لان في العرف يرد
به محام على اشركه ولما تغذر حلها على الواحد فصار
كانه قال ايكم حلها مع اصحابه ونظيره لو قال ايكم شرب
ما هذا الواوي فنشروا جميعا عتقوا لان المراد من شرب

البعض

٤٩
البعض عرفا لان يشرب الكل متغذر فصار كانه قال ايكم شرب
ما هذا الكوز وكان ماؤه يمكن شربه للمواحدة بدفعة او ذقتين
نشروا جميعا لم يعتق واحد منهم وان حلها بعضهم يعتق لان كلمة
اي تتناول واحدا متكررا من الجملة لكنها صارت عامة بعموم الوصف
وهو الحل فيتناول كل واحد عبي الافراد عبي سبيل البذل لا على
العموم والشمول بخلاف قوله ان حلت هذه الخشبة فانت حرار
فحلها بعضهم لم يعتق لان اللفظ عام بصيغة فيتناول الكل
لعمومه فالمرجوح ان يحل منهم لا يتحقق شرط الحث انتهى وبه يعلم
علم ان عدم قولهم انهم بعموم الوصف ليس على اطلاقه كذا
ذكره المص في حره في بحث التتبع والله سبحانه وتعالى اعلم **قول**
المص قاعده ايضا الايمان حبيبة عبي الالفاظ اي اخره **اقول**
القاعدة لغة الاساس واصطلاحا حكم كلي منطبق على جميع جزياته
لنظر احكامها منه كذا في التوضيح شرح الاصح **اقول** هذا في القواعد
الكلية واما القواعد الاكثرية كالتقواعد الفقه كاصرحوا
به فينبغي ان يقال حكم اكثر من منطبق على اكثر جزئياته لتفرق
احكامها منه وما ينتزع على هذه القاعدة ما ذكر في خلاصة
القنوي من كتاب الطرق امرأة قالت لزوجه امرأه
غيري فقال الزوج كل امرأة في طالق لم تنطق هذه المرأة
بخلاف صيغة الجامع الصغير صورتها امرأة قالت لزوجه
انك تزوجت عبي فقال كل امرأة في في طالق طلقت الخاطبة
وهذا اخذ بعض المشايخ من الامام الاجل السرخسي رحمه

الله تعالى **اقول** ووجه في النكاح وقال في الميثاق اذا قالت
 تزويدي ان تزوج حي فقال الزوج كل امرأة تزوجها فهي طالق
 تطلق الخطبة ثم تزوجها تطلق انتهي **اقول** ان الفرع المتقدم
 ذكره عن الخلاصة بخلاف القاعدة المذكورة **اقول** قال
 بعضهم لا يخالفها لان قوله كل امرأة في طالق وقع جوا بالقول
 كل امرأة غيري فيكون معناه كل امرأة في طالق غيرك لان الجواب
 ينظم اعادة ما في السؤال كما قرر في محله بخلاف السئلة التي نية
 وفيه نظير يعرف بالتأمل واعلم ان مشايخنا ذكروا في كتبهم المعتمدة ان
 الامان على العبد دون ظاهر اللفظ في مسایلها لو قال سكران
 لاخران اكر عبيدك وامراته طالق ثلاثا لا يجتث ان كان متواضعا
 له ومنها ان وضعت يدك على المقل فكذا وضعت يدك عليه
 ولم تغزل لا يجتث ومنها ان دقت لحيك شيئا ودغ اليها
 ارز الله في ابه لا يجتث ومنها خرج من داره وحلف لا يرجع
 ثم رجع لشيء نسيه في داره لا يجتث كذا في القنية **اقول** وقد
 اعتبر والغرض في مسایلها ما في البرازية ان تزوجت امرأة
 كان لها زوج او ثيبا او ذكساده فهي طالق وتطلق زوجته ثم
 تزوجها لا يجتث اعتبار الغرض وقيل يقع الطلاق اعتبارا
 لمعوم اللفظ ومنها قال لامرأته ان طلقك فكل امرأة اترقا
 فهي طالق فطلقها ثم تزوجها لا يقع ومنها قال لامرأته كل امرأة
 اترقا باسك في طالق فطلقها ثم تزوجها لا يقع وان نواها
 عند اليقين والله سبحانه وتعالى اعلم **فول** الصنف وكذا اذا

طلق

٢٠
 طلق يعني لو كرر لفظ الطلاق ولم ينو الاستيناف ولا التاكيد فانه
 يجعل تاسيسا وهذا مبني على قاعدة التاسيس خير من التاكيد
 وسيأتي ذكر هذه القاعدة وبعض فروعها في كلام الصنف والله سبحانه
 وتعالى اعلم **فول** الصنف وفتح على ذلك من الفقه ما اذا حلف
 لا يكلمه فكله نأيا الى قوله وعليه مشايخنا **اقول** قول البسيط هو
 المختار وعليه مشايخنا فانه اذا لم ينسب كان كذا اذا ناده من بعيد وهو
 بحيث لا صورته ولم يشترط القدر وري كذا اذا ناده وهو حيث يسمع
 لكنه لم يسمع لتفادله وهي من السایل التي جعل فيها النأي كالاستيقظ
 وصح الامام السرخسي الحنف وان لم يوقظ لما ذكره في السير
 الكبير اذا نادى المسلم اهل الحرب بالامان من موضع يسمعون صوته
 الا انهم لا يسمعون لتشتغلهم بالحرب فلو امان انتهى
 وقد فرق بان الامان محتاط في ابياته والله سبحانه وتعالى اعلم
فول الصنف ولو سعى اية السجدة من حيوان الى اخر **اقول**
 قال شيخ الاسلام الوالد في مواهب المان شرح منظومته ولا يجب
 بالسمع من الطير كالطوطي في المختار كما في البحر وهو الاصح كما في صفة
 المقي وقيل النأي كالطوطي وليس يرضى بل الصحيح هو الوجوب
 على السامع منه كما في الحائية والله سبحانه وتعالى اعلم **فول**
 الحنف فان قلت هو مشكل لان السبب في حق السامع التلاوة
 في الاصح بشرط السامع الى اخر **اقول** الرد بالسامع غير التالى
 ان كان كلام الحنف هنا ليس هو على اطلاقه فانه يوجد لنا غير
 نال سبب الوجوب في حق غير التلاوة وغير السامع كما هو مصرح

به وهما الموعود يجب عليه باقتدائه بامام نكلاها وان لم يسمع
 بان فزالا مام سرا ولم يكن حاضرا عند القراءة واقتدي
 به قبل ان يسجد لها قال شيخ الاسلام الوالد في هج المقار
 وحاصل ما ذكرنا ان سبها شيان وهما التلاوة وان لم يوجد
 السماع كتلاوة الاصم والسماع شرط في حق غير التاي والاقتدا
 بامام تلاوها وان لم يسمع المأموم وجعلها في المجتبى احد ثلاثة
 التلاوة والسماع والاتمام لكن صح في الثاني ان السبب في حق
 السام التلاوة والسماع شرط كافتدائه والله سبحانه ونفالي
 اعلم ويرد ايضا على قولهم سبها في حق السام التلاوة
 بشرط السماع للتشاكل على احد المصحين في المسئلة قال الوالد
 ويمكن ان يجاب بان التشاكل نزل سامعا رجلا له **قوله** للمشي
 قال المصنف رحمه الله سبحانه ونفالي في الهدوان اكله ولم يستثن
 الي قوله لان اليقين لا يزال الامثلة **اقول** وللعلمه انك
 في هذا المقام تحقيق جيد في فتح القدير قال واعلم ان التحقيق
 هو ان المتيقن انما هو دخول الليل في الوجود وامتناده الي
 وقت ظهر طلوع الفجر لا سيما لا تعارض اليقين مع الظن لان
 العلم بمعنى اليقين فضلا من ان يثبت معه ظن التقيض
 نادا فرض تحقق طلوع الفجر في وقت فليس ذلك الوقت محل
 تعارض الظن به واليقين ببقا الليل بل التحقيق انه محل تعارض
 الظن به واليقين ببقا الليل بل التحقيق انه دليلين ظنيين
 في بقاء الليل وعدمه وهما الاستصحاب والامارة التي يجب
 بموجب

21
 فوجب للظن عدمه لا تعارض ظنيين في ذلك اصلا اذ ذلك لا يمكن
 لان الظن هو الطرف الرابع من الاعتقاد فالا فرض تعلقه بان
 الشيء كذا الاستحالة تعلق احدا به لا كذا من شخص واحد في وقت
 واحد اذ ليس له الا طرف واحد راج فاذ عرف هذا افاضنا بتعارض
 ظنيين في قيام الليل وعدمه فيتمنا نرا ان موجب معارضتهما
 الشك لا ظن واحد فضلا عن ظنيين واذ انها ترا عمل بالاصل
 وهو الليل فحق هذا انتهى **اقول** وحاصل كلام المحقق
 ان المتيقن به دخول الليل في الوجود واما الحكم ببقائه فهو
 ظني لان القول بالاستصحاب والامارة الموجبة عدم الظن
 بقاء الليل دليل ظني ايضا فتعارض دليلان ظنيين في قيام
 الليل وعدمه فيتمنا نرا ان يعمل بالاصل وهو الليل والله سبحانه
 ونفالي اعلم **قوله** المحشي اقول قال في البداية فان كان غالب
 رايه انها لم تقرب الي اخره **اقول** قد نقل هذه العبارة للم
 عن البد ايم في البحر الرائق وقد حقق هذا المقام ثم قال راجع
 اليه والله سبحانه ونفالي اعلم **قوله** المص اذعت امرأة
 عدم وصول النفقة الي قوله لان الاصل بقاءها **اقول**
 يشكك عن هذا الفهم قالوا اذعت المرأة مضي عندها في مدة
 تختمه صدقت مع ان الاصل بقاء العدة فقد قالوا اذعت
 المطلقة امتداد الطهر وعدم انقضاء العدة صدقت
 ولها النفقة لان الاصل بقاءها ومن صرح بذلك المص هنا
 بعد هذا باسط وقال في القنية اذا قالت العدة انقضت

عدني في يوم او اقل بضدق ايضا وان لم تغل استقطت لاحتماله
 انتهى فهذا مشكل لان الاصل البقا وعدم المضي البعدة
 وبشكل ايضا ان المودع اذا ادعى رد الوديعة وادعى الهلاك
 فالقول قوله مع ان الاصل البقا كما هو معلوم فان قلت
 فاعني كلام صاحب القنية المذكور هنا وكلامهم انها لا تصدق
 اقل من سنتين يوما **قلت** قد تغل صاحب القنية بعد
 ذلك خلافا فيه لمعني قولهم على الاول لا تصدق في اقل من
 سنتين يوما فيما اذا قلت انقضت عدتي بالخيف لا مطلقا
 والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف ولما اختلف الزوجان
 في التكر من الوطي فالقول لتكره **اقول** يحالفه ما في تنوير
 الابصار افرقا فقالت بعد الدخول وقال قبل الدخول
 فالقول قولها وعراه في شرح للقنية وعلمه في القنية بانها تنكر
 سقوط نصف المهر **قول** المصنف وان برهنا فبنية من يدعي الاكره
 اولى الي اخره **اقول** وفي حنية المعني اذا اختلف في الطلوع
 والكره فالقول لمن يدعي الطلوع فان اقام البينة فبنية مدعي
 الاكره اولى ويه يفتي انتهى وصرح بذلك شيخ الاسلام الوالد
 في مختصر تنوير الابصار فقال وببنية الاكره اولى من بنية
 الطلوع **اقول** وصورة المسئلة في غير النكح لو اثبت اقرار
 انسان بشي طامعا فاقام المدعي عليه بينة اني كنت
 مكرها في ذلك الاقرار فبنية الاكره اولى لانها تثبت خلاف
 الظاهر وهو الاصح كما في الاصول الفصول العادية وعليه
 الفتوي

الفتوي كما في الخلاصة وفي البزارية قال وفي السقط ادعي عليه
 الاقرار طامعا وبرهن علي ذلك وبرهن المدعي عليه ان ذلك
 الاقرار كان بالكره فبنية المدعي عليه اولى وان لم يورخا او ارخا
 على التقاطع فبنية المدعي اولى انتهى **اقول** فتكون المسئلة
 ثلاثية وهي اما ان يورخا او لا فان كان الاول وهو ما اذا ارخا
 فاما ان يتخذ التتابع او يختلف فان كان الاول وهو فبنية
 الاكره اولى وان كان الثاني وهو ما اذا اختلف التتابع اولى
 يورخا فبنية الطلوع اولى والله سبحانه وتعالى اعلم
قول المصنف فان كان اول مرة استأنف الي اخره **اقول**
 اختلفوا في معنى قولهم اول مرة فاكتر شيئا كما في خلاصة
 والحائنية والظهيرية على ان معناه اول ما وقع في عمره
 يعني لم يكن سهر في صلاة قط بعد بلوغه هكذا ذكره الامام
 الربيعي وذهب الامام السرخسي الي ان معناه ان السهو
 ليس بعادة له لانه لم يبينه قط وقال فخر الاسلام اي في
 هذه الصلاة واختاره ابن الفضل كما في الظهيرية وكلاهما
 قريب كذا في بعض المعبرات والله سبحانه وتعالى اعلم **قول**
 المصنف وعن الامام الثاني حلف بطلاها ولا يدري الي اخره
اقول كان ينبغي انه اذا استويا ان ياخذ بالاقل الذي هو
 التيقن ولان الاصل العدم **قول** المصنف وان قلن
 يثبت فالقول له بكونه منكرا الي اخره **اقول** وقلت
 يفيدانه لا بد من ثلاث وليس كذلك لما صرح به العلماء وقد

وقد صرح العلامة المصنف في محله بان التقييد بالجماعة
ليمان الاولي للاكتفاء بقول الواحدة والاثنان احوط وفي
وفي البدايم او ثنى وفي الاستحباب افضل وفيهنا بالبقية
لما في كافي الحاشية من اشتراط عدالتها انتهى **اقول** بالتعبير
بقوله قلن لبيان الاولي **اقول** وتخبر بهذه السئلة لئلا
به تنبيه الغايبة فاقول اذا ادعت المرأة انه لم يصل اليها فان
صدقها بوجوب سنة مطلقا سواء كانت بكر او ثيبا وان انكر
فان كانت بكر انظر اليها النساء فان قلن انها بكر بوجوب سنة ثم اذا
نمت السنة فان ادعت عدم الوصول فان صدقها خبرت
لثبوت حقها بالنضادق وان انكر نظر اليها النساء فان قلن هي
ثيب فالقول قوله مع يمينه لان الثبابة تثبت بقولن وليس من
ضرورة الثبابة الوصول اليها لاحتمال زوالها بشي اخر
فيصنف بخلاف البكارة لان ثبوتها بشي الوصول اليها ضرورة
فتخير بقولن ثم اذا حلف فهي امراته وان نكل خبرت لان
دعواها تايدت بالنكول وان كانت ثيبا في الاصل فالقول
قوله مع يمينه لانه يتكر استحقاق الفرقة عليه والاصل
هو السلامة في الجملة فاذا حلف فلا حول لها وان نكل
بوجوب سنة فان نمت السنة فان ادعت عدم الوصول اليها
فان صدقها خبرت لثبوت حقها بالنضادق وان انكر فالقول
قوله مع يمينه لما ذكرنا ثم ان حلف فهي امراته وان نكل خبرت
لما ذكرنا فاحصه انها ان كانت ثيبا فالقول قوله ابتداء وانتهى

مع يمينه فان نكل في الابتداء بوجوب سنة وان نكل في الانتهاء تخبر
وان كانت بكر اثبتت العنة فيها بقولن فيوجب او يفرق
كذا في شرح الكفر للذي يلي والله سبحانه وتعالى اعلم **قول**
المصنف ولما دعي المالك انها فرض والاخر انها صناعية
الي اخره **اقول** هذا مقيد بما اذا قال اعطينني امالو
قال اخذت بعد هلاك المال فالقول لرب المالك كافي الظاهر
والعتابية وغيرها **قول** المحشي اقول خرج من هذا الاصل
ما لو قال لها ان لم تدخلي الدار اليوم فانت طالق فقالت له
ادخلها وقال الزوج دخلتها الي اخره **اقول** يمكن ان يقال
ان الزوج هنا يدعي صفة اصلية وهي ملك النكاح الثابت
له ويتكرر وقوع الطلاق والمرأة روال ذلك الثابت له ويتكرر
وقوع الطلاق والمرأة روال ذلك الثابت يبقين والاصل
في الصفات الاصلية الوجود يدل عليه ما نقله العلامة
المصنف من انه لو قال كل مملوك في خياري فهو حر فادعي
عبد انه خيار وانكر المولى فالقول للمولى لان المولى يدعي
صفة اصلية وهي الرق في العبد وذلك ثابت ببقين والاصل
في الصفات الاصلية الوجود ذكره المصنف في هذا البحث **اقول**
لكن خرج عن هذا الاصل مسيلة وهي لو افترق الزوجان
فقالت المرأة بعد الدخول وقال الزوج قبل الدخول فالقول لها
هكذا اذكر هذه المسئلة شيخ الاسلام الوالد في مختصره تفسير
الابصار وغيره في غير هذه المسئلة خارجة عن هذا الاصل
وذلك لان المرأة تدعي هنا صفة عارضة وهي الدخول

والاصل في الصفات العارضة العدم ومع هذا القول قولها
قلت وقد رايت في بعض المعبران عن القنية ورايتها
 في القنية عند قبولها قولها بما تنكر سقوط نصف المهر
 انتهى **اقول** فعلي هذا لا تكون هذه السيلة خارجة لان
 الرجل هنا يدعي سقوط نصف المهر وسقوطه صفة عارضة
 والاصل في الصفات العارضة العدم والمراة تزعم بقاء نصف
 المهر الثابت والاصل في الصفات الاصلية الوجود كما علم المحدث
 للموالمته عي بعد الحجة وهو الموقوف **قول** المحشي اقول قول
 الشيخين قياس لان اليقين لا يزول بالشك الى اخره **اقول**
 الظاهر ان المحشي نقل هذا الخبر من البحر المصنف فان
 هذا الخبر من مذكر فيه ذكره عند قول صاحب الكترونجيها
 منذ ثلاث اارة منتفحة وجل وقت وقوعه فاربع اليه والله سبحانه
 وتعالى اعلم **قول** المصنف واما خرجوا عن هذه القاعدة
 لاجل تحكيم الحال الى اخره اقول اعلم ان فرضي فيقول
 ان القول قولها لان الاسلام حادث والاصل في الحوادث ان
 تصاف الي اقرب اوقانها كما تقدم لك واقر اوقانها بعد
 الموت فيضاف اليه وقال الشافعي سبب الحرمان ثابت
 في الحال فيثبت فيما مضى تحكيما للحال كما في جري ما الظامون
 وهذا الظاهر يعتبر للبرغ ولا يصح للاستحقاق والومات
 مسلم وختمه نصرا تية فحان مسألة بعد موته وقالت
 استلم قبل موته وقال الورثة استلمت بعده فالقول قول
 الورثة

الورثة ايضا ولا يحكم الحال لان الظاهر لا يصح للاستحقاق
 ومقصودها ذلك واسا الورثة فمراهم الدفع ويشهد
 لهم ظاهر الحديث وث ايضا فاحاصله ان الظاهر لا يصح للاستحقاق
 وهي تدعي به الاستحقاق في السيلتين ويصح للدفع وهم يدعون
 به الدفع فكان القول قولهم في السيلتين **فان قلت** يدعي هذا
 مسایل ذكرت على سبيل النقض فمنها ما اذا كان في يد رجل
 عيده فقال رجل فقات عينه وهو في ملك الباب **وقال**
 المشتري فقاته وهو في ملكي كان القول للمشتري فباخذ
 ارشه منه وجه الدلالة الايراد انه استحق بالظاهر ومنها
 ما اذا اختلف الموجب والمستاجر في جريان ما الطاحون وحكم
 الحال وكانا جاريين في الحال يستحق الاجرة بهذا الظاهر ومنها
 ان المرأة اذا ادعت ان زوجها ابانها في الصحة فلا تترث كان القول
 قولها فترث لان الظاهر يضاف الي اقرب اوقانته **قلت**
 هذه المسایل ترد على قولكم الظاهر لا يصح حجة المستحق **قلت**
 وقد اجيب عن ذلك **فالجواب** عن المسئلة الاولى انه لا تترث
 لانا نقول لا يجوز ان يكون العبد لرجل وارشه لغيره فلهذا
 استحققه هو لا بمجرد الظهور فالجواب عن الثانية انها
 لا تترث لانا نقول انما لا يستحق بالظاهر اذ لم يكن سبب الاحتيا
 موجودا في الحال واما اذا كان السبب موجودا فيبقى يستحق
 به فلهذا سبب الاستحقاق وهو عقد الاجارة موجود في
 الحال وكذا في المسئلة الاولى وكذا في المسئلة الثانية السبب

وهو من ذلك الرقعة موجودة في الحال بخلاف الرقعة في مسيلة
الميراث فانها ليست بموجودة في الحال والجواب في السئلة الثالثة
بانها لا ترد لاننا نقول انما نثبت لانها تنكر السامع وهو لطلاق
في القصة والاصل عدمه فنثبت **قول** المصنف لوقال
القاضي بعد عن له لرجل اخذت منك ابي اخره **اموال**
لوزم المأخوذ منه ما لم يرد انه لم يكن قاضيا يومئذ وانما فعل
ذلك قبل التقليد وبعد العزل كان القول للقاضي لانه
اسند الى حاله معسودة منافية للضمان فصار كما اذا قال
طلقت او اعتقت وانا مجنون والمجنون كان معسورا منه وقال
شمس الابنة السرحسي اذ ارفع المديان القاضي فعل ذلك بعد
العزل كان القول قول المدي لان هذا الفعل جاز فيضاف
الي اقرب اوقاته ومن ادعي تاريخا سابقا لا يصدق الابحثة
لان الاصل متى وقعت المأزعة في الاسناد بحكم الحال كما اذا
اختلف في جريان ما الطاحون وهو لو فعل في هذه الحالة يجب
عليه الضمان فلا يصدق في الاسناد الى حاله منافية الابحثة
والصحيح هو الاول وهو اختيارنا لاسلامه على البردوي
والصدر الشهيد وله نظاير كثيرة **قلت** وما خرج عن
القاعدة وهي الحادث ايضا الى اقرب اوقاته ما في جامع الفقهاء
هذه الساجرة على حفظه فقال الاجير هلك بعد تمام
السنة فعليد اجر السنة وقال الساجر هلك بعد
شهر واحد فالقول للساجر لانه ينكر وجوب الاجر عليه

انتهى

انتهى فلهذا قد خرجت من القاعدة ان الاصل ان يضاد الحادث
الي اقرب الاوقات قال في جامع الفصولين بعد ذكر هذه المسئلة **قول**
قال قيل الاصل ان يضاد الحادث الي اقرب الاوقات فينبغي
ان يصدق الاجير يقال الاصل المذكور ظاهر يصح المدفع لانه كتحقق
وعرض الاجير اخذ الاجر فلا يصح له وانتهى بحاله ونقالي اعلم **قول**
المحشي نقلا عن البحر للمصنف ومنها الوكيل بالبيع اذا قال
بعثت وسلمت قبل العزل وقال الموكل بعد العزل ابي اخره **اقول**
واما قال اذا قال بعثت وسلمت لانه اذا قال الموكل للوكيل اخرجك
من الوكالة فقال بعثت امس لا يصدق ولو قال الوكيل
اولا بعثت من هذه وهو يدعيه فقال الموكل عزت لك لم
يصدق الامر ومثله في البرازية والله سبحانه ونقالي اعلم
قول المحشي نقلا عن البحر للمصنف وقد خرج هذا الفرع وغو
بما رده عليه القاعدة من قولنا من كل وجه لانه يضمن
فيما لو كانت سرهوية او ما ذنوة مديونة فلم يترد **قول**
وقد ارتضى المحشي ذلك واستحسنه ولا ينبغي ذلك لان العبد
يقال فيه ذلك ايضا بان يقال كونه عبدا لا يثنى الضمان
عنه من كل وجه لانه يضمن قيمته فيما اذا كان ما دون مديونا
ويضمن لو اتلف العبد الموهون كاهو معلوم مقرر وفي المتن
والشروع محرر وكذلك مسيلة القاضي فان كونه قاضيا لا يثنى
الضمان عنه من كل وجه لانه لو نهر للمقتضا بالبحر كان ضامنا
كما صرحوا به وهو مقرر مشهور وهو في الكتب المعتمدة سطور

وعلى السنة العظمى المذكور وقد صرح بذلك المصنف في هذا المص
وما يدل على ان المص لم يرتض هذا الذي ذكره في البحر انه لم يذكر
هنا وقال يحتاج هذه السابيل الى نظردقيق وتصنيف هذا المختصر
متاخر عن تصنيف البحر كما يدل على ذلك احاطة على البحر هنا كثيرا
وانه سبحانه وتعالى هو المصنف بالصواب **قول** المصنف لا يها لو
ولدت قبل الشرائع ملكها نصير ام ولد عندنا **اقول**
لان السبب هو الجزئية والجزئية انما تثبت بينهما بنسبة
الولد الواحد منهما كالا وقد ثبت النسب فتثبت الجزئية
هذه بواسطة وقد كان الفاع حين الولادة هلكه الغير ذال
اقول ولو قال المصنف ملكها او بعضها كان اولى
لان الحكم كذلك قال في البحر في المحيط واذا ولدت الامه المملوكة
من الزوج ثم اشتراها هو واخر نصير ام ولد للزوج لما قلنا ويلزمه
قيمة نصيب شريكه لانها بالشرائط ام ولد له وانتقل
نصيب الشريك اليه بالزمان والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب
قول المصنف هذا الاصل في الاشياء الاباحة الى اخره **اقول**
اعلم ان الاشياء في الاصل على الاباحة عند جمهور المعتزلة وطائفة
من الفقهاء الحنفية والشافعية منهم من كره حتى يرد الشرع
الشريف بالتفريغ او بالتغيير الى غير وقال بعض اصحاب
المحدث ومعتزلة بغداد الاصل المحرم حتى يرد الشرع
الشريف مقرر او مغير وقال اصحابنا وعامة اصحاب
المحدث الاصل فيها التوقف وهو قول الاشرعي غير ان اصحابنا

يقولون

هذا الاصل في الاشياء
الاباحة

يقولون لا بد ان يكون له حكم اما المحرمة بالشرع او الاباحة
وكلنا لا نقف على ذلك بالفعل فتوقف في الجواب لا يخلو
عن الحكم بل لعدم دليل الوقوف وعند همد لا حكم فيها اصلا لعدم
دليل الثبوت وهو الخبر عن الله سبحانه وتعالى على لسان صاحبه
الشرع فكان الخلاف بيننا وبينهم في كيفية التوقف وواجب
العقل او محظوره وما فيه ضرر بنفسه او لغيره خارج عن موضع
الخلاف وجب الاباحة قوله سبحانه وتعالى خلق لكم ما في الارض
جميعا اخرها له خلق لنا فيه وجه المنفعة علينا وبلغ وجوه المنفعة
اطلاق الانتفاع فيثبت وقال الله سبحانه وتعالى قل من حرم
ربية الله التي اسبح لعباده ولان الانتفاع بها حال من النفس
اذ الكلام فيه ولا ضرر فيه عليه اذ لا يثبت اباحة الانتفاع بالانتفاع
بما يبطا الغير والنظر في مراكه وجه الخطر انه تصرف في صدك
الغير بغير اذنه فلا يجوز وجه الوقف ان طريق ثبوت الاحكام
سعي وعقلي والاول غير موجود وكذا الثاني فلا تقطع على احد
الحكمين فان قال بالاباحة عقلا يجوز وورود الشرع الشريف
في ذلك يعينه بالخطر فينقله من الاباحة الى الخطر ومن قال
بالخطر عقلا يجوز وورود الشرع بالاباحة في ذلك يعينه فينقله
من الخطر الى الاباحة وما وضع العقل عليه لا يجوز تفسيره
كشكر الله وعونه كذا في الاصول والله سبحانه وتعالى اعلم
قول المصنف هذه السبب متفرعة على ان الحسن والتوقف داخلة
اي احده **اقول** اعلم ان العلماء قد ذكروا ان الحسن والتوقف

يطلقان على ثلاثة معان الاول كون الشيء ملائما للطبع ومافرا
 له والثاني كونه صفة كمال وكونه صفة نقصان والثالث
 كون الشيء متعلق المدح عاجلا والنواب اجلا وكونه متعلق الذم
 عاجلا والعقاب اجلا ولا خلاف بين العلماء انهما بالتفسيرين
 الاولين عقليان واما بالتفسير الثالث فقد اختلف فيه
 فمذهب الاشعرى لا يثبتان بالعقل بالشرع وعندنا الحاكم
 بالحسن والقيح هو الله سبحانه وتعالى **قلت** هذا مذهب
 الاشاعرة بعينه **قلت** ما هو ذلك وليس الامر كذلك
فان قلت فالفرق بين المذهبين حينئذ **قلت** الفرق
 هو ان الحسن والقيح عند الاشاعرة لا يعرفان الا بعد كتاب وبني
 وعي هذا المذهب اي مذهب المنزليين قد يعرفها العقل بخلق
 الله سبحانه وتعالى العلم الضروري بهما اما بلاكس كسب كسب
 النبي صلى الله عليه وسلم وفتح الكذب الصار واما مع كسب كسب
 والفهم المستغادين من النظر في الادلة وترتيب المقدمات
 وقد لا يعرفان الا بالكتاب والشر كما كثر احكام الشرع الشريف
 كذا في التلويح وشرح المسابقة **قول** المصنف ومنها
 مسلمة الزاخرة اي اخره **قول** الزاخرة بفتح الزاي وضما
 حكاها الجوهري وغيره وهي حيوان طويل الهدين قصير
 الرجلين عي العكس من البروج قال الفراء في كتابه
 عجائب المخلوقات لما كانت الزرافة تنزع من الشجر وتفتات
 به جعل الله بديها اطول من رجلها ليتمكن بذلك بسهولة وذكر بعض

شيخنا الفاضل

مشتاقا الشافية في الزرافة وجهين احدهما التزيين وبه جزم الشيخ
 في التنبيه وذكر النووي في شرح المذهب انها حرام بخلاف وقد
 قال بنجرها ابو الخطاب من الحنابلة والثاني المحل وبه اقيم الشيخ موفق
 الدين حمزة الحولي في شرح التنبيه ونقله عن القاضي حسين اي ان
 قال وقد قال عبد الله احمد بن حنبل ومذهب مالك لا ينبغي المحل
 وقواعد الحقيقة تقتضي المحل انتهى وبالله اعلم ان بعضهم قال
 ان الزرافة من الابل والبقر والضبع ذكر صاحب الضرب الزرافة
 متولدة بين الناقة من نوق الوحش والضبع فيجب الولد خلقه
 الناقة والضبع فاذا كان ولد الناقة والضبع فاذا كان ولد الناقة
 ذكر اخر من اللاهيات وهي الانثى من بقر الوحش فالحق ان زرافة
 سميت بذلك لانه جل وناقة **اقول** وليرى نص المجا حظي كتاب
 الحيوان شيئا ما ذكره من تركيب خلق الزرافة تورده را
 بليغا **قلت** وهو الصحيح والله سبحانه وتعالى اعلم **قول**
 المحقق اعلم ان في كلام المصنف سؤالا مطويا اي اخره **اقول**
 قال في البديع المختار ان لاحكم فلافعال قبل الشرع والحكم عندنا
 وان كان ازيل فالمراد بها عدم تعلقه بالفعل قبل الشرع فاستق
 التعلق لعدم فائدة **فان قلت** الشرع الشريف امر الله سبحانه وتعالى
 وانهيه وهما قديمان فكيف صح ان يقال قبل الشرع **قلت**
 من حيث ان الشرع امر الله تعالى وانهيه لا يقال ذلك لا بتقدير
 قبلية الوجود ولا قبلية الوجود كما ذكره بعض المحققين
قول المحقق واما الفائدة ترتيب العقاب على الترك وهو ان

اقول اعلم انه وقع خلاف طويل في انه هل يجب الايمان باسجانه
وتعالي قبل البعثة او لا فقال المعتزلة والاشاعرة ابو منصور
وابن سينا وعامة مشايخ مرقند يوجبون الايمان بالله سبحانه وتعالى
قبل البعثة وقال ابنه بخاري من الحنفية وكذا الاشاعرة بعدم
وجوب الايمان قبل البعثة واستدل الاولون بآية مذكورة
في المطولات وروي الحاكم الشهيد في التنقيح عن ابي حنيفة رحمه
الله سبحانه وتعالى انه قال لا عذر لاحد في الجهل بما لقده لما يري
من خلق السموات والارض وعن ابي حنيفة لو لم يبعث
الله سبحانه وتعالى رسولا لوجب على الخلق معرفته بصقولهم قال
الفرق الثاني ما روي عن ابي حنيفة محمول على ما بعد البعثة
وفي حله ما روي عنه ثانيا على انه بعد البعثة نظر واستدلوا
على ما قالوا بعد قولهم لا دليل على الحكم للافعال الا السمع بقوله
سبحانه وتعالى وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا وجه الاختلاف
انه سبحانه وتعالى بقي العذاب مطلقا في الدنيا والاخرة وذلك
لنفي اللزوم الوجوب والحكمة وانتفا اللزوم يقتضي انتفا
اللزوم وقالوا حمله على عذاب الدنيا خلاف ما يقتضيه مطلق
النظم الشريف ولا موجب لمحمد علي ما ذكر وقالوا قال سبحانه وتعالى
في شان الدعوة كلما التي فيها فوج سألهم خزنتها الميما تكم نذير وفيه
اخرى الميما تكم رسل متكلم الايتان الايتين وعوها يرشدان ان
الامر الذي قامت به الحجة عليهم واستحقاق عذاب الاخرة
عصيانهم بعد ارسال الرسل عليهم الصلاة والسلام قال بعض

المحققين

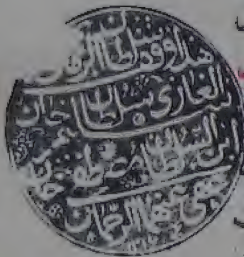
المحققين فان قيل من طرق الاولين ليس تخصيص العذاب في
الاية الشريفة بعذاب الدنيا خلاف مقتضى الاطلاق بلا موجب
كما قلتم بل له موجب عقلي وهو ان اول الواجبات كالنظر المودي
الي الايمان بوجود الباري سبحانه وتعالى ووحدا بينه تعالى
لو لم يكن عقليا لم اتحام الانبياء عليهم السلام واذا وجب النظر
المودي الي الايمان عقلا وجب الايمان عقلا لان العلم بوجوده
لازم للنظر الصحيح وجه الملازمة الاول انه لو لم يجب النظر الا بالشرع
الا بالشرع فقال كسبي الذي دعاه الي النظر في معجزاته لا يجب على
النظر بالعقل واما بالشرع فلا يثبت خفي الا بالنظر ولا انظر لزوم
الحام الي النبي **اقول** هذه القول المفروض صدوره من المكلف لنبية
ساقط عن الاعتبار اذ ليس مثله مما يصدر عن عاقل فلا يكون
عذرا لغيره في ترك النظر فانه كقول قائل لو اقف مكان وراك
سبع فان لم ينتج عن سالك قتلك فان نظرت وراك عرفت
صدق قولي فيقول الواقف له لا يثبت صدق قولك عالم
التفت وانظر ولا التفت ولا انظر ما لم يثبت صدقك فيرد
هذا على حاقته ونصبه نفسه هذا للهلاك ولا ضرورة فيه
في المرسد وكذا النبي يقول وراك الموت والنيران لم تصدقوني
بالالتفات الي معجزاتي فن التفت عرف صدقي ومن لا هلك
وتمام تحرير هذا المقام في المطولات **اقول** ومرة هذا
الخلاف نظري فممن لم تبلغ الدعوة رسول ولم يؤمن حتى مات
فهو محلي في الشارع قول المعتزلة وقول الفرق الاول ممن

الحنفية ابي منصور واتباعه وهامة مشايخ سمرقند وهو
 وجوب الايمان بالله سبحانه وتعالى قبل البعثة دون الفريق الثاني
 من الحنفية وهما ابي حنيفة واتباعه الاشاعرة ايضا فان عندهم
 لا يجب ايمان قبل البعثة فزمان ولم يلقه دعوة رسول ليس من
 اهل النار **اقول** ويصح اسلامه اذا سلم عند الكل وتام تحرير
 هذا المقام في شرح المسيرة كمال الدين ابن القيم في الاصل الخامس
 في جنة الحسب والنقيح وهو طريفة الذبول وكذا في غير ذلك من كتب
 الاصول والله سبحانه وتعالى هو الفرق والمأمول **قول** المصنف
 وابيح بالضرورة **اقول** سبب شرعية تعلق بقا العالم به
 التقدير في العلم الاولي على الوجه الاكمل الاحسن والافضل هذا
 النوع الانساني مكن بالوطني عبي غير هذا الوجه المشروع لكن هذا
 مستلزم للتظلم والسند وضياح الاسباب وقبيح من الفاسد
 ما لا يخفى بخلاف هذا الوجه المشروع سبحانه العليم الحكيم **قول**
 المشي هذا امر باب الديانات الي قوله ويقبل فيه العدل سواء كان
 رجلا وامراة الي ان قال قال الامام احمد بن سليمان ان ابي حنيفة
اقول وبالله التوفيق دعواه فيما يظهر لا تطابق محجة لانه يقول
 ويقبل فيه اي في الرضاخ وتقوم النكاح العدل الواحد ثم يستدل
 على ذلك بكلام احمد بن سليمان العلوي وكلام العلامة العلوي
 لا يدل على ثبوت الحرمة بل على استحباب التنزه احتياطاً كما لا يخفى
اقول بل في كلام العلوي ما يفيد ان الحرمة لا تثبت بشهادة
 العدل صريحاً لانه قال لان الرضاخ لا يثبت به شهادة الفرد شر

اعلم

في الرضاخ بشهادة الفرد
 والتوفيق

اعلم ان الحكم فيه عندنا انه لا يثبت الا برجليين او رجل وامرأتين
 كما في المتن والشرح وبه جزم في الهداية والكروية جزم في الكلام
 الوالد في تنوير الابصار وفي الدرر والعزرة والمجني وكثير من المتن
 المعتبرة وفي البحر المصنف اذا انه لا يثبت بخبر الواحد رجلا وامراة
 وهو باطلاقة يتناول الاخبار قبل العقد وبعده وبه صرح في
 الكافي والنهاية في الحائنية من الرضاخ وكما لا يفرق بينهما بعد النكاح
 فلا تثبت الحرمة بشهادة اثنين وكذلك قبل النكاح اذا اراد الرجل
 ان يحطب امرأه فتشهدت امرأه قبل النكاح انهما ارضعتهما كان
 في سعة من تكذيبها كما لو شهدت بعد النكاح انتهى **اقول**
 وذلك لان ثبوت الحرمة لا يقبل القصد عن زوال الملك في باب
 النكاح وابطال الملك لا يثبت الا بشهادة رجلين او رجل وامراة
 اي بخلاف ما اذا اشترى خاتماً فاحبسه واحداً انه ذبيحة المجوس حيث
 يحرم اكله لانه امر ديني حتى انك حرمة تناول عن زوال الملك
 الملك كالحجر المملوك وحده المقتد قبل الدباغ **اقول** لكن
 يعارضه ما نقلته لك ما نقله المصنف عن الحائنية في هذا الكتاب
 بقوله وفي الحائنية صغير وصغيرة بينهما شهرة الرضاخ لا يعلم
 ذلك اي آخر **قلت** ووقف بعضهم بالحل على الروايتين
قلت لكن مشي اصحاب التوفيق العتبية الموضوع لخصم الزهبي
 والشرع العتبية كما رأيت ان محجة المال وانه لا يقبل فيه
 خبر الواحد ذكره انا وانتي ذلبيكن العمل عليه لانه لا يعمل
 بما في الفتاوي ان اكان مخالفاً في المتن والشرح لانه اذا تعارض



ما في المتن وما في الشرح ولا يعمل بما في الفتاوى والمآل ما ذكر
 كما ذكره الامام الطرسوسي في انفع الوسائل **اقول** نعم ذكر
 الزبيدي عن المصنف ان خبر الواحد مقبول في الرضا طاري ومعناه
 ان يكون تحت صغيرة ونشهد واحدة بانها صنعت اسم او اخت
 او اسرته بعد العقد ووجهه ان اقدام ما على النكاح دليل على
 صحته فنشهد بالرضا المتقدم على العقد صار منازعا
 لها لا يرد يدعي فساد العقد ابتداء او اسما من شهد بالرضا المتأخر
 عن العقد فقد سلم صحة العقد ولا تنازع فيه وانما يدعي جرد
 التمسك بعد ذلك واقدام ما على النكاح يدل على صحته ولا يدل على
 انتفاء ما يطرأ عليه من المفسد فصار كمن اخبر بارتداد طاري فيقبل
 قوله مقارن من احد الزوجين حيث لا يقبل قوله ولو اخبر
 بارتداد طاري يقبل قوله لما قلنا ذكره الزبيدي في كتاب
 الرضا وآله سبحانه ونعاني اعلمه **قول** المصنف قاعدة الاصل
 في الكلام الحقيقة اي اخر **اقول** اعلم ان اللفظ ان استعمل
 فيما وضع له وضعه لغويا او شرعيا او عرفيا او اصطلاحيا
 كما في شرح التنقيح فاللفظ حقيقة وان استعمل في غيره لعلاقة
 بينهما مجازا ولا لعلاقة ترخييل وهو حقيقة ايضا للوضع الجديد
 ولا بد من تقييد الاستعمال الصحيح احتراز عن اللفظ مثل
 استعمال لفظ الارض في السماء من غير قصد الى وضع جديد
 والراد بوضع اللفظ بعينه للمعنى بحيث يدل عليه من غير
 قرينة اي يكون العلم بالتعيين كافي في ذلك فان كان ذلك

بحث مهم

مطلوب ما ذكره ان
 حقيقة الكلام

التعيين

التعيين من جهة واضع اللفظ فوضع لغوي والا فان كان من الشارع
 فوضع شرعي والا فان كان من قودر مخصوصين كاهل المصالحات
 من العلماء وغيرهم فوضع عرفي خاص ويسمى اصطلاحيا والا
 فوضع عرفي عام وقد علب العرف عند الاطلاق على العرف العام
 فالمعتبر في الحقيقة هو الوضع في الجملة ولا يشترط في الحقيقة
 ان يكون موضوعا لذلك المعنى في جميع الاوضاع ولا في الجاز ان لا يكون
 موضوعا للمعناه في شي من الاوضاع كذا في التنوع وتام تحرير
 هذا المقام فيه **فان قلت** في شرح السار لابن مطلق ان اللفظ
 موضوع للمعنى المجازي بالف **قلت** ويشكل لي هذا ما صرح به
 السيد في حاشية المطول من ان المجاز ليس له وضع شخصي ولا نوعي
 وان وجبه فيه علاقة معتبرة بحسب نوعها انتهى وفي المطول ان
 العلاقة لا بد فيها من الوضع النوعي قال وهو معنى قوله المجاز
 موضوع بالنوع انتهى وفي بعض الحواشي **فان قلت** يلزم على اعتبار
 كون الافادة بالوضع خروج المجاز **قلت** موقوف بل هو موضوع بالنوع
 كما هو مبسوط في التنوع وغيره **فان قلت** الصواب كالفهم
 به السيد في حاشية المطول ان المجاز غير موضوع البتة لعدم
 صدق حد الوضع عليه **قلت** قال العلامة احمد بن قاسم
 العبادي ان ما في حاشية المطول معارض بما قلناه السيد في حاشية
 العبد فانه صرح بان الخلاف في ان المجاز موضوع او لا لفظي مستأوف
 الاختلاف في تفسير الوضع حيث قال في كلام ساقه عن العبد
 فيه على ما يرد من احداها الاختلاف في ان المعنى المجازي هل وضع

اللفظ بأربعة اولا وهذا الخلاف منشأه انا وضع اللفظ للمعنى
فسر بوجهين الاول تعيين اللفظ بنفسه للمعنى فعلى هذا الوضع
في الجواز اصلا لا شخصا ولا نوعا لان الواضح لم يعلق اللفظ بنفسه
للمعنى الجازي بل بالقرينة الشخصية او النوعية فاستعماله
فيه بالنسبة لا يوضع والثاني تعيين اللفظ باللعن وعلى
هذا ففي الجواز وضع نوعي قطعا اذ لا بد من العلاقة المختبر نوعها
عند الوضع قطعا واما الوضع الشخصي فربما ثبت في وضع انتهى
قول المصنف خلاف الفضايل مسوسه والفرق منكر في
ظها ر شرحنا **اقول** مراده شرح الكنز والفرق الذي ذكره هو ان
حرمة الوطي منصوص عليه فلم ينفذ فضايلنا في محل اصل
المرضية ودرعها خلاف التقبيل واسم كجاءه وتغاي اعلم
قول المصنف ومنها لو وقف على ولد او وصي
لولد زيد اي قوله واختلف في ولد البنت اي اخره **اقول**
اعلم ان مسئلة دخول اولاد البنات وعدم دخولهم مسئلة
دايرة بين الناس مشهورة بين العلماء الاكياس وقد اختلف المتأخرون
فيها راسيل منهم العلامة ابن كالباشا ومنهم العلامة الطرسوسي
ومنهم العلامة المصنف نحاصل ما ذكرنا من كالباشا ان السيلة
علي وجهين احدها ما يذكر فيه الوقوف عليه مقتضى على الدرجة
الاولى وكل من الوجهين المذكورين على صورتين احدهما ما يذكر
فيه الوقوف عليه مقتضى على الدرجة الاولى والثاني ما يذكر
فيه الوقوف عليه غير مقتضى على الدرجة الاولى وكل من الوجهين

المذكورين

فدخل ولد البنت في الوقف

٥١
المذكورين على صورتين احدهما ما يذكر فيه الوقوف عليه
بصيغة الجمع والسيلة المذكورة اربع صور الصورة الاولى وقعت
علي ولدي الصورة الثانية وقعت على اولادي الصورة الثالثة
وقعت على ولدي وولدي ولدي الصورة الرابعة وقعت
على اولادي واولاد اولادي فثبت الخلاف في الصور الثلاث وذكر
تصحیح عدم الدخول في الصورة الاولى وتصحيح الدخول في الثالثة
الذي هو قول هلال نقلنا عن قاضي خاذا واما الصورة الرابعة
فقال لا خلاف في الدخول ومنع وقوع الخلاف في هذه الصورة الرابعة
واستدل على ذلك بما فيها انه قاله ويقطع عرفا بشبهة الخلاف
في هذه الصورة الرابعة واستدل على ذلك بانتيانها انه قاله
الاخيرة ما ذكر في الدخيرة عن الشمس السرخسي هذه العبارة
وذكر الشمس السرخسي ان في هذه الصورة اولاد البنات يدخلون
رواية واحدة فاما الرافضيان فيما اذا قال استوفى علي اولادي
وهذا الان المذكور ههنا ولد الولد وولد الولد حقيقة اسم
لن ولد ولده وابنته ولده فن ولدته ابنته يكون ولد ولده
حقيقة واما اذا ذكر اولاده فاولاده حقيقة من هو ولده
من حيث الحكم من ان يكون مستويا اليه بالولادة وذلك اولاد
الابن دون اولاد البنات ثم قال في الدخيرة والجواب في الوقف
على قوله الشمس السرخسي يكون هكذا اذا وقف على اولاد
اولاد فلان دخل في الوقف اولاد البنات رواية واحدة وعنها
انه قال مما يدل على عدم الخلاف في السيلة الرابعة ان قاضي
خان ذكر الصور الثلاث وذكر في الخلاف وذكر هذه الصورة الرابعة

ولم يذكر فيها خلافا **اقول** وربما يمكن ان يقال هذا لا يصح
 دليله لشي الخلل ان يكون قاضي خان لم يذكر في هذه الصورة
 خلافا لا يدل عليه عدم حصول الخلاف في نفس الامر لا يمكن
 ان قاضي خان اخطا لم يذكر الخلاف في هذه المسئلة لانه لو كان
 الدخول فالقول المقابل للقول بالدخول لضعفه عنده
 بمنزلة "العدم والله سبحانه وتعالى هو العليم بالصواب ورايت
 للعلامة المصنف رسالة في ذلك معتبرة ذكر فيها نقولا كثيرة
 معتبرة ثم قال والحاصل ان الخصاف ادخل ولد البنت في الوقف
 سواء ذكر بلفظ ولدي او اولادي وسواء ذكر البطن الثاني بان
 قال علي ولدي وولد ولدي او علي اولادي واولاد اولادي
 او اقتصر على البطن الاول واما علي الرازي فلا يقول بالدخول
 الا اذا ذكر البطنين بلفظ الجمع كما اذا قال علي اولادي واولادهم
 واما غيرها فمفرق بين ان يذكر البطن الثاني فيدخل اولاد
 البنات او يقتصر على البطن الاول فلا يدخلون والفرق
 المذكور هو ظاهر الرواية وهو الصحيح كما في الحاشية والظهير
 واما الامام الطبرسي فقال في النفع الواسع بعد ذكره نقول
 كثيرة ذكرها كما هي عادته وسأذكر لك من ذلك شيئا واريد
 عليه **قلت** فمخرجا من هذا كله ان اولاد البنات هل
 يدخلون في لفظ الاولاد ام لا اولاد اولاد ام لا في رواية الخصاف
 وهلا يدخلون وفي ظاهر الرواية لا يدخلون وعليه النووي
 اي ان قال ورايت بعض الناس يقولون انه اذا قال علي اولادي

واولاد

٥٤
 واولاد اولادي واولاد اولاد اولادي ان اولاد البنات يدخلون جيل
 من غير ان يقول في المسئلة روايتان وليس الامر كذلك فان تعليل
 اصحابنا بردد ذلك ولو ذكر حتره بطون عليه ظاهر الرواية فان
 تعليل ظاهر الرواية فيما تقتضاه عن المحيط هو انه جعل المانع
 من دخولهم كونهم منسوبين الي ابيهم دون امهاتهم فلهذا
 لو ذكر خمسة بطون او اكثر لا يدخلون عليه ظاهر الرواية للعلم الذي
 ذكرنا انتهى ونذكر الان شيئا من نقوله الذي ذكرها كالموقف
 به تبيين للمفيدة فاقول قال في الولو الحبية رجل وقف ضيعة
 علي اولاده واولاد اولاده ابراهما تناسلوا وله اولاد قسم بينهم
 بالسوية لا يفضل الذكر علي الاناث لانه اوجب الحق للمهر علي
 السوا واولاد البنات هل يدخلون في ذلك ذكر الخصاف انه
 يدخلون وذكر في ظاهر الرواية انهم لا يدخلون وكذا لو كان مكان الوقف
 وصية عليه ظاهر الرواية واولاد البنات ليسوا باولاد اولاده لانهم
 ينسبون الي الاب لا الي الام وفي مكية الفتى وقف علي اولاده واولاد
 اولاده لا يفضل الذكر علي الاناث ولا يدخل اولاد البنات فيه وفيه
 يفتي وفي جامع الفصولين من وقف علي اولاده واولاد اولاده
 هل يدخلون فيه اولاد البنات فيه روايتان ويفتي بانهم لا يدخلون
 كذا في لحن محاضرته وذكر في التبيين والرييل صاحب الهداية
 في باب الوقف علي الاولاد قال رجل وقف ضيعة علي اولاده واولاد
 اولاده ابراهما تناسلوا وله اولاد قسم بينهم بالسوية لا يفضل
 الذكر علي الاناث لانه اوجب الحق لهم علي السوا فاما اولاد البنات

بنو بنت ابنه او بنتها
 بنو بنت ابنه او بنتها

هل يدخلون ذكره لئلا لا يدخلون ولذا لو كان مكان الوقف وصية
والفتوى على ظاهر الرواية لأن اولاد البنات ليسوا باولاد اولاده
لأنهم منسوبون الى الاب لا الى الام وفي عدة الفتاوى المصدر الشهيد
رحمه الله سبحانه وتعالى اذا وقف ضيعة على اولاده واولاد اولاد
ابدا ما تناسلوا يقسم بينهم بالسوية لا يفضل الذكر على الانثى
واولاد البنات لا يدخلون فيه وكذلك لو كان مكان الوقف وصية
وفي السراجية وقف ضيعة على اولاده واولاد اولاده ابدان اولاد
وتناسلوا وله اولاد واولاد اولاد قسم بينهم بالسوية لا يفضل الذكر
على الانثى ولم يدخل اولاد البنات في هذا وعليه الفتوى وفي
المصنعات فعزى الى النصاب رجل وقف ضيعة على اولاده واولاد
اولاده ابدان تناسلوا وله اولاد اولاد قسم عليهم بالسوية ولا
يفضل الذكر على الانثى لانه اوجب لهم الحق على السوية واما
اولاد البنات هل يدخلون في ظاهر الرواية لا يدخلون لانهم
ليسوا باولاد اولاده لانهم منسوبون الى الاب لا الى الام **اقول**
وقد قال المحقق هنا ظاهر اطلاقه يريد اطلاق المصنف انه
لا فرق بين ان يذكر لفظ الام والجمع مقتضاه على الطبقة
الاولى او غير مقتضاه في اخره **اقول** كما به يشير الى ان المصنف
اطلق في محل التقييد لانه اثبت الخلاف في الصورة كما وليس كذلك
لما قاله ابن كالباشا وحرره في اخره **اقول** وليس في كلام
المصنف اطلاق في محل التقييد لان المصنف انما ذكر صورة واحدة
وهي صورة لفظ الام والجمع مقتضاه على الطبقة الاولى لئلا يخالف

٥٣٠
في ولد البنت اي في هذه الصورة لان كلامه في ذلك فتأمل كلام المصنف
وكذا مضافا والله سبحانه وتعالى اعلم بالموقف المصواب **قول** المصنف
ومنا حلف لا يبيع ولا يشتري الى اخره **اقول** وقد جمع شيخ الاكلام
عبد البر بن النخعي في شرحه منظومة ابن وهبان فقال رحمه الله
بفعل وكيل ليس بحت خالف ببيع براء مع ماله خصوصية
اجارا استجار الصرية لا ينفك كذا فتنة والحاشي في هاتين
قلت ويجمع الفتاوى لو حلف لا يبيع ولا يشتري فكتب
والخالف سلطان لا يكتب بنفسه بحت وان كان يكتب بنفسه لا يثبت
التي **قلت** وهذا مشكل لانه من السائل التي بحت فيها بفعل
للمسور كما لا يخفى الا بان يحمل على انه يقي الباشا بنفسه واعلم
ان الخالف انه لا يفعل في الاحكام التامة ان كان من لا يباشر بنفسه
يان كان سلطانا او قاضيا او شريفا او غيره ففعل ما موره فانه
يحت لان يمينه ينفك باعتبار عا دته ذكره في الكافي وان كان الخالف
تارة يباشر بنفسه وتارة يعوض قيل يعتبر العين اي ينظر
في العين المبيعة مثلا ان كانت مما يشتري بنفسه لشرفها
لا يثبت بفعل وكيله الا ان يصر في يقصد ان لا يفعل ذلك
بنفسه ولا بوكيله فانه بحت وان كانت العين مما لا يشتري بها
بنفسه لمحتسبها او غير ذلك بحت بشر الوكيل وقيل ينظر
الى غالب الحال قال كالباشا غالب حاله الباشا بنفسه لا يثبت بمباشرة
وكيله ولا يثبت اشار الى ذلك في القنية **قلت** هذا الذي ذكرته
اخرا هو الذي اعتمدته قاضي خان وفي وسط المحيط والبرزخ

ولم يذكر ما قبله وفي النهاية في باب اليمين في البيع والشراء والتزويج
 ثم المنا ببط في هذه التصرفات لأصحابنا فيما يبحث بفعل المأمور
 به وفيما لا يبحث شيئا أحدها أن كل فعل ترجع الحقوق فيه
 إلى المباشرة لا إلى الفاعل لا يبحث بمباشرة المأمور وإن كانت الحقوق
 ترجع فيه إلى من وقع حكم الفعل لا يبحث والثاني أن كل فعل يحتل
 حكمة الانتقال إلى غيره فالخالف فيه لا يبحث بمباشرة المأمور
 وإن كان لا يحتل الانتقال لا يبحث وقيل كلما يستغني المأمور
 في مباشرة عن أصنافه إلى الأمر فالأمر لا يبحث بمباشرة المأمور
 وإن كان لا يستغني عن هذه الأصناف لا يبحث والعقبة في ذلك
 أن العقد متى رجعت حقوقه إلى من وقع العقد له فقصود
 الخالف من الخالف التوقي عن حكم العقد وعن حقوقه وكلاهما
 يرجعان إليه ومتى رجعت حقوقه إلى العاقد لا إلى من وقع
 حكم العقد له فقصوده من الخلف التوقي من رجوع الحقوق
 إليه ولا ترجع إليه فلا يبحث ثم يبحث الخالف بمباشرة المأمور بالكلام
 والصالح عن دم العمد والطلاق والعناق والحقة والصدقة والقرن
 والاستقراض وصرب العمد والرجع والإيداع وقبول النذرية
 والإعارة والاستعارة وخياطة النوب والبنان الخالف لا يبحث
 فيها بفعل نفسه لا يبحث بفعل المأمور وأما ما لا يبحث الخالف
 بمباشرة المأمور فهو البيع والشراء والإعارة والاستيجار والصالح
 عن المال وكذلك الغنمة ومن الشايخ من الحق الخصومة بهذا
 القسم كذا في الجامع الصغير لقاضي خان والعقائد الطهيري انتهى

والله سبحانه وتعالى أعلم **قول** المصنف فقالوا الآن في الكلام
 والبيع والتوكيل يتناول الفاسد إلى آخره **قول** أعلم أن الآن
 للمصنف بالكلام يتناول الفاسد كما يتناول الصحيح وهذا عند
 أبي حنيفة رحمه الله سبحانه وتعالى وقال لا يتناول إلا الصحيح
 لأن المقصود من الكلام في المستقبل الإعفاء والتخصيص لا المقتضى
 من الكلام في ذلك بالخيار وله أن اللفظ مطلق فيجري على إطلاقه
 وبعض المقاصد من الكلام وحاصل في الفاسد كالنسب وقاية
 الخلاف تظهر في حق لزوم المهر وفي حق انتها الأول بالعقد
 فينتهي به عنده وعندها لا ينتهي **قول** ولا ينتهي بالوقوف
 اتفاقا والفرق بين الأول للمعبد بالكلام وبين التوكيل بالكلام
 كان التوكيل بالكلام لا يتناول الفاسد ولا ينتهي به اتفاقا
 وعليه التوقي إذا شئت الامرين في محل مطلوب الأمر فيه شئت
 المحل والإعفاء وذلك لم يحصل وأما إذا حلف أنه ما تزوج في الماضي
 فإنه يتناول الصحيح والفاسد وأما التوكيل بالبيع فيتناول الفاسد
 لأن الفاسد فيه أي في البيع بفيد الملك بالقبض كما هو معلوم أطلق
 المصنف هنا لأن تشمل ما إذا ذل له في كلام حرة أو أمته وما إذا
 كانت معينة أو غير معينة وهو كذلك وما وقع في الهداية من
 التقييد بالأمه والعينة اتفاقا والله سبحانه وتعالى أعلم **قول**
 المصنف بخلاف ما إذا حلف لا يأكل من هذه التخل لا بحث بشرها
 وظلم إلى آخره **قول** أعلم أنه ما حلت بكل شرها وظلمها
 لتعد الحقيقة هنا قال الأصوليون وإذا كانت الحقيقة

منقذرة وهي لا يصار اليه الا بمسقة او مجهزة وهي ما يمكن
 وصوله الا ان الناس همروه وتركوه صيروا الجاز بالاجماع فقال
 التعذرة لو لم يكن لا ياكل من هذه الخلقة والجاز فيه ان ياكل من غيرها
 وان لم يكن لها ثمن قيمتها ولو تكلف واكل من غيرها لا يجتنب في الصحيح
 ومثال المجهزة لو حلف لا يضع قدمه في دار فلان فان حقيقته
 وهو وضع القدم حاديا يمكن لكن الناس همروه والجاز فيه الدخول
فائدة واعلم انه اذا كانت الحقيقة مستعجلة والجاز
 متعارفا بالحقيقة اوي عند ابي حنيفة رحمه الله سبحانه وتعالى
 وعندها الجاز المتعارف اوي بدلالة العرف وهذا الاختلاف
 المذكور يتاخر اصل اخر مختلف فيه وهو ان الحقيقة هي
 كون الجاز خلت عن الحقيقة في الكلام عنده وعندها الخليفة
 في الحكم ويظهر الخلاف في قول الانسان لعبد والعبد اكبرنا
 منه هذا ابي حنيفة يفتي لان شرط الخليفة تصور الحقيقة
 والحقيقة متصورة من حيث المسكلم لان قوله هذا ابي
 من حيث المسكلم صحيح لانه مبتدأ وخبر وما تقدم موصوفه الحقيقي
 تغير الجاز من ذكر الزور واردة اللفظ وهذا الحرية وعندها
 لا يفتي لانه لا بد ان يكون الاصل في محرجه صحيحا موجب الحكم وهذا
 الكلام غير معتقد لا يجاب بالحكم اصلا فيلغو كالموسم لما لم يفتقد
 الحكم الاصيل وهو البر لا يستحال له لم يفتقد الحكم الخلفي
 وهو الكثرة ولما قيل ان يقول ينقص هذا الاصل على قول
 ابي يوسف بمسئلة الكوز وهي ما اذا حلف لبشر بن الما الذي

في

في مسئلة هذا الكوز ولا ما فيه فانه قال بانفقار اليقين ثم يظهر
 انده في حق الخلف وهو الكثرة مع ان الاصل وهو البر مستحيل
 فاحصل الخلاف انه ان استعمل لفظ واري به المعنى الجازي هل
 يشترط بحيث اهتم المعنى الحقيقي لا يصح الجازي وعنده لا يكون
 صحة اللفظ من حيث العربية وجه بنا ما سبق على هذا الاصل ان
 الخليفة لما كانت في الكلام عنده اعتبر لفظ الحقيقة لان الجاز
 لا يراحم الحقيقة فالحقيقة المستعجلة صارت اوي من الجاز المتعارف
 وعندها لما كانت الخليفة في الحكم وجب الترجيح باعتبار الحكم
 وحكم الجاز المتعارف راجح لانه اكثر استحال وهذا البحث طويل
 الذي يول في كتب الاصول واستبحانه وتعاليم **قول** المحشي
 قلت وما استداليه المصنف من فروع التاخر اذ نية فليس
 فيه ما يدل على مدعاه الي **اقول** كيف لا يدل على ما ادعاه
 وهو صريح فيما ادعاه وذلك لان صاحب التاخر اذ نية
 ذكر حكم ما لو شك ام مسافر وهو انه يصلي اربعين ولا يترخص
 في قول وكذلك ان شك في نية الإقامة اي كذلك يصلي اربعين
 شك المسافر في نية الإقامة وان كان الامر كذلك فالمتيقن الذي
 هو السفر لا يزول بالشك في نية الإقامة فقد استحضر المصنف
 رحمه الله سبحانه وتعالى القاعدة المذكورة وهي البقير لا يزول
 بالشك وحدها وذلك لان المتيقن هو التسفر ووقع الشك في نية
 الإقامة فالاصل هذا السفر لا اعتراض وكان الفاضل المحشي اعتقد
 ان المصنف استدلال على مدعاه باول عبارة التاخر اذ نية وهو

قوله ولو شك في الصلاة أميتم أو ساقط يدل عليه قوله لأنه لا
يتيقن بحاله **أقول** وهذه العبارة في الحقيقة لا تدل للمصنف
بل إنما يدل له قوله بعد ذلك وكذا العكس في بنية الإقامة إذ معناه
وكذا لا يترخص ويصلي أربعاً لو شك المسافر في بنية الإقامة كما لا يخفى
فإن كل كلام المصنف وكذا مستصفاً واستبحرناه فتعالى علم **أقول** المصنف
وخاب الظن عندهم ملحق باليقين إلى آخره **أقول** وما بني
عليه ذلك مسألة التحريم قالوا لو اختلفت المسألة بالركبة بالمناج
الميتة وليس هناك حلقة تميز وهذا اختلاصاً بحججاً بقرينة
أن كانت الغلبة للتذكية وإن كانت الغلبة للميتة أو استوفينا
لا يتحريم إلا عند المحض فإذا اختلفت الشك بالظاهرة بالثبات
الحسية في السفر إن كان له ثوب ظاهر صريح فيه وإن لم يكن تحريمي
بذلك حال وإذا اشتركت الأولى والبعض ظاهر والبعض خفي إن كانت
الغلبة للظاهر يتحريم فيريق الذي في أكبر رايه أنه يحس ويسهل
الظاهر وإن كانت الغلبة للخبير أو كانا معاً لا يتحريم هذا في حالة
الاختيار أما في حالة الاضطراب يتحريم للثبوت بالاجماع ولا يتحريم
للموضوع عندنا ولو كنتم بتبيين والافضل أن يصيب ذلك الما أو
يخلط ببعضه ببعض فيصير كعاد الما حتى يكون أبعد
من الخلاف فلان من الناس من يقول يتحريم وهو قول الامام
الثاني رحمه الله تعالى وكذلك هذا الحكم في المايعات كالدهن
والخل واللبن والرب ومن مذهب ذلك أنهم جازوا قتل المسلم
بغلبه الظن فيما إذا دخل عليه بيته وغلبه ظنه أنه سارق كما علم

الظاهر في الثاني
من الظاهر في الثاني
الظاهر في الثاني

مقتلاً

مقتلاً كتب الفتاوى ومنها الوجاهة ومما غلبت فخرج
منها من الزبح لا يجب عليها الفصل كما في الخلاصة لعدم غلبة
ظنها أن معه حينها والله تعالى أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب
قوله المحشي قلت الذي ظاهري أنه لا تناقض في كلامه بل هو جوب
حمل الضمان النقيض كلامهم إلى آخره **أقول** قوله لا ضمان بنحو ضمان
القيمة والمثل كما هو صفاً وإطلاخهم يحمل بنحو الضمان على بنحو ضمان المثل
فقط مع إطلاقهم وإن جاز لكن فيه بعد لا يمكن التوفيق بغير
ذلك وهو الحمل على الروايتين فالضمان رواية وعدم الضمان رواية
أخرى واستبحرناه وتعالى أعلم **قوله** المصنف الأول السر وهو بيان
منه ما يختص بالطريق **أقول** وقعت حادثة في عهدنا وهي أن
شخصاً حلف ليسا فرين فهل يعتبر في ذلك مسيرة ثلاثة أيام
أو مروج بالنية أو يراد به مطلق المخرج من مصره **أقول**
الظاهر من كلامهم أنه يبرح مروجاً من بلاد السفر إذا جاز وعمران
مصره وقد أشار مولانا المصنف في البحر الزاقي إلى هذا والله سبحانه
وتعالى أعلم وقد سئل شيخ الإسلام والدي طاب ثراه ونور
قبره عن رجل حلف ليسا فرين إلى مدينة كذا فهل إذا خرج من
مدينته وأراد السفر وجاز مصره ثم عاد بحث أم لا
وأجاب حتى يخرج من قاصد السفر وجاز وعمران مصره صدق
عليه أنه مسافر حتى جاز له قصر الصلاة كما في إفاده في شرح
الهداية فلا بحث ولو عاد بعد ذلك وأما قيد ناله بالقياس
لأنه إذا نوى مسيرة ثلاثة أيام وقصد مكاناً قريباً لا يفيد ذلك

حاشية

في عدم البحث كما حققه مولانا في شرحه الكثر انتهى **قول**
المصنف وسقوط الاضحية على ما في غاية البيان **اقول** ومثله
في السراج الوهاج والفتاوى وظاهر كلام الزيلعي في التبيين لكن قال
في المجتبى ان اصحابنا حلوا قوله صلى الله عليه وسلم ليس على الفقير
والمساكين اضحية على الخروف من بلده او قريته حتى سقط الاضحية
بذلك الغدروا به سبحانه وتعالى اعلم بالصواب واليه
الرجوع والمآب **قول** المصنف الثاني المرض وخصه كثيرة **اقول**
المرض هو حالة لا بد من يزول بها اعتدال الطبيعة وانه لا ينافي
اهلية الحكم اي اهلية الوجوب الحكم سواء كان من حقوق الله
سبحانه وتعالى او العباد لان المرض لا يحل بالعقل ولا يمنعه
عن استعماله فاذا علمت ذلك فاعلم انه يصح تكاح المريض وطلاقه
ومنها انه يصلي قاعدا ان لم يقدر على القيام او مستلقيا ان لم
يقدر على القعود ومنها ان المرض يصير من اسباب الحر عليه
صيانة حتى الوارث وهو الثلثان وحق الفريضة وهو قدر الدين
اذ اتصل المرض بالموت مستترا الى اوله فلا يصح اقراره لو ارث
ولا وصيته بما اراد عي الثلث ويقدر مدين الصحة على دين اقر
به فيه **قول** المصنف الرابع النسيان **اقول** النسيان هو
عدم الاستحضار في وقت حاجته فمثل النسيان عند
الحكام والسهولان الدقة لا تفرق وهو لا ينافي الوجوب كمال
العقل وليس عذرا في حقوق العباد وفي حقوقه سبحانه
وتعالى عذري في سقوط الائم اما الحكم فان كان مع ذكر ولا داع

اليه

اليه كالمصلي فلا يسقط لتقصيره جلا في سلامه في العقدة
الاولى لانها على السلام او لا مع ذكر مع داع كالمصلي سقط والتمية
في البيضة فان نوح الحيوان يوجب هيبه وخوفه لفقير الطبع منه
ويتغير حال البشر فتكثر العقدة عن النسيان في تلك الحالة
لا تشتت قلبه بالخوف ولا يجعل النسيان عذرا في حقوق العباد
حتى لو اتلف مال انسان ناسيا يجب عليه الضمان واعلم انهم
اتفقوا على النسيان غير مصفوع عنه في مسائل منها لو نسي المحدث
غسل بعض الاعضاء ومنها لو صلى قاعدا متوجها عن غير وجه القيام
وكان قادرا ومنها ان الحكم اذا حكم بالغياس ناسيا النفس ومنها لو نسي
الرقبة في الكفارة فصام ومنها لو توفى بما يحسن ناسيا ومنها لو
فعل محظورا في الاحرام ناسيا واستبحاه وتعالى اعلم **قول** المص
وقدر الدرهم من العنقطة **اقول** اراد بالدرهم النقال الذي
وزنه عشرون قيراطا وعن بعض الائمة انه يعتبر في كل زمان
درهمه والاول هو الصحيح كذا في السراج الوهاج وقال بعض
المصنفين وعني قدر الدرهم تعرض الكف فاقاد بقوله كعرض
الكف ان المعتبر بسطا الدرهم من حيث المساحة وهو قدر عرض
الكف وصحة في الهداية وغيرها وقيل يعتبر من حيث الوزن
ووقف الحمد واني بين ما بان رواية الساحة في الرقيق كالبول ورواية
الوزن في التخي واختار هذا المؤلف كثيرا من المشايخ وفي البراج
وهو المختار عند شايخ ما ورا الدرهم وصحة الزيلعي والنسفي في الكافي

وصاحب المجتبي واقده عليه في فتح القدير لان اعمال الروايتين اذا
امكن ادبي خصوصاً مع مناسبة هذا التوضيح المختار واعلم
ان المختبر في ذلك وقت الاصابة فلو كان دهننا نجسا قدردهم
فانشرنا نصار اكثر منه لا يمنع في اختيار المرغيباني وجماعة ومختار
غيرهم المثل في ذلك قبل الساعة جازت وبعده لا ولم اخذ الاكثر
كذلك في السراج الوهاج والله سبحانه وتعالى اعلم **قول**
المصنف والعقرب عن الربيع **اقول** ظاهر عبارته ان عين الربيع
نجسة وليس كذلك في الصحيح بل الصحيح طهارة عينها وقد ذكره
المصنف في محله **اقول** ويمكن ان يقال مراده بقوله وعيني عن كذا
وكذا ان السراج عني عنه بان لم يجعل له حكم النجاسة في حق المكلفين
وجعله طاهراً من انة مقالة النجاسة كقوله الربيع فانها منبذة
عن النجاسة **قول** المصنف ومن ذلك طهارة بول الخفاش **اقول**
الخفاش بوزن العناب واحداً الخفاش فيشترى الذي نظير بالليل
والخفاش بفتحين صغيرا صغيرا وصغيرا البصر خلقه كذا
في القنار وفي القاموس الخفاش كرمال الوطواط سي به لصغر
عينيه وضعف بصره وفي التبيان له اربعة اسما خفاش
وخشان وخطاف ووطواط قال وتسميته خطافا لانه يخطف
البعوض قال الجاحظ الخطاف طائر شديد الطيران ولا يجوز ان
يكون طعمه الا من البعوض وقوله من الغرائش ثم هو ان فريضة بعد
الاي وقت طيرانه وتقلبه وهو لا يطير في صف القر ولا في
الظلمة وهو قليل شجاع العين ولذلك لا يخرج في ظلمة لانهما
تكون

بهر الخفاش

له اربعة اسماء

طعمه بعوض

تقلب شجاع العين

تكون غامرة لشفاع بصره وغالبة لمقدار بصره ولما كان لا يبر
ليله ولا نهارا انتهى الوقت الذي يكون فيه من الظلمة ما يكون
حائضا لشمس وقت غروب الشمس لان ذلك الوقت هو وقت
هيج البعوض واشتباهاه والبعوض يخرج ذلك الوقت هو وقت
لطلب الطعام وطعمه دما الحيوان والخفاش يطلب الطعام فيقع
طاب رزقي عني طاب رزقي فيكون ذلك رزقه انتهى
واعلم ان متباخجا ذكر وبول الخفاش في قتاري قاضي خان
وبول الخفاش فيشترى وحروها لا يفسد لثقل الاحتراز عنه وفي
الظاهرية وبول الخفاش فيشترى ليس بنجس للضررة وفي منية
المفتي بول الخفاش وحروها لا يفسد اما في مجمع الفتاوى
بول الخفاش بعين فيه قدر الزهرم واعلم ان لبول لطاير من الطيور
الا لخفاش قال في مجمع الفتاوى ولا بول لغيرها من الطيور
وبول سائر الطيور البلية التي تكون مع حروها انتهى **قول**
المصنف والقول بطهارة المسك وان كان اصله
دما والزبادي اخره **اقول** وفي فتح القدير وغير المسك
قالوا يجوز اكله والانتفاع به مع ما اشتهر من كونه دما ولم يلزم تعليله
وذكرت بعض الاخوان من المقاربة في الزباد فقلت له يقال انه
عرف حيوان محرم الاكل فقال ما يحيله الطعم الى صلاح كالطبيخة
يخرج عن النجاسة كالمسك **اقول** وفي مع القنار شيخ الاسلام
الوالد طاب ثراه وجعل الله سبحانه وتعالى الجنة مثواه والمسك
طاهر حلال كما في الخافضة زاد قوله حلال اذا لا يلزم من الطهارة الحلال

المراد بطهارة المسك
وتعليله وتفصيله
ويجوز منه

كل في التراب وتصل عبارته والسك حلال على كل حال يوكل في الطعام
ويجعل في الادوية ولا يقال ان السك دم لانه وان كانت دما فقد
تغيرت فيصير طاهرا كرماد العذرة انتهى وهذا التقليل من
قاضي خان للطهارة بالتغيير كما في رحاد العذرة والمراد بالتغيير
الاستحالة الى الطيبية وهي من الطهارة عندنا فعلى هذا فاذكر
اكله في فتح القدير بعد ذكر مسيلة السك من قوله واما لهم
تعدله وذاكرت بعض الاخوان من الغارية في الزباد فقلت
له يقال انه عرق حيوان محرر الاكل فقال ما يجعله اي اخره
قاصر نظره وآلانا نقلناه عن الخاتبة مفيد لبيان علته
كالاجني فانه ذكر علته وهي الاستحالة كما سعت وهو الموافق
لما افاده بعض الغارية كالايجني والله سبحانه وتعالى اعلم **قوله**
الصنف اذا عجن طينا بما عجن او عكسه فالفتوي على ان الفرة
للطاهريها كان **اقول** وفي الخاتبة ان العبرة للنجس ايهما
كان وهو الصحيح **قوله** المحشي قلت ويؤخذ من هذا تفصيل
حسن لقوله الثاني ما حصر كيل او وزن ايهما اخر **اقول**
هو تفصيل حسن كما قال لكن قوله الثاني ما حصره كيل او
وزن ليس عيبا لانه بل هو مفيد بتغييرها بخلاف
جنسه كما اختلطت الحنطة بالشعير فانها اذا اختلطت
صار ذلك قيميا كما في تنوير الابصار لوالدي وغيره ومنها
ان لا يكون الشيء على شرف الهلاك ولو كان كذلك كان قيميا كما في
الجبتي قال وكذا اكل مكيل وموزون مشرف على الهلاك

مضون

مضون بغيره في ذلك الوقت كسفيته موقرة اخذت في الفرق
والتي الملاح فيها من المكيل والموزون في المايضن قيمتها ساعة ان
ومنها ان يكون مكيدا او موزونا لا يضر التبعيض فلو كان يضره
التبعيض فهو قيمي قال في جامع الفصولين كل ما كان او يوزن وليس
في تبعيضه مضرة يعني غير المصوغ فهو مثلي وكذا العدد في
التقارب انتهى **اقول** وينبغي ان يقيده الموزون بان لا يكون
صابونا فقد صرح في جامع الفصولين في الفصل الثالث والثلاثون
بان الصابون قيمي وكذا يقيده بان لا يكون جنبا قال في جامع
الفصولين في الفصل المذكور بعد ان علم بعلامته ان صاحب الزخيرة
الجبني قيمي مع انه وزني لتفاوته فاحشا فلا يجعل مثليا
في ضمان العدد وان ولو اعتبر مثليا في جواز السلم لم يعلم بعلامته
صك للجامع الجبني مثلي ويقيده بان لا يكون الموزون كما ايضا
فان اللحم قيمي كما في جامع الفصولين قال فيه وفي صورته اللحم
قيمي عنده مثلي عندها علم بعلامته فقط اللحم يضمن بالقيمة
لو مطبوخا بالاجماع وكذا الوبلاء هو الصحيح انتهى **اقول** فعلم
ما تقدم ان المكيل والموزون اذا كان تفاوته فاحشا لا يكون
مثليا وفي شرح الكنز للزيلعي ان الموزون الذي في تبعيضه ضرب
كالاولي المصوغ نحو الختم والطست قيمي وفي الصيرفية صب
ما في طعامه فبسته وزاد في كيله فله ان يضمنه قيمة الحنطة
قل ان يصب المايه وليس له ان يضمنه طعاما مثله هذا
اذ لم يتقلد الي مكان فان تقلد الي مكان يضمن التل لانه حينئذ

عقب وهو شئ فيجب عليه المثل بجلد من الذهب المائي الموضع
الذي فيه الحنطة بخير نقل وفي حواضر الفتاوى رحمه رجل دفع
الحنطة اليه الخباز واخذ منه الخبز بالتقاريق يجب عليه ثمة
الخبز يوم قبض الخبز وان كان موروثا لكن ليس من ذوات
الامثال لان النار علت فيه ولهذا لا يصح السلف فيه فيجب عليه
قيمة الخبز ويسترد الحنطة **اقول** وفي الوقاية يجب المثل
في الثمن كالكيك والوزن والعدد والتقارب قال تلج الشريعة
اعلم انه جعل هذه الاقسام الثلاثة مثليا مع ان ثمن الموزنات
ليس بمثل بل من ذوات القيم كالقنطرة والقدور وخوها فاقول
ليس للراب بالوزن مثلا ما يوزن عند البيع بل ما يكون مقابله
بالمثل مبنيا على الكيل والوزن والعدد ولا يختلف بالصنعة
فانه اذا قيل هذا الشئ فغير درهم او من بدرهم او عشرة بدرهم
اما يقال اذا لم يكن فيه تفاوت واد لا يكون فيه تفاوت كان مثليا
واما قلنا لا يختلف بالصنعة حتى لو اختلفت كالقنطرة والقدور
لا يكون مثليا ما لا يختلف بالصنعة واما غير مصوغ واما مصوغ
لا يختلف كالدرهم والدينار والعلوس وكذلك مثلي واذا
عرفت هذا عرفت حكم المذروعات فكل ما يقال ببيع هذا الثوب
ذراع بكذا فهذا الثوب يقال فيها لا يكون فيه تفاوت وهو ما يجوز به
السلم فانه يبرهن ببيان طوله وعرضه ورفعه وقد فصل الفقهاء
الثليات وذوات القيم ولا احتياج الي ذلك فابوجد له مثل
في الاسواق بلا تفاوت يعتد به فهو مثلي وما ليس كذلك فن ذوات

القيم

القيم وما ذكر من الكيل والاحتوانه فبني على هذا انتهى **اقول**
فيؤخذ من هذا ان الدبس قيمي والرب والقطن لان كلا منهما
متفاوت بالصنعة وباعتبار القيمة فيضمن بالقيمة ولا يقع
السلم فيها ولا يثبت دين في الذمة وقد صرح بذلك في الدبس
في حواضر الفتاوى والله سبحانه وتعالى اعلم وهذا الخبر في هذا
المقام مما يعنى به **قول** المص وطين الشوارع الي اخره **اقول**
الصحيح ان طين الشارع ان راي فيه عين الجحاسة غص عند
الشارع والا فوطا هرقا المصنف في البحر وعن ابي نصر المظفر
الديلمي طين الشارع ومواطي الكلاب فيه طاهر وكذا الطين السرقني
ودرعة الطريق فيه نجاسة طاهرة الا اذا راي عين الجحاسة
قال رحمه الله سبحانه وتعالى وهو الصحيح من حيث الرواية ويزيد
من حيث المصوص عن اصحابنا انتهى وصح ذلك في السراج الوهاج
وفي الميزانية مثني في الطين اذا صابه لا يجب في الحكم غسله ولو صلب
به جازما يبين اثر الجحاسة والاحتياط في الصلاة التي هي وجه
دينه ومطاييع رزقه واول ما يسال في الموقف واول متر الاخرة
لا غاية له **قول** المصنف ويؤسف في غير الاواني الخاخر **اقول**
قال في القاموس المهره الكسر السور في مختصر حياة الحيوان
السور واحد السائير وهو حيوان خلقه الله سبحانه وتعالى
لدفع الغار **قول** المصنف وانه لاحكم على ما بالاستعمال ما دام
متردا على العضو **اقول** مفهومه انه اذا انفصل صار مستقلا
ولو لم يستقر في مكان وهو الذهب وقال بعض مثلي

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

لما استعمل ما ايل ابدن واستقر في مكان من ارض اوانا وهو
 مذهب ابراهيم النخعي وبعض مشايخ بلخ ورجحه بعضهم
 وهو ايضا مذهب سفيان الثوري واستدل كما بسايل
 قال انها تدل له لا تطيل بذكرها تطلب من الطولان وصح
 في الهداية وكثير من الكتب المعتبرة ان المذهب صيرورته
 مستعملا بمجرد الانفصال وان لم يستقر وصدر به في الكافي
 وحكي ذلك بغيبيل والحاصل ان المذهب ما في الهداية ومن ثم عول
 عليه شيخ الاسلام الوالد في مختصره تنوير الابصار وعدد
 عمالي اكثر لما علمت والله سبحانه وتعالى اعلم **اقول** ومبني
 اختيار ما في اكثر توهم ان ما ذكره في الهداية فيه حرج عظيم
 كما قالوا كما توهمها هم في غاية البيان لان المالذي يقطر من
 الاعضاء ويصيب ثوب المتوضي فلو قلنا باستعمال مجرد الانفصال
 فقط لتنجس ثوبه على القول بجاسه حتى احتاج بعضهم
 الى حمله على ثياب غير المتوضي وبعضهم الى حملها على الفل
اقول وليس ما توهموه من الحرج موجودا فقد قال
 في البراءة ان ما يصب ثوب المتوضي مصفوعا بالاتفاق
 وكذا ذكره في غير ما في ثياب غير المتوضي فلا حرج والله سبحانه
 وتعالى اعلم كما في السراج الوهاج من انه انما يستحب الابواب الثلاثة
 شروط فيه نظر **اقول** والجمعة كالظن والله سبحانه وتعالى اعلم
قول الصنف ووسع في المياه فنوضه **اقول** اعلم ان الصحيح
 عن ابي حنيفة رحمه الله سبحانه وتعالى انه نوض ذلك الى راي

المبني

المبني به كاهودا به فان غلب على ظنه خلوص الجاسة فهو
 نجس والا وفي معراج الدراية الصحيح عن ابي حنيفة رحمه
 الله سبحانه وتعالى انه لم يقدر في ذلك شيئا وانما هو موكول الى قبلته
 الظن في خلوص الجاسة من طرف الى طرف وهذا القرب الى
 التحقيق لان العنبر عدم وصول الجاسة وغلبة الظن في ذلك
 يجري مجرى اليقين في وجوب العمل كما اذا خبر واحد بجاسة
 الماوجب العمل بقوله وذلك يختلف بحسب اجتهاد الراي فظنه
 وقال شيخ الاسلام الوالد في تنوير الابصار والمعتبر اكبر راي
 المبني به فيه فان غلب على ظنه عدم خلوص الجاسة الى الجانب
 الاخر جاز والا لا والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** الصنف وباحة المائدة
 علي الدراية خارج المصراي اخبره **اقول** الحديث الصحيح عن
 ابن عمر راي رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي النازل على راحلتين
 وكل وجه يومي اما **اقول** اطلقه المصنف في ما اذا كان مسافرا
 او مقبلا خارجا الى بعض النواحي لحاجة وصحة في الزاوية وتقبل
 ما اذا قدر على النزول ولا يقدّر المصنف بخارج المصراية لا يجوز
 التفل عليها فيها وقال ابو يوسف لا بأس به قال محمد يجوز ويكره
 كذا في الخلاصة واختلفوا في حد خارج المصراية والاهم انما يجوز
 في كل موضع يجوز للسافر ان يقصر فيه كافي المصراية نقلنا عن
 الظهيرية **اقول** ولم يشترط المصنف طهارة الدابة لانها ليست
 بشرط على قول الاكثر سوا كان على السرج او على الركابين والدابة
 لا فيها ضرورة نسقط اعتبارها وصرح في الكافي بانه الاصح وفي

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

الخلاصة بان ظاهر المذهب من غير تفصيل وعلمه بعض
 اهل التحقيق يابدها سقطا اعتبارا لان كان الاصلية فلا
 يسقط شرط طهارة المكان اولى وفيه المصنف بالنقل لان الفرض
 والواجب بانواعه لا يجوز على الدابة من غير عذر من الوقت
 والمزور وما لزمه بالتزويج والافساد وصلابة المجازة والسجدة
 التي تكبت على الارض لعدم لزوم الخروج في النزول ومما اعذار
 ان يخاف الضرر او السمع على نفسه او ماله او لم يقف له رفقاه
 وكذا ان كانت الدابة محمولا لا يتقدر على ركوبها الا بمعيين وهو
 شيخ كبير لا يجد من يركبه ومن الاعذار الطين والمطر بشرط
 ان يكون بحال يغيب وجهه في الطين اما ان لم يكن كذلك والارض
 بديهة فانه يصلي هناك كما في الخلاصة وفي الحائض والرجل اذا
 جدا امراته من القرية الى المصر كان لها ان تضلي على الدابة
 في الطريق اذا كانت لا تقدر على الركوب والنزول **قول**
 المص ومن ذلك الايراد لظاهر الى اخره **اقول** اطلقه اصحاب
 المتن المعتد وعالم الشروح العنيزة فافاد ذلك انه لا فرق
 بين ان يصلي جماعة او لا وبين ان يكون في بلاد حارة او لا وبين
 ان يكون في شدة الحر او لا وهذا قال في الجمع وتفصل الايراد
 بالظاهر مطلقا وقال شيخ الاسلام الوالد وتأخير ظهر صيف
 مطلقا في السراج الوهاج من انه انما يستحب الايراد بثلاثة
 شروط فيه نظر **قول** المصنف وترك الجماعة للنظر **اقول**
 ومثله البرد الشديد والظلمة الشديدة والخوف كذا في القنية
 وذكر

وذكر عن شمس الائمة الحلواني الوحد ونقل ابن وهبان عن الطائفة
 خوف الحج في حضورها وقال محمد لا تجب الجمعة ولا الجماعة
 على المريض والمقعور والزمن والاعمى ومقطوع اليد والرجل
 من خلاف او مقطوع الرجل والفلج الذي لا يستطيع المشي وان لم
 يكن به ألم والشيخ العاجز وفي البدايع انها لا تجب على الاعمى والزمن
 مطلقا وعندهما تجب ان اوجد قابلا او حاملا وفي شرح الوهبانية
 لابن التتمة وشرحنا في شرح الهداية قال الظاهر انه في الاعمى
 بالاتفاق والخلاف في الجمعة لا في الجماعة ففي الدراية قال محمد لا تجب
 على الاعمى وقد تقدم عن الغاية لكن الخلاف ثابت في الجمعة ويمكن
 ان يكون كلام محمد هذا حكاية لذهب الامام لا لقوله نفسه وقيل
 ابو يوسف عن الجماعة في طي ورده فقال لا يجب تركها انتهى وفي
 شرح الوهبانية للمصنف يشتغل بتكرير الفقهاء يلا وتبارك
 ولا يجضر الجماعة لا يعذر ولا بعد الامام والمؤذن والجيران
 بالسكوت عنه ولا تقبل شهادته وقال ايضا اشتغل بتكرير الفقه
 فنقوت الجماعة لا يعذر بخلاف تكرار الفقه ومطالعة كتب
 الفقه فانه يعذر في ترك الجماعة قيل جوابه الاول فينظر
 على ترك الجماعة منها وناو وكاسلا وقلة مبالاة بها وجواب
 الثاني فيمن لا يواظب على تركها ويتركها لا تشتغاله بالفقه نفسه
 ونعم المسلمين ومثله في القنية وكلا الجوابين على التفصيل
 والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المص وجواز صلاة الفرض في السبيبة
 قاعد الى اخره **اقول** اعلم ان مسيلة الصلاة في السفينة

فذكر المشايخ فيها تفصيلا فاعلم ان السبيطة اما سيرة او مبروطة
والمبروطة اما مبروطة بالشط او بالكم والمبروطة بالكم اما
شد بدة الاضطراب او لا فالسيرة والمبروطة في الكمة شديدة
الاضطراب فتخوز صلاة الفرض فيها قاعدا من غير عذر عند
الامام وقال لا يجوز الامن عذر من الاعذار لان القيام ركن
من الاركان فلا يترك الا لعذر من الاعذار وله ان دور ان
الراس بالقيام فيها غالب والغالب كالتحقيق واما المبروطة
بالشط فتقبل هو عليه الخلاف ايضا والصحيح عدم الجواز اتفاقا
يعني عند عدم دوران الراس والله سبحانه وتعالى اعلم **قول**
للمصنف وجبت بقدره مبسرة حتى سقطت بهلاك المال
اقول اي بالقدره للوجه لتيسر الاداعي العبد وصورة
السئلة اذا هلك النصاب بعد التمكن من اد الزكاة ولم يرد
سقط عنه الزكاة عند العدم بقا القدرة المبسرة التي هي ومن
النما لاها كانت ممكنة بدونه فشرط النما ليكون الوري جزا من المال
النائي والواجب اذا وجب بصفة السر لا يبقى عند اتقياها والا
لا يغلب اليسر عسرا وقال الامام الشافعي رحمه الله لا يسقط
لتقرر الوجوب عليهم بالتمكن من الاداء لا يجبر فقيرا في الاموال
الباطنة والساعي في الاموال الظاهرة **قلت** واما قيد المصنف
بالهلاك لانه اذا استهلك المال لا تسقط عنه الزكاة اتفاقا لانه لما
اسقط الواجب عن نفسه بالتعدي خرج عن ان يكون محالا
للمنظر فجعل القدرة المبسرة باقية فيه تغذ برار جردا ونظرا

المفقير

٦٤
للفقير وقيد بالتمكن من الاداء لانه اذا لم يتمكن منه يسقط
عنه الزكاة اتفاقا وكذا يبطل العشر بالهلاك الخارج لان
الشارع اوجبه بصفة اليسر لا تزي انه لم يوجب كل الخارج
ولم يوجب ايضا في الارض بدون الخارج وكذا يبطل الخراج
لان وجوبه يتعلق بنا الارض تقدير راحتي امتنع بما وها
بان كانت سبعة اوزعها ولم يثبت لم يجب شي والتكن من الزكاة
يكفي لوجوب الخراج فلا يجعل تقصيره عذرا في ابطال حق القواة
ويجعل النما موجودا حكما بتقصيره بخلافه ما اذا اصطلم الرزق
قبل الحصاد حيث يسقط الخراج لانه لم يقصر حتى لو كان بعد
الاصطلام مدة يمكن استغلال الارض اياما اخر السنة لا يسقط
الخراج واما بعد الحصاد فلا يسقط خراج الوظيفة والاخراج
الموسم كافي الوالو الجنية وفي منع الفقار اذا هلك الخارج بعد
الحصاد لا يسقط الخراج وقال بعضهم يسقط والاول اصح كما
في السراج الوهاج وكل ذلك لتيسر من الله سبحانه وتعالى ورحمة
بعباده تكملا وتفضلا على العباد **قول** المصنف ومن هنا

ومن ذلك

انتم المتأخرون بالرب يجاز العين الفاحش الى اخره **اقول**
اعلم انه قال في القنية من اشترى شيئا وغن فيه غنفا فاحشا
فله ان يرد على البائع بحكمه الغن عس حكيم عن استاده ان في
السئلة روايتين وكان يفتي بالرد فقبا بالناسخ وقعه البيهقي
فاحش ذكر المضاف وهو ابو بكر الرازي في واقعا انه ان لم يشترى
ان يرد وللبائع ان يسترد وهو اختيار الرازي والقاضي

جلال ثم أكثر روايات كتاب المضاربة انه يرد بعين فاحش
 وبه يفتي في ليس له الرد والاسترداد وهو جواب ظاهر الرواية
 قف وبه يفتي افتي ان غير المشتري البايع فله ان يسترد
 وكذا ان غير البايع المشتري له ان يرد ثم قال البايع للمشتري
 قيمة كذا فاشتراه ثم ظهر انها اقل فله الرد وان لم يقبل ذلك
 فلا وبه افتي صدر الاسلام والزمختشري وفي فتاوي سراج
 الدين قاري الهداية رحمه الله سبحانه وتعالى سئل اذا اشتري
 شخص سلعة او باعها بعين فاحش هل له ان يختار الفسخ
 اجاب اذا ظهر عين فاحش للمشتري فيها اذا اشتري وللبايع
 فيما باع ففتي اي حنيقة روايتان في رواية يرد وفي رواية
 لا يرد وفتي بعض مشايخنا انه ان خدع البايع المشتري
 وغره فله المشتري الفسخ وكذا البايع اذا غره المشتري وخدعه
 فللبايع الفسخ كما ذكره صاحب الفتية فيه انتهى وفي البحر
 الرائق للمصنف معزى الى خزائن الفتاوي خدع بعين
 فاحش فالذهب ليس له الرد وقال ابو بكر يفتي بالرد انتهى
 وبعضهم انتمى به ان غره الاخر وبعضهم افتي بظهور الرواية
 من عدم الرد مطلقا **قلت** وفي الصيرفية اختار عماد
 الدين الرد بالعين الفاحش اذا لم يعلم به المشتري وكذا في واقعات
 الجصاص وعليه أكثر روايات المضاربة وبه يفتي واختاره
 النسفي وابو اليسر البردوي وقال الامام جمال الدين حدي
 ان غره الرد والا فلا وفي تنوير الابصار للشيخ الامام

الوالد

٦٢
 الوالد يرد بعين فاحش علي ظاهر الرواية وبه يفتي بالرد
 ان غره والا فلا وفي شرح الكنز للزيلعي من باب التولية والرجعة
 وقد قالوا في المصنوع عين فاحش انه ان يرد علي بايعه حكم العين
 وقال ابو علي النسفي فيه روايتان عن اصحابنا وبه يفتي برواية
 الرد فحقا بالناسي وكان صدر الاسلام ابو اليسر يفتي ان البايع
 ان قال للمشتري قيمة متاعي كذا او قال متاعي يساوي كذا
 فاشترى بنا علي ذلك فظهر بخلافه له الرد بحكم ان غره وان لم
 يقبل ذلك فليس له الرد وقال بعضهم لا يرد به كيف ما كان
 والصحيح انه يفتي بالرد ان غره والا فلا انتهى **تنبيه**
 اذا ثبت خيار الرد بالعين الفاحش مع التفسير كما هو المعتد
 عند كثير للبايع او للمشتري ثم مات من له ذلك هل يستقل
 للوارث ويملك الرد به بوجهه الشرعي كافي خيار العيب أم لا لم
 ار في ذلك نقلا لكن قيل شيخ الاسلام الوالد عن ذلك فاجاب
 بقوله ظاهر المذهب عدم الرد بالعين وانما اختار بعض التأخر
 الرد للمشتري اذا حصل التفسير من البايع وعكسه وغايته
 ثبوت الخيار في الرد واما كونه خيارا لعيب فلا فيمكن كالدروية
 والشرط وعونها كما هو مقرر موجه باله ليس الامسنة واردة
 فلا ينصوبها تنتقله الي الوارث الي اخر كلامهم انتهى **اقول**
 وقد افتي بذلك شيخنا شيخ الاسلام عدة الانام الشيخ نور الدين
 علي بن غانم المقدسي الحنفي الفتي بالديار المصرية رحمه الله
 سبحانه وتعالى **تنبيه** والصحيح ان ما يدخل تحت تقويم

خيار الرد بعين فاحش
 فله الرد به

المقومين فيسير وما لا نفا حتى كذا في مع الفقار والله سبحانه
وتعالى اعلم **قول** المحشي اقول بيع الامانة فيه ثمانية
اقوال **اقول** ذكر صاحب المنظومة في فتاويه انه رهن
في الحقيقة لا يملكه المشتري ولا ينتفع به الا باذن البايع ويضمن
ما اكل من نرله واكلف من شجره ويسقط الدين بهلاكه ولا يضمن
ما زاد كالامانة ويسترد عند قضا الدين لان الاعتبار
لاغراض المتعاقدين فان البايع يقول رهنت ملكي والمشتري
يقول ارهنت ملكي وعليه السيد ابو شجاع وابنه والامام
علي السعدي والقاضي ابو الحسن المازيري وكان الامام
الزاهد علي الرازي عليه السلام يبيع جارية له في الوفا بالوعد
فحكمه فيه اثنيتان الجن والانس مرارا فقال من قصدي الرجوع
الا ان الامام لا يبرأ من بيعه وقد رجح الامير علي عن هذا الي
انه رهن دل عليه انه سيل عن بيع نصف حديقته وفاً اخرج
الباع المشتري الي الكرم واخذ البايع نصف النزل والمشتري النصف
ثم ادبى الدين واخذ الحديقة ان كان المشتري اخذ النزل
بل اذن البايع له ان يضمنه القلة المحولة وان كان باذنه او اعطاه
البايع لالة هبة منه وكذا اذا كان اشتري كله واخذ القلة
فهذا دليل على جعله كالرهن حيث لم يطلق له الانتفاع
بالنزل وكذلك اجاب فيمن باع داره وفاً اجره من البايع
لا يلزم الاجر كما لو استاجر الرهن من الرهنين وكذلك
اجاب فيمن باع كرمه من اخر وفاً باعه المشتري بعد قبضه

من

من خبراتنا وسلمه وغاب فللبايع الاول الاسترداد من الثاني
لان حق العيس وان كان للرهنين لكن بيد الثاني مبطله ولما لمالك
اخذ ملكه من المبطل فاذا حضر الرهنين اعاد يده فيه حتى
ياخذ دينه وكذا اذا مات البايع والمشتري الاول والثاني فلو رثته الباقين
الاول الاخذ من ورثته المشتري الثاني ولو رثته الرهنين اعاد يدهم الي
قبض دينه هذا كله ما يدل على الرجوع هكذا في البرازية وذكر
بقيّة الاقوال الثمانية التي ذكرها المحشي وقد نقل الاقوال الثمانية
المصنف في البحر عن البرازية ثم قال قلت هذا العقد مركب من
العقود الثلاثة كالزراعة فيها صفة البعير والبقر والتمرجوز
لحاجة الناس اليه بشرط سلامة البدين ثم قال يقال انها متولدة
من ثلاث حيوانات اي الزراعة الناقة الوحشية والضبع والبقر
الوحشية فمن الضبع هي الناقة فانت هذا ذكر ذلك التكرار على
البقرة فتولد من الزراعة والاصح انه خلقه بذاته ذكر وانثى
كبقية الحيوانات **اقول** وفي جواهر الفتاوى وذكر الامام
عمر القسفي البيع الذي تقارف اهل بلادنا والسكان فيها اختلا
للربا وسقوه بيع الوفا وكان الشيخ الامام الاستاذ شيخ الاسلام
السعدي يقول في الحقيقة رهن وهذا البيع في يد المشتري
كالرهن في يد الرهنين لا يملكه ولا يطلق له الانتفاع به الا باذن
مالكه وهو صانع لما اكل من ثمره واستهلكه من عيشه والدين
ساقط بهلكه في يده اذا كان به وفا بالدين ولا ضمان عليه
في الزيادة اذا هلك بغير صفة وللبايع استرداده اذا فني

دينة اذ لا فرق عندنا بين الرهن وبدله في حكم من الاحكام
 لان المتعاقدين وان سمياه البيع لكن غرضهما الرهن والاستيفاء
 بالدين لان البائع يقول بعد البيع لكل من ساله قدر رهنك
 والشئري يقول ارهنك والعبرة في باب التصرفات والعقود
 للمقاصد والمعاين لا بالالفاظ والمبايحي قال اصحابنا الكفاية
 بشرط براءة الاصيل حوالة والحوالة بشرط ان لا يبر الاصيل كقالة
 والجهة بشرط العوض اذا اتصل به القبض بيع عندنا خلافا
 لرؤف والشافعي فانه بيع من الابتداء عدها وهبة الحق نفسها
 مع تسمية المهر الشاهدين بكاح وعارة الكيل والموزون اقراض
 والاستبضاع الفاسد اذا ضرب فيه الاجل سلم ونظايره كثيرة
 قال وكان السيد الامام ابو شجاع علي هذا وقد مر القاضي علي السعدي
 من بخاري لسمرقند فاستفتى عليه هذه المسئلة فكتب انه رهن
 وليس بيع فصرح السيد الامام بواقفته فتقاه ووافقهما
 القاضي الحسن المازنيري انتهى **اقول** وفي فتاوي شيخ الاسلام
 والذي سئل الله سبحانه وتعالى نزاه اكثر الشايع علي ان حكم حكم
 الرهن وذكر الامام الزيلعي في شرح الكنتز معزيا الي الكافي
 ان العقد الذي يجري بينهما ان كان بلفظ البيع لا يكون رهنا ثم
 ينظر ان ذكرنا شرط الفسخ في البيع فسد البيع وان لم يذكر
 ذلك في البيع وتلفظ بلفظ البيع بشرط الوفا وتلفظ بالفسخ
 بالبيع الجائز وعندها هذا البيع عبارة عن بيع غير لازم فكذا
 وان ذكر البيع من غير شرط ثم ذكر الشرط عي الوجه المقتاد

جا

٦٦
 جاء في البيه ويلزم الوفا بالمعيار لان المواعيد قد تكون لازمة قال
 عليه افضل الصلوة والسلام العدة دين فيجعل هذا الزما الحاجة
 الناس اليه ومثله في جامع الفتاوي انتهى وفي جواهر الفتاوي
 قال رضي الله عنه هذا البيع باطل وهو رهن وحكم حكم الرهن
 هكذا ذكر وهو الصحيح وذكر الامام محمد بن الفضل البخاري هكذا
 وقيل بيع فاسد فيوجب للذات اذا اتصل به القبض والاول اصح داه
 سبحانه وتعالى اعلم **تنبيه** في صورة بيع الوفا قال في جواهر
 الفتاوي بيع الوفا ان يقول بعته منك علي ان تبعد متى متى
 حيث بالتم وفي البحر الرائق للمصنف وصورته ان يقول البايع لشرطي
 بعث منك هذا العين بدين لك علي اني ان قضيت الدين فهو لي
 او يقول البايع بعثك هذا بكذا علي اني ان دفعت لك الثمن
 تدفع العين اني والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف يسهل
 الامر باحة الانتفاع بذلك الغير الي اخره **اقول** في قوله والقرض
 نظرا اليه لانه لا ينتفع بالقرض وهو عي ملك الغير وهو المقرض
 بل يملك المقرض وينتفع به وهو عي ملكه فقد صرحوا ان
 القرض وضع لتمليك العين قال المصنف في البحر في كتاب السكاح
 وكذا في انعقاده بلفظ القرض قولان اصحهما عدم الانعقاد
 كما في الكشف والولوا بحجة وفي فتاوي الصيرفية الاصح لانعقاد
 انتهى وينبغي اعتناء هذا انه يفيد ملك العين في الحال اهي انتهى
اقول وان اراد المصنف انه ملك الغير ابيع بملكه فلا خصوصية
 للقرض بالبيع والجهة كذلك فوجه تخصيص القرض بالذكر

فتأمل الله سبحانه وتعالى أعلم **قوله** الصنف ومن ثم قلنا ان
الامر بإيجاب في النكاح بخلاف البيع **أقول** اختلف العلماء في
ان الامر بإيجاب اولاً فصرح في الحاشية بأنه إيجاب حيث قال
ولفظ الامر في النكاح إيجاب اي آخر وكذا في الخلاصة ونهت
صاحب الهداية وجه الي ان الامر ليس بإيجاب وإنما هو توكيل فقد
علت الخلاف في المسئلة واعتز به الذي في مختصر انه توكيل وكذلك
العلامة خلاصه وواضعه عني صاحب الكثر وقال انه
خالف الكتب ولم يتنبه لما في الهداية **أقول** بل غفل الفاضل
رحمه الله تعالى عن عرض رحمه الله سبحانه وتعالى ولم ينتبه للقول
الآخر القائل بان الامر بإيجاب كما لا يخفى **فان قلت** ما الفرق
بين النكاح والبيع **قلت** قالوا في قوله زوجني توكيل وقوله
زوجتك قائم مقام الطرفين بخلافه في البيع لما عرف ان الواحد
في النكاح يتولى الطرفين بخلاف البيع **قلت** وما يؤيد القول
بأنه توكيل ما لو قال الوكيل بالنكاح هب ابتك فلان فقال
الاب وهبت فانه لا ينعقد النكاح ما لم يغفل الوكيل بعد فثبتت
كذا في الخلاصة معللاً بان الوكيل لا يملك التوكيل ولم يذكر خلافاً
وكثير من مسائل الظهيرية وغيرها يدل على هذا **فان قلت**
لو كان الامر توكيلاً فالتقييد بالمجلس **قلت** هو توكيل ضمني فلا
ينافي فيه اقتضاره على المجلس والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب
وابية المرجع والمآب **باب** في دعوى ثنائية مواطن يكون
الامر بإيجاب في بعض دون بعض من البيع والاقالة لا يكون

الامر

٦٧
الامر فيهما إيجاباً بالنكاح والخلع هو فيهما إيجاباً هذه أربعة والخامس
لو قال لعبد اشتريني نفسك مبيك ا فقال نعمت عتقت
السادس لو قال هب لي ذا العبد فقال وهبت منك نت السابع
قال لصاحبه دين ابري فقال ابرأتك يتم الثامن قال اكفل بنفس
فلان فلان فقال كفلت يتم فان كان غايها فقدم واجاز كفالته
جاز والله سبحانه وتعالى أعلم **قوله** المصير قال ينعقد بما يفيد
ملك الغير كالحال **أقول** فقال بان عقاده بلفظ الهبة والعطية
والصدقة والملك والتبذير والجعل والبيع والشراعية الاصح
واما بلفظ السلم فانه ينعقد ارجاء وان جعلت مسلماً
فيها ففيه اختلاف قيل لا ينعقد لان السلم في الحيوان لا يصح وقيل
ينعقد لانه ثبت به ملك الرقبة والسلم في الحيوان ينعقد
حتى لو اتصل به القبض فانه يفيد ملك الرقبة ملكاً قاسداً
وليس كما يفيد الحقيقي فيه ففسد مجازاً وبوجه في فتح القدير
وهو مقتضى ما في المتن وفي انعقاده بالصرف روايات
وقولان قيل لا ينعقد به لانه وضع لثبات ملك ما لا يتعين
من التقدر والعقود عليه هنا متعين وقيل ينعقد به لانه
يثبت به ملك العين في الجملة وينبغي ترجحه لدخوله تحت
الكلمة التي في المتن وكذا في انعقاده بلفظ القرض قولان
وقد تقدم ذلك وكذا في انعقاده بلفظ القرض قولان
اصح ما عدم لان عقاده كافي ولو اوجبته واما انعقاده بلفظ
الاجارة فان جعلت المرأة اجرة فينعقد اتفاقاً لانه يفيد

ملك العين **اقول** للحال في الجملة بان شرط الحلول او محلت واما
 اذا لم يجعل اجرة كقوله اجرتك ابني بكرا فالصحيح انه لا ينفقد
 لانها لا تغيب ملك العين **اقول** وينفقد النكاح بالفاظ لا اثر
 غير ما ذكر اصحاب التوكل منها الكون لما في الذخيرة وغيرها او
 قال لامرأة كوني امراة بكرا فقبلت انفقته بخلاف ما لو قالت
 المرأة اكون زوجة لك فقال نعم لا يصح كما في الظهيرية ومنها ما في
 الخائبة لو قالت المرأة عرسك نفسي فقال قبلت انفق
 وذكره في الظهيرية بلفظ عرسك ومنها لفظ الرجعة فقد
 صرح في الواقعات والخائبة وكثيرا انه ينفقد النكاح اذا قال
 لاجنبية راجعتك فقبلت كما لو قال للمباعدة راجعتك لكن
 شرطي في الخائبة ان يذكر المال وان لم يذكر مالا قالوا لا يكون
 نكاحا وشرطي في التخييس ذكر المال او بنية التزويج وقرئ بعضهم
 بين الاجنبية والمباعدة فينفقد به في المباعدة دون الاجنبية
 واستحسنه في فتح القدير وفي الخائبة وكذا لو قالت المباعدة تزويجا
 رددت نفسي عليك فهو بمنزلة الرجعة **اقول** ومن اللفاظ
 التي ينفقدها النكاح ارفعها واذهب بها حيث شئت لما في الخائبة
 لو قال زوج ابنتك مني غير كذا فقال ابوها يحضر من الشهود
 ارفعها واذهب بها حيث شئت قال ابن الفضل يكون نكاحا
 وجزم في الولو الخائبة بعدمه لاحتمال الوعد ومنها ما في الخائبة
 لو قال اب الصغير اشهد والي قد زوجت ابنتي احد يري
 به اب الصغيرة من ابني فلا يملك مهر كذا او قال لا يملك اليس هكذا

فقال

فقال ابوها هكذا او لم يرد علي ذلك قالوا لا يوجب النكاح
 وان لم يحدد اجاز ومنها ما في الخائبة ايضا لو قال رجل جئت
 خاطبا ابنتك فقال الاب حلفتك كان نكاحا وفي الولو الخائبة
 لو قال لها خطبتك الي نفسي على الف درهم فقالت قدر وحبك
 نفسي فهو نكاح جائز لا يبرأ به الايجاب **اقول** وهل ينفقد
 النكاح بلفظ التخيير بلفظ لا يجزم علي الزاي امر لا **اقول**
 لمرأة تفلا صيرحائي ذلك عن التقديس لكن كان المصنف يفتي
 بعدم انفق النكاح بهذا اللفظ وكذلك شيخ الاسلام الوالد
اقول ووجه ما يستفاد من عبارات مشايخنا الحنفية
 في كتبهم المعتبرة فتأمل ما نقله لك وبالله تعالى المستعان
 قال العلامة النسفي في الكثر وانما يصح بلفظ النكاح والترقي
 وما وضع لتليك العين في الحال بيان لا يحصر اللفظين فيما
 ذكر انتهى **اقول** فثبت من هذا النكاح لا ينفقد الا ما ذكر
 من اللفاظ بقي الكلام في لفظ التخيير هل يبينه وبين ملك
 النكاح اتصال حتى تصح استعارته له كما استعمل لفظ الهبة
 له امر لا والذي يظهر انه لا اتصال بينهما لان التخيير ما بمعنى
 حوالة النكاح كذا اذا قال بحد وجواره او بمعنى المروءة وليس واحد
 من هذين المعنيين يصلح علاقة للاستعارة والعلاقة وهي
 اتصال المعنى المستعمل فيه بالمعنى الموضوع له شرط لصحة
 المجاز كما صرح به المحققون ومن ثم صرح مشايخنا ان النكاح لا ينفقد
 بالاحلال والاجارة والوصية لعدم صحة الاستعارة كما بين في المطولات

م
جوزت

وانت خير بان الاستعارة لا تنضم بكل وصف للفظ بامتناع استعاره
 السما الارض مع اشتراكهما في الوجود وغير ذلك بل لابد من وصف
 مشهور له زيادة اختصاص بالاستعار منه كاحققه العلامة
 سعد الدين التفتازاني في التلويح وغيره في غير هذا غير متحقق
 بين ملك النعمة ولفظ الجوز كالا يعني **فان قلت** المسطور
 في كتب اللغة العترة العترة انفراد النكاح باللغة الاعجمية
 وهي ليست موضوعة لذلك في اللغة العربية قطعا فينبغي القول
 بانفعاده بلفظ الجوز بين قوم يقع بينهم ذلك ويكون كالا عجمية
قلت اعتباره باللغة الاعجمية لا يظهر صحتها لان اللغة الاعجمية
 تصدر عن المتكلم عن قصد صحيح ووضع واستعمال راجع بخلاف
 لفظ الجوز فانه يصدر لاجل قصد ووضع بل على وجه التخييل
 والتصنيف فلا يكون حقيقة ولا مجازا فقد قال العلامة
 المحقق سعد الدين التفتازاني من بحث الحقيقة والمجاز في التلويح
 اللفظ المستعمل استعمالا صحيحا جازيا على القاسون اما حقيقة
 واما مجازا لانه ان استعمال فيما وضع له حقيقة وان استعمال في غير
 فان كان لعلاقة بينه وبين الموضوع لم يجاز ولا فرحل وهو ايضا
 من قسم الحقيقة لان الاستعمال الصحيح في الغير بل علاقة وضع
 جديد فيكون اللفظ مستعلا فيما وضع له فيكون حقيقة ثم
 قال وقيدنا الاستعمال بالصحيح احتراز عن اللفظ مثل استعمال
 لفظ الارض في السماء من غير قصد اي وضع جديد وفي شرح
 الجوامع الحقيقة لفظ مستعمل في ما وضع له ابتدا فخرج

عنها

عنها اللفظ المهم وما وضع ولم يستعمل واللفظ كقولك خذ هذا
 الفرس مشير الي حمار انتهى **قلت** نعم لو اتفق قوم على النطق
 بهذه اللفظة بحيث اقم يطلبون بها الدلالة على حل الاستعمال
 الاستماع ونصدر عن قصد واختيار منهم فلفظ قول بانفعاد
 النكاح بها وجه ظاهر لانه والحالة هذه يكون وضع جديد منهم
 واما صدورها لاجل قصد جديد كما يقع من بعض الجملات الاعمال
 خصوصا من الفلاحين فلا اعتبار به فقد قال خاتمة المحققين
 العلامة سعد الدين التفتازاني في التلويح ان التحقيق ان استعمال
 اللفظ في الموضوع له او غيره طلب دلالة عليه وارادته منه
 مجرد لذلك لا يكون استعمالا صحيحا فلا يكون وضع جديد افتراضا
اقول فاذا انحصر هذا بقى الكلام في الوطى الحاصل في النكاح الذي
 وقع بهذه الصيغة اذا قلنا بعدم انفعاده ما حكمه هل يثبت
 شبهة في الحال حتى لا يجب الحد بالوطى ام لا **قلت** قال المحقق الكمال
 في شرح الهداية من كتاب النكاح كل لفظ لا ينفعده النكاح
 لنفعده به شبهة فيستقطبه الحد ويجب لها الاقل من المس
 ومن مر المثل ان دخل بها انتهى **اقول** واما اطلت في هذا
 المقام كثره وقوع ذلك من العام وتوسلت عن ذلك مرارا
 وقد جعل شيخ الاسلام والوالد رسالة في ذلك فذكرت لك
 ملخصها وانه سبحانه وتعالى اعلم بالصواب **قول**
 المصنف وقال ان فسقه لا يعزله اي اخرا **اقول** هذا هو
 الصحيح وهو ظاهر المذهب **اقول** اطلق المسق فمثل المسق

بأخذ الرشوة أيضا وقد صرح بذلك المصنف في التحريم أعلم
 أنه لو أخذ القاضي الرشوة وقضى فيما ارتشى نقل في الحاشية الإجماع
 على أنه لا ينفذ قضاؤه فيما ارتشى لكن حكى في فصول العاديين
 فيه اختلافا فقليل لا ينفذ فيما ارتشى مكن فيه وينفذ فيما سواه
 وهو اختيار شمس الأئمة وقيل لا ينفذ فيما وهوما ذكره البردوي
 وقد رجحه في فتح القدير بقوله وهو حسن لأن حاصل أمره
 الرشوة فيها إذا قضى بحق إيجابها ففسده وقد فرض أن الفسوق
 لا يوجب العزل فولايته قضاؤه وقضاؤه بحقه فلم لا ينفذ
 وخصوص هذا الفسوق غير موثروعاية ما وجه به أنه إذا ارتشى
 عامدا لنفسه أو ولده يعني والقضا على بتهجانه ونعالي انتهى
قلت وفي البحر للمصنف ذكر عبارة ابن القيم هذه ثم قال
 قلت ليس هذا أمرادهم أنه قضى لنفسه يعني والقضا لنفسه
 باطل وهذا القول أحسن **اقول** كيف جعل قضا القاضي
 المدعي على المدعي عليه قضا لنفسه وهو ما قضى بكر مثالا على
 زبد عايتة ما في الباب أنه أخذ على قضا به بالحق ما لا فصار
 عامدا لنفسه والقضا عبادة عمل لله سبحانه وتعالى كما قاله
 الإمام ابن القيم بحث كالدين حسن فيما يظهر لكن في كثير
 من الكتب المعتبرة أنه لو ارتشى وقضا لا ينفذ قضاؤه فيما
 ارتشى قال في السراج الوهاج متعزبا إلى البيهقي قال أبو حنيفة
 لو قضى القاضي زمانا بين الناس ثم علم أنه ارتشى ينبغي للقاضي
 الذي يختصمون إليه أن يبطل كل قضاياه انتهى وفي شرح العقار

لشيخ

لشيخ العلامة الوالد أخذ القضا برشوة أو ارتشى وعلم لا ينفذ
 حكمه لأنه في الأول لم يصرف قاضيا وفي الثاني صار عامدا لنفسه
 والقضا يجب أن يكون خالصا لله سبحانه وتعالى انتهى **تنبيه**
 الفرق بين الهدية والرشوة أن الرشوة تدفع بشرط الاعانة ولا
 شرط مع الهدية وفي فتح القدير قسم الرشوة أربعة أقسام الأول
 منها ما هو حرام على الأخذ فالمعطي وهو الرشوة على تقليد
 القضا والامارة ثم لا يصير قاضيا الثاني ارتشا القاضي بحكم
 وهو كذلك من الجائزين ثم لا ينفذ قضاؤه في تلك الواقعة
 التي ارتشا فيها سوا كان بحق أو باطل ما في الحق فلا نه واجب
 عدا عليه فلا يجد أخذ المال عليه وأما في الباطل فظاهر الثالث
 أخذ المال عليه وأما في الباطل ليسوي أمره عند السلطان
 دفعا للضرر أو جلبا للنفع وهو حرام على الأخذ لا الدفاع
 وحيلة حلها للأخذ أن يستأجره يوما إلى الليل أو يومين فتصير
 منافعة ملوكة له ثم يستعمله في الذهاب إلى السلطان في الأمر
 العلاني الرابع ما يدفع لدفع الخوف من المدفوع إليه على نفسه
 أو ماله حلال لدفع حرام غير الأخذ لأن دفع الضرر عن المسلم واجب
 ولا يجوز أخذ المال ليفعل الواجب **قول** المحشي فرع لو توفي
 القضا بالرشوة إلى آخره **اقول** قال في جامع الفصولين ومن
 أخذ القضا برشوة فالصحيح أنه لا يصير قاضيا ولو قضى لا ينفذ
 حكمه وبه يفتي إذا الإمام لو قد برشوة أخذها هو أو قومه
 وهو عالم به لم يجز تقليده كقضاياه برشوة أخذها هو انتهى

اقول واعتزله الشيخ الامام الوالد في تنوير الابصار
واسم سحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف لم يوجب تركية
الشهود الي اخره **اقول** اي ليروجب ابو حنيفة رحمه الله
سحانه وتعالى تركية الشهود بل يقتصر الحكم على ظاهر عدالة
السلم الا في الحدود والغصاص فانه يسأل عنهم وقال ابو يوسف
ومحمد لا بد ان يسأل عنهم في السر والعلانية قال الامام ابو بكر
الرازي هذا اختلاف عصر وزمان لا اختلاف حجة وبرهان
قال في الجواهر انما يقتصر لظاهر العدالة لان ابا حنيفة رحمه
الله من التابعين فلم يكن فسق الكذب هو جودا فاما في عصر
ابي يوسف ومحمد كان الكذب قد خشا فلا يكتفي بظاهر العدالة
فانه انما على اختلاف العصر وكذا نقل الاسيحي ابي وصاحب
البيان وقال الصدر الشهيد في اليوم علي قولهما وقال الامام
ابو الفاضل السديدي في شرح المنظومة والفتوي علي قولهما
في هذا الزمان وقال في الحقايق والفتوي علي قولهما وقال قاضي
خان في اول فتواه فان اختلافهم اختلاف عصر وزمان
كالقضا بظاهر العدالة فيؤخذ بقول صاحبيه لتغير الاحوال
الناس وقد قدمناه وقال في كتاب الشهادات الصبي اذا اختلف
ثم شهد قال محمد لا تقبل شهادته ما لم يسأل عنه وهو بناء على ان
عند ابي يوسف ومحمد لا يجوز للقضا بظاهر العدالة وعليه
الفتوي وقال لا يقضي القاضي بظاهر العدالة وفي قول ابي
يوسف ومحمد يسأل عن الشهود طعن الخصم في الشهود ولم

يطعن

يطعن وقال ابو حنيفة ان كان الدعي حقا يثبت مع الشهادة
كان له ان يقضي بظاهر العدالة عالم يطعن الخصم في الشهود
والفتوي علي قولهما وقاله الامام قال في الهداية ومختارات
النوار والاختيار وشرح الزاهدي والكاظمي والفتوي علي قولهما
وقال الامام البرهاني وصدر الشريعة به يعني كذا في تصحيح القدر
للعامة الشيخ قاسم وفي مع الغفار شيخ الاسلام الوالد
وعندها يسأل في الكل اي في كل الحقوق سرا وعدنا وان لم
يطعن الخصم لان بنا القضا على الحجة وهي شهادة العدل
به يعني في هذا الزمان كذا في الهداية ومختارات النوار
عند جمل القضا بحالهم وكذا قال في الملتقط القاضي اذا عرف
الشهود بجرم او عدالة يسأل عنهم انتهى وفيه ويكتفي في تركية
قول المري هو عدل في الاصم وفي البحر كما عن السراجية والفتوي
علي انه يسأل في السر وقد ترك تركية في العلانية في زماننا
كيلا يخدع المري ولا يخوف والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب
قول المصنف وجوز كتاب القاضي الي اخره **اقول**
ما يكتف القضا الي القاضي بشروطه **اقول** وقد اعترف
المحشي على المصنف بانه اطلق في محل التقييد لانه اطلق
في كتاب القاضي فمثل ما اذا كان بحيث لو ذهب الي القاضي
لا يمكنه الرجوع الي منزله في يومه ذلك اولا وانما يجوز
بشروط **اقول** وقد وقع الاطلاق من العلامة المصنف
والفاضل المحشي في محل التقييد ما اطلاق المصنف فانه لم يذكر

شرط من الشروط فهو اطلاق في محل التقييد واما المحشي فقد
ترك شيئا من الشروط فان من شروطه ان لا يكون في حذو او
قود وهي مسيلة المتن المشهورة المتداولة بين الطلبة ومنها
انه لا يجوز من قاضي رستاق الي قاضي مصر بل علم من قاضي
مصري الي قاضي اخر او من قاضي مصري الي قاضي رستاق كذا في
السراج الوهاج وغيره ومنها انه لا بد من كتابة عنوانه في باطنه
وهو ان يكتب فيه اسمه واسم ابيه وحده واسم القاضي المكتوب
اليه واسم ابيه وحده حتى لو اخل بشي منها لا يقبل الكتاب ولا يد
من بيته كتابة العنوان من داخل الكتاب فلو كان العنوان
علي ظاهره اي ظاهرا لكتاب لم يقبل قيل هذا عرفهم
اما في عرفنا العنوان يكون علي الظاهر فيعمل به كذا في
من الغفار فاذا علمت ذلك علمت اطلاقا في محل التقييد
فكل جواب للفاضل المحشي فهو جواب للعلامة المصنف علي
ان المصنف انما ذكر ذلك فيما سرده من تيسيرات الشرح
الشريف فمراده كتاب القاضي العهود بشروطه وسرده ذلك
في هذا المقام قريبة دالة علي ذلك فيبدع اليراد عنه
فان قلت هذا مراد والمراد لا بدفع اليراد **قلت**
المراد بدفع اليراد مع القرينة كما صرح به المحققون وذكره
شيخنا العلامة الشنوائفي في بعض حواشيه **قول** المص
ووقف المشاع **اقول** وقال محمد لا يجوز وقف الشاع به
يقتي والخلاف في مشاع يجعل القسمة **اقول** ولو قضى

قاضي

قاضي بجواره صح بالاتفاق قال في الفتاوي السراجية وقف
المشاع المحتل بالقسمة لا يجوز عند محمد وبه اخذ مشايخ بخاري
وعليه الفتوي وفي الكنز ومشاع وقضى بجواره اي **صاح قول**
اطلاق في القضا فمثل القضا من الحشي وغيره وهو كذلك
كما حرره المصنف في البحر وقد حررت هذه المسئلة تحريرا
جيدا في رسالة في حررت فيها بعض احكام مكاتب الاوقاف
قول المحشي قلت وهذا مشكل اذ قضيت ما قالوه من ان
الاوصاف الي اخره **اقول** هو كما قال الا ان يخرج شي بالنص
ولعل هذا الحكم خرج بالنص قال العلامة المحقق في فتح القدير
الاصل ان كل صفة منافية لحكم يستوي فيها الابتداء والبقاء الا ان
يخرج شي بالنص كبقاء الصلاة عند سبق الحدث حتى جاز البنا
وانه سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف وعدم تكليف الارقا
بكثير مما علي الاحرار الي اخره **اقول** ومن ذلك عدم وجوب
الجمعة ولو اذن له سيده كما في السراج الوهاج وفيه ان صلاة
العبد لا تجب علي العبد ولو اذن له سيده تجب عليه **اقول**
ما الفرق وينبغي المساواة لان منافع العبد لا تضيع مملوكة
له بالاذن فحاشا له بعد الاذن كماله قبل الاذن الا تري انه لو
يجب ياذن المولي لا يسقط عنه حجة الاسلام لهذا المعني ولهذا
المعني لو كفر العبد بالمال لا يجوز ولو اذن له المولي لان بالاذن
لا يملك القن المالك حتى قالوا القن لا يملك وان ملك **قول**
المصن واما جوار البيتيم لم يحون من شدة البرد الي اخره **اقول**

اعلم انه اذا خاف الجنب ان اغتسل ان يقتله البرد وكذا المحدث
 اذا نفضا او مرضه يتيم مو كان خارج المصر او فيه وعندها
 لا يتيم فيه كذا في الكافي وجواز له المحدث قول بعض المشايخ
 والصحيح انه لا يجوز التيمم كذا في فتاوي قاضي خان والخلصة
 وغيرها وذكر صاحب الكنز في المستصفى انه بالاجماع على
 الاصح قال في فتح القدير كانه والله سبحانه وتعالى اعلم لعدم
 اعتبار ذلك الخوف بنا على انه مجرد وهم اذ لا يتحقق ذلك
 في الوصف انتهى **اقول** وبنا على هذا اذا تحقق ذلك في
 الوصف يجوز التيمم بلا توه دلالة فوق ضرر شر الما بزيادة
 على من مثله كالا يخفى وذلك لان الضرر بالمرض فوق الضرر
 في زيادة مثل المالان من المال خلفة الله سبحانه وتعالى
 وتعالى لوقاية النفس فكان نفعها لما كان الحرج مرفوعا عن الوقاية
 التي هي نفع فكونه مدفوعا عن الموقى الذي هو اصل بالطريق الاول
 لان الضرر لو تحقق انما يمرض او لا يبيع عند انقراضه
 الى الاصل لا على العكس اعلم ان جواز له الجنب عند ابي
 حنيفة رحمه الله سبحانه وتعالى مشروط بان لا يقدر على تسخير
 الما ولا على اجرة الحمام في المصر ولا يجد ثوبا يتر في فيه ولا
 مكانا يابو به كذا ذكره المصنف عن اليراهيم وافاده في شرح الجامع
 الصغير لقاضي خان نصار الاصل انه متى قدر على الاغتسال
 بوجه من الوجوه لا يباح التيمم اجماعا وقال لا يجوز التيمم للبرد
 في المصر **قلت** وقد اختلفت المشايخ فمنهم من جعل الخلاف

بينهم

بينهم في هذه نشأ على اختلاف زمان لا يرهان بنا على ان اجر
 الحمام في زمانها يؤخذ بعد الدخول فاذا عجز عن التيمم دخل
 تغسل بالعسرة وفي زمانه قبله فينفذ **اقول** وفي زماننا
 يؤخذ بعد الدخول ومنهم من جعله برهاننا بنا على الخلاف
 في جواز التيمم لغير الواجد قبل الطلب من رفيقه اذ كان له رفيق
 فعلى هذا يفيد منه ما بان يترك طلب الماء الخارج من جميع اهل المص
 اما ان طلب نفع فانه يجوز عندها كما في البحر **قوله** المص تنبيه
 مطلق المرض وان لم يضر ان كان بالزوج ما ع الى اخره **اقول**
 هذا هو الصحيح قال المصنف في البحر عند قول صاحب الكنز
 والمخلوة بلا مرض احدها واطلقه فاذا ان مطلق المرض
 ما ع وهو كذلك في مرضه واما في مرضه فلا بد ان يكون
 مرضا يمنع الجوع او يلحقه به ضرر وهو الصحيح لان مرضه
 لا يعر به عن تكسره وقتور عادة واعلم ان التشبيه اصطلاحا
 عبارة عن عنوان بحث تدل عليه الابحاث السابقة بطريق
 الاجمال بحيث لو لم يذكر لعلم منها بادي تامل والتشبيه لغة
 الايقاظ واختلف في اعرابه فقال بعضهم ليس له محل من
 الاعراب وقال بعضهم هو خبر مبتدأ محذوف تقديره هذا
 تشبيه وعرفه بعضهم اصطلاحا بانه التوقف على المعنى الذي
 تضمن الكلام السابق بالخفا ولو لم يقل لم يعلم الا لا ذكيا **قوله**
 المص كابدال الوضوء والغسل بالتيمم الى اخره **اقول** اعلم ان تشدي
 استجانه وتعالى وارتدك ان التيمم بدل بلا تشك اتفاقا لكن اختلفوا

في كيفية البدل في موضعين أحدهما الخلاف فيه لا صحاحنا
 مع الامام الشافعي رحمه الله سبحانه وتعالى فقال متشابها
 هو بدل مطلق عند عدم المال انه مبيع للصلاة مع قيام
 الحدث وقال الامام الشافعي رحمه الله سبحانه وتعالى هو
 بدل ضروري مبيع مع قيام الحدث حقيقة فلا يجوز قبل الوقت
 ولا يصلي به الترم من فريضه واحدة الثاني الخلاف فيه
 بين اصحابنا فمداي حنيفة واي يوسف رحمه الله
 سبحانه وتعالى البديلية بين الماء والتراب وعند محمد بن الفيلين
 ويتفرع عليه جواز اقتداء التوفي بالتيم فاجازاه ومنعه **تنبيه**
 ظاهر كلام الشافعي في هذا المقام ان الشرط يلزم من عدمه
 عدم الشروط فانهم قالوا ان التراب مظهر بشرط عدم الماء
 فان اوجد الماء فقد الشرط ففقد الشروط وهو طوري
 التراب والمذكور في الاصول ان الشرط لا يلزم من عدمه
 العدم ولا من وجوده وجود ولا عدم فتأمل والجواب
 ان الشرط اذا كان مساويا للشروط استلزمه وهم كذلك
 فان كل واحد من عدم الماء وجواز التيم مساو ولا خلاف
 فجاز ان يستلزمه كذا في العناية **فان قلت** لا نسلم مساواة
 لجوازه مع وجود حال مرضه **قلت** ليس بوجوده فيهما
 حكما لان المراد به القدرة وهو ليس بقادر والله سبحانه وتعالى
 اعلم **قول** المص لدفع ضرر القسمة وللمجار لدفع السواي اخر
اقول المصريح به في المتن والشروح ان الشفعة شرعت لدفع

المجار

المجار السوا لا يدفع اجر القسمة سلام فلهذا تجب في العقار وان كان
 لا يحتمل القسمة كرجي وحادر ويصغير ولان اجرة القسام
 مشروعة فلا يلحق الضرر بالمشتري لدفع حكم مشروع ولو كان
 لدفع اجرة القسام لوجب في المنقول وانما العلة الموجبة
 عند اي حنيفة رحمه الله سبحانه وتعالى دفع ضرر يلحقه
 بسوا العشرة على الدوام وفي شرح تنوير الابصار لشيخ الاسلام
 الوالد ان الشفعة لا تثبت قصدا الا في عقار ملك بعض
 هو مال وان لم يقسم اي العقار لان الشفعة شرعت لدفع جار
 السوا لا يدفع اجر القسام فيجب في العقار وان كان لا يحتمل
 القسمة **قلت** ومن فروع القاعدة اي قاعدة الضرر
 يزال ما صار واقعة الفتوى في عهد شيخ الاسلام الوالد
 سقي الله عهدا وهو انه رفع اليه سوال صورته ما قولكم في رجل
 يملك خلا باحا غير المعجدة كثيرا ووضع بكمه بالقرب من
 كروم الناس فيخرج الى الكروم المجاورة في ركن الفاكهة وياكل من ثمر
 الناس ويفسد ثمارهم بحيث يصير غير مستمتع به وحرمت العاة
 ان اصحاب الخلل يتقلون من موضع الى موضع اخر ليرجي
 السور فهل اذا ادعي شخص من ارباب الكروم على صاحب
 الخلل وطلب من القاضي ان يامر به بنقل خله من موضع الى
 موضع اخر بحيث يندفع الضرر عن فاكهة المديعي عليه ولا ضرر
 فيه على صاحب الخلل هل تنسح دعواه ويجاب ان مطلوبه شرعا
 ام لا فاجاب نعم تنسح دعواه ويجاب ان مطلوبه شرعا اخذ من

قاعدة الضرر يزال اصلها قوله صلي الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار ولا راي في مسئلة الخلل شيئا بخصوصه لكن ثمة فروع شاهدة لما قلنا منها ما في الولو الجية رجل له كلاب لا يعتاج الهيا ويجير انها منها ضرر ان امسكه في ملكه ليس بجير انه منعه من نصرته في ملكه وان ارسلها في السكة فلجير انه منعه فان امتنع والارض الامراي الحاكم او اي صاحب الحبة حتى ينفذ عن ذلك وكذلك من امسك وجاجة وكذلك من امسك المحش والجهول في الرضا فله ما ذكرنا انتهى كلام الوالد عليه الرحمة والرضوان **قلت** ولا حاجة الي قوله ولا ضرر فيه علي صاحب الخلل لانه وان كان في نقله ضرر خاص لصاحبه ففيه دفع ضرر عام عن اصحاب الكروم والثمار كما لا يخفى وقد قالوا يتحمل الضرر الخاص لاجل دفع الضرر عام والله سبحانه وتعالى اعلم **اقول** وفي شرح الوهبانية تفلا عن قاضي خان رجل له برج الحام كما في قدمة ينبغي ان يحفظها ويمسكها ويحفظها ولا يتركها بغير علف في لا يتضرر به الناس **اقول** ربما يعذر هذا علي مسئلة الخلل لانه عبر بلفظ ينبغي مع حصول الضرر للناس يتقاس مسئلة الخلل فلا يجب نقل بل ينبغي الا ان يراى بقوله ينبغي الوجوب اذ لفظ ينبغي قد يستعمل في الوجوب كما صرحوا به قال الامام القدروري في مختصره وينبغي للناس الناس الهلاد وباستعماله في الوجوب صرح في فتح القدير بتمام **اقول** وما يتفرع علي قولهم الضرر يزال عا في فتح القدير تفلا عن فتاوى

قاضي

٧٥ قاضي خان قال اشترى شيئا بشارع اليه الفساد علي انه بالجبار ثلاثة ايام في القياس لا يجبر المشتري علي شي وفي الاستحسان يقال للمشتري اما ان تفسخ البيع واما ان تأخذ المبيع ولا شي عليك من الثمن حتي يجبر البيع او يفسد البيع عندك دفعا للضرر من الجاني وهو نظير ما لو ادعي في يد رجل بشرا شربايع اليه الفساد كالسكة الطرية ومحمد المدي عليه واقام المدي البيعة في خان فسادها في حدة التركيبة فان القاضي يامر مدي الشرا ان ينفذ الثمن ويأخذ السكة ثم القاضي يبيعها من اخر ويأخذ الثمن الاول والثاني ويضعه عند عدل فان عدلت يقضي لمدي الشرا بالثمن الثاني ويدعي الثمن الاول للبائع ولو صاح الثمنان عند العدل يضع الثمن الثاني من بيعة مال للمدي الشرا لان بيع القاضي كبيعه ولو لم تعدل البيعة فان يضمن قيمة السكة للمدي عليه كان البيع له يثبت ويأخذ مال الغير بعمدة البيع فيكون مضمونا عليه بالقيمة ذكره في كتاب البيوع في باب خيار الشرط **قول** المص غير رواية النجاسة **اقول** اعلم ان الحسن قد روي عن ابي حنيفة ان الما المستعمل بحس نجاسة مغلظة وقال ابو يوسف هو بحس نجاسة مخففة وهذا رواية عن ابي حنيفة رحمه الله سبحانه وتعالى ان الما المستعمل طاهر غير طهور هكذا ذكره مشايخ حاورا التهر واشواق فيه الخلاف بين الثلاثة وذكروا فيه وجه التخييس انه عا زيل به معني مانع من الصلاة فصار كما انزل به النجاسة الحقيقية وقال

مشايخ العراق انه ظاهر غير مهور وهو الاصح عند مشايخنا ذكره
 في الخصة وغيره وقال في الغاية وهو اختيار المحققين من
 مشايخ ماوراءالنهر وقال الاسيحاكي وعليه الفتوى والله سبحانه
 وتعالى اعلم **قوله** المص على القول بانها لا يجوز الا الموت الاصل
 او مرضه او سفره اي الشهادة على الشهادة **اقول** المراد بالسفر
 هنا مسيرة ثلاثة ايام فصاعدا وهذا ظاهر الرواية وروي
 عن ابي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى اذا كان الاصل بحال لم يضي
 الي محلي القضا للشهادة لا تقبل شهادة الفروع من غير
 علة الاصل ومن غير عذر والفتوى على ظاهر المذهب وفي الزاد
 والصحيح ظاهر المذهب لان في نقل الفروع زيادة احتمال فلا تجوز
 الا عند الضرورة وفي السراجية والفتوى على انه يجوز الشهادة
 على الشهادة فيما دون مسيرة سفر اذا كان بحال لو شهد لا يمكنه
 الرجوع الى منزله في يومه كذا في المضرات قال والذي في تنوير
 الابصار هي مقبولة اي الشهادة على الشهادة الا في حدود
 بشرط تعدد حضور الاصل بموت او مرض او سفر الى اخره قال
 في شرحه اي يكون غايبا مسيرة ثلاثة ايام فصاعدا قال جوارها
 الحاجة وان يسر عند عجز الاصل وهذه الاشياء يتحقق العجز بالامنة
 وعند ابي يوسف انه كان في مكان لو غدا الاد الشهادة لا يقدر
 ان يبيت باهله صح الاثبات حيا لحقوق الناس قالوا الاول
 احسن وهو ظاهر الرواية والثاني ارفق به اخذ الفقيه
 ابو الليث وكثير من المشايخ وقال فخر الاسلام انه حسن الى

اخره

٧٦
 اخره **اقول** فظاهر اقتصار المصنف انه لا يجوز الا هذه
 الاشياء الثلاثة فينفيد اقتصاره الحصري في الثلاثة كما لا يخفى
 وليس الامر كذلك بل كون المرأة محذرة عند الشهادة يجوز
 كذلك فقد صرح بذلك في الفقيه حيث قال اذا كان الاصل
 امرأة محذرة يجوز اشهادها على شهادتها وهي من لا تغلط الرجال
 ولو خرجت لقضا حاجة انتهى **اقول** وقد اقتصر صاحب
 الكنز على الثلاثة ايضا ومن ذكر الشيخ الوالد في تنوير الابصار
 كون المرأة محذرة حيث قال بشرط تعدد حصول الاصل بموت
 او مرض او سفر او كون المرأة محذرة عند الشهادة **اقول**
 وفي السراج الوهاج اذا كان شاهد الاصل محبوسا في الصرقة شهد
 على شهادته واذا شهد عند القاضي هل يحكم بها قال في الذخيرة
 اختلف فيه مشايخ زماننا قال بعضهم ان كان محبوسا في سجن
 هذا القاضي لا يجوز لان القاضي يخرج من سجنه حتى يشهد
 ثم يعيده الى السجن وان كان في سجن الوالي لا يمكنه الخروج للشهادة
 يجوز ان ياتي وذكر المص في البحر ان صاحب التذويب جوزها
 لحبس الاصل انتهى **قلت** ويمكن حمله على ما ذكر من التفصيل
 والله سبحانه وتعالى اعلم **قوله** المص تنبيه بحمل الضر لا يزال
 بمثله الى اخره **اقول** ليس في كلامهم اطلاق حتى يجعل كلام
 المص مقيدا له لا يعمر قالوا الضر لا يزال بمثله واذا اريد
 العام يتحمل الضرر الخاص فانه لم يزل بمثله لان الخاص ليس
 هو مثل العام فتأمل **قوله** المص ومنها التسعير الى اخره

والله اعلم بالصواب

اقول وفي الاختيار شرح المختار ولا ينبغي للسلطان ان يسير
 على الناس لما بينا قال الا ان يتعدي ارباب الطعام ونفديا
 فاحشائي القيمة فلا بأس بذلك بمشورة اهل الخبرة لان فيه
 صيانة حقوق المسلمين عن الضياع وقد قال اصحابنا اذا
 خاف الامام على اهل مصر الهلاك اخذ الطعام من المخزن
 وفرقه عليهم فان اوجد وارادوا مثله وليس هذا محررا وانما هو
 للمروزة كما في المحضة واستبحانه ونعالي اعلم **قول المصنف**
 ومنها اتخذ حائوت للطبخ الي اخره **اقول** قال في الخلاصة
 اراد ان يتخذ داره بيتا ليس بجاره ان يمنع عن ذلك اذا
 كانت الارض صلبة لا يتادي ضررها الي جاره وان كانت
 رخوة ويتادي ضرره الي جداره ان يمنع وعليه هذا اذا
 جعل دكانه طاحونة او جعلها القصاراة وعليه هذا اذا اراد
 ان يبني داره حماما او اصطبلان **انتهى** **اقول** واعلم ان
 في جنس هذه المسائل اختلاف في شرح الوهبانية فقد ذكر
 ابو شيان الرازي في كتاب الاستحسان الدار اذا كانت مجاورة
 لدور فارا صاحبها ان يبني بها المخبز الدائم كما يكون في الدكاكين
 او رجي للطحن او مدفات للقصارين ليرجوا ان ذلك يضر
 بجيرانه ضررا فاحشا لا يمكن التمرع عنه فان تنور الخبثان
 يأتي منه الدخان الكثير الشديد ورجي للطحن ودق القصار
 يوجب ضعف البناء وان اراد ان يعمل في داره حماما جاز
 لان ذلك لا يضر الا بالنراوة والتمرع عنه ممكن بان يبني

بين

بين نفسه وبين جاره حايطا وان اراد ان يعمل في داره تنورا صغيرا
 على ما جرت به العادة جاز وقال الحسام الشهيدي وكان ابو
 عبد الله الصغير يثارة يفتي بان من اراد ان يبني في ملكه تنورا
 للمخبز في وسط البزائن لم يكن له ذلك وفي بعض اوقات
 يفتي بان له ذلك الي ان قال وكان الشيخ الامام برهان الائمة
 يفتي بان له من ان كان ضررا يبينه ويمنع عنه يفتي في البزائنة
 وذكر الصدر الشهيدي اراد ان يبني تنورا للمخبز الدائم كما يكون في
 الدكاكين او رجي الطحن او مدفقة القصارين ليرجوا ان الضرر
 وكان والذي يفتي بان الضرر لو بينا بالمنع وعليه الفتوى وهذا
 جواب للشيخ وجواب الرواية عدم المنع انتهى قال صاحب
 اصابه ساحت في الفتنة فاراد ان يبني عليها ومسقه الاخر فقال
 يسد الريح والشمس الرفع كما شاوله ان يتخذ حماما وتنورا
 وان كتب ما يودي جاره فهو حسن فقد جاني الحديث الشريف
 من ادي جاره او رثته اضره وجوب فوجد كذلك وقال نصير
 والصغار له المنع ولو فتح صاحب البناء على بناءه بابا او كواكبا
 صاحب الساحة منه بلما ان يبني ما ترجمته ولو اختفى ملكه
 بين الزبالة تنور الي حايط جاره وطلب منه تخويله ليرجى عليه
 ولا يضمن الحايط اذا نهض من النور والامام طاهر الدين كان يفتي
 بجواب الرواية وفي منية المفتي اراد ان يتخذ اندرا ساني بيت
 لم يكن في القديم ويضر ذلك بدراجاره ضررا يبين ان علم اذ اوبه

اوضح سر من توهن الحايطة فانه يمنع من ذلك وان كان يتصرف
 في ملكه وانه خلاف اصل الامام ان من تصرف لبيبي للاخوان
 يمنع وان كان يتصرف به واكثر الشايح افتوا بالمنع اذا كان فيه ضرر
 بين وبعضهم افي بقول الامام والحاصل في هذه واجناسها
 انه لا يمنع على اصل ابي حنيفة رحمه الله سبحانه وتعالى وهو ان كل من
 تصرف في حاله ملكه لا يمنع في الحكم وان الحق بالتغير الضرر
 واقفي بهذا طائفة لكن ترك غالب من المتأخرين ذلك في موضع
 نقدي ضرر تصرفه الى غيره ضررا يبينا وقالوا بالمنع وعليه
 الفتوي كما في كثير من المعتبرات والله سبحانه وتعالى اعلم **قول**
 المحشي قال في البرازية لا يملك صاحب العلوان يبي على علوه
 الى قوله فليكن تصرفه في ملكه على هذا ان اضرب جاره ضررا يبينا
 يمنع الاخره **قول** ربما يتصرف هذا التغير ان المسئلة هذه
 غير مسئلة تصرف الانسان في ملكه في هذه الصورة وهي صورة
 العلويكون تصرفه في ملكه في غير هذه الصورة كما اذا كان
 ملكه دارا او حائوتا فتامل **قول** وفي مع الفقار الشايح
 الامام الوالد عن الولا الجية وهل يمنع صاحب العلون من تصرف
 في العلوان خلف الشايح قال في الولا الجية في كتاب الغنمة
 علولرجل وسفل لا حرا خلف الشايح على قول ابي حنيفة
 قال بعضهم لصاحب العلوان يبي ما يرد له ما لم يضر بالسفل
 اذ يضر هكذا في الجامع الصغير والفتوي انه اذا

اشكل

اشكل انه يضر ام لا يملك واذا علم انه لا يضره ملك انتهى بجعله
 في الهداية على الخلاف **قول** وذكر قاضي لوجن صاحب
 السفلي ساحتها بيرا وما اشبه ذلك له ذلك عنه ابي ح
 وان تصرف به صاحب العلوان وعندها الحكم معلول بعلة
 الضرر انتهى **قول** يحتاج على قول ابي حنيفة الى الفرق
 بين تصرفه في ساحة السفلي وبين تصرفه في السفل او العلوان
 حيث يجوز تصرفه في ساحة السفل وان تحقق تصرف صاحب
 العلوان بذلك ولا يجوز تصرف صاحب السفل فيما اذا اضر بصاحب
 العلوان وعكسه مع ان الكل هو تصرف الانسان في ملكه والله سبحانه
 وتعالى اعلم وفي مية المفتي علولرجل وسفل لا حرا ليس
 لصاحب العلوان يبي بيتا او ينذر ونرا عند الامام الا بضر
 صاحب السفل وعندها له ذلك اذ لم يضر بالسفل وقيل
 قولها تفسير لقول الامام والمختار ان الخلاف فيما اذا اشكل
 فعنده ليس له ذلك وعندها له ذلك يبي على ان عنده
 الخطر اصل والاطلاق بعارض عدم الضرر وعندها الاطلاق
 اصل والخطري يقاوض الضرر انتهى والله سبحانه وتعالى اعلم **قول**
 المحشي اقول وفي الاستحسان الدرهم والدراهم يبي
 واحد في هذا الحكم والصحيح خلافه الى اخره **قول** في التاثر بكتابة
 وفي الجامع الصغير للفتاوي رجل له على رجل درهم وظفر
 بدرهم مديونه كان له ان ياخذ درهم المديون موجلا
 كان اولوا واذا ظفر بدرهم مديونه في ظاهر الرواية

بينة

ليس له ان ياخذ الدنانير وهو الصحيح والله سبحانه وتعالى
اعلم **قول** المصنف خلاف المديون **اقول** يعني لا يجيب
الاب لدين ولده وكذلك كل اصل لدين فرع **قلت**
الا ان اظهر للقاضي ثبوته فانه يجيبه لما في الجواهر الفتاوي
في كتاب القضاة باب الخامس قال رجل له علي ابيه مائة
او دين اخر فاقرأوا قامة البيعة فانه لا يجيب ما لم يثبت
علي الحاكم فاذا ثبت عليه يجيب وهذا خلاف نفقة الولد
الصغير فانه فيه صيانة مهجة والله سبحانه وتعالى اعلم
قول المصنف ومنها طاب صاحب الكثر الاكثري قوله
علي احد الاقوال **اقول** وهذا القول هو الصحيح ووجهه
ان صاحب الاكثر طلب من القاضي ان يخصه بالانتفاع
بملكه ويمنع غيره من الانتفاع بملكه فوجب على القاضي
ان يجيبه لانه نصيب لا يصل الحقوق الي اهلها ورفع
المظالم ولا يعتبر تضرر الاخر لانه يريد ان ينتفع بملك
غيره فلا يمكن من ذلك وان لحقه بالتمنع ضرر وهذا القول
هو الاصح كما في تعيين الكثر وعنايه الي الخصاف وفي الهداية
انه الاصح وذكر الخصاف على قلب هذا لان صاحب الكثير
يريد الاضرار بغيره والاخر يرضى بضرر نفسه وذكر
الحاكم في مختصره ان ايهما طلب النسبة يقسم القاضي
والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المحشر اقول لم يبين
حكم ما لو طلب صاحب القاضي الي قوله لوجود الاختلاف

اقول

٧٩ **اقول** كانه اعترض علي المصنف جواب عنه مع انه لا اعتراض
علي القاضي المصنف لان المصنف انما هو يصدرك
ما يشهد للقاعدة التي ذكرها وهي ان الاشهاد بالاختلاف
لا يصدرك نقل احكام القضية كالايجبي **اقول** وما نقله المحقق
من الاجماع علي انه اذا طلب صاحب الكثير وكان صاحب
القليل لا يتنفع بحصة بعد القضية انه يجاب صاحب الكثير
بخالفه ما في شرح الجمع للمعيني قال واذا التمس الي اخره لان صاحب
الكثرة يتنفع بالقضية فيعتبر طلبه وصاحب القليل لا يتنفع
له فله يعتبر طلبه وقيل الحكم علي العكس وما في المتن هو
الصحيح ومثله في شرح الكثر الذي يلي ومع العناوين في الامام
الوليد وكثير من العتبات وفي الدرر والعزروان انتفع احد
بنصيبه اذا قسم وتقرر الاخر لقلته نصيبه فان طلب صاحب
الكثير قسم وان طلب صاحب القليل لا يقسم كذا ذكره المحقق
وذكر غير الخصاف عكسه والله اعلم **قول** المصنف ومن هذا
القبيل ذكره في الخلاصة الي اخره قد تنبعت خلاصة
الفتاوي فتمار ما ذكره المصنف بدرأيت في خلاصة الفتاوي
صح انه يصلي في بيته فاما قال في فضل الصلاة صلاة
الرفيع فلان الرفيع اذا صلى في بيته يستطيع القيام
ولا اذا خرج الي جماعة لا يستطيع القيام يصلي في بيته
فاما المخرج الي الجماعة ويصلي قاعدا يختلف المشايخ
فيه والمختار انه يصلي في بيته فاما هذا ما رايت

بشئ من خلاصة الفتاوى ولعله اراد غير خلاصة الفتاوى
 خلاصة الغزي وقد نقل ما نقله هنا في شرح الكفر عن المجتبى
 عن المجتبى وراجعت المجتبى فدايته كما قال ذكره في صلاة المريض
 وقال في البصر بعد ذلك وفتح في الخلاصة انه يصلي في بيته
 قائما قال ويه يفتي والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** الصنف
 وعن محمد الصيد اولى من لحم الخنزير ابي اخره **قول** وفي جمع
 الفتاوى محرم مضطر وجده صيدا وكلها فالكل اولى لان في
 الصيد ارتكاب المحظور ولو وجد صيدا ومال انسان
 يذبح الصيد ولا ياكل مال الغير **قول** الظاهر ان هذا عند الكل
اقول فعلي هذا ينبغي ان يكون الحكم في الصيد والخنزير
 كما حكم في الصيد والكل لان في اكل الخنزير ارتكاب محظور
 واحد كالكل والكل لا يخنزير في نجاسة عينه عند محمد
 ويمكن ان يقال ان اكل الخنزير اشنع واشنع محرم الاكل بنص
 القرآن الشريف ولذكر العظم الفيف نجس العين بالالتفاف
 فانزقا **اقول** وفي مناسك الطرابلسي واذا اضطر المحرم
 ابي اكل ميتة من لحم كلبا وغيره سوى الادي او ان يذبح صيدا
 جيا ياكل الميتة ولا يذبح الصيد عنه ابي حنيفة ومحمد انه ان
 ذبحه فهو ميتة حكا وقد ارتكب محظورا حرامه وقال
 ابو يوسف والحسن رحمهما الله سبحانه وتعالى يذبح الصيد
 وعليه جزاؤه تكون حرمة عاقبة عبي ثلثي الزوال
 وذكر في المسوط عند ابي حنيفة وابي يوسف يتناول الصيد

ويؤذي

ويؤذي الجراوة وقد يتناول الميتة وان وجد صيدا
 قد ذبحه محرم عليه يا كل الصيد لانه ميتة حكا ويذبح الميتة
 لانها ميتة حقيقة وحكا وفي خزانة الاكل وان كان الصيد مذبوحا
 فهو اولى عند اصحابنا جميعا وفي فتاوى قاضي خان واذا اضطر الانسان
 ابي اكل ميتة وصيد قد ذبحه محرم يتناول اياها شاذ ذكر في
 المقطعات الحرم اذا اضطر ابي ميتة وصيد كانت الميتة في قول
 ابي حنيفة ومحمد اولى وقال ابو يوسف والحسن يذبح الصيد
 ولو كان الصيد مذبوحا فالصيد اولى عند الكل وفي خزانة
 الاكل من العيون محرما اضطر الى اكل الميتة او لحم صيد ذبحه محرم
 فانه يا كل الصيد عند محمد ويذبح الميتة وعند ابي يوسف يذبح
 الصيد ولا ياكل غيره وفي التنجيس والمزيد في بيان ما افضل بعلامته
 العين محرم اضطر ابي ميتة او صيدا ياكل الميتة ويذبح الصيد
 في قول ابي حنيفة ومحمد لان في اكل الصيد ارتكاب النجس والكل
 ما هو ميتة حكا وان يذبح الميتة في قول محمد بانه ميتة حكا ولا يذبح
 ميتة حقيقة في الفصل الثامن من الزخيرة فان اضطر
 ابي ميتة وصيد ذبحه محرم فعلي قول ابي حنيفة ومحمد ياكل
 الصيد ولا ياكل الميتة وفي المحيط وان وجد صيدا ولحم كلب ومال
 انسان ياكل لحم الكلب وان وجد لحم انسان وصيدا ياكل الصيد
 لان لحم الانسان حرام اقل العبد وخالف الشرع وفي فتاوى قاضي
 خان ولو وجد صيدا ولحم ادمي كان ذبح الصيد اولى استحسانا
 وعن محمد الصيد اولى من لحم الخنزير وعند بعض اصحابنا

عن وجد طعام الخبز لا يباع له الميتة وهكذا عن ابن سباعة
 وبشران الغصب اوي من الميتة وبه اخذ الطحاوي وقال
 الكرخي هو بالخيار وفي مما سلك رشيدة الدين ولو وجد انسانا
 ميتا وصيدا جيا يذبح الصييد استحسانا او وجد مال مسلم
 وصيدا ذبح الصييد ويكفر بالاتفاق وفي خزانة الاكل لو وجد
 صيدا جيا ولحم كلب ذاب ياكل لحم الكلب ويدع الصييد ما لو اضطر
 الي صيد وابي مال مسلم فانه ياخذ مال المسلم ويدع الصيد
 ولو اصاب لحم انسان وصيدا فالقياس ان ياكل لحم الانسان
 ولا يذبح الصييد لا كده وفي الاستحسان ياكل الصييد ويدع لحم
 الانسان قال الفارسي وفي خزانة الاكل اعطى طهر محرر لحم
 انسان وصيدا ولحم خنزير وصيدا ياكل لحم الصييد والله سبحانه
 وتعالى اعلم **قول** المصنف ولم يسامح في الاقدام على
 المهيات خصوصا الكبيير **اقول** اعلم ان الكبيير
 اختلفت الروايات فيها روي عن ابن عمر رضي الله عنهما
 انها تسعة الشرك بالله تعالى وقتل النفس بغير حق
 وقذف المحصنة والزنا والفرا من الزحف والسحر واكل مال
 اليتيم وعقوق الوالدين المسلمين والاحادي في الحرور زاد ابو
 هريرة اكل الربا وزاد عبي رضي الله عنه السرقة وشرب الخمر
 وقيل ما كان مفسدة مثل مفسدة شي ما ذكرنا او اكثر
 وقيل كما توقع عليه الشارع بخصوصه وقيل معصية
 اصر عليها العبد في كبيرة وكما استغفر عنها في صغيرة وقال

صاحب

صاحب الكفاية الحق انهما اسمان اضافيا لا يعرف بذاتهما فكل
 معصية اضيفت الي ما فوقها في صغيرة واذا اضيفت
 الي ما دونها في كبيرة والكبيرة المطلقة هي تكفرا ذل ذنب
 البر منه كذا قال العلامة سعد الدين في شرح العقاد **اقول**
 ونقص كمال الدين بن ابي شريف في حاشيته لما قيل ان كل معصية
 اصر عليها العبد في كبيرة وكما استغفر عنها في صغيرة فقال
 يرد عليه ما انه مخالف لقوله سبحانه وتعالى ان تخطئوا كميير
 ما تهون عنه تكفركم بآياتكم لانه بالنظر الي كون الكل صغيرا
 يقال فالذي يكفر وبالنظر الي كون الكل صغيرا يقال فالذي يكفر
 التي تخطئ فان قيل المراد بالكبيير في الآية المهيات الكفر
 فاذا اجتبى كفر ما عداها قلنا تكفيرا ما عداها معلق بالشيئية
 كما يبياني والانه ان يكفر القتل والزنا والسرقه مجرد اجتناب
 المسلم الكفر ولا قيل بذلك انه في السراج الوهاج في كتاب
 الشهادة والكبيرة ما كانت حراما محضات شرع عليها عقوبة
 محضة بنص فاطم اما في الدنيا واما في الآخرة وكذلك الاعانة
 للعاصي والفجور والحق على ذلك من جملة الكبيير كذا في الزخيرة
 قال عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما الكبيير سبع الاشراك
 بالله وعقوق الوالدين والقتل واكل الربا واكل مال اليتيم وقذف
 المحصنات واليهي الغرور وقال ابن مسعود تسع ولعله زاد
 شهادة الزور والاياس من روح الله والزنا وسيل ابن عباس رضي
 الله تعالى عنهما عن الكبيير سبع هن قال هن اي السبعين اقرب

وقيل انكباير سبع عشرة اربع في القلب الكفر والامرار على المعصية
والقنوط من رحمة الله تعالى والا من منكر الله واربع في اللسان
التلفظ بالكفر وشهادة الزور وقذف المحصنات واليمين القوس وثلاث
في البطن شرب الخمر واكلامك اليمين واكل الربا واثنان في الفرج
الزنا والواط واثنان في اليد القتل والسرقة وواحدة في الرجل
الفرار من الزحف وواحدة في سائر البدن العقوق للوالدين
ومن انكباير ايضا السحر وكتان الشهادة بلا عذر والا فطار
في شهر رمضان بلا عذر وقطع الرحم وترك الصلاة ونسيان
القرآن الشريف والحياة في الكيل والوزن وسب الصحابة
واخذ الرشوة ومنع الزكاة وضرب المسلم بغير حق وامتناع
المراة عجز زوجها بلا سبب والوفية في اهل العلم واكل الميتة
وكل الخنزير بغير اضطرار والوطي في الحيض والتميمة
والغيبه والكذب والنياحة والحسد والكبر وترك الامر
بالمعروف والنهي عن المنكر مع القدرة وقتل ولده خفية ان
ياكل معه والحيف في الوصية وتخفيف المسلمين والظهار وقال
الصحاب كل ذنب او عدا الله تعالى عليه حدا في الدنيا وعذابا
في الآخرة فهو ككبيرة وقال سعيد بن جبير كل ذنب او عدا
الله تعالى عليه النار هو ككبيرة والله سبحانه وتعالى اعلم **اقول**
وفي قول صاحب السراج الوهاج هنا وسب الصحابة ابي اخره
فيه نظرا لان كلامه يشتمل على ليس يكفر مع انه كفر قال في خلاصة
الفتاوي الرافضي اذا كان بسبب الشيخين يلحقه ما كفر وقد نظرها

ابن

ابن وهبان في منظومته والطرسوسي في فوائده وقد صرح المص
يكفر ساب الشيخين في كتاب السير **قول** المصنف بخلاف الرجل
اذا لم يجد سترة الى اخره **اقول** ينبغي ان يسمع النبي هاهنا علي
الامر بتبع القاعدة المذكورة فلا يترك النبي وهو كشف العورة
لاجل المامورية وهو الفصل كما فعل في الاستحاجا في القنية
من عليه الاستحاجا لما ان لم يجد موضعا خاليا بتركه لان كشف
العورة منهي عنه والاستحاجا مامور والنهي راجع على الامر وقد
كنت اعترضت ذلك غير شيخ الاسلام والوالدقا ستخسه **قلت**
هذه القاعدة الكثيرة كاهوداب قواعد العقمة وقد اشار المص
الي ذلك بقوله غالبا وافاده بقوله غالبا وافاده بقوله
غالبا وافاده بقوله بعد ذلك وقد تراعي الصلحة لغيرها
على الفسدة **قلت** وقد فرق الشايع بين الاستحاجا والفصل
بان الاستحاجا زالة الحديث والفصل زالة الحديث وقليل الحديث
يجتمل حتى يجوز معه الصلاة بخلاف قليل الحديث حيث لا يجوز
معه الصلاة فجاز ارتكاب المنهي لاجله دون ذلك وقرئ ايضا
بان الفصل فرض والفرض لا يترك لان كشف العورة والاستحاجا
سنة والكشف حرام فترك الاستحاجا اولى من ارتكاب الحرام
اقول وفي قولهم هنا بخلاف قليل الحديث حيث لا يجوز معه
الصلاة نظرا لانه لا يتصور ذلك لما ثبت ان الحديث الاصغر
والجناية لا يجزئان ثبوتان ولا روى صحيح فان لم يمتنع
من بدنه بلا غسل لا نقول بقي عليه قليل جناية بل نقول

كل الجنابة باقية لم تستطع لوجود تلك اللمعة هذا هو الصحيح
كما هو مصرح به في كثير من العتبات قال في شرح منية المصلي
اما الجنب اذا غسل يده ولم يزد عن اي حنيقة انه لا بأس
ان يمس القرآن او يقرأ والصحيح انه لا يجوز له المس والقراءة كبقا
الجنابة لانها لا تجزئ لنونا ولا زوالا كما يحدث اجماعا وفي البحر
وفي غاية البيان مع عزيا الى في الامام فان غسل الجنب
فيه لبغزا او يده ليس او غسل المحدث يده ليس لم يطل في المس
ولا القراءة للجنب هذا هو الصحيح لان الجنابة والحديث لا تجزئان
وجودا ولا زوالا كما لا يخفى **اقول** فلا يتصور ما قالوه الاعلى
الرواية الضعيفة الثالثة بتجزئ الحديث كما لا يخفى والله سبحانه
وتعالى اعلم **اقول** الا ان يقال يتصور ذلك الجبيرة فانه
يجوز ترك المسح عليه ما مطلقا عن اي حنيقة مطلقا مع ان
تخترنا حدثا كذا في شرح الكفر لا مسكين والله سبحانه وتعالى
اعلم **قول** للمص ان الجناسة الحكمية اقوى **اقول** الدليل
علي ذلك ان الصلاة لا تجوز مع وجود الحدث بحال وتجاوز
مع الجناسة التحققة اذا كانت مقدرا الدرهم او دون الدرهم
في الجناسة الغلظة ومع مقدرا ربع الثوب اذا كانت نجاسة
محققة وتكونها اقوى من الحقيقية بقدر المصنفون
بجتها على بحث الحقيقة كما في الهداية والكنز ومختصر القدر
وجميع النون قال المصنف في البحر وقد مر اي الشقي الحكمة
لأنها اقوى لكونها قبلها يمنع جواز الصلاة اتفاقا ولا يستقط

وجوب

وجوب الزنها بعد ما اما اصلا او خلفا بخلاف الحقيقة كذا في
النهاية **اقول** يشكك في ما قلتم ان الحكمية اقوى من الحقيقة
ما قالوا ان من به نجاسة وهو محدث اذا وجد ما يكفي احدهما فقط
يصرفه للنجاسة لا للحديث فكذا يشعر بان الحقيقة اقوى كما لا يخفى
اقول انما وجب صرفه للنجاسة لا للحديث لئلا يتم بعده فيكون
محصلا للطهارتين لانها اعظم من الحدث كذا في فتح القدير
قال وقوله لئلا يتم بعده هو ليقع نية صحيحا ما لو نيت قبل
صرفه الى النجاسة فانه يجوز عند ابي يوسف خلافا للمحدثين اعلى
ما مر في باب النية مع انه مستحق الصرف اليها فكان معدوما
في حق الحدث والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب **اقول**
وفي قول من قال ان قليل الحدث معفو بخلاف قليل الحديث
فانه غير معفو نظرا لان الجبيرة يجوز ترك المسح مطلقا عن اي
حنيقة مع ان تحت حدثا كذا في شرح الكفر لا مسكين في باب
شروط الصلاة وقد قدمناه والله سبحانه وتعالى اعلم **قول**
المص منه تناول الثمار الساقطة **اقول** المسئلة المذكورة في فتاوي
قاضي خان وغيرها من العتبات قال قاضي خان رجل مري ايام
الصيف بثمار ساقطة تحت الاشجار قالوا ان كان ذلك في المص
لا يسعه ان يتناول شيئا منها الا ان يعلم ان صاحبها باح ذلك
نصا او دلالة لان الامصار لا يكون ذلك مباحا عادة وان كان
في الحايط فان كان الثمار مباحة ولا تفسد كما يجوز والنور لا يسعه
ان يأخذ ما لم يعلم بالاذن وان كان الثمار مباحة لا يسعه

لا يسعه ان ياخذ ما لم يعلم ان صاحبه اباح ذلك وقال بعضهم
 لباسه اذ لم يعلم النبي صريحا او دلالة او عناية وعليه الاعتقاد
 وان كان ذلك في الرسايق التي يغالب لها مبراسة **قلت**
 معني التي في السوار والقري فان كان ذلك في الثمار التي تنبت
 لا يسعه الاخذ الا ان يعلم الاذن وان كان من الثمار التي لا تنبت
 انفقوا على انه يسعه ان ياخذ ما لم يعلم النبي هذه في الثمار
 الساقطة في الاشجار فان كان على الاشجار فالفضل ان لا ياخذ من
 موضع لم يرد له الا ان يكون ذلك في موضع كثير الثمار فاعلم انهم
 لا يسمون بذلك فيسعه ان ياكل ولا يسعه ان يحمل
اقول وقد نظم ابن وهبان هذه المسئلة ونظمه يعقوب بن
 المسئلة خاصة بالاكل في الساقط تحت الاشجار ومقتضى ما في
 فتاوي قاضي خان انه اعم من ذلك حتي قال له ان ياخذها والاخر
 يعم الاكل والحمل واما مسئلة ما على الاشجار فان قاضي خان قيده
 بجواز الاكل دون الحمل ولو كان معتبرا في الاخرى لنبه عليه
 وكذلك الامام اسحاق الولوحي قاضيهما ان قبيح المطلق ونظمه
 ولومر بالاشجار صيفا يحيط وفي ارضه الثمرة الاكل انظر
 اذ لم تكن تنبت ولا هي عادة ولا هو نزع ولا مستظهر
اقول وما في فتاوي قاضي خان من انه انفقوا على جواز
 الاخذ فيما اذا كانت الثمار في الرشق وهي ساقطة وهي ما تنبت
 بخالفه ما في الولوحي حيث حكم خلافه في ذلك قال فان كانت
 في الحائط ان كان ذلك من الثمار التي تنبت مثل الجوز وعود ذلك

لا يسعه

لا يسعه ان ياخذ الا ان يعلم الاذن وان كان من الثمار التي لا تنبت
 ثكروا فيه منهم من قال لا يسعه ما لم يعلم ان صاحبه اذ اباح
 ذلك ومنهم من قال لباس به ما لم يرد النبي صريحا واما عادة
 وهو المختار فقد علمت المخالفة بين العبارتين فاما مل
اقول واما الكروم والحكور لاهل جباليا قرية بديارنا فلا
 يجوز اخذ الساقط تحت اشجارها لان من المعلوم دلالة وعناية
 من صنع اهلها وعرضهم وان لم يتعرفوا لشيء بل بمجرد الرخول **قلت**
 المص الاول العادة في باب الحبيض الى اخره **اقول** قال شيخ
 القدير ان الفتوي على قول ابي يوسف ان العادة تثبت
 بمرة وعنه ابي الكافي والخلصة وقال ان الخلاف اما هو في
 العادة الاصلية لا المجعولة والله سبحانه وتعالى اعلم **قول**
 المصنف الثاني في تعليم الكلب الصيد **اقول** والباري وغوه
 يعلم تعلمه بالرجوع اذا دعوة والفهد وغوه يعلم تعلمه بترك
 الاكل وبالرجوع لان بركته يحمل الضرب وعادته الافتراض
 والفهر كذا في الاختيار وصرح به في الحاوي القدسي **باب**
 قال الحلواني الفهد حصال حيد فينبغي لكل عاقل ان ياخذ ذلك
 منه منها ان يمكن للصيد حتي يتمكن منه وهكذا ينبغي للعاقل
 ان لا يجاهد عدوه بالخلاف ولكن يطلب الغريسة حتي يتمكن
 منه ليحصل مقصوده من غير انغاب نفسه ومنها ان يعبروا
 خلف صاحبه حتي يركبه خلفه وهو يقول هو المحتاج الى فلا
 اذل وهكذا ينبغي للعاقل ان لا يذل نفسه فيما يفعله لغيره

ومنها انه لا يتناول الجنب من اللحم وما يطيب من صاحبه اللحم
الطيب ومنها انه يجب ثلاثا وخمسافان لم يتكفن من اخذه تركه
ويقول لا تقتل نفسي فيما اعمل لغيري وهكذا ينبغي للعاقل
والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المحش لان اشتراط الضمان
علي الامين باطل **اقول** وفي الوقاية ان الاجير المشترك
لا يضمن ما هلك في يده وان شرط عليه الضمان وبه يفتي قال
صدر الشريعة عند بعض مشايخنا انه يضمن بشرط الضمان
وعند بعضهم لا يضمن وفي المتن اختار هذا لان شرط الضمان
باطل انتهى ملخصا فعلم من هذا ان الفتوى على ان اشتراط
الضمان في الامانة باطل **قول** للمصنوع المودعة والعين المؤجرة
لا يضمنان بحال اي اخره **اقول** ويخالف هذا ما سبق في
نقله عن الزيلعي ان العين المودعة او المستودعة يحفظها
وهككت يضمنها المودع وعزاه المصنف الى الزيلعي وقد ذكر
ذلك الزيلعي من الاجارات في بحث الاجير المشترك وظاهر
كلامه ان النسيئة المذكورة بعد الاتفاق وكذا ذكر النسيئة
في الهداية من الاجارات وفي النهاية فليتما هذا عند الفتوى
قول المحش هذا محمول على التعريض لا الكذب الصريح
اي اخره **اقول** اعلم ان المعاريض ان يتكلم الرجل بكلمة يظهر
من نفسه شيئا واردة شي اخر كما في شرح شرعة الاسلام عن
الجبستان وفي القرب التعريض خلاف الصريح **فان قلت**
ما الفرق بين التعريض وبين الكناية **قلت** الفرق

هو ان التعريض تضمن الكلام دلالة ليس له فيها ما فيه ذكر
كقولك ما افق الخجل تعريض بانك خجل والكناية ذكر الريد كقولك
لان طويل البخار كثير المراد اي طويل ومصيف **اقول** وفي
بعض المعينات ومن الكذب الذي لا يوجب الفسق ما جرت
به العادة في البالغة كقولك له قلت لك كذا حابة مرة لا يرد
به تقيم المرات بعد دهايل تقيم تعريض للمبالغة فان لم يكن قال
له الامر واحدة كان كذبا وان قال مرات لا يعتد مثلها
في الكثرة فلا يثم وان لم يبلغ مائة واما الاستفارة فهي فرجة
من هذا القسم ولكنها ليست بكذب فان علما البيان قد حققوا
ذلك وقالوا الاستفارة تعارف الكذب من وجهين احدهما البناء
على التاويل الثاني نصب القنينة على ارادة خلاف الظاهر
وان اردت زيادة التفصيل والبيان فعليك بكتب البيان
وفي جمع الفتاوى ان الكذب يباح لاحيا حقه ولم يرفع الظلم
عن نفسه كالشفيع يعلم بالبيع في خوف الليل لا يمكنه الا شرا كانه
فان اصبح يشهد ويقول علمت الان وكذا الصغيرة تبلى في
خوف الليل فتختار نفسها من الزوج في وفي الكشف **فان قلت**
اي فرق بين الكناية والتعريض **قلت** الكناية ان تذكر الشيء
بغير لفظه المصنوع له والتعريض ان تذكر شيئا يدل به على شيء
لم تذكره كما يقول المحتاج للمحتاج اليه جيتك لاسلم عليك
ولا نظراي وجرهك الكريم ولذلك قالوا وحسبك بالنسليم
من تقاضيا ويسمى التلويح لانه يلوح منه ما تريد انتهي واعلم

ان الكذب من ذنوب فواجب العيوب العيوب وراس كل مصيبة
 يظلم بها القلوب وروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الكذب
 باب من ابواب الشقاق قالت عائشة رضي الله تعالى عنها ما كان من خلق
 اشد عند اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من الكذب كيف لا
 والكذب محاب للاميان اي الكذب من جانب والاميان من جانب اخر
 وهكذا هذا كناية عن كمال البعد بينهما والله سبحانه وتعالى هو الموفق
قول المحشي اقول هذا مقيد بما اذا كان الاب يدفع الكعارة
 اي اخره **اقول** كلام الله انما هو فيما اذا دفع الكعارة وهو
 ساكن عما اذا كانت العادة جارئة يدفع البعض دون البعض
 قال المصنف والمختار للفتوي انه ان كان العرف مستترا بالاب
 يدفع ذلك الجواز ملكا لعارية لم يقبل قوله اي اخره فقوله
 ان يدفع ذلك اشارة الى جميع الجواز والكلام فيما اذا كان العرف
 مستترا في دفع الجميع ملكا او عارية فاذا كان كلام المصنف
 فيما اذا كان العرف مستترا يدفع الجميع فلا محل لتقييد كلامه بما ذكر
 فتأمل اللهم الا ان يقال مراده بتقييد الحكم في السئلة في نفس
 الامر لا بتقييد كلام الصم والله سبحانه وتعالى اعلم **قول**
 المحشي والظاهر ان في حال الحياة لو ادعت البنت انه دفع ملكا
 والاب عارية كذلك **اقول** قوله والظاهر ان في حال الحياة
 اي اخره بينهم انه لم يطلع على المسئلة في صورة ما اذا كانت
 البنت حية وانما قال ذلك كناية **اقول** والمسئلة منقولة
 مشهورة وهي في بعض المتنون قال شيخ الاسلام الوالد في مختصره

تنوير

تنوير الابصار جهرا بينته ثم ادعي ان ما دفعه لعارية وقالت
 هو تنبيهك او قال الزوج ذلك بعد موته ما يبرئ منه وقال الاب
 عارية فالقول للزوج ولها اذا كان العرف مستترا ان الاب يدفع مثله
 جهرا لعارية وان كان مشتركا فالقول للاب والله سبحانه وتعالى
 اعلم **قول** المحشي وكذا لو استاجر برئيس السوق **اقول**
 وقد افتي بذلك المص لما رفع اليه سوال صورته ان استاجر
 شيخ السوق رجلا يجرس الحوائث في السوق ويعلق ابوابه
 باجرة معلومة ههنا تكون الاجرة على اصحاب الحوائث سواء رضوا
 بذلك ام لم يرضوا امر على المستاجر فاجاب الاجرة عليهم ان
 رضوا او كرهوا والله سبحانه وتعالى اعلم **اقول** وقد افتي
 بهذا في واقعة وقعت في ديار ناوحي ان اهالي جباليا استاجر
 اكارهم رجلا لمنفعة عامنة وهي اخراج النامن اليبر واصنع بعد
 ذلك بعضهم والله سبحانه وتعالى اعلم **اقول** وما جوه على قولهم
 المشروط عادة كالمشروط شرط ان الخف والمكعب وديباج الفاقة
 ودرهم السكر على ما هو عرف سرقند والقطن كما هو عرف بلادنا
 الشامية ان شرطوا ان لا يدفع شيئا من ذلك لا يجب فان سكتوا
 لا يجب الا حاصدق العرف من غير تردد في الاعطاش **اقول**
 وما جوه على ان العادة معتبرة ما في القضية قال بعد ان علم
 بعلامته في افرضه دراهم ثم اجرة حجر اليزان كل ثمرة درهمين
 قال ابو القاسم الصفار ان لم يكن للمحقة الاجرة فلا يستاجر
 عادة لا شيء على المستاجر وكذا هو في المشط والسكين والمفحة

لا يجب على المستاجر لان هذه الاشياء لا قيمة لها مقدار اجرا الحفظ
وزيادة تخمين يجوز وان لم يكن مشروطا في القرض قب لا يجوز
هذه الاجارة اصلا ولا شي على المستوف لان المشروط طرعا كالشرط
شرطا ولو شرط ذلك في القرض فالاجارة فاسدة فكذلك هذه اجاب
شيخنا نجم الائمة البخاري الفقيه الذي حتم الفقه قال لان الناس
لم يتعارفوا هذه الاجارة لانهم ان استجار المرأة ليسري
وجوه الناس يجوز واستجار خا بية فيها ما ليسري وجوه الناس
لا يجوز لانه غير متعارف قيل لم يتعارفوا اهل بخاري قال المتعارف
الذي تثبت به الاحكام لا يتعارفوا اهل بلدة واحدة عند البعض
وعند البعض وان كانت تثبت لكنه احدث بعض اهل
بخاري فلم يكن متعارفا مطلقا كيف وان هذا شيء لم يعرفه
عامتهم بل تعارفه خواصهم ولا يثبت التعارف بهذا القدر
وتما فيه في القنية والله سبحانه وتعالى اعلم **قول المصنف**
ان كان العقار لاني ولاية القاضي **اقول** وفي الخلاصة الصحيح
ان قضا القاضي في المحدود يصح وان لم يكن المحدود في ولايته
وفي البرارية ومسفعة الحكام عهده واعتمده شيخ الاسلام
الوالدي في مختصره تنوير الابصار وحكي القول الاخر بمقتل
ذكره في مسائل شتى اخر الكتاب **قول المصنف** فعلى اعتبار
ينبغي ان يفتر بان ما يقع في بعض اسواق القاهرة من خلوة الخواص
الباخرة **اقول** وما يستدل به على ذلك ما رايت في بعض
المعبرات تغل عن واخفاة السري قال جل في يده فكان تغل

ورفع

87
ورفع التولي امره الي القاضي فامر القاضي بفتحها واجارة ففعل
التولي ذلك وحضر الغائب فهو وليه يد كانه وان كان لم يخلو
فهو ولي يخلوه ايضا وله الخيار في ذلك فان شافخ الخاق
وسكن في كانه وان شافخ الخاق ورجع يخلوه على المستاجر
ويوزر المستاجر باذلك ان يصي به واليوم ربا لوجع من الدكان
انتهى كلام وتقات الضرر **اقول** وقد استغل بعض المفضل
على حكم الخلف المذكور لبيان في جامع المصولين في الفصل
السادس عشر قال بعد ان علم جلالة الدال شري سكتي
في دكان وقف فقال المتولي ما اذنت له بالسكني فامر بالرفع
فلو عراه بشرط القرض ورجع على يابعه والا فلا يرجع عليه بمئنه
ولا ينقضاته انتهى **اقول** لا يدل ذلك على المدعي لان المراء
يسكني الدكان هو ما يكون من الحسب مركب بها ويولد ذلك
ما ذكره العمادي في الفصل الحادي عشر بقوله وفي شهادات الجامع
في المناوي اذا ادعي سكني دارا او خانقاه وبين حدوده لا يصح
لان السكني ثقتي فلا يجوز ذكر ابن رسته الدين في قضاؤه وان
كان السكني ثقتي لكن لما اضل بالارض تغل له تخايبه كان لغزبه
بما به لغزبه لارض لان في سائر الثقليات لا يكون تغزبه بالمحدود
لان الثقل ممكن فوقع الاستغناء بالاشارة اليه عن ذكر المحدود
اما السكني فلا يمكن تغله لانه مركب في البناء تركب قراره فالتحق
بالا يمكن تغله امتلا انتهى فظهر لك بهذا النقل ان السكني
هو ما يكون مركبا في الخا نوت سغلا به لا كما فهم البعض كما لا يخفى

وما يتبعكم سبل الخوا غلبا والمرف فان كان عاما اعتبر عند
الكلام كان خاصا اعتبر عند البعض والله سبحانه وتعالى اعلم
بالصواب **قول** المم وقد حكم ابو بكر رضي الله عنه **القول**
قد صرح ان عمر لما كثر اشتغاله قلد القضا ابا الدرداء واختم اليه
رجلان ففضي احدهما ثم راي عمر القضي عليه فساله عن حاله
فقال قضيت علي فقال عر لوكنت مكانه لفضيت لك فقال المفقض
عليك وما يمنعك عن القضا فقال ليس هناك نص والراي
مشترك **قلت** وذلك لانه لا مزينة لاحد الاجتهادين عليه الاخر
والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المم من ردت شهادته
لمعلمة ثم رالت ثم اعادها الي اخره **القول** وارحل كالدين
ابن الهمام الزوج اذا شهد لزوجته فرددت شهادته ثم رالت
الزوجية قال تقبل شهادته لها والظاهر انه سبق قلم من المحقق
لما نقله الثقات عن اهل للذهب قال الامام محمد بن قاضي
خان في فتاويله ولو كان رد شهادته الاولى لامراته ثم اعادها
بعد البينة لا تقبل شهادته لان شهادته ردت في هذه الحالة
الحادثة فلا تقبل بعد ذلك ابداء بنيه عليه ذلك ايضا الم
في البحر ورفعه لمولانا شيخنا الشيخ عبيد بن حاتم الخزرجي المقدسي
سواء صورته هذه ما قول المولى المجلد والخبر المفضل ما يبرع
مفرد ابا محمد المولى في شخص بالغ مسلم حر بصير نفسه على شخص
في مائة وردها حكم شهادته لوجه شرعي هل يجوز الحكم بعده
ابدان يقبل شهادته عليه في تلك المادة وان زال سبب الرد

عنه

٨٨
عنه امر لا فاجاب الحمد لله العلي العظيم لا تقبل وان وقع في كلام
بعضهم بعض اهل الكمال انه يقبل في احد الزوجين فهو
سبق قلم والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف منها لو حكم
الحاكم بشي ثم تغير اجتهاده الي اخره **القول** وروي عن عمر
رضي الله تعالى عنه انه قضى في حادثة يفضية ثم قضى فيها
بخلاف ذلك فقيل له في ذلك فقال ذلك كما قضينا وهذه كما
نقض والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف احدها
نقض القسمة اذا ظهر فيها عين فاحش الي اخره **القول**
محل سماع دعوى العين الفاحش ما لم يقرب بالاستيفاء واعلم
انه اذا ظهر عين فاحش في القسمة قال كانت بقضا القاضي
بطلت عند الكل لان تصرف القاضي مقيد بالعدل ولم
يوجد ولو وقف بالتراضي بطلت بطل في الاصح وتسمع
دعواه ذلك والفاحش هو الذي لا يدخل تحت تقويم
المقومين والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف وللقاضي
تغييره **القول** ربما يعكر عليه هذا ما ذكره المصنف عن
الجلال السيوطي من حكاية الاجماع ان الامام اذا هدم الكنية
لاتقاد فتا ممل والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف
والختار في هذا الباب ان يكتب في بيعة السجلات الي اخره **القول**
قال والذي رحمه الله تعالى في معنى المفقض لو ذكر في باب
البيع والنسأ وتقاطعاتها بضا صحتها لا يكتب في ذلك الا بشرط
البيان والتصريح وذلك في شهادات المحيط لو كتب الشهود على

وفق الدعوي لا يصح لان الشهادة علي وفق الدعوي برهيه
الشاهد لنفسه كما يبرهيه المدعي لنفسه كذا اختار شمس
الاسلام رحمه الله تعالى واذا كتب في المحضر وحضر المدعي
شهوده وصالي الاستماع اليهم فشهدوا علي موافقة الدعوي لا يفتي
بصححة السجل وكذلك في كتاب القاضي الي القاضي لو كتب وقده
علي موافقة الدعوي لا يقبل الكتاب ومن المشايخ من فرق
بين كتاب القاضي والسجل وبين المحضر ففتي بصححة كتاب القاضي
والعمل به وبصححة السجل وبفساد المحضر لان كتاب القاضي
يرد من الامصار وكور دناه يقع المدعي في المخرج والدليل
علي صححة الفرق بين السجل والمحضر ما ذكره في الزيارات من
ادعي انه وارث فلان الميت واقام علي ورثته شهودا فالفقه
لا يقضي بوراثة ما لم يبينوا سبب الورثة ولو ادعي انه
وارث لا وارث له غيره وقالوا لا ندعي باي سبب قضنا فان
القاضي الثاني يجعله وارثا لان قضنا القاضي محول علي الامة
وعلي موافقة الشرح وحيه هذا كتاب القاضي اذا كتب
السجل موجزا ثبت عندي والوجه الذي يثبت به الحوادث
الشرعية والنوازل الحكمية لا يفتي بصححة السجل ما لم يبين
الامر علي وجهه وقيل يفتي بصححة كذا في الفصول العارضة
وفي الخلاصة ولا يكتب في السجلات انه ثبت
عندي علي الوجه الذي ثبتت به الحوادث الشرعية
وما لم يذكر علي الوجه لا يفتي بصححة السجل وكذا لا يكتب بقوله

وشهد

وشهد الشهود علي موافقة الدعوي وذكر الامام النسفي
في نسخة حكاه شمس الامة الخلداني مع القاضي قاضي عتبه
ورده المحاضر والسجلات بهذا ونقل عن شمس الاسلام انه كان
يقول كيف يكتب بقوله وشهدوا علي موافقة الدعوي والمري
يقول المدعي به ملكي والشاهد يقول المدعي به ملك المدعي
فاين يكون بينهما موافقة قال والختار في هذا الباب ان يكتب
به في السجلات وكون المحاضر لان السجل يرد من مصر الي اخره فيكون
في التدارج اما في المحاضر فيمكن التدارك والله سبحانه وتعالى
اعلم انتهى وفي الخلاصة في فتاوي النسفي في اخر الشهادات
قال الامام النسفي الشيخ الامام الشريفي كان يشترط في استا
للساجد والمقابر والمجايع وطرق العامة ونحوها في شر القرية
الخالصة ان تذكر حد ودهن الاشيا ومقاديرها طول وعرضا
وكان يرد المحاضر والسجلات والصكوك التي فيها استشهد الاشيا
مطلقا من غير بيان الحد وقال الامام ابو شجاع لا يشترط
ذكر الحد وهذه الاشيا قال المص ويفتي بهذا نهيبلا الامر علي
المسلمين وفي خزانة الفتاوي والقسم الثاني في كتبه الوثائق
وما يتعلق بها وان المري ذكر الطول من المقر في المحضر لا يصح ولو
كتب في السجل ثبت عندي بما يثبت به الحوادث الحكمية
انه كذا لا يصح ما لم يبين الامر علي التفصيل وكذا اذا كتب
انه شهد علي موافقة الدعوي والقيم في امر الصغير لا بد ان
يكتب حضر الدعوي ما دون بالخصومة واقام البينة وقبض

كذا ولولم يكتب الدعوي في الصلح لا يجوز وقال السيد الامام
 ابو القاسم وعند اصحابنا يجوز وعليه الفتوي انتهى **اقول**
 ويشفي اعتماد القول بالاكتمال بالاحمال في السجلات لما ثبت من
 نصريحهم بان الفتوي على الاكتمال بالاحمال في السجلات ونصريحهم بانه
 المختار ولفظ المختار من الالفاظ المعنوية قال في الضمات واما
 العلامات للعلم على الافتاء فقولهم وعليه الفتوي وبه يفتي
 وبه يعتمد وبه نأخذ وعليه الاعتماد وعليه على الامة وعليه
 العمل اليوم وهو الصحيح وهو الاصح وهو الظاهر وهو الاظهر وهو
 المختار وفي زماننا وفتوي مشايخنا وهو الاشبه وهو الاوجه
 وفي السراجية اذا ذكر في السجلات الشهود شهد واعية موافقة
 الدعوي ولم يفسد الشهادة لم يصح الا اذا كان القاضي عالما عاخلا
 انتهى **اقول** وهذا القول ثالث الاقوال يقول بالتفصيل ومن
 تأمل كلام شمس الامة المحلوي في قصة قاضي عنبة وحده
 قايلا بالتفصيل فانه قال له كان قبلك فلان وفلان واما انت
 وامثالك **اقول** وقصة قاضي عنبة هذه ذكرها في جواهر
 الفتاوي والظهيرية وغيرها من الفتاوي قال في الفتاوي
 الظهيرية يسل شيخ الاسلام عطاء بن حرة عن كتاب طويل كتبه قاضي
 سمرقند الي قاضي صرمة بعد ما عرض عليه مضمونة هل هو صحيح
 ام لا فقال لانه ذكر فيه الدعوي وذكر ان الشهود وهم فلان
 وفلان وفلان شهد واعية موافقة الدعوي ولم يفسد الشهادة
 ولا بد من نفسيتها وعليه فتوي استاذنا قال الشيخ شيخ الاسلام
 هذا

٩٠
 هذا رحمه الله سبحانه وتعالى لما استفتي بخاري قاضي عنبة
 وكان اماما كاملا ماهرا في علم الكتاب وكان يكتب المحاضر والسجلات
 ويستقر عن صحتها الشيخ الهامر ابو عبد العزير بن احمد المحلوي
 رحمه الله سبحانه وتعالى وكان يكتب في جملتها لا فلان كذلك واشد
 الامر على القاضي جاه يوما وقال الشيخ الامام يفتي في جميع محاضره
 قايلا قال لان كلاما فاسدا قال وفيما اذا صارها قال يجب ان تعلم
 لتعلم قال وحيثك للتعليم قال فاذا جيت للتعليم فاعلم بيان الخلل
 في تفسير الشهادة ولا بد من تفسيرها لينظر فيها صحيحة ام لا قال
 فاني نظرت في المحاضر والسجلات التي هي فطرة الحكم عندي من
 القضاة الذين كانوا قبلي وليس فيها تفسير الشهادة وان عليها
 جوابك واجوبة اقرا نداء بالصحة فاني وحدي تسترط علي
 مالم تسترط علي غيري فقال شمس الامة هذا رحمه الله سبحانه
 وتعالى اما كان كذلك لان بذلك كان القاضي الامام علي السعد
 رحمه الله سبحانه وتعالى وكان يعرف للواقعة بين الدعوي والشهادة
 ولا يخفي عليه ذلك وكان قبله استاذنا الشيخ الامام ابو علي السفي
 رحمه الله سبحانه وتعالى وكان اشهر معرفة لذلك فاذا راياها
 اطلقا في النسخة فانهم شهدوا وشهادة موافقة للدعوي اكتفينا
 بذلك واقتنينا بالصحة فاما انت وامثالك فلا تنق بالموقوف
 منهم على حقيقة ذلك فلا بد من البيان والتفسير انتهى
اقول فهذا يدل على التفصيل المذكور **اقول** وفي الفتاوى
 البدرية قضا العدل العام لا يتحقق ويحل حاله علي السداد

بجلائه فضاغيره واعلم ان السجل هو الذي يسي في رما بنا بالحجة
التي تكون في يد المدعي قال شيخ الاسلام الوالد في مع العقار
فالسجل الحجة التي فيها حكم القاضي ولكن هذا في عرفهم وفي عرفنا
كتاب كبير يضبط فيه وقائع الناس وما يحكم به القاضي وما
يكتب عليه ومثله يحرف في البحر الرائق في كتاب القاضي في القاضي
اقول وما يدل على ذلك قولهم لان السجل يرد من مصر الى مصر
الا الحجة والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف فاذا تربي
الكلب على شاة لا يוכל الولد **اقول** قد صرح الزيلعي وغيره
ان الهبة للامر وفي هبة المفتي ولدت شاة او طيبة من سبع
فانه يحل **اقول** وفي الصغير في حله والله سبحانه وتعالى اعلم
قول المصنف حتى لو كان قايما في الحل ورأسه في الحرم **اقول**
وفي شرح الجمع لا ين مالك وفي السوارر لو كان ظلي قايما في الحل ورأسه
في الحرم فقتله انسان فلا شيء عليه لان العتية في الصيد قوايمه
ولو كان قايما في الحل ورأسه في الحرم ضمن لانه غير مستقر بقوايمه
وفي مناسك الطريدي وفي السوارر عن محمد ظلي قايما في الحل ورأسه
في الحرم فقتله انسان فلا شيء عليه لان في الصيد القاييم يعتبر
قوايمه ولو كان قايما في الحل ورأسه في الحرم ضمن قيمته لانه غير
مستقر بقوايمه بل هو ملحق على الارض فاجتمع البيع والحرم
وفي المناسك المذكورة لو قتل صيدا بعض قوايمه في الحرم
وبعضها في الحل فعليه الجزاء ترجيح المحظور **قول** المصنف
ان اجمع بين من يحل ومن لا يحل صح تكاح الحلال اتفاقا الى اخره

اقول

اقول اي صح تكاح الحلال المصنومة الى المحرمية وذلك لان
البطل في احدهما فيقدر بفقد ره **فان قلت** ما الفرق
بين هذا وبين البيع فانه اذا جمع بين حروعه وشاة
ذكية وميتة يبطل البيع فيهما **قلت** فرقوا بينهما بان
البيع يفسد بالشروط الفاسدة وقبول العقد فيما لا يجوز
شروط الصحة العقد فيما يجوز والتكاح لا يبطل بالشروط الفاسدة
فاقتربا **تنبيه** والسي كذا لتي جان تكاحها وهذا عند
اي حنيفة رحمه الله سبحانه وتعالى وقال لا يقسم على مهر
مثلهما فا اصاب التي صح تكاحها الرمة وما اصاب الاخرى لا يلزمه
لان السمي مقابل مما فيكون منقضا عليها فيلزمه حصته
ما سلم له ولا يلزمه حصته ما لم يسلم له كان الشتر في عبد او مملوك
يلزمه حصته العبد وان المهر ولاي حنيفة رحمه الله سبحانه
وتعالى ان التي لا يحل تكاحها لا تصح ان تكون مزاجحة للتي تحل
فيكون لها كذا كالوتر فوجها وحار او جدارا او ذكر او جمل في بيع الفرس
مع المهر لان المهر يدخل في العقد لكونه محلا له وما يستحق
البيع بعده لحقه فيكون له حصته والمحرمه ليست بدخل فيه
والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المحشي صرح في المسئلة في خزانة
الاكل رحمه الله سبحانه وتعالى فقال سلم غزلا اليه الى اخره
اقول وفي جواهر الفتاوى في الباب الخامس من كتاب
الاجارة ولودفع غزلا الى حايك لينسج له ثوبا فنسج كاهمه
لا خيار وان خالف مخالفه ظاهرة ان ما اخذ الثوب واعطاه

الحجة للدين على هذه الصفة وان شأضنه القرب وفي الفتاوي
 المذكورة في الباب الاول من كتاب الاجارة رجل دفع غزلا الى
 حائك لينسج له ثوبا طوله ثلاثين وعرضه ذراعين فنسج
 وجعل العرض ذراعا ونصفا ان شأ دفع الثوب الى الحائك وبأخذ
 منه مثل غزله وان شأ أخذ الثوب الخسوف ورضي الله به ونقص
 من الاجرة حصته النقصان هكذا ذكر وهو الصحيح وكذلك
 لو شرط عليه صفيقا او رقيقا **قول** لم يذكر المحترق حكم
 ما اذا اختلفا في انه امر كذلك ام بخلافه ويتبع ذكره فاقول
 قال في جواهر الفتاوي ولو اختلفا انه امر كذلك ام بخلافه
 فالقول قول الدافع لان الامر يستفاد عنه وعند زفر القول قول
 القابض وكذلك الحياط ورب الثوب اذا اختلفا فقال رب
 الثوب امرتك قميصا وقال الحياط قبا فالقول قول رب الثوب
 الثوب **فان قلت** ما الفرق بين هذه المسئلة وبين ما اذا امره
 ان يحيط قميصا وثا الحياط قبا فالقول فقطعة سراويل
 غير مثقفة فانه قال بعض مشايخنا انه في الثاني لا يجب له الاجرة
قلت الفرق ما قالوه وذلك ان منفعة السراويل غير منفعة
 القميص بخلاف القبا لان منفعة ما واحد والرواية بخلاف
 ذلك في التجريد كذا في بعض الفتاوي العتبية والله سبحانه
 وتعالى اعلم **قول** المصنف وهي الاشارة في القرب الى اخره
اقول قال في المضرات وفي النصاب وان سبق احد بالرجوع
 في المجد مكانه في الصيغة الاول فدخل رجل البرمته ساواهل

العلم

العلم ينبغي ان يتأخر ويقدم تعظيما له انتهى **اقول** فهذا
 مقيد لجواز الاشارة في عموم قوله سبحانه وتعالى ويؤثرون
 على انفسهم الا اذا قام دليل مخصوص والله سبحانه وتعالى اعلم
اقول وما يقال انه يدل على جواز الاشارة في القرب ما قالوا
 ان من الاقرب ان يبدأ بفصل ايدي الشباب قبل الطعام ويأبى
 الشيوع بعده ويقدمونهم والشباب يؤثرون الشيوع بعده
 ويقدمونهم مع ان غسل ايدي قبل الطعام وبعده سنة فهو
 اشارة في القرب هذا ما ظهر والمسئلة المذكورة في الفصول العارضة
 وغيرها والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف ومنها الشرب
 والطريق الى قوله ولا يفران بالبيع الى اخره **اقول** مراده هنا بيع
 حق المرور ما يبيع رتبة الطريق فهو صحيح وان لم يكن تعاقد
 شيخ الاسلام الوالد في تنوير الابصار وصح بيع طريق او لا وهبته
 اي صح بيع طريق بين له طول وعرض او لم يبيعه له ذلك اما
 الاول فظاهر واما الثاني فلا انه ان لم يبيعه فقد ربحه بغير البيع
 باب الدار العظمى كذا في النهاية وعلى التفسيرين فيكون
 معلوما فيصح بيعه وكذا تصح هبته واما بيع حق المرور
 فيصح تبعا للاجماع ووجه في رواية ابن سنان وفي رواية الزيات
 لا يجوز وصححه الفقيه ابو الليث لانه حق من الحقوق وبيع الحقوق
 بالانفراد لا يجوز **اقول** والشرب كذلك قال العلامة ملاخسرو
 والشرب كذلك اي مثل حق المرور ابي صح بيعه تبعا للاراض
 بالاجماع ووجه في رواية وهو اختيار مشايخنا في الجملة والله

سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف فقول صاحب التهاية
في باب الدعاء ان الاحكام لا تترتب على الجمل قبل وضعه
الي اخره **اقول** وفي فتح القدير واما توريثه والوصية
به وله مثالا فلا يثبت له الا بعد الاتصال فيثبت للولد
للجمل واما الفتق فانه يقبل التعليق بالشرط فعقده معلق
معني **اقول** وظاهر اطلاق الهداية ان الوصي لا يملك التصرف
في مال الجمل ولم ار من صرح به وهي واقعة الفتوي وقرئ
الاستفتاء في رضى والري شيخ الاسد دم طاب والري تراه
وسقى الله سبحانه وتعالى عهده عاله نصب القاضي وصيا
على الجمل هديص ام لا وظاهر كلام الهداية يقيد بعدم
الصحة والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف وعذلي في الايضاح
بانه نصب نظر الي اخره **اقول** اي نصب ناظر في امور
المعلقة بالمصلحة ولهذا قالوا لا يصح وقفه اراهمي بيت المال
الا لمصلحة عامة كافي المظومة الوهبانية وشراها لابن
الشمسة والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف ويجب على
الامام ان يتيقن الله سبحانه وتعالى ويصرف الي كل مستحق قدر
حاجته اي اخره **اقول** ان الجزية والخراج ومال الثعلبي
وهديته اهل الحرب وما اخذناه منهم بلاقته لا يصرف في مصالحنا
كسدا الثغور وبنا القناطر والحسور وكفاية القضاة
والعلماء والمقاتلة وذرائعهم لانه حال بيت المال فانه وصل
للسلبي بغير قتال وهو معد لصالح المسلمين وهو لا علمتهم
ونفقة

ونفقة الدرازي على الابانول لم يعطوا لقايتهم لاحتاجوا
الي الاكتساب وقايد ذلك انه لا يحس ولا يقتسم بين الغائبين
كذا في الجوهر وفيها معزيا الي الذخيرة اما يقبل الامام هدية
اهل الحرب اذا غلب على ظنه ان المشرق وقع عند ان المسلمين
يقاثلون لاعلا كلمة الله سبحانه وتعالى واعزاز الدين لا يطلب
الدين الا ما من كان من الشركين يغلب على الظن انه يظن ان
المسلمين يقاثلون طعنا لا تقبل هديته واما تقبل من شخص
لا يطعم في ايمانه لو ردت هديته اما من يطعم في ايمانه اذا
ردت هديته لا يقبل منه انتهى ترا علم ان ظاهر الحق ان
الدرازي يعطون بعد موت ابايهم كما يعطون في حياتهم وتعليل
المشايخ كما قدمناه لك يدل على انه مخصوص بحياة ابايهم قال
المصنف في البحر ولم ار نقلا صريحا في الاعطاء بعد موت ابايهم
حالة الصغر وفي المحيط ان هذا النوع يصرف الي اوراق الدولة
واعوانهم واوراق القضاة والمفتين والمحتسبين والمعلمين
والتعلمين وفي فتاوي قاضي خان من الخطر والاياسة سئل
علي الرازي عن بيت المال هل للاغنيا فيه نصيب قال لا
الا ان يكون عاملا او قاضيا وليس للفقهاء فيه نصيب الا فقيه
فرع نفسه لتعليم الناس الفقه او القرآن الشريف انتهى فيحمل
عاني الجنيس على ما اذا فرع نفسه لذلك بان صرف غالب اوقاته
في العلم الشريف وليس مراد الدرازي الاقتصار على العاقل
والقاضي بل كل من فرع نفسه لعمال المسلمين فيدخل الجند في

والفتي فيستغفان الكفاية مع الفنا يجوز صرف الخراج الي
نفقة الكعبة الشريفة كما في بعض المعتبرات وفي المحيط
من الزكاة والراي الي الامام من تفضيل وتسوية من غير
ان يميل في ذلك الي هوي ولا يجل لهم الاما بكفيهم ويكفي احوالهم
بالعرف وفي بعض المعتبرات كما قاري في كل سنة ما يتبادر
او الفدرهم ان اخذها في الدنيا والا ياخذها في الآخرة انتهى
والمراد بالقاري المفتي لما في الحاوي القديسي ولم يقدر في ظاهر
الرواية قدر الارزاق والاعطية سواء قوله ما يكفيهم ورواه
وسلامهم واهاليهم وما ذكر في الحديث الشريف لحاق
القران وهو المفتي اليوم ما يتبادرنا انتهى ورايت بخط
شيخ الاسلام الوالدويجب على السلطان ان يعطي طالب العلم
المستحق في كل سنة من الذهب الحشيش ما يتي مشتقال وان لم
يعظم في الدنيا يطالب في العقي كذا نقل عن صبا الدين التبراشي
هكذا وجدت بخط بعض القضاة في الفتية من كتاب
الوقف كان ابو بكر رضي الله تعالى عنه يسو في اعطاء
من بيت المال وكان عمر رضي الله عنه يعظمهم على قدر الحاجة
والفقو والفضل والاخذ بما فعله عمر رضي الله عنه وتعالى
عنه في زماننا احسن فتعير الامور الثلاثة انتهى وفي موضع
اخر من انه حظ في بيت المال ظفر بما هو وجه بيت المال فلم ان
ياخذ ديانة ولا عام الحيا في المنع والاعطائي الحكم انتهى وفي
الظهيرية السلطان اذا جعل خراج الارض لصاحب الارض وتركه

له جاز في قول اي يوسف اذا كان صاحب الارض من اهل الخراج
وعلي هذا التسوية للنقطة والفقو ولو جعل العشر لصاحب
الارض لم يجز في قوله وفي الحاوي القديسي ما يخالفه فانه قال
وان اترك الامام خراج ارض رجل او كرمه او بستانه ولم يكن
اهلا لصرف الخراج اليه عند اي يوسف يجل وعليه الفتوي
وعند محمد لا يجل له وعليه رده **اقول** وهذا يدل على
الجاهل ان اخذ من الجوالي ثيابا يجب عليه رده لقول محمد رده
الله سبحانه ونقاي لا يجل وعليه رده ان يرده الي بيت
المال او الي من هو اهل لذلك كالمفتي والقاضي والجندي وان لم
يفعل ثم كذا في البحر والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب **قول**
المصراختلف في التوكيل بانها الي اخيه **اقول** اطلق
المحدود فشمئل حد الزنا وحد الشرب وليس الامر كذلك
لان التوكيل بانها ثبات حد الزنا والشرب لا يصح اتفاقا لانه لاحق
لاحد فيهما وانما تقاد البيعة على وجه الحسنة فانه ان كان
اجنبيا عنه لا يجوز توكيله كذا في التبيين للزيلعي ويجوز
التوكيل بانها ثبات القصاص وحد القذف والسرقفة
باقامة البيعة فاذا قامت وثبت الحق فلموكل استيفاءه
وقال ابو يوسف لا يجوز التوكيل بانها ثباتها ايضا لا يجوز
باستيفائها وقول محمد مضطرب ولا طمراة مع اي حنيقة
الا انه يجوز من غير عذر ولا رضي الخصم وعند اي حنيقة
رحمه الله سبحانه وتعالى لا يجوز الا باحدها وقيل هذا الخلاف

في حال غيبة الموكل واما حال حضرته فهو جاز اجاعا ودليل
كل واحد من كوري المطولات والله سبحانه وتعالى اعلم
قول المصنف وهذه من المواضع التي يعمل فيها بالقياس
الي اخره **اقول** مضيا بخلافهم انه سبحانه وتعالى مسائل
فيها قياس واستحسان ويؤخذ فيها بالقياس منها في الرهن
رجل في ايديهما دار تنازع بينهما واقام كل منهما البيت
ان ولانا رهنها اياه لا يقضي لواء احد منهما في القياس وبه
اخذ **قلت** هذا اذا لم يورخا كما في الولو الجيدة في اول كتاب
الرهن ومنها في الطلاق اذا قال لامرأته اذا ولدت فات
طالق ففالت ولدت وكثرها الرق فعمل بالقياس لا تصدق
وبالقياس اخذ ومنها في البيوع لو اختلف الطالب والمطلوب
في ربح الثوب المسلم فيه ولا يثبت لها التحالفان في القياس وفي
الاختسان القول قول الطالب وبالقياس اخذ ومنها
ما في الجامع الكبير اربعة شهادات على رجل بالزنا وشهد
شاهدان بالاحسان وامر القاضي بالرحم فاخذ ولي رحمه ثم وجد
شاهد الاحسان عيويين ولم يثبت المخرج بعد الا انه اصابته
جراحات من ذلك ففي القياس يقام عليه حد الزنا ما يثبت
جلدة وهو قولهما في الاستحسان لا يقام وبالقياس اخذ
ومنها في الجامع ايضا اربعة شهادات على رجل بالزنا فقتني
القاضي بجلده ما يثبت جلدة ولم يعمل الجلد فشهد شاهدان
انه محض ففي القياس برحم وهو قولهما وفي الاستحسان لا برحم
وبالقياس

وبالقياس اخذ ومنها ما بقي في الزنا في النكاح ان الرهن
بمهر المثل يكون رهنا بالمتعة عند عمر وهو استحسان وعند ابي
يوسف لا يكون رهنا وهو قياس وبالقياس اخذ ومنها في الزنا
رجل له ابن عتيق وله امر ولد قد استولد رهنا بالنكاح واشترى
الاب ولده لهذا الابن ففي القياس يقع الشر للاب وفي الاستحسان
يقع للابن وبالقياس اخذ ومنها ما في الريا دان رجل حفر بيرا
في طريق المسلمين فوقع فيها رجل وتعلق ياخر وتعلق الاخر
ما حفر فوقعوا جميعا فاتفقوا فوجدوا في البير بعضهم على بعض
موتي فان حفر البير بضمن دية الاول ويضمن الاول دية
الثاني ويضمن الثاني دية الثالث ويكون ذلك على عاقبتهم
قياسا وبه اخذ ومنها في الوكالة المستأمن اذا وكل مستأما
بالخصومة ثم لحق الموكل بدار الحرب وبقي وكيله في دار الاسلام
والموكل هو المدعي عليه فبطلت الوكالة قياسا ولا تبطل بطلانها
وبالقياس اخذ قال الامام رحم الدين زدت فيها مسائل منها
في كتاب الهبة لو وهب لرجل ثوبا وراه حلة ففوض الموهوب
له الواهب احدها عن الاخر لم يجز ولو كان وهب ماله احد في عقة
جاز قياسا وبه اخذ ومنها في كتاب المكاتب ان العبد الذي
كاتب المولى نصفه اذا اشترى من مولاه عبد المير بحرف القياس
الا في نصيبه وبه اخذ ومنها في المكاتب ايضا ان اسرق المكاتب
من رجل ولزك الرجل دين على المكاتب ثم عجز المكاتب فطلب
السروق منه دينه فبيعه في دينه فانه يقطع قياسا لان السروق

منه ليس بالملك رقبته بل سلكه غيره ولم يذكر الاستحسان ومنها
 في السرقة لو سرق عبد صغير الا يملك قطع عندي حنيفة
 ومحمد بن ابي حنيفة بجانة ونقالي قيا سا وبه اخذ وعندي حنيفة
 يوسف لا يقع استحسانا ومنها في البيوع ان الوكيل بالاسلم اذا خط
 او ابر او ابر رضى بدون شرطه او اخر او قال او اخذت به على غيره
 صح وضمن الموكل قيا سا وهو قول ابي حنيفة ومحمد بن ابي حنيفة
 ولا يصح عندي ابي يوسف رحمه الله بجانة ونقالي ومنها في الزيارات
 لو حضر رجل يبر في طريق المسلمين ثم جازا اخر وحفر في اسفلها
 طابقة فوقع فيها انسان ومات ضمن الاول قيا سا وبه اخذ
 والاستحسان ان يضمن كلاهما الا اذا حفر منها ومنها في اخر
 الجامع الكبير الوكيل باستيجار الدار اذا قبض من الاجر ومنعه
 من الموكل اليه ان يقبض الاجرة منه قضت المدة وهي في يده فعلى
 الوكيل الاجر ويرجع بذلك على الموكل قيا سا وبه اخذ **اقول**
 هكذا نقل هذه المسائل مشايخنا وقد ران شيخ الاسلام والبري
 طاب ثراه في حوله معين الفتي على جواب المستفتي مسيلتين
 الاولى الوكيل بالبيع دفع العين الي المتارم ليذهب بها في يده
 ويعرضه على اهله فصار في يده لا يضمن استحسانا وفي القياس
 يضمن قال الصدر الشهيد وعليه الفتوى كافي الخلاصة الثانية
 لو كان له دار في محلة عامرة فاراد ان يحنها قال القياس ان له ذلك
 واقتى الكرخي بانه ليس له ذلك وهو استحسانا وقال الصدر
 الشهيد الفتوى اليوم على القياس كافي في شرح المنظومة الوهبانية

تد

٩٤
 فكن في البرازية اراد هدم داره وفيه صن لاهل السكة خراب
 الحلة المختار ان لهم المنع وان هدمه هذا وان يضربا بحجر ان اذا كان
 قادرا على البناء ليجبر والاصح انه لا يجبر **اقول** وقد راد
 الفقير العبد الضعيف الحفير مسيلة بفضل الله سبحانه وتعالى
 فيها قياس واستحسان وبالقيا سا اخذ قال في البرازية في كتاب
 الصلاة ولو قام في القذا الي اثنائه بلا قعدة يعود قبل السجود
 عنده خلة فالجاءوا الابع قبل الظاهر على هذا والوتر حكمه حكم
 التطوع عنده رحمه الله سبحانه وتعالى وعند الامام فيه قياس
 واستحسان وفي القياس يفسد عنده وهو الماخوذ **اقول** وقد ريس
 الله سبحانه وتعالى بحد وفضله وكرمه زيادة مسيلتين الاولى في
 قتاي قاضي خان ونقلها عنه المصنف في العمود هي المسافر
 اذا ترك شيئا في منزله فدخل فافطم خرج قال عليه الكفارة
 قيا سالانه حقيم عند الاكل حيث رفض سفرم بالعود الي منزله بالقيا سا
 تاخذ الثانية لو وقعت قارة في بيرو لم يدروقت وقوعها قابو
 حنيقة رحمه الله سبحانه وتعالى يقول يحكم الخامسة بخاسنة
 البيوم و يوم وليلة وان التفتت ثمة ثلاثة ايام وليالها
 وقال يحكم بخاسنها وقت العلم بها وقول الامام استحسان
 وقولها قياس قال العلامة الشيخ قاسم في تصحيح القنوري وفي
 قتاي العتاي المختار قولها فيكون عيه هذا القياس هو
 الماحون لانه المختار لان لفظ المختار من الالفاظ المعجلة للفتوى
 قلت لكن قال الشيخ قاسم قل قلت لم يوافق علي ذلك فقد

اعتمد قول الامام البرهاني النسبي والموصي في صدر الشريعة وريح
دليله في جميع الصفات وصرح في ابراهيم ان قولها قياس وقوله
هو الاستحسان وهو اعطى في العبادات انتهى **اقول** ومشي على قول
الامام اصحاب المتن **اقول** وقد مر ان الله سبحانه وتعالى في الفقير
بزيادة مسيلتين ايضا الاولي لو نذر ان يتصدق بماله فهو عي
حسب مال الزكاة ولو نذر ان يتصدق بماله فهو عي الجوع وذكر
الحاكم الشافعي في الاول سوا في الاستحسان فعلم بذلك ان خلاف
النسبية قياس وعليه العمل وعليه اصحاب المتن والشروح وقد
ذكر في الاختيار شرح المختار الثانية هي انهم قالوا لو ظهر الغنى
بحسب حقه فله ان يستوفي حقه وان كان فيه فضل رده ثم اختلفوا
هل الدراهم والدنانير هلها جنس واحد او جنسان قال في القنية
وعن ابي بكر الرازي رحمه الله سبحانه وتعالى له اخذ الدنانير والدراهم
وكذا اخذ الدراهم بالدنانير استحسانا لا قياسا انتهى والصحيح
ما هو القياس قال في الخاينة رجل له عي اخذ دراهم وظهر بدراهم
مديونه كان له ان ياخذ دراهم المديون او الدنانير لكن دراهم المديون
اجود ولم يكن موجلا وان ظهر بدنانير مديونه في ظاهر الرواية
ليس له ان ياخذ الدنانير ذكر في كتاب الدين والعين ان له
ان ياخذ والصحيح هو الاول وصححه في التاتارخاينة والله سبحانه
وتعالى اعلم **اقول** وقد مر ان الله سبحانه وتعالى بزيادة مسيلتين
ايضا مر الحد الاولي قال شيخ الاسلام عبد البر بن الشيخ
في شرحه للوهباينة وقد اخذ بغيره ابن وهبان بنظم مسيلة

الاشع

الاشع وفيها اقوال منها انه ان كان يمكنه ان يتخذ من القرآن
التشريف ايات شريفة ليس فيها تلك الحروف فعل الا الناحية فانه
لا يترك فان قرا مع امكان القراءة بغيرها فالصحيح انه لا يجوز صلته
لانه يكلم بكلام الناس مع قدرته على ان لا يكلم فوجب فساد الصلاة
كذا في بعض نسخ زلة القاري وفي بعضها القياس انه لا يجوز صلته
وفي الاستحسان يجوز وبالقياض اخذ الثانية وهي في منع الفقار
لشيخ الاسلام والدي وفي شرح الكنتز للمريضي وهي انه اذا باع النثرة
وقد خرج بعضها دون بعض فانه لا يجوز في ظاهر المذهب وقيل
يجوز اذا كان الخارج اكثر وجعل المبدع مرتبعا للوجود استحسانا
لتعامل الناس وللضرورة وقال شمس الائمة السرخسي الاصح انه
لا يجوز فقال في منع الفقار لا يجوز في ظاهر المذهب فعلم بهذا ان العمل
في هذا عي القياس لا عي الاستحسان الحمد لله الوهاب الكثير
المنعم المتفضل العليم والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب واليه
المرجع والمآب **اقول** فاعتمد هذا فانه من جواهر هذا الكتاب
قول المصنف فرعته عي هذه القاعدة ما في الخاينة رجل
له امرتان اي اخره **اقول** فيه خلاف قال في القنية ولو قال
له انت طالق حنتين تطبيقه فقالت ثلاث تكفين فقال
الباقى لصاحبك تطلق كل واحد من البواقي ثلاثا ثلاثا وقال
ط ومحمد بن شعاع وابو عبيد الرازي والشافعي رحمهم الله سبحانه وتعالى
لا يقع عي صاحبته شي ط مثله لان ما وراء الثلاث غير عامل
اصلا **اقول** المصنف حكاية عن السبكي وخطري في الطارق

في

اقول اطرق جمع طرق ويجمع على طرق واطرقه كذا في القاموس
قول المصنف السؤال معاد في الجواب **اقول** ومن فرع هذه
ما في مبنية المفتي قالت لزوجها طلقني ثلاثا فقال انت طالق قيل
ثلاث وقيل واحدة وقيل ان نوي جوابا ثلاث والا فواحدة ولو
قال فعلت فثلاث بكل حال **اقول** ومن فروع القاعدة ما ذكره
الامام الولوي في فتاوي في كتاب النكاح قال رجل قال لامرأة
اتزوج بكذا وكذا فقالت قد فعلت فهو بمنزلة قولها قد زوجتك
لانها اخرجت الكلام من جواب الجواب والجواب يتضمن اعادة ما في
ما في السؤال وليس يحتاج في هذا ان يقول الزوج قد قبلت
واسم سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف وقال زيد نعم كان
حالها **اقول** قد ذكر المصنف رحمه الله سبحانه وتعالى نصيحا
يخالف هذا اذ ذكره في اخر هذا الكتاب من الحيل قال عرض
عليه يمينا فقال نعم لا يكفي ولا يصير خالفا وهو الصحيح كذا
في التاتارخانية **اقول** وقال في القواعد الناجية في حل
المحيط لعرض عليه اليمين فيقول نعم يكفي ويكون خالفا
في تلك اليمين التي عرضت عليه في الصحيح **اقول** قد اختلف
النصيح كاتري وينبغي اعتماد نصيح الفتاوى والتاجية
علما بالقاعدة المذكورة وهي السؤال معاد في الجواب واسم سبحانه
وتعالى اعلم بالصواب **قول** المصنف قال الاسوطي رأت
لهذه القاعدة نظيرا في العربية وهو ان اسم الفاعل يجوز ان
يغت بعد استيفاء معموله فان نعت قبله انتفع عمله

من

٩٨ من اصله **اقول** لانه اذا نعت خبر عن مشابهة الفعل وكذا
اذا صغر وهو ما عمل لمشابهة الفعل ولذلك لا يعمل اسم الفاعل
الا بشرط معني الحال والاستقبال قال العلامة الجاني واسما
اشتراط احدهما لان عمله يشبه المضارع فيلزم ان لا يخالف في الزمان
عوز يبر صارب عمرا الان او غدا والحال والاستقبال اهم من ان
يكون تحقيقا او حكاية نحو قوله سبحانه وتعالى وكلهم باسط
ذراعيه بالوصيد فان باسطها هنا الفاعل وان كان حاصيا
لكن المراد حكاية الحال قال العلامة الرضي وظاهر كلام الحاة
انه يشترط معني الحال والاستقبال ايضا اذا وقع بعد حرف النفي
والاستفهام والاولى انه لا يشترط ذلك لقوة معني الفعل فيه
بسبب الحرفين كما لا يشترط ذلك فيه اذا دخل عليه اللام هذا كلامه
قال المؤلف عصام بعد ما ذكر كلام العلامة الرضي **اقول** انما
قال ظاهر كلام الحاة لان الظاهر عطف قولهم او الهرة او ما علي
صاحب ويعمل ان يجعل عطا على معني الحال اي وبشرط معني الحال
والاستقبال والاعتماد على صاحبها وبشرط الهرة او ما انتهى
اقول والمراد باللام هنا الموصولة واسم سبحانه وتعالى اعلم **قول**
المصنف لا ينسب الي ساكت قول الجاني اخره **اقول** من فروع
هذه القاعدة ما في الحقنة علم بعلاجية في افتراق وفي بينهما
جارية نقلتها مع نفسها واستخدمتها سنة والزوج عالم
به ساكت ثم ارعاها فالقول له لان يده كانت ثابتة ولم يوجد
المزبل ومن فروعها ما ذكره في بعض المعنرات اذا عدلت

لا تادرن في تزويجها فزوجها وليها وسكنت لا تحت وكذا لو حلف
 لا يادرن لعبد في تجارة فراه يبيع ويشترى وسكت بصير
 ماذونا ولا تحت وكذا الشفيع اذا حلف لا يسلم الشفعة
 نسكت لا تحت ومن فروع المسئلة ما في جواهر الفتاوى قال لم
 في كتاب الفصول لو كان الخالف حاضرا في مجلس العقد والفضوي
 يباشر العقد وهو حاضر ساكت قال المصداق اما رجال الدين
 البروي لا يكون حضوره كالمباشرة بنفسه بخلاف الوكيل فان
 من وكل رجلا ان يزوجه امرأة يباشر الوكيل العقد بحضور الموكل
 يكون الوكيل شاهدا والموكل بما شرحت لو لم يكن هناك الا شاهدا
 اخر يعقد العقد بغيره والفرق ان الوكيل يحكم الوكالة
 ينتقل كلامه وعقده الى الموكل وليس هو من جملة من يكون سكوت
 رضاه منه بذلك انتهى **قول المحشي اقول** ردت على ذلك
 مسئلة السكوت في الاجارة الى احره **اقول** وقد زاد العبد
 الضعيف مسائل السكوت فيها قبول ورضى ردت ذلك على
 حاذيره المص والمحشي فيها لو تزوجت من غير كفوف نسكت
 الوبي حتى ولو لم يكن سكوت رضاه كما نص عليه الزيلعي وغيره
 ومنها ما في المحيط رجل زوج رجلا بغير احره انما القوم وقبل
 التهنئة فهو رضى لان قبول التهنئة دليل على الاجازة
 ومنها ان الوكالة كما تثبت بالصريح تثبت بالسكوت قال المص
 في كتاب النكاح في البحر بحث الاول والوكالة كما تثبت بالصريح
 تثبت بالسكوت ولذا قال في الظهيرية لو قال ابن العم لك بكرة

ابن

99
 اني اريد ان افوجك من نفسي نسكت فزوجها جاز ومنها سكوت اهل
 العلم والصلاح في التعديل كما في البحر الرائق للمص ذكره في كتاب
 الشهادات اذ قال ويكتفي بالسكوت من اهل العلم والصلاح فيكون
 سكوتهم توكيلا للشاهد كما في المتنقط وكان الحديث بين مساور قاضيا
 فاحتاج الى تعديل وكان الزكي مريضا فعاده القاضي وسأل عن
 الشاهد فسكت المعدل ثم سألته فسكت فقال اسأله ولا يخيبني
 فقال المعدل اما يكفينك من مثلي السكوت اي احره والله سبحانه
 ونفعني هو المرشد ومنها لو ان العبد خرج الى صلاة الجمعة فراه
 مولا فسكت حل له الخروج اليها لان السكوت بمنزلة الرضا ذكره
 المصنف في البحر في باب الجمعة ومنها ما في القنية قال في القنية
 بعد ان علم بعلامته قم عت ولورقت اليه بلا جهان فله ان
 يطالب المأجر بما بعث اليه من الدنيا ينزوان كان الجاهن قليلا
 فله المطالبة بما يليق بالسبعوث في عرفهم بغيره بان ان لم يخرجه
 بما يليق فله ان يفسد اذ ما بعث والمعتبر ما يتخذ للزوج لا ما يتخذ
 لها ولو سكت بعد الزفاف زمانا يعرف بذلك رضاه لم يكن له ان
 يحاكم بعد ذلك وان لم يتخذ له شيء ومنها اذا ابراه نسكت
 صح ولا يحتاج الى القول هكذا ذكرها في الاختيار ان في كتاب
 الاقرار ومنها سكوت الراهن عند بيع امرتين الراهن يكون
 سطلا في احدي الروايتين هكذا ذكره الزيلعي وقاضي خان
 وهي تعلم ايضا من كلام المص اول القاعدة المخرجة العريضة الوفاة
 وهو اعلم بالصواب **قول المص** السادسة عشر سكوت الوبي حتى

سبعة

الألوكة

رأي عبده يبيع ويشترى الي اخره **اقول** اطلق المص في البيع فمثل
 ما اذا راي عبده يبيع ملكه اي ملك السيد وغير ملك السيد والحكم
 ليس هو كذلك لانه لو راه يبيع شيئا من اعيان المالك فسكت لم يكن
 اذنا ولا يكون اذا نال الا اذا راه يبيع ملك اجنبي كما صرح به العلامة
 خسرو والعمر حيث قال وبثبت الاذن دلالة اذا راي المولى يبيع
 عبده ملك الاجنبي احتراز عما اذا راه يبيع ملك مولاه فانه
 اذا راي عبده يبيع ملكا من اعيان المالك فسكت لم يكن ذلك
 اذ ناله كذا في الخاتمة **اقول** وفي منية الفتي من كتاب
 المادون القاضي اذا عبده يبيع ويشترى فسكت لا يكون ما دوننا
 في التجارة انتهى **اقول** والفاضل المحتش لم يترض لذلك فكانه
 فيما يظن اقر المص في الاطلاق في محل التقييد والاطلاق في محل
 التقييد معيب عندهم **اقول** ومسئلة النية المذكورة
 هنا يصح استثنائها من قول المص اذا راي عبده يبيع ويشترى
 فسكت الي اخره كما لا يخفى ذكره في كتاب المادون **قول** المص
 الرابعة والعشرون سكوتة عند بيع زوجته او فريضة الي اخره
اقول لم يذكر المص سكوتها عند بيع زوجها هل هو سكوتة
 عند بيع زوجته ام لا وقد ذكر ذلك قاضي خاں قال قاضي خاں
 في باب ما يبطل الرجوع اذا باع الرجل شيئا بخصرة امراته
 وهي ساكنة ثم ادعت بعد ذلك انه لها اختلاف المشايخ فيه
 قال بعضهم لا نسع دعواها والصحيح انها نسع انتهى **اقول**
 لكن في البرزانية جعل الفتوى عليه عدم سماع الدعوى في القرب

والزوجة

١٠٠
 والزوجة فلما صدر فليبراجع ويتأمل ذلك عند الفتوى **اقول**
 وهذه مما تزار علي قول المصنف والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب
قول المص السادسة والعشرون احديث يكي العنان قال لا خير
 الي اخره **اقول** انما قيد بالعنان لانه لو كانت مفاوضة لم يكن
 الحكم كذلك وذكر العلامة ابن الشحنة ان احديث يكي المفاوضة
 اذا قال لصاحبه ان اريد ان اشترى هذه الحارثة لنفسي فسكت
 شريكه فاشترى لا تكون له ماله يقل شريكه نعم وذكر مسئلة
 الوكيل هذه التي ذكرها المص بعد مسئلة الشركة وان السكوت
 يكون رضا ثم قال والفرق بينهما ان هذا عزل الوكيل لنفسه بحصة
 هو كله لان الشرط فيه العلم دون الرضا وهناك لا يبر من الرضا لان
 احد المتفاوضين لا يملك تغييره موجب المفاوضة الا برضى
 صاحبه وليس السكوت صريحا فيه وان كان مختلفا والعلم فقط
 فيه لا يكفي والله سبحانه وتعالى اعلم انتهى **اقول** والمراد بتغيير
 موجب المفاوضة وقوع الشترى عيلا الاختصاص لا الفسخ
 فان احد الشريكين يستقل به وصرح في فتح القدير بان انكار الشركة
 فسخ وقوله لا عمل فسخ حتى لو عمل الاخر كانا مضافا واحدا وقع
 في الخلاصة من ان احد الشريكين لا يملك فسخ الشركة الا برضى
 صاحبه فقلط كما صرح به العلامة الكالي في فتح القدير والله سبحانه
 وتعالى اعلم **قول** للصنف الثانية سنة افضل من ردها واجب
اقول هذا عي قول وعي قول اخر فتشوا في الرد اكثر فقد
 اختلف الناس هل ثواب السلام الثمار ثواب الجواب قال

بعضهم ثواب المستدي أكثر لأن البادي بالخير لا يكافأ وقال بعضهم
ثواب الجواب أكثر لأنه الجواب على ما يجيب ويرد في الفرض
كذلك في شرح المقدمة أبي الليث رحمه الله سبحانه وتعالى
قول المصنف ما حرم فعله حرم طلبه **اقول**
وفي اجناس الناطق قال أبو يوسف إذا فسد وشرب ما
قد طعم حتى ذهب ثلثاه وحين فقد لطلب السكر
ثا لأكله عليه حرام والشرب حرام وإن فقد ولم يرد
السكر لا بأس به وإن أراد الاكثار ولم يرد السكر فقد راسا
وإن في مقصده وكل شيء مكروه فطلبه والمشى البهائم والقنوق
عليه والاكل الكلام في تفويته مكروه وكل شيء حرام فطلبه
والكلام في تفويته حرام ولا يحل ان يتعمد السكر في شئ من
الاشياء وان كان ذلك حلالا والله سبحانه وتعالى اعلم **قول**
المصنف ولم يظهر لي كونها من فروعه إلى آخره **اقول** ربما
يمكن ان يقال انه اراد ان للكاتب لما قدر عليه ابدال الكتابة
فلو دفعه صار حراما وحرم عليه النظر إلى سبيله والدخول
عليها فلا يجعل له ذلك الا بعد عسوع شرعي كنجاس ومصاهرة
فهو استعمل ذلك بتأخير دفع بدل الكتابة تعاقبه الشرع
بحرمائه **اقول** ولا يخفى ما فيه من البعد ان المتبادر
لهم انه من باب استحجال الشئ قبل اوانه **اقول** وقد ذكر هذه
المسئلة العلامة الاصيل في اشباهه ثم قال واما مسئلة
الطحاوي فليست من الاستحجال في شئ وكنت اسمع شيخا قاضي

الفقهاء

الفقهاء علم الدين البلقيني يذكر عن والده انه زاد في القاعدة
لفظ الاحتجاج معه في استثنائها فقال من استعمل شيئا قبل اوانه
ولم تكن المصلحة في ثبوته عوقب بحرمانه والله سبحانه وتعالى اعلم
قول المصنف لانه لا وصية لقاتل **اقول** وسواء وصي له قبل القتل
ثم قتله او وصي له بعد الجرح لا طلاق قوله صلى الله عليه
وسلم لا وصية لقاتل ذكره الزيلعي وغيره والله سبحانه وتعالى
اعلم **قول** المصنف امسك زوجته مسبا عشرين ليلة لئلا
اقول لم يظهر لي ان هذه من القاعدة المتكوفة والله سبحانه
وتعالى اعلم **قول** المصنف لا يملك القاضي التصرف في الوقف
مع وجودنا ظره الي اخره **اقول** ويؤخذ من هذا ما اذا اجر القاضي
حائوت الوقف من زيد واجره المتولي من بكر فان اجارة
المتولي هي المعبرة وقد صارت واقعة الفتوى والله سبحانه
وتعالى اعلم **قول** المصنف لو ظن انه مصرف الزكاة ثم
تبين انه غني او ابنه اجراه عندها الي اخره **اقول**
وكذا الوثني انه هاشمي او كافرا وابوه وقال أبو يوسف لا يصح
لان خطاه قد ظهر فيقتل فصار كما اذا نوضا بما وصي في ثوب
ثم تبين انه كان نجسا وقضى القاضي باخذه ثم ظهر له نص
بخلافه او كان عليه دين قد دفعه الي غير مستحقه بالاخيهان
ولهما مارواه البخاري في صحيحه عن معمر بن يزيد انه قال كان
ابي يزيد اخبرني ان يريتم صدقها فوضعا عند رجل في الجرد
فجبت فاحذ منها فانما تبنتها فاعمال والده ما يالك اردت فاحصه

إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لك ما نويت يا يزيد
 ولك ما أخذت ويا معنى **أقول** اطلق بعض متابعينا
 في مصنفنا الكافر فشمّل الذمي والحري وقد صرح بهما
 في المنبني بالحجة وفي المحيط إذا ظهر أنه حري فيه روايتان
 والفرق على أحدهما أنه لم توجد صفة القرينة أصلا والحق
 المنع فقد أفقد قال في غاية البيان مضافا إلى التحفة وأجوب
 أنه إذا ظهر أنه حري ولو مستأصنا لا يجوز وكذا في معراج
 الدراية معلل بأن صفة لا تكون برا شرعا وكذا لم يجر
 التطوع إليه فلم تقع قرينة والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب
قول المصنف لو اقترن بطلاق زوجته طلاق الوقوع إلى آخره
أقول يعني لا يقع ديانته أما القضا فينبغي الوقوع لا قراره
 به كما لا يخفى **أقول** وبه صرح في القنية **أقول** ومن
 فروع المسئلة ما في جواهر الفتاوى ظن الرجل أن النكاح
 الواقع ببنه وبين امرأته وقع فاسدا فقال تركت هذا
 النكاح الذي بيني وبين امرأتي ثم ظهر أن النكاح صحيحا انطلق
 بهذا اللفظ ومن فروع المسئلة ما في جامع الفصولين قال بعد
 أن علم بعلامته صلب الجامع الأصغر تكلم فقال هذا كسر
 وحرمت عليه قتيبتين أن ذلك اللفظ ليس بكسر فعن النسفي
 رحمه الله سبحانه وتعالى أنها لا تحرم والله سبحانه وتعالى أعلم
 وفي جميع الفتاوى ادعى عليه انسان ما لا أوحق في شيء
 فصالحه عليه مال ثم تبين أنه لم يكن ذلك المالا عليه وذلك

الحق

الحق لم يكن ثابتا كان للمدعي عليه حق استرداد ذلك المال
قول المصنف ولو ظن أن عليه ديناً فبان خلافه رجع بما
 بما ادعى **أقول** وما يصلح أن يكون من فروع هذه القاعدة
 ما في الخلاصة قال وفي الأقضية أبو الصغيرة التي لا نفقة
 لها إذا طلب من القاضي النفقة وظن الزوج أن ذلك
 عليه ففرض لها النفقة **أقول** والفرض باطل **أقول** وفي
 شرح المنظومة الوهبانية للشيخ الإسلام عبد البر أن من دفع
 شيئا ليس بواجب فله استرداده إلا إذا دفعه غير وجه الهبة
 واستهلكه القاضي انتهى **أقول** يرد عليه كلام العلامة ابن
 الشحنة ما في فتح القدير في كتاب الكفالة قال الحنفي لو طهر ابن الأخت
 عليه لا يسترد من الفقير ما قبض فإن هذا المدفوع ليس عليه
 وجه الهبة وهو أعز من أن يكون الفقير استهلك ذلك أولا والله
 سبحانه وتعالى أعلم وفي الحاشية رجل قال لرجلي عليك الف
 درهم فقال المدعي عليه أن حلفت أنها لك علي أربيتها اليك
 فخلق فادها إليه هل له أن يستردها بعد ذلك ذكر في المنتقى
 أنه إذا دفعها إليه على الشرط الذي كان له أن يستردها منه والله
 سبحانه وتعالى أعلم **قول** المصنف ذكر بعض ما لا يتجزي لذكر
 كله **أقول** وما لا يتجزي وذكر بعضه كذكر كاله ما هو أفضل
 المهر الذي هو عشرة دراهم وكذا إسقاط الشفعة ذكره الزيلعي
 في باب المهر في كتاب النكاح عند قول النسفي فإن سماها أو دونها
 فلها العشرة قال وأما إذا سمي ما دون العشرة فلا نفقة وضمت

بالعشرة لرضاها بما دونها فتأكد بهما على ما مر وقال زفر يجب
 مهر المثل لان المسمى لا يصلح مهر اقصا كعدمه قلنا فساد
 هذه التسمية لحق الشارع الشريف وقدر صار مقتضيا بالعشر
 فلا معنى للزيادة ولان العشر لا تجزي حق الشئ وذكر
 بعض ما لا يجزي كذكر كره كالطلاق والعفو عن القصاص
 واسقاط الشفعة انتهى **قول** المحشي اقول لم يستثن المص
 رحمه الله سبحانه وتعالى من هذه القاعدة شيئا الى اخره **اقول**
 وقد استثنيت مسئلة رايته على ما ذكره المحشي ذكرها قاضي
 خان وذكرها الشيخ الامام الوالدي مختصره تنوير الابصار
 وذكرها غيرهما لوقال تزوجت نصفك فالاصح عدم
 الصحة كافي الخائبة وفي تنوير الابصار ولا ينفقد بتزوجت
 نصفك في الاصح وفي الظهيرية ولو اضاف النكاح الى نصف
 المرأة فيه روايتان اصحهما الثاني **اقول** فهذه المسئلة
 خارجة عن القاعدة المذكورة لان مقتضى القاعدة الجواز
 وقد يقال في وجه المخرج ان الفروج يحتاج فيها فلا يكفي ذكر
 البعض لاجتماع ما يوجب الحلل والحرمة في ذات واحدة فتخرج
 الحرمة وهذا مقتضى قاعدة ذكرها المصنف اذ اجتمع الحلال
 والحرام غلب الحرام وقد عدل قاضي خان بما ذكرناه حيث قال
 ولو اضاف النكاح الى نصف المرأة فيه روايتان والاصح انه
 لا يصح لاجتماع ما يوجب الحلل والحرمة في ذات واحدة فتخرج
 الحرمة **اقول** وقد صح في الصيرقية انه ينفقد فيكون

على

على هذا من فروع القاعدة **اقول** وبما يستثنى من القاعدة
 ما قاله الوالد الاصح انه لو اضاف الطلاق الى غيرها وبطلان لا يقع
 وكذا العتق وقضية القاعدة الوقوع فخرجت هذه القاعدة
 المذكورة ايضا ذكره في ^٣ **قول** المصنف لا يزيد البعض على الكل الا في مسئلة
 الى اخره **اقول** وهن ثلاث صور يزد فيها البعض على الكل
 الاولى رجل ختن صبيبا بان ابيه فقطع حشفته فان مات
 الصبي وجب على الختان نصف الدية وان عاش فعلى الختان
 الدية كلها كذا في المحيط فصار اذ البعض الذي هو الحشفة
 على الكل وهو الصبي فوجب باعدام البعض دية كاملة وباعدام
 كل الصبي نصف الدية وفي الجوهرية ولو قطع الختان حشفة
 الصبي فان منه يجب عليه نصف الدية وان برى منها
 يجب كل الدية لانه اذا مات حصل موته بفعلين احدهما
 ما دون فيه وهو قطع الجلد والثاني غير ما دون وهو قطع
 الحشفة واذا ابرى جعل قطع الجلد كانه لم يكن وقطع
 الحشفة غير ما دون فيه فوجب ضمان الحشفة كاملا وهو
 الدية كذا في شاهان انتهى الثانية صبي خرج راسه عند الولادة
 فقطع رجل اذنه فلم يموت وعاش ويخرج عليه خمسين دينار
 وهي نصف الدية ولو قطع راسه والسئلة بحللها وجب
 عليها الفضة بجارية او غلام بباوي خمسين دينار الثالثة
 اذا وقعت الفارة للبيته غير الشفعة او الشفعة في الببر وجب

شبكة

الألوكة

نزع عشرين دلو ولو وقع ذنبها وجب نزع جميع ما بها هنا
البعض الذي هو ذنب الفارة زاد على الكل الذي هو الفارة
نزع عشرين دلو والله سبحانه وتعالى اعلم **اقول** ويقرب
من هذا ان يقال لا يؤثر البعض تأثير الا يؤثره الكل الا في
مسائل منها ان الانسان اذا صلب وفي كفه قارورة مملوءة بالدم
لا تقصد صلته ولو كانت غير مملوءة تمتلئة لم يخرج في عدم
الجواز قال في الاختيارات قال عبد الله بن البعلج اذا صلب
وفي كفه بيضة مدرة جازت صلته وان كانت قارورة
فيها بول مسدود راسها لم يخرج وقال ابن القاسم يجوز في
القارورة اذا كانت تمتلئة لم يخرج وحل يخرج راحة
متلطة بالخاسة قبل له البيضة قد تكون تمتلئة
وغير تمتلئة فقال البيضة محتشية بما فيها فحل محل القارورة
المتلئة قال الفقيه ابو الليث ويقول قول ابي عبد الله
ياخذ لان الخاسة في البيضة في معدنها بخلاف القارورة
قال الصدر الشريفي الواقفان رجل صلب وفي كفه قارورة
فيها بول لا يجوز الصلاة سواء كانت تمتلئة او غير تمتلئة
لان هذا ليس في معدنها وفي جامع المضمرات وفي النصاب
رجل صلب وفي كفه قارورة فيها بول لا يجوز الصلاة سواء كانت
متلئة او لم تكن لان هذا الشيء ليس في مكانه ومعدنه بخلاف
البيضة لانه في معدنه ومكانه وعليه الفتوى ومنها ان الانسان
اذا صلب في دن الحبل كوز خرج الشرب منه في الحال اذا لم

يظهر

106 يظهر له طعم اوله او ريقه ولو قطر قطرة خمر في دنه لم يحد
شربها الخالك في الخبر لا شرفيه ومنها على القول المرجح
ان بعرة الابل الصحيحة اذا وقفت وهي صحيحة في الماء القليل
لا تقترفيه واذا وقع فيه بصرها نجسته لكن الصحيح انه لا فرق
بين الصحيح والمنكر ومنها ان الرجل اذا قتل مكانه لا شرفيه
ولو قطع يده او عضوا من الاعضاء فعليه الضمان كذا في الخبرين
الاشرفيه ففي هذه المواضع اثر البعض تأثير الا يؤثره الكل
والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب **قول**
المصنف الرابعة دل المحرم على حلاله على صديقه اخبره
اقول هذه المسائل خارجة عن القاعدة المذكورة وهي اذا
اجتمع المباشر والثبت اصنف الحكم الى المباشر **اقول** وهذه
قاعدة اصولية مفردة **فان قلت** فواجبه خروج
مسئلة السامعي ودلالة المحرم والودع **قلت** اما الاقتدا
بتصحيح السامعي فقول بعض مشايخنا كثر لكثرة السعاة
فقد صدوا ربحهم عن ذلك بتلك الفتوى دون قول المتقدمين
واما دلالة المحرم فانها جناية لانه التزم بعقد الاحرام من الصيد
منه فتكون الدلالة من يلة الامن عنه فتكون جناية فيجب
الضمان عليه كالودع اذا دل السارق على الوديعة بيض لكونه
تاركا لما التزمه من الحفظ كذا ذكره ابن مالك في شرح المنار في
بحث السبب وقال في التلويح **فان قلت** السعاية الي السلطان
الظالم سبب محض وقد وجب الضمان على السامعي **قلت**

مسئلة اجتهادية افتوا فيها بغير القياس استحسانا انتهى والله
سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف الاقتا بتعيين الساعي **اقول**
قال في خلاصة الفتاوى وفي نسخة القاضي الامام صدر الاسلام
ابي اليسر من المبسوط في كتاب اللقطة من سعي باحد اليه
السلطان حتي عزمه لا يعلم من وجوه ثلاثة احدها ان كانت
السعاية بحق عوان كان يوديه ولا يمكنه دفع ذلك الا بالرفع
الي السلطان او كان فاسقا لا يمتنع عن الفسق بالامر بالمعروف
وفي مثل هذا لا يضمن الساعي الثاني ان يقول ان فلانا وجد
كثرا اولقيه وظهر انه كاذب ضمن الا اذا كان السلطان عادلا
لا يغرر بمثل هذه السعيات الثالث اذا وقع في قلبه ان
فلانا سعي الي امراته او جاريته فرفعه الي السلطان فغرمه
السلطان ثم ظهر كذبه عندها لا يضمن الساعي وعند محمد بن
قال والفتوي علي قوله محمد رحمه الله سبحانه وتعالى لعلها السعاة
في زماننا قال والقاضي الامام علي السعدي والخامس عبد الرحمن
اقتيا بوجوب ضمان علي الساعي قال الصدر الشهيد في غيب
الفتاوى وعليه الفتوي والفتي ابو الليث كان يفتي بوجوب
الضمان علي الساعي انتهى وفي تنوير الابصار لشيخ الاسلام الوالد
قال في كتاب الفصيح حل فبدعبد غيره او رباط داهية او فتح
باب اصطبلها او قفص ظايره فذهبت او سعي الي سلطان
بمن يوديه ولا يدفع بل دفع او من يباشر الفسق ولا يتنفع به يديه
او قال مع سلطان قد يفرم وقد لا يفرم انه وجد كثر فغرمه

شا

شيئا لا يضمن ولو غرم الهبة ضمن وكذا الوسي بغير حق زجر له
وبه يفتي انتهى فائدة لو مات الساعي فلا يسعي به ان يأخذ
قدر الخسران من شركته كذا في جواهر الفتاوى ونفس عبارة رجل
سعي الي السلطان برجل فاحذ منه ما لا ثم مات الساعي فلا يظلم
ان يأخذ قدر الخسران من شركته الساعي هكذا ذكر وهو الصحيح
انتي تنبيه **هـ** هل يغرر الساعي مع تقريره للسعي به ماعز
بسعائته الكاذبة ام لا لما وقف علي نقل فيها لكن قال شيخ الاسلام
الولدي في مع الغفار وهل يغرر الساعي مع تقريره للسعي به
ما عزمه بسعائته الكاذبة كانت واقعة الفتوي ولم اقف
علي نقل فيها بخصوصها وبسعي عدم التوقف في القول بتقريره
لا ريب ان له معصية لاحد فيها وهو الضابط لوجوب التقدير
كاذا بعض المحققين في بعض المفترقات انتهى والله سبحانه
وتعالى اعلم **قول** المحقق قلت الذي في فتاوى قاضي
خان اعنا هو عدم عود النجاسة فهو موافق لما في المجتبى الى اخر
اقول كان الفاضل المحقق بقوله ان نقل المصنف عن قاضي
خان غير صحيح لان قاضي خان موافق لما في المجتبى **اقول**
اعنا نسخة الفقير من البحر للمصنف رحمه الله سبحانه وتعالى
فيها هكذا او ما حسيمة الارض فقال قاضي خان في فتاويه
الصحيح انها لا تغوي نجسة وقال في المجتبى الصحيح عدم
عود النجاسة الي اخره ولعل لاساقطة من نسخة المحقق والعلامة
الهم لم يلتزم ذلك الخلاف في كل هذه المسائل بل ذكر الخلاف

في بعضها كما ذكره والله سبحانه وتعالى اعلم **قول المصنف**
 الثوب يطهر بالفرك من الهيئتي اي اخرى **اقول** اطلق المني
 فمثل مني المرأة ومني الرجل وهو الصحيح ولم يذكر المصنف البدن
 ولا فرق بينه وبين الثوب في ظاهر الرواية وثني اصاب خفا
 فانه يطهر بالفرك قال في الاختيارات ومني الرجل ومني
 المرأة سواء يعني كلاهما سواء عندنا يطهر بالفرك اذا يابس على
 الثوب وكذا اذا يابس على البدن قال مشايخنا يطهر بالفرك
 ايضا لان البلوي فيه اشد وعن ابي يوسف رحمه الله سبحانه
 وتعالى انه لا يطهر بالفرك وفي تنوير الابصار للشيخ الفاضل
 الوالد سفي الله سبحانه وتعالى عهد ومني يابس فترك ان ظهر
 راس حشفة والا فيغسل بلافرق بين منيه ومنهيا وثوب
 وبدن على الظاهر وفي فتاوي قاضي خان والصحيح انه
 لا فرق بين مني الرجل ومني المرأة والله سبحانه وتعالى اعلم
قول المصنف الا في مسيلتين ان يكون الثوب جديدا اخر
اقول قال المصنف في البحر واطلق في الثوب فمثل الجديد
 والفصيل فيطهر كل منهما بالفرك وقبده في غايه البياض يكون
 الثوب عصيدة احتراز عن الجديد فانه لا يطهر بالفرك ولما كان
 فيما عدي من الكتف لغيره وهو بعيد كما لا يخفى انتهى وفي منع
 الفقهاء المشيخ الاحامر الوالد قال لا فرق بين الجديد والفصيل
 قال وقبده في بعض شروح الهداية يكون الثوب غسيلة
 احتراز عن الجديد فانه لا يطهر بالفرك وهو بعيد كما لا يخفى

انتهى

انتهى **اقول** وزدت بفضل الله سبحانه وتعالى على ما انتهى
 المصنف مسيلة ثالثة لا يطهر الثوب من الهيئتي اليابس بالفرك
 ولا بد من غسله وهي لو اصاب الهيئتي ثوبا اذا طافق فان الطاق الاكل
 لا يطهر بالفرك كما في النهاية قال في باب الاجناس اذا اصاب
 الهيئتي ثوبا اذا طافق فالطاق الاكل يطهر بالفرك والاسفل
 لا يطهر الا بالافضل لانه انما يصيبه ابله دون الجرح انتهى
اقول فعلم من هذا ان بلة الهيئتي لا تطهر الا بالافضل وليست
 كجرمه وهذه المسئلة مستثناة لان الكلام في الهيئتي لا في بلة وابنه
 سبحانه وتعالى اعلم **قول المصنف** الا في بول الخفاش
اقول وغيره من الطيور لا يبول له ويبول كل طائر غيره ابله
 التي في حشوه والخفاش هو الوطواط وله اربعة اسما خفاش
 وخشاش وخطاق وطواط وقال في النهاية وذكر في بعض
 المواضع ان الخفاش يوكل وذكر في بعض انه لا يوكل فلان له نابا
 كذا في شرح الكنز للذي يلي في كتاب الذبائح قال في جمع الفتاوي
 بول الخفاش يعتبر فيه قدر الدرهم ولا يبول لغيره من الطيور
 وبول ساير الطيور ابله التي تكون مع خروجها وفي منية المني
 بول الخفاش وخروها لا يفسد ان الما **قول المصنف** الخنزير
 خمس الاخرى ما كوله الى اخر **اقول** ظاهر عموم هذه العبارة
 نجاسة حر والسمك ولم اره مستقولا في كلام مشايخنا
 ولكن رايت في التنقيح واما هوام الارض ورواب البحر فمن
 وما يجلب منها من شئ فقير نجس وغير نجس لشيئ من الاشياء

والنتره منها افضل في قول ابي عبد الله وعند الفقهاء الطعام
على وجهين ماله دم سايل مثل الفارة والحية والورقة والقنفذ
فاما ما يخرج منها وسورها مكروه وان وقع في الماء جعله مكروها
وبولها نجس وبالييس له نفس سايلة فان ما يخرج منها
ظاهر انتهى **اقول** يستفاد من هذا ان خروا السماء
ظاهر كما لا يخفى والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف
والطعام اذا تغير واشتد تغيره نجس الى اخره **اقول**
قال في النهاية ثم الاستحالة الى فساد لا توجب النجاسة لاحالة
فان سائر الاطعمة اذا فسدت لا تنجس به لان التغير الى الفساد
لا يوجب النجاسة انتهى فعلم بهذا ضعف ما ذكره المصنف
من نجس الطعام ولقد نقل المصنف عبارة النهاية هذه
في ٣ ثم قال تغير واشتد تغيره نجس وان حمل ما في النهاية
على ما اذا لم يشتد تغيره يجمع بينهما فهو بعيد والظاهر
ما في النهاية لانه لا موجب لتنجيسه وانما حرم اكله في هذه
الحالة لا ليدل على النجاسة قاله ان التثنية والواحد اكله ولم
يقولوا ينجس بخلاف السن واللين والوهن والريث اذا
انثى لا يجرم ولا اشربة لا تحرم بالتغير كذا في الخرافة
وفي القنينة قال بعد ان علم بعلامه صح الطعام اذا تغير
واشتد تغيره نجس وفي كتاب الاشربة ان بالتغير لا يجرم
ثم قال تغليظ بعض المشايخ فيحمل ما ذكره المحلدي علي
نهاية التفسير وما ذكره في الاشربة على نفس التغير

والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف المسبوق لا يكون اما ما اذا
استخلفه الى اخره **اقول** والاولي للامام ان يقدم مدركا لانه
اكثر على اتمام صلاته وينبغي لهذا المسبوق ان لا يتقدم لجزءه
من السلام فلو تقدم يثدي من حيث انتهى اليه الامام
لقامه مقامه وان انتهى الى السلام يقدم مدركا يسلم
به والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف المسبوق يقضي اول
صلاته في حق القراءة الى اخره **اقول** وفي البحر للمصنف
وغيره ان المسبوق يقضي اول صلاته الا اذا كان **اقول**
وقد خرج عن ذلك مسئلة ذكرها الفاضل المصنف في البحر
في باب العيدين قال ثم المسبوق بركعة اذا قام الى القضاء فانه
يقرا ثم يكبر لانه لو بدا بالتكبير يضر موايا بين التكبيرات ولم
يقبل به احد من الصحابة رضي الله سبحانه وتعالى عنهم ولو بدا
بالقراءة يصير فعله موافقا لقول علي رضي الله عنه سبحانه
وتعالى عنه فكان اول كذا في المحيط وهو تخصيص بقوله
ان المسبوق يقضي اول صلاته في حق الادكار وغيرهم والله سبحانه
وتعالى اعلم **قوله** المسبوق لا يقوم لا يقوم قبل السلام
بعد قدر التشهد ولو قام صح ويكره تحريك الا في مواضع فانه
يقوم فيها قبل السلام منها ان اخاف وهو ما صح تمام المدة
لو انتظر سلام الامام ومنها لو خاف المسبوق في الجمعة خروجه الوقت
ومنها لو خاف ايضا خروجه الوقت في العيدين والفجر ومنها
لو خاف المصنف وخروجه الوقت ومنها لو خاف ان يسترد الخشعة

ومنها لو خاف ان يمر الناس بين يديه كما في فتح القدير والتمسح به
وتفالي اعلم **قول** المصنف كل صلاة اديت مع ترك
واجب او فعل مكروه الى اخره **قول** يدخل في هذا ما لو
ترك ضم السورة الى الفاتحة او ما يفوق مقامها من ثلاث
آيات قصارا واية طويلة وقد صرح في المحن والدرر والفر
بلا خسر وانه يومر بالعادة في الفاتحة لا فيها **قول**
لا يحتاج عليه هذا الفرق **قول** لكن صرح المصنف في شرحه
للكثر بضعفه قال اذا فرق بين واجب وواجب والله سبحانه
وتعالى اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب **قول** المصنف
من جمع باهله لا ينال ثواب الجماعة **قول** قد ذكر المصنف
في شرحه لكثير المسمى بالجماعة اثنتان واحدة العام
في غير الجمعة سواء كان الواحد رجلا او امرأة حرا او عبدا
او صبيا يعقل ثم قال ولا فرق في ذلك بين ان يكون في المسجد
او بيته حتى لو صلى في بيته بزوجته او جاريته او ولده فقد
اتي بفضيلة الجماعة **قول** هذا مخالف لما ذكر المصنف
هنا كما لا يخفى **قول** ويمكن ان يقال ان مراده بقوله
لا ينال ثواب الجماعة يعني ثوابها الخاص بالايها في المسجد
اذا كان تاحره عن المسجد بغير عذر اما اذا كان بعذر
فيقال ذلك كما يفهمه قول المصنف الا اذا كان لعذر
والمفهوم في عبارات الكتب معتبرة **قول** ويدل علي
هذا ما في البرزانية من الثالث في النزوح وان صلاح الجماعة

في

في بيته فالصحيح انه نال احدي الفضيلتين فان الاداء جماعة
في المسجد له فضيلة وليس للاداء في البيت ذلك وكذا الحكم
في المكتوبة والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف الا اذا قرأ
المصلي قاصدا للثنا **قول** قال المصنف في البحار اعلم انه
قالوا هناك فباب ما يفسد الصلاة ان القرآن يخرج عن
القرآنية بعزم منه فاوردا لاهام الخاصر كما نقله عن السراج
الهندي وفي التوشيح بان العزيمة اذا كانت مغيرة كان ينبغي
انه اذا قرأ الفاتحة الشريفة في الاوليين بنية الرعا لا يكون
يجزبه وقد نصوا على انها تجزبه واجاب بانها اذا كانت
في محلها لا تتغير بالعزيمة حتى لو لم يقرأ في الاوليين
فقرأ في الاخرين بنية الرعا لا يجزبه انتهى والمنقول في
التجسس انه اذا قرأ في الصلاة فاتحة الكتاب غير قصد
الثناء جازت صلاته لانه وجدت القراءة في محلها فلا يتغير
حكمها بقصد ولم يقيده بالاوليين ولا شك ان الاخرين
محل القراءة المفروضة فان القراءة فرض في ركعتين غير عيني
وان كان بعينها في الاوليين واجبا وذكر في الفتية خلافا فيما
اذا قرأ الفاتحة غير قصد الدعاء ثم لشرح الائمة الحلواني
انها لا تنوب عن القراءة والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف
واختلفوا في الحائل بينهما والاعم الصحة اذا ارشده عليه
حال امامه **قول** قال في مجمع الفتاوى ان كان بين الامام
والمقنذ حابط ذكر في الاصل انه لا يمنع الاقتداء بالماري

انه عليه الصلاة والسلام كان يصلي في حجة عايشة رضي الله
 سبحانه ونفعنا عنها والناس في المسجد يصلون بصلاته الى ان
 قال وان كان الحايض كبيراً وعليه باب مفتوح او ثقب لو اراد
 الوصول الى الامام عليه ولا ينشئه حال الامام بسماع او
 رؤية صح الاقتدا في قولهم وان كان عليه باب مسدود او
 عليه ثقب مثل البقرة لو اراد الوصول الى الامام لا يمكنه
 لكن لا ينشئه عليه حال الامام اختلفوا فيه ذكرتم في الامة
 الحلواني في العيرة في هذا الاشتباه حال الامام وعدم اشتباه
 لا يمكن من الوصول الى الامام لانا الاقتدا متابعة ومع
 الاشتباه لا يمكن المتابعة والذي يصح هذا الاختيار ما رويناه
 من صلته عليه الصلاة والسلام في حجة عايشة رضي الله تعالى
 عنها ونحن نعلم انهم كانوا يتكلمون من الوصول اليه عليه الصلاة
 والسلام في حجة عايشة رضي الله سبحانه وتعالى عنها وقال
 في المعنى عند قول شمس الامة الحلواني هو الصحيح ولو قام
 على سطح المسجد واقتدى بامام في المسجد فهو على هذا التفصيل
 وفي نصاب الفقه اقتدى خارج المسجد في منزله بامام في المسجد
 بينهما حائط وهو يسمع كلام الامام جازاً اقتداؤه وقال
 بعض العلماء ان كانت بينهما على الحايض ثقب يسمع فيه
 انساناً جازاً وان لم يكن لا وعن ابي يوسف رحمه الله سبحانه
 وتعالى اذا كان الحايض باب يجوز الاقتدا وان كان مغلقاً
 اذا لم يخف احوال جيرانه ايضاً عنه وروى عنه ايضاً ان كان

الحايض

الحايض معتدا وقد وقف على افعال الامام لا يمنع الاقتدا
 وهو الاصح كما ذكر في البقالي انتهى وفي فتاوى قاضي خان
 ان ذكر جنس هذه المسائل ذكرتم في الامة الحلواني في العيرة في
 هذا الاشتباه حال الامام وعدم اشتباهه لا يمكن من الوصول
 الى الامام لان الاقتدا متابعة ومع الاشتباه لا يمكن المتابعة
 والذي يصح هذا الاختيار ما رويناه ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم كان يصلي في حجة عايشة رضي الله سبحانه وتعالى عنها والناس
 يصلون بصلاته ونحن نعلم انهم كانوا يكلمون من الوصول
 اليه في حجة عايشة رضي الله سبحانه وتعالى عنها فابعد
 وفي المحشي وفي المسجد له حكم المسجد يجوز الاقتدا فيه وان لم
 تكن الصفوف متصلة ولا تقع في دار الصياقة الا اذا اتصلت
 الصفوف انتهى وفي القنية علم بعلامة حج لجم الامة الحكيمة قبل
 السافة التي تمنع الاقتدا في الصحرا تمتع في البيت والاصح انه يجوز
 في البيت كالسجد وهو يؤيد جواب عدل لعين الامة الكرابيسي
 وعلاء الحياطي وفي القنية قبل هذا اعداء صلوا جماعة في خان
 القاضي والخان المسبب والباب مغلق يجوز الاقتدا بالامام فيه
 وان لم تنصل الصفوف وهو جواب القاضي حكيم بخاري والله
 سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف واختلفوا في حريص
 ان قام الاخيرة **اقول** هذه السئلة منقولة في القنية
 واقول القيام فرض وهو ركز مزار كان الصلاة
قول المحشي قلت ويمكن التوفيق

بينهما بان كلام المصنف محمول علي ما اذا شرط له الواقف الي
اخره **اقول** ما ذكره هنا المحقق من التوفيق جثا مذكور في
كثير من المعبرات مشهور معروف من العيارات فقد صرح
في شرح الطحاوي وغيره ان الحل مقيد بما اذا سماهم اما اذا لم
يسمهم فلا فانها صدقة واجبة **اقول** وقد رد هذا العلامة
ابن الهيثم في فتح الغدير قال وصرح في الكافي بدفع صدقة الوقف
اليهم علي انه بيان الذهب من غير نقل خلاف فقال واما التطوع
والوقف فيجوز الصرف اليهم لان المودي في الواجب يظهر نفسه
باسقاط العرض فيندثر المودي كالمستعمل وفي النقل
ينزع بما ليس عليه فلا يندثر به المودي كمن تبرع بالعمل لما انتهى
والحق الذي يقتضيه النظر اجرا صدقة الوقف مجري النافذة
فان ثبت في النافذة جواز الدفع يثبت جواز دفع الوقف والا
فلا ادل اشكال في ان الواقف متبرع بتصدقه اذ لا ايقاف
واجب وكان منشأ الغلط وجوب دفعه علي الناظر وبذلك لم
نقص صدقة واجبة علي المالك بل غاية الامران وجوب اتباع
شرط الواقف علي الناظر انتهى **قلت** وفيه نظر الفاضل
المصنف في قول كمال الدين هنا اذ لا ايقاف واجب فقال وفيه نظر
اذ لا ايقاف قد يكون واجبا اذا كان متذورا كان قال ان
قدم ابي فعلي ان اقف هذه الدار صرح المحقق نفسه في كتاب
الوقف بذلك واورد سؤالا كيف يلزم به وليس من جسده واجب
واجاب بانه يجب علي الامام ان يقف مسجدا من بيته المال

للمسلمين

للمسلمين وان لم يكن في بيت المال شي فعلي المسلمين وفي الفتاوي
الظهيرية من كتاب الزكاة من فصل النذر رجل سقط منه شيء فقال
ان وحده فله عليه ان اقف ارضي هذه علي ابن السبيل فوجد كان
عليه الوفاقان وقف ارضه علي من يجوز له صرف الزكاة اليه
من الاقارب والاجانب جاز والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المص
شك انه ادري الزكاة اولا الي اخره **اقول** وفي الواقعات ولو
شك رجل في الزكاة فلم يدرك اياها فانه يعيد فرق بين هذا
وبين ما اذا شك في الصلاة بعد نهاب الوقت اصلها ام
لا والفرق ان العركه وقت لا الزكاة فصار هذا بمنزلة
الشك وقع في اداء الصلاة انه ادري ام لا وهو في وقتها
ولو كان كذلك يعيد انتهى ووقعت حادثة وهي ان من
شك هل ادري جميع ما عليه من الزكاة ام لا بان كان يؤدي متوقفا
ولا يضبطه هل يلزمه اعادةها ومقتضي ما ذكرنا لزوم العادة
حيث لم يغلب علي ظنه دفع قدر معين لانه ثابت في ذاته
ببقين فلا يخرج عن العهدة بالشك **قول** المص الا اذا كان
المودع من الاجاب هو ضمان وان كان من معارفه وجبت الزكاة
لتقريبه بالنسيان في غير محله والله سبحانه وتعالى اعلم **قول**
المصنف الا اذا كان من امرأة لها زوج معروف يثبت الولد
منه لا من الرائي كاصرحوا به فتسقط الشهادة عنه والله سبحانه
وتعالى اعلم **اقول** فذكر في الفتاوي الصغيرة ما يخالف
ما ذكره المصنف هنا فقال امرأة جات بولد من الرائي يثبت

النسب من الصحيح لامن الثاني في الصحيح فلو دفع صاحب الفرائض
زكاة ماله الى هذا الولد يجوز ولو دفع الزرع الثاني او الثاني لا يجوز
عنه خلافا لما في راحة الله سبحانه وتعالى انتهى **قلت**
فقد صرح بعدم جواز الدفع لولده من الزنا وان كان له ارض في موهبة
واسم بحانه وتعالى اعلى **قول** الم او كان له رقة اشتركوا
معه في الزاد واختاروا الفطر **قول** مفاد هذه العبارة
انه لا بد ان يختار كل رقة الاوطار فلو اختار عاقبتهم يكنى
ذلك في هذا المعنى قال المؤلف في البحر عند قول صاحب النثر
وصومه احب ان لم يضرب اطلق الضرر ولم يقيده بضرر بدنه
لانه لو لم يضرب بدنه تكن كان رفقا به او عاقبتهم بقطر بين والفقرة
مشتركة بينهم فالأوطار افضل كذا في الخلاصة والظاهرية
لان ضرر المال كضرر البدن والله سبحانه وتعالى اعلم **قول**
المهر لا يلزم النذر الا اذا كان طاعة وليس بواجب الى اخره
اقول اعلم انهم صرحوا بان شرط الزوم النذر ثلاثة كون النذر
ليس بعصية وكونه من جنس واجب لانه ليس للعبد ان يفتي
الاسباب ولا ينشر الاحكام بل له ان يوجب على نفسه ما اوجب
سبحانه وتعالى وكون الواجب مقصودا لنفسه قالوا يخرج
بالاول النذر بعصية ويخرج الثاني خوف عيادة المريض وبالثالث
ما كان مقصودا للغير حتى لو نذر الوضوء لكل صلاة لم يلزم
لم يلزم وكذا نذر سجدة التلاوة ولو نذر تكبيرة ميت لم يلزم
لانه ليس بقربة مقصودة بل كالوضوء وسيلة **اقول** وقد صرحوا

بصح

بصح النذر بيوم الفطر لزومه وصرحوا كما علمت باشتراط
كون النذر ليس بعصية فعلم انهم اشتطوا ارادوا باشتراط
كونه ليس بعصية كون العصية باعتبار نفسه وجنبه
لا يلزم كونه بنقض الكفارة حيث تغذر عليه الفصل
ولهذا اقالوا الوصاف النذر في سائر المعاصي كقوله الله تعالى
عبي ان اقتل فلا تانا كان يميننا ولزم منه الكفارة بالبحث ولو فعل
نفس المنذر وعصى واخذ النذر كما يحلوا بالعصية بنقض الكفارة
فلو فعل المعصية المحلوق عليها سقطت وانما يخلو ما اذا نذر
بطاعة كالح والصدقة فان اليمين لا يلزم بنفس النذر الا بالنية
وهو الظاهر عن ابي حنيفة رحمه الله سبحانه وتعالى وبه يفتي
وصرح في النهاية بان النذر لا يصح الا بشرط ثلاثة في الاصل الا ان
قام الدليل على خلافه احداها ان يكون الواجب من جنس شرعا
والثاني ان يكون مقصودا او وسيلة الثالث ان لا يكون واجبا
عليه في الحال او في ثابتي الحال فلذا ابيهم النذر بصلاة الظاهر
وغيرها من المفروضات لانعدام الشرط الثالث انتهى فعلى هذا
الشرائط اربعة الا ان يقال ان النذر بصلاة الظاهر وعقوبها
خارج بالشرط الاول اذ قولهم من جنسه واجب يفيد ان النذر
غير واجب قبل النذر وهو هنا واجب كونه لا بد من اربع والاربع
هو ان لا يكون مستحيلا ان يكون فلونذر صوما مسوا واعتكاف
شهر مضى لم يصح نذره وقيد بقوله الا ان اقام الدليل على
الوجوب من غير الشروط المذكورة يجب كالنذر بالراح ما شيا او العتكا

واعتاق الرقبة مع ان الحج بصفة المستني غير واجب وكذا الاعتكاف
وكذا اعتقاق الاعتاق من غير مباشرة بسبب موجب للاعتاق
كذا في النهاية قال بعض مستأجر والبري وفيه نظر لان الحج
ما نيا من جنسه واجب لان اهل مكة المشرفة وما حولها
لا يشترط في حجهم البراحلة بل يجب المستني على كل من قدر منهم
عنه المستني كما صرح به في النبيين في احكامهم واما الاعتكاف وهو البت
في مكان من جنسه واجب وهو النفقة الاخيرة في الصلوات
واما الاعتاق فلا شك ان من جنسه واجبا وهو الاعتاق في الصلاة
واما كونه من غير سبب فليس بمورد **قلت فان قلت**
الايقاف يلزم بالنذر وليس من جنسه واجب اذا الايقاف
قد يكون واجبا لانه يجب على الاحكام ان يقف معجدا من بيت
النار للمسلمين وان لم يكن في بيت المال شي فعلى ميسر المسلمين
هكذا ذكر العلامة الكمال في فتح القدير في كتاب الوقف
وفي فتاوي الظهيرية من كتاب الزكاة من فصل النذر رجل سقط
منه شيء فقال ان وجدته فنده علي ان اقف ارضي هذه علي انا
السييل فوجدته كان عليه الوفاء فان وقف ارضه علي من
يجوز له صرف الزكاة اليه من الاقارب والاجاب جاز التخي
وقد هذا في سبيل الله سبحانه وتعالى اعلمه **قول** المصنف اذ راعاه
احد من احواله **اقول** العلامة الوالد في تنوير الابصار
ولا يطرأ في صور النقل بلا عذر في رواية والضيافة
عذر ان كان صاحبها من لا يرعى بحمد حسنة ويتأذي

بترك

بترك الافطار والا لا قاب **قول** الضيافة ثمانية الوبية
للمرس والحرس بضم الحاء المحبة للولادة والاعذار بكسر الحزة
والعين والذال المحبة للختان والوكرة للبنا والنفقة للقدوم
والنفقة لسكاج الولادة والوصية بفتح الواو وكسر الضاد
المحبة للطعام عند المصيبة والمادر بضم الدال وفتح الطحاف
المتخذ بلا سبب **قول** المحتسب المختار العتد ما ذكره المصنف قال
في المصنفات ربما يقال لا يشهد ما راعاه وهو ان المختار المعتمد ما ذكره
المصنف لانه يحصل ما في المصنفات انه ذكر انه ان المختار اية بكرة
ان لا يخبره في صورة ما اذا راي فيه قوة تمكنه ان يتيم الصوم الي
البطل قال بعد ذلك وان كان بحال يصفه بالصوم واذا اكل
يتقوى على سائر الغرائب يشهد ان لا يخبره الى اخره فلم يحك في هذه
الصورة الثانية لفظ المختار واما لفظ المختار راجع الى الصورة
الاولى هذا ما تعطيه عبارة المصنفات تامل بالاضاف وانه
والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب واذا كان كذلك فينبغي اعتماد
ما في الجوهرية والسراج الوهاج وان راي صايبا ياكله ناصيبا
من انه بخبره مطلقا قال في السراج الوهاج وان راي
صايبا ياكل ناصيبا يخبه انه صايب قالوا ان كان شابا احره وان
كان شيخا لا يخبره لان للشباب قوة بدوان الاكل والشيوخ الضعيف
لا يقدر كذا في قاضي خان وفي الواقعات رجل نظر الى صايب
ياكل هل يسه ان لا يذكره ان راي فيه قوة يمكنه ان يتيم الصوم
الي البطل ذكره والا فلا المختار انه يذكره فراجع فان اكل ناصيبا

فداه رجل و قال له انت صائم وهذا شهر رمضان فقال
 لست بصائم واكثر تذكر انه كان صائما فسد صومه في قول
 ابي يوسف لانه لم يكن ناسيا ولا يفتدي في قول زفر لانه
 ناس كذا في جمع الفتاوي وفي السراج الوهاج ولواختلفت
 لياكلها وهوناس فلما حضرها تذكر انه صائم فابتلعها وهو
 ذاكر قال بعضهم لا كفارة عليه قال ابو الليث وهذا اصح
 لانه لما اخرج صارت النفس تغافل عما دلت في نفسه
 يتلذذ فيها فادب **قوله** قال الزيلعي في شرح الكفر
 وروي ان ابا حنيفة العزيم الفقيه صاحب المختصر قدم
 الاسكندرية فقبل عن سعد علي المنارة الاسكندرية
 فيري الشمس بزمان طويل بعد ما غربت الشمس في عندهم
 في البلد ايجل له ان يفطر فقال لا يعمل لاهل البلد لان كل غائط
 بما عنده ذكر الزيلعي مستدلا به على اعتبار اختلاف المطامع
 والمعتد انه لا عبرة عند الحنفية باختلاف المطامع والله سبحانه
 وتعالى اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب **قوله** المصنف
 ان تطوعا افضل من الصدقة الثانية **قوله** وفي الفقرات
 المختارة ان الصدقة افضل لان منقصة تعود الى غيره
 والى **قوله** المصنف يكره ان يحل الحمار **قوله** قال المصنف
 في البحر الظاهر انها تنزيهية **قوله** كان المص ظاهره ذلك
 من تحريم كلام المشايخ وتنبيه عباراتهم والا فالكراهة اذا اطلقت
 عند مشايخنا يراد الكراهة التحريم وكذلك يكره ان يحل الغنم

كما صرح به في الصرف **قوله** قالوا والمشي افضل من الركوب
 لمن يطيقه ولا يسي خلقه واما ما في النسخة عليه وسلم
 وشرف قدره ونحوه لانه كان القدرة صلي الله عليه وسلم مشري
 فكانت الحاجة ماسة الي ظهوره ليراه الناس انتمى ما قالوا
 وقتل وفي منية المفتي ارجاها افضل وعليه الفتوى
 انتمى والله سبحانه وتعالى اعلم **قوله** المصنف لا الصبي **قوله**
 قوله لا الصبي يشمل المراهق كالاخي وصرح في السراج الوهاج
 وفي الجوهر بان الصبي المراهق كالاخي والتم اطلاق في محل التقييد
 كالاخي والله سبحانه وتعالى اعلم **قوله** المشرك قلت وقد طهرني
 فرق بين المقبوض على يوم السكاح الى اخره **قوله** لم يظهر لي
 الفرق لان المقبوض على سحر الطاهر الشرائع انما وجبت القيمة فيه
 اذا سمي الشئ فيه وهكذا المقبوض لان كل من الشئ والقيمة هو بدل
 العين كالاخي فلما سمي احدها وجب الاخر اما المهر وان كان سمي
 شرعا فهو ليس من جنس القيمة لان المهر بدل المنفعة والبيع
 كاهو مقرر في كتب الفقهاء الحقة والقيمة بدل العين فلا
 حاسبة بين المهر والقيمة فلا يوجب تسمية احدهما الاخر
 لانه ليس من جنسه فلا دخل لتسمية المهر شرعا في وجوب
 القيمة كالاخي عندنا **قوله** والذي يظهر للعبد الفقير
 الضعيف في الفرق الضعيف في الفرق والله سبحانه وتعالى اعلم
 هو انه لما كان المقصود في البيع المال كان عدم ذكر الثمن دليلا
 على ان البايه امانا فدفعه للمشتري على وجه الامانة والمساواة

والتي هي على سبيل التوضيح

فقبضه علي وجه الامانة واما اذا سمي ثانيا فهو مضمون بالقيمة
 لانه متى بين غنا يكون الاستيلاء اخذ للعقد فيكون
 وسيلة للعقد فالحق بحقيقة العقد في حق الضمان
 دفع الضرر عن المالك لانه ما رضي بقبضه الا يعوض فما
 القابض ملتزم ما للعوض وعوضه الاصيل هو القيمة
 ما لم يصطالحا ويتقاعدا على المسمى وصرح في الدرر والغرر
 في كتاب المضاربة ان المقبوض على يوم الشراء مقبوض
 علي وجه ايمانه ومتى لم يبين له ثمنه لم يكن اخذه للمقد
 فلا يمكن الخافه به كذا ذكره في انفع الوسائل عن المحيط
 وما يدل على ذلك ما قاله الوان للمقبوض علي وجه النظر
 امانة لا يقض وما ذلك الا لان المتسلم لما قال حتي انظر اليه
 بعد قول الباي هو بعشرة مثلا دل ذلك على ان المتسلم
 لم يوافق الباي فيما قال اي لم يوافق على ما سمي بل جعله
 مقابلا للنظر واعرض عما سمي فقبضه له على وجه الامانة
 ولم يكن ذلك اخذ للعقد واما السكاج فعقد انضمام
 وازدواج والمقصود فيه التوالد والتناسل والاعفاف
 دون المال فلهذا لا يشترط لصحته ذكر المال فيصح السكاج اذا
 سكتا عن ذكره او ثقياه بخلاف البيع فنترك التسمية في السكاج
 لا يكون دليلا على انه اخذها امانة لان ترك غير المقصود
 بالذات وذكره سوا فعله كل حال يكون القابض قابضا
 للعقد فالحق بالعقد فصار القابض ملتزما للعوض

وهو

114
 وهو المهر تكتلنا هلكته قبل العقد حقيقة رجعا الي عوض
 الرقبة وهو القيمة دفعا للضرر عن المالك لانه ما رضي بقبض
 القابض الا يعوض والمهر لا يمكن ايجابه او لا موجب له
 كالعقد ولا من هنا فافوجينا القيمة هذا ما ظهر والله سبحانه
 وتعالى اعلم **قول** المصنف ولاية السكاج للصغير والصغيرة
 ثابتة للاوليا **اقول** انما قيد العلامة المصنف هنا بالصغر
 لانه لا يزوج احد السيدين للامانة المشتركة بينهما او
 المستقلة لهما واما في القران فيزوج فيجعل كل واحد منهما
 كانه ليس معه غيره فيفرد به كذا في تبين الكثر ذكره في
 باب ما يوجب القود وما لا يوجب والله سبحانه وتعالى اعلم
قول المصنف الثانية القصاص الموروث ثبت كل من
 الورثة على الكمال **اقول** وفي قوله القصاص الموروث كلامه
 لانه مخالف لكلام الاصوليين فقد صرح الاصوليين بان القصاص
 غير موروث عند اي حليفة رحمه الله سبحانه وتعالى قال
 النسي في كشف القوام من الاسرار شرح الماروق قال ابو
 حنيفة رحمه الله سبحانه وتعالى القصاص غير موروث
 لما قلنا ان العرض به ترك التاروان تسلم حياة الاوليا والعقار
 وذلك معنى يحصل لهم فكان القصاص حقه من الاستدلال ان
 يكون موروثا **فان قلت** اذا كانت شرعية لترك التاروان
 تسلم حياة الاوليا وذلك يرجع اليهم فينبغي ان لا يجوز استيفاء
 القصاص الا بحصول الكمال ومطالبتهم وليس كذلك فانه لو

عما أحدهما أو استوفاه بطل أصلا ولا يضمن العاني والمستوفي
 للآخرين شيئا **اقول** القصاص واحد لأنه جزء القتل
 واحد وكل واحد منهم كأنه يملكه وحده كولاية الانتكاح للأقرب
 فإذا أباد واحد منهم واستوفي أو عفي لا يضمن شيئا للآخرين لأنه
 تصرف في خالص حقه ولهذا قال أبو حنيفة رحمه الله سبحانه
 وتعالى بالكبير ولاية الاستيفاء قبل كبر الصغير لأنه ينصرف في
 ظاهر حقه لا في حق الصغير وإنما لم يرد إذا كان فيهم كبير
 غائب لاحتمال العفو من الغائب ورجحان جهة وجوده لأن
 العفو عن القصاص مندوب إليه وهذا احتمال العفو عنهم
 ولا عبرة بنقوهم العفو بعد البلوغ لأن فيما بطل حق وايت
 لكبير انتهى ومثل ذلك في شرح المنار لأن مالك **اقول**
 فإذا علمت ذلك علمت ما في قول المصنف والثانية القصاص
 الموروث والله سبحانه وتعالى أعلم بالموفق **قول** المصنف
 حتى قال الأحامر للموارث الكبير استيفاه قبل بلوغ الصغير
 إلى آخره **اقول** هذه المسئلة تحتاج إلى تفصيل وهو أن الكبير
 لو كان وليا للصغير كن له التفريق في حاله فالأب والأم يستوفيه
 الكبير قبل أن يبلغ الصغير بإجماع أصحابنا سوا كانت الولاية له
 بالملك أو بالتفريق وإن كان وليا للصغير لا يقدر على التفريق
 في المال إلا لاخ والعلم فعلى الخلاف فإن كان الكبير أجنبيا عن الصغير
 لا يملك الكبير الاستيفاء الكل كذا قاله الزبيدي في شرح
 المحلى بالإجماع حتى يبلغ وعند الأحامر رحمه الله سبحانه وتعالى

لا يملك

لا يملك الكبير الاستيفاء الكل كذا قاله الزبيدي في شرح المحلى
 والله سبحانه وتعالى أعلم **قول** المصنف والضابطان الحق
 إذا كان ما لا يتجزأ إلى آخره **اقول** ومن ذلك أحد الشراكا
 الدار المشتركة يجعل كأنه يملك الجميع في حق السكنى حتى لا يلزمه
 أجره حصه بقية الشراكا كما في معين للفقير لو الذي عليه الرحمة
 والرضوان وغيره من كتب منافعنا **قول** المحشى **اقول**
 ردت مسئلة أخرى فيقبل الفسخ فيها إلى آخره **اقول** ما ذكره
 المحشى ذكره المصنف في البحر قال وفي النسيين ولا يقال النكاح لا يحتمل
 الفسخ فكيف يستقيم جعله فسخا لأن تقول المعين بقولنا
 لا يحتمل الفسخ بعد التمام وهو النكاح الصحيح المأقذ اللازم
 وما قبل التمام فيحتمل الفسخ وتزويج الإغ والم صحيح فأورد لكنه
 غير لازم فيقبل الفسخ انتهى ويرد عليه ارتداد أحدهما فإنه
 فسخ وهو بعيد التمام وكذا أباه عن الإسلام بعد إسلامها
 فإنه فسخ اتفاقا وهو بعد التمام وكذا أملاك أحد الزوجين
 صاحبه فالحق أنه يقبل الفسخ مطلقا إذا وجد ما يقتضيه
 شرعا انتهى كلام العلامة المصنف والله سبحانه وتعالى أعلم **قول**
 المصنف فكمل المهر بأربعة إلى آخره **اقول** قال المصنف
 في البحر بعد ما ذكر ما يناسب في أصله أن المهر يجب بالعقد
 ويشاك باحدي معان ثلاث وينبغي أن يزداد رابع وهو مهر
 العدة عليها منه فإنه كإيادي في العدة لو طلقها بئنا بعد الدخول ثم
 تزوجها ثانيا في العدة ويجب كالالمهر الثاني بدون الخلق والدخول

لان وجوب العدة عليها موقوف على الخلوة وينبغي ان يتراد خاص وهو
 مالوازال بكارتها بمجر وعده فان لها كل المهر صرحوا به وتامه
 فيه وفي جواهر الفتاوي ولو اقتض مجنون بكارة امرأة باصبح
 فقد اشار في المبسوط والجامع الصغير ان اقتضا كرها باصبح
 او حرا وبالة مخصوصة حتى افضاها فعليه المهر ولكن مشايخنا
 يذكرون ان هذا هو ويجب الابالة الموضوعة لغضا الشهوة
 والوطي ويجب الارش في ماله انتهى **قول** ولو دفعها فزال
 البكارة بالمجر وعده وان التها بالدفعه حتى او جنت جميع المهر
 في الاول واوجب النص في الثاني قلنا **قلت** الذي يظهر
 ان المجر يزيل البكارة غالبا واما بالدفعه فالغالب انها لا تزيل
 البكارة كالاجنبي ولو دفعها اجنبي فزال عذر رتها وطلقت
 قبل الدخول وجب نصف المسمى على الزوج وعلى الاجنبي نصف
 صداق مثلها والله سبحانه وتعالى اعلم **قول المصنف**
 وبوجوب العدة عليه منه ما بقا **قول** صورته ايان
 زوجته بما دون الثلثة ثم تزوجها وهي في العدة فطلقها قبل
 الدخول بها فعليه مهر كامل وعليها عدة مستقلة وهذا عند
 ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله تعالى وحشي عليه
 اصحاب المتن وقال زفر رحمه الله سبحانه وتعالى لها نصف
 المهر والمنعة ولا عدة عليها وقال محمد رحمه الله سبحانه وتعالى
 لها نصف المهر والمنعة وعليها تمام العدة الاولى وتامه في شرح الكثر
 للزيلعي والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المحشي قلت وينبغي

اعتماد

اعتماد الاول وينبغي بان ذكر بعض ما لا يتجزى كذكر كذا الى اخره
اقول قال المصنف في البحر ولو قال تزوجت نصفك فالصحيح عدم
 الصحة كافي الخاينة وقولهم ان ذكر بعض ما لا يتجزى كذكر
 كذا كطلاق نصفها يقتضي الصحة وقد ذكر في المبسوط في موضع
 جواره الا ان يقال ان الفروع بخلافها فلا يكفي ذكر البعض لاجتماع
 ما يوجب الحلال والحرمة في ذات واحدة فنترج الحرمة كذا في الخاينة
 والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب **قول** للمصنف وكذا الشروط
 عادة **اقول** وكذا ليس لها ان تمتنع فهو عطف على مدخول
 ليس وفي فتاوي شيخ الاسلام قاري الهداية سيئل عن رجل طلب
 من زوجته النفقة معه الى دار يختارها في بلدة فابت الا ان يعطيا
 كسوتها والحل من صداقها فاجاب ليس لها ان تمتنع الا لهداها
 الحال اما المهر والكسوة فليس لها الامتناع بسببها فان امتنعت
 بسببها فهي ناشرة لا نفقة لها ولا كسوة مادامت على ذلك
 والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المحشي ولو شرط تجميله
 في العقد فجعل الكل **اقول** لم يذكر المحشي ولا المصنف
 هنا حكمه ما لو شرط تجميل الكل فليس لها الامتناع
 اصلا لانهما اسقطت حقها بالتأجيل كافي البيع وعن ابي يوسف
 ان لها الامتناع استحسانا لانها لم يطلب تجميله كله فقد رضي
 باسقاط حقه في الاستمتاع قال الولابي ويقول ابي يوسف
 رحمه الله سبحانه وتعالى يفتي استحسانا بخلاف البيع انتهى
 ولان العادة جارية بتأخير الدخول عند تأخير جميع المهر وفي الخلاصة

ان الاستاذ ظهير الدين كان يفتي بان هذا ذلك انتهى فقد اختلفت
 الفتوي كما نرى والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف
 ادعت بعد الرفاف **اقول** لم يذكر المصنف ما اذا برهنت
 انها كانت ردة قبل الرفاف هل يقبل برهانها اولا فان **قول**
 اعلم انه وقع الخلاف في ذلك واختلاف التصحيح ايضا ففي
 الاول واجبة رجل تزوج امرأة وحدها ثم ادعت بعد
 الدخول انها قد ردت النكاح حين زوجها الاب واقامت علي
 ذلك بينة تقبل ببيتها هكذا ذكر في بعض المواضع
 والصحيح انه لا يقبل لان التمكن من الوطء الاقرار وفي منية
 المفتي اقامت البينة بعد الدخول بها طوعا او اكره
 لم تقبل في المختار وفي البرزانية ولو دخل بها الزوج وهي
 بالغة لم يبرهن على الرد الصحيح انه لا يقبل وان ذكر الاحكام
 الفضي القبول لان الدلالة المصولة لا تبطل **اقول** وقد
 صح القبول **اقول** هل يكره الرفاف امر لا **قلت**
 اختلفوا في كراهية الرفاف والمختار انه لا يكره اذا لم يشتمل
 على مفسدة دينية وروي الترمذي عن عابسة ام
 المؤمنين رضي الله عنها وتعالى عنها قالت قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم اعلموا هذا النكاح واجعلوه في الساجد
 واضربوا عليه بالدفوف كذا في فتح القدير وفي الزخيرة
 ضرب الدف في العرس يختلف فيه ومحل ما لا جلاجل له امامه
 جلاجل فذكره وكذا اختلفوا في الضاني العرس والوليمة

فهم

فهم من قال بعدم كراهية كضرب الدف انتهى والله سبحانه وتعالى
 اعلم **قول** المصنف المعلق بالشرط لا ينفقد سببا للحال والمضاف
 ينفقد اي اخره **اقول** قد ذكر المصنف هذه البيعة في شرحه
 للكنز واطال فيها ثم قال بان بعض المشايخ فرق بين المضاف
 المعلق بالشرط بان الشرط على خطر الوجود وانما استثنوا
 في عدم انعقاد المصحب المخطر استويا بخلاف المضاف قال
 وهو مردود لانه يقتضي تسوية المضاف والمعلق في نحو
 يوم يقدم زيد وان قدم في يوم كذا لان كلاهما علي
 خطر الوجود وان استويا في عدم انعقاد السبب المخطر
 استويا في الاحكام فيلزم منه عدم جواز التخييل فيما لو قال
 علي صدقة يوم يقدم فلان لعدم جواز التقدم على السبب
 وان كان بصورة الاضافة مع ان الحكم في المضاف جواز التخييل
 قبل الوقت بخلافه في المعلق ويقتضي ايضا كون انا
 عند فانت كذا كان امت فانت كذا لانه لا خطر فيما يكون الاول
 مضافا فيتم بيعه قبل الفدر كما قيل الموت لان عقاده سببا
 في الحال كعرق في التدبير لكرهم يجيزون بيعه قبل الفدر يفرق
 بين انت حر عدا ولا يجيزون بيعه قبل الفدر وبين انا
 عند فانت حر فيجيزون مع انه لا خطر فيما وقد يقال
 في الفرق بينهما ان الاضافة ليست بشرط حقيقة لعدم
 كلمة الشرط لكنه في معنى الشرط من جهة ان الحكم يتوقف عليه
 في حيث انه ليس بشرط لا يتاخر عنه ولا يمنع السببية ومن

حيث انه في معنى الشرط لا تنزل في الحال فقلنا انه ينبغي سببا
في الحال ويقع مغاربا ويتأخر الحكم على بالشهرين انتهى وقد ذكر
الخصاف في اوقافه انه لو قال لعبد انت حر راس الشهر له ان يبيعه
وان يخرج من ملكه وهو مخالف للحكم في مسئلة انت حر عدا
اقول وقد ذكر المحشي ما ذكرناه عن الخصاف وكأنه ذكره
استسكا على المص رحمه الله سبحانه وتعالى **اقول** ويمكن ان يقال
لا يشك هذا على القاعدة المذكورة لجواز ان يكون الخصاف
لم يقبل بالقاعدة المذكورة وهو ظاهر كلامه في كتاب الاوقاف
حيث قال في باب الوقف الذي لا يجوز وكذلك اذا قال اذا
جار راس الشهر او قال اذا جار راس الحول فارضي هذه صدقة
موقوفة قال هذا كله باطل ولا تكون الارض وقفا وكذلك
لو قال اذا قدم فلانا فارضي هذه صدقة موقوفة او قال اذا
كملت فلانا او قال اذا تزوجت فلانة فارضي هذه صدقة
موقوفة قال الوقف باطل من قبل انه جعله وقفا على غاية
الانحراف ان له ان يبيعه وان يخرجها عن ملكه قبل الوقف الا ترى
انه قال لعبد انت حر راس الشهر ان له ان يبيعه وان
يخرج من ملكه قبل راس الشهر لانه لم يثبت عتقه انتهى
وهذا ظاهر فيما ذكرنا من ان الخصاف لا يقول بان المضاف
ينعقد للحال بل يجعله كالعلق بالشرط ولا مانع من ذلك
فان الخصاف كثيرا ما يخالف المشايخ وينفرد بقولهم
يعرف ذلك من كثرة التبع والمطالعة كتبت الفروع الا ترى

ان الخصاف يقول بان نية تخصيص العام تقع قضا كما تقع
ديانة خلافا عليه الجمهور من انها تقع ديانة لا قضا ويقول
بان الاجتهاد شرط صحة قولية القضا والجمهور يقولون بشرط
الاولوية ويقول يقول يقول الشهادة على المخرج المجرى والجمهور
على خلافه الى غير ذلك من المسائل التي خالف فيها الخصاف
كثيرا من مشايخنا فتأملوا الله سبحانه وتعالى المصنف
هو للوقت لكل خير **قول** المصنف القول له ان اختلفنا في
وجوب الشرط اي اخر **اقول** اي القول للزوج لانه منكر
نوع الطلاق وهي تدعي ذلك وهذا التعليل اولى من التعليل
بانه متمسك بالاصل لان الاصل عدم الشرط والقول لمن يمتنع
بالاصل لان الاصل عدم الشرط والقول لمن يمتنع بالاصل
لان الظاهر شاهد له لانه لا يستلزم ما اذا كان الظاهر شاهدا لها
والحكم بقول قوله مطلقا فلذا لو قال لها ان لم تزخي هذه الدار
اليوم طالق فقالت لها ادخلها وقال الزوج دخلتها فالقول له
وان كان الظاهر شاهدا لها وهو ان الاصل عدم الدخول
وافقوي منه لو قال لها ان لم اجامعك في حيضتك فالقول
له انه جامعها مع ان الظاهر شاهد لها من وجهين كون
الاصل عدم العارضي وكون الحرمة تابعة له من الجماع **اقول**
وقيد المص وغيره بالشرط لان الاختلاف لو كان في وقت
المضاف كان القول لها كما اذا قال لها انت طالق لليلة ثم
قال جامعتك وهي طاهرة لا يقبل قوله بخلاف ما اذا كانت

حايضا لانه يمكنه انشا الجماع فيه وان لم يجز شرعا اما اذا كانت
 ظاهرة فذلك لانه اعترف بالسبب لما قد ساء ان المضاف ينهقه
 سببا للحال بخلاف العلق وفي الكافي لوقال لامرأة الموطوة
 انت طالق للسنة لا يقع الا في طهر خال عن الطلاق والوطي عقيب
 حيض خال عن الطلاق والوطي فاذا احاضت وطهرت وادعي
 الزوج جماعها وطلاقها في الحيض لا يقبل قوله في منع الطلاق
 السني لان عقاد المضاف سببا للحال وانما يتراخي حكمه فقط
 فدعوى الطلاق او الجماع بعد دعوى المنع فلا يقبل قوله
 في منع وقوع الطلاق في الطهر كذا يقع طلاق اخر باقراره
 بالطلاق في الحيض وان ادعي الطلاق او الجماع وهي حايض صدق
 ولو قال ان له اجماعك في حيضك فانت طالق فادعي
 الجماع لا تطلق لانه علق الطلاق بصرح الشرط والعلق
 بالشرط انما ينهقه سببا عند الشرط لما عرف فاذا انكر الشرط
 فقد انكر السبب فيقبل قوله ثم اعلم ان ظاهرا المتون يقتضي
 انه لو علق طلاقها بعدم وصول المال واختلفا فالقول قوله
 وقد جزم به في القنية فقال ان لم تنصل نفقتي ابدء عشرة
 ايام فانت طالق ثم اختلفا بعد العشرة فادعي الزوج الوصول
 وانكرته هي فالقول لها انتي لكن صح في خلاصة الفتاوى
 والبرازية انه لا يقبل قوله في كل موضع يدعي ايضا
 ايفا حق مالي وهي تنكره فذا يقتضي تخصيص المتون
 فاعتنم هذا فانه جليل والمفضل منه سبحانه ونعالي

فابينة

فابينة في الصبر فيه قال ان لم تنصل نفقتي ابدء عشرة
 ايام فامرك ببدءك فعباء عشرة ايام وانفقت من ماله فحضر
 قال لا يبقى الامر ببدءها بخلاف ما لوقال ان له اوصل اليك
 نفقتك عشرة ايام والمسيلة بحالها حيث يبقى الامر ببدءها
 لان شرط جعل الامر ببدءها عدم الايصال دون الوصول ولم يوجد
 الايصال والله سبحانه ونعالي اعلم **قول** المحشي قلت وقد ذكر
 المصنف رحمه الله سبحانه ونعالي في الشرح حكاه الطيفي فقال
 حلف بالطلاق ليوردين له اليوم فحجز عن الاداء **وقول**
 مراده بالشرح شرح الكنتز لمضم السبي بالحجروفي قول المحشي
 ذكر المصنف في الشرح من غير بيان ذلك الشرح بهام علي من
 لم يعرف ان المصنف شرح الكنتز لا يلزم معرفته لكل احد
 وقد شرح المصنف غير الكنتز **اقول** وقد قيل شيخ الاسلام
 الوالد عن قول صاحب القنية مبيح يحجز الخائف عن الفعل
 المحلوف عليه واليمين موقوفة بطلت عند اي حنيفة
 وعهد خلا فالابي يوسف هل يصح ان يخرج عليه هذا وعلى سيرة
 الكوز المشهورة بين الاصحاب ان المديون اذا حلف علي
 وفا الدين في مدة معينة وهو فقير لا يملك الدين ولا
 بعضه انه لا يجتث لعدم تصور البر وكون اليمين موقوفة
 كما ذكرناه ام لا **اجاب** بقوله لم تكن مسيلة الدين داخلة
 تحت الاصل المذكور لان شرطه ان لا يمكن البر اصله بان كان
 مستحيلا حقيقة كمسيلة الكوز فان شرب الماء الذي في الكوز

ولا ما فيه غير ممكن حتى لو كان ممكنا حقيقة غير ممكن عادة
 فان اليمين منعقدة وباقية في الوقتة كسيلة الحلف يصعد
 السما او يقلب هذا الجرح هنا فانه لما كان ممكنا حقيقة انعقدت
 بيمينه ولما كان مستحيلا عادة حث الحال حققه مولانا المحقق
 ابن الهمام في شرح الهداية وفي مسئلتنا البر ممكن حقيقة وعادة
 مع الاعتبار لا مكان ان يوهب له شيء او يتصدق عليه بشيء
 او يورث شيئا او يبريه صاحب الدين قبل مضي الوقت
 فليست من هذا القبيل ولهذا اصرحوا بحثه بمضي الوقت
 من غير اداسوا كان قادرا او معسرا وبه افتي شيخنا صاحب
 البصائر ذكرني شرحه لكثير خلافا اعتمادا علي ما ذكره صاحب
 القنية من القاعدة المذكورة انتهى كلام شيخ الاسلام الوالد
 رحمه الله تعالى **اقول** ونص عبارة المصنف في شرح الكفر فاعلم
 انه ذكرني شرح الكفر في شرح قول العلامة النسي في باب التعليق
 وزوال الملك بعد اليمين لا يبطلها كلام القنية وهو انه
 متى عجز الخالف عن الفعل المحلوف عليه واليمين موقفة
 بطلت عند اي حنيفة وعجز وذكر فروعا كثيرة تشهد
 لذلك عن البرازية والخانية ثم قال بقي ههنا مسئلتان كثير
 وقوعهما الاولى حلف بالطلاق ليودين له اليوم كذا فعجز
 عن الاداء بان لم يكن معه شيء ولا وجد من يقرضه الثانية
 ما يكتب في التعاليق انه متى نقلها او تفرق عليها وبراءته
 من كذا ماله عليها فدفع لها جميع ماله قبل الشرط فهل تبطل

اليمين فالجواب ان قوله في القنية انه متى عجز عن المحلوف عليه
 واليمين موقفة فانها تبطل بقتني بطلانها في الحادثة الاولى الا
 ان يوجد ثقل صريح بخلافه **اقول** وخصوصا قال بذلك الامام
 المجتهد الامام الشافعي واما الثانية فتعدي يقال ان الابرار بعد
 الاداء ممكن فانه لو دفع العين الى صاحبها ثم قال الدين للديون ابرار
 براءة اسقاط قال في الذخيرة صح الابرار ويرجع الديون بما دفعه ذكره
 في كتاب البيوع في مسألة الابرار عن الثمن والخط منه الا ان يوجد
 ثقل بخلافه فينتج انني والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المجتهد
 قلت وما ذكره يعكز عليه مسألة قالها في شرح المنظومة الي اخر
اقول اي ما ذكره المصنف عن القنية انه متى عجز عن المحلوف
 عليه واليمين موقفة فانها تبطل يعكز عليه ما قاله العلامة
 ابن التتمة من ان شرط الحث ان كان عديما وعجزا فالحثار عدم
 الحث **اقول** وربما يمكن ان يقال لا يعكز عليه ذلك لان شرط
 الحث في قوله لتؤدين له اليوم عدي وهو عدم الاداء كما لا يخفى
 لكن لم يعجز عنه بل انما عجز عن شرط البر وهو الاداء ولم يعجز عنه
 عدم الاداء الذي هو شرط الحث كما لا يخفى وابن التتمة انما قال ان كان
 شرط الحث عديما عجز عن مباشرته فالحثار الحث وهنا انما
 عجز عن مباشرة شرط البر وهو الاداء لا عن شرط الحث وهو عدم
 الاداء بخلاف قوله اه لا يخرج اليوم فمع لان شرط الحث هنا عدي
 وهو عدم السكنى والمكث في الداخل وقد عجز عنه بمعه ما لم يفرق
 فحصل به السكنى والمكث وعجز عن عدم ذلك فيحث وهذا ما ظهر

في فتايله والله سبحانه وتعالى اعلم بحقيقة الحال والصواب
 وايه المرجع والمآب **قول** المصنف قال لاربعة مدخولات
 كل امرأة لم اجامعها الي اخره **اقول** وانما كان الحكم كذلك
 لانه جعل ترك جماع الواحدة شرط لوفوع الطلاق علي البولي
 بكونه توجب تعميم النساء في التراجع معها وجد شرط طلاقها
 ثلاث مرات وهو ترك جماع الثلاث فتطلق هي ثلاثا ما في غيرها
 وجد في حق كل واحد شرط الطلاق مرتين بترك جماع
 غيرها فتطلق مرتين هكذا قدره قاضي خان في فتاواه والله
 سبحانه وتعالى اعلم وفي الوليحية في كتاب الايمان رجل له اربع
 نسوة فقال كل امرأة لم اجامعها مكر اليه فالاخريات
 طوالق فجامع واحدة منهن فطلق الفجر طلقت الجامعة ثلاثا لانها
 تطلق بترك جماع كل واحدة منهن سواها وعيد هذا القياس فافهم
 والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف كما في كتاب الظهيرية **اقول**
 وجارية الظهيرية ذكر حكمها اذا كانت حرة علي قيمته ثم قال
 ولم يذكر ان اد القيمة بماذا اثبتت قالوا اد القيمة انما اثبتت
 يا احدا منهن اما ان يتصادق اعيان ما اري قيمته فيثبت
 كون الووري قيمته بتصادقهما لان الحق فيهما بينهما لا يعرفها
 وان اختلفا يرجع الي تقويم المقومين فان اتفق اثنان علي شيء
 يجعل ذلك قيمته وان اختلفا يرجع الي تقويم قومه احدهما
 بالف والاخر بالقيين وعن علي لا يفتق ما لم يود اقصي قيمته
 والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف نفاس التومين من

الاول

١٤١
 الاول **اقول** هذا قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله سبحانه
 وتعالى من الولد الثاني لانها حاملة به فلا يكون دهما من الرحم
 ولهذا لا يكون ما تراه الحامل من الدم خيطا ولذا لا تنقض العدة
 الا بوضع الثاني لان جعل النفاس من الولد الاول يؤدي الي الجمع
 بين نفاسين بلا طهر يتخلل بينهما لانها اذا اولدت الثاني لتمام
 اربعين من الاول وجب نفاس اخر للولد الثاني ولها ان النفاس هو
 الدم الخارج عقب الولادة وهو هذه الثابتة فصار كالدم الخارج
 عقب الولد الواحد ان في كل واحد منهما يوجب تنفس الرحم
 واتقاه بخلاف الحيض وانقضاء العدة متعلق بوضع
 حمل مضاف اليها فيتناول الجمع ولا نسلم ان النفاسين ينويان
 بل النفاس من الاول الي الاربعين والباقي استحاضة ثم شرط التومين
 ان يكون بين الولدين اقل من ستة اشهر كما هو معلوم مقرر
 وفي المتن محررا **اقول** قال العلامة الشيخ قاسم في تصحيح القدر
 قوله ومن ولدت ولدين في بطن واحد فنفساها ما خرج من الدم
 عقب الولد الاول عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما
 الله سبحانه وتعالى وقال محمد من الثاني قال لا يسجد اي الصبي
 هو القول الاول واعتمد الايمة المصححون والله سبحانه وتعالى اعلم
قول للمصنف لا تدخل تحت النكحة اي اخره **اقول** الا في العلم
 قال المؤلف في البحار ايقن ان النكحة تدخل تحت النكحة
 والمعرفة لا تدخل تحت النكحة الا في العلم وقد قدمناه انتهى
اقول وهذا عند الاطلاق اما عند ارادة الدخول بالثبوت

فتدخل قال في خلاصة الفتاوي وفي الجامع الكبير لو قال
 ان دخل داري هذه احد فكذا ونهني نفسه صح ولو لم ينو شيئا
 ودخل الخالف لم يثبت ولا فرق بينهما اذا كانت الدار ملكا
 له او لا ولو لم يصف اي نفسه ولكنه قال ان دخل هذه الدار
 احد فكذا قد دخل هو بنفسه **حاشا قول** وقرا خلت
 عبارات المشايخ في كتبهم في دخول المعرفة تحت النكرة ففي
 جواهر الفتاوي في الباب الاول من كتاب النكاح امرأة قالت
 زوجتي من شئت فزوجها من نفسه فانه يصح النكاح هكذا
 ذكره ورايت وقف الهلال انه لا يصح وكذا ذكره الخاص في الفتاوي
 الصغرى للإمام الشهيد وسألت مولانا جلال الدين البزوي
 وحكيته له هذه الاقاويل عن صحته فقال الاصل ما قالوا في الكتب
 لان الوكيل معروف فلا يدخل تحت المنكر وانما وكلته بان
 يزوجه من رجل منكر وعيى هذا الاصل مسائل كثيرة في الجامع
 الكبير وغيره وفي فتاوي جواهر الفتاوي ايضا في الباب الثالث
 من كتاب الايمان رجل كان يضرب الناس بالحجارة والسعاية وغيرها
 من وجوه المضرات فاحذوه فخلق اكر من يبش وازياده
 اذده دم زبان كتم فامرته طالق زن خویش را باده ارده
 زبان كرد لا تطلق امراته لان يمينه وقعت على منكرة
 وهذه المرأة معروفه لدخولها تحت اليمين والمنكر غير المعروف
 فلا تدخل تحت من حلف وقال ان دخل داري هذه احد فامرته
 كذا قد دخلها هو بنفسه تطلق المرأة وعيى هذا مسائل في الجامع

الكبير

الكبير وكذا من قال لا خرض علي فيمن شئت لم يملك حرمه
 الي نفسه ولا يقال ان في مسئلة الدخول عرف نفسه في طرف
 الشرط وجعل الداخل في الشرط منكرا وفي مسئلة عرف امراته
 في طرف الجزاء دون الشرط فثبت في حق الشرط منكرة لانه لا فرق
 بينهما لان اليمين مركبة من الشرط والجزاء فاعرفها في طرف
 في معرفة في حق هذه اليمين فلا تصح داخلة في شرطها الذي هو
 منكرو في الجواز لا للمص وفي المحيط لو قال ان دخل داري هذه
 احد فعبد حر والدار له وغيره قد دخلها هو لم يثبت لان المعرفة
 لا تدخل تحت النكرة كما لو قال زوج بنتي من رجل لا يدخل المأمور
 تحت هذا **الاحرف قول** وفي خلاصة الفتاوي ما يدل على ان
 المقيد بالدخول فانه قال قال رجل لامرته ان دخلت لداري بينك
 فكل امرأة اتزوجها فهي طالق فدخلت دارا بها ثم انها حرمت
 عليه فزوجها لا تطلق بذلك اليمين لانها معرفة بها ضافة اليمين
 اليها فلا تدخل تحت النكرة هذا في مجموع الموازل وفي الموازل
 رجل قال لامرته ان دخلت الدار فنساي طواق قد دخلت
 الدار وقع الطلاق عليها وعيى غيرها قال رحمه الله جانه ونفالي
 والاعتماد عيى هذا دون ما ذكر في مجموع الموازل **اقول** ولما قيل
 ان يقول ان نساي الواقع في الجزاء معر فبالاضافة فليس بمنكر
 فلا تكون السبلة كما لا يخفى **اقول** لكن الذي يظهر ان المراد
 بالنكرة عندهم هنا ما فيه شوب كنساي يقول العبد الضعيف
 الذي يظهر ان المعرفة ان كان نفيها بالاضافة والعلمية

تدخل تحت النكرة وان تعريفا بغير ذلك لا يدخل وقد صرح
 بذلك في الفتاوى الصيرفية قال سيل ايضا ان ذهب لطلب
 فلانة تكل امرأة اتزوجها لاني طالق فلانة ذهب لطلب
 فلانة ثم تزوج تلك الفلانة قال لا يقع لان قوله فلانة صارت
 معرفة وقوله كل امرأة نكرة والمعرفة لا تدخل تحت النكرة
 وقال لا يقع وبه ائني فح لان قوله فلانة معرفة بالاضافة
 لا بالكتابة والعرف بالاضافة معروف لان كل وجه قد دخل
 تحت اسم النكرة ثم قال سيل عن قال الدمن بدم له يوده است
 حلال بروي حر او كان اخذ قال يقع وبه ائني لان قوله
 انا معرفة من كل وجه فلا يدخل تحت اسم النكرة انتهى **اقول**
 وايضا ربما يستفاد ذلك من كلام المشايخ لانهم قالوا رحمهم
 الله سبحانه وتعالى المعرفة لا تدخل تحت النكرة فاطلقوا المعرفة
 والمطلق ينصرف للكامل والكامل هو المعرفة من كل وجه
 كما لا يخفى وربما يقال انهم قالوا ان العرف بالاضافة ليس معرفة
 من كل وجه لانه انما هو في التعريف تابع للمضاف اليه وليس
 مستغنى بنفسه في التعريف الا ترى انه بالنسبة الي رتبة
 التعريف في رتبة المضاف اليه كما ذكره النجاشي فالمضاف للعلم
 في رتبة العلم والمضاف للاشارة في رتبة الاشارة وكذا
 الباقي الا للمضاف الي المضاف ليس في رتبة المضاف وانما هو
 في رتبة العلم والدليل على ذلك انك تقول مررت بزيد
 صاحبك فنصف العلم بالاسم المضاف الي المضاف ولو كان في رتبة

الصير

154
 الضمير كانت الصفة اعرف من الموصوف وذلك لا يجوز علي
 الاصح قال العلامة ابن الحاجب والموصوف اخص او مساو
 قال العلامة الحامي اي الموصوف المعرفة اشد اختصاصا
 بالتعريف والمعلومية من الصفة اعني اعرف منها لانه المقصود
 الاصيل يجب ان يكون اكل من الصفة في التعريف لو مساويا
 لها لانه لو لم يكن اكل فلا اقدم ان لا يكون اذن منها ان ترابي
اقول فاعتنم هذه الخبر برفقانه والفضل لله سبحانه وتعالى
 والمنته له تعالى قدره من جواهر هذا الكتاب والمحمد لله العزير
 الوهاب **قول** المحشي قلت وهذه المسائل ترد على ترجيح صاحب
 الخلاصة رحمه الله سبحانه وتعالى **اقول** اي ترد هذه المسائل
 علي ما رحمه من دخول المعرفة تحت النكرة **اقول** لا ترد هذه
 هذه المسائل علي ما رحمه صاحب الخلاصة بقوله والاعتناء
 علي هذا الان هذه مستغنة علي القول بعدم الدخول المقابل
 للقول الذي رحمه صاحب الخلاصة ولا ترد علي ترجيحه
 الا لو كانت مصححة ما مجرد تعريفا علي القول بعدم الدخول
 الذي نحن مقابله فلا ترد قائل والله سبحانه وتعالى اعلم
قول المحشي يقال له الآية الشريفة مسوقة لبيان
 حكم البمين بالله سبحانه وتعالى الي اخره **اقول** وبالله سبحانه
 وتعالى التوفيق العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب
 كما هو مقرر معلوم وفي كتب الاصول مرقوم فالآية الشريفة
 النجاة المنيفة وان كان سبب سياقتها اي سبقت بسبب اليقين بالله

سبحانه وتعالى فاللفظ عام فيشمل اليمين به سبحانه وتعالى
 يمينا كما صرح به الامام الزيلعي وعليه هذا فهو داخل في العموم
 فتمسك المحشي بخصوص السبب فيه ما فيه **اقول** وطريق
 الجواب ان يقال نعم الآية عامة لكل يمين والعبرة للعموم
 اللفظ لا بخصوص السبب لكون اللفظ الشريف لا يشمل الايمان
 لا غير اليمين وضعا وانما هو الحلف بالله سبحانه وتعالى وبصفاته
 كما نص عليه الزيلعي واما الحلف بغيره سبحانه وتعالى فليس
 يمين وضعا وان سماه الفقهاء يمينا لانهم انما يسمونه يمينا
 لحصول معنى اليمين بالله سبحانه وتعالى وهو الحلف على الفعل
 او النية كذا في التبيين واذ لم يكن يمينا وضعا وانما سمي
 يمينا في عرف الفقهاء فلا يدخل في عموم قوله سبحانه وتعالى
 لا يبرأ خذكم الله باللعنة ايمانكم **اقول** وجواب ايضا على
 تقدير شمول النص للطلاق والعنق والنذر بان ذلك خص
 من العام اما بالعموم وهو كون ذلك من حقوق العباد البينة
 على المسامحة بخلاف اليمين بالله سبحانه وتعالى وقد قالوا
 يجوز ان يستتبط من النص معنى بخصوصه او تقول
 هو بخصوص ما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم وشرف
 قدره وفهم من حديث ابي هريرة رضي الله عنه سبحانه وتعالى
 عنه ثلاث جدهن جد وهركن جد النكاح والطلاق والرجعة
 اجزء احد وابدو اوراين ماحمة وقد ورد حديث بالعنق
 في مصنف عبد الرزاق من حديث ابي زر قال قال

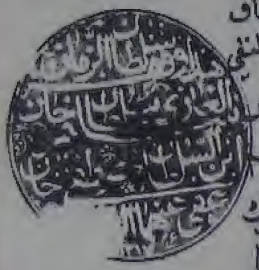
رسول

رسول الله صلى الله عليه وسلم من طلق وهو لاعب فطلقة جائز ومن
 اعتق وهو لاعب فاعتاقه جائز وروي ابن عدي في الكامل من
 حديث ابي هريرة رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم وشرف قدره
 وفهم قال ثلاث ليس يمين لعب من تكلم بشي منهن لا يجافق
 وجب عليه الطلاق والعنق والنكاح واخرج عبد الرزاق
 عن علي وعمر رضي الله سبحانه وتعالى عنهما موقوفاتهما قال لا
 ثلاث لا لعب فيهن النكاح والطلاق والعنق وفي رواية عنهما
 اربع وزاد النذر كذا وقع في فتح القدير وهذا يفيدهم اخرج
 الطلاق والعنق والنذر من العموم لانه اذا كان ذلك واقعا مع
 اللعب وعدم القصد فمع القصد اولى لان اللغو ان يحدد على امر
 وهو يظن انه كما قال والامر بخلافه فهو قاصد للحلف غير هذا
 هذا لانه كما ينبغي **اقول** وقد اوجب بان المراد بعدم الواحدة
 عدمها الاخرى بمعنى عدم الاثم فلا يبعد له على عدم وقوع
 الطلاق والعنق والنذر لان الوقوع حكمه دينوي هكذا
 اجاب بعض العلماء والله سبحانه وتعالى اعلم **فابعد**
فان قلت اذا كان يمين اللغو لا يواحد به فلماذا علق
 محمد بن الحسن عدم الواحدة في اللغو بالرجاع انه مقطوع
 به في كتاب الله سبحانه وتعالى **قلت** اجيب عنه بانه
 لما كانت صورة يمين اللغو مختلف فيها علق بالرجاء الهوة
 التي ذكرها واجيب عنه بحجاب اخري جواهر الفتاوى
 وهو ان الرجاء على ضربين رجاء طم ورجاء تواضع فيجوز ان الرجاء

هنا نقول ما صححه سبحانه وتعالى وقد جعل العلامة ابن الهمام في فتح
 القدير الاوجه ما ذكره في الجواهر فقال بعد ذكر الخلق في تفسير
 يمين اللغو قلما اختلف في معنى اللغو علقه بالربا والاضح ان اللغو
 بالتفسيرين الاولين وكذا بالثالث متفق على عدم الموازنة به في
 الاثرة وكذا في الدنيا بالكفارة فلم يتم العذر عن التعليل
 بالرجاء فالوجه ما قيل انه لم يرد به التعليل بل الشرك بالله
 سبحانه وتعالى والتاديب فهو كقوله صلى الله عليه وسلم وشرف
 قدره ونظم لاهل المقابر وان انا انشا الله بكم لا حقون والله سبحانه وتعالى
 اعلم واعلم انه قد اختلف في تفسير يمين اللغو شرعا فذكر صاحب
 الكثر بقا للمداينة وكثيرا ان الحلف على ماض يظن انه كاقال من فعل
 او ترك او صفة والامر بصدقه كقوله والله لقد دخلت الدار
 والله ما كنت زيدا او راى طابرا من بعيد فظنه غرابا فقال
 والله انه غراب او قال انه زيد وهو يظنه كذلك والامر
 بخلافه في الكل ومن الصفات ما في الخلاصة رجل حلفه
 السلطان انه لم يعلم بامر كذا فحلف ثم تذكر انه كان يعلم
 ارجوان لا بحث انتهى وفي البداية قال اصحابنا هي اليمين
 التي لا تخطا او غلط في الماضي او في الحال وهي ان يجبر عن الماضي
 او عن الحال على ظن ان الخبر به كما اخبر وهي بخلافه في النهي
 او في الاثبات وهكذا روي ابن رستم عن محمد فقال اللغو ان يحلف
 الرجل على الشيء وهو يري انه حق وليس بحق وقال الامام
 الشافعي رحمه الله سبحانه وتعالى يمين اللغو التي لا يقصدها

الحالف

الحالف وهو ما يجري على السنن الناس في كلماتهم من غير قصد
 من قولهم لا والله وبلي والله سوا كان في الماضي والحال فقط وذكر
 الامام الشافعي في اصوله قال علماءنا اللغو ما يكون خاليا
 عن فائدة اليمين شرعا ووضعنا فان فائدة اليمين اظهار الصدق
 من الخبر فان اضيف الى خبر ليس فيه احتمال الصدق كان خاليا
 من فائدة اليمين فكان لغوا وقال الشافعي ما يجري على اللسان
 من غير قصد ولا خلاف في جواز اطلاق اللفظ على كل واحد
 منهما والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف لا يجوز تقييد
 المشترك الا في اليمين الى آخر كلامه في هذا المقام **اقول** وبالله
 سبحانه وتعالى التوفيق اعلم المشترك لوقوعه في سياق
 النبي لا خصوص اليمين وقد صرح جماعة ان المشترك يقع في النبي
 فيكون هنا بنا عليه **اقول** وقد نقل الشيخ الامام العوالي
 رحمه الله سبحانه وتعالى مسألة البسوط التي ذكرها المصنف
 هنا في مصنفه الوصول الى تحرير اصول ثم قال لان المشترك
 التي يقع هو المختار كذا في التحرير ومن ثم علمت ان قول شيخنا
 في اشباهه لا يجوز تقييد المشترك الا في اليمين ثم قرع عليه
 ما ذكرناه عن البسوط غير واقع موقعه لان عمومه
 ليس لوقوعه في اليمين ولا لوجب ان يقع في الاثبات ايضا
 وليس الامر كذلك بل عمومها اعم لوقوعه في خبر النبي
 كما ذكرناه وهذا لا يخفى على من له ادنى ممارسة بفن الاصول
 انتهى كلامه والدي عليه رحمة الله سبحانه وتعالى **اقول**



الألوكة

www.alkutub.net

ورأيت في فتاوي الولوالجية في كتاب الإيمان في الفصل الرابع قال حلف
 لا أكلم مولاه وله موليان مولي أعلا ومولا أسفل ولا ثنية له حدث
 أيهاكم وكذلك لو قال لا أكلم جدك وله جدان من قبل أبيه
 وأمه لأن هذا من أسماء المشترك فيعم موضع النفي لأن معني
 النفي لا يتحقق بدون النعيم انتهى **اقول** فهذا صريح فيما نقلته
 لأن عن شيخ الإسلام الوالد **اقول** ومن العجب من المحشي
 كيف سرح على هذا الحل ولم يفرض له وكان ينبغي بيانه الحد
 لله مظهر الحق على يد سيدنا محمد وعلي يد خلفائه من صلح
 المؤمنين المحررين لكنهم الوهاب واليه الرجوع والمآب **قول**
 المحشي والتكرار في سياق النفي للعموم فكذلك الفعل إلى آخره
اقول سواء بشرها النفي نحو ما أحد قايما أو باشر بشرها
 نحو ما قام أحد فلو كان الثاني ما أولا وليس أو غيرها **قول**
 الم لا يكون الجمع للواحد إلا في مسایل وقف إلى آخره **اقول**
 ظاهرة أن الواحد يستحق الوقف بالقرابة فيما إذا وقف
 علي أولاده وليس له إلا واحد بخلاف وقفه علي بشيه
 والمستور في فتاوي قاضي خان خلافه قال فيها من كتاب الوقف
 ولو قال وقفت علي أولادي وله ولد واحد وقت وجود
 الغلة كان نصف الغلة له والنصف للفقراء ويدخل فيه الذكر
 والأنثى من أولاده ويدخل فيه ولد الابن أيضا قلنا أن
 ولد الابن بمنزلة ولد ثم بحث وقال لو قال ارضي صدقة موقوفة
 علي ابني وله ابنان فلو كانت الغلة لهروان لم يكن له الابن

واحد

١٢٦
 واحد وقت وجود الغلة كان نصفه له والنصف للفقراء
 انتهى فقد سوي رحمه الله سبحانه وتعالى بين الأولاد والبنين
 وهو خلاف ما ذكره المصنف كما لا يخفى **اقول** ويمكن أن يحمل
 كلام قاضي خان علي ما إذا وقف علي أولاده وله ولدان
 ثم علي الفقراء فإن واحد وبقي واحد وقت وجود الغلة وهذا
 نظير ما ظهر والله سبحانه وتعالى أعلم **اقول** والذي يستفاد
 من كلامهم أن ولد الابن لا يكون بمنزلة ولد ويدخل إلا إذا ذكر
 الأولاد بصيغة الجمع كما في الصورة التي ذكرها قاضي خان وأما
 ذكره بصيغة المرد فقال علي ولدي ولا يصرف إلي ولده يدير
 إلي الفقراء قال في الخلاصة رجل قال وقفت ارضي هذه علي
 ولدي وقفا وأخبره الفقراء أن ولده قال أبو القاسم تصرف الغلة
 إلي الفقراء لا تصرف إلي ولده وفي السراجية رجل وقف علي ولده
 وجملا آخره الفقراء مات ولده لا يصرف إلي ولده بل
 يصرف إلي الفقراء قلنا لا يصرف إلي ولد ولده في هذه الصورة
 إلا أن ينص علي ولد ولده بأن يقول علي ولدي وولد ولدي
 كما في الخلاصة والبرازية هذا ما استفيد من كلامهم **فان**
قلت فأحكم البطل الثالث والرابع إلى ما لا نهاية **قلت**
 لا يدخل البطل الثالث والرابع إلا إذا نص فقال علي ولدي
 وولد ولدي فإذا نص علي الثالث دخل ودخل البطل
 الرابع والخامس إلى غير النهاية قال في البرازية فإذا
 ماتوا ولم يبق منهم أحد وجد البطل الثالث يصرف إلي

الفقر الا الي البطن الثالث وان نص علي الثالث ايضا بان قاله
 وولد ولد ولدي يصرف الي نوافله وان سفلوا ربا واما
 الي غير النهاية فلا يصرف الي الفقر او في الخلاصة فان ماتوا
 اي البطن الاول والثاني ولم يبق منهم احد ووجد البطن
 الثالث يصرف العلة الي الفقر ولا تصرف الي البطن الثالث
 فان قال علي ولدي وولد ولدي وولد ولدي فذكر
 البطن الثالث فانه تصرف العلة الي اولاده ابراما تناسلوا
 ولا يصرف الي الفقر ما بقي احد من اولاده وان سفل انتهى
احول فعلم انه لا يدخل البطن الثالث وما روي الا بذكر
 البطن الثالث **اقول** اوبان يقول علي ولدي واولاد اولادي
 لما في السراجية قال ولو قال علي ولدي واولاد اولادي واخر
 للفقر فانه لا يصرف الي الفقر ما دام واحد من اولاده باقيا
 وان سفل وفي منية المفتي ولو جعل للفقر بعد اولاد اولاده
 لا يصرف الي الفقر ما دام واحد من اولاد اولاده لا يصرف
 باقيا وان سفل انتهى وفي الولو الجية ولو قال علي ولدي
 وولد ولدي **اقول** المسكين تصرف العلة الي ولده وولد
 ولده فاذا ماتوا ولم يبق واحد منهم ووجد البطن الثالث
 تصرف العلة الي الفقر ولا تصرف الي البطن الثالث وان
 قال علي ولدي وولد فلو ولدي ذكر البطن الثالث
 فانها تصرف العلة الي اولاده ابراما تناسلوا ولا تصرف الي الفقر
 ما بقي احد من اولاد اولاده فعلم من هذا ان البطن الثالث

لا يدخل

لا يدخل وكذلك ما روي الي ما لانه لا يترك البطن الثالث
 اوبان يقول علي ولدي واولاد اولادي هذا ما فهمته من كلام
 مشايخي في كتبهم المعتمدة بعد التتبع فاعتقمت هذا فانه غير
 حسن والله سبحانه وتعالى هو الموفق **اقول** وقد ردت مسئلة
 بفضل الله سبحانه وتعالى علي ما ذكره الصنف يكون الجمع فيها للواحد
 قال في الفتية ووقف ضيعة علي اولاده الفقراء واولاد اولاده
 ان كانوا فقرا ثم مات احدهم عن ابن صغير تفقه بعد سنين
 لا يوقف نصيبه ولا يستحق قبل حصول تلك الصفة وانما يستحق
 الفقيه وان كان واحدا انتهى والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** الص
 لا يكمل زوجات فلان واصدقائه الي اخره **اقول** وفي منية
 المفتي حلف لا يكمل صديق فلان او زوجته او ابنه وكل من كان
 منسوب الي فلان لا بالملك براعي وجود النية وقت اليمين
 حتي لو حدث بعد اليمين فكل لا يحث قال لا اكمل عبيدك فهو ثلاثة
 ان اكمل اثنين لا يحث وكل شيء من هذا مما يضاف اليه اضافة ملك
 او غيره فهو علي ثلاثة الا الاحوة والبنين والاعمام فان ذلك
 علي اثنين وقيل في الاولاد والزوجات والاصدقا والاحق
 لا يحث حتي يكمل جميع من كان منسوب اليه بذلك الوصف وقت
 يمينه وعن اي يوسف في عبيد فلان ان كان له من العبيد
 ما يحجم يستلم واحد لم يحث حتي يكمل الكل وان كانوا اكثر من ذلك
 فكل واحد احث وكذلك في الثياب ان كان له من الثياب ما يلبس
 بشية واحدة لا يحث حتي يلبس كلها وعنه ايضا في جميع فلان

علي ثلاثة ورواه وثيابه مثل بني آدم عليه السلام علي
واحد وفيما يضاف اضافة ملك يشترط قيام الملك
يوما محنت لا غير وفيما يضاف اليه اضافة نسبة كالابن
والزوجة والاح والصديق تغيير النسبة وقت الحلف وان
قال ابنا له او اخاه ونحوه يقع عليه الحادث بعد اليمين ايضا
والسجانه وتعالى اعلم **قول** المصنف الصغيرة امرأة فتحنت
بها في قوله ان تزوجت الي اخره **اقول** والفرق ان اسم المرأة
مطلقا لا يتناول الصغيرة الا ان في الشرع اعتبر ذلك كمرأة
لان الشرا قد يكون للرجل وقد يكون للمرأة ولم يعتبر ذكر
المرأة في النكاح لان النكاح لا يكون الا للمرأة فلفظي ذكرها كذا في بعض
المفترقات **اقول** ونقصه قوله الصغيرة امرأة الي قوله
الا في مسئلة لا يشتري امرأة لا يحنت بالصغيرة ان الصغيرة امرأة
في جميع الوجوه الا في مسئلة الشر الزكوة فيبيع ذلك لو حلف ان يكلم
امرأة فكلم صغيرة لا يحنت **روى** حلف لا يهب
فوهب بشرط العوض ينبغي ان يحنت سم حلف لا يبيع
هذا النوع فوهبه وسلم ثم باعه بالوكالة الموهوب له حنت
ثم حلف لا يشتري لا يحنت بالتعاطي وقد اختلف فيه ائمة
بخاري وسمرقند ولا يحنت بالتعاطي وبعد المواضعة
عنه قدر البيع والتمن يكون تعاطيها لم يجز عليه لسانها
لفظ البيع والشرا والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف
الحالف على عقد لا يحنت الا بالاجاب والقبول الا في تسع مسائل

الي

الي اخره **اقول** اطلق المصنف العقد فشمئ العقد الفاسد
والباطل والموقوف وفي الفاسد والموقوف يحنت وفي الباطل
لا يحنت وان وجد الاجاب والقبول والفقر بحر هذا المقام
ان شاء الله سبحانه وتعالى وانقل كلام المتابع رحمهم الله سبحانه
وتعالى قال في الذخيرة حلف لا يبيع فباع ببيع فاسد لا يحنت في يمينه
هو الصحيح لانه بيع تام ليس في المحل ما ينافي انعقاده الا انه تراخي
حكمه وهو الملك والله لا يدل عليه نقصان فيه وكذا ان اعقده يمينه
على الماضي بان قال ان كنت اشتريت اليوم او قال ان كنت
بعث انتمي وفي البحر للمصنف واما ان احلف لا يشتري او لا يبيع
فاشتري او باع موقفا فانه يحنت في يمينه قبل الاجارة واما
في العقد الباطل فاما لا يحنت به لانه ليس ببيع لا لعدم معناه
ولا لعدم حصول العصور منه وهو الملك لانه لا يبيع الملك
في الحيط حلف لا يشتري اليوم شيئا واشتري عبدنا عمر او غير
فقبضوا ولم يقبضوا واشتري عينا لم يأمروا صاحبه بالبيع حنت
قبل اجارة صاحبه لان هذا بيع فاسد وبيع الفاسد بيع حقيقة
لما بينا وكذا لو اشتري بالدين لانه مال ولو اشتري بدم او هيئة
لا يحنت لانه ليس ببيع لعدم المال بخلاف الخمر والخمر لا ينما
مال ولو اشتري مكانا او مدبرا او امر ولد لم يحنت لاني في
المال ما ينافي التمليك والتملك وهو حق الجزية الا ان في المكاتب
والمدبر يحنت ان اجاز القاضي او المكاتب لان العاني رواله
بالقضا لانه فصل مجتهد فيه وباجارة المكاتب انفسحت

الكتابة فان تنفع الثاني فتم العقد انتهى **اقول** وفي كلامه حاج
المحيط هذا نصيحي بان البيع الموقوف فاسد وفي كلام المصنف
في البحر الرائق من كتاب البيوع ما يخالف هذا وكذا في غيره
فما مل **اقول** وهذا الحكم الذي ذكره فيما ان الشتر في هذه يعني
الكلام لو اشترى بهذه الاشياء لم يرد له هذا الفصل واختلف
المشايخ فيه قال بعضهم يحنث وقال بعضهم لا يحنث كذا في الدرر
وفي الظهيرية اذا حلف ليبعن هذه وهي امر ولد له او هذه
المرأة الحرة وهذا الحر المسلم فباعهم بربيعية عند ابي حنيفة
رحمه الله سبحانه وتعالى وقال ابو يوسف رحمه الله سبحانه وتعالى
في الحر المسلم كذلك فاما في ام الولد والحرة فاليمين على الحقيقة
انتهى **اقول** لم يظهر للفقير فرق بين الحر والحرة وفي البحر
الرائق عن البدايع لو حلف لا يتزوج هذه المرأة فتوجب الصريح
دون الفاسد حتى لو تزوجها نكاحا فاسدا لان المقصود من النكاح
الحل ولا يثبت بالفاسد بخلاف البيع لان المقصود منه الملك
وانه يحصل بالفاسد **اقول** واذا علمت ذلك علمت ما في كلام
المصنف رحمه الله سبحانه وتعالى والله سبحانه وتعالى اعلم **قول**
المحقق اما الفرع الاول فيمكن تجزئ على قول من يقول ان اذا
للشرط وهو قول ابي اخيه **اقول** اعلم وبالله سبحانه وتعالى التوفيق
ان اذا عذر حاجة الكوفة نفع للوقت والشرط على السواء
اي تستعمل للشرط وترتب عليه الجزاء مرة ومرة لا يجازي
بها فاذا حوز في ما يسقط عنها الوقت كانا حرفا شرطا

وصار

١٢٩
وصار ثانيا معني ان وهو قول ابي حنيفة رحمه الله سبحانه وتعالى
اي يكون مشتركا بين الشرط والوقت اذا استعمل في احدهما
ليريق الاخر سدا وعند حاجة البصة هي للوقت وقد تستعمل
للشرط مجازا من غير سقوط الوقت مثل متى وهذا قول ابي يوسف
ومحمد رحمه الله سبحانه وتعالى **اقول** فاذا علم ذلك فيمكن تخرج
الفرع الاول على قول الكوفيين والبصريين اما على قول الكوفيين
فظاهر واما على قول البصريين فيحمل قول من قال يا حنث
على ان المستعمل استعمالا في المعنى الحقيقي وهو الوقت حمل الكلام
المشايخ على الصحة على المنهيين **اقول** يلزم على قولها الذي
على قول البصريين وهو ان اذا للوقت حقيقة فتستعمل
للشرط مجازا مع بقا الوقت وعدم سقوطه اجمعي الحقيقة
والجواز كما لا يخفى **اقول** لاسنافاة يمين ما في هذه الصورة لان
الوقت يصح للشرط وعدم جواز اجمعا باعتبار التناهي والتناهي
هناك الاجاب بعض شراح المنار **اقول** وقال شارحه
ابن مالك انه ضعيف قل لان ارادة معنى الحقيقة والجواز
من اللفظ واحد ممنوعة سوا تنافي المعنيين اولا ويمكن ان يقال
اذا موضوعا بازا الوقت والشرط جميعا عذرهما فان قلت
قولهم وقد تستعمل للشرط يدل على انه ليس بموضوع للكل
قلت قولهم وقد تستعمل للشرط يدل على انه ليس بموضوع
لا يدل لان اذا استعمل للشرط يكون مستخدما في بعض ما وضع
له فيكون حقيقة قاصرة عند البعض انتهى **قول** المص

مقابله الجمع بالجمع الى اخره **اقول** اعلم ان مقابله الجمع بالجمع يقتضي انقسام الاحاد على الاحاد كما في قوله سبحانه وتعالى جعلوا اصابعهم في اذانهم والتمسوا بها واصلوا فيها الاذي وان الجاهل وعوفوله سبحانه وتعالى والوالدان يرضعن اولادهن اي كلا واحدة ترضع ولدها وهذه المسئلة فروع ذكرها الفقهاء منها اذا قال لامرؤتيه اذا ولدتما ولدين فانها طالقان قولتان كل واحدة منهما ولدا طلقا ولا يشترط ولادة كل واحدة منهما ولدين وعند زفر رحمه الله سبحانه وتعالى لا يطلق حتى تلد كل منهما ولدين **اقول** وتارة يقتضي مقابلة الجمع بثبوت الجمع لكل فرد من افراد الحكم عليه حقوقه سبحانه وتعالى فاجلوههم ثمانية جلد وجعل منه الشيخ عز الدين وشر الدين امنوا وعلو الصالحات ان لهم جنات وتارة يجمل الامر بينه وبينه الى دليل يعني احدهما **اقول** فعلم ان قوله مقابلة الجمع بالجمع يقتضي انقسام الاحاد على الاحاد ليس على اطلاقه كالاجني وامام مقابلة الجمع بالمراد فالغالب ان لا يقتضي تقيم الفرد وقد يقتضيه كما في قوله سبحانه وتعالى وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين المعنى على كل واحد كل يوم طعام مسكين واسم سبحانه وتعالى اعلم **اقول** المصنف الخبر بالصدق وغيره الا ان يصدر ما تبا **اقول** قال في المنار والبالا لصاق قلوا قال ان اخبرني بقدر فلان فصدري حريق على الحق قال شارحه المصنف لهذا الكتاب لان الشرط اخبار مصدق بالقدم

فانا

فان اخبر به كاذبا لم يوجد الشرط بخلاف ما اذا قال ان اخبرني ان فلانا قد مر فانه لا يختص بالحق فلو اخبره بقدر ومعه كاذب عني لان الشرط مطلق الاخبار وهو ما لا يتقيد بالصدق ومثل ان اخبرني ان علمتني فان قال ان علمتني بقدر ومثل ان فاعلمه كاذبا لا يحتسب كما في البرازية لكن قال فيها ان كتبت الى قدوم فلان وان فلانا قدم فكتبت كاذبا وهو خطأ والصواب ما في الخلاصة انه كالاخبار معني ان كان بالبالا لا يحتسب والاحتسب وهو الموافق لتكون الباء للاتصاف انتهى كلامه اي المصدق في شرح المنار **اقول** للمصنف في النظرية الى اخره **اقول** اعلم ان كلمة في موضوعه للظرفية ولها معان اخرين ذكرها اخر هذا البحث ان شاء الله سبحانه وتعالى والظرف اما ان يكون تحقيقا نحو زيدا في الدار والماء في الكوز والصوم في يوم الخميس والصلوة في يوم الجمعة وتشبهها بقوله سبحانه وتعالى حكايمة عن فرعون الخبيث لا صليته في جذوع النخل لتكن المصلوب على الجذع تمكن الشيء المكان وكقولك سعي في الخانة قال شيخنا الظرف اما حقيقة او مجاز فالحقيقة حيث كان للظرف احتواء للظروف تخبر غوا درهم في الكيس والمجاز اذا وقع الاحتواء نحو زيدا في البرية او التحبير في صدر فلان علم او فقد امعاخو في نفسه علم انتهى وعلم ذلك مسابله ما قال مشايخنا اذا قال رجل غصبت ثوباني منديل وثمراني فوصفة لزماه لانه اقرب نصب مظروف في ظرف وغصب الشئ وهو مظروف لا يتحقق بدون الظرف فلهذا وكذا الطعام في السفينة والبرقي الجو والوقود هذه الظرفية اما

مكانية أو زمانية وقد اجتمعنا في قوله سبحانه وتعالى المرعيت
الروم في التي الأرض وهم من بعد علمهم سيغلبون في بضع سنين
ثم أعلم أن إباحة حنيفة وصاحبه اختلجوا في حذفه وإثباته
في ظروف الزمان فقالا لها سوا و فرق أبو حنيفة رحمه
الله سبحانه وتعالى بينهما في نية أحراهما في قوله أنت طالق
في عدم قصد ولا يقع في قوله أنت طالق غرا أو مراد في القضا
وأما ديانة فيصدق وقال لا يصدق فيما قضا ويصدق
فيما ديانة لأنه وصفا بالطلاق في جميع الفرع يقع في أول جزء
منه ضرورة فإذا نوي البعض التخصيص في العموم وفيه
تخفيف عليه فلا يصدق كما في الفصل الثاني وكان إذا حلف لا يأكل
طعاما ماعدا دون طعام وهذا لأن حذف حرف في وعدم حذفه
بمترلة ولهذا يقع فيهما في أول جزء منه عند عدم النية
والفرق بين قوله صمت يوم الجمعة وبين قوله في يوم
الجمعة لأنه ظرف في الحالين وله أي الإمام وهو المرفق
أن كلمة في للطرق والظرف لا يقتضي الاستيعاب بل إذا
استعمل جزء منه يكفي كما يقال تعدت في العجر وعفوه
فإذا نوي البعض فقد نوي التخصيص في العام وهو مجاز فلا
يصدق إذا كان تخفيفا وتطهيره ما إذا قال لأصوم عمري
أو في أول عمري أو الدهر أو في الدهر وسرت فرسخا أو في فرسخ
وانتظر نيتي يوما أو في يوم بخلاف ما استشهد به لأن اليوم لا يتجزئ
في حق الصوم فاستوي فيه المحذف وعدمه وقد يختلف الشافعي

تقديره

١٣١
تقديره والتفريع به لا يتركه أنه إذا حلف لا يخرج امرأة إلا بدنه
يحتاج إلى الأول في كل حرجه ولو قال إلا أن ذلك يكتفي بأذن
واحد وإن كانت الباقية مفردة ولا يقال هو ظرف في الحالين
لأنه نفع ظرفيته مع ظهور في **أقول** ومن معاني في التعليل حقوقه
سبحانه وتعالى فذلك الذي لتتبي فيه وفي الحديث الشريف إذا امرأة
دخلت النار في هرة حبستها ومن معانيها الاستعداد ومن معانيها
أن تكون مرادفة إلى خوفه وإيهم في أنواهم ومن معانيها
أن تكون مرادفة من هكذا ذكر ابن هشام والله سبحانه وتعالى
أعلم **قوله** المحشي أن تقتصر أن يقع الشرط عقبه كما هو حكم
الشرط **أقول** يعني في قول المصنف وتجعل شرط الله مساهلة
لأنه لو كان شرطاً لمحض الوقوع الشرط بعده لأمعه وقال بعضهم
بحال الشرط فيقع الطلاق بعده كذا ذكره المحشي عن السراج الهندي
أصح لأنه لو قال لأجنبية أنت طالق في كذا حرك فتردها لا تطلق
كالوقال مع كذا حرك ولو كان للشرط لطلقت كالوقال أن تزوجت
فانت طالق كذا في الحائية كذا في شرح المنار وصح فيه أنه يقع معه
لا عقبه وفي التلويح وفي قوله بمعنى الشرط إشارة إلى أنه لا يصير
شرطاً لمحض احتي لا يقع الطلاق بعده بل معه يقع معه ويظهر
الأنثى فيما إذا قال لأجنبية أنت طالق في كذا حرك فتردها
لا تطلق كالوقال مع كذا حرك بخلاف ما لو قال أنت طالق أن
تزوجت أنت **أقول** ولعل قول المصنف على قول بعضهم
لأنه قال وتجعل شرطاً أي يجعله بعضهم شرطاً وقد علمت الصحيح

واحدة سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف او في النبي تم **اقول**
 اعلم ان كلمة او تستعار للعموم بدلالة تقتضيه فيجوز فيها او او
 العطف من حيث انها منفيا وليس بعين الواو من حيث
 انا كل واحد منهما منفي ولو كان كذلك لم يكن كل واحد منهما منفيا
 منفي ولو كان كذلك لم يكن كل واحد منهما منفيا عن الاخر بل على
 الاجتماع كالواو في الدليل على العموم استعمالها في النبي قال الله
 سبحانه وتعالى ولا تطع منهم اثما وكمورا معناه ولا كفورا
 فايها اطاع يكون مرتكبا للنهي ولو قال سبحانه وتعالى وهو العلم
 وكفورا لا يكون مرتكبا للنهي بطاعة احدهما ما لم يطعها قال
 في البداية وتم لورودها في النبي ولا تطع منهم اثما وكفورا
 اي واحدا منهما وهي نكرة في النبي فتعها ولا اكلم فلانا او قلنا
 بحيث باحدهما وبها ولا يتخير في التقيين وعمومها على الاخر او
 الافراد لا الاستفراق فيعد عاصيا باحدهما خلاص الواو **اقول** وقال
 العلامة الحامي ولا يتوهم ان او في مثل قوله سبحانه وتعالى ولا تطع
 اثما وكفورا الكلام من الاخرين فانها مستغلة لاحد الامر من على ما هو
 الاصل فيها والعموم مستفاد من وقوع الاحاد في سياق النبي لانه
 كلفوا النبي **اقول** ورايت بخط والدي عن بعض حواشي
 الكشف كلمة او تعبير احد الامرين في الاثبات واماي النبي
 فتعبد في كل واحد من الامرين فاذا قلت ما جاء في زيد او
 عمرو فالمعنى ما جاء احدهما اي لم يجز زيد ولا عمرو لان تقيض
 الموجب التخييري النبي الكلي يدل على قوله سبحانه وتعالى ولا

تطع

١٤٢
 تطع منهم اثما وكفورا وقد قرر هذا المعنى ابن الحاجب في شرح الفصل
 وغيره في غيره وفي بعض المصنفات ومن الدليل على العموم استعمالها
 في موضع الاباحة فيصير عاما لان الاباحة دليل العموم لا اطلاق
 ورفع القيد وعند ارتفاعه تثبت الاباحة بطريق العموم
 الا ان يانه لو اذن لعبده في نوع يصير ما ذونا في الانواع لان
 الاذن في القيد وفي الوصول الى تحرير الاصول قد تستعار كلمة
 او للعموم فتوجب عموم الاور في موضع النبي وعموم الاجتماع
 في موضع الاباحة والفرق بين التخيير والاباحة ان له الجمع بينهما
 في الاباحة وليس له ذلك في التخيير وفي التلويح والتحقيق ان الاحاد
 الامر من وجوار الجمع وامتناعه عما هو بحيث بحسب محل الكلام
 ودلالة القرابين **اقول** لا يمتنع الجمع في التخيير كما في خصال
 الكفارة وكذا اذا حلف ليدخل هذه الدار وهذه الدار فانه لو
 دخلها جميعا لم يحنث وقد لا يمتنع الخلوة في الاباحة كما في جالس الحسن
 او ابن سيرين او لم يكن الامر للوجوب وكذا اذا حلف لا يكلم الا زيدا
 او بكرا فانه لو لم يكلم واحدا منهما لم يحنث **اقول** ما ذكره من
 بصورة الامر ومعناه منع الجمع او الخلوة في الاثبات بالامور به
 ففي الاباحة اذا لم يحنث واحد منهما لم يحنث انما بالامور بخلاف
 ما اذا جمع بين خصال الكفارة قال الاثبات بالامور به انما يكون
 في واحدة منهما وجوار غيرها عما هو بحكم الاباحة الاصلية حتى لو لم
 تكن لم يحنث كما اذا قال بع هذا العبد او ذاك او اطلق هذه الروحة
 او تلك **اقول** وفي القين للعلامة ابن هشام في بحث او فان قلت

فد مثل العباد ياتي الكفارة والفدية للتخفيف مع امكان الجمع
اقول يمتنع الجمع بين الاعطاف والكسوة والتخفيف الا في كل
كل منهن كفارة وبين الصيام والصدقة والسنة الا في كل
منهن فدية بل تقع واحدة منهن كفارة او فدية والباقي فدية
مستقلة خارجة عن ذلك انتهى والله سبحانه وتعالى اعلم فائدة
نستعار او يختار ان وقع بعدها مضارع منصوب ولم يكن قبلها
منصوب بل فعل مثله يكون كالعامية كل زمان ويقصد ان
بالفعل الواقع بعد او نحو لا زمك او تعطيني حتى ليس المراد
ثبوت احد الفعلين بل ثبوت الاول من راي غاية هي وقت اعطى
الحق كما اذا قال لا زمك حتى تعطيني حتى صار او مستعارا حتى
والمناسبة ان اول احد المذكورين وتعيين كل منهما باعتبار الخيار
قاطع لاحتمال الاخر كما ان الوصول الى الغاية قاطع للفعل وهذا
معه قوله لان احدهما اي احد المذكورين في العطف باو
والمطوف عليه يرتفع بوجود الاخر كما ان المقياد يرتفع بالغاية
وينقطع عندها ولهذا ذهب الحاة الى ان او هن بمعنى اي لا
الفعل الاول من حيث جميع الاوقات الا وقت الفعل الثاني وعنده
ينقطع امتداده وقد ذكر هذا الاصوليون وقد مثل بذلك
بقوله سبحانه وتعالى ليس لك من الامر شيء او ينوب عليهم
اي ليس لك من الامر في عند ايهما الى استظهارهم شيء حتى توتهم
وزهب صاحب الكشاف رحمه الله سبحانه وتعالى الى انه عطف على
ما سبق ولده من الامر شيء اعتراض والمعنى ان الله سبحانه وتعالى ما لك

امرهم

١٢٤
وامرهم فاما ان يهلكهم او يهزمهم او ينوب عليهم او يعذبهم
فان قلت لا شيء عدلتم عن العطف والعدول عن الحقيقة
انما هو عند تقدير ان تعطف قوله سبحانه وتعالى او ينوب
علي ما قبله اي يكتبهم **قلت** قالوا تقدير العطف يكون
باعتبار عدم فعل منصوب فيما قبله كما قدمناه انما قال العلامة
سعد الدين فلو قال والله لا ارجل هذه الدار او ارجل تلك
بالنصب كان او بمعنى حتى اذ ليس قبله مضارع منصوب
يعطف عليه فيجب امتداد عدم دخول الدار الاولى
الى دخول الثانية حتى لو دخلها ولا حث ولودخل الثانية
او لا يري يمينه لانها المحلوف عليه الى اخره **اقول** قد نظر
فيه بعض الفضلاء فقال وفيه نظر فان فقد ان المنصوب
في الكلام السابق لا يمتنع العطف لان العطف في المحل لا يستلزم
الاشتراك في الاعراب الانزوي الى قول الشاعر لانه من خلق وتاتي
مثله فان تاتي منصوب باضارا ان بعد الواو ولم يسبق مثله
ولم يسبق ذلك عن الاجراء على الحقيقة اي حقيقة الواو التي
هي مطلق الجمع انتهى **اقول** وقد قيل ان العطف يتعذر
اذا كان الفعل متفيا والثاني مثبته **اقول** وقد رده
السعدية التلويح حيث قال وما يقال ان تقدير العطف
من جهة ان الاول منفي ليس يستقيم اذ لا امتناع في عطف
المتب على المتفي وبالعكس والله سبحانه وتعالى اعلم **قول**
المصنف ولو نظر العين **اقول** والقول بالتعريف به ظاهر

موافق للمقتضى عدلانه غيبية وهي حرام فان ارتكبه يعزر
لانه ارتكب معصية ليس فيها حد مقدر وهو انه نابط
في التقدير كما قد ذكره المصنف هنا وقد صرح في شرح الشريعة
بكون الغز غيبية حيث قال ان الغيبة لا تقتضي اللسان
صريح بل التقدير في هذا الباب كالنصريح وكذا الفعل كالقول
وكذا الايمان والغزو والرمز والكناية والحركة وكل ما يفهم منه
المقصود فهو داخل في الغيبة وهو حرام ومن ذلك ما قالت امر
المؤمنين عايشة رضي الله عنها ونفعنا بها دخلت علينا امرأة
فما لثت اومات بيدي اي قصيرة فقال عليه الصلاة
والسلام قد اغتبت بها ومن ذلك المحاكاة بان يمشي متعارجا
او كما يمشي في غيبة بل هو اشد من الغيبة لانه اعظم في التصوير
والانتهيم وتماه في شرح الشريعة والله سبحانه وتعالى اعلم
قول المصنف يعزر على الوباء كتعريف نحوثة
اي اخره **اقول** كزببية ولوزة وفستقة ومشمشة
واصله ما روي ان عمر بن الخطاب رضي الله سبحانه وتعالى
عنه عز رجلا رايه يعرف زببية وقال كلها يا صاحب الوباء
البار والسبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف قال له يا فاسق
لما اراد اثبات فسقه لا يقبل الاخره **اقول** قالوا ولا يسمع
القاضي الشهادة على جرح مجرد اي مجرد من غير ان يتضمن
ايجاب حق من حقوق الشرع او من حقوق التعبد لان الفسق
المجرد لا يدخل تحت الحكم لان الناسق يرفع فسقه بالنقبة ولعله

قد

قد تاب في محله او قبله فلا يتحققه الا لزام ولا فيه هتك
الستر وانشاء الفاحشة من غير ضرورة **اقول**
واذا كان في اثبات ما يوجب التقدير منفعة بالعامه
لم يكن جرحا مجردا قال بعض العلماء في مولفاته ويدخل التقدير
تحت قولهم في تفسير الجرح المقبول في كتاب الشهادات هو ما تقن
حقا لله سبحانه وتعالى او حقا للمصعد والمجد الذي لا يقبل ولا تسع
البيته عليه وما لم يتقن حقا لله سبحانه وتعالى ولا للمصعد
كافي الهداية وغيرهما فحق الله سبحانه وتعالى اعم من الحدود والنفاز
التي هي من حقوق الله سبحانه وتعالى لان المراد بحق الله سبحانه
وتعالى كما صرح به الاصوليون ما تعلق بفعله بالظن العامة
وذكر في المراج في شرح قوله في الهداية ولا تسمع الشهادة
على جرح مجرد فان قيل انه صلى الله عليه وسلم قال اذكروا العاقر
بما فيه قلنا هو محمول على ما اذا كان ضرورة فيصير الى غيره
ولا يمكن دفع الضرر بالاعلام انتهى فيدخل تحته ما اذا كان ضرورة
عامة كرجل يودي المسلمين بالمساة ويده فاذا علموا القاضي بذلك
قبل خبرهم حيث كان الجرح عدلا فيزجره القاضي وينسعه اشد
المنع ويعزره بما يليق بحاله **اقول** وفي البحر للمصنف ان الظاهر
لان المراد ان تتضمن حقا من حقوق الشرع لم يكن مجردا شامل
لما ان تضمن التقدير بحق الله سبحانه وتعالى فعلى هذا الوجه
ان الشاهد خلييا جيبية يقبل لتضمنه اثبات التقدير
لكن الظاهر ان مراده من الحق الحد ولا يدخل التقدير

لقولهم وليس في وضع القاضى الزامه لانه يرفع بالتوبة لان
التعذر برحق لله سبحانه ونعاني يسقط بالتوبة بخلاف الحدود
لا تسقط بها فوضع الفرق ويدل عليه انه مثلوا المجرم باكل الربا
مع انه يوجب التعذيب وبأقرارهم بالزور مع انه يوجب التعذيب
فتعين ارادة الحد وفقط **قال قلت** هل عدم قبول
الشهادة عيب المخرج المجرم مطلقا قبل التعديل وبعده ام قبله
لا بعده **قلت** قال المصنف في المجرم ولكن عدم قبول
الشهادة عيب المخرج المجرم اعم من ان يكون قبل التعديل وبعده
انتهى **قلت** لكن في الدرر والعرض لا خسر وما يخالف
ما ذكره المصنف فانه قال ان الشهادة عيب المخرج المجرم لا تقبل
بعد التعديل وتقبل قبله وانما تقبل قبل التعديل لانها اخبار
فاذا اخرج مجرما ان الشهود فساق او اكلت الربا ان الحاكم لا يجوز
قبل ثبوت العدالة وما بعد التعديل رفع للشهادة بعده
ثبوتها حتى وجب على القاضي العمل بها ان لم يوجد المخرج
المعزى ومن القواعد المقررة ان الدفع اسهل من الدفع وهو السر
في كون المجرم مقبولا ولو من واحد قبل التعديل غير مقبول
بعده بل يحتاج الى نصاب الشهادة وانبات حق الشرع
الشريف او العبد **اقول** ولقد اجاد مولانا ملا خسر في تحقيق
هذا المقام وخبره في الدرر والعرض قال فاصحى بهذا
التحقيق ما اعترض عليه بعض المتصلقين بلا شعور على
سرادقاته ومع ذلك اهل عن القواعد وغافل حيث

قال

قال **اقول** فيه نظرا اذا عرض ان مثل هذه الشهادة لا تقبل
سوا كان قبل تعديل الشهود او بعده فلا حاجة الي ما ذكره من
الصورة المقتضية انتهى **اقول** قال شيخ الاسلام والدي في مع القفار
بعد ما ذكره الملا خسر والمذكور **اقول** ومراده بهذا ان كان
بما **اقول** وهذا مخالف لما ذكره المصنف في المجرم كما ذكرته
لك **اقول** وقد ذكر العلامة كمال الدين في فتح القدير
وجوه لعدم قبول الشهود عيب المخرج المجرم وذكر منها ان المجرم هذه
الشهادة يفسق الشاهد فلا تقبل بثبوتها وهدالان فيه اشاعة
الفا حشة وهو متوقع عليه قال سبحانه وتعالى ان الذين يحبون
ان تشيع الفاحشة في الذين امنوا هم عذاب اليم **قال قيل**
ليس المقصود اشاعة الفاحشة بل دفع الضرر عن المشهود عليه
اجيب بان دفعه ليس يخصص في افادة القاضي على
وجه الاشاعة بان يشهد به مجلس القضا المشتمل على ثلاثة
من الناس بل يندفع بان يخبر القاضي سرا انتهى والله سبحانه
وتعالى اعلم **قول** المصنف التعذر لا يسقط بالتوبة **اقول**
قال في القنية بعد ان علم بعلامته فغيب ويضرب
للمسلم يسبغ الخمر ضربا وجعا جلا في الذي حتى يتقدم اليه
فان باع في المصير بعد التقدم ثم اسلم لا يسقط التعذر من
هذا دليل على ان التعذر لا يسقط بالتوبة انتهى والله
سبحانه وتعالى اعلم **اقول** لا يخفى ان التعذر ينقسم الى ما هو
حق الله سبحانه وتعالى وحق العبد فاما ما وجب حق الله سبحانه

وتعالى فقد صرح مشايخنا بأنه يسقط بالتوبة ومن صرح بذلك
 العلامة المصنف في البحر في بحث الشهادة علي المجرم المجرم
 واما ما وجب حقا للعبد فقالوا هو كسائر حقوقه يجوز فيه
 الابراء والعفو والشهادة علي الشهادة ويجوز فيه اليمين
 يعني اذا انكر انه سبه بخلف ويغضي بالنكول كذا في فتح القدير
 فاذا علم ذلك وعظم ما هنالك علمت ان المصنف اطلق في كون
 التقرير لا يسقط بالتوبة وهو اطلاق في غير محله كما لا يخفى
فادق قال العلامة كمال الدين في فتح القدير
 وقال المترني شي يجوز التقدير الذي يجب حقا لله سبحانه وتعالى
 لكل احد فعلمه النيابة عن الله سبحانه وتعالى انتهى **قول**
 وتبين في البرازية والقنية بحال ارتكاب الفاحشة قال في
 البرازية وبعد الفراغ لا يقيم الا الامام **قول** المصنف
 حرمة اللواطة عقلية الي اخره **قول** وفي فتح القدير
 للعلامة ابن القيم وهل تكون اللواطة في الجنة اي هل يجوز
 كونها فيها قيل ان كان حرمتها عقلا وسما لا تكون وان سمعنا
 فقط جاز والصحيح انها لا تكون فيها لان الله سبحانه وتعالى
 استبعده واستقيم فقال سبحانه وتعالى ما يستعملها من
 احد من العالمين وسماه خبيثة فقال سبحانه وتعالى كانت
 تعمل الخبايا والجنة منزهة عنها نفوذها الله الملك
 العتيد ومن الخبايا والجنة سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف
 ولما رآه لاصحابنا اي اخره **قول** يعني لم اظفر بما حكاه عن

مولانا

مولانا الامام الشافعي رحمه الله سبحانه وتعالى في كلامه السادة المحقة
اقول وقد ظنرت به وبه سبحانه وتعالى الحمد والمنة والتفضل
 بايت ذلك بخط ثقة بخط شيخ الاسلام الوالد قال رايت ذلك
 في اجناس الناطقي قال وان كان المدي عليه رجلا صرورة وخطر
 استحسن ان لا يعزرا اذا كان اول ما فعل وفي نوادر لا يتم
 عن محمد ويعظه حتى لا يعود اليه فان عاد الي ذلك وتكرر
 منه ضرب التقرير وقدر وي عن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ومثوق قدره ونحوه تجا فواسي عقوبة ذوي المروة الا في الحد
 انتهى والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف اذا اخذ قبل
 نوبته **اقول** هو راجع الي الساجر والذندريق لما تقر ان الشرط
 يرجع الي جميع ما سبق عندنا بخلاف الاستثنا والصفة فانهما يرجعا
 الي ما يليهما والفرق مذكور في كتب الاصول وعليه كون
 الشرط يرجع الي الجميع فروع ذكرها مشايخنا منها لو قال
 عبادة خروا سراطة طالق وعليه حج ان لم يدخل الدار ومنها
 ان ملك ثوب الشرا والافراير وعوها اذا كتبت اخره ان شاء الله
 تعالى يبطل البيه وعوه ولا بد من الاتصال في الكتابة فلو ترك
 بركة فان الاستثنا ينصرف الي ما يليه اتفاقا كالحسكون
 في النطق **اقول** وكون الاستثنا يعود الي الاخير هذا محله
 عالم يقتضي رجوعه الي الجميع دليل فان دل عليه ذلك دليل
 رجوع الي الجميع ومن فروع كون الصفة ترجع الي الاخير الي الجميع
 ومن فروع كون الصفة سراطة بحرر علي الرجل امراته سوا دخل

بامراته او لم يدخل لقوله سبحانه وتعالى وامهات نسايكم وقوله
 سبحانه وتعالى نسايكم اللاتي دخلتم بهن وقع صفة وهي ترجع
 للاخير فتكون قيد اي الدياب كما حققه الكمال في شرح المهداية
 وشيخنا العلامة عليه المقدسي مفتي الديار المصرية في شرح الكفر
 النظم وغيرها وقد حوت هذا البحث في رسالة لي في ذلك والحد
 لله تعالى ومنه التوفيق **اقول** وقوله ان الشرط يرجع
 الي الجميع المراد به الشرط الصريح كما صرح به الزيلعي في شرح الكفر
 في باب المعربات **اقول** ويبدل على رجوعه الي الشئ في كلام
 المصنف ما في شرح السرعة من قوله الزيد يق عند الفقهاء
 من ينظر في الكفر مع الاصرار عليه ويظهر الايمان بغيره فاعلموا
 في قبول توبته والاعلام عند الحنفية انها تقبل قبل الطهر وبعد
 لا بل يقتل كالمسحر والراعي الي الاتحاد والاباحي كذا في شرح الفهر
 وفي فتاوي قاضي خان والذي يستعمل السحر فهو عليه وجوه ان كان
 يقول انا اخلق وافعل ما اريد ثم تاب وتوبته لا يقبل وان كان
 الله سبحانه وتعالى خالق كل شئ قبلت توبته ولا يقبل وان كان
 يستعمل السحر ويحسد لا بدري كيف يفعل فان هذا الساحر
 يقتل اذا اخذ وثبت ذلك منه ولا تقبل توبته وساحر مستعمل
 السحر لا يجزيه ولا امتحان ولا يعتقد انه لا يكون كافرا وفي بعض
 المعبرات قالوا ان الزيد يق قبل ان يوحى فاقوله زيدا
 وتاب عن ذلك تقبل توبته وان اخذ ثم تاب لا تقبل توبته
 لانهم باطنية بظهورون شيئا ويعتقدون في الباطن خلافه

ذلك

147
 ذلك نفوذ بالله سبحانه وتعالى من ذلك وفي الفتاوي الظهيرية
 الساحر يقتل ان اعلم انه ساحر ولا يستتاب ولا يقبل قوله
 اني اترك السحر واتوب بل اذا اقترانه ساحر فقد هدر دمه
 وكذا اذا شهد الشهود به ولو اقترانه كان في مدة ساحر او فترك
 منذ زمان قبل منه ولا يقبل وكذا لو ثبت ذلك بالسبب وانتهى
 واعلم ان السحر هو اظهار ما خارق للعادة من نفس سريرة
 خبيثة بما شدة اعمال مخصوصة بخبري بحري القلم والتعليم
 نفوذ بالله سبحانه وتعالى من ذلك والله سبحانه وتعالى اعلم
اقول وينبغي ان يراد على قول المصنف كل كافر تاب فتوبته
 مقبولة الاجماع الي اخره المرتد الذي اذا اخذ تاب واذا
 ترك ارتد وعاد وتكرر ذلك منه بين العباد لما في فتاوي قاضي
 خان في اخر كتاب الحدود وحكي انه كان يفقد انصر ايمان
 مرتدان اذا اخذ تابا واذا ترك عاد الي الردة قال ابو عبد الله
 البجلي يقتل ولا تقبل توبتهما والله سبحانه وتعالى اعلم
قول المصنف كل مسلم ارتد فانه يقتل اذا لم يثبت المرأة
 الي اخره **اقول** هذا الكلام يشمل الحنفية المشرك وقا هر كلامه
 انه يقتل والحكم ليس كذلك فان الحنفية لا يقتل المرأة بل
 يحبس ويحجر على الاسلام قال في الفتاوي السراجية الحنفية
 المشرك والمراة اذا ارتدت لم تقتل وغيبس انتهى والله سبحانه
 وتعالى اعلم **قول** المصنف وبطلان وقعه في اخره **اقول**
 هذه المسئلة مذكورة في المحيط وغيره اذا وقف ارضا

وقفا صحیحاً ثم ارتد الواقف بعد ذلك وقتل علي ردة اومات
بطل الوقف وصار ميراثاً لحبوط عليه فان رجع الي الكلام
فان وقف بعد الرجوع جاز ولا فلا قال في حقه في هذه
المسئلة نظراً ان حبط عليه ينبغي ان يكون في ابطال ثوابه
لا في ابطال ما يتعلق به حق الفقرا وصار اليهم فانه ينبغي
ان لا يبطل حقهم بفعله انتهى **اقول** وهو نظر نظير
وفي الاسعاف ولو جعلها وقفاً على ولد ونسله وعقبه
ثم من بعدهم علي المساكين ثم ارتد والعيان بالله
سبحانه وتعالى بعد ذلك عن الاسلام فان او قتل عليه يبطل
الوقف ويرجع ميراثاً **فان قيل** كيف يبطل الوقف ويرجع
ميراثاً وقد جعله علي قوم باعيا لهم **قلت** قد جعل اخوه
للمساكين وذلك فريضة الي الله سبحانه وتعالى فلما بطل ما تقرب
به الي الله سبحانه وتعالى بطل الثاني لانه لما بطل ما جعله للمساكين
بارتدادهم فكانه وقف ولم يجعل اخوه للمساكين وان لم يكن
اخره لهم لا يصح الوقف علي قول من لا يجيزه الا جعل اخوه
لهم وكذلك لو وقف علي اهل بيته او علي قرابته او علي
مواليه او علي بني فلان ابداءً من بعدهم علي المساكين فانه يبطل
ببونه مرتداً ولو وقف وهو مرتد كان وقفه باطلاً لا
ابا حنيفه رحمه الله سبحانه وتعالى لا يجيز تصرفه في المال
الذي في يده حتي لو قتل علي ردة اومات عليها تكون جميع
تصرفاته في ماله باطلاً والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف

لا بالمودن

لا بالمودن وبالفعل والعلم الي اخره **اقول** قال في البرازية
والاستحقاق بالعلم انكونهم علما استحقاق بالعلم والعلم صفة
له سبحانه وتعالى منحة وفضل احيا رعاياه ليدلوا خلقه
علي شرعة نبيه **فان قيل** فاستحقاقه بالعلم الي من يعود
انتهي **اقول** فيفيد هذا ان الاستحقاق بالعلم لا يكون لهم
علما بل لكونهم ارتكبوا ما لا يجوز او من حيث الادمية ليس بكفر
وهو يفيد انه لو استحق بالمودن من حيث الاذان ان يكفر فينتاحي
والله سبحانه وتعالى اعلم **اقول** وفي نسخة من الاشباه والنظائر
كدر مسئلة الاذان والمودن ولا يدري ما الحكم في ذلك **قول**
المصنف قال الناجران الكفار ودار الحرب الي اخره **اقول**
وفي المتا تاريخانية وفي التفسير والتفق مشايخنا ان من راي
امرا الكفار حراً فقد كفر حتي قالوا في رجل قال ترك الكلام
عند اكل الطعام حسن من الجحوش وترك المضاجعة لحالة
الحبض عند حسنة فهو كافر **فايضا** نقلت عن مختصر
الطحاوي قال ابو جعفر واذا ارتدت المرأة لم يرثها زوجها
وليست كالزوجة ان ارتد قال ابو بكر وذلك لان المرأة لا يقبل
ولا تكون يار تداها نارة من الميراث بل هي بمنزلة ماله
فبطلت ابن زوجها بشهوة وهي صحيحة فلا يرثها ولا يرثها
زوجها واما الزوج فانه يقتل فان كان فاراً من الميراث بمنزلة
المريض اذا اطلق امراته وقالوا لو ارتدت المرأة وهي مريضة
ورثها زوجها ان ماتت في العدة **فمن** لو قال شخص لا احب

الدبا وهو الفزع واراد الاستحقاق كفر لما صح انه صلي الله
 عليه وسلم كان يتجنب الدبا هكذا في بعض المعتمرات
 وحكي عن ابي يوسف رحمه الله سبحانه ونفعي انه كان جالسا مع
 هارون الرشيد عليه المائدة فروي عن النبي صلى الله عليه
 وسلم حديثا انه كان يحب الفزع فقال حاجب من حجاب
 اما ان افلا احبه فقال ابو يوسف يا امير المؤمنين انه قد كفر
 فان تاب واسلم والا فاضرب عنقه فتاب واستغفر حتى امن من
 القتل **فصل** مهم قال في النخبة واذا قال لغيره
 شارك او قص شاربك فانه سنة سنة فقال لا فعل انك
 اصلا بكفروني البرار بة قيل قلنا الا ظاهرا سنة فقال لا
 لا فعل وان كان سنة كفر قال والحاصل انه اذا استخف
 بسنة او حديث من احاديثه عليه افضل الصلاة والسلام
 كفر بقوله الله العلي العظيم من ذلك **قول** المصنف كتاب
 القبط واللقطة والابق والعقود **اقول** قد ترجم المصنف
 لهذه الاربعة ولم يذكر شيئا من احكام القبط والعقود
 فيما رايت من النسخ من هذا الكتاب ونقص المترجم له عن
 الترجمة معيب لانقص الترجمة عن المترجم له كافي شرح البخاري
 شيخ الاسلام زكريا ولا باس بايراد بعض احكام من احكامها
 والله سبحانه ونفعي اعلم هو الحق فاقول حكم القبط
 يرمع الي نحو خمسة عشر مسئلة منها الافضل في القبط
 ان ياخذ اذ اوجده يملك ومنها ان القبط مسلم ومنها

القبط

١٤٩
 القبط حر لانه وجد في دار الاسلام ومنها ان الواجد اولى
 به من غيره واولي بالانفاق عليه فان ابي ان يفعل دفعة
 الي القاضي فان قدر القاضي ان يتفق عليه من بيت المال
 الي ان يستغني فقد ذلك وان لم يقدر دفعه لرجل يتفق
 عليه ما يحتاج اليه علي ان يكون ذلك دين له علي القبط
 يطالبه به ان ادرك فان لم يجد من يتفق عليه كذلك
 فشا ان لا يتفق فله ذلك ويكون حقه علي المسلمين ان
 لا يضيعوه كذا في التفت ومنها انه ليس للملئق ان
 يشتري له ولا ان يبيع الا ما تدفع اليه الضرورة من
 طعام او تسوة وله ان يقبل له الصدقة فينتفق عليه
 ذلك ومنها ان يجوز له ان يزوجه عسلا او جارية فان
 اسره القاضي بذلك كله جائز حينئذ ومنها ان القبط
 اذا ولي احد اجاز ذلك وهو اولى بميراثه من بيت المال
 ومنها ان شئ جنايته في بيت المال ومنها انه اذا ادعاه الملئق
 ثبت نسبته منه ولو ادعاه كافر لم يصدق الا ان يكون
 القبط وجد في قرية فيها كفار فيصدق حينئذ
 ويكون ابنه ويكون مسلما ومنها اذا ادعاه امرأة لم تصدق
 الا ببيته فانه تشهدت امرأة عدله انها ولدته فقي به لها
 كذا في التفت **اقول** وعنه كافي الخاتبة امرأة لهارون
 دارعت المرأة انه من الرقيق وانكر الرقي الولادة فان الولادة
 لا تثبت الا بشهادة القابلة وان لم يكن لهارون فقالت

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

لصغير هو اني لا يثبت النسب الا بشهادة رجلين ومنها
لو ادعي الملتقط انه عبده لا يصدق وان لم يعرف انه لقيط
فالقول قوله وكان عبده ومنها لو التقطه مسلم وكان قنطارا
في تربته فاعلم احق به من الكافر وكذلك لو وجد حرة
وعبد فاحرا ولي من العبد ومنها انه اذا مات اللقيط فارتبه
لبنيت المال ومنها انه لو ادعاه حران احدهما ابني من هذه
الحره والاخر من الامه فالزوي يترعيه من الحره اولى ومنها
انه اذا وجد معه مال فهو له فيصير له الواجد اليه بامر
القاضي ومنها ان الواجد يدفعه في حرقه ومنها انه يقبض
له الحبة ومنها انه لا ينقد للملتقط عليه اجارة وعرفه
بعض العلماء بان يجر مولود طريقه اعلمه خوفا من العيلة او
نكاح من تمة الزنا والمفقود هو غائب لم يدراحي هو قديم توقع
ام ميت اودع الحمد البلغ وهي حي في حق نفسه فلا تنكح عرسه
ولا يقسم ماله ولا تنسخ اجارته وينصب القاضي من
ياخذ حقه ويحفظ ماله ويقو برعليه وحاصل ان النصف
يجوز له فعل مسائل ولا يفعل مسائل فالمسائل التي له
فعلها منها ما قد مناه عنها من اخذ حقه وحفظ ماله
وقيامه عليه ومنها بيع ما يخاف فسادده ومنها انه ينفق
على عرسه وقريبه ولاد او من المسائل التي لا يملك فعلها
انه لا يخاصم في دين نولاه المفقود ولا في نصيب له في عقار
او عرض في يد اخر ومنها انه لا يبيع ما يخاف فسادده

في

في تقه ولا ميرها ومنها ان لا ينفق على الاخ والاخت والحال والالة
كافي فتاوي الولو الحية **اقول** وقالوا الفقود جري في مال نفسه
ميت في مال غيره كافي همفقود منية المقتي وذكر معنى ذلك
وحاصل احوال الفقود انه حي في حق نفسه بالاستصحاب فلا
تنكح عرسه ولا يقسم ماله قبل ان يعرف حاله ولا تنسخ اجارته
وقد قدمنا بعض احكامه في ذلك وميت في حق غيره فلا يرث
من غيره ولا يستحق ما اوصي له اذا مات الموصي بل يوقف قسطه
الي موت اقترانه في بلدته وهو للذهب فان ظهر قبله حيا فله ذلك
وبعد حكيم بموته في حق ماله يوم علم ذلك فتنت عرسه
للموت ويقسم ماله بين من يستحق ارثه الان في مال غيره
من حين فقد فيرد الموقوف له الي من يرث مورثه عبد مؤنة
ولو كان مع الفقود وارث يجب به لم يعرض شيئا وان انتقص
حقه اعطى اقل النصيبين كالحال اي ان انتقص حق الفقود
بالزوي حجب اعطى اقل النصيبين بيباه رجل مات عن ابنتين
وابن مفقود وابن ابن او بنت ابن والمال في يد الاجنبي
وتصادقوا على فقد الابن فطلبت البنات الميراث يعطيان
النصف لانه حقيق بنه ويوقف النصف الاخر ولا يعطى
اولاد الابن شيئا لانهم يحجبون بالمفقود لو كان حيا فلا يستحق
الميراث بالشك ولا ينزع من يد الاجنبي الا اذا ظهرت حيا ته
وتامه في فتح القدر والى كجانه ونعالي اعلمه **قول** المصدق
او من استعان به مالكة **اقول** المراد من استعان به المالك

من قال له مالك ان عبدك قد ابق فاذا وجدته فخذ فوجده فوجده
 ليس له شيء لان مالك استعان به ووجده الاعانة والمعنى
 لا يستحق شيئا كذا في فتح القدير ومثله في الفتاوى الظهيرية
اقول وهذا التعليل بغيره انما لا يستحق الجعل اذا
 وقع منه وعد بخونه كما لا يخفى **اقول** وقد صرح
 باشتراط قوله بخونه في التاتارخانية معللا به انه
 قد وعد له الاعانة والله سبحانه ونفاني اعلم **قول**
 المصنف او رده احد الابوين مطلقا الى اجرة **اقول**
 كلامه يفيد انه لا فرق بين ان يكون الاب في عيال ولده ام لا
 وفي بعض المعبرات ما يخالفه في فتح القدير والجوهرة
 والظهيرية انه اذا ردا بقر ولده فان لم يكن في عياله فله
 الجعل وان في عياله فلا جعل له وجعل الحال على التفصيل
 ان الراد ان كان ابن مالك او احد الزوجين عليه الاخر
 او الوصي لا يستحق جعله مطلقا اما الولد فله من باب
 الخدمة والاب ان استاجر ابنه لخدمته لا يستحق عليه
 اجرة لان خدمته واجبة على الابن فلا جعل وهذا يفيد
 عدم الوجوب وان لم يكن في عياله فبطريق الاولى واما
 احد الزوجين فان كان زوجا فقياسا انه يجب وفي
 الاستحسان لا يجب لان العادة ان يطلب الزوج عبدا مرته
 متبرعا في العرف لا نه يستقيم به والثابت عرفا كالثابت نصا
 وان كان زوجه لا يجب له ولا لغيره لا يستحق بدل الخدمة

علي

على الزوج كالولد ولذا لو استاجرها لخدمته لا يجب له شيء
 واما الوصي فانه لا يستحق الجعل بر عبد اليتيم لانه من المفقظ
 وان كان غيرهم من الاب وباني الاقارب فان كانوا في عيال مالك
 لا يجب لهم وان لم يكونوا في عياله وجب لهم لان العادة والعرف
 ان الانسان انما يطلب الابن يتي في عياله فكان التسريح منهم
 ثابتا عرفا وهو كالثابت نصا بخلاف ما اذا لم يكونوا في عياله
 لان التسريح حينئذ لم يوجد نصا ولا عرفا **اقول** وفي التق
 الوارث اذا وجدته واخذ بعد موت السيد فليس له جعل
 لانه له او شريك فيه فقد رده لنفسه فلا جعل له وفيها
 رجل اخر اراه في اية المشقة فاستخفه مولاه فلا جعل له
 لانه جابه لنفسه لا يبرده على صاحبه وفي الفتاوى
 الوارث الجبة ان الرهيمان اذا ردا الابن لا جعل لهم فصار
 المستثنى على هذا احد عشر مسئلة والله سبحانه وتعالى اعلم
قول للمصنف لو اراد الملتقط الانتفاع الى اخره **اقول**
 محل هذا اذا كانت القنطة شيئا يطلبه صاحبه كما قد به
 في الخاتبة وبه يعلم اطلاق مولانا المصنف في محل التقيد
 قال تحررين قاضي خان وان اراد الملتقط صرف القنطة
 اي نفسه فهو عليه وجهين ان كانت شيئا لا يطلبه صاحبه
 كالنوي وقشور الرمان فهو على وجهين ان وجد الملتقط
 غير محتفظة كان له ان يستقيم بها وان اراد صاحبها ان ياخذ

فقه
 على هذه المسئلة في التفت

من الملتقط بعد ما جمعها كان له ان يأخذها لانه وجد عين
ماله وان كان الملتقط وجدها جملته مجتمعة ليس له ان
يشتقها قبل التفريق لان الظاهر انها سقطت من صاحبها
ولم يلقها ولو كانت النقطة شيئا يطلبه صاحبها فارد الملتقط
ان يصرفها الي نفسه بعد ما عرفها مرة التعريف فهو وجه بين
ان كان الملتقط غنيا لا يحل له ذلك عندنا سواء فعل ذلك
بامر القاضي او بغير امره بل ينصدق بها الا اذا علم انها
لذي ثمة لا ينصدق بها بل توضع في بيت المال قال في البحر
واستثنى من التصديق بالنقطة ما اذا عرف انها لذي ثمة
لا يتصدق بها وكانت في بيت المال للوايب كذا في التاتارخا
وقد ذكرها الوالد في توفيره وان كان الملتقط فقيرا ان ذلك
له القاضي بان ينفقها على نفسه يحل له ان ينفق ولا يحل بغير
امر القاضي عند عامة العلما وقال نصير رحمه الله بحانه
وتعالي حل وان كانت النقطة شيئا اذا مضى عليها يوم
او يومان نفدت ان كانت قليلا فوجب العيب باكلها
عنيا كان او فقيرا وان كانت كثيرة يبيعها بامر القاضي
ويحفظ ثمنها والله سبحانه وتعالى اعلم **قوله** المصنف
لا يجوز شركة القرا والحفاظ لوعاظ الى اخره **اقول**
وفي القنية رمن للقاضي ببيع وقال ولا شركة القرا في
القرا بالزمزمة في المجالس والتفاري لا بها غير مستحقة

عليهم

عليهم وفي الظهيرة ولوان ثلثة من القرا اشتركوا في المجلس
والقاري بالزمزمة والالحان هذه الشركة فاسدة لان ما اشتركوا
فيه لا يكون مستحقا عليهم ولا على احدهم ومثله في الفصول العارضة
في الفصل التاسع والصرون وفي القنية رمن لظهيرية الدين
الرغباني ثم قال ولا يجوز شركة الدلائل في علمهم وعلم بعلامة
شخص ولا شركة السوال لان التوكيل في السوال لا يصح ان يجرى
الشركة في تعليم القرا والفقه والسئلة في الحائط في الخنيس
والزبد وهي نوع القول بجواز اخذ الاخرة على القرابات
والفقير على الجواز وهو اختيار المتأخرين والمتقدمون على
المع من الجواز لان القرية انما تقع عن العامل ولهذا تعتبر اهلية
ونية الامر ولان التعليم يعني في التعلم لا في العلم فلا يصح الاستيجار
عليه وقيل الاختلاف فيه لاختلاف الاوقات فان عصر
المتقدمين كانت الرغبة فيه متوافرة على التعليم
حسبة ومن المتأخرين في مجازاة الاحسان من غير
شرط وقد انعدم العنيان فقلنا بالجواز لا يتعطل
هذا الباب ومحتاج بلح افتق الجواز الاستيجار اذا ضرب
له مدة واوجبوا له المسمى ولو لم يضرب مدة ولا نهاية
او جواجر المثل والمتقدمون انما منصوصا منه لفلة القرا
وجوب التعليم وليس كذلك زمانا وقال ابن القفيل
البحاري كان المتأخرون من اصحابنا يجوزون ذلك ويقولون
انما كره المتقدمون ذلك لانه كان للعالم عطيات من بيت المال

وكانوا مستوفين عمالاً بدينهم من امر معاشهم وقدر كان
 في الناس رغبة في التعليم بطريق الحسنة والائتجار بالاجارة
 ويعبر المستاجر على دفع الاجرة ويحبس ويوفى قال في النهاية
 وكذا بقي جواز الاستئجار على تعليم الفقه في زماننا
 وفي روضة الرندوتي كان جدينا يقول في زماننا
 يجوز الامام والمؤذن والمعلم اخذ الاجرة كذا في الرجة
 والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب
قوله المصنف والمراوح اي من المصالح **اقول** وفي
 القنية المراوح ليست من المصالح **قوله** المصنف
 وان لنفسه فهو له اي اخره **اقول** بعد اذا شهد
 انه فعله لنفسه وبه صرح في المحني للزاهد في قال في
 كتاب الوقف بعد ان علم بعلامة بطح متولي وقف
 بناني عرصته بنا او غرس من ماله فهو للوقف الا اذا شهد
 انه فعله لنفسه بخلاف الاجني فانه يكون له الا اذا اولاه
 للوقف انتهى **قوله** وبذلك صرح ايضا في القنية قال
 في كتاب الوقف بعد ان علم بعلامة بربها ان صاحب
 المبط متولي وقف بناني عرصته الوقف فهو للوقف ان
 بناء من مال الوقف او من مال نفسه ونواة للوقف او
 لم يوثقيا وان بنا لنفسه واشهد عليه كان له **اقول**
 لا يخفى ما في كلام المصنف ومن الاطلاق ومن المحب من
 الفاضل المحشي كيف مر على هذا المحل ولم يتعرض اليه

وقف

والله سبحانه وتعالى اعلم فصرح مسجد فيه شجر تقاح
 يباع للمفقير ان يفتروا عليه هذا التقاح هكذا ذكر في بعض
 النواصع والخيار للمفتوي انه لا يباع لانه صار للمسجد فلا
 يضره الا في المصالح المسجد كذا في وقف الولوالجية **قوله**
 المصنف واكن اطلاق المتون يخالفه **قوله** وبمقتضى اطلاق
 المتون افتى الشيخ العلامة المحقق الفهامة سراج الدين
 قاري الكندي انه حيث سئل عن مستحق حصة وقف عليه
 وهو ناظر عليها جرها من قطونة وقتضا جرتها ثمرات
 في اثناء المدة وانتقل الوقف اليه بعد تنفيع اجارته امر لا
 يجب لا تنفيع بموت الناظر الوجوه وان كان هو المتحق بانقراده
 انتهى كلامه **اقول** ويتبع ان يكون هو ان المذهب لما انه
 افتى به به هذا العلامة الامام والله سبحانه وتعالى اعلم **قوله**
 المصنف وهل يجوز للمتولي ان يشتري متاعا بالثمن الاخره
اقول يشك على هذا ما في شرح الوهبانية عن القنية فانه
قلت قال في القنية بعد ان روى يوسف الشرجاني الصغير
 قال لا يصير القيم ان لم يندم المسجد العام يكون ضرره في القائل
 اعظم فله هدمه وان خالفه بعض هذا المحلة وليس له الضمير
 اذا امكنه العارة فاذا هدمه ولم يكن فيه غلة للعارة
 في الحال واستقرض العشرة بثلاثة عشر في سنة واشترى
 من المقرض شيئا يشتري بثلاثة يرجع في غلته يكره
 في العشرة وعليه الرأية فهذا اصح وفي انه يضمن الزرع فليست اهل

تفصيل
 في البيع
 انما هو في قوله
 اذا اجروا فيه

شيخ الاسلام والوالد سفي الله عليه سبحانه وتعالى عهد مرارا
 واقتنت به مرارا والوالد المرحوم في ذلك رسالة
 معتبرة والله سبحانه وتعالى اعلمه **قول** المحقق والظاهر
 ان الذي ذكره في القنية مبني على قول الامام ابي حنيفة
 من كراهة القراءة على القبور الى اخره **اقول** ما جعله
 بحاله بقوله والظاهر الى اخره ذكره العلامة المصنف
 في البحر الرائق بلفظه قال في البحر الذي ظهر لي انه مبني على
 قول ابي حنيفة رحمه الله سبحانه وتعالى بكراهة قراءة
 القرآن الشريف عند ابقر فلنا يبطل النقيض والقوي
 على قول محمد من عدم كراهة القراءة كما في الخلاصة الى اخره
 فلفظه وافق بحسب المولى **اقول** وان اردت زيادة
 نحو هذا المقام فعليك بمراجعة مولف الشيخ الامام والوالد
 المسمى بالوصول الى تحرير الاصول وفي جميع الفتاوى الوصية
 بالقراءة على قبره باطله قال في فتاوى قاضي ظهير كثر هذا
 اذا المربعين القاري اما اذا عينه ينبغي ان يجوز على وجه
 الصلة دون الاجرة انتهى **اقول** يفهم من كلامه هذا ان
 الوصية بالقراءة على قبره اعم بطلت لعموم جوار الاجارة
 على القراءة وعليه ينبغي ان تكون صحيحة على القول
 المتيقن به ولما من جوار الاجارة على الطاعات كما هو مذهب
 عامة المتأخرين والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف
 لا يجوز للقاضي عزل الناظر المشروط له اي اخره **اقول**
 وعبارة

١٤٥
 وعبارة الفصول العادية وفي فتاوى شيخ نظام الدين رحمه
 الله سبحانه وتعالى اعلمه فتوى المصنف لا يجوز للقاضي
 عزل الناظر المشروط له اي اخره اموت وعبارة الفصول
 النكاحية وفي فتاوى صدر رجل وقف مكانا وجعله متوليا لثمن
 لو فعل القاضي ذلك قال اجاب والذي رحمه الله سبحانه
 وتعالى لا والله سبحانه وتعالى اعلمه وفي الفصول المذكورة
 وذكر رشيد الدين القاضي لا يملك بصب الرضى والقيم
 اذا كان القيم والوصي من جهة الواقف والبيت باقيا
 الا عند ظهور الحياة منها والله سبحانه وتعالى اعلم
قول المصنف قال الرازي في تفسير القرآن الى اخره
اقول وفي تفسير القاضي البيضاوي المقتل كان
 يورى اليه للاستزواج بالازواج والتمتع بين تجوز
 انه من كان القبولة على التتمتع اولانه لا غلو من ذلك
 ان لا يورى في الجنة والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف
 تحيلة العهد باطله الى اخره **اقول** اطلقه فتمل ما اذا
 حصت مدة يتمكن من الذهاب اليها والرجول فيها او لا وقد
 صرح سراج الدين في فتاويه يانه اذا مضى مدة يتمكن من
 الذهاب اليها والرجول فيها كان قابضا وصورة ما اجاب
 به بعد ان قيل عن شخص اشترى من اخر را بيلدوها
 بيلدا حريمه وبين البدين مسافة يومين ولم يقبضها
 بل حكم بالبائع بين المشتري والبائع الخلية الشرعية لتسليمه

فصل يصح ذلك وتكون التولية كالتمثيل اولا فاجاب اذا اراد ان يوصي
بمصرتهما وقال البائع بملكته ذلك وقال المشتري بملكته بملكته
لا يكون ذلك قبضا ما لم تكن الدار قريبة منها بحيث يقدر
المشتري على الدخول فيها والا فلا في حينئذ يصير قابضا
وفي هسكتنا ما لم ينفذ حقه بتمكين من الذهاب اليها والدخول
فيها لم يكن قابضا والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المحشر
قلت ناظر الوقف له شهران شبه بالوكيل الى اخره **اقول**
وقد ذكر صاحب النفع الوسائل هو العارضة الطرسوسي
قال ويجب ان يعلم ان متولي الوقف عندئذ بمنزلة الوكيل
من وجد بمنزلة الوصي من وجه اما مشابهة بالوكيل
فمن حيث انه اذا مات الواقف تبطل ولايته كالوكيل اذا مات
فان الوكالة تبطل من حيث انه ليس له ان يفوض في حياته
وصحته كان الوكيل ليس له ان يوكل واما مشابهة بالوصي
فهو انه اذا اراد ان يفوض الى غيره عند موته بالوصية
حيث يجوز كما ذكره في التتمة ولو كان بمنزلة الوكيل من الوجوه
لما افرق الحال بين ان يفوض في حال الحياة والصحة وبين
ان يفوض في حال المرض بالوصية والذي يظهر لي انه انما كان الامر
كذلك لان الوقف يبقى في حياة الواقف وبعد موته على حاله
فاذا ولاة النظر بقي بالنظر اي انه استفاد الولاية من الواقف
كالوكيل فتبطل بوفاته ولو عزاه كايده وبالنظر الى بقا الذي
وكله لاجله بعد موته وهو الوقف جعل كالوصي حتى كان له

126
ان يستدع عند موته فعلمنا انفسهم اننا لم نكن انتم **اقول**
فعلم بذلك ان المتولي اذا اراد ان يفوض الى غيره ويقم غيره
عقار نفسه في حياته وصحته لا يجوز ذلك **قلت** الا اذا كان
التفويض اليه على سبيل العموم لما في التتمة من ان ناظر الوقف
اذا اراد ان يفوض النظر الى غيره عند موته بالوصية
يجوز لانه بمنزلة الوصي عند الموت والوصي ان يفوض الى غيره
واذا اراد ان يقم غيره عقار نفسه في حياته وصحته لا يجوز
ذلك الا اذا كان التفويض اليه على سبيل العموم هذا الاستثناء
مخصوص بالاجير وهو التفويض في حال الحياة يعني انه ولاة
واقامه عقار نفسه وجعل له ان يستدعي ويوصي به الى من يشاء
فعلى هذه الصورة يجوز التفويض منه في حالة الحياة وفي حالة المرض
التصل بالموت والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المحشر **اقول**
ويستثنى من ذلك مسئلة فان فيها المستحق يقدم على
العمارة وفيها ما قال الامام من ان الحصة رصة الله سبحانه وتعالى في
تقوله الى اخره **اقول** لم يظهر لي وجه وجده الاستثناء
لان ما ذكره الحنفية من باب الوصية لا الوقف فتأمل
قول للصف انه اذا كان فيه مصلحة صح وان لم يكن
لحاجة كبيع عقار البيت **اقول** اعلم ان نص ناظر
المعاقب السليبي وصرح الحق ابن الصام في فتح القدير
بانه كوصي البيت على بيع عقار البيت واختلفوا في وصي البيت
على بيع عقار البيت فظهر في هذه المسألة المتقدم

الي ان له البيع مطلقا واختاره القاضي الاسيحي وبغيره وذهب
 المتأخرون الي ان له البيع بشرط ان يباع بضعف قيمته
 وفيما اذا كانت في التركة وصية مرسلة لانفاذ لها الا انه
 الي اخر سبعة شروط وقد ذكرها المصنف في اول كتاب الوصايا
 من اخر هذه الفوائد والفتوح على قول المتأخرين ومن
 صرح به الامام الربيعي في شرح الكنز فاذا ذلك ان البيع
 عقار بيت المال على قول المتقدمين مطلقا وعلى قول
 المتأخرين المقتري به كاعتل الحاجة او مصلحة وانه سبحانه
 وتعالى اعلم **اقول** ولم يذكر المصنف حكم وقف السلطان
 من بيت المال بان وقف ارضا احتلا من اراضي بيت المال
اقول ان وقف السلطان من بيت مالنا يجوز اذا
 كان لمصلحة عامة ويوجر السلطان كما ذكره ابن وهبان
 وحرره العلامة ابن الشحنة في شرحه للوهباينة وانه
 سبحانه وتعالى اعلم بالصواب **باب** وقف وفي القبية
 ولو اجر القيمة ثم عزل وصب الآخر فقبل احر الاجرة
 للمعزول والاصح انه لم يصب لان المعزول اجرها لانفسه
 ذكره في كتاب الوقف **قول** المصنف الذي يبداه من
 ارتفاع الوقف عارته الي اخره **اقول** الظاهر ان محل ذلك
 اذا كان في تأخير التغير خراب غير الوقف والاقتاخر المدة
 لما في قنات وقاضي خان اذا اجتمع من علة ارض الوقف
 في يداي قيم فظهر له وجه من وجوه البر والوقف محتاج الي

الاصلاح

الاصلاح والعمارة ايضا ويخاف القيم انه لو صرف الفلته
 في المدة يفتونه ذلك البرقانه ينظر ان لم يكن في تأخير
 اصلاح الوقف مصلحة وممنها الي الفلته الثانية
 ضررين يخاف خراب الوقف فانه يصير الفلته اي ذلك
 البرو ويوجد المدة الي الفلته الثانية وان كان في تأخير
 المدة ضررين فانه يصرف الفلته الي المدة فان لم يكن
 بقي شي يصرفه الي ذلك البرو اخره قال المصنف في البحر
 بعد ذكر ما نقلناه عن الحائبة وظاهره انه يجوز الصرف
 الي المستحقين وتأخير العمارة الي الفلته الثانية اذا لم يحف
 ضررين وفي فتح القدير ولا يؤخر العمارة اذا احتيج
 اليها وتقطع الجهات الوقوف عليها الا ان لم يحف ضررين فان
 خيف فدمر انتهى وفي البحر قال عند قول صاحب الكنز
 ويبداه من علة بعمارة لان قصد الواقف صرف الفلته
 موبدا ولا يبقى داية الا بالعمارة فتثبت شرط العمارة اقتضا
 بهذا التعليل انه لا يبدى بالتغير الا اذا خيف هلاك عين
 الوقف فادعيت ذلك وخبرك ما هنا لك علمت
 ان استثنى المحشي مسئلة الخصاص من قوله يبداه من
 علة الوقف فغيره لا محالة كما يظهر لك ذلك عند التامل
 لان محل قوله ما اذا كان في ترك العمارة ضررين ومحل
 مسئلة الخصاص ما اذا لم يكن في ترك التغير هلاك الوقف

يشعر به ذلك قول المصنف لأن تأخير العارة سنة ليس مما
يخرجها عن حال الوقف إلى آخره **اقول** وقول المصنف هنا يبدأ
بتغيير الوقف شامل لما إذا كان حراب الوقف يصنع أحد وهو
ليس كذلك قال المصنف في البحر الرائق ثم أعلم أن التغيير إنما
يكون من غلة الوقف أن لم يكن فعل الخراب يصنع أحد ولذا
قال في الولوالجية رجل أجر دارا موقوفة فجعل المستأجر
رواقا مربوطا يربط فيه الدواب وخربها يضمن لأنه فعل يغير
أذن انتهى والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب وإليه المرجع
والمآب **قول** المصنف يصرف إليهم قدر كفايتهم إلى آخره
اقول الذي يفهم من قول الخاوي يصرف فظهر قدر كفايتهم
أن فرض السيلة يتم فيما إذا كان الوقف على جملة المستفاد
من غير أن يعين لكل واحد منهم قدر معلوما أما إذا عيّن
لكل واحد منهم قدر معلوما فلا ينبغي أن يكون الحكم كذلك
فليتأمل والذي يدل على صحة كلامنا قول الخاوي بعد
ذلك هذا إذا لم يكن معيناً فإن كان معيناً على شيء يصرف إليه
بعد عارة البناء انتهى **اقول** ويمكن أن يقول لا فرق بين
ما إذا عيّن لكل واحد شيئاً معيناً أو لم يعيّن لأن الصرف إلى ما هو
قريب من العارة كالعارية وهي مقدمة مطلقاً فليتأمل والله
سبحانه وتعالى أعلم **قول** المصنف ولا يعتبر في حقه
زمان محي الغلة وأدائها كما اعتبر في حق الأولاد في الوقف

إلى

إيا آخره **اقول** قال الطرسوسي بعد نقل عبارات كثيرة
في حكم من أدرك الغلة من الأولاد الموقوف عليهم والحكم
في وقت الاستحقاق وإذا كان كذلك فالمدرس إذا مات في
أثناء السنة قبل محي الغلة وقبل ظهورها من الأرض وقد باشر
مدة ثم مات أو عرك ينبغي أن ينظر وقت فسخ الغلة إلى
مدة مباشرته وإلى مباشرة من جاء بعده وبسط المعلوم
على المدرسين وينظر كم يكون منه المدرس المنفصل والمتصل
فيعطى بحسب مدته ولا يعتبر في حقه ما قدمناه من اعتبار
زمان محي الغلة وأدائها كما اعتبر في حق الأولاد في الوقف عليهم
بل يترك الحكم بينهم وبين المدرسين والعقيد وصاحب وظيفة
ما وهذا هو أشبه بالفقه والأعدل ثم قال أن الفسخ الذي نقله
في الفقيه عن ط هو في الظاهر مخالف لما قرناه وذكرنا أن المعنى
الفقيه فيه التامل ثبت له أنه لا مخالفة فيه والفسخ هو لو أخذ
الإمام الغلة وقت الإدراك ثم انتقل لا يسترد منه حصة
ما بقي من السنة وقال هذا الحكم في طلبته العلمية في المدارس ثم قال
الطرسوسي ووجه المخالفة أنه لما نظروا وقت الإدراك علمنا
أنهم ينظرون إلى مباشرة وإنما الحق بالاقارب والأولاد انتهى
اقول وفي البرازية أمام المسجد رفع الغلة وذهب
قبل مضي السنة لا يسترد منه غلة بعض السنة والعبرة
بوقت الحصار يستحقه وصار كالمخزومة وموت الحاكم في خلال
السنة وكذا حكم الطلبة في المدارس انتهى **اقول** وقد

اجاب الطرسوسي عن ذلك فقال بعد ذكر مخرج القنينة
كل من ماله ووجه الخالفة بين كلام القنينة وكلام وبين
ما قرره والجواب عن هذا اننا نقول لا شك في ان في الجاهلية
شوب الاجرة وشوب الصلة وشوب الصدقة فلورجها شايبة
الاجرة على القنينة لوجب الاسترداد وهو قول بعض الشايع
انه يسترد منه ولورجها شايبة الصدقة فقط لا كنا
نقول يجوز للفقير ان يأخذ معلوم المدارس اصله وقد
نصوا على انه يجوز الاخذ فلا بد ان ينظر في ذلك كله وهل
في كل شايبة يحسبها من غير اخلال بالآخرى فاعلمنا شايبة
يحسبها من غير اخلال بالآخرى فاعلمنا شايبة الاجرة في اعتبار
رهن المباشرة وما يقابلها من المعلوم واعلمنا شايبة
الصلة بالنظر الى ان المدرس اذا اقتبس معلومه ومات او
عزل انه لا يسترد منه حصه ما بقي من السنة واعلمنا شايبة
الصدقة في تصحيح اصل الوقف فان الوقف لا يصح على الاغنيا
ابدا لانه لا بد فيه من ابتفاق قربة ولا يكون الاصلاح
جانب الصدقة وهذا في كل الاوقاف على الاولاد والاقارب
او المدارس او غير ذلك انتهى **قالب** هل يجوز
بيع الجاهلية ام لا **قلت** قد روي في الامام الوالد سؤال
في ذلك صورته ما قولكم في بيع الجاهلية وهو ان يكون لرجل
جاهلية في بيت المال ويحتاج الى دراهم محجلة فيل ان
يخرج الجاهلية فيقول رجل بعثني جاهلية فبقيت في يديها

كذا

١٢٩
كذا انك اذا ناقض ما حقته في الجاهلية فيقول لم بعثك فهل
البيع المذكور صحيح ام لا كونه بيع الدين بتقدام **فاجاب**
آبايع الدين نعم من غير من هو عليه كذا ذكر لا يصح قال مولانا
في فوائده وبيع الدين لا يجوز ولو باعه من المديون او وهبه جار
واسجانه ونحوه **قول** المصنف اننا ظران اقوض النظر
الى غيره الى اخره **اقول** وفي خلاصة الفتاوى المتولي
اذا اقوض الامر الى غيره لا يصح اما السلطان اذا اقوض امر
المسجد الى عالم فله ان ينصب متوليا وفي باب الراسخون اذا
اراد ان يفوض الى غيره عند الموت بالوصية يجوز **قول**
مولانا المصنف ليس للقاضي ان يقدر وظيفة في الوقف
بغير شرط الى اخره **اقول** قال في المجتبى للقاضي ان ينصب
فيما عليه علان المسجد يا جرمثل وان لم يشترط الواقف
انتهي وفي التاتارخانية القاضي اذا نصب قيا وجعله شيا
معلوما ياخذ في كل سنة لاجل له الا بقدر اجر مثله
وهكذا في فتاوى الولوالجية وفي التاتارخانية عسري الى
فتاوى ابي الليث ولو نصب القاضي خادما للمسجد ان كان
الواقف شرط ذلك في الوقف حله الاخذ وان لم يكن شرط
ذلك في الوقف لا يحل للقاضي نصب الخادم فيه بالاجر
ولا يحل للخادم القبض ايضا وفي المصنوعات القاضي اذا نصب
قيما على علة المسجد وجعله شيا معلوما ياخذ في كل سنة له لانه
اذا كان ذلك مقدرا اجر مثله لذلك وان لم يشترط الواقف

كان له ان ينصب قوما ويعطيهم شيئا ولو نصب خادما للمسيح
وباقى السيلة على حالها ان كان الواقف شرطا ذلك في وقفه
حلله الاخذ والا فلا والله بحجانه ونفالي اعلمه **قول المصنف**
الاوي ما اذا اجرها الواقف تزارند والصيدا به الله نفالي **اقول**
ولم يذكر المصنف هل ينحل الاجارة بموت الواقف او لا وقد ذكر
السيلة في شرح الاختيارات وان الاجارة لا ينحل بموت الواقف
استحسانا والقياس ان ينحل وبما اخذ ابو بكر الاسكاف ذكره
في كتاب الوقف وفي حدة المفتي من كتاب الوقف ولا ينحل
اجارته اي الوقف بموت الموقوف عليه ولا بموت الواقف
استحسانا وكذا بموت التولي انتهى **قول المصنف** كتاب
البيع البيع مشتق من الباع لان كل واحد يمد باعه الى الآخر
للاخذ والاعطاء ومن المايعة وهي المصاحفة لان كل واحد
يصاح صاحبه عند البيع ولذلك سمي البيع صفقة كذا في شرح
مشرقي الارادات للمحبلي القنوجي ثم اعلم ان البيع اربعة انواع
نافذ وموقوف وفاسد وباطل فالنافذ مبادلة المال بالمال
الصحيح الخالي عن الفساد والموقوف بيع ملك الغير كذلك بغير
اذنه هكذا قال بعض العلماء **اقول** ولا بد من قيد اخر وهو
ان يبيع ملك الغير بغير اذنه على الغير والاول باع ملك
الغير بغير اذنه على انه له فالبيع باطل كافي البهائم والفاقد
مبادلة المال المتقوم بغير المتقوم والباطل مبادلة غير
المال بالمال او بغير الملك كبيع الحر بالعبد او ما يبطل المعنى

آخر

150
اخر كما لاقتراق عن مجلس الصرف والسلم قبل القبض فالاول
يفيد الملك في الحال والثاني بعد الاجارة والثالث بعد القبض
والرابع لا يفيد الملك اصلا وفي الدرر شرح الغفر قال عند قوله
في المتن باب البيع الفاسد لقب به وان كان فيه الباطل والموقوف
والمكروه ككثرة وقوعه بتعدد اسبابه والباطل ما لا يصح
اصلا ووصفا ولا يفيد الملك بوجه حتى لو اشترى عبد بيمينه
وقبضه واعتقه لا يفتق الى الفاسد ما يصح اصلا ولا وصفا
وبفيد الملك عند اتصال القبض به حتى لو اشترى عبد
بحره وقبضه فاعتقه يفتق والموقوف ما يصح باصله ووصفه
وبفيد الملك ولا يفيد تمامه لتعلق حق الغير والمكروه
ما يصح باصله ووصفه لكن جاءه شيء من يمينه عنه كاليوم عند
اذن الجمعية انتهى **اقول** فهذا وما قبله يفيد ان الموقوف
داخل في الصحيح لا في الباطل والفاقد كما فهم بعضهم كما يستفاد
ذلك من التعريف والتقسيم والله بحجانه ونفالي اعلمه **قول**
المصنف بخلاف الاستاجرة والكفيلة والموصى بخدمتها الى اخره
اقول قال الزيلعي في التبيين ونحو الرهن كالتولد والتمز واللين
والصوف للرهن لانه متولد من ملكه وهو رهن مع الاصل
لانه يتبع له والرهن حق متناكر لازم يسري الى الولد الا ان يري
ان الرهن لا يملك ابطاله بخلاف ولد الجارية الجانية حيث
لا يسري حكم الجانية الى الولد فلا يتبع امه فيه لان الحق
فيها غير متناكر حتى ينفرد المالك بابطاله بالعدا بخلاف

ولم يستأجره فالكفيلة والمصوبة وولد الوصي بخبرها لاذا السائر
حقه في المنفعة دون العيين وفي الكفالة الحق ثبت في الذمة
والولد لا يتولد من الذمة وفي الغصب السبب اثبات اليد العادية
بإزالة اليد المحقة وهو معدوم في الولد ولا يمكن اثباته فيه
نبحا لانه فعل حسن والنتيجة تجري في الاوصاف الشرعية
وفي الجارية الوصي بخبرتها المستحق له الخدمة وهي منفعة
والولد غير صالح لها قبل الانفصال فلا يكون بيعا والله سبحانه
وتعالى اعلم **قوله** المصنف قال علينا قولهم بفساد البيع
فيما لو باع جارية الى اخره **قوله** قد عللوا لعدم صحة
صحة بيع الامه الاحلها بان ما لا يصح افرادها بالبيع فكذلك استأجر
لانه منزلة الاطراف فصارت شرطا فاسدا وفيه منفعة للبايع
فيفسد البيع قال الشيخ الامام الوالد في من الغفار وفسد
بيع امه الاحلها لما تغزل ما لا يصح افرادها بالعقد لا يصح
استثناؤه من العقد والحل كذلك لانه بمنزلة الاطراف الحيوان
لانضاله بها وبيع الاصل يتناولها والاستثنا يكون عليه خلاف
الوجب فلم يصح فيصير شرطا فاسدا والبيع يفسد به انزوي
قوله فعلى فقهي هذا التعليل لو باع امه وحملها او مع
حملها يفسد البيع كما يظهر ذلك عند التامل الجيد ثم اعلم
ان استثنا الحل في العقود غير ثلاث مراتب في وجه يفسد
العقد والاستثنا كالبيع والاجارة والكتابة والرهن لان
هذه العقود بطلان الشروط الفاسدة غير وان الفاسد

في الكتابة ما يتكدر في صلب العقد من الشروط اي ما يقوم
به العقد حتى لو كانت بشرط ان لا يخرج من البلد لا تفسد
وله ان يخرج لان الكتابة تنسب اليه من حيث ان العبد مال
في حق المولى وينسب الكساح من حيث انه ليس بمال في حق نفسه
فعلينا بالشهدين في الحالين وفي وجه العقد جابر والاستثنا
باطل كالهبة والصدقة والكساح والخلع والصلح عن دم العبد لا يبطل
العقد ويبطل الاستثنا ويكون الحل تابعا للام في هذه العقود
يصير هو اي الحل حيث صارت هي اي الام وكذا الحق اذ العتق
الجارية واستثنى ما في بطنها من العتق ولم يصح الاستثنا يعني
انها تفتق هي وحملها وفي وجه يجوز العقد والاستثنا
وهو الوصية حتى لو اوصى بجارية لانسان الاحلها صح وكذا
لو اوصى بحملها لا حصر لان الوصية اخذ الميراث والميراث
تجره فيه اي فيما في المولى بطن وكذا الوصية والله سبحانه وتعالى
اعلم **قوله** المصنف ولا يفرد بحكم ما دام متصلا **قوله** انه
لا يصح نكاحه كما في القنية قال بعد ان علم بعلامته قال ان
كان حذر وجعل حتى يتأخر وجعها بكذا او لدت لم يصح
لعدم كون الحمل محلا للكساح حتى لو قال زوجتك هذا الحمل
فكانت بنتا لم يصح **قوله** المصنف احداها الواحدا البايع بالتمن
ثم رد المبيع بعيب بغير فضا لم تبطل الحوالة **قوله** كيف
يستثنى مسئلة فيها الرد بعيب بغير فضا من قوله رد المبيع
بعيب بقضا فتأمل **قوله** المصنف الاعتبار للمعنى لا لللفظ

الي اخره **اقول** هذا في غير الايمان اما هي فالعبارة
فيها للمفوض لا للمعني كما ذكره فقيه النضر قاضي خان في فتاواه
فاطلاق المصنف ليس في محله والله سبحانه وتعالى اعلم وهو
الموفق للصواب **قول** المصنف ولو قال اعتق عبدك عني
بالف كان يبيعا للمعني لكنه ضمن اقتضا الى اخره **اقول**
الاقتضا كما قاله الاصوليون هو جعل غير المنطوق منطوقا
لتصحح المنطوق وهذا لما قال اعتق عبدك عني بالف
فالا مري بالعتق اقتضى الملك ولم يذكره الامر فان الاعتاق
بالالف لا يصح الا بالبيع والبيع مقتضى فتيحة البيع متقدما
عليه الاعتاق لانه بمنزلة الشرط لصحته ولما كان شرطا كان
تبعيا للعتق اذ الشرط اتباع فثبت البيع بشرط المقتضى
لا بشرط نفسه اظهار التبعية كالعبد يصير مقبها بنية
الاقامة من المولى حتى يسقط القبول الذي هو ركن ولا
يثبت فيه خيار الروية والعيب ولا يشترط كونه مقدورا
النسليم حتى الامر باعتاق الا هو ويعتبر في الامر اهلية
الاعتاق حتى لو كان صبيا حادونا لم يثبت البيع بهذا
الكلام لكونه ليس باهل للاعتاق ولهذا قال ابو يوسف
فيمن قال لغيره اعتق عبدك عني بغيري فاعتقه ان العتق
يقع عن الامر وتثبت الهبة اقتضا فاستغنت الهبة عن
العتق كما استغنى البيع عن القبول ولا يبي حثيفة ربه الله
سبحانه وتعالى ومحمد الفرق بين العتق والقبول حيث

سقط

سقط احد هما وهو القبول دون الآخر وهو العتق بالاقتضا
لان المقتضى قول غير مذكور حقيقة جعل كما ذكره شرعا
والقبول ايضا اعتبر شرعا فيكون من جنسه فيصح ان يسقط
شرعا نصيبها لكلام اخر فاما العتق ففعل حسي فلا يجوز
ان يسقط اعتباره بطريق الاقتضا لان المقتضى قول والعتق
ليس من جنسه والقول دون الفعل فلا يجوز ان يبطل لاجله
ما هو اقوي منه **فان قلت** يشكك هذا بما اذا قال لغيره اطم
عني كاهارة يميني فاطعم المامور حيث جاز وتثبت الملك للامر
بالهبة وان لم يفتض **قلت** الفقير عن الطعام فيمكن ان يجعل
قابضام لنفسه بخلاف الاعتاق فانه اتلاف للمالقة ولا يتصور
القبض في التالف واعلم ان من شروط الاقتضا ان لا يصح بالثابت
به بل يذكر المقتضى بحسب لانه لو صرح به بان قال المامور هبة منك
بالن واعتقه لم يجز عن الامر بل كان مبتدئا ووقع العتق عن نفسه
ومعني قوله اعتق عبدك عني اعتق العبد الذي كان مملوكا
لكم صار ملكي بالف عني والله سبحانه وتعالى اعلم واعلم ان زفر
لا يقول بالاقتضا كما صرح به ومن صرح به الذي يلج **فان قلت**
يرد على ذلك ان زفر يقول فيمن قال ان نسيت بامة فري
حرة ثم اشتري امة لم تكن في ملكه وقت الحلف وتسري
بها نعتق قال لان التسري لا يصح الا في الملك فكان ذكره ذكرا
للملك كمن قال لاجنبية ان طلقك فعتدي حر لا يصح
كانه قال ان تزوجتك وطلقتك فعتدي حر لان الطلاق لا يصح

الا في الملك فلا فساد ذكره ذكر الملك فكذا هنا فهذا قول
 منه بالاقتضا وهو لا يقول به كقولهم **القول** قالوا هذا ليس
 من باب اثبات الملك بالاقتضا لانه يجوز ان اثبت به دلالة
 اللفظ والحذف اذا ثبتت ما لم يذكر لا يخصر بالاقتضا
 بل الظاهر انه من باب دلالة اللفظ لانه مجرد ذكر النسيب يسبق
 الملك الى الفهم وفي الاقتضا لا يلزم الفهم من اللفظ وقد يتفق
 كما في قوله ان اكلت او شربت يفهم منه الطعام وهو
 مقتضى كذا ذكر الزيلعي والله سبحانه وتعالى اعلم
قول المصنف والاقالة عي قول **القول** واختار
 عدم انعقاده كما في منية المقي واليه سبحانه وتعالى اعلم
قول المصنف وتنفق الاجارة بلفظ الهبة والتملك
 الى اخره **اقول** وقالوا ولا ينفق بلفظ البيع لانه وضع
 لتمليك الاعيان والاجارة لتمليك المنافع المعدومة كذا في
 شرح المختار **اقول** فيحتاج الى الفرق بين لفظ البيع حيث
 لا تنفقد به الاجارة وبين لفظ الهبة حيث تنفقد
 به الاجارة والجامع ان كل واحد منهما لتمليك الاعيان وانما
 يحتاج الى الفرق عي القول بان الاجارة لا تنفقد بلفظ
 البيع واما عي القول بان انعقاد الاجارة بلفظ البيع فيحتاج
 الى ذلك فقد ركي العلامة حلا خسرو في الدرر والقرر
 خلافا فقالوا واختلف في انعقادها بلفظ البيع ذكره شيخ
 الاسلام ان فيه اختلاف المشايخ وقال اذا قال الحر لغيره

بعت

بعت نفسي منك بعت كذا فهو اجارة وعن النكدي ان الاجارة لا تنفقد
 بلفظ البيع ثم رجع وقال تنفقد كذا في الخلاصة انتهى ويمكن
 ان يقال في الفرق ان الهبة لما كانت اشبه بالاجارة من البيع صح
 استقارة لفظ الهبة لها بخلاف البيع وذلك لان الهبة تملك مال
 بلا عوض اي بلا شرط عوض لان عدم العوض شرط فيه وعرفها
 بعضهم بانها تملك العين مجانا فالمال في الهبة من جانب واحد
 والاجارة تملك ببيع بعوض فالمال فيها من جانب واحد والجانب
 الاخر منه المنفعة والمشاكلة موجودة بينهم من حيث ان
 المال من كل منهما من جانب واحد واما البيع فالمال فيه من الجانبين
 لان البيع الصحيح مبادلة مال بمال بالتراضي والمال في البيع من الجانبين
 فبعدت المشابهة بينهما وهذا ما ظهر وينفقد السلم بلفظ البيع
اقول هذا هو الاصح اعتبارا للعين كما ذكر المصنف في البحر
 الرائق والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف بيع الا بقر لا يجوز
 الا لمن يزعم انه عنده الى اخره **اقول** ليري بين المصنف ان يبيع
 باطلا فاسد وهو بيع فاسد لوجود المال المنقوض الا انه
 لا قدرة عليه تسليمه وصح بيعه فاسدا وهذا البيع شارح الوقاية
 ونفعه ملاحضه فانه نظمه في سلك قسم البيع الفاسد لكن
 في البحر الرائق للمصنف ولو باعته ثم عاد من الاباق لايتم ذلك العقد
 لانه وقع باطلا لا انعقاد المحللية كبيع الطير في الهواء عن اي
 حقيقة رحمه الله سبحانه وتعالى انه يتم العقد ان لم يفسح
 لان العقد انعقد لتقيام المادية والمال قد ارتفع وهو العجز

عن التسليم كما اذا ابق بعد البيع وهكذا يروي عن محمد كذا في الهداية والاول ظاهر الولاية وبه كان يفتي ابو عبد الله البلخي كما في الخبر ورجح في فتح القدير القول بالفساد بعد حكاية الخلاف فيه بقوله والوجه عندي ان عدم القدرة على التسليم مفسد لا يبطل انتهى وعده شيخ الاسلام والوديع مختصه بتوريث الابصار في ملك البيع الفاسد وصرح بفساده في شرحه مخ الفار وما يقوي به القول بالفساد صحة اعتاقه وتديره وهو دليل بقاء المحل ولو مات المحل لما جاز به هذا القول لخذل الكرخي وجماعة من مشايخنا كما في الغاية وفتح القدير انتهى وقوله لولده الصغير جازا في القدماء النبيان للريلي قالوا وهدب لابنه الصغير وليتيم في جرحه جاز خلاف ما اذا باعه منه لان ما يتي له من اليد يتكفي في الهبة دون البيع وفي فتح القدير يجوز هبته لابنه الصغير وليتيم في جرحه خلاف البيع لانه الصغير حيث لا يجوز لان شرطه القدرة على التسليم عقيب البيع لانه قبض بازمال مقبوض من مال الابن وهذا قبض ليس بازايه مال يخرج من مال الولد فكفت تلك اليد له نظر المصنف فانه لو عاد عاد الى ملك الصغير انتهى قوله في قاضي حان ولو وهب عبده الابن لولده الصغير لا يجوز وان باعه جاز انتهى قلت وهو مخالف لما قبلناه قال المصنف في شرح الكفر بعد نقل ما قبلناه عن فتح القدير بعده كلام قاضي خان فتدبر على الحكم على ما نقله الشارحون ولم اجد منهم من يذهب الى هذا انتهى كلام المصنف قلت الذي يظهر للعبد الضعيف غفرت ذنوبه ان القول بعدم جواز البيع لابنه الصغير اولى لانه لا يدخل في اطلاق اصحاب المتون لانهم يطلقون ويقولون لا يجوز بيع الابن لانه يبيع المعبود وهذا خلافه ثم ولده الصغير كالا تحفي وان شرط البيع القدرة على التسليم عقيب البيع وهو منتف ومات

له

له من اليد يصلح لقبض الهبة ولا يصلح لقبض البيع لانه اي قبض البيع قبض ازمال مقبوض من مال الابن ولا نظر لابن في ذلك كالا يخفى بخلاف الهبة لان القبض فيها ليس بازايه مال يخرج من مال الولد فكفت تلك اليد نظر للصغير وايضا قد نقل الشارحون كما تقدمت عدم جواز البيع وكما يستتبع من اطلاق اصحاب المتون قال الامام الطرسوسي واذا دار الامر بين ان يفتي بنقل المذهب اولى من العمل بما في الفتاوى بما هو من المذهب لا يفتي بنقل الفتاوى بل بنقل الفتاوى بما يستأنس بها اذ لم يوجد ما بهار منها من كتب الأصول ونقل المذهب امامه وجود غيرها لا يفتي بها خصوصا اذ لم يكن نص فيها على الفتوى والله سبحانه وتعالى اعلم قول وكلام المصنف يفيده جواز بيع الابن في هاتين الصورتين هما من هو عنده اولى له الصغير وليس الامرك ذلك فقد نزلت صورته وحيث اذا باعه من يقدر على اخذه فانه يجوز وان لم يكن عنده وحيث الجوهره قال بيع الابن ان كان المشتري على اخذه او كان عنده في منزله جاز وان كان لا يقدر على اخذه الا بحصومة عند الحاكم لا يجوز بيعه اولا وقوله في فتح ويجوز هبته لابنه الصغير اطلاق لانه يشتمل على ابق والامر ليس كذلك لان الابن لا يدار الحرب لا يجوز هبته من ابنه الصغير قال في منية المفتي وهب لابنه الصغير جاز الا الابن الى دار الحرب ويجوز تزويج الابن كذا ذكره الريلي في شرح الكفر والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب فانتم هذا الوضع فانه من جواهر هذا الكتاب **قوله** المصنف المقبوض على سوم الثمن مضمون الاخر اقوال اطلاق المصنف هنا ومحرر وجوب الضمان ما اذا سمي الثمن على ما عليه الفتوى كما هو مقرر في كتب مشايخنا لكن قال الطرسوسي انه لا بد من ذكر الثمن من جانب المشتري

لاسن جانب البايح وحده واستندل علي ذلك بفروجه ذكرها قال
 فليعتنا بهذا التخيير وليفهم فانه فائدة جليدة فان المتبادر الي
 الافهام هو ذكر التثنى مطلقا سواء كان من جهة البايح او المشتري
 وكذا المسموع من القضاة والشيوخ وليس الامر كذلك فان
 المسائل تشهد بصحة ما حررناه **اقول** قد فرق المصنف
 في شرح الكنز بين المقبوض على سوم الشراء والمقبوض على
 وجه النظر وما اخذ على وجه النظر امانة ثم استشهد
 بفروجه نقلها عن الحائنة والخيرة والظيرية على الفرق
 بين المقبوض على سوم الشراء وبين المقبوض على وجه
 النظر وان المقبوض على سوم الشراء بعد بيان التمر مضمون
 ولو كان ذلك من جانب البايح وحده وجعل ما قاله الطرسوسي
 خطأ **اقول** قال بعض المحققين للتأخير من متاعنا
 بعد ما نقل كلام المصنف وتخطية للطرسوسي **اقول** ليس
 بخطا بل لم ير مراده فحمل على الخطا وذلك اراد انه لا بد من
 تسمية التثنى من الجانبين حقيقة او حكما اما الاول فظاهر واما
 الثاني احدها ويصدر من الآخر ما يدل على الرضى به كما في قوله
 هاته فان رضيته اخذته بعشرة فضاء فان تسليمه بعد قوله
 المذكور دليل على الرضى بخلاف قوله حتى انظره فانه لم
 يوافق على ما سمي بل جعله مفعيا بالنظر واعرض عما سمي
 وجميع ما ذكره وفيه تسمية التثنى من الجانبين حقيقة
 او حكما اما الاول فظاهر واما الثاني فان يسمى احدها بغير

من

١٥٥
 من الاخر ما يدل على الرضى به كما في قوله هاته فان رضيته اخذته
 بعشرة فضاء فان تسليمه بعد قوله المذكور دليل على
 الرضى بخلاف قوله حتى انظره فانه لم يوافق على ما سمي بل
 جعله مفعيا بالنظر واعرض عما سمي وجميع ما ذكره وفيه تسمية
 احدها وحكما بالنظر فان من ذلك القسم الثاني عند
 التامل ومن نظر عبارة الطرسوسي وجدها تناديهما ذكرناه
 والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف الاولي لا يمكنه في بيع
 الهزل **اقول** الهزل هو ان لا يبرأ باللفظ دلالة للمعنى
 الحقيقي ولا المجازي ضد الجرد هو ان يبرأ احدها وشرطه ان يكون
 صريحا مشروطا بالسكان قبل العقد الا انه لا يشترط ذكره
 في العقد بخلاف خيار الشرط فان اوصافا على الهزل باصل
 البيع يتفق فاسد اخر موجب للملك وان اتصل به القبض
 لانعدام الرضا بالملك فصار كما اذا شرط لها الخيار ابد علق
 سائر البياعات الفاسدة حيث يثبت عند القبض لوجود
 الرضا بالملك ثم فان انقض احداهما تنقض وان اجازاه
 جاز كما في الخيار الموبد كزهد الاجازة يجب ان تكون مقدرة
 بالثلاث عند اي حمية فزهد الله سبحانه وتعالى كذا في المعنى
 وغيره **قلت** وفي القنية وقتاوي قاضي خات
 انه باطل وهو مشكل لان كلامه من عوضه مال فهو فكيف يكون
 باطلا فهو مخالف لقول علماءنا فالظاهر ان مراد من قال
 هو باطل انه فاسد **قلت** وفي جوابه القتاوي رجل قال

لاخر ان الناس يستنزون كرمه هذا بالي دهر فقال بعته
 منك بالفرد وهم فقال اشترىته بها يكون بيها ان لم يكن علي
 طريق الهزل فان اختلفا انه يكون كان عن هزل يوجد القول
 قول مدعي الهزل انتهى وهذا يدل على كونه باطلا لان من
 المعلوم المقرر والمنهور المحرر انه اذا اختلفا في الصحة والبطالان
 فالقول لمدعي البطلان وان اختلفا في الصحة والفساد
 فالقول لمدعي الصحة فلو كان بيع الهزل واسرا لما كان القول
 قول مدعيه كما لا يخفى والله سبحانه وتعالى اعلم **اقول**
 ومن العجائب من المحشئ كيف يستدل على ان مراد قاضي
 خان بالبطلان الفساد بانه لو اجاز له جاز باجازه فما لو كان
 باطلا حقيقة لما جازها جازها ان البيع الباطل لا ينفذ
 الاجازة ثم يبطل استدلاله بتسليم ان الفاسد كذلك لا ينفذ
 الاجازة فلو اجاز له لا يجوز وانما جازها لانه في الحكم بمنزلة
 البيع بشرط الخيار فلم ار مراده من صتيه هذا والله
 سبحانه وتعالى اعلم **اقول** ويمكن ان يجاب عن قاضي خان بان
 المراد بكونه باطلا انه يشبه الباطل في حكمه وهو عدم اقراره
 الملك لكنه يلزم من هذا ان يكون الفاسد على نوعين نوع يفيد
 الملك بالغيب ونوع لا يفيد ومن صرح بقساد بيع الهزل
 ابن ماله في شرح المنار والنسفي في كشف الاسرار وكذا
 غيرها من اصحاب كتب الاصول **اقول** المصنف خيار
 الشرطي الى اخره **اقول** ولم يذكر المصنف هذا يثبت للبايع

خيار

١٥٦
 خيار الشرطي في النثر املا وان اذكرة لزيادة الفائدة **اقول**
 قال في الفتاوى السراجية رجل قال اشتريت هذه برزخ
 الدراهم التي في هذه الكاوية فقال بعته بها ثم راي الدراهم
 فله الخيار وهذا يسمى خيارا كنية انتهى فقه اثبت الخيار
 للبايع في النثر والله سبحانه وتعالى اعلم **اقول** المصنف البيع لا يطل
 في اثنين وثلاثا الى اخره **اقول** وفي فتاويه قاضي خان باع زرع
 وهو بطل على ان يرسل المشتري فيها دوا به جاز استحقاقا وعليه
 الفتوى فانه نص في ان تكون ملحقة بما عده مولا المصنف
 والله سبحانه وتعالى اعلم **اقول** المصنف وفيما اذا باع لنفسه
 الى اخره **اقول** يعني لا يتوقف على اجازة المالك قال المصنف
 في شرحه لكن في بيع المضمون ولو قال المصنف باع ملك
 غيره لما كان اولى لانه لو باعه لنفسه لم ينفذ اصله كما في
 البدائع **اقول** ويشكل على ما نقله الصلابة عن البدائع ما قالوه
 من ان المبيع اذا استحق لا يفسخ العقد في ظاهر الرواية بقضا
 القاضي بالاستحقاق ولا يستحق اجازته وجه اشكاله ان البايع
 باعه لنفسه لا للمالك الذي هو المستحق والله سبحانه وتعالى
 اعلم **اقول** ولم يذكر المصنف حكم ما اذا باعه المضمون من
 نفسه وذلك شراره لنفسه وهي معروفة فقد تقرر في كلامه
 بان الواحد لا يتولى الطرفين في البيع الا في الاب **اقول** وزيد
 سئل عن عبي ما ذكر المصنف الا في بيع المضمون ماله
 المضمون الثاني بيعة بيع المضمون ماله المضمون وهما في الحاي القري

قال كل عقد له مجيز حال وقوعه يتوقف على اجازته وبما لا يجيز
له لا يتوقف ويبطل في الحال حتى ان تصرفات الفضيوي في حق الصبي
والجور لا يتقدما صلا انتهى والله بحانه وتعالى اعلم **فان**
قلت قد قال مشايخنا ان الاصل ان عقد الفضيوي
اذا كان له مجيز وقت وقوعه انعقد موقوفا او افلا ويبطل
هل المراد بذلك ان يكون العقد قابلا للاجازه شرعا حتى لو زوجه
الصغيرة نفسها ولا ولي لها من كفوف ومثل ذلك يتوقف على
اجازتها بعد بلوغها او المراد وجود ولي يملك الاجازة وقت
العقد **اقول** قد وقع في الكلام بين بعض الافاضل الحنفية
في ذلك في عصرنا فذهب بعض الى الاول وبعض الى الثاني واشتد
الاول بزوج وما ذكر ان شاء الله تعالى ما يشهد للتأني كاهوطا هـ
فاقول والله بحانه وتعالى التوفيق قد صرح الكمال بذلك في شرحه
للهراتية بعد تفريده للاصل المشهور وهو ان كل عقد صدر من
الفضيوي وله مجيز انعقد موقوفا على الاجازة وقال الشافعي
رحم الله بحانه وتعالى تصرفات الفضيوي كلها باطلة ثم قال وفرد
المجيز في النهاية بقبول الايجاب سواء كان فضويا او كيدا
او اصلا فان كان له مجيز حال انعقد يتوقف ولا يبطل بانه
الصبي اذا باع ماله واشتري او تزوج او تزوج امته او كاتب
عبده او نحوه يتوقف على اجازة الولي في حالة الصغر فلو باع
قبل ان يجيزه الولي فاجازه بنفسه فمقد لا هناك تتوقف
ولا يتفقد بمجرد بلوغه ولو طلق الصبي امراته او خلعها او
اعتق

157
اعتق عبده على مال او دونه اجماعا على عبده بدون مال او وهب
او تصدق او زوج عبده او باع ماله بمحابة فاحتته او اشتري
بالكثر من القيمة ما لا يتغاض فيه او غير ذلك مما لو فعله وبيده
لا يتفد كانت هذه الصورة باطلة غير متوقفة ولو اجازها
بعد البلوغ لعدم المجيز وقت العقد الا اذا كان لفظ الاجازة
يصح لبند العقد فيصح على وجه الاشكال ان يقول بعد البلوغ
او وقت ذلك الطلاق والعتاق انتهى قال في فتح القدير
وهذا اوجب ان يفسر المجيز هنا بما يقدر عليه مضافا العقد
لا القابل مطلقا ولا بالولي اذ لا يتوقف في هذه الصور قال
قبل الفضيوي اخر اولى لعدم قدرة الولي على امضاءها انتهى
ومن الباطل كونه لا يجيز له تزويجه امته وتحت حرة او اختا امرا
او خامسة او صغيرة في دار الحرب اذ لم يكن سلطانا ولا قاضيا
انتهى **اقول** وسما يعارض هذا ويشهد للاول ان كفالة المكاتب
وتوكيله بعتق عبده ووصيته بغير ماله فانه صحيح اذ الاجاز
بعد عتقه الا في الاول فيعتبر اجازة الماعز في التبيين كذا نقل
المصنف في البحر وعجالة التبيين بعد ان يترجم قدم ما ذكرناه
من الاصل ولا يلزم على هذا المكاتب ان اتكفل بماله ثم عتق
تصح هذه الكفالة وان لم يكن لها مجيز حال وقوعها حتى لو اخذ
لها وكذا الوكيل المكاتب رجلا بعتق عبده ثم اجاز هذه الوكالة
بعد العتق نفذت الوكالة وان لم يكن لها مجيز حال وقوعها
وكذا الواصي بغير من حاله ثم عتق فاجاز الوصية نفع لان

كفالتة جائزة في حق نفسه نافذة عليه لانها التزام الحال في الزمة
 و زمة مملوكة قابلة للتزام واما ما يظهر في الحال الحق الولي
 فاذا زال المانع بالحق ظهر موجه واما التوكيل والوصية
 فالاجازة فيهما انشأ لانهما ينفقدان بلفظ الاجازة والانشأ
 لا يستدعي عقدا سابقا وفي الخاتمة هي تزويج بالقدح غاب
 فلما حضر تزوجت المرأة اخروفا كان الصبي اجاز بعد بلوغه
 النكاح الذي باشره في الصغر فان كانت المرأة تزوجت
 باخر قبل اجازة الصغير وان كان النكاح الثاني بعد اجازة
 الصغير ينظر ان كان النكاح في الصغير من المثل او ما يتفان
 الناس في مثله لا يجوز النكاح الثاني لان كان موقوفا فينفذ
 باجازة لانه الصبي بعد البلوغ وان كان بهر كثير لا يتفان
 الناس فيه وللصغير اوجده فذلك لانها يمكن ان النكاح
 عليه بهر كثير فيتوقف عقد الصغير على اجازتهما فينفذ
 بالاجازة بعد البلوغ وان لم يكن للصغير اوجده جاز النكاح
 الثاني من المرأة لان عقد الصغير على هذا الوجه لم يتوقف
 ولا تحقه الاجازة **اقول** هذا يفيد ان المراد بقوله ذلك
 ما هو الاعمال لا يخفى وفي فتح القدير قوله كل عقد يصح
 القضي في ان اسم العقد لا ينعى الا بالنظرين او ما يقوم
 مقامهما فعلى هذا الوجه قوله ولا يحيز له اي ما ليس له
 من يتقدر على الاجازة يبطل كما ان كان تحت حرق وزوجه
 القضي لامة او اخت امراة او خامسة وزوجها معنة

او محونة او صغيرة بتيمة في دار الحرب او اذا لم يكن سلطان
 ولا قاض لا يتوقف لعدم من يتقدر على الامضا حالة العقد
 لان دار الحرب ليس بها حاكم ولا ية حكم يمكن تزويجه البيهة
 فكان كالمكان الذي في دار الاسلام ليس له حكم ولا سلطان وانه ايضا
 يتقدر تزويج الصغار فيه للالائي لا عاصب لكن فوقه باطلا
 حتى لو زال المانع بموت امراة السابقة وانقضت عدة المعنة
 فاجاز لا ينفذ اما اذا كان فيجب ان يتوقف لوجود من يتقدر على الامضا
 انتهى وفي فتح القدير في كتاب البيوع في فصل القضي لان
 تصرفات القضي يتوقف عندنا اذا اصدرت وللصغر في حيز اي
 من يتقدر على الاجازة انتهى **اقول** فهذا يشهد لمن يقول
 المراد وجود حيز وقت العقد بالفعل والسمجانه ونظائري
 اعلم بحفايق الاحوال واليه المرجع والمالك **قول** المصم المتولي على
 الوقف لو اجر الوقف وقال ولا مصمحة الي اخره **اقول**
 وفي الوايد التاجية اذا تسع القيم الاجازة مع المستاجر
 هل يصح ولو صح يتقدر عليه ام على الوقف قال ان لم تكن الحجرة
 مقبوضة يصح وتتقدر على الوقف انتهى **اقول** وينبغي
 ان يقول على حصول المصلحة في ذلك وعدمها كما ذكره المصنف
 هنا وبه صرح في البحر الرائق بقوله عن القيمة والسمجانه ونظائري
 اعلم **قول** المصنف لا يجوز تفريق الصفقة الي قوله شفقة
 الوالدية **اقول** وعجالة الوالدية تجل باع ارضين ورجل اخر
 ارض ملازقة ببعض الاراضي دون البعض كان له ان ياخذ التي

ثلاثة رواق أرضه دون الاخرى بالشفقة اذا كان الشفيع
 الاخر يطلب شفقة شفقة ما كان ليريق أرضه وهو يطلب
 يقال للطالب اما ان تأخذ الكل او تدع اذا لم يررض المشتري
 بتفريق الصفقة نفيا للمصر عن المشتري وهذا قول ابي
 حنيفة رحمه الله سبحانه وتعالى الاول واما على قول الآخر
 وهو قولها ان ياخذ ما كانت شفقة لان تفريق الصفقة
 هنا لم يكن باختيار الشفيع وفعله بل ضرورة انه لم يكن
 من اخذ احدها فصار كما لو اشترى عبدا ووجهه ودار
 صفقة واحدة كان للشفيع ان ياخذ الدار بالشفقة
 دون العبد لما قلنا كذا هنا انتهى **اقول** فقد تفرقت
 الصفقة في الارضين وفي العبد والدار والله سبحانه
 وتعالى اعلم **قول** المصنف وفي بيع حق المرور وحده روايات
 في رواية يصح وهي رواية ابن سماعه وفي رواية الزبائد
 لا تجوز وصحة الفقيه ابو الليث لانه حق من الحقوق وبيع الحق
 بالانفراد لا يجوز واما بيع عين الطريق فجارحدا ولا وكذلك هبة
 اي بين له طول او عرض او لم يبين له ذلك اما الاول فظاهر
 فظاهر واما الثاني فلا ان لم يبين فهو قدر باب الدار المعطى كذا
 في النهاية وعليه التقديرين فيكون عينا معلوما فيصح بيعه
 وكذا هبته والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** للمصنف العذر
 لا يوجب الرجوع الي اخره **اقول** الاصل ان المصروف انما يبيع
 على الغار اذا حصل العذر في ضمن المعاوضة او ضمن الغار

في الغار او نحو

صنة

صنة السلامة للمصروف ايضا حتى لو قال الطحان لصاحب الخطة
 اجعل الخطة في الدار ووقم محلها في الدار ووقم فذهب من ثقبه
 ما كان فيه الى الماء والطحان كان عالما يفتن لانه صار غاراني ضمن
 العقد بخلاف السيلة الاولى لان ثمة ما ضمن السلامة بحكم العقد
 وهما العقد يقتضيان السلامة كذا في الفصول المعادية والله
 سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف ومنها ما اذا غار البائع المشتري
 الى اخره **اقول** عذر يقره بالضم عذر وراخده والتفريق حل الرجل
 على العذر ووقم عذر نفسه تفريدا والغرة بكسر الغين
 مختار اللفظة انتهى **اقول** من اشترى شيئا وعين فيه غنا
 فاحشا فله ان يرد به على البائع بحكم الغين عن حكمي عن استارة
 التي في السيلتين روايتين وكان ينبغي بالرد رفقا بالناس
 مع وقع التبيع بعين فاحش له ان يرد ذكر الجصاص وهو
 ابو بكر الرازي في واقعاته ان للمشتري ان يرد وللبائع ان يسترد
 وهو اختيار ابي بكر الرازي الرزكري والقاضي الجلال
 ثم اشترى روايات كتاب المصارفة ان يرد بعين فاحش وبه يفتي
 ج ليس له الرد ولا استردا وهو جواب ظاهر الرواية فب
 وبه افتي ج ان غار المشتري البائع فله ان يسترد وكذا ان
 غار البائع المشتري له ان يرد به قال البائع للمشتري قيمته
 كذا فاشتره ثم طار منها اقل فله الرد وان لم يقل ذلك فلا
 ان يرد صدر الاسلام والرازي والريفي والريفي وبه نرى كذا
 في الفتية وفي شرح الكثر للامام الزبيدي والصحيح ان يفتي

بالرد البعير والافلا وفي جمع الفتاوي ذكر اقوال الشياخ في
المحبوس ثم قال والصحيح ان يقضي بالرد اذا وجد الفرو ورويته
لا يقضي بالرد **اقول** وقد افنى بذلك شيخ الاسلام والرد به
اقنيت **قول** المصنف لا تنفع الكفالة الا بدين صحيح وهو الي
اخره **اقول** الظاهر انه اخذ في مسئلة النفقة بالاستحسان
للمحاجة اليه لا بالنفاس **قلت** وما يشكك على قولهم تضم
بالدين الصحيح انه لا يجوز لكفالة ببدل السعاية عنده خلافا
لها كما في السراج الوهاج مع انه لا يسقط اذ هو لا يقبل النجيب
فيقال هذا دين صحيح على ما عرف به الدين ولا يجوز لكفالة
به **اقول** وما يشكك مسئلة النفقة في غير المستدانة
فلا اشكال بامر قاض واما المستدانة فلا اشكال لانه لا تسقط
الا بالاداء او الابراء كما هو مفروض في موضعه محررا طلاق المص
ليس في محله كما لا يخفى والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف
لا يضرب المحبوس الا في مسائل الى اخره **اقول** ويزاد رابعة
وهي اذا خيف فرار المحبوس قال في البرازية عن الشافعي اذا خاف
فراره قيده وفي البرازية وعن غيره من حيس بحق وجعل عتال
الحريم والمهر قال يورده بسباط ليمس عن ذلك والله سبحانه
وتعالى اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب **قول** المصنف قال
ادعي على شريكه جناية مبهمة الى اخره **اقول** يخالف هذا
ما في فتاوي شيخ الاسلام سراج الدين قاري الهادي فان فيها
سئل اذا ادعي احد الشريكين على الاخر او رب المال على العامل

سنة القضاة الشهادة
9 المذهب

في

140
في مال المضاربة خيانة وتطلب من الحاكم بمبينة انه ما خان في شيء
وانه اذا هال الامانة تهد بلزم امر الاجاب بري وان نكل ثبت ما ادعاه
وان لم يبعين حقا دارا فكذلك الحكم لكن اذا نكل عن اليمين لزمه ان يبين
مقدار ما خان فيه والقول قوله في مقدار ما الى المقدم بمبينة
الا ان يقم حصة بنته علي الاكثر والله سبحانه وتعالى اعلم **قول**
المصنف يوم الموت لا يدخل تحت القضاء قوله وفي القضية
الى اخره **اقول** نص عبارة القضية في باب الدفع ارجح شيئا انه
اشتراه من ابنة بنته عشرين سنين والاب ميت الحال واقام مرد وابنه
بنية انه مات منذ عشرين سنة يسمع وقال عمر الحافظ لا يسمع
قال رحمه الله سبحانه وتعالى والصواب جواب الحافظ فينبغي ان
يحفظ فانه كان يحفظ ان زمان الموت لا يدخل تحت القضاء وهي في ط
في الشهادات والدعوي والله سبحانه وتعالى اعلم **اقول** ونقل
هذه المسئلة المصنف في جرحه وقال هي ما يستثنى من قولهم
يوم الموت لا يدخل تحت القضاء في قول البعض انتهى **اقول**
فعل ان البعض يقول بدخول يوم الموت تحت القضاء فاوجد
من الفروع المشعرة بدخول زمان الموت تحت القضاء فهو مفرع على
قول البعض فقول المحشي بعد نقله لقوله البرازية وفيه
نظر والله سبحانه وتعالى اعلم هو الموفق **اقول** وقد طرقت
مسئلة في البرازية فيها القول بدخول يوم الموت تحت القضاء
قال في كتاب الدعوي ولوا دعيا الميراث وكل من ما يقول هذا في رتبة
من اي انه في بد ثالث ولم يورخا وارخا تايرخا واحدا فانصا وان

احدهما سبق فقول عند الامامين ولا يجني ان فيه القول برقول
يوم الموت تحت القضاء النزاع وقع في تقدم الملك قصدا
والله سبحانه ونفالي اعلم **قوله** وفي جامع الفصولين سيئ
في دخول الموت تحت القضاء قال بعد ان علم بعلامته
داوود كيل يقبض المال لوبرهن عليه وكالته وحكمها المملوك
ادعي ان الطالب مات قبل دعواه وليس له حق القبض ببيع الدرع
والله سبحانه ونفالي اعلم **قوله** المصنف شاهد الحسبة اذا
احضرته اليه الى اخره **قوله** هل اذا اخر الشاهد شهادته
هل تقبل امره لا جواب المشايخ رحمهم الله سبحانه ونفالي
في شهر و شهر و ايا حرمة المقلطة بعد ما اخر واشهرتهم
خمس ايام من غير عذر انه لا تقبل ان كانوا عليين ياتهما
بعبستان عيش الارواح علي الحامي والخطيب الانطاكي وكان
الايمه السباعي ثم رفر القاضي عبد الجبار وشرف الايمه وركن
الايمه السباعي وركن الايمه وذكر نحوه قال وكثير من المشايخ اجابوا
كذلك في جنس هذا وان كان تاخير عذر تقبل ثم نقل عن شيخ
الزيادات نحوه وعلمه بانهم لا سكتوا فسقوا وشهادة الفاسق
لا تقبل **قوله** الذي يظهر للعبد الفقير الضعيف عفت
دفعه ان ذكر الحسنة ايام في كلام صاحب الفقيه ليس بقيد
بل الدار ما هو عليه التمكن من الشهادة عند القاضي ويدل
علي هذا ما في الفتاوي الصيرفية بعد ان علم بعلامته قب
دوقال شهدا انهما كانا بعبستان عيش الارواح وكان ظنهما

منه

منه كذا لا تقبل قال لانهم صاروا فسقة بتاخيرها انتهى **قوله**
هذا كله بغير ان التاخير بلا عذر انما يضر في قبول الشهادة
في حرمة الفروج خاصة كما لا يخفى وهل يضر مطلقا ام لا **قوله**
قال في الفقيه بعد ان علم بعلامته فتح شيخ الفتاوي العصر وشيخ
الايمه الحلواني اشخص القاضي الي الشاهد فاحضره للشاهد فشهد
فان كان امتناعه من تاويل يكون جرحا وفي البرازية ان اطلب المدعي
الشاهد لا الشهادة فاخر بلا عذر ظاهر ثم ادعي لا تقبل **قوله**
ويشهد هذا الطلاق العلامة ابن وهبان في منظومته حيث قال
شرو من لا يودي دون عذر فزده فقد علمت ان ما ذكرناه
غير عقيد بمسائل الحرمة في الفروج وقال شيخ الاسلام عبد
البراهن النخعي في شرحه للوهبانية وقد حكى شيخنا في فتح القدير
عن شيخ الاسلام في صورة اذا تاخر لعذر ظاهر ثم ادعي لا تقبل
لكن التهمة وقد يكون له استخلاف الاجرة ولا يخفى ان هذا
التعليل بغير الشك وعقبة شيخنا بكتابان الوجه ان تقبل
ويحمل على العذر الشرعي وعندي ان الوجه لما قال شيخ الاسلام
سيما وقد فسد الزمان وعلم من حال الشهود التوقف لبعض
النذور وهذا مطلق عن مسایل والظاهر ان هذا مطرد في كل
حرمة لا يتوجه فيها تاويل والله سبحانه ونفالي اعلم بالصواب
قوله المصنف كل من قبل قبده فعليه البيهقي الاخر **قوله**
زوت مسئلة وهي مشهورة معروفة وهي اذا قال الروح بلفظ
المعبر فقبلت وقال زوت قال القول قولها ولا يمين عليها عند ابي

حبيبة رحم الله سبحانه وتعالى كأي الجوهرة وغيرها من
المعبران والله سبحانه وتعالى أعلم **قول** المصنف وفي أخبار
الشاهد بالوقف إلى آخره **اقول** الظاهر أن معناه في أخبار
واحد الشاهد بنصب الشاهد أن يشهد بأن مكان كذا
وقف فأنه يجوز للشاهد أن يشهد بالوقف وهو مصدر
مضاف إلى الفعول لا إلى الفاعل وقد فهم بعضهم أن معناه أن
الشاهد الواحد إذا شهد بالوقف كفي والذي يظهر أنه ليس
كافهم ولا بدلتشبه الوقف من شاهدين ذكرين أو ذكر وأنثيين
كما عرف من أول جباح كتاب الشهادة وإنما معناه كما ذكرت
لأنه إذا شهد به خلافاً فذكر بعضهم لاكتفاً بأخبار واحد
في حد الشهادة وعبارة الأكثر تفيد حيث قال إذا أخيره
من يتق به فإن فيه إشارة إلى عدم اشتراط عدد في الخبر
ولكن في الخلاصة في النكاح والنسب لا بد أن يجزم عدلان
بخلاف الموت وظاهر ما في شرح الأكثر الذي يلي أنه لا بد من خبر
عدلين في الكل إلا في الموت وصح في الظهيرية أن الموت كفي وفي
فتح القدير المختار الاكتفاً بالواحد في الموت والله سبحانه وتعالى أعلم
قول المصنف إذا خطأ القاضي كان خطأ وعليه المضي له إلى
آخره **اقول** قال في الخلاصة إذا كان في حقوق العباد تعصاه
وطلاق وعنف ونكاح أن ظهر الشهود عبيداً أو محرودين في وقت
أن قال القاضي تعدت يضمن من حاله ويعزر للمجانية وإن
كان خطأ يضمن للقاضي له الدية وفي الطلاق نزول المرأة لرؤسها

والعبد

١٦٤
والعبد لولاه والمالك لمن أخذ منه وفي حقوق الله سبحانه وتعالى
أعلم بالصواب **قول** المصنف فلا يسمع الدفع قبله يسمع
بعد أي آخره **اقول** قبل هذه الثلاثة لأن الظاهر من كلامه
بعض ما يجناك الدفع في غير هذا لا يسمع بعد القضا يشهد
لذلك نزول كثيرة من فروع مشايخنا رحمهم الله سبحانه وتعالى
منها ما في العبادية من قوله من قوله ادعي حينا في يد انسان وأقام
البينة فرفع هذه الدعوى أن يدعي المدعي عليه أنه ودبعة أو
أجارة أو رهن ويقيم البينة عليه ذلك تدفع دعوى المدعي
لأنه أحال اليد إلى غيره وقد مر فإن ادعى المدعي دفعه
يدعي عليه فصل العصب ويقيم البينة عليه ذلك وجبته يندفع
دفع المدعي عليه وقد مر أيضا ولو لم يكن لذي اليد بينة على
الإيداع حتى قضى القاضي بالعين للمدعي ثم أن المدعي عليه وجد
بينة على الإيداع وأقامها لا تقبل بينة والحاصل أن البينة
من المدعي عليه مقبولة قبل القضا بالعصبة أما بعد القضا
بالعصبة فلا يصح انتهى **اقول** وفي القنية أن كل دفع يسمع
قبل القضا يسمع بعده قال ادعت الخلع فأتى ففرض بالفرقة
بالبينة فقال خالعتها ولكن تزوجتها ثم وهذا عرف أن الدفع
المسموع قبل القضا يسمع بعد القضا انتهى والله سبحانه وتعالى أعلم
ثم إذا صرح في أن الدفع كما يسمع قبل القضا يسمع بعد القضا وفي
الفصول العارضة واقعة تنوي ادعي عبد أنه اشتراه من زيد
وادعي ذو البعانة اشتراه من زيد ذلك أيضا ولم يكن لذي اليد

اقامة البينة على الشرائع من زبد حتى فضع المدعي ثم ان المقضي عليه
 اراد ان يقيم بينة على الشرائع من زبد حتى فضع المدعي ثم ان المقضي عليه
 هذه بينة اذا اقامها في الاستدكالات مقبولة كذلك في الاستدكالات
 فتاوي قاضي خان رحمه الله سبحانه وتعالى واذا قضى على الرجل
 بنتاج او سارقا او مطلقا او اقام هو بينة على التتاج او على التتقي من الذي
 قبلت بينته وبعينه في الباب ان في دعوي الجاهل وتماز في
 الفصول العاديه وفي فتاوي قاضي خان اذا قضى عليه بالمال بالبينة
 ثم اقام المدعي عليه البينة ان المدعي اقر قبل القضاء انه ليس له قبل
 فلا شيء يبطل عنه المال وفيه ايضا رجل ادعي دارا في يد رجل فانكر
 الذي في يده فاستخلف فكاله ففرض القاضي عليه بنكوله ثم ان
 المنقض عليه اقام البينة انه كان اشتد لها من المدعي فان اقام البينة
 على الشرائع القضا لا تقبل وان اقام على الشرائع القضا لا تقبل فهذا
 كله يدل على ان الدفع كما يسمع قبل القضا يسمع بعد القضا في هذه
 الفروع والفروع المتقدمة معارضة وعلى هذه الفروع الداله على
 قبول الدفع بعد القضا فتقبيد المصنف هنا بالثلاث لا يحل له
 كما لا يخفى والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف الشهادة على النبي
 لا تقبل الا على من اقره فزدت مسيلة وهي لو علق عتق عبده على
 عدم دخول الدار فبرهن القن انه لم يدخل الدار يفتقر قلت ويلغ
 الحاق مسيلة وهي انه لو جعل امرها بيدها ان ضربها بغير جنابة ثم ضربها
 وقال ضربتها جنابة وبرهنت انه ضربها بغير جنابة ينبغي ان تقبل
 بينتها

١٦٣
 بينتها وان اقامت على النبي لقينها على الشرط كذا في جامع الفصولين
 وفي جامع الفصولين الشرط يجوز اثباته بيمينه ولو كان نفيا
اقول وفي الكفر من كتاب الايمان وغير الكفر انه لو قال عبده
 حر ان لم يرح العام فشهد ان يحوه بالكونه لم يفتقر يعني عندها خلافا
 لمجر وعللوا لها بانها شهادة نفى معني لانها معني له في العام فهذا
 يدل على ان شهادته النبي لا تقبل على الشرط قال المصنف فلو كان
 في الجرح قلت قد اختلفوا في براءة المسئلة فقبل انما عينه
 على مسئلة اشتراط الدعوي في شهادته حتى القن قال في جامع
 الفصولين فعلى هذا الوضوء مسئلة في الامة ينبغي ان يعقب
 وفاقا او دعواها لا تسترطي سماع الشهادة انتهى وحيث
 الاشكال وما على ما علل به في الهداية من انها اقامت على النبي
 لان المقصود منها نفي الالات التضيعة لانه لا مطالبة لها فصار
 لا اذا شهد والله لم يرح عامه الا ان هذا النبي مما يجب عليه على الشاهد
 ولكنه لم يميز بين نفى ونفي تيسيرا فتمسك **قلت** في الجرح
 صرح بان الشهادة على الشرط في النبي مقبولة وشرط القبول
 الشهادة على النبي كونه النبي مقرونا بالاثبات وكان ذلك مما يدخل
 تحت القضاء وحل لعدم سماع البينة على انه ضمي كونه في مسئلة
 المقدمة بان التضيعة لا تدخل تحت القضاء وعبارة الجوهرية
 والشهادة على النبي مقبولة اذا كان النبي مقرونا بالاثبات وكان
 ذلك مما يدخل تحت القضاء كما اذا شهدوا ان هذا وارث فلان
 لا وارث له غيره او لا نعلم له وارثا غير فتقبل هذه الشهادة

حتى انه يسلم اليه كل المال وكذا اذا قال لعبد ان لم يدخل الدار
اليوم فانت حرق شهيد شاهدان انه لم يدخل قبلت شهادتهما
ويقتضي بعقده لان الشهادة على الشروط مسموعة وانما قال
اذا كان يدخل تحت الفضل لان الرجل اذا قال ان لم ارج هذا العام
فعبد يحرق شهيد شاهدان انه ضحي بالكوفة لم يفتق عندهما
لانها قامت على النفي والتقصية لان دخل تحت القضاء وزدت
بفضل الله سبحانه وتعالى مسيلة اخرى تقبل فيها الشهادة على
النفي وهي مسيلة المتون مشهورة وهي قبول الشهادة على
افتلاسه قبل حبسه لانها بيينة على النفي فلا تقبل ما لم تتايد
بمويد وهو الحبس وبعد تقبل والله سبحانه وتعالى اعلم
قول المصنف وتقبل بيينة النفي المتواتري اخره **اقول**
وعنده البرازي بانه يلزم تكذيب الثابت بالضرورة اي يلزم
ردها والضروريان مما لا يدخله الشك وعبارته هذه
شهدا عليه بقول او فعل يلزم عليه بذلك اجابة او سجع
او كتابة او طلاق او غلق او قتل او قصاص في مكان
ورمان وصفاه فيرهن المشهود عليه انه لم يكن ثم يومئذ
لا يقبل لكنه قال في المحيط ان تقاتر عند الناس وعلم لكل
عدم كونه في ذلك المكان والزمان لا يسمع الدعوي عليه
ويقتضي بطلان الزمة لانه يلزم تكذيب الثابت بالضرورة
والضروريان عالم بدخله الشك انتهى **اقول** عقد
الله سبحانه وتعالى دقوي رعايشكل هذا بما قالوه ان القاضي

لا يقضي

لا يقضي بسماع نفسه قال الامام الزيلعي في شرح الكنتز
من كتاب الشهادة ان القاضي لا يجوز له ان يحكم بسماع
نفسه ولو تواتر انتهى **اقول** فيعملها ذكرناه عن البرازي
وعراه المصنف لها والظهيرية على ما اذا تواتر عند القاضي
بحضرة الخصم او على ما اذا وقع بلفظ الشهادة **اقول** لكن
تقليل البرازي القبول يلزم تكذيب الثابت ضرورة كاقدمناه
بغيره ان مناط الحكم ومداره هو كونه متواترا وذلك لا يتوقف
على لفظ الشهادة كاحكامه عرف في حوضه لان التواتر موجب
للعلم الضروري ولو لم يكن بلفظ الشهادة والله سبحانه وتعالى
اعلم **قول** المصنف الا بر العام في ضمن عقد فاسد **اقول**
وبه صرح في الخلاصة ايضا وفي القنية علم بعلامة ع يفتي
بان الاقرار وان لم يكن في صلب عقد الصم لكنه سماعا للصم
الفاقد لا يسمع الدعوي بعد ذلك والله سبحانه وتعالى اعلم
قول المصنف لا يجوز للقاضي تاخير الحكم اي اخره **اقول**
يجب على القاضي الحكم بمقتضى الدعوي عند قيام البيينة
عليها على سبيل الفور **اقول** نعم يجب عليه فوراً حتى
لواخر الحكم بلا عذر عداق الوال انه يكفر انتهى **فان قلت**
اطلقه ويجب حمله على ما اذا لم يره واجبا **قلت**
وبه قيده ابن مالك في شرح الجمع وهذا هو الظاهر كما لا يخفى
اذا لوجه للكفار بدون هذا القيد وفي شرح الكنتز للزيلعي
ان القضاء واجب عليه بعد ظهور عدالتها حتى لو امتنع

يات ويستحق العزل ويعزرو ومثله في منع العقار للشيخ الاسلام
 الوالد رحمه الله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف لرجاء
 الصلح بين الاقارب **اقول** في لسان الحكماء واذ اختصم
 الي القاضي الاخوة او بنوا الاعمام ينبغي ان يراخهم قليلا فلا
 يجهل بالقضا بينهم لعلمهم بصطالحهم لان القضا وان
 وقع بحق فربما يقع سببا للعداوة بينهم كذا ذكرهنا وهذا
 لا يختص بالاقرار بل ينبغي ان يفعل ذلك ايضا اذا وقعت
 الخصومة بين الاجانب لان القضا يورث الصغينة
 فيحترق عنه ما يمكن انتهى **قول** المصنف في الايضا
 شهد الي اخره **اقول** ما ذكره الشيخ المصنف من قبول شهادة
 الكافر على المسلم في السبب والوصاية استحسان والقياس
 عدم القبول والعمل على الاستحسان كما صرحوا به الا في حال
 ليست هذه منها ولهذا اقتصر عليه المصنف وجه الاحتسان
 كما ذكره ملاحضروا ان المسلمين لا يحضرون محاكم فلوله تقبل
 شهادة النصارى على المسلمين في اثبات الايضا الذي بناؤه
 على الموت والنسب الذي بناؤه على الكاح ادي الى ضياع
 الحقوق المتعلقة بالايضا ضرورة كما قبلت شهادة القابلة
 للضرورة والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف وينصب
 القاضي وصيا في مواضع الي اخره **اقول** وردت بتوفيق
 الله سبحانه وتعالى موضعين الاول ابدا والآخر في ثانيا من
 ابنه الصغير فوجد به عيبا ينصب القاضي وصيا حتي

برده عليه كذا اجاب القاضي الاحامه الثاني اذا كان للصغير
 اب غائب واحتيج الي اثبات حق الصغير ان كانت الغيبة
 منقطعة ينصب والا فلا وهما في مجمع الفتاوى والموضع
 الذي احاله المصنف الي قسمه الوالديه هو هذا صيغة
 بين خمسة ورثة واحد منهم صغير والثاني غائبان والثاني
 حاضران فاشترى رجل نصيب احدا الحاضرين فطلب
 شريك الحاضر القصة عند القاضي واخبراه عن
 القصة قال القاضي يا حر شريكه الحاضر بالقصة فيجعل
 وكيل عن الغائبين والصغير لان المشتري قام مقام
 البائع وكان للبائع ان يطالب شريكه لان الاصل الشركة كان
 مبرراتها والصبرة للاصل **قوله** وهل يشترط صحة
 نصب الوصي كون اليتيم في ولاية القاضي ام لا فيه خلاف قال
 في جامع العنود لو نصب وليا في تركه اتمام وهم في
 ولاية لا التركة او بالعكس او بعض التركة في ولاية
 لا بعضها قبل صح نصب على كل حال ويعتبر النظام
 والاستعداد فيصير وصيا في جميع التركة ايما كانت
 وقيل يصير فيما في ولاية من التركة لا في غيره وقيل
 يشترط صحة نصب كون اليتيم في ولاية لا كون التركة
 في ولاية **قول** مولانا قضا الامير جابر مع وجود
 القاضي الموالي قاضي البلد الي اخره **اقول** الظاهر ان
 المراد مع وجود القاضي الموالي من قبل ذلك الامير ان كان

الحليفة فوض اليه اعادة بلده وفوض اليه القاضي
بدليل قوله بعد ذلك الا ان يكون القاضي موالي من
قبل الحليفة **فان قلت** يمكن عد قوله قضا الامير
جايز مع وجود قاضي البلد علي قضايه مع وجود النايب
قلت هو موالي من قبل السلطان ايضا لتفويضهم
بانه لا ينزل بعزل القاضي ولا بموته فتأمل والله سبحانه
وتعالى اعلم **قول** مولانا لانضم البيعة علي حقراي اخره
اقول ويقرب من ذلك ما قالوا ان البيعة تسمع من
يقبل قوله قالوا لاسقاط اليمين في مواضع منها انه قالوا القول
قول القابض فيما قبضه وقالوا تقبل بيعة علي ما راعاه
مع قبول قوله ومنها الموضع اذ ادعي الرد والهلاك واقام بيعة
تقبل مع ان القول قوله والبيعة لاسقاط اليمين مقبولة
كذا في الذخيرة من باب الصرف كذا ذكره المصنف في كتاب
الدعوي في باب العالف وذكر لقبولها فابدية اخري فليزج
قول مولانا اذ اختلف المتبايعان بخالف الا في مسئلة
اي اخره **اقول** كلام المصنف يدل علي ان المتبايعين متى
اختلفا بخالفان الا في المسئلة التي استثناهما وليس الامر
كذلك فانهما اذا اختلفا في الاجل او شرط الخيار او في قبض
بعض الثمن او بغيره فلا يكمل البيع او بعضه او في بدل الثمن
او في راس المال بعد اقالة السلم لم يتجافعا والقول للملك
مع بيعة كذا في الكنز وفي التبيين للزيلي انه لو اختلفا

166
في اصل البيع او كان ايقاع السلم فيه لا يتخالفان **اقول** وبه
علم ما في كلام مولانا المصنف في السؤال عن المكان والزمان **قول**
لكن اذ اسألها عن الزمان والمكان واعتلما يكلفا قال في
البرزازية ولو سلمها القاضي عن الزمان والمكان لا تغلر
تقبل لانها لم يكلفا به انتهى **اقول** وقد اعتل الشيع
المصنف ذلك والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب
وابه المرجع والمآب **قول** مولانا وفي تحليف الشاهد ان
راه الى اخره **اقول** قال في جمع الفتاوي ولو اراد المدعي
عليه ان يحلف الشاهد بالله تعالى لقد شهد بالحق لا يحلف
وفي البرازية برهن علي دعواه فطلب من القاضي ان
يحلف المدعي انه محق في الدعوي او علي ان الشهود يصدقون
او يحقون في الشهادة لا يجيبهم قال علامة حوار ذي الختم
لا يحلف مرتين فكيف الشاهد فان قول الشاهد
اشهد بيمين لان لفظ اشهد عندنا وان لم يقل بالله بيمين
فان اطلبنا منه الشهادة في مجلس القضا وقال اشهد
فقد حلف ولا تكرر اليمين لانا امرنا يا كرام الشهود
وفي التحليف نغطي الحقوق فان الشاهد اعلم ان القاضي
يحلفه بالمسوق له لا امتناع عن الشهادة لانه لا يدين عليه
ومن اقدم علي الشهادة الباطلة به قدم علي الحلف
ايضا لترويج الباطل وان لم يحلف وردتها دنة فقد
ظلم وفي جامع الفتاوي معزيا الي دعوي الخلاصة بجل

ادعي علي اخر صالا واقام البينة فقال المدعي عليه
 للقاضي حلفه انه محق او حلفه ان شهوده شهيدوا
 بحق لا يخلف وكذا في كل موضع كان بخلاف الشرح وفي البحر
 من كتاب الدعوى ان الخصم لو طلب خليف الشاهد والمدعي
 ما يعلم ان الشهود كذبة لا يلتفت اليه وفي الجوهر ان قال
 المدعي عليه الشاهد كاذب واراد خليف المدعي عليه ما يعلم
 انه كاذب لا يحلفه وكذا لا يحلف الشاهد لانا امرنا اكرام الشهود
 وليس من اكرامهم استخلافهم **قول** مولانا المصنف القاضي
 اذا قضى في مجتهد فيه نفذ قضاه والى مسائل الى اخره
اقول قد ذكرنا فينا رحمهم الله سبحانه ونفالي مسائل
 ينقص فيها حكم الحاكم وذكر المصنف هنا من ذلك مسائل
 فاردت غفران ذنوبي ايراد ما ظفرت به من ذلك زيادة
 علي ما ذكره المصنف تيمنا للفايدة وما ذكره في ثلاثة اقسام
 الاول ما لم يختلف فيه مننا رحمهم الله سبحانه ونفالي
 والثاني ما اختلفوا فيه والثالث ما لا نص فيه عن الامام
 واختلف اصحابنا رحمهم الله سبحانه ونفالي فيه ونفاضة
 نصا بينهم فيه من القسم الاول اذا باع دارا وقبضها المشتري
 واستخفت منه ونفذ على البايع ردها فنقض على البايع
 للمشتري بدار مثلها في الموضع والخط والزرع والبنا
 قال سوار بن عبد الله وعثمان البتي ثم رفع الي قاض اخر
 ابطال ذلك والتم البايع برد المثل خاصة الا ان يكون احد

بنا

بها او غرسا قبل زعمه ببقية ذلك مع الثمن ولا عبرة بمن خالف
 ولا بمن قال من اهل البصرة وجوب قيمة الدار علي
 البايع لان البايع لم يبعه وعقود المعاوضات ان المرسل
 اليه للمشتري لا يبطل المثل للبايع ومنه حاكم قضى بطلان
 شفعة الشريك ثم رفع الي قاض اخر فانه ينقضه وثبتت
 الشفعة للشريك ولا يعمل بخلاف من خالف في ذلك
 مخالفة النص وهو قوله صلى الله عليه وسلم ان كان يعضي
 بالشفعة في كل ربع وحايط ومنه المحدود في قد ف اذا قضى
 بشي بعد ثوبته رفع الحاكم الي قاض اخر لا يري ذلك ابطله
 ومنه اذا حكم القاضي بشهادة القاضي لزوجته ثم رفع الي حاكم
 لا يراه نقضه ومنه لو حكم اعيم ثم رفع الي من لم يره نقضه ليس
 من اهل الشهادة والقضا فوقها ومنه اذا حكم القاضي
 بشهادة الصبيان ثم رفع الي قاض اخر نقضه ولا يعتبر
 بخلاف من خالف في ذلك مخالفة النص الشريف وهو قوله
 سبحانه ونفالي واستشهد واستشيد من رجالكم وقوله
 صلى الله عليه وسلم رفع القلم عن ثلاث الحديث فالحقه
 بالجنون والجنون لا تقبل شهادته وكذا ما اراه النائم في نومه
 وكيف يتفزع على الصغير قول من لا ينقض قوله علي نفسه
 كذا في بعض العتبرات ومنه اذا حكم القاضي بشهادة
 النساء في الاتفراد في شجاع الحمام ورفع الي حاكم اخر لا يعضيه
 بل يبطله مخالفة النص الشريف وهو قوله سبحانه ونفالي

فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ومنه اذا قال الرجل لامرأة
كلي واشربي يريد به الطلاق فقضي القاضي عليه بذلك
وفرق بينهما وبين امراته ثم رفع الي من لا يري ذلك نقضه
لخالفة النص الشريف وهو صلى الله عليه وسلم ان الله عفى
عن امي عما حرت به انفسها ماله تغل او تفعل ومنه اذا
حكم الحاكم باجارة المديون في دينه ثم رفع الي حاكم اخر نقضه
ومنه اذا قضى القاضي بحول بيع الدراهم بالدنانير نسيئة ثم رفع
الي حاكم اخر نقضه ومنه اذا قضى القاضي بشهادة اهل
الدمعة في الاسعار في الوصية ثم رفع الي قاضي لا يراه نقضه
ولا يعتد بخلاف من خالف في ذلك ومنه اذا قضى القاضي
بشي رفع الي اخر فنقضه ولم يبين وجه النقض ثم رفع النقض
الي اخر امضا للنقض ومنه اذا باع رجل من اخر عبدا او امعة
ومضى على ذلك مدة ثم ظهر فيه عيب لم يقر البايع به ولم
يقم بنبذة بانه كان موجودا عنه فزده القاضي على البايع
ثم رفع حكم الي اخره فانه يبطل الرد ويعيد الي المشتري
ومنه اذا حكم حاكم بتخريم بنت المرأة التي لم يدخلها ثم رفع
الي حاكم اخر يبطل حكم الاول لخالفة النص وهو قوله سبحانه
وتعالى وربايبكم اللاتي في محجور الية فشرط الدخول في التحريم
واما القسم الثاني منه اذا اختلف الصحابة على قولين ثم اخذ
الناس باحد قوليه وتركوا الاخر فحكم القاضي بالمتروك
لم ينقض عند ابي حنيفة رحمه الله سبحانه وتعالى

وينقض

وينقض عند ابي يوسف ومنه اذا وطئ ام امراته وحكم ببقا
النكاح ثم رفع الي قاضي اخر يري خلافة لم يبطله قاله
ابو يوسف في ادب القضاء وقال لان هذا مما اختلفت
فيه الفقهاء قال ان كان الزوج جاهلا فهو في سعة وان كان عالما
لاجل له المقام لان القضاء لا يجل ولا يجرم خلافا لابي حنيفة
رحمه الله سبحانه وتعالى وذكر الحاكم المحليل في المتقي في رجل
وطئ ام امراته فقضى انه ذلك مذهبه او قول ابي حنيفة
رحمه الله سبحانه وتعالى وجهه انه قضى بما خالف النص وهو
قوله سبحانه وتعالى ولا تنكحوا وهما الوطئ ومنه اذا قضى
القاضي بخلاف مذهبه عكطا ووافق قول مجتهد ثم رفع الي
اخر امضا عنه ابي حنيفة رحمه الله سبحانه وتعالى لانه
مجتهد فيه وكل مصيب في الرجم وهما قال لا يستقض لانه غلط
والغلط ليس بمجتهد فيه ومنه المديون اذا حبس لا يكون
حبيسه محررا عليه وقال القاسم بن معن يكون حرا ولو حكم
بالحر عليه ثم رفع الي اخر فانه ينقضه عند ابي حنيفة
رحمه الله سبحانه وتعالى وعندهما ينقض ولو حكم الثاني
به نفذ ولم ينقض واما القسم الثالث منه اذا حكم
بالشاهد واليمين في الاموال ثم رفع الي حاكم يري خلافة
نقضه عند ابي يوسف وفي رواية اسماعيل بن حماد
ابن ابي حنيفة رضي الله سبحانه وتعالى عنه لم ينقضه
وكذا في رواية ابن ساعدة وجه الاول انه خلاف الكتاب

ان نقل عن الشاهدين الى الرجل والمرأتين فاعدا ذلك
 يكون محدثا وجه الثانية لاختلاف الآثار ومنه اذا قضى
 القاضي بشهادة الاب لا به او جده ثم رفع الي اخر لا يراه امطاه
 عند ابي يوسف وينقضه عند محمد فابو يوسف يقول
 قد اختلف فيه الفقهاء ولا نص فيه فلا يستحق بالاجتهاد
 ومحمد يقول هو مخالف للنص وهو قول صريح انه عليه
 وسلم لا تقبل شهادة والد الولد ولا ولد لوالده ومنه
 اذا تزوج الزاني بابنته من الزنا وحكم الحاكم بحل ذلك
 قال ابو بكر الرازي اذا رفع الي اخر لا يراه ابطله لانه مما
 يستنبطه الناس وقد ذكر ذلك في شرح الطحاوي ومنه
 رجل اعتق عبدا ثم مات المقتول ولا وارث له ثم قضى القاضي
 ببراءة المقتول ثم رفع الي حاكم اخر تنقض ذلك وجعل ماله
 في بيت المال عند ابي يوسف وهو صحيح لان الولي للمقتول على
 علي ما قال عليه الصلاة والسلام انما الولي لمن اعتق
 ولا يلزم موالي المولات فانه يتوارث به كل واحد منهما لان
 ذلك مستحق بالعقد وهو فايهما فاستويا كالزوجية
 هذا ما تيسر لي نظره من كتب مشايخنا رحمهم الله سبحانه
 وتعالى ونقصنا بهر فاختتم هذا المقام فانه من جواب
 هذا الكتاب والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب **قوله**
 مولانا المصنف الشاهد اذا ردت شهادته لعلة الي اخره
اقول واما احد الزوجين اذا شهد للاخر ردت شهادته

١٦٩
 ما بانها وشهد احدهما الاخر لا تقبل كما يفيد كلام الخلاصة وصريح
 المصنف في العروا الشيخ الامام الرازي في مواهب المسالك
قلت وقد رفع شيخنا العلامة القدوة الفهامة الشيخ علي
 القديسي سقى الله ثراه عهد سوال صورته ما قول المولى الجليل
 والخير المفضل في شخص بالغ مسلم حر يصير شهيدا على شخص
 في مادة ورد الحاكم شهادته لوجه شرعي هل يجوز لحاكم بعده
 ابد ان يقبل شهادته عليه في تلك المادة وان زال سبب الرد
 عنه ام لا فاجاب لا يقبل وان وقع في كلام بعض اهل الكمال
 انه يقبل في احد الزوجين فهو سبق قلنا انتهى **قلت**
 يستبرأ في ما قاله العلامة كمال الدين بن المعتمد في شرح الهداية
قلت وكلام قاضي خان يفيد عدم قبول كل شهادة ردت
 مطلقا في كل الصور فانه قال ولو كان القاضي رد شهادته
 الاولى لامراته ثم اعادتها بعد البيونة لا تقبل شهادته
 لان شهادته ردت في هذه الحادثة وكل شهادة ردت في حادثة
 لا تقبل بعد ذلك ابد اقول كل شهادة ردت بعلم كل شهادة كالاغني
 وفي الخلاصة ومثي ردت شهادة الشاهد لعلة ثم زالت
 العلة فشهد في تلك الحادثة لا تقبل الا في اربعة العلة والكافر
 غير المسلم والاعمى والصبي اذا شهد وافردت ثم زال المانع فشهدوا
 في تلك الحادثة قانها تقبل **قوله** المحقق اقول المنقول في هذه
 المسئلة انه لا يثبت وما ذكره المصنف تحت الي اخره **اقول**
 يمكن ان يقال انما لا يثبت النسب في صورة الاشارة لان المال

يثبت بغير اثبات النسب اذ الحق يثبت عليه بالاشارة لان
 لوجود الاشارة لان الاشارة تغني عن ثبوت النسب اذ الحق
 يثبت عليه بالاشارة كما قاله صاحب جامع الفصولين في كل كلام
 المصنف على صورة ليس فيها اشارة كما اذا دعي علي بن زيد بن
 بكر الميث بن خالد ان اياه بكر امان وانت وارثه وابنه فشهدا
 ان زيد المدعي عليه هو ابن بكر بن خالد والمدعي بذمه ابيه
 كذا فعد شهدا على خصم وهو الوارث بحق وذكر اسم واسم ابيه
 وجده وليس في كلام المصنف ما يدل على ان مراده صورة الاشارة
اقول وما يدل على ان المصنف لم يرد صورة الاشارة التي
 ذكرها العمادي انه ذكر بعد ذلك فقال وذكر العمادي في فصوله
 فرعين مختلفين حكما وذكر ان احدهما يقاس على الاخر وفرق
 بينهما في جامع الفصولين فهذا يدل على انه لم يرد صورة الاشارة
 ولا دليل على انه ما قاله قاله حنا والله سبحانه وتعالى اعلم **اقول**
 ومن هذا القبيل اي من الغضا الضمني ما ذكره في الفتية بعد ان
 علم بعلامته سم شهدوا بالخلع بين الزوجين وهما يتكرران
 الخلع وقضي القاضي ثبت المال ضمن الثبوت الخلع وان اشترط
 الدعوي في اثبات المال قصدا والله سبحانه وتعالى اعلم **اقول**
 مولانا المصنف فعل القاضي حكم منه الى اخره **اقول** قد
 اختلف كلام مشايخنا في ذلك فالذي يظهر اعتمد العلامة
 بدر الدين بن الفرس في الفواكه البدرية وقال انه الصواب
 وانه التحقيق ان الفعل لا يكون حكما ونص عبارته واما فعل القاضي

هل يكون حكما ولا قال بعضهم قد يكون فعله حكما واستدل لذلك
 بمسائل منها تزويج القاضي الصغير والصغيرة حيث لا يكون
 لها خيار بلوغ على احدي الروايتين عن الامام رحمه الله سبحانه
 وتعالى وجه الاستدلال ان الفعل الذي هو التزويج لو يكن حكما
 لثبت لها الخيار كما يثبت في تزويج العموم منها اذا فرض القاضي
 ماله اليه لم يفتك ماله او مات مقلنا فلا ضمان على القاضي
 ولو لم يكن الفعل الذي هو الافراض حكما لصح القاضي والصواب
 ان فعل القاضي لا يكون حكما والجواب عن هذا الاستدلال
 مع الملازمة بين انتفا الخيار وكون فعل التزويج حكما واي يكون
 ذلك والخيار مستقيم في تزويج الاب والجد وفعلها التزويج ليس
 بحكم قطعا فلو كان انتفا الخيار ملزوما لكون التزويج حكما
 كان تزويج الاب والجد حكما وهو باطل يقول المصنف الفقير والاصح
 ثبوت الخيار بعد البلوغ في تزويج القاضي كما في النبيين والحر المص
 وغيرهما من المعقولات وكذا الكلام في انتفا الضمان بالاجل اذ
 الامانة غير ضامنة لما تلفد ايديهم بدون التقدي الى ان قال
 وما يدل على ان فعل القاضي ليس بحكم لهم فيما اذا وقف على
 الفقر فاعطى القاضي قريب الواقف را تبان علة ذلك الوقت
 في قاض اخر كان له التصرف في العلة على غير ذلك الوجه وله صرف
 ذلك الراتب بعينه لغير ذلك القريب ولو كان فعل القاضي حكما
 لم يكن للقاضي الثاني ذلك لان فيه نقص الاول والتحقيق ان فعل
 القاضي لا يكون حكما والوجه لذلك ان الحكم يستدعي مقدما ته

الشرعية كالدعوى والحجة والطابقة لها وتوابع ذلك فالشرط
وجود مقتضيات الحكم وانتفا الموانع وفعل القاضي في الغالب
لا يستدعي ذلك فان وقع فعل القاضي على طريق الحكم العينة
ياستدعيه في الجدة وباب لا مكان واسع فلقول بكونه حكما والاعمال
ما ذكر مساع وذكر لذلك صورة **عنه اقول** وما يدل على
ان فعل القاضي ليس بحكم تعريفه القضاء بقوله هو انشا
الزام فيما يقع فيه النزاع بين الناس ايا خروا قالوه فالانشا
ان اريد به مقابل الخبر فالفعل ليس من هذه القبيل
كالايجي لان الانشا قسم من الكلام وهو مقابل الخبر المحتمل
للمصدق والكذب وان اريد بالانشا مقابل الصدق فهو نوع
من العقل وغيره والظاهر ان مراد منشا خبا بالفعل هنا
ما صدر من القاضي من التقاضي بغير لفظ قضيت وحكت
وانفذت القضاء وغير ذلك من الصبغ المختص بذلك
جعلهم التزويج فعلا ويبيعه مال اليتيم فعلا واحدا
واحد نوعي التبيع من قولي القول كالايجي وعنده صاحب
الفوائد البدرية المذكور بقول هو الالزام اذ المعتبر
ههنا الالزام بالصيغة الشرعية كالزمت وقضيت
وحكت وانفذت عليه القضاء انتهى **اقول** هذا ايجي
الفعل كالايجي وقال المصنف في العرائق واما فعله
فعلي وجهين فالمراد بكونه موضع الحكم وليس بحكم قطعا وما كان
منها موضع العمل اي محلا فمقدرا مختلفا فيه وله صور منها

ما اذا ذنت بالغة عما قلده في ترفيع نفسها فزوجهاته وكيل
وكيل عنها ففعله ليس بحكم كما في القاسمية ومما تنوع الصفات
الذين لا ولي لهم ومما ساروه ويبيعه مال اليتيم ومنها قسمه القاضي
العقار ابي غيره ذلك مما هو في هذا المعنى وحزم في التجنيس بانه
حكم ولد الزور في اليتيمة من ابنه لم يجزوه في فتح القدر من
كتاب النكاح بانه ليس بحكم لان تفاشر طم وهو الاوجه **قال**
والالحاق بالوكيل يكفي للمنع يعني ان الوكيل بالنكاح لا يملك ان يزوج
من ابنه فكذلك القاضي بمنزلة الوكيل **اقول** وكذا ما ذكر
في التتمة من ان القاضي لو باع مال اليتيم من نفسه
لا يجوز لان بيع القاضي يكون عليه وجه الحكم وحكمه لنفسه
لا يجوز ان يتخلف الاوجه فالالحاق بالوكيل للمنع ممن عن
كونه حكما لان بيع الوكيل من نفسه باطل وكذا ما ذكره في الذخيرة
من ان الامام اما يبيع الفنا بغير وجه الحكم بين المسلمين
ولهذا لا يملك العهد عليه فلو جاز بيعه من نفسه كان ذلك
حكما من نفسه وحكم الامام والقاضي لنفسه لا يجوز انتهى
خلاف الاوجه ولكنه لما كثر ذلك في كلامنا فالاوجه ان
يقال ان الحكم القوي يحتاج الى الدعوى والفعل لا كالتقاضي
الضمني لا يحتاج اليه دعوى له اما يحتاج القضاء في رجل
الضمني تبعا لتبعية كلامهم ومما نقل ان فعل القاضي
حكم ضابط التجنيس والتبعية والذخيرة كما استلهاه وصح
يعني يبيع المحيط والامام شمس الائمة المرخسي وفي يبيع قباؤه

قاضي خان وصرح بمحله في الاصل قال اذا حضر الورثة الى القافة
 وطلبوا النفس وبيعتهم وارث غايب وصغير والتركة تقار
 قال ابو حنيفة لا اقسيم بينهم باقرارهم حتى يقيموا
 بيعة على الموت والوارث وقال ابو يوسف ومحمد
 اقسيم ذلك باقرارهم فابو حنيفة قال لا اقسيم بقولهم
 ولا اقسيم على الغايب والصغير بقوله ولا اقسيم على
 الغايب والصغير بقوله لان قسمة القاضي قضاة متقنين
 وهذا اقطاع للشبه كلها فتعين الرجوع الى الحق انتهى كلامه
اقول وجه قطع الشبه ان هذا النص الامار على ان فعل
 القاضي يكون **قوله** مولانا المصنف فليس له ان يزوج البيعة
 التي لا ولي لها من نفس احره **اقول** وذكر انه حينئذ
 يكون حكما لنفسه والقاضي لا يحكم لنفسه بالاجماع كذا قالوا
اقول يروى علي ذلك ان للقاضي ان يقررا احد الخصمين
 اذا اسال الادب ببني يديه بان قال قضيت علي بالجور او
 ارتضيت او ما شئت ذلك فهو في ذلك حاكم لنفسه هذه
 المسئلة مخالف الاصل من وجهين الاول ما ذكرناه الثاني
 انه مما يغلب فيه الصبر ولم تحصل فيه دعوى فحده
 المسئلة مخالف الاصل من هذين الوجهين كما في الفتاوى
 البدرية **اقول** استحسن ذلك المشايخ صيانة لمجلس
 القضاء وحما المادة الفسادة واقامة حرمة المجلس **اقول**
 مولانا المصنف قال القاضي قضيت عليك بيعة او اقرار

الى

الى احوه **اقول** اطلق المصنف هنا في الاقرار فمثل الاقرار
 بشي يصح رجوعه عنه وخبره مع انه لا يقبل قوله فيما لو اصر
 باقراره عن شي يصح رجوعه عنه وخبره مع انه لا يقبل قوله
 فيما لو كالحدا بالاجماع كما نقله هو في البحر فقال وما ان اصر
 القاضي باقراره عن شي يصح رجوعه عنه لم يقبل قوله
 بالاجماع في كلام المصنف هنا ما فيه من الاطلاق في محل
 التقيد كما لا يخفى وفي اكثر النسخ ولو قال قاض عدل
 عالم قضيت غير هذا بالبرحم او بالقطع او بالضرب فافعله وسعد
 ففعله فتعبد قبول قول القاضي بكونه عالما عادلا وهذا
 قول الامام ابي منصور الماتريدي ولم يفعله وفي الجاه مع
 الصغير بذلك واعلم ان محمدا وافقهما ثم رجع عن قولهما
 فقال لا يؤخذ بقوله الا ان يقررا الحجة او يشهد بذلك
 مع القاضي عدل وبه اخذ مشايخنا لفساد اكثر قضاة
 زماننا والتدراك غير ممكن لان قبول خبر الواحد رتبة
 الدنيا وغيرهم غير معصومين كذا في النيبين **اقول**
 ومعناه كذا ذكره مشايخنا ان يتعهد القاضي والعدل على شهادة
 الذين شهدوا بسبب الحد لا انما قد شهد ان على حكم القاضي
 والا كان القاضي شاهدا على فعل نفسه كذا ذكره ابن الصاهر
 في فتح القدير واستثنى في الهداية كتاب القاضي لصرورة
 احياء حقوق الناس لان الحياة في مثله قليلة الوقوع وكذا
 استشاء الريلي والحاصل المالا ما مر محمدا رجع عن القول

يقول قوله الا ان يعاين الحجة ليرجحه المشايخ على اطلاقه فيهم
من زاد ويشهد بذلك مع القاضي عدل وهي رواية عنه وقد
استبعد ذلك في فتح القدير بكونه بعيدا في العادة وهو
شهادة القاضي عند الجلاء ومنهم من استثنى كتاب القضا
كما قدمت ذكره واعلم ان الاكتفاء بالواحد على هذه الرواية
في حق ثبت بشاهدين وان كانا حريصا فلا بد من ثلثه
اخر كما ذكره الاسيحي وايضا الاجام ابو منصور المازني
فقيه غير العالم بالعدل واما من كان متصفا بها فيقبل
قوله لان عدم الاعتماد على الفسار والغلط وهو
مشتق في العالم العدل وفي الجراراق وذكر الاسيحي
ان المسئلة مصورة بطلان عنه اي حنفية في القاضي ادعاه
العدل لانه اذا كان غير هذا لا يولي القضا ولا ياترأه بالاتفاق
انتهى فاقاله ابو منصور كسنتف عن مذهب الاما درقا
المنزيب ويصدق القاضي فيما قال من التصرف في الاوقاف
واموال الايتام والغايبين من ادا وقبض وفي جامع
المصولين من الفصل العاشر وروي ابن سماعه ان القاضي
لا يقضي بغيره **اقول** ينبغي ان يفتقر به في غير كتاب القضا
لمن ظاهر في الترقضاة الزمان اضره والله سبحانه وتعالى مثله
ورأيت في عيون المراهب انه لو قال قاضي عدل عالم حكمت
عليه هذا بالبرج او بالقطة فافعله وسلك ان تفعله الا عند
مالك والشافعي في قول ومحمد في رواية وبه يفتي قال المصنف

في البحر بعد نقده لما ذكرناه فقد ثبت ان الفتوى على ما رجع
اليه محمد كذا رأت بعد ذلك في شرح ادب القضا للمصنف
الشهيد انه صرح رجوع محمد اي قول اي حنفية واي يوف
رواه هشام عنه انتهى **قول** مولانا لا يقبل قول امين
القاضي انه خلف المحدث الى اخره **اقول** هذه المسئلة
قد تقدمت نقلا عن المصنف في هذا الكتاب وانه يقبل قوله
مع شاهد وهو مخالف لما هنا ولعل ذلك لاختلاف الروايتين
والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** مولانا ولا يجوز اثبات الوكالة
والوصايا الى اخره **اقول** ظاهر هذا يخالف ما قدمه المصنف
من ان اثبات التوكيل بلا خصم جائز ان كان القاضي عرف الموكل
باسمه ونسبه **اقول** الا ان يحل ما هنا على ما اذا لم يعرف
القاضي الموكل باسمه ونسبه فيحصل التوثيق بين كلامي المصنف
والله سبحانه وتعالى هو الموفق للصواب وفي البحر للمصنف
ثم اعلم ان طريق اثبات الوكالة بالخصوص ان يشهدوا بها علي
غير الموكل سواء كان منكر للوكالة او مقروا بالتعدي الى غيره
كما في الحرانة ولا تقبل الشهادة على المال حتى تثبت الوكالة
وفي القنية لا تقبل من الوكيل بالخصوص بینه على كالتة
من غير خصم حاضر ولو قضى بها صلا في قضاي المختلف
والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** مولانا وفي البرازية شهدا
بطلاق مرتضى ولا تالا نذكره الى اخره **اقول** ذكره البرازي
في نوع من الفصل الرابع في دعوى الدين برهن علي احتياقي

مولاه في المرض فادعي الوارث ان المقتق كان يهدي وقت الاعتاق
ان لم يقر الوارث بالعتق فالقول للمواريث الا ان يبرح الشهود
بانه كان صحيح العقل وقت الاعتاق قال اقرب بالعتق فالقول
للمعبد الا ان يبرهن الوارث عليه انه كان يهدي وقت الاعتاق
وما ذكره مولانا المصنف هنا من الاطلاق فذكره البرازي
في الفصل الثالث من كتاب الشهادة فعليك بالتمام
في ذلك عند القضاء والفتوى اعاني الله سبحانه وتعالى واياك
علي سلوك سبيل الاستقامة والتقوي **قول** مولانا
المصنف الوكيل اذا كانت وكانت عامه في اخر **قول**
ما ذكره مولانا المصنف الوكيل اذا كانت وكانت هنا هو الاصح
وعليه الفتوى كما في البرازية قال في البرازية قال محمد رحمه
الله سبحانه وتعالى انت وكيل في كل شيء تفوض للمحفظ والقهار
ان لا يكون وكيل بالمحفظ ايضا للمجهالة وجه الاستحسان انها
تنبني عن الحفظ الى اقال وعن الامام رحمه الله سبحانه وتعالى
تخصيصه بالمعاصيات ولا يلي العتق والبرج وعليه
الفتوى وكذا لو قال طلفت امراتك ووهبت ووقفت
ارضك في الاصح لا يجوز وفي فتح القدير للعلاصة ابن الهام
فلوراد فقال انت وكيل في كل شيء جاز صنفك او امرك
فقد عهد يصير وكيل في البياعات والاجارات والهبات والطلاق
والعتاق حتى ملك ان يفتق عليه نفسه من ماله وعنده اي حقيقة
في المعاصيات فقط ولا يلي العتق والبرج وفي فتاوي بعض

ما الكا

التاخرين

التاخرين عليه الفتوى وكذا اقال طلفت امراتك او وقفت
ارضك الاصح انه لا يجوز ومثله اذ اقال وكنتك في جميع امور
ولو قال مؤنت امري الية الصحيح انه مثله **اقول**
وهذا القول اختيار الفقيه ابو الليث واما اختيار الصدر
الشهيد انه يملك جميع التصرفات ولو طلق امراته يجوز قال
الصدر الشهيد به يقيني حتى يتبين خلافه **اقول** وينبغي
اعتماد ما اختاره الفقيه ابو الليث لما انه صرح كثير من علمائها
بانه الاصح والصحيح وعليه الفتوى وهو قول الامام الاعظم ابي
حسيفة رحمه الله سبحانه وتعالى وفي الخاتمة لو قال انت
وكيلي في كل شيء يكون وكيل بالمحفظ المالح لا غير هو الصحيح ولو قال
انت وكيل في كل شيء وكثير ولو قال انت وكيل في كل شيء جاز
امر يصير وكيل في جميع التصرفات المالية كالبيع والشراء والهبة
والصدقة واختلغ في الاعتاق والطلاق والوقف قال بعض
يملك ذلك لاطلاق لفظ التعميم وقال بعضهم لا يملك ذلك
الا اذا دل دليل سابق الكلام وبه اخذ الفقيه ابو الليث
وذكر الناطقي اذ اقال انت وكيل في كل شيء جاز صنفك
روي عن محمد انه وكيل في المعاصيات والاجارات والهبات
والاعتاق وعليه الفتوى وهذا اقرب مما اختاره ابو الليث
وفي فتاوي الفقيه ابي جعفر رجل قال لغيره وكنتك في جميع
اموري التي واقتلك مقام نفسي لا تكون الوكالة عامه ولو
ولو قال وكنتك في جميع اموري التي يكون التوكيل بها كانت الوكالة

عامة تتناول التساعات والاشعة في الوجه الاول اذا لم تكن
عامة يتسطر ان كان امر الرجل مختلفا ليست له صناعته حمودة
تصرف الوكالة اليها انتهى وفي الرجعية انه توكيل بالعاوضة
لا بالاعتاق والهبات وبه بقي انتهى والحاصل ان الوكيل وكالة
عامة يملك كل شيء الا الطلاق والعتاق والوقف والهبة والقرض
عليه المقتضي به **اقول** وينبغي ان لا يملك الابرا والخط عن الديون
لانها من قبيل التبرع وقد خلاحت قول البرازي انه لا يملك
التبرع كما لا يخفى **فان قلت** هل يملك الاقتراض والهبة بشرط
العوض **قلت** هما بالنظر اليه لا بتبرع فان القرض عارية
ابتداء وصحة انتهاء والهبة بشرط العوض هبة ابتداء
معاوضة انتهى فينبغي الوكيل بالتوكيل العام لانه لا يملك كما ان
يملك التبرعات وقد تقدم عن البرازية انه لا يملك التبرعات
وعن الرجعية انه لا يملك الهبات ولما قلنا ان الهبة بعوض
والقرض من التبرعات ابتداء يجوز اقراض الوصي حال اليتم ولا
هبة بشرط العوض وان كان معاوضة في الانتهاء **اقول**
وظاهر الصواب ان يملك قبض الدين واقتضائه وايضا وه
والدعوى بحقوق الموكل وسماع الدعوى بحق عياله الموكل والاقارب
عليه الموكل بالدين والخصم بحسب القاضي لان ذلك في الوكيل
بالخصوص لا في العام **فان قلت** لو وكالة وكالة عامة هل له
له ان يزوجه من نفسه **قلت** قال في القنينة ولو وكيله توكيلا
عاما في جميع احواله واموره فقال انت وكيل في كل شيء جازا مترك

عليه

عليه في جميع اموري والمعامل جدارا ومهات اولاد يصير وكيله بتزويجه من
وله ان يزوجه احداهن من نفسه انتهى وهو يفيد ان له ان يزوجه
الوكالة لنفسه لو وكلته وكالة عامة لكن في القنينة قالت لرجل
زوجي من شئت فزوج من نفسه ليجوز ذكر قول اخر وقال
ونحن نقضي بانه لا يجوز ان يزوج نفسه ليجوز ان يزوج من نفسه
العامة ولا يخفى عليك ما بينهما من الفرق والاولو الجدية
لوقالت المرأة زوجي من شئت لا يملك ان يزوجه من نفسه
الي اخره وفي البحر فلو وكلته ان يتصرف في امورها لا يملك
تزوجها من نفسه بالاولوي كما في الخاتبة **فان قلت** وهذا
ان يسبح من نفسه **قلت** الظاهر انه ليس له ذلك لما يترتب
عليه من كونه ساطبا ومطالبيا كما صرحوا به في الوكيل
بالبيع **فان قلت** لو وكله بصيغة وكلتك وكالة مطلقة
عامة معاوضة هل تتناول الطلاق والعتاق والتبرعات
قلت لم اره صريحا والظاهر انه لا يملكها على المقتضي بانه
قد وجد الفاظ صريح قاضي خان وغيره بانها توكيل عام ومحاكم
عليه بالهجوم ومع ذلك قالوا بعد منه والله سبحانه وتعالى
اعلم **قول** مولانا حاتم الموكل بطلت ام **اقول** وكذا الوجه
جنونا مطبقا او لحق بدار الحرب مرتدا او العيان بانه
لان الوكالة عقد جاز غير لازم فكان لبعاليه حكم الابتداء
فيستلزم لقيام الامر في كل ساعة ما يشترط لابتداء وظاهر
اطلاق المصنف هنا ان كل وكالة تبطل بموت الموكل الا في الوفا

لنعمه عقد وكيل الوكيل عند حضوره بشرط صحة عقد احد
الوكيلين والفرق بينهما ان وكيل الوكيل لما كان يتصرف بتوكيله
ورضاؤه بالتصرف كان سكوتة رضي لا محالة فاما احد الوكيلين فليس
كذلك فليكن سكوتة رضي لجواز ان يكون عيظا منه على استبداده
بالتصرف من غير ان صاحبه هذا ما سيجي في هذا الموضع والله
سبحانه وتعالى اعلم بالصواب انتهى **قول المحشي** فان قلت
قلو لم يكن الوكيل الاول حاضرا وبقيت في الثاني الى اخره
لم يذكر المحشي حكم ما اذا وكله بالشرعي فاشترى الوكيل الثاني
بغيبه الاول فبلغه فاجازه فاقول وبالله سبحانه وتعالى التوفيق
اذا اشترى فانه ينفذ على الوكيل الاول قال العلامة المحدث
في السراج الوهاج عند قول الفذوري رحمه الله سبحانه
وتعالى فان عقد بغير حضرته فاجازه الوكيل الاول جائزا
ذلك في البيع اما لو اشترى فان الشرا ينفذ على الوكيل الاول
قول المحشي لافرق بين ان يكون اوصي لهما معا الى اخره **اقول**
وفي الجوهره والسراج الوهاج انه الاصح **اقول** ولم يذكر
المحشي هل حكم الوكيلين كذلك اي لافرق بين ان يكون وكلاهما
معا او على التعاقب والحكم فيهما انه يجوز تصرف كل واحد
منهما على الانفراد اذا وكلهما على التعاقب كما في التبيين
والسراج الوهاج والجوهره **فان قلت** ما الفرق بين الوكيلين
والوصيين **قلت** لان وجوب الوصية بالموت وعند الموت
صارا وصيين جملة واحدة والوكالة حكمها يثبت بنفس التوكيل

فاذا

فإذا اقره كل واحد منهما بالعقد استبد كل واحد منهما بالتصرف
واذا وكلهما بكلام واحد لا ينفرد به احدهما **قول** وقد اطلق
المصنف الوكيلين فمثل ما اذا كانا من تفرعهما الاحكام او احدهما
صبي او عبد محجور وهو كذلك لان الموكل رضي برأيهما لا يبري
احدهما فلو مات احدهما او ذهب عقله لبس الاخر ان يتصرف
اقول اطلق المصنف في الوكيلين ولم يستثنى الموضع الى استثنائها
الشيخ وقد ذكر المحشي بعض فاقول قد استثنى الشيخ التوكيل
بالمصومة او بطلاق زوجته بغير عوض او برودة بعة عند
او غارية او غصب او بقتل دين عليه فانه يجوز ان ينفرد به
احدهما لعدم المناذرة في اجتماعهما **ان قلت** ملا المقويين
توكيلهما بالطلاق حيث يحول انفراد احدهما وبين ما اذا قال لها
طلقها لان شيخنا اوقال امرها بايد يكاحيث لا يجوز انفرادها
قلت الفرق ان الاخير تفويض الي رايها الا انه عليك مختص
على المجلس كاعلم في موضعه وان كان تليكا صار التطلق ملكا
لها فلا يقدرا احدهما على التصرف في ملك الاخر **اقول**
ينبغي ان يقدرا احدهما على نصف تطبيقه **اقول** في هذا
ابطال حق الاخر لانه ان اطلق نصف تطبيقه طلقت واحدة
لعدم تجزئ كاهو معلوم **فان قلت** هذا الابطال ابطال
ضمني فلا يعتبر **قلت** اجيب بانه لا حاجة الى ذلك الابطال
مع قدرتهما على الاجتماع فلا حاجة للابطال والله سبحانه وتعالى
اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب **فان قلت** نعم بالتحشية

كتاب الوكالة الوكيل بالبيع يبيع من احب الامن ثمانية نفوس اربعة
 بالاتفاق عبد المارون ومكثته وولد الصغير وولد مكثته
 واربعة عن ابي حنيفة خلا فالحا وهي ولد الكبير وولد ولد
 الكبير وولد ورجته وقيل وزوجها ان كانت الوكيل امرأة
 وقيل ولد ولد الصغير يجوز اذا مات ابوه ولم يترك وصيا
 بالاتفاق وقيل مدبره المازون كذا في القنية في كتاب الوكالة
كتاب الاقرار هذا في اللغة الاثبات يقال قرأ الشيا اذا ثبت
 واقعه غيره اذا اثبتته وفي التشريع عبارة عن الاخبار ما عليه
 من الحقوق وهو ضد الجور وشرط صحته ان يكون المقر بالغا قالا
 طاعا وكونه من البهي بشرط حتى يصح اقرار العبد وينفذ في
 الحال فيما لا يمت فيه كالمحدود والقصاص وفيما فيه نية لا يولد
 به في الحال لانه اقرار عبي الغير وهو المولى ويؤاخذ به بعد القتل
 لزوال المانع ولا يشترط لصحة الاقرار القبول كما هو مصرح به في
 الكتب المعتمدة ومن صرح بذلك شيخ الاسلام عبد البر في شرحه
 للوهبا بنية حيث قال وفي الخلاصة الاقرار والابر الاجتنان اي
 القول ويرتدان بالرد وفي الاختيارات خمس مسائل يحتاج اليها
 القبول احدها الاقرار وفي القيمة الاقرار به من غير قبول والملاء
 المقر به يثبت من غير تصديق وتزك كمن يطل بوجه والثانية
 الابراع عن الدين والثالثة التوكيل ببيع عيده وفي الجزية ذهب منه
 ما عليه من الدين وسكت بري ولوردان ردوا لاربعة هبة الدين
 من عليه الدين والخامسة الوقف على رجل فاذا سكت في هذه المسائل

ثبت

ثبت الحكم وان رده يرتد الا في الوقف فانه لا يرتد بالرد عند البعض
 ويرتد عند الحسن بن التميمي **اقول** كذا يشكل على هذا اي على
 القول بان الاقرار لا يتوقف على القبول ما في العارية من قوله
 وان ادعى الرجل عينا في يد رجل واراد استخلافه فقال صاحب
 اليد هذا لعين فلان الغائب لا تدفع اليه من ماله ثم البينة
 على ذلك بخلاف ما اذا قال هذا الابن الصغير والفرق ان اقراره
 للغائب توقف على تصديق الغائب فلا يكون العين مملوكة
 بمجرد اقرار ذي اليد فلا تدفع عنه اليمين وما اقراره للصبي
 فلا يتوقف على تصديق الصبي فيصير العين ملكا للصبي بخلاف
 اقراره فلا يصح اقراره بعد ذلك لغيره فلا يفيد التلخيص
 لانه قايمة الشكول الذي هو كالأقرار وفي الحاشية
 واما الاقرار للغائب لا يلزم بل يتوقف على التصديق
 فهو مفيد تخلفه بعد ما اقر لولده الكبر الا في
 انه لو اقر لولده الصغير يعين ثم اقر به لغيره
 لا يصح اقراره ولو اقر لولده الكبر الغائب او اجنبي
 ثم اقر بغيره قبل حضور الغائب صح اقراره للثالث
 لما قلنا ان تهي لانه وهكذا في عاب كذا في المسائل
 المعتمدة قلت وفيه الاشكال فيهم مصرحون بعدم
 اشتراط القبول مطلقا سواء كان المصلحة ملاحضا
 او مخايب كما يعطيه الاطلاق وهذا الكلام مخالف
 اقوال وقد اجابت عن هذا بعض العلماء المتأخرين

بعد تسليم ان الاقرار للغايه يتوقف على التصديق في الصورة
المذكورة بان المقصود ان ثماحه وكاله يتوقف عليه فلما لم
يكمل صح الاقرار بالقرينة لغيره وبعد اكال بحقوق التصديق
الصريح بما من من حقوق الرد والابطال ومراد صاحب الخلاصة
والبرازيه ومن عي عوها ان صحة اصل الاقرار لا يتوقف
على التصديق فيقبل ظهور الملك وشيئونه وان لم يحصل
صريح القبول بان كان ح السكون فانه يثبت الملك لكن
يرتد بالرد وما قلنا صريح في التهمة القتاوي ونص عبارته
الاقرار يصح من غير قبول والملك المقر له يثبت من غير
تصديق وقبول لكن يبطل برده والمقر له ان اصدق المقر
في الاقرار ثم رد يصح رده **اقول** ونقل عبارة التهمة
في الاختيارات فظهر ان للاقرار حالتين حالة كمال وهي ما اذا
لحقه التصديق والقبول فلا يرتد بالرد وحالة نوبها فهي
ما اذا لم يلحقه التصديق والقبول فيرتد بالرد ولكن يثبت
الملك ووجه بعض المتأخرين المحققين ذلك بان للاقرار
اعتبارين احدهما اعتبار كونه تليكا والثاني اعتبار
كونه اظها را فلما كان يحتمل الصدق والكذب ويحتمل طوق ضرر
بالقرلة كافي الهبة اعتبر كونه اظها را فلما كان يحتمل الصدق والكذب
كحق ملك المقر له لغيره من غير قبول وتصديق واعتبر
كونه تليكا في حق الرد كيمكنه الدفع ما يؤهم من الضرر لتكن
احتمال الكذب في الخبر ولا يخفى وجه المناسبة لكل من الاعتبارين

قلت

قلت وهذا قول يشبه ان يكون وسطا جامعيا بين
المفولين المشهورين في انه تليك او اظها ر ودلايهما مشهورة
والراجح منهما معروف انتهى **اقول** فاعتنم هذا التذقيق
فانه من الجواهر العترة في هذا الكتاب وبالله سبحانه وتعالى
التوفيق واليه المرجع والمآب **قول** مولانا المصنف الاقرار
للمجهول باطل الى اخره **اقول** شمل كلامه ما اذا اتفاحت
الجهالة ولم تتفاحتش والاصح ان الجهالة غير الفاحشة لا يبطل
وقد صرح المصنف في البحر بان غير الفاحشة لا تمنع الصحة وفي
التبيين ذكر اوله لانه لا فرق بين الفاحشة وغيرها في منع الصحة
ثم قال وذكر شيخ الاسلام في مبسوطه والناطقي في وانعائته
انها اذا اتفاحتش لا يجوز وان لم تتفاحتش جاز الى
ان قال وقال في الكافي وهو الاصح واستثنى المصنف صح
لانه لما برهن على اقراره ببيعته لو احدى مجهول فلا رد له ولو لم
يصح اقراره هنا ولم يعتبره الشارع اقرارا هيحا شرعا
امنع رد المبيع بالعيب هذا ما ظهري والله سبحانه وتعالى
اعلم **قول** المصنف اقرار المكره باطلا الا اذا اقر بالسارق
مكرها الى اخره اقول في جمع القتاوي وفي سرقة المحيط
اذا اقر بالسرقه مكرها فاققراره باطل ومن المتأخرين من افتى
بعدمه انتهى **اقول** ولا يفتي بعقوبة السارق لانه جور ولا يفتي
بالجور كذا في مع الفقار للشيخ الوالد نقله عن النجاشي وغيره
وفي جمع القتاوي وسبل الحسن بن زياد رده الله سبحانه وتعالى

ايحل ضرب السار في حثي يقر قال ما لم يقطع اللحم ولا يظفر
العظم وقد حرر هذا المقام الشيخ الامام الوالد في مع الفقار
فارجع اليه والله اعلم **قول** المحشي وهو سهو عظيم
اقول وفي جامع الفصولين نقل ما نقله عن العمادية
اقول وربما يقال ان مراده ان الاستيجار اقرار بعد الملك
له فقط في رواية وهي الرواية القابلة بان الاستيجار ليس
باقرار بالملك لذي البند فلا تكون فايده الاستيجار في هذه
الرواية الا الاقرار بعد الملك للمقر فقط واما على الرواية
الآخري فيكون الاستيجار اقرار بالملك لذي اليد ايضا
اي مع انه اقرار بعد ملك له يكون اقرار بالملك لذي اليد
اقول ولا يخفى ما فيه من البعد والله سبحانه وتعالى اعلم
بالصواب والايه المرجع والمآب **قول** مولانا الصنف فانه لا يقع
كما في جامع الفصولين **اقول** يعني لا يقع ديانة امان في القضا
فيستفي الوقوع وبه صرح في القنية **قول** مولانا الصنف
الاقرار اخبار لا انشائي آخري **اقول** اعلم ان الاقرار
في الشئ كما ذكره في الكنز والهداية وغيرها اخبار عن ثبوت
حق الغير على نفسه وقد اختلف المشايخ في ان الاقرار
اخبار او تمليك ابتداء فاختار في النهاية والتميين وقتناوي
قاضي خان والعمادية والهرارية والخلاصة وشرح الجمع
وغيرها الاول واستدلوا على ذلك بمسائل الاول انه اذا
اقر بعين لم يملكها صح الاقرار حتى لو ملكه بعد ذلك امر

بالتمليك

بالتمليك ولو كان تمليكا لم يصح لان تمليك ما ليس بملوك لا يصح والثانية
المريضة الذي لا دين عليه اذا اقر بجميع ماله لا يجزي فانه يصح اقراره
من غير توقف على اجازة الوارث ولو كان تمليكا لم ينفذ الا بقدر الثلث
عند عدم الاجازة والثالثة العبد للادون اذا اقر لرجل بعين في يده فقراره
ولو كان الاقرار رسميا للملك لكان يترعا من العبد فلا يصح والرابعة
اذا اقر المسلم لرجل بخرق اقراره حتى يوترى بالتسليم ولو كان تمليكا
لم يصح والخامسة اذا اقر بالطلاق والعنف مكرها لم يصح ولو كان
الشئ والسادسة اذا اقر بنصف داره مشا عا يصح ولو كان تمليكا لم
يصح عندنا في حنفية رحمه الله سبحانه وتعالى والسابعة اذا اقر بالركة
بالزوجية يصح ولو كان تمليكا لم يصح الا بحضور من الشهود والثامنة
انه لو ادعى على رجل انه اقر له بهذا الشئ ولم يقل ملكه اختلف المشايخ
ممنهم من قال يقضي القاض كالموقوف الشهود انه لا يثبت على انه
لا يصح ما لم يقل انه اقر به بهي وهو ملكي وهكذا اقال في قضية
انه لا تنفع هذه الدعوى وعليه الفتوى كذا في الخلاصة يلقظه وتبعه
في الفتاوى البرازية والعمادية بنا على ان الاقرار اخبار لا تمليك
وصرح به ابن القيس وذكروا ان عدم سماع الدعوى هو الصحيح المقتضى
بهنا على انه اخبار والتاسعة اذا كان المقر له يعلم ان المقر له ذب
في اقراره ليحل له اخذه عن كره منه فيما بينه وبين الله سبحانه وتعالى
الا ان اسم اليه يطبق عن نفسه فتكون هبة منه فانه بناء على انه
اخبار وليس بتمليك ولهذا قالوا في قضية صحة الجميع ما هو
داخل في منزله سوى الثياب التي عليه ملك زوجته ومات عم ابن

فادعي الابن ان الكل تركه في الديانة تلك كما علمت ان الزوج وهبه
لها او باعه لها او اعطاها بحساب المهر وما لم يكن ملكا لها لا يصير
بهذا الاقرار كما ذهب اليه من اسباب المدعي ذكره في البرازية
وعينها فقرر ظرير بما ذكرناه ان الاقرار اخبار وليس بتأكيد
اقول وقد قالوا انه انشا من وجه ولهذا الورد المقرر
اقراره ثم قبل لا يصح والمثلث ثابت به لا يطر في حق الزوايد
المستبعدة ولا يملكها المقر فاعلم انه اخبار من وجه انشا
من وجه وبه صرح المصنف في البحر والشيخ الامام الوالد في منح
الغفار والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المحشي وهو اطلاق في محل
التقيد الي اخره **اقول** ليس في كلام العلامة اطلاق في محل
التقيد والمحشي اعترف بان الاقرار مما لا ينفع التصديق
فيه بعد رده وانه مما الحق فيه لواحد بقوله ان كان فيه
لواحد **انه لا يغير** ولا شيء بعد ذلك كالهبة والصدقة
والاقرار فانه لا ينفع تصديقه بعد الرد وما نقله عن
الخلاصة لا يثبت ما ادعاه لان ما في الخلاصة انما هو بيان ما يصح
فيه التصديق بعد الانكار والرد كالهبة والصدقة والاقرار
وما لا يصح كالشرا وتواعم من الاقرار بدليل انه جعل الاقرار تحت
القسم الذي لا ينفع فيه التصديق بعد الانكار فصاحب الخلاصة
انما ذكر رد الاوصاف كليا لعدم الاقرار وغيره ذكره في بحث
ما ينفع فيه البيع وما لا ينفع فيه والوكيف ينفع
ان يفسر الاقرار الى قسمين فيكون من باب تقسيم الشئ

الي

١٨١
الي نفسه وغيره كالايجي في البرازية ادعي انه ادعاه منه
هذا بالف فانكر الشرا ثم عاد في المجلس او بعده الي تصديق
البيع فالاصل فيه ان كل عقد يكون الحق فيه لها كالبيع والكاك عود
النكر الي التصديق قبل تصديق الاخر المنكر الي الانكار فبطل الانكار وكل
عقد يكون الحق فيه لاحدهما كالهبة والصدقة والاقرار لا ينفع التصديق
بعد الانكار **قلت** هذه العبارة توضح لك ما قلنا وقول المحشي
ان المقر له اذا رجع الي التصديق ان كان الحق فيه لواحد في اخره **قول**
معي يكون لنا الاقرار الحق فيه لها اي المقر والمقر له والاقرار هو اخبار بحق
على المقر له وعبر بعضهم بقوله هو اخبار عما ثبوت حق الغير على نفسه وفي الكثير
هذا اخبار عن ثبوت حق الغير على نفسه وكذا جميع مشايخنا معبرون
بذلك ومن نسخ كتب مشايخنا ظهر له ما قلناه وعبارة الخلاصة
التي نقلها المحشي تفيد ذلك وكذلك ما قدمناه على البرازية
لان عدم الاقرار مما الحق فيه لواحد وهو المقر له وانما ما لا ينفع
التصديق فيه بعد الرد بعد الرد وينظر من كلامه مشايخنا
في هذا المقام انهم قسموا العقود الي عقد الحق فيه لواحد
كالاقرار والهبة وعقد الحق فيه لها كالبيع والكاك كما كان
فيه الحق لها فعول النكر الي التصديق قبل تصديق
الاخر المنكر في الانكار يبطل الانكار وكل عقد الحق فيه
لاحدهما كالاقرار والهبة لا ينفع التصديق بعد الانكار
فكلام المشايخ اعلم من الاقرار كما لا يخفى فزعم الله سبحانه وتعالى

انما انما من عاقلته تامل ما تشاؤون وارجع للصواب وعرف
 الفضل للفضل اولي الالهات والله سبحانه هو العزيز الوهاب
 واليه المرجع والمآب **قول** مولانا المصنف ولو اقر الموحدين
 لا وقاله الاخره **قول** وفي هذا اشارة الى جواب سوال
 لما جرد فيه نقلا وهو ان رب الدين اذا اراد ان يحبس الميراث
 وهو في اجارة العير هل يحبس وان يطلحق المآثر
 فهذا يشترط ان يحبس وان يطلحق المآثر كما لا يخفى **قول** مولانا
 المصنف لكونه محالا شرعا الى اخره **قول** يوحذ من هذا ان الرجل
 لو اقر لزوجه بنته مدة ماضية هي فيها ناشرة او من غير
 سبق فضا او رضيا وهي معتزفة بذلك فاقراره باطل لكونه
 محالا شرعا **قول** الا ان يقال لا بد من كون الحال محالا
 من كل وجه كما سبكره المصنف قريبا بانه لو اقر لصغير بالف
 فرض او مضمينه او من ثمن مبيع باعنه صح الاقرار وان كان الصغير
 ليس من اهل ذلك لكن باعتبار ان هذا المقرر محل لثبوت
 الدين للصغير في الجملة هكذا ذكر المصنف **قول** يمكن
 ان يقال انما صح الاقرار المذكور بما ذكر لا مكان حله عي صرور
 ذلك من وصيه او وليه ويكون الاصل ان يبيد ابي الصغيرين
 بطريق المهار والله سبحانه وتعالى اعلم وهذا في مسيلة النفقة
 الرق محال لثبوت النفقة للزوجة في الجملة فليس محال من كل
 وجه كما لا يخفى والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب واليه
 المرجع والمآب **قول** مولانا المصنف وجه هذا ما يقع كثيرا ان

الثبت

البتة في حرف من موتهما بتقريب اخره **قول** ما ذكره مولانا المصنف
 هنا لا يخرج عن كونه اقرارا للوارث بالعين وهو غير صحيح وبه
 اثنى شيخ الاسلام عبد البر بن الشحنة وليس هذا داخل
 تحت صور النبي التي ذكرها مستدلا بها كما لا يخفى **قول** مولانا
 المصنف اذا اقر بالدين بعد الابراء منه الى اخره **قول** قيد ابراءه لانه لو
 اقر بالبيع بالقبض ثم ادعي على المشتري انه اقر بانه بقي عليه
 نصف الثمن واقام بينة تشبه ذكره في القضية وعنده بانه
 وان كان تناقضا لانه لما ادعي اقرار المشتري ببقاء ذلك
 فقدا ادعي بتصديق الخصم فيه وان ثبته بالبينه والثابت
 بالبينه كالثابت عيانا ولو عاينا اقرار المشتري ببقائه
 من الثمن تشبه دعوي البائع ولا يكون التناقض مانعا وقد
 نص في طه بان التناقض يرتفع بتصديق الخصم **قول**
 وعي هذا لا يلزم ما اذا ادعي بقا شي من الثمن حيث لا تسمع
 لعدم التصديق وعينه **قول** المحكي بهذا اولى بالاستثنا الى اخره
 اقول لا اولوية ولا مساواة عند التامل لانه هنا انما صححت دعواه
 احتمال الرد كما صرح به العادي كما نقله عنه المحكي الاثري انه لو
 قال وقيلت وصدة فيه لا تسمع دعوي الاقرار لقدم
 احتمال الرد واما ما استثناه المصنف فالمقصود بالهبة الهبة
 المعقورة شرعا المستتلة على الاعجاب والقبول وشروط الصحة
 والشرع لا هنا عند الاطلاق فنصرف الى الكامل **قول**
 وعندي في كون هذا الفرع داخلا تحت الاصل المذكور

في الثالث رخصة حتى يحتاج اليها خراج منه يظهر يعرف
بما تضمن في كلامهم لانه انما جاز ذلك لانه يجعل زيادة في المهر والزيادة
جائزة عنهما وامامهما وقع الايمان وسقط فلا يعود لان الساقط
لا يعود وعبرة الهزارية تعيد عاقبته بعينه قال وفي
المحيط وهبت المهر منه ثم قال اشهد وان لها حكمه على مهر
كذا فاختار عند الفقهاء ان اقراره جائز وعليه المدكور
اذ ثبت لان الزيادة لا تقيم بلا قبولها ولا شبه ان لا يصح ولا
يجعل زيادة بغير قصد الزيادة فاستثناه في غير محله كالانحى
قول العشي قلت وزدت على ما ذكره سائل الاول لو ادعى
على رجل شيئا في اخره **قول** اي زاد هذه المسائل على ما ذكره
المصنف في الشرح المحال عليه فهي ليست بزيادة منها ادعى
عليه انه اوصى فلان الميت فانكر فانه لا يحلف فانه قد ذكرها المص
في البحر وهو الشرح المحال عليه ومعناه ادعى انه وكيل فلان الغائب
فانكر لا يحلف ذكرها المص في الشرح المحال عليه ومنها **قول**
لو كان في يد رجل غلام او جارية او ثوب الى اخره لان هذا هو
الذي نقله المص في البحر عن فتاوى قاضي خان بقوله وفيما
اذا كان في يد رجل شيئا فارحاه رجلا نكلا الشرا منه فاقربه
لا حدرها وانكره لاخره لا يحلف وكذا لو انكرها فحلف لاحد
وقضى عليه لم يجد لاخره فكن فيما ذكره المحقق زيادة وهي
لو كانت الدعوى في الملك المرسل كما لا يخفى **قول** وقد
زدت على ما ذكره المصنف والمحشي سائل بعضها متفق عليه

وبعضها

وبعضها مختلف فيه فمنها لو طعن المدي عليه في الشهادة
وقال هو ادعى هذه الدار لنفسه قبل الشهادة فانكر فاراد
ان يحلف لا يحلف كذا في مجمع الفتاوى ومنها اذا كانت الشركة
مستقرقة بدون جماعة باعيانهم فحاجب غير ادعى دينها
لنفسه على الميت فالختم هو الوارث لكن لا يحلف الوارث لان قابضة
التخليف النكول الذي هو اقرار ولو اقر بالدين لغيره اخر
والحالة هذه لا يصح الاقرار فانه لا يحلف كذا في مجمع الفتاوى
ومنها رجل ادعى على رجل الف درهم فاقربه ثم انكر اقراره هل
يحلف على اقراره ان الله تعالى ما اقررت له بهذا المال اختلف
الشايخ فيه قال ابو نصر المصنعي الديوبسي له ذلك وقال ابو
القاسم الصغار ليس له ذلك وانما يحلف على نفسه الحق وذكر
شمس لا يمتد السرخسي في شرح الجبل فقال اختلف المشايخ
في هذه المسئلة اي اخره كذا في مجمع الفتاوى ومنها دفع الى اخر
مالا ثم اخذها فقال القايض قبضته وديعة وقال الدافع
لا بل قبضته لنفسك لا يحلف المدي عليه وقال القاضي
الاسماعيلي قول صاحب المال لانه اقرب سب الضمان
وهو قبض حال الطير كذا في مجمع الفتاوى ومنها رجل قدم
رجلا الى القاضي وقال ان فلانا بن فلان انقلا بتي نذبي ولم
يترك وارثا خيري وله على هذا كذا كذا من المال فانكر
المدي عليه رخواه فقال الابن استخلفني ما يعلم اني
فلان بن فلان بن فلان ولا يعلم ان فلانا مات روي عن

اصحابها انه لا يستخلف وتكون يقال للابن اقرا البيعة علي وفاة
 ابيك وانك ولدك تترك خلفه بعد ذلك علي ما تدعي لا يترك من
 المال وبها قول اخر انه يستخلف علي المملوك قال الشيخ
 الامام شمس الائمة السرخسي الاول قول اي حليفة رحمه الله
 سبحانه ونفعي والثاني قول ابي اسحق عليه السلام الخاسم وقال شمس
 الائمة الحلواني الصحيح هو قول الثاني انه يحلف كذا في الولوية
 ومنها لو ادعي الف درهم فقال المدعي عليه للقاضي قد كان ادعي
 علي هذه الدعوي عند قاضي بدر كذا وكذا ثم خرج من دعواه
 ذلك فابراي من هذه الدعوي خلفه انه لم يبري بها فان
 حلف علي ذلك حلفت له ماله علي هذا الالف الذي ادعاها
 ولاش منها واختلف المشايخ فيه منهم من قال يستخلف علي
 دعواه البراءة من المدعي وهو الصحيح واليه ذهب الشيخ الامام
 شمس الائمة الحلواني لانه ادعي عليه معني لو اقره لزمه فاذا
 انكره ان يحلفه كذا في الولوية الجيدة ومنها لو ان رجلا ادعي عليه
 علي رجل انه خرق ثوبه واحضر ثوب الي القاضي معه واراد
 استخلافه علي السبب فان القاضي لا يحلف علي السبب بانه
 تعالى ما خرق ثوبه لانه يحوي رانه خرق ثوبه ولا شيء عليه بان
 ابراه عن نوحان النقضان **باب** في قال شمس الائمة
 الحلواني الجاهل كانه قبول البيعة تمت الاستخلاف ايضا
 الا اذا تم القاضي وصي البيت او قم الوقف ولا يدعي عليه شيئا
 معلوما فان يحلف نظر الوقف واليتيم واسيخانه وتعالى

اعلم

اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب **قوله** مولانا المصنف اختلاف
 الشاهدين مانع الا في احدي الي اخره **اقول** قد ذكر في الشرح
 الحال عليه حصيل لا يضر فيها اختلاف الشاهدين وانا ذكر
 ذلك سردا لوجه الاختصار تنجما للقافية **قوله**
 الا في شهد احدهما ان له عليه الف درهم وشهد الاخر انه اقر
 له بالف درهم تقبل الثانية ادعي كوحنة جينة فشهدا احدهما
 بالجوذة والاخر بالردية تقبل ويقضي بالاكل الثانية ادعي
 مائة دينار فقال احدهما نيسا يورية والاخر بخارية والمدعي
 يدعي نيسا يورية وهي اجود يقضي بالخارية بلا خلاف الرابعة
 نواخذها في الهبة والعطية الخاصة في لفظ النكاح والتزويج
 السادسة شهدا احدهما انه جعلها صدقة موقوفة ابراهيم
 ان لزيد ثلث غلتها وشهد الاخر ان لزيد نصفها تقبل علي الثلث
 السابعة ادعي انه باع بيع الوفاق فشهدا احدهما به والاخر ان
 المشتري اقرب له تقبل الثامنة شهدا احدهما انها جارية
 والاخر انها كانت له تقبل التاسعة ادعي الف مطلقا فشهد
 احدهما عي اقراره بالف قرض والاخر دعيته تقبل
 العاشرة ادعي الا براف شهدا احدهما به والاخر انه هبة او قرض
 عليه او حله جاز الحادية عشر ادعي الهبة فشهدا احدهما بالبراءة
 والاخر بالهبة او انه حله جاز الثانية عشر ادعي الثقيل الهبة
 فشهدا احدهما بها والاخر بالبراءة جاز وثبت الا برالثالثة
 عشر شهدا احدهما عي اقراره انه اخذ منه العبد والاخر عي اقراره

لا يضر فيها اختلاف
 الشاهدين في قوله
 التقبل

بأنه أودعه منه هذا العبد تقبل الرابعة عشر شهرا أحدهما أنه
عقبه منه والآخر أن فلانا أودع منه هذا العبد يقضي عليه
الخامسة عشر شهرا أحدهما أنها ولدت منه والآخر أنها
حببت منه تقبل السادسة عشر شهرا أحدهما أنها ولدت ذكرا
والآخر أنها تقبل السابعة عشر شهرا أحدهما أنه اقتران الدار له
والآخر أنه سكن فيها تقبل الثامنة عشر شهرا أحدهما أنه فسد
أحدهما أنها ولدت عيلا أنه في الثياب والآخر في الطعام يقبل
التاسعة عشر شهرا شاهد الاقرار بالمال في كونه اقربا لعمرية
أو بالنارسية يقبل بخلافه في الطلاق العشرون شهرا أحدهما
أنه قال لعبد انت حر وقال الآخر قال له ارادي تقبل
الحادية عشر والعشرون أن طلقته فقبيدي حر فقال
أحدهما طلقها اليوم والآخر أنه طلقها أمس يقبض الطلاق
والعناق الثالثة والعشرون شهرا أحدهما أنه طلقها ثلاثا
البيتة والآخر أنه طلقها ثنتين البيتة يقضي لطلقتين
ويملك الرجعة الرابعة والعشرون شهرا أحدهما أنه اعق
بالعربي والآخر بالعراقي يقبل الخامسة والعشرون شهرا
في مقدار المهر يقضي بالاقتران السادسة والعشرون شهرا
شهرا أحدهما أنه وكله بخصومة مع فلان في دار ساه وشهد الآخر
أنه وكله بخصومة فيه وفي شئ آخر تقبل في دار اجتماع عليه الثانية
والعشرون شهرا أحدهما بأنه وقفه في صحته والآخر بأنه وقفه
في مرضه قبل الثالثة والعشرون ولو شهد شاهد أنه أوصي

اليه

اليه يوم الخميس والآخر وصي اليه يوم الجمعة جازت التاسعة
والعشرون ادعي ما لا تشهد أحدهما أن المختال عليه حال
عزيمه بهذا المال وشهد الآخر أنه كفل عريمه بهذا المال تقبل الثلاثون
شهرا أحدهما أنه باعه بكذا الي شهر وشهد الآخر بالبيع ولم يذكر
الاجل تقبل الحادية والثلاثون شهرا أحدهما أنه باعه بشرط
الحيار ثلاثة أيام ولم يذكر الآخر الحيار تقبل بينهما الثانية
والثلاثون شهرا واحدا أنه وكله بالخصومة في هذه الدار عند
قاضي الكوفة والآخر قال عند قاضي البصرة جازت شهادهما
الثالثة والثلاثون شهرا أحدهما أنه وكله بالقبض والآخر أنه
جراة تقبل الرابعة والثلاثون شهرا أحدهما أنه وكله بقبضه
والآخر أنه سلبطه عليه قبضه تقبل الخامسة والثلاثون
شهرا أحدهما أنه وكله بقبضه والآخر أنه أوصي اليه بقبضه
في حيايته تقبل السادسة والثلاثون شهرا أحدهما أنه وكله
بطلب دينه والآخر بتقاضيته تقبل السابعة والثلاثون
شهرا أحدهما أنه وكله بقبضه والآخر بطلبه تقبل الثامنة
والعشرون شهرا أحدهما أنه وكله بقبضه والآخر
أنه أسره ياخذة أو أرسل ياخذة تقبل التاسعة والثلاثون
اختلفا في زمن اقراره في الوقف تقبل الأربعون اختلفا في
مكان اقراره به تقبل الحادية والأربعون اختلفا في وقفه
في صحته أو في مرضه تقبل الثانية والأربعون شهرا أحدهما
بوقفها على زيد والآخر على عمرو تقبل وقفها على الفقراء التي

قلت وزدت بفضل الله سبحانه وتعالى علي ما ذكره
المصنف مسائل منها لو اختلفا في تاسع الرهن بان شهد احدهما
انه رهن يوم الخميس والآخر انه رهن يوم الجمعة عند ابي حنيفة
وابي يوسف نسمع وعند محمد لا نسمع لان تمامه بالعقود وهي في
جواهر الفتاوى ولو اتفق الشاهدان علي الاقرار
من واحد بال واحد واختلفا قال احدهما كذا جميعا في مكان
كذا وقال الآخر كذا في مكان كذا اتقبل في مكان كذا وقال الآخر
كنا في مكان كذا اتقبل ومنها لو قال احدهما والمسيلة بحالها
كان ذلك بالعداة وقال الآخر كان ذلك بالعشي والشهادة
بأبزة وهما في فتاوى الامام اسحاق الولوبجي ومنها شاهدان
شهدا على رجل انه طلق امرأته واحدهما يقول بين مكوكة
هنت فلان والآخر يقول ما عيها ابي اعلموا وشهدا ان المرأة
التي كانت له سويك ابنته فلان قد طلقها واخرجها من داره قبل
هذا النطق قال فخر الدين اذا شهدا علي الطلاق الا انه
حينئذ احدهما المرأة وذكروا بها ولم يبين الاخران التي هي
في نكاحه وليس في نكاحه غير امرأة واحدة نفق الشهادة
وهي في جواهر الفتاوى ومنها ادعي ملك داره وشهد
له احدهما انها له او قال ملكه وشهد الاخر انها كانت ملكه
تقبل وهي في منية الفتى ومنها ادعي الفين او الف وخمسائة
فشهد له احدهما بالف والاخر بالف وخمسائة قضى له بالف
اجامع وهي في منية الفتى ومنها لو شهدا ان له علي هذا الرجل

الف

الف درهم وشهد احدهما انه قد قضاه المطلوب منها خمسين
والطالب ينكر ذلك فان شهدا انها علي الف مقبولة
وهي في الولو الجبة ومنها ادعي جارية في يد رجل وجاهاهدين
فشهد احدهما انها جاريته غصبها منه هذا وشهد الاخر انها
جاريته ولم يقل غصبها منه قبلت الشهادة وهي في مجمع
الفتاوى ومنها شهدا بسرقة بقره واختلفا في كونها تقبل
عند ابي حنيفة رحمه الله سبحانه وتعالى لا عندهما وهي في
جامع العصولين ومنها شهدا احدهما بكفالة والاخر بجوالة
تقبل في الكفالة لانها اقل وهي في جامع العصولين ومنها شهد
احدهما انه وكلد بطلاقها وطلاق فلانة الاخر في سوكيل
في طلاق التي اتفقا عليها وهي فيه ايضا ومنها شهدا بوكالة وزاد
احدهما انه عزله تقبل في الوكالة لاني العزل وهي منه ايضا
ومنها ادعت ارضا شهد احدهما انه ملكها لان زوجها دفعها
اليها عوضا عن الاسيمان وشهد الاخر انها ملكها
لان زوجها اقراها ملكها وقيل يرد لانه لما شهد احدهما انه دفعها
عوضا وشهد بال عقد وشهد الاخر باقراره بالملك فاختلف
المشهور به اما لو شهد احدهما ان زوجها دفعها عوضا والاخر باقراره
انه دفعها عوضا تقبل لاتفاقا كما لو شهدا احدهما ان زوجها
دفعها عوضا والاخر باقراره انه دفعها عوضا تقبل بالبيع
والاخر باقراره به وهو في جامع العصولين **قول**
الحشي اقول وبسببتي مسئلة اخرى مذكورة في اكثر وهي ان

اخره **اقول** ووجه ذلك كما قالوا انه اقوله بثبوت حق
 المطالبة بعد شهر والمقر له برعي عليه المطالبة في الحال
 وهو ينكر فكان القول قوله **فان قلت** ما الفرق بين هذا وبين
 ما لو اقر بماية الى شهر وقال المقر له هي حالة قال القول للمقر
 له **قلت** الفرق ان المقر اقر بالدين ثم ادعي حقا لنفسه
 وهي تاخير المطالبة الى اجل فلا يقبل قوله **قلت**
 وفرق اخر وهو ان الاجل في الدين عارض حتى لا يثبت
 الا بشرط فكان القول قول من انكر الشرط كالي الخيار واما الاجل
 في الكفالة فهو حتى يثبت منه غير شرط بان كان موجلا علي
 الاصل والا ما امرنا ان نفعي وجه الله بحانه ونعالي جعل
 الحكم في الدين كالحكم في الكفالة والامام يعقوب ابو يوسف
 عكسه **قول** المصنف القول لمنكر الاجل الا في السلم **اقول**
 وفي الجوهر في كتاب البيوع فان اختلفا في الاصل فالقول
 قول من ينفيه لان الاصل عدمه واما اذا اختلفا في قدر
 فالقول لدعي الاقل والبيينة بيينة الشنزي في الوجهين
 وان اتفقا على قدر واختلفا في مضية فالقول قول المشتري
 انه لم يضر والبيينة يمينه ايضا لان البيينة مقدمة علي
 الدعوي انتهى والله بحانه ونعالي اعلم **قول** مولانا
 المصنف قوله لا بد انه اتفق اليه اخره **اقول** قال في الحائنة
 الحال عليهما امراة ادعت علي زوجها انه لم ينفق عليه ولدها
 الصغير قال ان كان القاضي فرض عليه نفقة الولد او فرضه

الزوج علي نفسه

علي نفسه فادعت المرأة ذلك بعد مضي مدة فانكر الزوج حلف
 والا فلا انتهى بلفظه والله بحانه ونعالي اعلم **قول** مولانا
 المصنف لا يقضي بالقريضة الا في مسایل الي اخره **اقول**
 وردت مسئلة اخرى يقضي فيها بالقريضة وهي مذكرة
 في الفتاوى البيرية وقال المجتهد اما البيينة او الاقرار او اليمين
 النكول او القسامة او علم القاضي بما يريد ان يحكم به او القرائن
 الدالة علي ما يطلب الحكم به دلالة واضحة بحيث تفسيره
 في حيز المقطوع به فقد قالوا لو ظهر الشان من دار ومعه
 سكين في يده وهو متلوث بالدم ما سري بالحكمة عليه الشر
 الخوف ظاهر فدخل الدار في ذلك الوقت علي الفور فوجد
 فيها انسانا مذبوحا بذلك الحين وهو مضرع برمائه ولم يكن
 في الدار غير ذلك الرجل الذي وجد بتلك الصفة وهو
 خارج من الدار انه يوجد به وهو ظاهر ان لا يمتري احد
 في انه قاتله والقول بانه ذبح نفسه او ان غير ذلك الرجل
 قتله ثم تصور الحايطة فذهب الي غير ذلك احتمال بعيد
 لا يلتفت اليه اذ لم يتساعن دليل **اقول** والذي يفيد
 كلام صاحب الفتاوى انه ان كان قريضة دالة علي ما يطلب
 الحكم به دلالة واضحة بحيث تفسيره في حيز المقطوع به
 فهي من الحجج كما لا يخفى فخص المصنف القضا بالقرائن مسایل
 مخصوصة وصورة مخصوصة لا محل له كما لا يخفى وفي الوليعة
 من كتاب الدعوي قطار من الابل في اوله رجل راكب علي بعير وفي وسطه

اخر وفي اخره اخرجنا في كل واحد منهم ان جميع القطر
له فالبعير الذي هو ركب عليه ملك كل واحد منهم باعتبار
اليد طاهرا وما الباقى فما كان بين الاول الى الاوسط فهو ملك
الاول لانه تحت حمايته فيخضع بالملك له طاهرا وما كان بين
الوسط الى الاخر فهو ملك الاوسط والاول نصفان لما ذكرنا
جريا للامر على الظاهر باعتبار اليد ومثله في الاختيار شرع
المختار فهذا حكمه بالظاهر والفقهاء بين هذا اذا لم يغيروا
البينة فان اقاموا البينة تحكم ذلك المذكور في الولوالجية
فليراجع والتسبحانه ونعالي اعلم **قول** مولانا المصنف
الصالح عن اقرار بيع الاخ **قول** اطلقه فمثل ما اذا وقع
عن مال بمال وما اذا وقع عن مال بمال وان وقع عن مال بمسقة
فهو كاجارة كما هو مصرح به ومن صرح به في صحيح الاسلام والوالد
في تنوير الابصار فاطلاقه ليس في محله كالاجني واسمه
سبحانه ونعالي اعلم بالصواب وايه المرجع والمآب **قول**
مولانا المصنف الصالح عن انكار بعد دعوى فاسدة الى اخ **قول**
والقول المحرر في هذا المقام ان الصالح عن الدعوى الفاسدة
يصح وعن الباطلة لا قال المصنف في البحر والصالح عن الدعوى
الفاسدة يصح وعن الباطلة لا والفاسدة ما يمكن تفخيخها
وقيل اشترط صحة الدعوى لصحة الصلح غير صحيح
مطلقا فيصح الصلح عن انكار وغيره ولو لم تكن الدعوى صحيحة
قال تلح الشريعة في شرح الوقاية ومن المسائل المهمة انه هل يشترط

هذا القول

لصحة

لصحة الصلح صحة الدعوى امر لا فبعض الناس يقولون يشترط
تكن هذا غير صحيح لانه اذا ادعى حقا بماله دار فصول عيشي يصح الصلح
عليه ما عدا باب المحرق والاستحقاق ولا شك ان دعوى الحق
المجهول دعوى غير صحيحة وفي الذخيرة مسائل تؤيد
ما قلنا انتهى فقد افاد رحمه الله سبحانه ونعالي ان القول
باشترط صحة الدعوى لصحة الصلح غير صحيح طلب الصلح
والابرا عن الدعوى لا يكون اقرارا الى اخ **قول** هكذا ذكره في البرزانية
قال في كتاب الاقرار في بحث الاستثنا طلب الصلح والابرا
عن الدعوى لا يكون اقرارا وطلب الصلح والابرا عن المال يكون
اقرارا **قول** والظاهر ان الواو في قوله والابرا في الموضعين
بمعنى او يدل على عليه ما في البرزانية دعوى الصلح عن المال
اقرار وعن دعوى المال لا يدل عليه ما في البرزانية دعوى الصلح
عن المال اقرار وعن دعوى المال لا يدل على ما قلنا ما في البرزانية
ايضا في كتاب الرابع عشر في دعوى الابرا والصلح ذكر القاضى
دعوى البراة عن دعوى لا يكون اقرارا بالدعوى عند المتقدمين
وخالفهم المتأخرون ودعوى البراة عن المال اقرار وقول
المتقدمين اصح وفي القوايد التاجية وفي حبل المحيط وقال
صالحه من المال الذي ندرجي فاقرار بخلاف صالحه من
دعواك فلا يكون اقرارا انتهى والله سبحانه ونعالي اعلم
قول مولانا المصنف صالح الحبوس ثم ادعى انه كان مكرها
لم يقبل الي اخره **قول** يعني لم يقبل قوله الا اذا كان في حبس

الوالي قال في جمع القتادوي رجل النعم بسرقة وحبس فادعي عليه قوم فصالحهم تخرجوا وانكروا وقال اما صالح فاحتمل خوفا علي نفسه قالوا ان كان في حبس القاضي فالصالح جازي لانه لا يحبس الا بحق وان كان في حبس الوالي لا يصح الصلح انتهى وفي البرازية من كتاب الصلح انهم بسرقة وحبس فصالح ثم زعم ان الصلح كاختار علي نفسه ان حبس الوالي نفع الدعوي لان الغالب انه حبس ظاهرا وان حبس القاضي لا يصح ويصح الصلح لانه الطالب انه يحبس بحق **اقول** وهاتان العبارتان تفيدان انه لا يحتاج الى دعوي الاكراه اي بان يقول انما فعلت ذلك لاني كنت مكرها **اقول** وقد اتي بذكر مولانا المصنف وهذه صورة السؤال والجواب عاقلهم في رجل اتهم بسرقة وحبس عنده الحاكم فصالح عنها علي مال معلوم يدفعه بعد مضي لحد فتر بعد مضيها طوب بالمال فادعي انه صالح الا خوفا علي نفسه هل يقبل قوله في ذلك ام لا فاجاب ان حبسه الوالي ومن بمعناه يقبل قوله وان حبسه القاضي لا والله بحانه ونعالي اعلم **اقول** وقوله يقبل قوله ظاهره ان اذا ادعي ذلك بصدق بلا بينة لان الظاهر شاهد له والقول قول من شهد له الظاهر لكن عبارات الكتب التي وقعت عليها لا تساعد بل الظاهر منها ان بيئته مقبولة مع رجوعه الاكراه وان كان في دعواه الاكراه بعد اقراره علي الصلح مناقضة والله بحانه ونعالي اعلم **قوله** مولانا المصنف ثم ظهر لي اخر **اقول** يعني ظهر للقاضي

لا من طريق اقامة المصالح اسم فاعل البيت لانها لا تقبل ما فيه من التناقض كما لا يخفى **اقول** ويدل عليه هذا ما في البرازية من كتاب الدعوي من نفع في الصلح وفي المستفي ادعي ثوبا وصالح ثم برهن المدعي عليه علي اقرار المدعي انه لاحق له فيه ان علي اقراره قبل الصلح فالصلح صحيح وان بعد الصلح يبطل الصلح وان علم الحاكم اقراره بعد مرجه ولو قبل الصلح يبطل الصلح وعلمه بالاقرار السابق كما مراره بعد الصلح هذا اذا اتخذ الاقرار بالملك بان قال لاحق لي بجمعة الميراث ثم قال انه ميراث لي عن ابي فاما غيره اذا ادعي ملكا بجمعة الارث بعد الاقرار بعد الحق غير الارث بان قال حق بالشر والجمعة لا يبطل الصلح **قوله** مولانا المصنف الا اذا قال رب المال شرطت لك الثلث وزيادة عشرة الى اخره **اقول** لا وجد لاستشاهدة الصورة فيما ظري لان رب المال يدعي الفساد باشتراطه العشرة زيادة علي الثلث والظاهر يتكرر ذلك فهو يدعي الصحة والقول له كما هو القاعدة والله سبحانه وتعالى اعلم **قوله** مولانا المصنف تملك الدين من غير من عليه الدين باطل اي اخره **اقول** قال الشيخ الامام الوالد في تنوير الابصار تملك الدين من ليس عليه الدين باطل الا اذا سلطه علي قبضه وفي الحاوي القدسي ولو قال المرأة مهري الذي لي علي زوجي فلان ان وكلت له القبض او اذنت به او سلطت عليه جاز فان قال الدين الذي لي علي زيد فهو مردود ويسلطه علي القبض ولكن قالوا في كتاب الدين حاربه

ملكها المصنف

ملكها المصنف

صح ولولا يقل هذا الايصاح وفي البرازية وهبت مهرها علي زوجها
 لانهما الصغير من هذا الزوج ان امرت بالقبض صحت والا لا
 لانه هبة الدين من غير من عليه الدين اذ علمت هذا لظن ذلك انما
 في جمع ابن الساعاتي من قوله وانفسد وانليك الدين من غير
 من هو عليه اطلاق في محل التقييد فيجب حله علي ما ذكر من
 التفصيل **فان قيل** قد قدمت ان هبة الدين من عليه
 الدين يتم من غير قبول لكن يرتد بالرد **قلت** وصرحوا
 بذلك في بعض المتن **فان قيل** قوله هبة الدين من عليه
 الدين لا يتوقف علي القبول منقوض برين الصرف والسلم قالوا
 الدين اذا ابر الدين منه او وهبه له توقف علي قبوله **قلت**
 اجيب عنه بان توقفه علي ذلك لا من حيث انه هبة الدين
 بل من حيث انه يوجب انفساخ العقد لفوات القبض
 المستحق بعقد الصرف واحدا لما قد بين لا ينفرد بفسخه فلما توقف
 وهذا الجواب بعينه والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المحشي قول
 اطلق المصنف فظاهره انه لا فرق بين ان يكون الشاغل ملك
 الواهب او ملك غيره الي قوله فقد علمت ما في كلام المصنف
 من الاطلاق في محل التقييد الي اخره **اقول** محل ذلك اذا لم
 يكن الواهب زوجة للموهوب وهما ساكنان في دار فوهبت الدار
 التي فيها متاعها لزوجها فانه يجوز وان كانت الدار مشغولة
 بمتاع الواهبة فقد اطلق المحشي في قوله بل مانع من جواز هبة
 المشغولة كون الشاغل ملك الواهب تشمل جميع الصور وليس

الامر

الامر كذلك فوقع في اطلاق في محل التقييد قال في الذخيرة وفي فتاوي
 ابي الديت اذا وهبت المرأة دارها من زوجها وهي ساكنة فيها ولها متعة
 والزوج معها ساكن فيها يصح لان المرأة مع الدار والمتاع في يد الزوج
 فكانت الدار في يد الموهوب له معني فصحت الهبة وفي المنتقى عن ابي
 يوسف لا يجوز للرجل ان يهب من امرائه وان يهب لزوجها ولا جني دارها
 ساكنان فيها وكذلك الهبة للولد الكبير لان يد الواهب ثابتة
 علي الدار انتهى قال الطرسوسي وما في المنتقى هو الاقوي من جهة
 الدليل لانه لا يلزم من اليد معني القبض الذي هو شرط صحة
 الهبة لانها في يده معني في يدها حقيقة انتهى كلام الطرسوسي
 ملخصا وناقشه العلامة عبد البر بن الشحنة قال واقتصر
 في البرازية علي الجواز فيفيد ان المذهب الصحة ولا ينافيه كون
 مذهب ابي يوسف ما ذكره المنتقى او هو رواية عنه ولنا ان لا سلم
 الارحجية من جهة الدليل الاتري اضم قالوا في هبة الوالد لولده
 الصغير انها صحيحة مع عدم وجود القبض الذي هو شرط
 صحة الهبة حقيقة تكون الموهوب في يده فجعل قائما مقام القبض
 قالوا وعليه الفتوي وكذا الوهبة له وفيها ساكن بلا اجر يبعدها
 قالوا في هبة المستاجر انها لا تتوقف علي القبض لكونها في يده
 وكذا قالوا في المزوج والمستجير ولا يبعد ان تكون يد الزوج علي الدار
 كيد المستجير بل الظاهر ذلك وما في العدة للصهر الشهيد
 من ميثلة ما لو امرت زوجها دارا وهي تسكن معه لا يجب الاجرة لها
 ما سلمت اليه الدار لان الدار في يدها لا تنزل ساكن التوفيق بينهما

التي كلام عبد البر **اقول** وقد صرح في المضرات بوجوب
 الاجر عليه لها وعزاه الي بعض المعنويات **اقول** وقد
 يقال ان يد الرق لم كانت هي المعنوية كانت الراه الواهبة
 ما متغزها تحت يد الرق فالمنفعة للزوج حكما فلم تكن الدار
 مشغولة بمناخ الواهب حكما وان كانت مشغولة بمناخ حقيقة
 فلا ايراد على الفاضل **قول** مولانا المصنف ولز الوماث
 الشفيع بطلت الشفعة الي اخر **اقول** وكذا تنسقط
 الشفعة المفروضة بالموت لانها صلة والصلوات تنسقط
 بالموت كالهبة والدية والجزية وصان العتق كذا اصرح به المصنف
 في البحر وقد ظهر شيخ الاسلام الوالد فقال **هـ**
 وخمس صلوات بموت من • علقن به في غالب الكتب تنقل
 • فتم اخراج الراس مع هبة كذا • صان العتق والديات تنقل
 • كذا انفعات للقريب وزوجة • ولو فرضت قال الاسلام المنقل
 لم قال ثم رايت في كتب اصحابنا ان الكفارات تنسقط بالموت
 فقلت مصيفا الي ذلك الكفارات **هـ**
 • كفارة ودية خراج ورابع • صان لعتق هكذا تنقل
 • كذا هبة حكمه الجميع قولا • بموت لما ان الجميع صلوات
تنبيه **اقول** اعلم ان النفقة التي بالموت هي خير
 للمستراثة بما مر القاضي اما المستراثة بما مر القاضي فقد جزم
 في الظاهرية بعدم السقوط وصحة في الرجعية ونسب الي الكافي
 للحالة الشهيرة لان القاضي ولاية عامة بمنزلة استدانه الزوج

بنفسه

بنفسه ولو استدرك بنفسه لا يسقط ذلك الدين بموت احد هما
 كذا هـ **اقول** مولانا المصنف لو هلك الرهن بعد الايمان
 الدين **اقول** وقد صرح بالمسئلة في السراج الوهاج
 فقال ولو ابر المرتهن الراهن من الدين او هب له ولم يرد
 الرهن حتى هلك في يد المرتهن من غير ان يمنعه اياه هلك امانة
 استحسانا وقال زفير ملك مصونا وهو الفياض لان هلاك
 الرهن يوجب استيفاء الدين فكانه ابراه ثم استوفاه وجه
 الاستحسان ان الهبة والبراة لا يجوز ان يوجبها صانا على
 الواهب والمبوي لاجلها الا ترى انهم قالوا لو استحققت
 العين الموهوبة وقد هككت في يد الموهوب له ضمن قيمتها
 ولم يرجع الواهب بشئ ولو وهب البايع الثمن المشتري ثم هلك
 البيع لم يضمن ورخص عبارة الامام الزيلعي في النبيين
 فلو هلك الرهن بعد قضا الدين قبل تسليمه الي الراهن
 استرد الراهن ما قضاه من الدين لانه يضمن بالهلاك
 انه صار مستوفيا من وقت القبض السابق وكان الثاني
 استيفا بعد استيفا فيجب رده وهذا لانه بايضا الدين
 لا يفسخ الرهن حتى يرد له اي صاحبه فيكون مصونا على
 حاله بعد استيفا الدين ما لم يرسل الي الراهن او يبيعه
 المرتهن عن الدين **اقول** وهل هذا اخذ مولانا المصنف
 لان قوله او يبيع المرتهن يدل على صحة تفريعه على ما ذكره
 من ان الدين يقتضي باعنا لها ثم قال الزيلعي وكذا لو فسخ الرهن

الشيخ

لا ينفسج مادام في يده حتى كان للمرتهن ان يمنعه بعد الفسخ
 يكون كالموكل قبله فيكون هالكاً بدونه بغير حق ما اذا
 هلك بعد الابراء حيث لا يقضى استحقاقاً لانه لم يبق رهناً
 لان بقائه رهناً بامرين بالقبض والدين فاذا فات احدهما
 لم يبق رهناً انتهى وهذا ظاهر في صحة ما قاله مولانا
 المصنف من التفريع **اقول** وقد اطلق المصنف
 في هلاك الرهن بعد الابراء فمثل ما اذا منعه المرتهن
 او لم يمنعه وقد رايت عبارة السراج الوهاج فيما تقدم
قول مولانا المصنف ومنها الوكيل بقبض الدين اذا ادعى
 بعد موت الموكل انه قبضه في حياته الى اخره وعزاها الى
 الولوالجية **اقول** ونفى عبارة الولوالجية ولو كان
 بقبض ودبغة ثم مات الموكل فعلى الوكيل قبضت في حياته
 وهلك وانكرت الورثة او قال دفعته اليه صدق
 ولو كان ديناً لم يصدق لان الوكيل في الموضعين حكيم
 لا يملك استينافه ان كان فيه ايجاب الصمان على الغير
 لا يصدق وان كان فيه نفي الصمان عن نفسه صدق
 والوكيل بقبض الوديعة فيها يحكي نفي الصمان عن نفسه
 يصدق والوكيل بقبض الدين فيما يحكي يوجب الصمان
 على الموكل وهو ضمان مثل المتبوض فلا يصدق انتهى كلامه
اقول ظاهره انه لا يصدق لا في حق نفسه ولا في حق
 الموكل وقد افق بعض الفضلاء انه يصدق في حق نفسه

لا في

لا في حق الموكل وحمل ما ذكرناه على هذا التفصيل **اقول**
 وقد يستدل على صحة فتوى هذا الفاضل بغير ذكره
 الاسماء اسحاق الولوالي بعد الذي ذكرته اولاً ونفى عبارة
 ولو كان رجل رجل ودفع اليه الف درهم يصدق بها ثم
 مات الموكل فقال الوكيل يصدق في حياته وكونه الورثة
 صدق الوكيل لان الورثة يدعون عليه الصمان وهو ينكر
 انتهى **اقول** ويمكن ان يجاب يانه اما قبل قوله لانه
 يريد نفي الصمان عن نفسه فصا ركسيلة الوديعة بخلاف
 مسئلة الدين فانه يريد نفي الصمان عن نفسه لكن في ضمنه
 ايجاب الصمان على الموكل ويدفع يانه يصدق بالنسبة اليه
 لا غير في العينية ما يشهد به في كتاب الوكالة
 بعد ان علم بعلامته فتح حم وكله وكاله عامة على ان يقوم
 باخذه وينفق على اهله من مال الموكل ولم يعين في الاتفاق
 بل اطلق له ثم مات الموكل فطالبه الورثة ببيان ما اتفق
 وصرفه فان كان عدلاً يصدق فيما قال وان اتموه حلفوه
 وليس عليه بيان جهات الاتفاق ثم علم بعلامته **على**
 ان اراد الخروج عن الصمان فالقول قوله وان اراد الرجوع
 فلا بد من البيينة **قول** مولانا المصنف وبيانه في المحررين
 من جامع الفصولين **اقول** قال في جامع الفصولين
 بعد ان علم بعلامته فثبت ادعى الزوج انها وهبت للمهر فثبت
 نشأها حدها انها ابرائة والاخرانها وهبته تقبل الواقعة

لان حكمهبة الدين سقوطه وكذا حكم البراة وقيل لا يقبل
لاختلاف المشهود به اذا البراء اسقاط والهيئة تمليك فان الدين
لوا البراء الكفيل لا يرجع عليه المديون ولو وهبه يرجع بما دفع
انتهى والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب واليه المرجع
والمآب **قول** مولانا المصنف واستشكل بان تعامل
لنفسه الى اخره **اقول** قال العلامة كمال الدين
ابن الهمام في فتح القدير وما المديون فوكيل وانما وقع عمله
في الابراء الرب الدين باعتبار امره وثبت اثر التصرف
لنفسه في ضمنه وهو فراغ ذمته **قول** المصنف القول
للملك في حصة التملك الى اخره وفي فتاوى سراج الدين
قاري الهداية سيل عن شخص عليه ديون كثيرة لشخص مخالف
الضابط والدافع في وصف المقبوض فدفع له مبلغا وقال له
هذا حق الدين الفلاني وقال رب الدين لا احسبه الامن
غيره اجاب **ان** اعين المديون احد المديون ان كان
في تعيينه فائدة فان كان احدهما بكفيل والاخر لا او برهن
او احدهما قرض والاخر من مبيع صح التعيين من المديون
وان كان جنسا واحدا لا يصح انتهى **اقول** يعتبر على المصنف
وعليه ما ذكره قاري الهداية ما في الخلاصة عن ظهير الدين
ان المرأة اذا دفعت بدل الخلع وقال الزوج تهنت بجمعة
اخرى القول قول الزوج وقيل القول قول المرأة لانها هي
الملكة ذكره في احرف فصل الخلع فتأمل والله سبحانه وتعالى اعلم

بالمراد

بالصواب **قول** مولانا المصنف الوكيل بالبراء اذا البراء ولم
يصف الى موكله اي اخره **اقول** وعبرة الخزانة رجل وكل
رجلا يبري خصمه عن الدعاوي والخصومات فبراءه ولم
يصف الا برأى الموكل لا يصح **اقول** وينبغي ان يراد هذه السئلة
عليها قالوه من السائل التي لا بد من اضافتها الى الموكل كما ذكره
في المتن كالشكاح والخلع والصحة عن دم عدا وعن النكاح حتى
قالوا لم يصف النكاح الى الموكل واصنافه الى نفسه وقع النكاح
له **قول** المحشي والعنذر ان الابراء العام يمنع الدعوي بحق قضا
وديانته الى اخره **اقول** ما فاده المحشي من انه يمنع قضا
وديانته مستفاد من نص عبارة الخزانة فان المصنف
نقل عن الخزانة ان الفتوي عليه انه يمنع قضا وديانته
اقول ونص عبارة الخزانة قال في كتاب الكراهية
ولا يستحسن في فصل الدين والظام والبراء رجل قال لا خير
عالي من كل حق لك غير ان كان صاحب الحق عالما بما عليه
يزكي المديون بل عليه حكما وديانة وان لم يكن عالما بما عليه
يزكي المديون بحكما ولا يبرأ ديانته في قول صدر رحمه الله سبحانه
وتعالى وقال ابو يوسف رحمه الله سبحانه وتعالى
يبرأ وعليه الفتوي والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** مولانا
المصنف للزوج عليها دين وطابت النفقة الى اخره **اقول**
من المعلوم ان دين الصحة اقوي من دين المرض ولهذا الواجب
ربنا ان يقر دين الصحة كما هو معلوم واذا كان كذلك اي دين الصحة

اقوي من دين المرض فحققتي التحليل المذكوران لا تقع المقامه
 بين دين الصحة ودين المرض في صورة ما اذا كان لزيد
 علي بكر ثبت بالبيته او بالافزار في صحة بكر المذكور في هذا
 دين الصحة بلا شك ثم من يريد مرض الموت فاقتر في حال
 مرضه بدين لبكر مديونه هذا دين المرض وذلك لان
 دين المرض اضعف ما علت مع ان عبارة المصنف تقتضي
 ان تقع المقاصصة في ذلك ايضا لانه لم يخرج الامسيكه
 المتقة ثم قال بخلاف سائر الديون الا ان يقال لا يظهر ضعف
 دين المرض عن دين الصحة واما اذا كان كل واحد من دين
 الصحة والمرض علي واحد فلا ضعف واما يظهر الضعف
 عند المعارضة فلا يتاقي ما قلناه والله سبحانه وتعالى
 اعلم بالصواب واليه سبحانه المرجع والمآب **فروع**
 مناسبة رجل اليه علي اخرون فاخبر انه مات فقال جعلته
 بربا ثم ظهر انه حي ليس له ان ياخذ كذا في خزانة الفتاوى
 من له علي اخرون فطلبه ولم يعطه فأت رب الدين
 لم يبق له خصوصية في الآخرة عند أكثر المشايخ لان الخصوصية
 بسبب الدين وقد انتقل الدين الي الورثة والمختار ان
 الخصوصية في الظاهر بالحق للبيت وفي الدين للورثة وقال محمد
 ابن سلمه رحمه الله سبحانه وتعالى فاذا مات رب الدين ولم
 يولد له يورث الي الورثة ارجوان يكون الدين للموت في الآخرة
 وان كان المديون جاحدا فاجره في الآخرة للموت استخلف

اوله

اوله يستخلفه لا الورثة قال محمد بن الفضل من تناول مال
 غيره بغير اذنه ثم رد البذل عليه وارثه بعد موت المورث
 يري عن الدين ويقتضي حق الميت لظلمه اياه ولم يبرأ عنه الابائقة
 والاستغفار والدعاء له ولو قضى المديون الي الورثة او ابرائه
 الورثة يري عن الدين والشرقي التاخير كذا في الفصول
 العلامة رجل له علي ثم فجا انسان وانتزعه من يده يعزر
 كذا في خزانة الفتاوى الغنية ان اخضت دينها من كسبها
 اجبر الطالب علي الاخذ كذا في منية المفتي من عليه الدين
 ولم يعذر علي ادايه لفقره او نسيانه او لعدم قدرته
 قال شهاب الدين في رحمة الله تعالى لا يواخذ به في الآخرة
 وكذا اذا كان الدين ممن مئاع او قرضا وكان عنده وديعة
 لم يرد لها الي مالكها ما ذكرنا لفقره او نسيانه او لعدم قدرته
 وان كان الدين غصبا يواخذ به في الآخرة وان مئ غصبه
 كذا في الفصول العلامة رجل له علي اخرون لا يعذر علي
 استيفائه كان ابراه خيرا من ان يدعيه عليه كذا في
 منية المفتي والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب **قول** مولانا
 المصنف تسقط الاجرة عن المستاجر في آخرة **اقول** هذا
 محله اذا غصب في جميع المدة وان غصب في جميع المدة وان
 غصب في بعضها سقط بحسابه كما ذكره الربيعي في شرح
 الكتر والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المحقق **اقول**
 استثنى الاجارة الفاسدة غير مناسب لان الاجارة الفاسدة

المصاح استثنائها واستثناه ما أخرجهما الا لكونها لها حكم بخلاف
 حكم الصحيحة وهو انه لا يجب فيها الاجرة الا بحقيقة الاستثنا
 في غير الوقت والمصاح استثنائها جعلها المحشي ما يغا من
 استثنائها هو الموجب لاستثنائها فان المصنف لما ذكر ان
 الاجرة تجب بنسبته الانتفاع في الاجارة تشمل كلامه انواع
 الاجارة الفاسدة وغيرها ولما كان حكم الفاسدة يجالض
 حكم الصحيحة استثنائه واخرجها **قوله** واطلاق
 المحشي في الاجارة الفاسدة لا يجب فيها الاجرة الا بحقيقة
 الاستثنا ليس في محله لان حكم الاجارة الفاسدة في الوقف
 حكم الاجارة الصحيحة من حيث انه يجب الاجرة بمجرد التملك
 من الانتفاع كما ذكره مولانا المصنف فعرض اليه الاسعاف بقوله
 وظاهر ما في الاسعاف ولو استأجر ارضا او دارا وقفا اجارة
 فاسدة وزرعها او سكنها يلزمه اجرة مثله لا تجاوز المسمى
 ولو لم يزرعها او لم يسكنها لا يلزمه اجرة وهذا على قول
 المتقدمين انتهى كلامه **قوله** اخذ مولانا المصنف
 من ظاهر هذا ان الاجرة تجب عند الاجرة المتأخرين فان
 تعينهم عدم لزوم الاجر بقول المتقدمين يفيد لزوم
 على قول المتأخرين وهذا ظاهر واطلق المصنف في الاجر ولم
 يبين هذا المراد المسمى واجر المثل واذا كان اجر المثل بالغ ما بلغ
 وان لم تقسدهما بل الشرط او لا تجاوز المسمى **قوله** ان
 فسدت بجها له المسمى ويعدم التسمية يجب اجر المثل

بالفا

١٦٥
 بالفا ما بلغ وان لم تقسدهما بل بالشرط او بالشئوع الاصل
 لم يزد اجر المثل على المسمى المحدد علم الصواب واليه المرجع
 والمآب **قوله** مولانا وان كانت لزيادة اجر المثل المختار
 اي اخره **قوله** المراد ان تزيد الاجرة في نفسها لعلو
 سعرها عند الكل اما اذا زادت اجرة المثل ككثرة الرغبة
 اي رغبة الناس في استئجاره فلا قال في الجمع وشرحه العلامة
 العيني ولا ينقص اي الاجارة اذا زادت الاجرة بكثرة الرغبة
 لان المعتبر هو اجر المثل يوم العقد وانما قيد بقوله ككثرة
 الرغبة لانه اذا زادت الاجرة في نفسها لا لرغبة رغب ولا لزيادة
 من قبل منعت بل لعلو سعرها عند الكل فانها تنقص وتفقده
 عقد اثابا ويجب المسمى بالاجارة الاولى الى حين الزيادة
 واجر المثل من بعد الثانية فان كان في الارض زرع لم يستخص
 لم تنقص بل يجب اجر المثل من حين الزيادة الى انتهاء المدة
 وفي شرح الجمع لا ين مال ذلك مثله ثم قال مثله اذا كان اجر
 مثل الدار اثني عشر درهما واعطي المستأجر اثني عشر قفيرا
 حنطة فكان قيمة كل قفير ثلاث دراهم ينقص العقد الاول
 الاول ويعقد الثاني ويجب بالعقد الاول ستة اقفزة والثاني
 قفيران انتهى **قوله** مولانا وقد صرح به في الاجارة الفاسدة
 في جامع الفصولين **قوله** وعبارة جامع الفصولين ولو
 استأجره فاسدا وعجل الاجرة ولم يقبضه حتى مات المجرأ
 مضت المدة فاراد المستأجر ان يجبر ابيه لاجر محله ليس له

ذلك في المجاورة ففي الفاسد اولى ولو مقبوضا للمستاجر مهيما
او فاسدا فيمكن له الحبس لا جرم محله ليس له ذلك في المجاورة
ففي الفاسد اولى ولو مقبوضا للمستاجر مهيما او فاسدا
فذلك الحبس لا جرم محله وهو احق بثمنه لو مات الجزار **اقول**
وفي فتاوي قاضي خان ما يفيد ذلك قال اجرة فاسدة وجعل
الاجر ولم يقبض الدار حتى مات الاجر وانقضت مدة الاجارة
فاراد المستاجر ان يحدث يده على الدار يمنعها لاستيفاء الاجر
المجل لا يكون له ذلك لانه لا يملك ذلك في الاجارة المجاورة
ففي الفاسدة اولى انتهى **اقول** وفي حنية المفتي اذا مات
الاجر ومضت المدة قبل قبض المستاجر في الاجارة الفاسدة
الفاسدة او العجوة ليس للمستاجر احداث اليد عليه
والتمسحانه ونفاي اعلم **قول** مولانا المصنف استاجر ابي
سائتي سنة الى اخره **اقول** يعارضه ما ذكره في الدرر والفرر
بقوله ويعلم النفع ببيان المدة طالت او قصرت وقال الامام
الغدوري في مختصره ويصح العقد على مدة معلومة اي مدة
كانت الحاشية الى انه يجوز طائفة الحق او قصرت لكونها معلومة
انتهى قال في المضرات قوله اي مدة كانت اي اشارة الى انه
يجوز طائفة المدة او قصرت لكونها معلومة ولتحقق الحاجة
اليها الا في الاوقاف لا تجوز الاجارة الطويلة كما لا يدعي الساجد
ملكها وهي ما زاد على ثلاث سنين هو المختار انتهى كلامه **قول**
وفي الهداية وهو المختار انتهى **اقول** اطلقه فمثل الضياع

وفيها

غيرها وقد افق الصدر الشهيد بعدم الزيادة على ثلاث
في الضياع وعلي سنة في غيرها **اقول** وفي كلام صاحب
المضرات اطلاق في غير محله لان كلامه يشمل ما اذا كانت
المصلحة في الزيادة اولا وليس كذلك لانه يجوز اذا كانت
المصلحة في غير ذلك قال في بعض الشروح وقد افق في امي
الشهيد بعدم الزيادة على ثلاث في الضياع وعلي سنة في غيرها
الا اذا كانت المصلحة في غيره قال في المحيط وهو المختار للفتوي
انتهى **اقول** وهذا عند عدم الشرط من الواقف فان نفي
الواقف على شي فاجرم الناظر ان يرضى لا يجوز الا اذا كانت اجارة
اكثر من النصوص عليه انفع للفقراء والناس لا يرعون في
استيجارها فليقيم ان يرفع الامري القاضي حتى يواجرها
اكثر لان القاضي ولاية النظر على الفقراء وعليه الميت ايضا
وليس للقيم ان يواجرها بنفسه كذا في فتاوي قاضي
خان **اقول** والمراد بعد ما الجواز في كلامه مستأجنا
عدم الصحة يعني لو اجر الناظر الوقف اكثر من ثلاث سنين
لانفع الاجارة كما صرح به صدر الشريعة والشيخ الامام
الوالدي في تنوير الايه ماروقيل تصح وتفسخ ذلثة التسفي
اقول وسيل شيخ الاسلام سراج الدين قاري الهداية
عن شخص وقف عقارات وورقا وجرت عشرين هـ
بعض في جميع المدة او يبيع في ثلاث سنين ويبطل في الباقي فاجاب
اجارة الوقف اكثر من ثلاث سنين ان كان ارضا واكثر من ثلاث

من سنة ان كان دارا لا تجوز وتفتيح اذا لم يشترط الواقف شيئا
واما اذا اشترط شرطاً يتبع ولا يتراد عليه الا لصراحة لا بد منها
والعقد اذا فسد في بعضه فسد في جميعه فيفسخ العقد
في جميع المدة انتهى **اقول** وقد افاد كلام العلامة سراج الدين
ان العقد ينسخ في جميع المدة لا في الزايد فقط ويشهد لصحة
كلامه ما ذكره قاضي خان من كتاب الصلح ان عند اي حنيقة
رحمه الله سبحانه وتعالى اذا فسد العقد في البعض لم يفسد
مقارن يفسد في الكل والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب
كلام الطرسوسي ما يخالف هذا فانه قال في كتابه انفع الوسائل
الظاهر انه انما يفسخ العقد في المدة الزايدة على ثلاث
سنين ان كان المتاجر ضيقاً او على ستة ان كان غيرها
ثم اجد يستظهر عليه ببعض مسائل ذكرها ثم قال رحمه
الله ان شئت والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب
واليه المرجع والمآب **اقول** المحشي اقول قال في خزانة الاكل
وغيرها لو استاجر غللاً او سطحاً ليحفظ عليها الثياب
ليرجز اي اخر **اقول** هذه الفروع التي ذكرها المحشي لا تباين
ما ذكره للمصنف لان ما ذكره المصنف فيما لو استاجر الشجر
مطلقاً وما ذكره المحشي فيما لو استاجرها ليحفظ عليها
الثياب اولي بترك عليها الثمار ولا مناسبة بين كلام المصنف
وبين كلام المحشي و**اقول** ليرجز المصنف حكمه بالواستاجر
الشجر ليرجز عليها الثمار اي وقت الاراك ولا بأس بذكر حكمه

ذلك

ذلك فاقول قال في مينة المفتي في كتاب الاجارة استاجر
الشجار فاحتسرت في حق الغير وقيل هذه الاجارة لا جائزة
ولا فاسدة الا كون كل منهما من مسايل الاجارة فتأمل والله
سبحانه وتعالى اعلم **اقول** المحشي فائدة اجارة المشغول
صحيحة على المعتبر الرابع اي اخره **اقول** وليد لا يطابق
دعواه كما هو ظاهر لانه يدعي اجارة المشغول صحيحة على
المعتبر الرابع ثم يستدل بكلام قاضي خان وكلام قاضي خان
انما حكى الخلاف وليس فيه تصحيح ولا لفظ ترجيح ولا لفظ
الفتوي فلا يدل له ما ذكره على دعواه فتأمل لكن في بعض
المفترقات ان الفتوي على جواز اجارة المشغول قال في المفترقات
في المضارب لو اجر داراً مشغولة ثم فرغها وسلمها جاز وهو
الصحيح لان المانع قد زال وفي المصنف اجراء فيها زرع
او شجر او غيره مما يمنع الزراعة فالاجارة فاسدة هذا اذا كان
الزرع لم يدرك بحيث يضره الحصاد اما اذا درك بحيث لا يضر
الحصاد قال خواهر ردة في باب الاجارة الفاسدة يجب ان
يجوز ويومر بالحصاد والتسليم وعليه الفتوي كما اذا اجر
داراً فيها حنّاع يومر برفعه وتسليم الدار كذا هنا واذا تأملت
ايضاً كلام المحشي وما نقلناه عن المفترقات علمت ان اطلاق المحشي
في غير محله لانه اطلق في اجارة المشغول فتشمل الارض والدار
وتشمل ما اذا كانت الارض مشغولة بزرع ادرك او لم يدرك
وقد علمت الحكم في الزرع الذي ادرك والذي لم يدرك وما

نقله عن قاضي خان يفصل هذا التفصيل ايضا فما وجد اطلاقا
 احدثه الملم للصواب واليه المرجع والمآب **قول** المحشي
 بخلاف المنيا يعين اذا اختلف في الصحة والفساد بحكم الشرط
 فان ثمة القول فيه قول المذيعي الصحة الي اخره **اقول**
 هذا اذا اختلف المنيا يعين في الصحة والفساد اما اذا اختلفا
 في الصحة والبطلان فالقول قول مدعي البطلان كما صرح به
 مشايخنا **قول** مولانا المصنف دفع خرلا اي جايك الي اخره
اقول لان ذلك في معنى قضير الطمان وقد نبه رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عنه والمعنى فيه ان السناجر عاجز عن تسليم
 الاخر لانه بعض ما يخرج من محل الاجير والقدرة علي
 التسليم شرط لصحة العقد وهو لا يغدر بنفسه وانما يقدر
 بغيره فلا يعد قادرا ففسد فاذ انسج فله اجر مثله لا يتجاوز
 به المسمى بخلاف ما اذا استأجره ليحمل له نصف هذا الطعام
 لنصفه الاخر حيث يجب له شيء من الاجر لان الاجير فيه
 مدد النصف في الحال بالتجمل فصار الطعام مشتركا بينهما
 في الحال ومن حمل طعاما مشتركا بينهما وبين غيره لا يستحق
 الاجر لانه لا يعمل شيئا لشريكه الا ويقع بعضه لنفسه فلا يستحق الاجر
 هكذا قالوا **اقول** وفيه اشكالان احدهما ان الاجارة فاسدة والآخر
 لا ملك بالصحة منها بالعقد عنه ناسوا لان حينئذ اودها كاعلم في
 موضعه فكيف ملكه هنا من غير تسليم ومن غير شرط التجهيل
 والتأني انه قال ملكه في الحال وقوله لا يستحق الاجر ينافي

الملك

الملك لانه لا يمكنه اذا ملكه الا بطريق الاجرة فاذا لم يستحق
 شيئا فكيف ملكه وبأي سبب ملكه هكذا اقرره الزيلعي في التبيين
قول مولانا المصنف الاجرة للارض كالخراج الي اخره
اقول وفي فتاوي قاضي خان رجل استأجر ارضا ليزرعها
 قال اصابته الزرع افة فذلك او عرف ولم يثبت كان عليه
 الاجر لانه قد زرع ولو عرفت الارض قبل ان يزرعها فلا اجر
 عليه وكذا لو غصها رجل فزرعها الفاصب لا اجر علي السناجر
 ثم قال قاضي خان والمختار للفتوى انه ان هذه الزرع لم يكن
 عليه لما بقي من المدة بعد هلاك الزرع اجر الا اذا كان متعلقا
 من ان يزرع بدل ذلك او اقل ضررا انتهى **اقول** قول
 المصنف وسقط ما بعده يفيد ان اجرة المدة التي بقيت
 بعد الاصطلاح تسقط مطلقا ومارايتة فيما نقلته
 لك من قاضي خان مقيد بما اذا لم يتمكن من ان يزرع بدل ذلك
 واقل ضررا وقال ان هذا هو المختار للفتوى وفي البحر المحم
 عن الولوالجية ان السناجر ارضا للزراعة ستة اشهر اصطلح
 الزرع افة قبل مضي السنة فما وجب من الاجر قبل
 الاصطلاح لا يسقط وما وجب بعد الاصطلاح لا يسقط
 لان الاجر انما يجب باراء المنفعة شيئا فشيئا ما استوفى استوفى
 من المنفعة وجب عليه الاجر وما لم يستوفى انفسخ العقد
 في حقه وفي بعض الروايات لا يسقط في الاعتماد علي
 ما ذكرنا فرق بين هذا وبين الخراج فانه يسقط انتهى **قلت**

شبكة

الألوكة

وهذا هو الذي اعتمد المصنف هنا لكن قوله فرق بين هذا وبين الخراج يفيد ان الخراج بالاقمة السماوية يستقطر اسما ولا يوجد خراج مما مضى من السنة قبل الاصطلاح وكلاهما المصنف هنا يفيد خلافاً فانه جعل الاجرة للارهن كالخراج قائم لكن قد نقل المصنف هنا ان المعتقد ان الخراج كالاجرة فاسار بذلك اي بقوله على المعتقد ان خلافه في السئلة واذا ان العتد هو ان الخراج كالاجرة **قول** مولانا المصنف وعلمه عند عدم اشتراط الضمان عليه اي اخره **قول** الظاهر ان هذا تفريع على صحة اشتراط الضمان على الامين والصحيح ان اشتراط الضمان على الامين باطل وصحوا بانه المعتقد وقد قالوا انه لو شرط على الجاهل الضمان ان ضاع ثيابه كان باطلا ولا ضمان عليه وهو اختيار ابي الميث قال في الخلاصة وبه يفتي وفي شرح الوقاية صرح بان الفتوى عليه وفي تنوير الابصار للشيخ الامام الوالد واشتراط الضمان على الامين باطل به يفتي وقد قدمنا مثل ذلك والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** لكن قول المصنف اتفاقا يدل على ان القول بالضمان على كذا قول لانه مفرع على القول بصحة اشتراط الضمان على الامين فعلى هذا فتشتمل هذه السئلة من قولهم اشتراط الضمان على الامين باطل **قول** مولانا لا ضمان على الجاهل اي اخره **قول** قد صرح المصنف فيما ياتي من بحث الودبعة ان الودبعة

اذا كانت باجر مضونة وغراه الي الزيلي فعليه فيجب القول بضمان الثنياني لانه انما يحفظ بالاجر لكن يحتاج اليه الفرق بين الاجير المشترك وبين الودع بالاجر فان الاول لا يضمن عند ابي حنيفة رحمه الله سبحانه وتعالى **قول** مولانا واذا اعتق الاجير في انثا الدة الي اخره **قول** المنقول في السراج الوهاج وفي الجوهر ان العبد اذا اجر الميبد لم يعد العتق فاجر ما مضى للمالك واجر المستقبل للميبد قال في السراج الوهاج قال في الكرخي اذا اجر عبده سنة فلا يحق مصلته ستة اشهر اعتقه جاز عتقه لانه على ملكه وعتق المكلف في ملكه جاز ويكون العبد بالخيار ان شاء مضي على الاجارة وان شافسها لانه ملك نفسه بالحرية بعد تمام العقد على متافعه فصار كالايسة المروجة ان اعتقت وقال الشافعي رحمه الله سبحانه وتعالى يصح عتقه ولا خيار للعبد ولا يرجع على السيد باجرة المثل للذة التي بعد العتق ثم اذا فسخ العقد عندنا بطل ما بقي من الاجارة وكان اجرة ما مضى للودي لانه عوض عن متافعه استوفيت من ملكه بعقده وان مضى على الاجارة واجارها فليس له بعد ذلك ان ينقضها لانه كان بالخيار بين فسخ العقد وامضائه فاذا اختار العقد سقط الفسخ فلم يعد الاسباب اخر واجره ما بقي من السنة للعبد لانها مجرد متافعه ملكه وفي السراج الوهاج ايضا قال وفي شرحه ابي الكرخي اذا اجر عبده مدة فاعتقه قبل انقضائها فالعبد بالخيار ان شافس العقد وليستحق الودي

الماضي ويبرر حصته ما بقي من المدة وان شا العبد مضي على الاجارة
 ويسقط لنفسه حصته المدة بعد العتق انتهى **اقول** ولم
 اظفر بما نقله المصنف بعد التتبع ولكن يحل كلامه على صورته ما لا
 استعمل المولي الاجرة بعد الاجارة او اجر باجرة معجلة كما ذكره
 المحشي وقد نقل صورة استعمال الاجرة عن قاضي خان **قلت**
 ومثله في السراج الوهاج قال وان كان المولي قبض الاجرة
 سلفا ثم اعتق العبد فاختر المولي على الاجارة فالاجرة كلها
 للمولي لانه ملكها بالتخييل وثبت حق الفسخ للعبد فاذا لم
 يفسخ استحققت الاجرة على الوجه الذي اقتضاه القبض انتهى
اقول ولو اجر للمولي امر ولد ثم مات عتقت ولها الخيار
 كما قلنا في العبد اذا اعتق كذا في السراج ويجل كلام المصنف على
 اختلاف الرواية فانقله المصنف رواية وهذا كرهنا عن السراج
 وقاضي خان وغيرهما رواية والمصنف ثقة في النقل وله
 اطلاع وتتبع كلي **اقول** ولم يذكر المصنف هل للاستاجر العبد
 ان يسافر به ام لا وباس يذكروه ذلك **اقول** قال في الاختيار
 ومن استاجر عبدا فليس له ان يسافر به الا ان يشترطه وفي
 مختصر القندوري مثله وفي الكثر ولا يسافر بعد استاجره
 للخدمة بلا شرط **اقول** وحمل هذا اما اذا كان في المصرو لم يكن
 على هيبته السفر فله ان يسافر به كاجر مبه الزيلعي في التبيين
 قال ليس له ان يسافر به الا ان يشترط ذلك او يكون وقت الاجارة
 منهيا للسفر وعرف بذلك لان الشرط ملزم والمعروف كالشرط

وفي

وفي الجوهره فليس له ان يسافر به الا ان يشترط ذلك لان خدمة
 السفرائق وهذا اذا استاجره في المصرو لم يكن على هيبته السفر
 اما اذا كان على هيبته السفر ففيه اختلاف المشايخ واما اذا كان
 مسافرا واستاجره فله ان يسافر به **اقول** مولانا المصنف
 اختلفا في كونها مستغولة او فارغة بحكم الحال **اقول**
 وكذا بحكم الحال فيما لو استاجر عبدا شهرا يدرهم فقبضه في اول
 الشهر ثم اختلفا بعد مضي شهر فقال الساجر مرضى العبد
 او ابق حين استاجرته يعني من اول الشهر فلا اجر على وقال
 الموجه لم يكن ذلك يعني قال صاحب العبد لا بل ابق او مرضى
 قبل ان تاتي بي بساعة ينظر الي حال العبد ان كان ايضا او مرضا
 في هذه الساعة يعني حال المخصوصة فالقول قول الساجر
 لان الحال يعدل على ما قبله وان كان في الحال صحيحا او حاضرا
 غير ابق فالقول قول الموجه لانهما اختلفا في امر محتمل
 فيخرج بحكم الحاكم ان هو دليل على قيامه كالاختلاف بين صاحب
 الطاحونة والساجر في جريان الماء في الطاحونة وانقطعا عنه
 في مدة فانه يحكم بالحال فيهم كما يحكم بالحال هناك فله في الاختيارات
 والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب فان **قوله** طعنا
 مشترك بين اثنين فاستاجر احدهما صاحبه لخدمته او بطحونه
 لحال الكل او طحونه فلا اجر له لانه عامر بنفسه عن وجهه يعني من
 جزء الا وهو يعمل لنفسه فيه من وجهه فلا يتحقق تسليم العمل
 الي الساجر وهذا اجل ان ما ان الساجر يفتب شيك من العبد

للمشرك ليضبط معه شهرا فثا ط حيث يجب الاجر لان العمل
كله يقع مسلما الى المستاجر لانه يعمل له من كل وجه وعلا
ما اذا استاجر بيتا من شريكه ليحفظ فيه طعاما مشتركا
فحفظ يجب الاجر لان الاجر يجب بمقابلته تسليم البيت سواء
حفظ او لم يحفظ وتسليم البيت قد تحقق كذا في الجامع القباي
كذا في الاختيارات **قول** المحشي لكن ذكر الطرسوسي
في انفع الوسائل الى تحرير السبايل جثا الى اخره **اقول**
لما مات مجهلا فقد ظلم وقصر حيث لم ير بين الوديعه
قبل موته فكان حاسا لها ظلم فيضمن سوا طلب منه اولاد او
لكنه محجور او غير محجور ولو كان محجورا لبيتها قبل موته في مرضه
ويخلص نفسه فالحسن ما عليه الساج الاعلام من علماء الاسلام
لكن يقول العبد الفقير الضعيف ينبغي ان يقال انه ان مات
نجاة غير غفلة لا يضمن لعدم تمكنه من بيانها ولم يبين فكان
حاسا لها ظلم فيضمن والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب
قول مولانا المصنف والقاضي اذا مات مجهلا البتة
اي اخره **اقول** فيد بقوله عن موته او دعها لانه لو وضعها
في منزله ولا يدري ابن المال ضمن كذا في تناوي الظهيرية
والولوالحبة وفي تناوي قاضي خاك ولو ان قاصيا قبل مال
البيتيم ووضع في بيته ثم مات القاضي ولم يبين ذكر
ههنا امر عن حرة انه يضمن ولو ان القاضي اخذ مال البيتيم وادع
غيره وعرف ذلك منه ثم مات ولا يدري الى من وقع لا يضمن

قول

في المات

قول المحشي والعجب من المصنف انه قال ولم يذكره القاضي
مع انه ذكره مع غيره المذكور الى اخره **قلت** انما العجب من
المصنف لانه فهم ان المصنف قال ان قاضي خان لم يذكر مسئلة
المتفارضين ولم يقل المصنف ذلك ولا هو مراده ولا تفريده
عبارة ولا تحمله ومحصل عبارة انه نقل عن قاضي خان
مسئلة الفاضل اذا مات مجهلا والقاضي والسلطان وعري
ذلك ايضا لوديعه الخلاصة ثم انه قال وذكرها في السبايل الثلاثة
المستثناة في الولوالحبة غير ان صاحب الولوالحبة ذكر من الثلاثة
المستثناة مسئلة احد المتفارضين وهذه عبارة المصنف
ليوضح لك الخلاف قال الامانات تغلب مصنوعة بالوت عن جميل
الا في ثلاث الناطرا اذا مات مجهلا غلات الوقف والقاضي
اذا مات مجهلا اموال البنات عن من اودعها والسلطان
اذا اودع بعض الغنمة عن القاضي ثم مات ولم يبين
عند من اودعها كذا في تناوي قاضي خان من الوقف وفي
الخلاصة من الوديعه وذكرها في الولوالحبة وذكر من الثلاثة
احد المتفارضين اذا مات ولم يبين حال المال الذي في يده
ولم يذكر القاضي فصلا للمستثنى اربعة وهذا لا يجي على
مميز فضل عن مميزات الله سبحانه وتعالى اعلم هو الوقف للصواب
والبيد المرجع الى الباب واما قول المحشي نقل عن قاضي
خان واما الثالثة احد المتفارضين الى اخره **اقول**
لم يقل قاضي خان واما الثالثة احد المتفارضين فيما

رايت من شيخ قاضي خان وانما جعل مسئلة احد المتفاوضين
 رابعة فانه جعل مسئلة المتوفي الاولى ومسئلة السلطان
 الثانية فجعل مسئلة القاضي الثالثة فقال والثالثة
 القاضي اذا اخذ من مال البنين وادفع غيره ثمرات ولم
 يعين عنده من ادفع لاصمان عليه واما احد المتفاوضين
 اذا كان المال عنده فانه ذكر بعض الفقهاء انه لا يضمن
 واحاله الي شركة الاصل وذلك غلط بل الصواب انه يضمن
 نصيب صاحبه فقدر علمت انه جعل مسئلة احد المتفاوضين
 هي الرابعة ولم يقل الثالثة احد المتفاوضين الي اخره
 هكذا في النسخة التي عندي ونقل العلم امانة والله سبحانه
 وتعالى اعلم **قول** مولانا المصنف اذا مات بجهل مال
 البديل الي اخره **اقول** المراد بمال البديل ثمن ارض الوقف
 اذا باعها المسلمون الاستبدال كما صرح به في الحاشية **اقول**
 ويستفاد مما ذكره العلامة المصنف هنا جواب واقعة
 الفتوى ويقع كثير من رمايتنا وهي ان المتوفي اذا مات بجهل
 لعين الوقف كما اذا كان الوقف دراهم او دنانير من القبول
 بجوازها وعليه عمل اهل الروم الا ان يكون صامنا لانه اذا
 كان يضمن بجهل مال البديل فيتميز عن الوقف اولي فليكن
 ذلك على ذكر من ذكره وتامل ذلك عند الفتوى والله سبحانه
 وتعالى اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب **قول** مولانا
 المصنف اذا تعدي الامين الي اخره **اقول** ما ذكره
 المصنف

المصنف من ان المستعير والمتاجر اذا تعدي ثم ازال التعدي
 لا يزول عنه ضمان هو الصحيح واعتمد الشيخ الوالد
 في تنوير الابصار وفيه خلاف محقق في محله **اقول** واما
 النوع فيسرها بالعود الي الوفاق وذلك لانه حاسر بالمحوظ في كل
 الاوقات فاذا خالف في البعض ثم رجع الي المأمورية عاد
 للمحفظ فصار كما لو استاجر للمحفظ شهرا فترك المحفظ في
 بعضه ثم حفظ في الباقي استحق الاجر بقدره **اقول**
 وقد اطلق المصنف الذي انه لو بالعود الي الوفاق يزول التعدي
 وهو مشروط بان لا يغرم على العود الي التعدي فان المصنف
 نفسه ذكره في البحر الرائق في الحاشيات على الاحرام مع بيان الظهيرة
 انه يزول بالضمان عند بشرط ان لا يغرم على العود الي التعدي
 حتي لو تزعم ثوب الوديعة ثوبا ومن عزمه ان يلبسه نهرا
 ثم سرق ثوبا لا يبرأ عن الضمان انتهى والعجب من المحسنين
 لم يتعرض لذلك ولم يذكروا المصنف حكر دعواه العود هل يكتفي
 مجرد دعواه العود ولو لم يصدق صاحب الوديعة أم كيف
 الحال والعبد يترك ذلك تنبها للمعاينة **اقول** وفي الفصول النفاية
 ولو اقر المودع انه استعملها ثم ردها الي حاكمها لم يملك ان يصدق
 الابينة والحاصل ان المودع اذا خالف في الوديعة ثم عاد الي
 الوفاق انما يبرأ عن الضمان اذا صدقه الحاكم في العود فان كذبه
 لا يبرأ الا ان يقيم البينة على العود الي الوفاق وكذا ذكر شيخ
 الاسلام في كتاب الوديعة ورايت في موضع اخر المودع

اذا خالف ثم عاد الي الوفاق فكذب المورد فالفقوله قوله المورد
 كما في الرهن بخلاف ما اذا اجد المورد بيعه او منعه ثم اعترف
 فانه لا يبرأ الا بالرد على المالك وكذا المرحمن والمسا جرو المقيم
 اذا خالف ثم عاد الي الوفاق لا يبرأ والوكيل بالبيع اذا خالف
 بان استعمل العبد ثم عاد الي الوفاق وباعه جاز فكذلك الوكيل
 بالحمط والوكيل بالاجارة والاستيجار والمضاربة والمستفيض
 اذا خالف ودفع الحال لتفقت في حاجته ثم عاد الي الوفاق
 صار مضاربا ومستفيضا اما مساجر الدابة اذا سوي
 الخلاف او المستعير ثم يدم وترك تلك الدابة ان كان سائرا
 عند النية فعليه الصان اذا هلك الدابة اما اذا كان واقفا
 اذا ترك الخلفان عاد احينا والشريك شركة عان او
 معاوضة اذا خالف ثم عاد الي الوفاق عاد امينا هذه في وبيعة
 عدة المغتنيين انتهى **قوله** مولانا المصنف والمسا جراي قوله
 والعارية تغار الي اخره **اقول** اطلق في ان المستاجر
 يوجر مثل ما اذا كان بزيادة دفع قال في الاختيارات والمستاجر
 يوجر لكن لا يوجر بزيادة مخرج عندنا خلافا للساجي
 وفي التهمة اذا استاجر دابة لم يكرها بنفسه ليس له
 ان يوجرها غيره ولا ان يعيره لا اختلاف الناس في الانتفاع
 وقد ذكر في شرح الطحاوي مطلقا للمستاجر ان يوجر
 ويعير ويودع قال وهو محمول على ما لا يختلف الناس
 في الانتفاع انتهى **اقول** واطلق في ان العارية تغار فمثل

ما يتفاوت

ما يتفاوت فيه الاستعمال وما لم يتفاوت وما اذا عين منتفعا
 او لم يعين والامر ليس كذلك بل الحكم انه ان لم يعين
 منتفعا فله ان يعيره ما اختلف استعماله اولا وان عين
 فيصير ما لا يختلف كما في تنوير الابصار وهذه مسئلة المتن
 وفي الاختيارات والمعاريج اذا لم يتفاوت الاستعمال
 اي استعماله كسكني الدار والخدمة وحل واذا تفاوت استعماله
 كلبس اللبس وركوب الدابة لا يعيره هذا اذا عين من ينتفع
 واما اذا لم يعين فله ان يعيره سواء اختلف استعماله او لم
 يختلف وكذا ينبغي للمصنف او المحشي التنبيه على ذلك
قوله مولانا المصنف الوكيل يقضي الدين بعد مودع الي اخره
اول اذا كان الوكيل يقضي الدين بعد مودع فيسقي ان يقبل
 قوله في الدفع لانه يدعي رد الوديعة ولو كان ذلك بعد موت
 الموكل لان ذلك لا يخرج عن كونه مودعا لا يخفى لكن الموقوف
 في الخلاصة وفصول العادي عدم قبول قوله بعد موت الموكل
 في الدين بخلاف الوكيل يقضي الدين قال في القصول العارية
 ولو كان الموكل هو الميت بطلت الوكالة فان قال قد كنت قبضت
 في حياة الموكل ودفعتها اليه لم يصدق في ذلك لانه احبر عما
 لا يملك انتباه فكان متمما في اقراره وقد انعزل موت الموكل
 ومثله في الخلاصة وقال العادي في موضع اخر ولو كان يقضي
 وديعة او عارية فان الموكل فقد خرج الوكيل من الوكالة
 فان قال الوكيل قد كنت قبضتها في حياة ودفعتها الي الوكيل

يصدق في ذلك **اقول** فعلم بذلك وتحرر من كلام المشايخ
 ان قول الوكيل يقبل في العين لا في الدين وبه صرح المصنف
 فيما سبقني عن قريب ان شاء الله تعالى والله سبحانه وتعالى
 اعلم **قول** مولانا والناظر اذا ادعى الصرف الي الموقوف
 عليهم الي اخره **اقول** التقييد بقوله الموقوف عليهم
 ربما يعني انه اذا ادعى دفع ما هو كالأجرة مثل معلوم القرائن
 والموزن والبواب وغيرهما من ارباب الجهات لا يقبل
 قوله الابينة وبه انني شيخ الاسلام ابو السعود حفي
 الزمان بالرور صاحب التفسير المشهور المعلوم وصورة
 السؤال والجواب هذا اذا ادعى المتولي دفع غلة الوقف
 الي من يستحقها شرعا هل يقبل قوله في ذلك ام لا فكتب
 جوابه ان ادعى الدفع الي من عينه الواقف في وقفة كاولاده
 واولاد اولاده يقبل قوله وان ادعى الدفع الي الامام بالجامع
 والبواب وعونهما لا يقبل قوله كالواستاجر شخصا للبنا
 في الجامع باجرة معلومة فادعى تسليم الاجرة اليه فانه لا يقبل
 قوله والله سبحانه وتعالى اعلم انتهى قلت وهو تفصيل حسن
 خصوصا في زماننا والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** مولانا
 للمصنف والفرق في الولوالجية **اقول** قال في الولوالجية ولو
 وكل يقبض وديعة ثم مات الموكل فقال الوكيل فبنصت
 في حياته ثم هلك وانكرت الورثة او قال دفعت اليه
 صدق ولو كان ديناً لم يصدق لانه الوكيل في الموضعين حكى

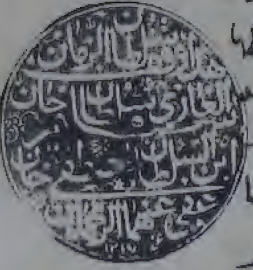
امرا

امرا لا يملك استيفاءه لكن من حكى امر اليمين استيفاءه ان كان
 فيه ايجاب الضمان على الغير لا يصدق وان كان فيه نفي الضمان عن
 نفسه صدق والوكيل يقبض الوديعة فيما يحكي نفي الضمان عن نفسه
 صدق والوكيل يقبض الدين بوجب الضمان على الموكل وهو
 ضمان مثل المغنوض فلا يصدق **اقول** ويفهم من هذا
 ان علم عدم تصديقه بالنسبة الي المدين لا بالنسبة
 الي نفسه فتأمل والله سبحانه وتعالى اعلم وقد افني بعض
 العلماء من علماء العصر انه يصدق في حق نفسه لا في حق
 الموكل وفيه هذا من كلام الولوالجي وحل ما في الولوالجية
 على هذا التفصيل **اقول** وقد يستدل على صحة فتوى
 بعض علماء العصر بغير ذكره الولوالجي بعد الاول حيث
 قال ولو وكل رجل رجلا ودفع اليه الدرهم يتصدق به بترقات
 الموكل فقال الوكيل تصدقت في حياته وكذبه الورثة تصدق
 الوكيل لان الورثة يدعون عليه الضمان وهو ينكر ان نفي
 ويمكن ان يقال بانه انما قبل قوله لانه يريد نفي الضمان
 عن نفسه فصار كسيطة الوديعة بخلاف حسيطة الدين
 فانه يريد ايجاب الضمان على الغير **قول** مولا المصنف
 القول للاميين مع اليين الي اخره **اقول** ظاهر هذا ان الوصي
 والمتولي لا يقبل قولها بمجرد بل لابد من اليين وقد تقدم للمصنف
 انه يقبل قولها بمجرد بل لابد من اليين وفي فتاوي العلامة
 سراج الدين قاري الهداية قال وفي تخليفه خلاف وفي فتاوي

الشيخ الوالد واختلفوا في تخليفه انتهى **اقول** ولكن
 اعتمد المصنف عدم التخليف كما تقدم لك **اقول**
 ولم يترض المصنف لحكمه المتولي بعد العزل هل يقبل
 قوله في النفقة على الوأقف من المال الذي تحت يده ام لا
اقول ولم يصححنا لكن ظاهر كلامهم ان قوله مقبول في ذلك
 اذا وافق الظاهر لنقص حكمه بان قول الوكيل مقبول بعد
 العزل في دعواه انه باع ما وكل ببيعه وكانت العين هالكة
 وفيما اذا ادعى دفع ما وكل بدفعه في براءة نفسه وان الوصي لو
 ادعى بعد اليتيم انه انفق عليه كذا يقبل عدله بانه اسند
 الي حالية منافية للضمان وقد صرحوا بان المتولي كالوكيل
 في مواضع ووقع الخلاف هل التولي وكيل الواقف او وكيل
 الفقير فقال ابو يوسف بالاول وقال محمد بالثاني والله سبحانه
 وتعالى اعلم **اقول** ومما هو صريح في قبول قول الوكيل
 ولو بعد العزل صريح في القنية قال بعد ان علم علامة
 قح حم وكله وكالة عامة الي ان يقوم بامرره وينفق على اهله
 من مال الموكل ولم يعين شيئا للاتفاق بدا طلق له قترحات
 الموكل فطالبه الورثة ببیان ما انفق ومصرفه فان كان
 عدلا يصدق فيما قال وان اتهموه حلفوه وليس عليه
 ببیان جهات الاتفاق ثم علم بعلامة عاك وقال ان اراد
 الخروج عن الضمان قال قول قوله وان اراد الرجوع فلا بد
 من البينة **اقول** فهذا صريح في قبول قول الوكيل

في

في دعوي الاتفاق ولو بعد العزل وتحقيقه ان العزل يخرج
 عن كونه امينا فينبغي ان يقبل قول الوكيل بقبض الدين
 انه دفع لموكله في حياثة في حق براءة نفسه كما افترقه بعض
 العلماء كما تقدم **اقول** مولانا المصنف واختلف الاقنانيما
 اذا ردها الي بيت ماكتها **اقول** قال في جامع الفصولين
 ردها الي بيت المودع او الي من في عياله قبل قبضه وبه يقضي
 ان الميرض بغيره وقيل لا وبه يقضي وفي المضرات معن بالي الملقط
 المودع اذا ردها الي من في عياله المودع لا يقضي وقال المتأخرون
 يقضي وعليه الفتوى وفي مكية المفتي رد الوديعة الي من في
 عياله المودع يقضي في الاصح وجزمه المولا خسر وبالضمان في الدرر
 والعزري وفي الجوهره ولورد الوديعة الي دار المالك ولم يسلها
 اليه من وكذلك الغصب لان الواجب على الغاصب نسخ فعله
 وذلك بالرد الي المالك دون غيره والوديعة لا يرضي المالك بغيرها
 الي الدار ولا الي يد من في عياله لانه لو ارتضى ذلك لما اودعها
 ومثله في السراج الوهاج ومثله في الاختيار شرح المختار
 وفي شرح الهداية للكل انه لا يبرأ من الضمان اذا اراد الوديعة
 الي داره ملكها او الي من في عياله ثم عدل وقال لانه لو ارتضى بالرد الي
 عياله لما اودعها اياه وفي شرح المحم لابن مملك جزم بانه لا يبرأ
 المودع يرد الوديعة الي دار ماكتها او الي يد من في عياله وعبارته
 بعد ان ذكر ان في العارية يسرقا **اقول** دون الوديعة يعني لو
 رد المودع الوديعة الي الاضطيل والاعلام لا يبرأ لانه لو رضى



يكونها في يد من في عياله او داره لما اودع عنده وفي شرح الجمع المعين
 قوله دون الوديعه يعني لو رد الوديعه بالوديعه الي الاصططير
 اي لا يبرأ يرد ها الي دار صاحبه والي من في عياله ولا يبرأ الا بالاسلم
 الي ما لك لان ما لك لم يبرأ الا هكذا فخص من هذه الوديعه قد اختلف
 الاقناع في ذلك لكن ينبغي ترجيح القول بالصمان لما انه اعتمد
 اصحاب التوزن والشيوخ وجزموا به واما قول المحقق لانه اذا
 دار الامر بين ان يعمل بقول المتقدم او بقول المتأخرين
 فينتخب العمل بقول المتقدم بين ليس هذا في كل موضع
 فقد اخذ المشايخ بقول المتأخرين في مسائل كثيرة متقدمة
 منها ان المتقدم بين افتوا بان العبادات لا تصح الا بآذان عليهما
 كتعليم القرآن الشريف المكرم المنيف والاذان والامامة
 والفقه واقبي المتأخرون والمعتمد ما اقبى به المتأخرون
 كما في النول والتسريح والفتاوي ومنها ان المصنف صرح في البحر
 الراوي في اخبار التولية والمراجعة ان المذهب عدم الرد
 مطلقا فقال وبعضهم اقبى بظاهر الرواية من عدم الرد
 مطلقا وصرح المصنف في هذا الكتاب بان الفتوي على قول
 المتأخرين بان له الرد بعينها فاحش فقال في قاعدة المشقة
 تجلب التيسير ومن هنا اقبى المتأخرون بالرد بخيار العفن
 الفاحش اما مطلقا او اذا كان فيه عذر والعمل والفتوي على
 ان له الرد بالعفن الفاحش اذا كان معه التقدير كما في التبيين
 للزيلعي وفي غيره لغيره فقد مر بذلك ان الفتوي والعمل على

قول

علي قول المتأخرين في ذلك وهو المقصود والله سبحانه وتعالى
 اعلم هو المذهب للصواب واليه المرجع والمآب **قول** مولانا
 المصنف العارفة كالاجارة تنفسح بوث احدها كما في المنيه
اقول المراد بالمنيه منية المفتي قال في كتاب العارفة تنفسح
 بوث العبير والمستغفر والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** مولانا
 القول للمودع الي اخره **اقول** لم يذكر المصنف هذا القول قوله
 يمينه لم يعين يمين وذكر مشايخنا ان القول قوله مع يمينه قال
 في الحاوي القدسي وان ادعي المودع هلاك الوديعه او ردها
 او محدها فالقول له مع يمينه وكذا في قيمتها ومقدارها لوصفها
 ولعل المصنف اتفق بما قدمه في كتاب القضا بقوله كل من قبل
 قوله فعليه اليمين الا في مسائل والله سبحانه وتعالى اعلم حكايته
 تحتم بها هذا البحث رجل جابا الى قاض ليودعه عنده فقال القاضي
 اتيتا عندها فقال وزنتها عند عدلين وهي عشرة الاف
 فقال القاضي لو شققت ثيابي اكنتم تضد فتوفي في ذلك
 وفي الموازل ولما ودرعه دراهم في كيس ولم يزد عليه ثم ادعي
 ان دراهمه كانت الترفاهه لا يمين عليه الا ان يدعي التضييع
 والمبيات وذكر ان رجلا جابا بدرهم واراد ان يضعها عند ابن
 الرماح لبضع عنده وقال هي عشرة الاف درهم فقال ابن الرماح
 زنتها عندي فقال وزنتها عند العدلين وهي عشرة الاف
 درهم فقال ابن رماح وزنتها ثانيا فاذ هي تسعة
 الاف وكانوا قد عدلوا في الوزن فقال ابن الرماح لو شققت

هذا كتاب في المأذون

عن قولي التمتع فتدقوني كذا في الاختيارات والله سبحانه وتعالى هو الموفق للصواب وإليه المرجع والباب **قول** المصنف عليه قولها الفتية **اقول** اعتمد قول أبي حنيفة وصدر الشريعة والنسفي وغيرهم وقال القاضي في كتابه الحيطان وعندهما يجوز الجرح على المروا الفتوى على قولها قال الشيخ الامام الوالد وعندهما جرح على الجرح يفتي والله اعلم **قول** مولانا المصنف الصبي الجرح عليه بواخذ بافعاله فيضمن ما التفت اليه اخبره **اقول** هذا من باب خطاب الوضع وبإي تحقيق هذا المقام ان شاء الله سبحانه وتعالى في احكام الصبيات **قول** المحشي واعلم ان الشيخ زين الدين قاسم قال في تصحيح القدر الحكم الملق بابل باجل المسلمين الى اخره **اقول** لا شك في ان كل واحد من التقلين يعكس على الاخر ويمكن ان يقال ان التلقين المتع بالاجماع كاذبه صاحب تصحيح القدر يري هو التلقين الحاصل من قاضين مثله والتلقين الصحيح كاذبه صاحب المنية واقعه الطرسوي هو المركب من مذهبي والحاكم واحد توفيقا بين العبارتين ولكنه يحتاج الى الفرق بينهما **اقول** ويخوفا في المنية صرح الراهب في المجتبى حيث قال في السير الكبير في باب الفرائض القاضي بشرارة الساق او شهادة رجل او امرأتين بانكاح على غايب ينفذ قضاؤه وان كان من يجوز القضا على الغايب لا تقبل لا تقبل شهادة هؤلاء فيه ولكن كل واحد من الفضلين مجتهد فيه فينفذ القضا باجتهاده فيها لان المجتهد يبيح الدليل

لا القابل انقي **اقول** وهذا محله ما اذا لم يحضره الولاية اما اذا اولاه الامام بحكم بالصحيح من مذهب مقلده وامامه فلا ينفذ قضاؤه بغيره كما صرح به به كثير من المشايخ المحققين والله سبحانه وتعالى اعلم **اقول** مولانا اذا راي المولى عبده يبيع ملك المولى وسكت لا يكون اذا قال العلامة خروفي الدرر والعمر ويتثبت اي الاذن دلالة اذا راي المولى يبيع عبده ملك الاجنبي احترازا عما اذا رايه يبيع ملك مولاه فانه اذا راي عبده يبيعه ملكا من اعيان المالك فسكت لم يكن ذلك اذا ناله كذا في الحاشية انتهى فاطلاق المصنف في غير محله وقد اقره المحشي على ذلك **اقول** وفي منية المقتري مثل ما نقل المصنف عن الظهيرية قال في كتاب المأذون القاضي اذا راي عبده يبيع ويشترى فسكت لا يكون ما دونها في التجارة والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** مولانا الواحقة من زوجها على مال وقع ولا يلزمها اي وقع الطلاق ولا يلزمها المال وهذه المسئلة في الميسوط وغيره قال في الميسوط واذا بلغت المرأة مفسدة فاختلفت من زوجها بما جاز الخلع لان وقوع الطلاق في الخلع يعتمد وجود القبول وقد تحقق القبول مما كان الزوج علق طلاقها بقبولها الجعل فاذا قبلت وقع الطلاق لوجود الشرط ولم يلزمها المال وان صار ربا مصلحة لانها التزمت المال لا القرض هو مال ولا النفقة ظاهرة لها في ذلك فكان النظرا ان يتحصل هذه كالصغيرة

في هذه الحكمه كالمريضة فان كان الزوج طلقها تطليقة
علي ذلك المال فهي ملك رجعتها لان وقوع الطلاق باللفظ
الصريح لا يوجب البينة الا عند وجوب البذل ولا يجب
البذل هنا بخلاف ما اذا كان بلفظ الخلع فانه مقتضى لفظ
الخلع وفي الحائنه ولو ان المجورة بعد ما روجت نفسها اختلعت
من زوجها على ما يقع الطلاق ولا يلزمها المال لانها لا تملك التزم
المال بدلها ليس بما لم تملك في الكتاب ويكون الطلاق رجعي
لانه طلاق لا يقابل له البذل اصلا فيكون رجعيًا والصنفان
صفة الطلاق الواقع ههنا رجعي او بائن وكان ينبغي
بيانه وتدريبته وسه سحانه وتعالى الحمد ولله
قول مولانا ولودفع الوصي المال الى اليتيم بعد بلوغه
سعيها منه **اقول** وفي قناوي قاضي خان يتييم اركه مندا
غير مصلح وهو في حجر وصية وحجر عليه القاضي اولو حجر
فامروصيه ان يدفع اليه مال فدفع اليه فصاع المال
في يده ضم وصيه لان دفع المال اليه مع علم الله مضيع
تفصيل فيضن وان صيبا مصلحا غير مفسد لم يدرك
فدفع الوصي اليه ماله واذن له في التجارة فصاع المال في يده
لا يضمن الوصي والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** مولانا
المصنف وقعت حادثة ابي اخره **اقول** لقابل
ان يقول من القواعد الغررة المسئلة الاصل بقا ما كان
علي ما كان ذكر ذلك مشايخنا وقرعوا على ذلك فردعا

كثيرا

كثيرا منها الوشك في الغروب لم ياكل لان الاصل بقا النهار
وقد ذكر هذه القاعدة المصنف ومن القواعد المقررة
المسئلة ايضا البغين لا يزول بالشك وقرعوا على ذلك
فردعا كثيرة وهنا لما حجر القاضي عليه ثبت الحجر ببغين
فكان بقا الثابت على ما هو عليه هو الاصل وهو الا يطلق
الا باطلاق القاضي قال في مختصر القندوري وشرحه للحمد ابي
وقال ابو يوسف ومحمد يحجر على السفينة ويخرج من النصرف
في ماله ثم اختلفا فيما بينهما فقال ابو يوسف لا يصير
محجورا عليه والا يحجر الحاكم ولا يصير مطلقا بعد الحجر حتى يطلقه
الحاكم واذا علمت ذلك وتقرر لك ما هنالك **قاول**
ينبغي تقديم بيعة الرشد لا ثبتت خلاف الاصل وخلاف الظاهر
ان الظاهر بقا ما كان علي ما كان كما قدمناه فكانت اكثر
اثباتا والبيئات شرعت للاثبات فكانت اكثر من ذلك
اثباتا كانت اولى بالقول ولهذا قدمت بيعة الخارج في الملك
المطلق على بيعة ذي اليد لان بيعة الخارج اكثر اثباتا كما
كاهي مسئلة التون لانها ثبتت خلاف الظاهر والاشبه
الي اخره فهدا عمل على ما اذا كان قبل الفضا يحجر اما بعد حجر
القاضي قنا كدوت ثبت وتفويق الاصل بقاوه على ما كان
عليه يزل عليه ان ابا يوسف لا يقول باطلاق من حجر عليه
القاضي الا باطلاق القاضي لا يحجر الرشد ههنا ظاهرا والله سبحانه
وتعالى اعلم **قاي** ستة اشيا تخرج من مال السفينة

استقاط بعض يصح تغليقه بالشرط وقال بعض المشايخ لا يتصل
 شفعته وهو الصحيح لان الشفعة متى ثبتت بطلت الموائمة والاشهاد
 تأكدت ولا يتصل ما لم يسلم بلسانه انتهى **اقول** ويمكن ان يقال
 انه لا معارضة بين ما قدمناه عن المنيية والمحبي وهو مذکور
 في القصة وكثير من الكتب للصبرة وبين ما في قاضي خان الجوال
 محل ما قدمناه على ابطالها قبل ثبوتها وتقريرها بطلب الموائمة
 والاشهاد وحمل كلام قاضي خان على ما اذا كان بعد طلب الموائمة
 والاشهاد فتأكدت لا يتصل ما لم يسلم بلسانه فتأمل فانه حسن
 والله سبحانه وتعالى هو الموفق فقول المحشي للعمدة الرابع عدم
 صحة تغليق التسليم بالشرط مطلقا اي سواء كان قبل طلب
 الموائمة والاشهاد او بعده مستعدا بكلام القاضي نحو الورق
 المشهور بقاضي خان فيه ما لا يخفى لان مفهوم كلام قاضي خان
 يفيد انه قبل طلب الموائمة والاشهاد يصح تغليق ابطالها
 والمفهوم معتبر في عبارة الكتب كما صرح به في انفع الوسائل
 في بحث الاستدال قال لان مفهوم التضاميف حجة والله سبحانه
 وتعالى هو الموفق وقول المحشي اخذ هذا المصنف من القصة
 حيث قال فيها الي اخره **اقول** حيث طرف مكان اتفاقا
 وقد تردد زمان وتقع مفعولا كقولهم سبحانه وتعالى الله
 اعلم حيث يجعل رسالاته ان الذي اياه سبحانه وتعالى
 يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة كذا في الغني وفي كتب
 الاصول تستحق بمعنى الشرط مجازا وجب في كلام المحشي لا يستحق

المعنى

الغني مع جعلها طرف مكان لان معناه حينئذ اخذ المصنف
 هذا من القصة فكان قال صاحب القصة فيها وليس الامر
 كذلك ولا تصلح للزمان لان زمان اخذ المصنف هذا من القصة
 مكان قال صاحب القصة القصة غير زمان قول صاحب
 القصة ولا تصلح ان تجعل مفعولا ولا شرطية فهذا تركيب
 قد تكرر من المحشي وليس هو على قوانين الصورية فيما نمت
 ولعل مثل ذلك تخفيف من الكاتب الاول والله سبحانه وتعالى
 هو الموفق للصواب **قول** المصنف ادعي الشفعين على المشتري انه
 احتال الي اخره **اقول** ما ذهب اليه ابن وهبان اولي من
 جهة الفقه لا نفع قالوا كل موضع لواقربه لا يلزمه شي لو انكره
 لا يخلو وهذا الواقع بالحيلة لعدم ثبوتها ابتداء لا يلزمه شي فلا
 يخلو والحيلة لعدم ثبوتها ابتداء لا يكره عند ابي يوسف وعلي
 قوله والقوي كافي الدورر والعورر وقال قاضي خان بعد
 ذكره من الحيل المبطل للشفعة ففي هذه الفصول اذا
 اراد الشفع ان يحلف المشتري او البايع باسمه تعالى ما فعل
 هذا اذ اراد من الشفعة ان اراد خليف المشتري او البايع بالله تعالى
 ما فعل هذا اذ اراد من الشفعة ان يكره له ذلك لانه يدعي شي لو
 اقربه لا يلزمه انتهى **اقول** والعبد الضعيف الي ما ذهب
 اليه ابن وهبان واقاده العلامة فقيه النفس نحو الدين قاضي خان
 اميل **اقول** وفي المولوا الحجة ثم ذكر في بعض كتب الشفعة
 عقيب هذه البطل وقال يستحق المشتري باسمه ما فعلت هذا

الشفعة

ذرار عن الشفعة ولا معنى لهذا الا انه يدعي عليه معنى لو اقر
 به لا يلزمه شيء فليق يستخلف **ف** شرح مناسب من الظهور
 رجل اشترى عقارا يدراهم جرافا والتفق المتبايعان
 علي انها لا يعلنان مقدار الدراهم وقد هككت في يد البايع
 بعد التقاضي فالشفيع يفعل قال القاضي الامام عمر
 ابن ابي بكر رحمه الله سبحانه وتعالى ياخذ الدراهم بالشفعة
 ثم يعطي الثمن عجز عنه الا اذا ثبت المشتري زيادة عليه
 انتهى **اقول** هذا مخالف لما ذكره العلامة ملاحسرو
 في الدرر والعزير بان ملاحسرو ذكر من جملة الخيال ان
 يجعل الثمن مجهولا عند الشفعة وقال ان جهالة الثمن عند
 اخذ الشفعة ذكر من جملة الخيال المسقط للشفعة
 ان يشتري الدار بثمن مجهول او يشتري بعضها بثمن معلوم
 وبعضها بثمن مجهول ثم يشتريه من ساعته وهذا امثل ان يجعل
 الثمن او بعضه صبرة حنطة او نحوها فيخلطها في صبرة
 اخري قبل ان يصير معلومة وان كان الشفعاء خلتا في نفس
 المبيع ذار ان يبيع من احدهم ويسقط الشفعة من الباقي
 فالجيلة فيه ان يجعل الثمن مجهولا وانما لا يمكن للشفيع الشفعة
 ههنا لان الشفعين باخذ المبيع بمثل ما اشترى المشتري ان كان
 له قيمة مثل وقيمة ان لم يكن له مثل وهما عجز القاضي
 عن القضا بهما جميعا بسبب الجهالة انتهى ما في المصنعات
 فتأمل هذا المقام عند الفتوي والقضا لكن ما في الدرر

والعزير

٢١١
 والفرد والمصنعات اولى ولا يعارضه ما في الظهيرية لانه اذا دار
 الامر بين العمل بما في المتن والشرح وما في الفتاوي يعمل
 بما في المتن والشرح ولا يعمل بما في الفتاوي ومن صرح بذلك
 العلامة الطرسوسي في انقع الوسائل والله سبحانه وتعالى اعلم
 بالصواب قال الطرسوسي في انقع الوسائل وان دار الامر
 بين ان يفتي بقول الفتاوي وبين ان يفتي بما هو نص المذهب
 لا يفتي بقول الفتاوي وبين ان يفتي بما هو نص المذهب
 لانه بل يقول الفتاوي انما يستأنس بها ان لم يوجد ما يعارضها
 من كتب الاصول ونقل المذهب امامه وجود غيرها لا يلتفت
 اليها خصوصا اذا لم يكن فيها نص علي الفتوي والظهيرية من
 الفتاوي والدرر والعزير من شرحه والمصنعات من شرح
 القدوري وان كان الامر كذلك فما يفعله القضاة في زماننا
 من ان المشتري يضيئ الي الثمن خائفا من فضة مجهول
 الوزن والقيمة ويبطلون بذلك شفعة الشفعين صحيح معتبر
 موافق لقول الكتب للوضوعة لضبط المذهب لا كما تم المحشي
 من انه غير صحيح والله سبحانه وتعالى اعلم وهو اعلمهم بالصواب
 وله الحمد والثناء المأب ومن صرح بما ذكره ملاحسرو والشيخ
 الامام الوالد في مختصر الموضوع لضبط المذهب المسمى بتبوير
 الابصار وفي شرحه مع القفا فتعني صحة ما يفعله
 القضاة في زماننا كيف لا وهي هو يفعل في الامصار بين
 اظهر العلم الاحبار والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المتن

استولي الشئ على ما يلا فضا ان اعتمد اي اخره **قول** اي
 النار المشظومة وبوخذ من هذا وجوب التقدير وعدمه
 فاذا استولي عليها يلا حكم ولا اعتماد يلزمه التقدير لانه ظلم
 وان استولي عليها يلا حكم لكن مقتدا على قول عالم
 لا يلزمه لعدم الظلم **اقول** ولي في هذه المسئلة نظرا لهم
 قالوا لا يثبت الملك للمشيغ الا بعد الاخذ بالتراضي وبعد
 قضا القاضي قاله ملاحضو ويملك اي العقار وما في حكمه
 بالقضا والاخذ بالرضا وقد صرحوا بانه قبل وجود احدها
 لا يثبت له فيها شئ من الاحكام الملك حتي لا تورث عنه اذا
 مات في هذه الحالة وتبطل شفعة اذا باع داره التي شفع
 بها ولو بيعت راي بحسبها في هذه الحالة لا يستحق بالشفعة
 لعدم ملكه فيها واذا كان الملك لا يثبت الا با حدها فاسيلا
 عليها بمجرد قول العالم استيلا قبل ان يملكها فهو استيلا على غير
 ملكه فيكون ظلما كما لا يخفي وان اعتبرتم مجرد استقارها
 فهو موجود بلا شهادتها كما صرحوا به فلا يتوقف ذلك على قول
 العالم ولا غير العالم ولا على القاضي ولا على الاخذ بالرضا كما هو ظاهر
 فتأمل فاد **قوله** يصح طلب الشفعة بكل لفظ يلزم
 منه طلب الشفعة في الحال ولا يجب عليه الطلب حتي يجبه
 رجلان ولو غير عدلين او واحد عند عند اي حليفة رجمه
 الله سبحانه ونعالي ورحيل وامراتان لان فيه الزمان وجهه
 وجه فيشترط فيها احدي شطري الشهادة اما العذر او

العدالة

العدالة وعندها يجب عليه الاشهاد اذا اخبره واحد حرا
 كان او عبدا صغيرا كان او كبيرا ولو اخبره المشتري بنفسه
 يجب عليه بالاجماع كيف ما كان لانه خصم فيه والعدالة
 معتبرة في المصوم فاد **قوله** وفي عينة المني اخذ الشفع
 الدار من المشتري ياخذ منه صاع الشرا وان اي لا يجزئ والله
 سبحانه وتعالى اعلم بالصواب **قول** المصنف كتاب القسمة
اقول هي في الشريعة جمع نصيب شائع في معين وسيرها طلب
 طلب الشرا او بعضهم الانتفاع بملكه على وجه المخصوص لان كل
 واحد من الشرا مشترك منتفع بنصيب غيره فالطالب للقسمة
 يسا بالقاضي ان خصمه بالانتفاع بنصيبه ويمنع غيره من الانتفاع
 بنصيبه نتيجة على الحكم ان يجيبه اليه وركنه هو الفعل الذي يحصل
 به الاضرار والنيين بين النصيبين كالكيل والوزن والبعد
 والدرج وشرطها ان لا تقوت المنفعة بالقسمة فاذا كانت تقوت
 بها منفعة لا يقسم جبرا كالبير والرجي والحام وغوذلك لان
 العرض المطلوب منها توفير الضرر وط المنفعة فان ادن الي
 فواتها لم يجبر الحاكم عليها والقسمة مشروعة بالتكنايم العزير
 قال الله سبحانه وتعالى وبيئهم ان الما قسمة بينهم وقال سبحانه
 وتعالى واذا حضر القسمة او بالسنة الشريفة لانه صلي الله
 عليه وسلم باشرها في الغنايم والموارث وعلي مولها انفق
 الاجماع ولان فيها انصاف الشرا واطهار العدل بابطال الحق
 الي مستحقة فكانت واجبا وحكما نصيب نصيب كل واحد منهم

في القسمة

حتى لا يكون لكل واحد منهم نفلق بنصيب صاحبه وفي
 خزانة الفقه عشرة اشياء لا تقسم الرقيق والجواهر
 لتفاوتها والهام والبير والرحا الا ان يراضى الشركاء والجنسان
 المختلفان بعضهما في بعض لا يقسمها وكذلك اذا كان يستفر
 كل واحد منهما بنصيبه فلم يقسم ولو طلبها صاحب الكثير
 قسم **قول** المصنف الفسمة الفاسدة لا تفيد الملك بالنقض
 الى اخره **قول** الذي في القنية والبرازية تفيد الملك
 بالنقض ولما وقف عليه ما ذكره المصنف من عدم اقامتها
 للملك بالنقض فيحتمل ان المصنف ظفر بذلك وهو ثقة
 في النقل وعمل على اختلاف في المسئلة ويحتمل ان لا وقعت
 زايرة في هذه النسخة من النسخ وكان المحشي لم يطلع على
 ما في البرازية والقنية ولذا لم يتعرض لسلام المصنف في هذا
 المقام **قول** المحشي اقوال يستثنى من ذلك مسئلة
 وهي جدا ريت بين اي اخره **قول** كلام المصنف في المالكين
 لا في الوصيين والحكم في المالكين عدم الجبر قال المصنف
 المشتركة اذا اهدم فاي احدهما العمارة اي احد الشريكين
 والوصيان ليسا شريكين **اقول** واطلق المصنف في عدم
 الجبر فيما لا يحتمل الفسمة فسل ما اذا اهدم كله وصار صرا
 او بقي منه شي وفي الخلاصة صرح بانه اذا بقي منه شي جبر وما
 اذا لم يبق منه شي وصار صرا لا يجبر وعبارته طاحونه او
 حمام مشترك اذا اهدم واي الشريك العمارة يجبر هذا اذا

بني

بني شي اما اذا اهدم كله وصار صرا لا يجبر وان كان الشريك
 مقسرا يقال له النقص حتى تكون ديناه على الشريك انتهى **قول**
 ولم يذكر المصنف حكم الحوت اذا كان بين شريكين فاي سبها
 ان يسبقه هل يجبر ام لا وان اذكره تنبها للقاعدة قال في
 الخلاصة والحوت اذا كان بين شريكين فاي احدهما ان يسبقه
 يجبر وفي رد القاضى من الفتاوى لا يجبر ولكن يقال له اسبقه
 وانقوم ارجع في حصة بنصف ما انقصت **اقول** هذه العبارة
 تفيد ان الجبر لا يكون بالرجوع بنصف ما انقص بل بشي اخر
 كالصرب والحبس مثلا رجوه وقد فسر صاحب الخلاصة
 نفسه الجبر في موضع اخر بانه امر القاضى بان ينصف
 ثم يرجع بنصفه ما انقص فقال والجبر انه ان لم يوافق الشريك
 فهو ينصف في العمارة ويرجع على الشريك بنصف ما انقص
 فقال والجبر انه ان لم يوافق الشريك فهو ينصف في العمارة
 ويرجع على الشريك بنصف ما انقص انتهى فاعلم **قول** المصنف
 بني احدها بغير اذن الاخر الى اخره **اقول** وبذلك
 افني المصنف وبه افني شيخ الاسلام سراج الدين قاري الهداية
 وصورة السؤال والجواب هذه سئل عن ارض مشتركة بين
 جماعة شايعة غير متشوهة فيبي الشراك فيها ما وبسوتا
 ثارعه الباقون فالحكم فيه اجاب **ب** اذا لم يجبر وما فعل
 يقسم بينهم فان وقع نصيبه فيما بني وعرض بقي وان لم
 يقع فيما بني فيه بل في نصيب الشريك قلع وهذا ما انقصت

الارض بذلك **قول** الصنفه النصفه في ملكه وان تضر
 جاره في اخره **اقول** في هذه المسئلة وامثالها اختلاف في
 ذكر ابو سفيان الساري في كتاب الاستحسان اذا
 كانت مجاورة الدور فادها جميعا الي يبي فيها يبيعون الخبز
 الدائم كما يكون في الدكاكين او يبيع للطحن او مرقان للفصاة
 لم يجر لان ذلك يضر بغيره ضررا فاحشا لا يمكن التمر
 فان تمخر الخبز ياتي منه الدخان الكثير الشريد ورجال الطحن
 ودفي القضاة من يوجب ضعف البناء وان اراد ان يعمل
 في داره حاما جاز لان ذلك لا يضر الا بالنداء وبه والقر
 عنه يمكن ان يبي بين نفسه وبين جداره حابطا
 وان اراد ان يعمل في داره تنورا صغيرا على ما جرت
 به العادة جاز قال الحسام الشميد وكان ابو عبد الله
 الصميري رحمه الله سبحانه وتعالى تارة يفتي بان من اراد ان
 يبي في ملكه تنورا للخبز في وسط البزارين لم يكن له ذلك
 وفي بعض الاوقات يفتي بانه له ذلك **اقول** والمجمل
 في هذه المسائل ان القياس اذن له ذلك لانه تصرف في ملكه
 وهو ظاهر الرواية تترك القياس واخذ بالاستحسان
 لاجل المصلحة واختلف اصحابنا رحمهم الله سبحانه وتعالى
 في ذلك فمنهم من فصل ومنهم من لم يفصل عي حسب الحال
 قال رضي الله تعالى عنه وكان الشيخ الامام الاحل يرهان الائمة
 يفتي بانه ان كان من ضررا بينا يمنع وبه يفتي كذا في شرح

الوهابة نية قال نقلت هذا من كتاب الحبيطان للحسام الشهير
 والظاهر ان يرهان الائمة هو والد اي والد الحسام الشهير
 الشهير فقد نقل ذلك عنه البزازي وان والده كان يفتي به عليه
 الفتوى قال وهذا جواب المشايخ وجواب الرواية عدم المنع قال
 اصحابه ساحة في القنينة فاراد ان يبي عليها ويرجع البناء منه
 الاخر فقال سيد علي البرق والشمس له الرفع كاوله ان يتخذ
 حاما او تنورا وان كف عما يورد بجاره فهو احسن فقد جاز
 في الحديث الشريف من اذبح جاره ورثه الله داره وجرى فقد
 كذلك وقال نصير والصغار له المنع ولو فتح صاحب البناء
 في علو بنايه بابا او كوة لا يبي صاحب الساحة منه بل ان يبي
 ما يستخرج منه **اقول** وقد وقع حادثة في ريار سنة
 عشر بعد الالف رجل له علو تحت العلوساحة لرجل اخر
 وقد فتح صاحب العلو في علوه كوة فنع صاحب الساحة
 من ذلك وخصما في ذلك وكتب الي ذلك سوالين وصورتها
 في رجل له علو وفيه كوة وتحت ساحة لرجل فهل اذا اراد صاحب
 الساحة ان يمنع صاحب العلو من فتحها له ذلك او لا هذه
 صورة السؤالين وما يقرب من ذلك فكتب بعض المعاصرين
 على هذا السؤال بعد الجرد لو فتح صاحب البناء في علو بنايه
 بابا او كوة لا يبي صاحب الساحة منه بل ان يبي ما يستخرج
 منه كذا في الكردية يري البزازية ولكن يري التعريب
 وارسل الي احد السوالين المذكورين فكتبت عليه وهذه صورة

قف

علي هذه العادة التي وقعت
 سنة عشر بعد الالف
 بديار عرق حرس الله بها

ما كتبت الحمد لله النعم المتفضل بفتح صاحب البنا في علو شأنه
بابا وكوة لا يلي صاحب الساحة من بعد له ان يبي ما يستر
جسته كذا في البرازية وهذا اذا لم تكن الساحة مجلس النساء
اجا اذا كانت مجلس النساء والكوة تشرف على الساحة المذكورة
يومر صاحبها سيدها وعليه الفتوى كما في المضرات ولما اطلعت
على جواب الغير **قول** هذا اطلاق في محل التقيد وهو خطأ
معيب وعمل كلام البرازي المطلق على ما في المضرات المقتدر خلاف
ما في رفقة الفتوى قال المصنف في البحر في كتاب ادب القاضي
وفي ادب بحث ادب المفتي ولا يطلق حيث التفصيل فانه خطأ
انتهى واستبحانه وتعالى هو الموافق للصواب وفي الفصول
العادية فان اتخذ طاحونة في داره لم يضر ببيتها لكن الجارة
منعه لانه يكون احبانا فلا يتضرر به الجيران وان اتخذها
للآخرة منعه لانه يكون دايما فيتضرر به وان جعل في داره حانة
لمدق الفصار او الحداد وحوّل ذلك مما يؤهن البنا لجاره
منعه وان جعل في داره اصطبل او جعل حافة الدابة الى
حائط جاره يمنع وان جعل راس الدابة الى حائط جاره لا يمنع
وان نصب في ملكه حالولا لاستخراج الاسر يمنع من التعليق انظر
الجيران بريحانه ويجه الريران يمنع وان جعل في ملكه حماما او
تنورا ان لم يكن دخانه كدخان الجار لا يتضرر منه الجيران
يمنع وان كان دخانه كدخان الجار لا يمنع وفي شرح الوهبانية وتوعد
في ملكه بئر او بالوعة فنزل الى حائط جاره وطلب منه تخويله

ليجبر

ليجبر عليه ولا يضمن الحائط اذا تهدم من النار والامام مظهر الدين
كان يفتي بجواب الرواية ونقل فيها في موضع اخر عن النوارى
اتخذ في غير النافذ حظيرة غنم ويتأذي الجيران يمنع وان
تصرف في ملكه لكن تقديري الجارة وهذا على خلاف اصل الامام
قول وفي الفصول العادية ما يخالف ما نقلته لك عن
شرح الوهبانية قال وان اتخذ حيوانا في داره في سكة
غير نافذة ويتأذي الجيران برفقه ولم يضره على الرعاية
قال ابو القاسم ليس لهم منعهم وفي النوارى اراد ان يتخذ في
داره جراسا ودورانه يؤهن جدار الجيران يمنع وان تصرف في
ملكه لكن تقديري على جاره وهذا على خلاف اصل الامام لان منعه
لا يمنع من التصرف في ملكه وان اضرب خيول في ملكه لا يمنع
وبما خذ مشايخنا في بخاري وقال ابن التيمية وفي حطاي ان المنفوك
عن امتها الخمسة الذي حنيفة وابي يوسف والي محمد وزفر والحسن
ابن زياد انه لا يمنع من التصرف في ملكه وان اضرب جاره وهو الذي
ابيل اليه واعتمدوا في نهج الوالدي شيخ الاسلام وقال في الفتاوى
نعم استاذنا انه يفتي بقول الامام ونقل عن النسفي انه ان كان
الضرر فاحشا الصحيح انه يمنع والا في الفصول العادية قال
بعد ان ذكر اجناس هذه المسائل والحاصل ان هذه المسائل والامام
القياس اذ كل من تصرف في حاله ملكه لا يمنع منه في الحكم وان كان
يلحق ضررا بالغير لكن ترك القياس في مواضع تقديري ضرر نفسه
او غير ضررا بينا وقيل بالمنع وبما خذ كثير من مشايخنا وعليه

مكتبة الأكره

الفتوي انتهى **قول** والمطع هو الاستعسان **اقول** وانما قيل
الى القول بالمطع اذا كان الضرر بينا **قول** المصنف امر السلطان
أكرهه الى اخره **اقول** وفي الحاشية ونفس الامر من السلطان
من غير تهديد يكون اكرها وقوله ومن غيره اي من غير
السلطان **اقول** وهذا على قولهم لان الاكره عندهما يتحقق
من غير السلطان خلقا لا يي حسيته والفتوي على قولهما
وفي مع الفقار الشيخ الامام الروادري البزاز انه امره
بقتل رجل لم يقتل ان مقتله لا يقتل ذلك ولكن يعلم انه لو لم
يقتله وقع ما هو به كان مكرها انتهى فتسوي بين السلطان
وعليه في ذلك وهذا هو التحقيق انتهى واعلم ان الاختلاف الجاهل
بين اي حسيته وصاحبه ما هو اختلاف عصور زمان لا اختلاف
حجة وبرهان لان في زمانه لم يكن لغير السلطان من القوة
ما يتحقق به الاكره **فاجاب** بما على ما شاهد في زمانها ظهر
الفساد وصار الامر لكل متغلب فيتحقق الاكره من الكل
والفتوي على قولهما كذا في الخلاصة والله سبحانه وتعالى اعلم **قول**
المصنف اكره على الاعتك الى اخره **اقول** اعلم ان الاكره
انما تعتبر اذا وقع بحق اما اذا وقع بحق فانه لعدم الية
وشرحا كالمعين اذا اكرهه القاضي على بيع ماله فغير بيعه بخلاف
ما اذا اكرهه على البيع بغير حق **قول** المصنف الا اذا اكره
على التوكيل به **اقول** هذا هو القياس والاستعسان الوقوع
قال الريلي رحمه الله سبحانه وتعالى في كتاب الاكره ولو اكرهه

على

على التوكيل بالطلاق او العتاق فوقع التوكيل وقع استعسانا
والقياس ان لا تضع الوكالة لان الوكالة تبطل بالهزل فكذا
فكذا مع الاكره كالببيع وامثاله وجه الاستعسان ان الاكره
لا يمنع انعقاد البيع ولكن يوجب فساد فكذا التوكيل ينعقد
مع الاكره والشروط الفاسدة لا تؤثر في الوكالة تكونها من الاستعسان
فان لم تبطل فكذا تصرف التوكيل انتهى كلام الريلي **اقول**
ومعنى قولهم بصحة التوكيل مع الاكره انه لو اكره على التوكيل
بالتزويج وزوج التوكيل انه يصح هذا النكاح ويصح عقد نكاحه
منقولا وفي المجتبى لو اكره على التوكيل بالطلاق والعتاق ففعل
التوكيل جاز استعسانا وقدر جزم المصنف في الجرح الوقوع وفي
الحاشية اكرهه السلطان لتوكيله بطلاق امراته فقال الرجل
لخاتمة المحبس انت وكيلي ولم ير دعي ذلك وطلق التوكيل امراته
ثم قال المولى له اوكله بطلاق امراتي قالوا لا يسمع منه ويقع الطلاق
لانه اخرج الكلام جوابا لمخاطب الامر والجواب يقتضي اعادة ما في
السؤال انتهى **اقول** والعل على اعتماد الوقوع هناك اعتمده
في البحر والسيحانه ونعالي اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب **قول**
مولانا المصنف المصنوب منه تحيى الى اخره **اقول** وهل له ان يأخذ
بعض الضمان من الاول والبعض من الثاني ولا وكبر تذكر
ذلك المصنف قال في مكية المفتي بتجسس المالك في اخذ الضمان
من الغاصب او غاصب الغاصب وليس له ان يأخذ بعض الضمان
من الاول والبعض من الثاني هكذا نقله بعد ان علم بعلامته

منه من الواقع
المعصية من غير والى ما بعد
بعض من الاول وبعض من الثاني
فيه تفصيل

من خواص الزايدات

س السراجية **اقول** وفي السراجية وان اراد ان ياخذ من
 الضان من الاول واليحق الثاني هل له ذلك وهي من خواص
 الزايدات قاله بعد قولها اذا غضب شيئا وعصبه اخر منه
 قبله وهذا يخالف ما نقله صاحب المنيعة عن السراجية فتعلل القوم
 ليس زائدة اونا فضة والله سبحانه وتعالى اعلم بحقيقة الحال عليه
 المرجع والمآب **قول** المصنف من هدم حايط غيره الى اخره **اقول**
 وفي القنية في كتابه الغصب هدم حايط المسجد يومر
 بتسويته واصلاحه وفي حايط الدار يضمن النقصان وعن
 محمد بن الفضل ان هدم حايطا متخذا من خشب او عتيقا
 من نض يضمن قيمته وان كان حديثا يومر باعادته كما كان
 وفي درر الفقه يواخذ في هدم الحايط بالبناء فانه لا يتقاضي
 ط يواخذ بالقيمة وقيل بالبناء وقال قبل هذا فعلمنا بعلامته ثم هدم
 جدار غيره فتقوم دارة مع جدرانها وتقوم بدون هذا الجدار
 فيضمن ما بينهما انتهى **اقول** وفي جامع الفصولين
 هدم جدار غيره ثم بني لو كان المهمل وجر من نزل ثمنه من
 نزل كما هو او كان من خشب ثمنه بخشب يري لا لو بناه بخشب
 اخر اذا الخشب ليس بشئ فلا اعادة للاول فقط لو هدمه ولو كان
 متخذا من الخشب ضمن قيمته ولو من طين وهو الذي يقال له
 باحس ولو عتيقا فكذلك ولو جديدا يومر باعادته كما كان انتهى
اقول وهذا يفيد ان الامر بالاعادة لا يختص بالمسجد كما ذكره
 العلامة المصنف والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف الاجازة

لاتحق

لاتحق الا تلاقى الى اخره **اقول** وفيه جزم شيخ الاسلام لوالد
 في مختصر ونقله في منظومته وهذا للحق الاجازة الافعال
 ذكرها صاحب المحيط في غصب فتاولة غصب شيئا وقيضه فاجاز
 المالك قبيضه يري عن الضان ولو انه التمس به فاسره بالحفظ لا يبرأ
 عن الضان ما لم يحفظ وفي متفرقات يبيع الزخيرة ولو اودع
 مال الغير فاجاز المالك ذلك يري عن الضان وفيها ايضا
 الاجازة في العقود للحق الموقوف دون الفسخ وذكر فيها
 ايضا الاجازة لا تلحق الافعال عند اي حنيقة وعند محمد
 تلحقها كالعقود حتى ان الفاصب اذا رد المفسوخ على اجني
 فاجاز المفسوخ منه فيضمن ذلك الاجني عند محمد خرج الفاصب
 من الضان وعند اي حنيقة لا يخرج وذكر في الفصل الثامن
 من الزخيرة المديون اذا بحث بالدين على يدي رجل الى
 الطالب فجاء الرجل الى الطالب واخبره ورضي به وقال للذي جاء
 به اشتريني بها شيئا فذهب واشتريني ببعضها شيئا وهذا
 الباقي قال الفقيه ابو بكر قد قيل انه يهلك من مال المطلق
 وقيل يهلك من مال الطالب وهو الصحيح لان الرضا يبعثه
 في الاثر كما بمنزلة الادب في الفقه في الاثر قال رحمه الله سبحانه
 وتعالى وهذه العدة تنسب الى ان الاجازة تلحق الافعال وهو
 الصحيح وذكر العارفي في فصوله في اخر تصرفات الفصول ثم ذكر
 بعد ذلك في فصل اخر وقال وقد مر في اخر تصرفات الفصول
 من مجموعنا هذا ان الاجازة لا تلحق الافعال ذكره في الزخيرة من

غير خلاف وهو الاصح انتهى **اقول** وبالله سبحانه وتعالى
التوفيق فعلي هذا ان يكون الصحيح انها تحقق الاتلاف لانه من
جملة الافعال فيدخل تحت قولهم الاية تتحقق الافعال في الصحيح
الا ان يقال المراد الافعال غير الاتلاف فلا يتحقق المشايخ كلها مع امكان
الحمل فانه سبحانه وتعالى اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب
قول المصنف وهي واقعة اصحاب محمد **اقول** روي
ان جماعة من اصحاب محمد جؤا فالتوات واخذ منهم واحد ما كان
معه فباعوه فلما وصلوا الى محمد سألهم فذكروا له ذلك فقال
لهم تفعلوا ذلك لم تكونوا ففعلوا وانه يعلم المفسد من
المصلح **قول المصنف** وكذا الوجه حمله الساقط في الطريق
الي اخره **اقول** قال في جواهر الفنا ويحي في فصل حقه
لحسن مسایل الاذن ثابت فيها دلالة في الصحيح الباب الخامس
من كتاب الغصب الخامس اذ اسقط حمله انسان عن
دائنه في الطريق بخال انسان وحمل بغير اذن المالك فذلك الدابة
لا يضمن لان الاذن ثابت دلالة في هذه المواضع ومثله في
منية المفتي من كتاب الغصب وكذا ذكره المصنف في البعد
ذكره في كتاب الحج المسائل التي بينت فيها دلالة قال ومنه اسقط
حمل في الطريق فحمل بلا اذن ربه فتكلفت الدابة وفي الفصول
العادية في كتاب الحج ذكر ذلك في ضمن مسایل يكتفي فيها الاذن
دلالة عن الاذن الصريح قال ومنها اذ اسقط حمل انسان
في الطريق فحمل بلا اذن ربه فتكلفت الدابة وفي الفصول العادية

في

٢١٨
في كتاب الحج ذكر ذلك في ضمن مسایل يكتفي فيها الاذن دلالة عن
الاذن الصريح قال ومنها اذ اسقط حمل انسان في الطريق
في انسان فحمل بغير اذن المالك فذلك الدابة لا يضمن وانما اطلق
بذلك هذه النقول لما ان بعض الحنفية المعاصرين رفع سवाल
في رجل له حمل على بعير سقط الحمل في الطريق فجارحل فحمل فذلك
البعير فهل يضمن الحمل ام لا فافترى بالصمان وعنده يانه فعل فعلا
لم يورث فيه والمحيطة المذكورة في كثير من الكتب المعتمدة
مشهورة لا تخفى على من له ادنى تنبؤ ككتب مشايخنا والله سبحانه
وتعالى اعلم وهو الموفق للصواب واليه المرجع والمآب **قول**
المصنف منافع المعدل الاستقلال الي اخره **اقول** اطلق المصنف
في كلامه فمثل ما اذا علم المستعمل بكونها معدة او لم يعلم وشمل ما اذا
كان المستعمل مشهورا بالغصب او لا وليس الامر كذلك بل يشترط
علم المستعمل بكونها معدة حتي يجب الاجر ويشترط ان لا يكون
المستعمل مشهورا بالغصب والتحشيش لم يبين ذلك وكان ينبغي
له ذلك واعلم انه يموت رت الدار بطل الاعذار وفي شرح ظهير
الدين الترنشاشي قيل لركن الائمة اذ ابني لنفسه ثم اراد ان يبعها
فان قال بلسانه وخبر الناس صار كذا في موضع ثقة وفي القيمة
لولا نكز الدار معدة للاستقلال فليجربها سنة او سنتين
او اكثر لا نصير معدة للاستقلال الا اذا بها هالك لذلك
واشترها له كذا الوردة ابو اليسر وعند باعداد الباييم
الدار للاستقلال لا نصير معدة في حق المشتري والله

سبحانه وتعالى اعلمه **قول** المصنف كبيت سكنه احد
الشريكين **اقول** لو سكن احد الشريكين في الدار المشتركة
بغيبية صاحبه ثم جاء الغائب وطلب من الذي سكن احد
حصته ليس له ذلك وان كانت الدار معدة للاستقلال اعلم
انه يجب ان يعلم ان الدار المشتركة في حق السكن وما كان من
لواحق السكن يجعل كالمملوك لكل واحد من الشريكين على سبيل
الكال اذ لو لم يجعل كذلك يمنع كل واحد من الدخول والقفود ووض
الامتعة فيتعطل عليه منافع ملكها والله لا يجوز وان جعلنا
هكذا صار الحاضر ساكتا في ملك نفسه فكيف يجب الاجر كذا في
الفصول الهادية **قول** المصنف ويستثنى من مال اليتيم لا في
اقول يمكن ان يجعل هذا على قول المتقدمين القائلين بعدم
لزوم اجرة مثل المفقود وان كان اليتيم او وقف فحينئذ
لا استثناء والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** للمصنف اللهم قيمي
اقول وكذا الصابون قيمي كما في الفصول الهادية وفي جامع
الفصولين قال ومن الشاي بسط وحصير وبوارى وامثالها
وخشب وحطب واوراق واشجار وسيقان وادم واصرم وجلود
وابرة ورياحين رطبة وبقول وعصفور ومان وسرجهل وقتا
وقند وبطيخ كلها قيمية وكذا اصابع وسكجيين انتهى والبر
المخلوط بالشعير قيمي كما في الجوهر والمجنبي قال في المجنبي وفي البر
المخلوط بالشعير القيمة لانه لا مثال لدس المخلوط عند
اختلاف الجنس مضمون بالقيمة وكذا الحفنة يعني من

الكميات

الكميات لانها ليست من دولت الامثال لانها لا تكال قلت
وكذا كل مكيل وموزون مشروط على الهلاك مضمون بقيمة
في ذلك الوقت كسفينه اخذت في العرق والقي الملاح ما فيها
من المكيل والموزون في المابضن قيمتها ساعة اذا انتهى واعلم
ان حكم العصب الاثم لمن علم انه ملك الغير ورد العين
قائمة والعزم هالكه والغير من علم الاخير ان هكذا اذكروا
اقول بقي الكلام في شي وهو هل يعزر القاصب في صورة
عدم علمه الظاهر انه يعزره القاضى لان كتابه المبرهي عنه
بحسب الظاهر وان كان لا ياتى لعدم قصده لان هذا امر بينه
وبين الله سبحانه وتعالى **اقول** علمه ان قوله بعدم الاثم
معناه اثم العصب واما ما لم تترك التثبت فينبغي القول
به كما قالوا في القتل الخطا فانهم صرحوا به ياتى بترك التثبت
والله سبحانه وتعالى اعلم **قوله** وفي القنية مع اخذ
احد الشريكين ما صاحبه الخاص وطحن به بغير اذنه
فاكل الحمار الحنطة في الرحا ومات لم يضمن لوجود الاذن
دلالة في ذلك قال رضي الله سبحانه وتعالى عنه فلم يجهلنا
ذلك لاعتقادنا العرف بخلاف لكن عرف بجوابه هذا انه
لا يضمن فيها بوجد الاذن فيه دلالة او على عكسه او احد
الزوجين يحمار الاخر ومات لا يضمن للاذن دلالة ولو ارسل
جارية زوجته في شأن نفسه بغير اذنها والعصب لا يضمن
ومثل في القتلى والعلامية **قول** الحشيش اقول شرم

نائب الصيد والذبايح والايام

المصنف للاضحية الي اخره **اقول** يمكن ان يقال انه ذكر
 شيئا من احكام الاضحية ووقعها عن الواجب متوقفا على الذكاة
 الشرعية **فقول** مولانا المصنف الصيد مباح الا للتلين او في
 اي اخره **اقول** اما القول بوجوب الذكاة للصيد للتلين فظاهر
 واما اتخاذ حرفة ففيه نظر لانه يقع اكتساب ولا اكتساب
 مباح وهو مشروط بان الكتاب والسنة والاجماع اما الكتاب
 العريز فقوله سبحانه وتعالى واذا حملتم فاقتلو فان
 ادبي مرتبة الامر بالاخصة وقوله سبحانه وتعالى وحرم
 عليكم صيد البر ما دمتم حرما فانه يدل على الحل اذا زال
 الاحرام قال الاكل في العناية وفيه نظر لانه استدلال
 بمفهوم الغاية وهو ليس بجوابه الي اخره **اقول** والصواب
 ان الاستدلال به مبني على ما قاله المحقق ابن الساعاتي
 في البريد ان الغاية عندنا من قبيل الاشارة لا المفهوم او على
 ما ذكره العلامة صاحب التلويح فيه في بحث التعارض
 والترجيح ان مفهوم الغاية متفق عليه **اقول** وبين
 عبارتي البريد والتلويح مخالفة كما لا يخفى وذلك لان صاحب
 البريد لم يجعل ذلك من قبيل المفهوم وصاحب التلويح جعله
 من قبيل المفهوم واما السنة الشريفة فقوله صلى الله عليه
 وسلم الصيد لمن اخذه وقوله صلى الله عليه وسلم للعدوي برما
 اذ ارسلت كلمك فاذا ذكر اسم الله فان اساك عليه فادركته
 حيا فاذبحه وان ادركته قد قتل ولم يوكل منه فكله فان ائمه

الكلب

ذكاة رواه مسلم والبخاري واحمد وكثير وخلاف لاحد في ابا حنيفة
 فكان اجماعا ولا ينفذ نوع اكتساب والاكتساب مباح كما لا يخفى
 وهو استدلال كذا في الهداية والنهاية وفي التبيين للزبيدي ولا ينفذ
 نوع اكتساب وانتفاع بما هو مخلوق لذلك فكان مباحا كما لا يخفى
 ليمتكن المكلف من اقامة التكليف **اقول** وهذا كما لا يخفى
 مفيد للحل اتخاذ الصيد حرفة لانه نوع من الاكتساب لكن يخالفه
 ما نقله العلامة المصنف عن البرازية ونحوه من الخلاصة لكن في
 البرازية والخلاصة ان المذهب عند جمهور العلماء والفقهاء
 رحمهم الله سبحانه وتعالى ان جميع انواع الكسب في الاباحة على
 السوا هو الصحيح قال شيخ الاسلام الوالد في منح الفقار ان
 التحقيق عنده ابا حنيفة اتخاذ حرفة واما كراهة التلويح
 به فلا شك فيها **اقول** المصنف لا يجوز ذبيحة الجبري ان كان
 ابوه سنيا الي اخره **اقول** الظاهر ان الشيخ المصنف اخذ ذلك
 من كلام الزاهد في الفتنية وتصريحه في كتاب الصيد والذبايح
 في باب الذبايح قال بعد ان علم بعلامة قمع ميث وعن ابي علي
 انه يحل ذبيحة المجبر اذا كان اباؤه مجبرين فانهم كاهل الذمة
 وان كان من اهل العدل لم يحل لانهم بمنزلة المرتدين انتهى المراد
 بالجميع هو ابو علي الحياي احد مشايخ اهل الاعتزال ومراده
 بالمجبر اهل السنة والجماعة ايهم الله سبحانه وتعالى كما يوضح عن
 كلامه في الجبر في المعقولات في تفسيره ومراده باهل العدل
 اهل الاعتزال فكان المصنف فيهم ان مراده بالمجبر الجبرية

من الفتن

والامر ليس كذلك كما يعلم ذلك من انه تتبع لكتب الكلام والظاهر
ان منشأ ما وقع فيه المصنف عدم الالتفات الى معرفة الفرق
بين الجبرية والجبرية علمت المجبرة واما الجبرية فهم من اهل
الاهواء والبدع والجبرية اصناف المضطربة والافعالية
والمعينة والرفوعية والتجارية واللبائية والكسبية
والساقية والجبرية والحق فيه والفكرية والخشنية
ومدار كلام الجبرية على نفي الاستطاعة والقدرة عن العباد
اصلا ويرون الخلق مجبورين في افعالهم ويمكن ان المص
ظفر بالحكم في الجبرية وهو ثقة وكان ينبغي للمحش تحرير
هذا الحل فانه هم والله سبحانه وتعالى هو الموفق للصواب
واليه المرجع والمآب **قول** المصنف سمكة في سمكة الى اخره **قول**
نقوله حلا اي الظرف والمطرون وقوله والا اي ان يكون
المظرفة صحيحة لا يعلل بعين كلاهما بل يحد الظرف لا المطرون بل عليه
قوله لانها مستندة ولا يخفى غرض العبارة ولهذا غيرها
شيخ الاسلام الوالد في مختصره بقوله والاحل الظرف والمظرون
قول المحش ولوله مال في وجوب الاضحية اختلاف
اي اخره **قول** قد كان الفقير مجلس احمد باشا في
باشا دام عزه وكان المحش حاضرا فوقع الكلام في الاضحية هل يجب
في مال للصغور ام لا فقال الفقير يجب فقال المحش نعم
لا يجب وقد صرح به وهما في منطوقه ان عدم الوجوب
ظاهر الرواية قالفت رسالة وذكرت فيها ان الرلم الوجوب

علي هذه الحادثة الواقعة
من احمد باشا بدارق

فانه

فانه قد وقع في المسئلة اختلاف تصحيح واريد ان اذكرها
هنا تنميها للعايد فاقول **اعتمد** الوالد وجوبها في تحريم
توفير الابصار وشرحه وكذا ملاحضه في الدرر والفرز
وبناهيك مما وكذا البر كاله باشا وقال انه الاصح اي الاصح انه
يضحي من ماله اي مال الطفل ولي عمدة المفتي وان كان للهي
مال يضحي عنه ابوه من ماله اي من مال الطفل وفي الهداية
انه الاصح وفي المراج الوهاب والاصح انه يضحي عنه من ماله
اي مال الطفل وفي شرح الكثر للمعيني انه الاصح وفي متن
الجمع انه الاصح اي القول بوجوب الاضحية في مال الصغير
وسبق شارحه المعيني وابن مالك وفي متن الوقاية شرح
اعتمد الوجوب وفي بعض الكتب صح عدم الوجوب فالجمل
انه قد اختلف التصحيح لكن اعتمد اصحاب الشرح والنون
تصحيح الوجوب فليكن هو المرجع وقال المصنف في هذا
الكتاب في احكام الصبيان واختلفوا في وجوب صدقة
الغطرة في ماله والاضحية والمصنف الوجوب فيؤيدها بالولي
ويذكرها واما للسيدة التي جعل ابن وهبان عدم الوجوب
فيها ظاهرا لرواية في هذا يجب على الوالد ان يضحي عن
ولده الصغير من مال نفسه اي الوالد فقيل وقيل
نظاها لرواية عدم الوجوب على الوالد فتأمل والله
سبحانه وتعالى اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب واما
مسئلة هل يجب في مال الصغير او لا فذكر ان في ذلك اختلاف

تفصيل وذكر العلامة ابن الشحنة في شرح المنظومة ابن وهبان
لكلام الطرسوسي فان اردت الصلاح على ذلك فارجم اليه يقول
العبد الفقير الضعيف انه قد اختلف التصحيح في الوجوب
وعدمه لكن تايد القول بالوجوب بان اصحاب المتن صرحوا
في متونهم انه الاصح وقيل فيه العتق ولفظ العتق من العلامات
العلمية على الاقوال الخيرة بالترجيح قال في المصنوع اما العلامة
العلمية على الاقوال فقول عليه الفتوي وبه يقتضي وبه يعتمد
وبه نأخذ وعليه الاعتقاد وعليه عمل الامة وعليه العمل
اليوم وهو الصحيح وهو الاصح وهو الظاهر وهو الاظهر وهو
المختار وفي زماننا وفتوي مشايخنا وهو الاشبه وهو الاوجه
قول المصنف وان وجد فيها درة ملكها الي قوله وكذا ان
كان غنيا عندنا **اقول** اطلق المصنف في وجدان الدرة
في جوف السمك فمثل ما اذا اشترى السمكة او صادها والسمكة
تختلف في ذلك فانه اذا اصطاد سمكة ووجد في بطنها لؤلؤة
فبوله لقطة ولو اشترى سمكة فوجد في بطنها لؤلؤة
فهي للبائع ولو كانت اللؤلؤة في صدق في بطنها فهي للمشتري
كذا في هيئة المفتي لكنه المصنف اطلق اعتمادا على ان سياق
الكلام انه في حكم الصيد **اقول** وقوله ان كان غنيا
بعده لتعريف وكذا ان كان غنيا خلافا للتشافي رحمه الله
سبحانه وتعالى لما في شرح المتن من انه اذا كان غنيا لم يجز له ان
يستغنى بها بل يتصدق بها على الفقير اجنبيا كان او قريبا له

او زوجة له قال واذا كان المبيع هو الفقير فلا يختلف بين ان
يكون الفقير الواحد او غيرها او غير او قاربه او اجانب الحصول
المقصود بان كل وهو التصدق عليه محتاج وياح الامام الشافعي
للواحد وان كان غنيا وتامه ينظر ثمة وهذا حكم النقطة
وهو مسطور في المتن انه لا يستغنى بها الا اذا كان فقيرا
قال الوالد في تنويره يستغنى بها لو فقيرا ولا يتصدق بها
على فقير ولو على اصدقه وفرعه وعمره والمسيكين
والسجانة وتعالى اعلم **قول** المصنف لقد مر الامير الى اخيه
القول والفرق كما في الغنية ان الذبح في صورة الذبح للضيف
لأن الذبح لله تعالى والمنفعة للضيف ولهذا يضعها عنده فياكلها
وفي الذبح لقد مر الامير انما هو لتعظيم الامير لله سبحانه
وتعالى ولهذا لا يضعها عنده بل يدفعها لغيره وقال الهادي
ذبح شاة للضيف ذكر اعليه اسم الله سبحانه وتعالى على الكبد
لانه سنة الخليل عليه الصلاة والسلام واكرام الصديق اكرام
الله سبحانه وتعالى ومن ظن انه لا يجعل لعله انه ذبح لكرام ابي آدم
فيكون كانه اهل لغير الله فقد خالف القرآن الشريف والحديث
الشريف والمفضل فانه لا يرب ان القصاب يذبح للرب ولو علم
انه يجسر لا يذبح فيلزم عليه هذا الجاهل ان لا ياكل ما ذبحه لغيره
ولا ما ذبح للولائم والاعراس والعقيقة ولو ذبحه لقد مر
الامير ولقد مر واحد من المخطا لا ياكل الكبد وان ذكر
اسم الله سبحانه وتعالى عليه لانه ذبح لتعظيم غير الله تعالى

تعالى وهذا لا يضم بين يديه بخلاف الاولى فانه يفترق بين
وهو الفارق **قوله** المصنف والعصا المنفصل من حي كيشته
اطلق المصنف فشملا كلاهما المنفصل من الصيد وغيره وقد
ذكر في البرازية ان الصيد ان كان لا يعيشت بدون المبان
بوكلا وبمبارته الذيب من البية الشاة فقطعة لا ياكلها
واهل الجاهلية كانوا ياكلونه فقال عليه الصلاة والسلام
ما بين من الحي فهو ميت وفي الصيد ينظر ان كان الصيد يعيشت
يدون المبان فالمبان لا ياكل وان لا يعيشت بلا مبان كالرأس ياكل
انتهى **قوله** فكله صيد وشرف وكريم ما بين من الحي فهو ميت
عام يشمل الصيد وغيره سواء كان يعيشت الصيد بدونه او لا
فراين للبرازي ما قاله هنا في الصيد فان قيل الحديث ورد في
قطع الذر فقطعة من البية الشاة **اقول** العبارة المعروفة
اللفظ لا مخصوص ولسبب **قاي** صرنا صيدا فقطعه
يده او رجله ولم ينفصل ثم مات ان كان يتوهم التيام
واند مال حل الكد لانه بمنزلة ساير اجزائه وان لا يتوهم
بان بقي منفصلا بجلده حل ما سواه وانه لوجود الابانة
معني واعتبر المعاني **قاي** قال في خزانة الفقهاء خمسة
وعشرون شيئا لا ياكل لحمها الثعلب والضب والضبع والبيد
والذيب والفهد والنمر والاسد والكلب والفرد والخنزير
والبغل والحمار والبربع والقتن والسلفاء والحداة والقران
الابقع الذي ياكل الجيف وكل ذي ناب من السباع وذي مخالب

من

من الطيور والهمرة والغارة والعقرب وجميع هوام الارض وستة
اشيا ياكل لحمها الارنب وغراب الزرع والسمك والجريت والجراد
والصرد وهو نوع من الجراد وثمانية اشيا من الميتة يجوز الانتفاع
بها القرن والظلف والعصب والصوف والوبر والشعر والريش
سواء كان مأكولا للحم او غيره **قاي** **قوله** رجلان ذبحا شاة
بينهما عن نسكهما اجزاها بخلاف ما لو اعتقعا عهدي بينهما
عن كفارتين فان ذلك لا يجوز كذا قال محمد رحمه الله سبحانه وتعالى
اقول وهو محتاج الى الفرق الواضح والمثيلة متقولة في قتال
قاضي خان **قوله** المصنف الا في شرا الاسير الى اخره **اقول**
والظاهر ان المراد بالجعل هو ما يؤخذ بغير حق كالرشوة
وعقوبتها لا الجعل الذي هو جعل رد الا بقى كما لا يخفى **اقول**
وينبغي ان يكون حكم شرا الاسير من الاعراب المستلزمة وقطاع
الطريق كذلك فانه بعد بؤن الرجل المسلم ويضيقون عليه
الي ان يرفع اهله المال ومن ما ان يقال ان قوله من دار الحرب
مفهومة انه ليس كذلك حكم شرا الاسير من غير دار الحرب
ومفهوم التضائيف معتبر بعمل به كما صرح به الطروس في النعم
الوسائل والله سبحانه وتعالى اعلم **قوله** المصنف الا والدي
النبي صلى الله عليه وسلم للثبوت ان الله سبحانه وتعالى احياها حتى
امنا الى اخره **اقول** قال العلامة ابن حجر المكي في شرح التهذيب
بلفظ حديث صححه غيره واحد من الحفاظ لم يلتفتوا الى قطع
فيما ان الله تعالى احياها له فامنا به خصوصية لها وكرامة له

نفس الخط والاشارة

صلى الله عليه وسلم فقول ابن ٢ بركة القرآن والإجماع ليس
في محله لأن ذلك ممكن شرعا وعقلا على جهة الكرامة والخصومة
فلا يرد القرآن شريف ولا إجماع وكون الإيمان لا ينفع بعد الموت
محله في غير المحصنة والكرامة وقد صح أنه صلى الله عليه وسلم
ردن عليه الشمس بعد مغيبها فعاد الوقت حتى صلى
صلى الله عليه وسلم العصر أكرامة له صلى الله عليه وسلم فكذا
هذا صلى الله عليه وسلم **قول** المصنف ما قبل البيع قبل الرهن
اقول وأعلم أن متايخنا صرحوا في متونهم وشروحهم المعتبرة
المعتبرة أن الرهن لا يبطل بالشروط الفاسدة **اقول** وفي
الفصول العبادية المعلى عن أبي يوسف رهن من آخر عبدا
فيمته القابض على أن الرهن من جنس الفضل فانه رهن فاسد
ذكره في آخر الفصل الثالث من رهن المحيط ثم ذكر أن شرط انعقاد
الرهن أن يكون الرهن مالا والمقابل به مضمونا إلا أنه إذا فقد
بعض شرائط الجواز ينعقد الرهن لوجود شرط الانعقاد
تكون بصفة الفساد لانعدام شرط الجواز وفي كل موضع
لم يكن الرهن مالا ولم يكن المقابل به مضمونا لا ينعقد الرهن
أصلا انتهى **اقول** استشكل بعض الفضلاء ما عن أبي يوسف
بما صرح به متايخنا كما قدمته لك ثم أجاب بأنه لا معارضة بينهما
بأن ما عن أبي يوسف نقص فسادا للرهن وانتهى في المتن والشروط
هو البطلان حيث قالوا ما يبطل بالشروط الفاسدة وما لا يبطل
قال وبه يحصل التوفيق **اقول** ربما يمنع هذا الحل ما قدمته

مكة بالرهن

لك من أن الرهن إذا كان مالا والمقابل به كذلك يكون فاسدا
لا بطلا فتأمل فيجعل الباطل في كلامهم على الفاسد ويدل عليه
أن صاحب الكفر قال وما لا يبطل بالشروط الفاسدة ثم قال والرهن
قال شارحه بأن قال رهنه عندك عبد بشرط أن استخدمه ثم
قال ومن قال أن أوفيتك متاعك أي كذا أو لا فالرهن لك بطل
الشرط وصح الرهن **اقول** ويمكن أن ما عن أبي يوسف رواية
قول المصنف بيع المتاع جائز لانه **اقول** أطلق
في عدم جواز رهن المتاع فشمّل البيوع الثابت ضرورة وغيره
والحكم وليس الحكم كذلك فإن السيوغ الثابت ضرورة لا يمنع جواز
الرهن كما صرح به في الولوالجية في كتاب الرهن وعبارته ولو جاز
بتوحيين وقال خدا حذرهما رهنهما والاخرضا عنة عندك فإن
نصف كل واحد منهما يصير رهنهما بالدين لأن أحدهما ليس بأجنبي
من الآخر في كونه رهنهما فيشتمل الرهن فيهما وهذا الشيوغ
ثبت ضرورة فلا يمنع الجواز والله سبحانه وتعالى أعلم **قول**
المصنف باح الرهن للرهن إلى آخره **اقول** أعلم أن الراهن
إذا باح للرهن كل ثمار البستان الموهون مثلا فأكلا لا يضمن
ولا يسقط شيء من دينه وبه صرح في القضية حيث قال رهن
في الشيء ضيعة تشتمل على الثمار متبررة وأباح له أكل الثمار
فإن أبيع الثمار في الصيف فأكلا بناء على الحاجة لا يضمن عليه
ولا يسقط من دينه شيء وفي الحاجة رهن شاة وأباح للرهن
أن يشرب لبنها كان للرهن أن يشرب لبنها ويأكل ولا يكون

صا منا وهكذا في كثير من الشروح والتفاري **اقول** في الجامع
لجدة الائمة السرخسي عن عبد الله بن محمد بن اسلم السمرقندي
وكان من كبار علماء سمرقند انه اذا اراد ان يبيع ثوبا لا يحل له ان يشتري
بشيء منه وان اذن له الراهن لانه اذن في الربا لانه يستوفي
دينه كما ملافتني له المنفعة التي يستوفي فضلا فيكون
ربا وهذا امر عظيم **اقول** واذا علمت ذلك وجب
عليك التوفيق بين ما نقل عن محمد بن اسلم وبين ما هو
من كوفي في كثير من الشروح والتفاري والتوفيق عمل ما نقل
عن محمد بن اسلم على الديانة ويدل على صحة هذا ما في المطرقات
من قوله ولو رهن ثوبا فقال له الراهن كل ولد لها واشرب
لها فلا ضمان عليه وكذلك اذن له في ثمره البستان
فصارا كل كمال الراهن فان هلك الاصل قسم الدين على قيمة
الاصل وحيث قيمة الثمن اصاب الاصل يسقط من الدين وما
اصاب الثمن اخذه الرهن من الراهن ثم قال في التهذيب ويكره
للمرته ان يستفيع بالرهن وان اذن له الراهن انتهى وهذه العيايف
ظواهر التوفيق والله سبحانه وتعالى هو الموفق ووقعت واقعة
التفاري نهية بخلافه واما ما في كل بعضها وباع بعضها
ثم اراد الراهن ان يرجع عليه بقيمة ثمارها او بقيمة ما باعه
فهذا يدل بالاباحة ان يبيعها ويشتريها ام يملك الاكل بنفسه فقط
فكتب شيخ الاسلام الوالد طاب ثراه وجعل الله سبحانه وتعالى
الهمة ماواه ظاهر كلامهم انه اذا تصرف فيها مطلقا لم يضمن

اذ

اذا اظهر ان المراد بقوله ثا كلها لم يضمن اعم من اكلها واكل
ثمها الا ان يوجد ثقل صريح يخصص الاكل دون غيره والله
سبحانه وتعالى اعلم **قول** المحشي **اقول** ويستثنى مسيله
اخرى وهي الكفالة بالدرج جائرة الى اخره **اقول** كيف يستثنى
هسته استثنائها المصنف بقوله الا في درك المبيع كان المحشي
مغفل عن عبارة المصنف **اقول** ويشكل على قول المحشي
ولا بما يستحدث من الحق ما ذكره المصنف من جواز الرهن
على دين موعود ولا شك ان الدين الموعود يستحدث بزمه
الدينون **قار** في مهمة قال في الكفر وخرج من ضمانه
باعتارته قال شارحه العلامة الزيلعي اي باعتارة المرتهن
الرهن من الراهن يخرج من ضمانه وعوه في الجوه وغيره
من الشروح والمثون قبل اطلاق لفظ الاعارة على دفع المرتهن
الرهن للراهن حقيقة ام يحال لاجبا ان يكون حقيقة لانها
استعمال اللفظ فيها وضع له وهذا ليس كذلك لان العارية تمليك
السافع بغير عوض والمرتهن لا يملكها فكيف يملكها من غيره ولا يحال
لانه وان كان اسما لما اراد به غير ما وضع له لكنه لا بد من
وجود قرينة تمنع ارادة الحقيقة سواء حصلت داخلية
في مضمونه كما هو رأي ائمة الاصول علماء البيان او شرطية
لصحة واعتقاده كما هو رأي ائمة الاصول كما صرحوا به في
كتب الاصول وليس هناك قرينة وهل قول بعض الفضلاء
ان اطلاق الاعارة على ما ذكر تسامح من الفقهاء بغير ان

الاطلاق بطريق الجواز ولا يفيد لان التسامح كافي بعض حواشي
 التلويح استعمال اللفظ في قدر غير حقيقة بلا قصد علاقة
 معنوية ولا يضرب قوسه دالة عليه اعتقادا على ظهور الزم
 في المقام وقد تقدم انه لا بد للجواز من قسمة واقول
 فهذا المقام يحتاج الى جواب وجوابه ان اسم الاعارة ههنا عارية
 من الجاز المسمي بالاستعارة والعلاقة المشابهة بين الاعطا
 ههنا ههنا وبين معناه الحقيقي وهو عدم الضمان وامكان
 الاسترداد والقرينة اسنادها الى المترادف اسنادها حقيقة
 انما هو الى المالك كذا المترادف اشبه المالك ههنا يكون له مؤلف
 وامكان الاسترداد والراهن اشبه الاجنبي بعكس ذلك
 وحيث وجدت القرينة والجامع فالقول بانه مجال سابغ وهذا
 التحقيق ذكرناه ههنا تنميما للفايدة فاقتم هذا التحقيق
 فانه لا غنى عن تحقيق والله سبحانه وتعالى هو الوهاب
 وهو في التوفيق **قوله** المصنف او العلم باذن الامم تعليمها
 فان لا ضمان **اقول** اطلق المصنف ذلك اي الضرب ومجمله اذا
 ضرباه ضربا يضرب مثله اما اذا لم يكن يضرب مثله ضمنا على
 كبحال قال في السراج الوهاج وفي الكشي قال اصحابنا والمعلم
 والاستاذ الذي يسلم اليه الصبي في صناعة اذا ضرباه
 بغير اذن ابيه او وصيه فان ضمنا لا يلزم ان يضر بهما في الضرب
 واما اذا ضرباه باذن الاب والوصي لم يضرهما لانهما لم يضرباه لنفسهما
 واما ضرباه لمصلحة فلم يضرهما وهذا اذا ضرباه ضربا يضرب مثله

كذا في الجواز

اما اذا لم يكن يضرب مثله ضمنا على كل حال لان الضرب الخارج
 عن العادة غير خارج داخل تحت العقد ولا عرفا والله
 سبحانه وتعالى اعلم **قوله** المصنف وطى روجه فانضاهها
 او ما انت الي اخره **اقول** وفي تعيين الكثر للرب لم يرد في باب
 التفرير واورد في النهاية على ما ذكرناه اذا جامع امراته
 ثلثه من الجماع او انضاهها حيث لا يجب عليه شي عند
 ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله سبحانه وتعالى وان كان الجماع مباحا
 ولم يقيد به بالسلامة ثم اجاب بان قال انما لا يجب هناك
 الضمان لان ضمان المهر فروع في ابتداء ذلك الفعل فلو وجب
 الدية لو تمها كان فيه ايجاب ضامين بمقابلة مضمون واحد
 وهو صانع البضع وذلك لا يجوز وعزاه الى المحيط انتهى
 واطلق المصنف في امراته فشملى التي جامع مثلها والتي لا جامع
 مثلها وقيد في البزارية والاختيارات بمن جامع مثلها
 وعبارة البزارية جامع صغيرة لا جامع مثلها فان قلت ان
 اجنبية على عاقلته الدية وان متكوحة فالدية على
 العاقلته والمهر على الزوج **قوله** المصنف وهو موروث
 على نرايض الله سبحانه وتعالى الى اخره **قوله** وكذا دية
 المقتول خطأ فانها كسائر الاموال حتى يقضي منها ديونه
 وتنفذ وصاياه ويرثها كل من يرث ساير امواله وقال مالك
 رحمه الله سبحانه وتعالى لا يرث الزوجان من الدية لا لقطع

الزوجية بالهوى ولا وجوب للديانة بعده ولما الله على الله عليه وسلم امر بتوريث امرأة الشيخ الطيبا في من عقد زوجها قال الزهري كان قتل الشيخ خطأ وكذا ثبت عندنا حق الزوجين في الفضا في لقوله عليه السلام من ترك مالا او حقا فليتركه ولا شك ان القصاص حق لانه بدل نفسه فيستحق جميع الورثة بحسب ارضهم كالدية وقال ابن ابي ليلى لاحق لها في القصاص لانه لا يستحق بالعبد الذي هو سب استحقاقا كما لاحق فيه الموصي له وهو مردود بان استحقاق الارث بالزوجية لا يتوقف على القبول كما استحقاقه بالقرابة بخلاف الوصية فان حق الموصي له يتوقف على قبوله ويرد بغيره هكذا ذكره الامام الشافعي رحمه الله تعالى في شرح كتابه الديات كلها في شرح السراجية للسيد **قول** المصنف بخلاف ما اذا قال جرحي فلان ثم مات فبرهن ابنه ان اخر جرحه تقبل كما في شرح المنظومة **اقول** هكذا في بعض النسخ **اقول** وليس هكذا في شرح المنظومة فاني راجعت شرح المنظومة للمصنف ولعبد البر ولم اجد ذلك في واحد منهما والذي في شرح المنظومة لابن الشحنة جرح قال قتلني فلان ثم مات واقام وارثه البيعة على رجل انه قتله لم تقبل بيعة لان هذا حق المورث وقد اكذب البيعة بقوله قتلني فلان ثم مات وقال جرحي فلان ثم مات فاقام ابنه

البيعة

البيعة على ابن اخر انه جرحه خطأ تقبل بيئته ووجهه ان البيعة قامت على حرمان الولد الارث انتهى وفي شرح المصنف قال في الابيان مسایل اربعة مذكورة في الفتاوى الظهيرية الى انا قال المسئلة الثالثة جرح قال جرحني جعفر ومات وقال وارثه بل جرحه زيد مثلاً ونوروا ذلك بالشهور لم يقبل قوله ولا يقضي له في الفتاوى الظهيرية ما نصه رجل جرح قال قتلني فلان ثم مات فاقام وارثه البيعة على رجل اخر انه قتله لم تقبل البيعة لان هذا حق المورث وقد اكذب البيعة بقوله قتلني فلان والمسئلة الرابعة ما قاله ايضا قال ولو قال جرحني فلان ثم مات فاقام ابنه البيعة على ابن اخر انه جرحه خطأ تقبل بيئته ثم وجه يعيد ذلك المسئلة والثانية باوجه به العلامة عبد البر وقد عزى الشارح المسئلة الى الظهيرية وقد علمت عبارة الظهيرية فاذا علمت ذلك علمت ان ما وقع في بعض النسخ تضعيف من الكاتب ورايت علي طرف نسختي بخط الشيخ الامام الوالد وهو تلميذ المصنف قال ان هذا ليس كلام شرح المنظومة بل الذي في شرح المنظومة هذا وتقبل ما كتبه لك ثم قال فاصححت كلامه كما نرى وجعل العبارة هكذا فادعي بيته ان ابنا اخر ولقد رايت نسخة لبعض العلماء فقه لما صنفه الوالد من الاصلاح فنبهه له العلامة رحمه الله تعالى اعلم **ف** قال في الغنية ولو قال الجرح لم يجرحني فلان ثم مات ليس لورثته الجرح ان يقول

عليه الجارح بهذا السبب ثور قد لم وقال ان مسئلة الجرح
 على التفصيل ان كان الجرح معروفا عند القاضي او الناس
 لم يقبل اقرا المريض ثم علم بولا منه شئ وقال مسئلة
 الجرح انه ليس ثور ثمة ان يدعوا عليه الجارح مطلقا ولم
 بفصل **قول** المصنف يجوز للمريض بيع عقار البيت الى اخره
اقول وفي صدر الشريعة يجوز لكوصي بيع عقار البيت
 عند المتقدمين من الاجنبى بمثل القيمة واختيار المتقدمين
 انه انما يجوز ان رغب المشتري بضعف القيمة او لتصغير
 الحاجة الي ثمنه او لجهل الميت دين لا يقضي الا بثمنه قالوا وبه
 يعني وعنه في شرح الكنز للبريلعي وفي صيغة الفقهاء بيع الوصى عقار
 البيت انما يجوز لاحدي ثلاث شرائط اما ان يرغب فيها رجل
 بضعف قيمتها او لتصغير حاجة الي ثمنها او لجهل الميت دين
 ولا مال الا هذا وهذا اجواب المتأخرين وبه يعني **قول**
 المصنف ويشكل عليه فتول قول الناظر فيما بعده
 من الصرف على المستحقين بلا مينة الى اخره **اقول** هذا
 هو المشهور وبه افتر والدي وكذا رأيت صورة سوال وجواب
 للعلامة القدوة العلامة هو ابو السعود العمادي مفتي
 الزمان بالروم وهو صاحب التفسير الشريف المشهور
 بتفسيره في السعور صورة السؤال اذا ادعى المتولي دفع غلة
 الوقف لمن يستحقها شرعا هل يقبل قوله في ذلك ام لا فكتب
 جوابه ان ادعى الدرع من غلة الواقف في وقفه على اولاده

مسئلة الجارح

ولا يشك في ذلك
 قولنا في التفسير

واولاد اولاده يقبل قوله اي يقبل قوله في صورة ما اذا
 وقف غلة ضريبة مثلا على اولاده وذريته فقبض الناظر
 الغلة وادعى تقسيم ذلك عليهم ودفعه اليهم وان ادعى الدفع الي
 الامام بالجامع واللبواب وخوها لا يقبل قوله كالمواستاجر
 شخص البناء في الجامع باجرة معلومة ثم ادعى تسليم الاجرة اليه
 فانه لا يقبل قوله والله سبحانه وتعالى اعلم وقد قدمنا ذلك
اقول وهو تفصيل في غاية الحسن لكن لم اراه في كلام شيخنا
 صريحا والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف الا اذا اجر باقل
 من اجر المثل اي احتره **اقول** وفي الفصول العارضة
 ما يحتاج اليه حيث قال من كتاب الوصايا واما المريض فتعتبر
 احكامه في هيبته وصدقته ووصيته وعقده ومحاباته
 في بيع او امانة او كتابة او حق عليه حال من الثلث ولا يجوز الا من
 الثلث انتهى وفي التنف وسعة من ثلثه احدى وصاياه كلها
 والساكن هيبته في مرضه والثلث صدقته في مرضه والرابع
 محاباته في البيع والشرا والامانة والاستيجار والمهور انتهى
 ولا يخفى ما بين كلام المصنف ومحاربايته عن العارضة والتنف
 من مخالفة **اقول** فيعمل ذلك على اختلاف الروايتين والله
 سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف الاشارة من الناطق باطلة
 في وصية وغيرها الا في الافتاء الى اخره **اقول** ليس هذا المحصر
 في محله فاني رأيت على ذلك الامان فانه يكفي فيه الاشارة من الناطق
 كافي النفع الواسيل للعلامة الطرسوسي وكذلك في الاشارة

الطرسوسي

من الناطق في بعض صور الإيمان كافي الفصول العادية قال في
 العادية من أحكام السكران وفي إيمان الزبائن فيما بحث
 فيه بالإشارة إذا حلف لا يظهر سر فلان أو لا يفتي أو لا يعلم
 فلان سر فلان أو حلف ليكتفي سر أو يخفيه أو يستتره أو حلف
 لا يدل عليه فلان فاحجبوه بالكتابة أو برسالة فلام أو سال فلان
 إذا كان سر فلان كذا أو كان فلان بكذا فافشار براسه أي نفه
 حث في جميع هذه الوجوه وكذا إذا حلف لا يستخدم فلان فافشار
 إليه بشي من الخدمة حث في يمينه خدمه فلان أو لم يخدمه
أقول وهذه الصور تخرج عن قول المصنف الإشارة من الناطق
 باطنه إلا في إيمانه وكان وجه الحث وخروجها عن القاعدة
 هو العرف والله سبحانه وتعالى أعلم وقد ذكر المصنف مسيلة الأمان
 في أحكام الإشارة **قول** المصنف والعهد لكافي لا يملك عزله
 والحيلة فيه شيئا إلى آخره **أقول** وفي الحاشية وذكر الحصاص
 أن القاضي يجعل الميث وصيا في مقدار الدين الذي يدعي خاصة
 ولا يخرج الوصي عن الوصاية وبه أخذ الشيخ وعليه العنوي
 والقاهران محمد هذا مللذا كان له بينة على الدين أحاد الم
 يكن ويرى الميث فيخرجه القاضي للمتهم كما هو قول أبي يوسف
 القتيبي من أن القاضي إذا اتهم الوصي بخرجه فيجعل ما علقه المصنف
 عن الولي الجيد عليه هذا والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب
 وإليه المرجع والمآب **قول** مولانا المصنف لا يملك القاضي
 التصرف في مال المقيم مع وجود الوصي إلى آخره **أقول**

ونفس

ونفس عبارة القنية بعد أن علم بعدة ثم فتح نصب القاضي
 وصيا للميت ثم باع القاضي من ماله ينفذ صيا لا ينفذ كما في
 وصي الأب قال ميت وهو الصواب لأنه ذكر في فتاوي
 حردك نصب القاضي وصيا في نوع يكون عاما خلافا للقاضي
 التي لكن ومع هذا فينبغي للقاضي أن يجاب أمناه فيما في أيديهم
 من أموال الميت كما يعرف الحاشية فيستبرأ له وكذا القوامر
 على الأوقاف ويقبل قولهم في مقدار ما حصل في أيديهم من
 الغلات الوصي والقيم فيه سواء الأصل فيه أن القول قول
 القاضي في مقدار المقبوض وفيما يجبر من الاتفاق على
 الميث أو على الضيعة ومونات الأراضية ونحوها في القنية
قول مولانا المصنف أو وصي أبي رجل ثم الباخر إلى آخره **أقول**
 هذا إذا جعل الثاني وصيا أما إذا جعل الثاني مشرفا
 عليها وصيانا أملا فذكر القاضي خان فيه خلافا قال رجل وصي
 إلى رجل وجعل غيره مشرفا عليه ذكر الناطق في أنهما وصيان
 كأنه قال جعلتكما وصيين وقال الشيخ الإمام الجليل أبو بكر
 محمد بن الفضل يكون الوصي أو لا بما مساك المال ولا يكون المشرف
 وصيا وكونه مشرفا أن لا يكون تصرف الوصي إلا بعلمه **أقول**
 وقد قدم الأمان فخر الدين قاضي خان القول بكونهما
 وصيين واصطلاحية تقديم الظاهر فيكون هو المعترف أنه
 قال في خطبة فتاواه المشهورة وقد منته ما هو الظاهر
 واقتضت بما هو الأشهر والله سبحانه وتعالى أعلم **كتاب الغرابين**

ختم المصنف رحمه الله القوا به بكتاب الفرائض لانه اخرا حوال
 الانسان جمع فريضة وهي ما قدرت من السهام في الميراث
 وعلم الفرائض من العلوم المهمة قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم تعلموا الفرائض وعلموها الناس فانها نصف العلم وانما جعل
 العلم بها نصف العلم اما لاختصاصها باحد حاجتي الانساب وهي
 المات دون ساير العلوم الدينية فانها مختصة بالحياة وقال
 بعضهم سماها نصفها باعتبار السنين لان السبب الذي
 ثبت به الملك نوعان اختياري وصتوري بالاختياري
 كالنشر وقبول الحصة والوصية وصتوري بالارث فسموها
 لهذا المعنى نصفها وقال بعضهم سماها نصفها باعتبار العلمين
 لان العلم نوعان علم يحصل به معرفة الاسباب وعلم يحصل به
 معرفة الانساب فالعلم يحصل به معرفة الانساب الفرائض
 فسموها نصفها لهذا المعنى وقال بعضهم باعتبار الثواب
 لان مسائل الفرائض وان كانت اقل وضعا لكن الترخلاف
 ساير العلوم فانها التروضا والثواب اقل فاستوفيا من حيث
 الثواب والطرف الواحد نصف الطرفين فسموها نصفها لهذا
 المعنى وقال بعضهم انما قال ذلك صيد الله عليه وسلم على وجه
 التقدير يعني انك لو بسطت علم الفرائض كل البسط
 لبلغ جميعها اي جميع فروعها جميع ساير الكتب فيستوفيات في
 الحجم وقال بعضهم انما قال صيد الله عليه وسلم ذلك لتوسيع
 علم الفرائض في الكلام وهو علم ينسي واول علم ينتزع

من

من بين الناس حتى لو تنازع الثالث في فريضة فلا يجدان من
 يفضل بينهما **قول** مولانا المصنف ذكرنا لربيعي من آخر
 كتاب الولاء ان ثبت المعتقد الي اخره **اقول** هذا خلاف
 ظاهر طر رواية متناجنا فانه ذكرنا لربيعي بانه لومان المفق
 ولم يترك الابنة المفق فلا يثبت المعتقد في ظاهر رواية
 اصحابنا ويوضع حاله في بيت المال وبعض متناجنا كانوا
 يغتفون برفع المال اليها لا بطريق الارث بل لانها اقرب الناس
 الي الميت فكان اولى الا ترى انها لو كانت ذكرا كانت تستحقه
 وليس في زماننا بيت المال اي ان قال وعلي هذا ما فرض
 احدا الروجيين برده عليه لانه اقرب الناس اليه ولا يوضع
 في بيت المال وكذلك الابن والبيت من الرضا يصرف اليه
 ولا يوضع في بيت المال وكذلك لغيره الابن اذ لم يكن هناك اقرب
 منها انتهى كلامه والله سبحانه وتعالى اعلم **اقول** وقد
 زود مسيلة يفرق الجد الاب فيها وهي هذه قال في جامع
 الفصولين بعد علامة قص ضمن الاب موصية قادي
 رجع لوضطرط والا لاول ولها غيره او وصيا رجع مطلقا فقوله
 او لها غيره دخل فيه الجد فعلم ان حكم الجد ليس حكم
 الاب في هذه فانه يرجع مطلقا بخلاف الاب **قول** مولانا المصنف
 والدية تفردت بالاتفاق **اقول** اطلق فيكون الدية نورثا
 فافاد ان الدية يورثها كل من يرث سايرا هوالة وهو كذلك ولم
 يفرض المصنف اي ان الدية تخص من الدية وتنفذ الوصايا

وعلى العلامة السيد ام لا قد **تقتضي** منها الديون
 وتنفذ الوصايا قال العلامة السيد واعلم ان دية
 المقتول خطأ كما احواله حتى تقتضي منها ديونه وتنفذ
 وصاياه ويرثها كل من يرث ساير ماله وقال مالك رحمه الله
 سبحانه وتعالى لا يرث الزوجان من الدية لانقطاع الزوجية
 بالموت ولا وجوبه للدية الا بعد ولنا انه عليه الصلاة
 والسلام امر بتوريث امرأة الشيم الضيائية من عقل زوجها
 قال الزهري كان قتل ائيم خطأ وكذا ثبت عندنا حق
 الزوجين في القصاص لقوله صلى الله عليه وسلم من ترك
 مالا او حقا فلو رثته ولا شك ان القصاص حق لا يبدل نفسه
 فيستحقه جميع الورثة بحسب ارثهم كالدية وقال ابن ابي ليلى
 لاحق لها في القصاص لانه لا يستحق بالعقد الديني هو
 سب استحقاقهما كما لاحق فيه للموصي له وهو مردود
 بان استحقاق الارث بالزوجية لا يتوقف على القبول كاستحقاق
 بالقرابة بخلاف الوصية فان حق الموصي له يتوقف على
 قبوله ويرد بوجه هكذا ذكره الامام السرخسي رحمه الله
 سبحانه وتعالى في شرح كتاب الرديات **قوله** مولانا
 المصنف ويجوز اقراض الاب في رواية **اقول** وفي رواية
 لا يجوز ذلك وهو الصحيح واعنده التفسير في الكنز قال
 الربيعي في تبين الكنز للقاضي ان تعرض مال الغائب
 والطغر واللفظة لانه قادر على الاستخلاص فلا يفوت الحظ

به

به بخلاف الاب والوصي والمتنقط لاسم عاجزون عن الاستخلاص
 فيكون تضعيفا لالان المتنقط اذا انشد اللفظة وصفي
 مدة الشدة ان ينبغي ان يجوز له الاقتراض من فقير لانه لو
 تصدق به عليه في هذه الحالة حاله حاله قال القرضاوي **قوله**
قلت هل اذا فعلا ذلك اي الوصي والاب فعلا
 اقراض حال اليتيم هل بعد ذلك جناية في حقهما ويستحقان
 العزل بسبب ام لا واذا قلتم لا هل اذا صاع عليهما طمانه
 ام لا **قلت** سئل المصنف عن ذلك فاجاب بان ليس
 ذلك الا للفقير ويمكن ان فعلا ذلك وصاع عليهما طمانه
 وان لم يضع لا يكون ذلك جناية في حقهما ولا يستحقان العزل
 بسببه والله سبحانه وتعالى اعلم وفي جامع الفصولين الوصي
 لا يعرض ماله ولو اقترضه لا يعد جناية فلا يجوز له **قوله**
 مولانا المصنف السا بعد لا يلي الانكاح بخلاف الاب **اقول**
 اي لا يلي الوصي الانكاح اطلقه فمثل ما اذا وصي له الاب
 بذلك اولا وهو كذلك فان الوصي لا يملك تزويج الصغير والصغيرة
 مطلقا من حيث هو وصي اما اذا كان ذوقيا او حاكما فلا كلام
 في انه يملك التزويج من تلك الجهة كما لا يخفى ولا يحتاج الي
 تقييد بغير القريب والحكم كما وقع في كلام بعضهم وروي
 هشام عن ابي حنيفة انه ان وصي اليه الاب جاز له كذا في الحائنة
 ويومعه ان ما وقع في كلام الربيعي في التبيين من انه ليس له ذلك
 الا ان يفوض اليه الوصي ذلك رواية هشام كما علم وقد قال

مشا جناه ضعيفة ولذلك قال الشيخ الامام الوالد في مختصره
 وليس للوي ان يزوج مطلقا **قوله** المحشي الاوي رهن الوصي
 متاع اليتم عند ابنه الصغير لا يجوز اجماعا الى اخر **قوله**
 والفرق بينهما وفور شقة الوصي فلو وفور شقة الاب نزل
 منزلة شخصين واقيمت عبارة مقام عبارتين كما في بيعه
 مال الصغير من نفسه فالوصي لا يجوز منه ذلك لانه وكيل
 محض والاصل ان الواحد لا يتولي طرفي العقد في الرهن
 كما في البيع تركنا ذلك في الاب ما ذكرنا وليس الوصي كالاب فان
 شققتة قاصرة فلا يعدل عن الحقيقة والرهن من ابنه
 الصغير ومن عبده الناجز غير المديون بمنزلة الرهن من نفسه
 فلا يجوز **قوله** المحشي في عبده المادون فمثل المديون
 وغير المديون وهو ليس كذلك فقد قيد الزيلعي عدم الجواز
 في حق الوصي بما اذا لم يكن المادون مديونا وان كان مديونا
 يجوز وعبارته هذه بخلاف ابنه الكبير وابيه وعبده الذي
 عليه دين حيث يجوز رهنه منهم لانه اجنبي عنهم اذا لا ولاية
 له عليهم بخلاف الوكيل بالبيع حيث لا يجوز بيعه منهم لانه
 منهم فيه ولا تمة في الرهن لان له حكما واحدا وهو ان يصرفها
 بالاكل من قيمته ومن الدين وذلك لا يختلف بين الاجنبي والقرابي
 وقد صرح بتعيينه بذلك فتبيل هذا الكلام باسطر في كتاب
 الرهن فاذا علمت ذلك علمت ان المحشي طالق في محل التقيد
 وكذلك قيده بهذا القيد شيخ الاسلام الوالد في شرح الفقار

الحمد

الحمد لله الوهاب اكرمهم والمعطي الحكيم **قوله** المحشي الثالثة
 الاب اذا دفع ميرا مارة ابنه الصغير من مال نفسه
 الى اخيه **قوله** قال في جامع الفصولين فصل من الاب
 مهر صبية قاضي يجم لو شرط والا لا ولو وليا غيره او وصيا
 رجع مطلقا **قوله** وظاهر كلامه ان حكم الميراث
 غير حكم الاب بل حكمه حكم الوصي لانه قال ولو وليا غيري اي
 غير الاب فدخل الجد كما لا يخفى فيرجع مطلقا كالوصي **قوله**
 وفردنه ما هائل يخالف فيها حكم الاب حكم الوصي زدتها
 علي ما ذكره المصنف والمحشي بفضل الله وجوده منها لومات
 الاب مجهلا يضمن ولومات الوصي مجهلا لا يضمن قال في جامع
 الفصولين ولا يضمن الوصي بموته مجهلا ولو خلطه بماله ضمن وضمن
 الاب بموته مجهلا وقيل لا كوصي ومنها ان الوصي لو انفق من
 مال نفسه على الصغير لم يشهد بالرجوع وقت الاتفاق
 فله ان يرجع عليه ولو كان المنفق ابا لم يرجع طي الوصي اختلاف
 فائدة اذا انفق الوصي والاب ما في ذمته للصغير على الصغير
 هل يقبل قولها الا قال في فتاوي المعانوتي وفي جامع
 الفصولين ان الصغير اذا كان له عليه ابيه دين فانفق عليه
 لا يبرأ قضا الا اذا اشهد بذلك فقال اي اشترت كذا لاجل
 ولدي لا قضي ثمة من المال الذي له علي فحينئذ يجوز فاذا
 بلغ لا يطالب به ولو لم يشهد بطلابه في القضا ولا يقبل قول
 الاب اني صرفت اليك لان المديون لو قال قضيت الدين

لا يقبل قوله كذا هذا وذكر في جامع العنصولين مثل ذلك
عقب الكلام الاول في الوصي وذكرها العمادي فظهر بهذا
ان الوصي لا يقبل قوله انه صرف ما في ذمته علي القاصر
لان الوصي امين والامين انما يقبل قوله فيما هو امانة تحت
يده لا ما هو في ذمته فالظاهر ان مراد من قال يبرأ
انه ديانة لا قضا لما قد مضى انتهى ما في فتاوي الحنفية في
قول المحتسب لو رهن الاب مال وله الصغير يدين
نفسه الي اخره **اقول** اعلم ان في اصل المسئلة خلاف
وهي هل يملك الاب والوصي رهن مال الصغير يدين
علي نفسه ام لا واذا كان لها ذلك ورهنا وهدى هل يقضي
قيمة الرهن او مقدار الدين الاب والوصي في ذلك سواء
او يختلف الحكم فعند ابي حنيفة لها ذلك وعند
ابي يوسف وزفر لا يملك ذلك خلافا لابي حنيفة رحمه
الله سبحانه وتعالى ان الاب يملك ايداع مال الصغير وهذا
النظر منه في حق الصبي لان قيار المرنين بحفظه اليتم
مخافة الغرامة ولو هلك يملك مضمونا بخلاف الوديعة
فانها امانة والوصي في هذا كالايم لما بينا وعن ابي يوسف
وزفر انهما لا يملكان ذلك وهو القياس لان الرهن ايفاحا ولا
يملكه الا ايفاح حقيقة وجه الاستحسان وهو الظاهر ان في
حقيقة الايفاح ازالة ملك الصغير من غير عوض يقابل
في الحال وفي الرهن نصب حافظا لملك الصغير في الحال مع بقا
ملكه

٢٢٣
ملكه فيه فافترقا واذا كان الرهن يصير المرنين مستوفيا
دينه عند هلاكه حكا وبصير الاب والوصي موفيا لربه
ويضمنان ذلك القدر للصغير وفي بعض المقتربات عن النهاية
القيمة الرهن اذا كانت اكثر من الدين يضمن الاب بقدر
الدين والوصي بقدر القيمة لان للاب ان ينتفع بمال الصبي
ولا كذلك الوصي ثم قال وذكر في الرخامة والحقني النسوة
بينهما في الحكم وقال لا يضمن الفضل لانه امانة وهو ودينه
عند المرنين ولها ولاية الايداع وكذا الوسيط الرهن علي البهي
لانه موكل علي بيعه وهما يملكانه **قول** مولانا الصنف
وبعد فهذا هو الفن الثالث من الاشياء والنظائر بعد ظرف
زمان كثير او مكان قليلا نقول في الزمان ان جاز يد بعد عرويق
المكان دار زيد بعد دار عمرو وهي ههنا صالحة باعتبار
اللفظ للزمان والمكان باعتبار الرقم والفن واحد الفنون
وهي الانواع والافانين الاساليب وهي اجناس الكلام وطرقه وجرم
متنقن اي ذوفنون واقترن الرجل في حديثه وفي خطبته
جاءا لافانين كذا في المختار الصحاح والاشباه جمع الشبه قال في
القاسوس والشبه والتشبيه المثل وجمعها اشباه ومشابهة
واشبهة مانته وتشابها وتشبهها اشبه كل منهما الاخر وفي المختار
الصحاح شبه وشبه بفتح الشين وكسرهما القتان بمعنى يُقال
هذا اشبه بهذا اي تشبيها الي ان قال والتشبيه الانشاس
والتشبهات من الامور المشككة والتشابهات المتماثلة والتشبيه

والظاهر جمع نظير بمعنى المثل قال في القاموس والنظير المناظر والمثل
 كذا في القاموس **قوله** مولانا المصنف وحد النسيان
 الى اخره **اقول** قال في الوصول النسيان هو عدم
 الاستحضار في وقت حاجته فمثل النسيان عند الحكماء
 والسهولان الغفلة لا تفرق فلا ينافي الوجوب كمال العقل
 وليس عذرا في حقوق العباد وفي حقوق الله سبحانه وتعالى
 عذرا في سقوط الائم واما الحكم فان كان مع ذكر ولا مع اليه
 ككل المصنف فلا يستقط لتقصير خلاف سلامة في الغفلة
 اولام مع دواعي كمال الصيام سقط والنسيان في النتيجة
 فان ذبح الحيوان يوجب هيبته خوفا لشفور الطبع منه
 ويتغير حال البشر فيكثر الغفلة عن التسمية في ثلاث
 الحالة لا اشتغال قلبه بالخوف ولا يجعل النسيان عذرا
 في حقوق العباد حتى لو اتلف ما د انسان ناسيا عليه
 الصمان وعرف بعضهم النسيان بان جهل الانسان ما كان
 يعلم ضرورة مع علمه بامور كثيرة لا باقة واحترز بقوله
 مع علمه بامور كثيرة عن النسيان والمغفلة فانها مخرجها بالنوم
 والاعمال ان يكونا عالين باشيا كانا يعلمانها قبل النوم والاعمال
 وبقوله لا باقة عن المجنون فانه جهل بما كان يعلمه الانسان
 قبل مع كونه ذا كرا لامور كثيرة لكنه باقة وقال العلامة
 ابن مالك النسيان بدوي فان كل عاقل يفرق بينه وبين غيره
 فلا يحتاج الى التبريف وقيل هو معنى يعتري الانسان بدون

اختيار

في بيان حكم النسيان

اختيار فيوجب الغفلة عن الحفظ لكن هذا التبريف غير مطرد
 لصدقه عبيد النور والاعمال وقيل هو جهل ضروري لا يكتب
 بما كان يعلمه مع علمه بامور كثيرة لا باقة **قوله** مولانا
 الصم والجهل حقيقة الى اخره **اقول** اعلم ان الجهل من العوارض
 التي تكون لكسب العباد مدخل فيها بما شره الاسباب من المكلف
 وهو عدم العلم عما من شأنه وقوله عما من شأنه يخرج نحو الدابة
 لان الدابة لا تقصص بالجهل لعدم احتمال العلم منها عادة فاذ كان
 اعتقاد اقرب وهو المراد بالشعور بالشيء على خلاف ما هو به
 والافستقط وهو المراد بعدم الشعور واقسامه فيما يتعلق بهذا
 المقام على ما ذكره في المتن اربعة جهل لا يصح عذرا ولا شبهة
 وهو في الغاية وجهل هو دونه وجهل يصح شبهة وجهل يصح عذرا
 فالاول جهل الكافر بالله سبحانه وتعالى وحدانيته وصفات كماله
 ونبوة محمد صلى الله عليه وسلم فانه مكابرة اي ترفع عن انقياد
 الحق واتباع الحق انكارا باللسان واما بالقلب بعد وضوح الحق
 وقيل الدليل **اقول** الكافر المكابر قد يعرف الحق واعمالا
 يتكبر بحجونه واستكبارا قال الله سبحانه وتعالى ويحذوا بها
 واستيقنتها انفسهم ظلما وعلوا ومثل هذا الا يكون جهلا **اقول**
 من انكفار ما لا يعرف الحق ومكابرة ترك النظر في الادلة والتمسك
 في الابان ومنهم من يعرف الحق ويتكبر الحق مكابرة وعنادا قال الله
 سبحانه وتعالى الذين اتيناهم اكتبنا يعرفونه كما يعرفون اباهم
 الاية ومعنى الجهل فيه عدم التصديق بالانسان والقبول

ويقتضيه انقسام الجمل المذكورة في المنار وغيره فلا ينطيل
 بذلك **قوله** المحشي اقول صرح في الخلاصة بخلاف
 ذلك حيث قال ولو كان القصاص لرجلين الى اخره **اقول**
 يمكن التوفيق بحمل كلام صاحب الخلاصة على ما اذا علم
 بالعفو ولم يعلم انه يسقط القصاص لانه لم يتعوض لذكر علمه
 بان العفو يسقط القصاص او لا يسقط وكلام الولوالجي
 انما هو فيما اذا علم بالعفو وعلم انه يسقط القصاص وقتل مع
 ذلك فيكون معنى كلام صاحب الخلاصة على هذا الحل اذا قتل
 ولم يعلم بالعفو وعلم بالعفو لكنه لم يعلم بان العفو يسقط
 القصاص او لا يسقط وكلام الولوالجي انما هو فيما اذا علم بالعفو
 وعلم انه يسقط القصاص وقتل مع ذلك فيكون معنى
 كلام صاحب الخلاصة على هذا الحل اذا قتل ولم يعلم بالعفو
 او علم بالعفو لكنه لم يعلم بان العفو يسقط القصاص
 وعدم العلم به فلا مانع من الحل المذكور ومثلي امكن التوفيق
 بين كلام هذين العالمين كان اولي من اثبات المخالفة ولكنه جاءه
 وتعالى اعلم هو الموافق للصواب **قوله** المصنف احكام
 الاكراه المذكورة الى اخره **اقول** يريد الفقير ذكر بعض
 من احكامه لتنظيم الفائدة فاقول **اعلم** ان الاكراه
 هو عمل الغير على ان يفعل ما لا يريدناه ولا يختارها شرته
 لو حجب نفسه والاكره اذ ان يعلم الرضا ويفسد الاختيار
 وهو المبيح لا الاكراه بالقتل او بغير الرضا ولا يفسد الاختيار

في بيان احكام الاكراه

وهو

وهو الذي لا يبيح الاكراه بالحس او لا يبعد من الرضا وهو ان يتم بحس
 ابيه او ابنته وما يجري مجرى ذلك وفي جميع الصور انما يتحقق
 الاكراه اذا انتفى او غلب على ظنه انه لو لم يفعل ما امره لا يجري
 عليه ما هذه وان غلب على ظنه انه تخوف وتزهد ٧ تحقيق
 لا يكون مكرها كذا في شرح المنار للمصنف وهو مطلقا لا ينافي
 اهلية الوجوب للذمة والعقل ولا ما اكره عليه قد يفترض
 كالاكراه بالقتل على الشرب قياسا بتركه وحرم كعبي قتل مسلم
 ظاهرا فيوجب على الترك كعبي اجرا كلمة الكفر خلاف المباح
 كالاقطار للمساخر ولا ينافي الاختيار لانه لو سقط الاختيار
 بطل الاكراه اذا الاكراه على ما لا اختيار له محال فان كان محالا
 ينفسخ ولا يتوقف على الرضا بطل بالاكراه وان كان جعلا في النفس وثبت
 على الرضا ولا تنفع الاقارب كلها لان صحتها يعتمد قيام المحاربة
 وقد قامت دلالة على عدمه وهو قيام السيف على راسه
 ومن احكام الاكراه انه لو اكره على الطلاق يقع طلاقه اي اذا
 اكره على التناهي بخلاف ما لو اكره على الافزارية ولو اكره
 على التوكيل به فوكل لا يقع كما ذكره المصنف في هذا الكتاب
 وفي بنين اكثر من كتاب الاكراه اكرهه على التوكيل
 بالطلاق والعناق قاوغة التوكيل وقع استحسانا والقياس
 ان لا تنفع الوكالة لان الوكالة تنهد بالعزل فكذا مع الاكراه
 كما يبيح وامثاله وجه الاستحسان ان الاكراه لا يمنع انقضاء البيع
 ولكن يوجب فسادا وكذا التوكيل ينعقد مع الاكراه والشروط

الفاسدة لا تؤخذ في الوكالة تكونها من الاستقطاعات فاذا لم ينسحل
 نفذ تصرف الوكيل انتهى وفي المجتبى لو أكره على التوكيل
 بالطلاق والعتاق فعقد الوكيل جاز استحسانا ويرجع على
 على المكره انتهى وفي البرازيه أكره على توكيل النساء
 بطلاق امرأته فقال الرجل مخافة الحبس انت وبيتي ما يزد
 علي ذلك وطلق الوكيل امرأته ثم قال الموكل لها فكله بطلاق
 امرأتي قالوا لا يسمع منه ويقع الطلاق لانه احرم الكلام جوابا
 لحطاب الامر والجواب يتضمن اعاده ما في السؤال انتهى **اقول**
 وهذا كله مخالف ما قدمته لك عن المصنف وقد صرح المصنف
 نفسه بخلاف ما ذكره في هذا الكتاب في بحرم حيث قال لو أكره
 على التوكيل بالطلاق فوكل وطلق الوكيل فانه يقع انتهى **اقول**
 ولعل المصنف اعتمد القياس لكن المقول عليه الاستحسان
 والعمل على الاستحسان الا في مسایل ليست هذه منها ومن
 العجى من المجتبى كيف اقر المصنف ذلك ولم يقرض لذلك
 والله سبحانه وتعالى اعلم وهو الموفق للصواب ومن احكام الاكره
 انه يصح اعتناقه ومنها انه يصح نكاحه ومنها انه يصح ابدائه
 ومنها ايجاب الصدقة ومنها العفو عن دم عده ومنها قبول
 المرأة الطلاق على مال ومنها التبرير ومنها الاستيلاء ومنها
 الرضاع الاسلام ومنها قبول القتال الصلح عن دمر العهد
 على مال ومنها التبرير ومنها الاستيلاء ومنها الرضاع
 ومنها اليمين ومنها النذر ومنها **اقول** وقد اطلق

كثير

كثير صحة اسلام المكره وفي الخالية من السبر قديمه بال يكون
 حرييا وان كان ذميا لا يكون اسلا ما ومثل الذي المتأسر كاصح
 به في جمع الفتاوى ومنها ان يبيع المكره بخالف البيع الفاسد في ارج
 يجوز بالاجارة بخلاف الفاسد وينقض تصرف المشتري منه وتعتبر
 القيمة وقت الاعتناق دون القبض والتمن والمتمن امانة في يد
 المكره مضمون في غيره كذا في المجتبى من كتاب الاكره ومنها
 انه ان الجرمي الكفر على لسانه بوعيد حبس او قتل كفرو بات
 امرائه ومنها لو أكره بالقتل على القطع لم يسعد ومنها
 أكره على العفو عن دمر العهد يضمن المكره ومنها أكره على
 الاعتناق فله نصين المكره الا ان أكره على شرا قد يعتق
 عليه باليمين او بالقرابة ومنها اذا تصرف المشتري من المكره
 فانه يفسخ تصرفه من كتابه واجارة الا التبرير والاستيلاء
 والاعتناق ذكره الزيلعي وهو مخصص لما في المجتبى من قوله
 وينقض تصرف المشتري منه كما لا يخفى ومنها لو أكره على بيع
 او شرا واجارة بقتل او ضرب شديد وجبس مديد خير
 بين ان يبيعه ذلك او يفسخه كما ذكره في الكثر وغيره **اقول**
 وقد نظم صاحب الكثر الاقرار في صلك هذا الحكم
 فجعله كالبيع **اقول** وقد صرح المشايخ في كتب الاصول
 والفتاوى بان الاقرار لا تنفع مع الاكره قال البرازي والاكراه
 يبطل الاقرار لانها خبر والمخبر يحمل الصدق والكذب
 والاكراه يبرح الكذب فاذا اقر بعقوبة غيره مكرها لا يعتق

فان قلت فهذا جعل انشا مجازا لئلا يلفظوا جعل
 الامام رحمه الله سبحانه وتعالى قوله لعبد وهو اكبر سنا منه هذا
 ابني انشا المحرمة مجازا لاجتماع ان العتق فيما مضى سبب
 لثبوتها في الحال **قلت** الكرخي رحمه الله سبحانه وتعالى قاله
 في مسئلة الاقرار في سابع مسئلة النسب وقال يعتق
 في الحال والمشايع رحمهم الله سبحانه وتعالى فرقوا بينهما وقالوا في
 مسئلة الاقرار لا يعتق اصلا وهو الاصح **قول** المصنف
 ولو ملاهي كوزا من حوض نزلت به **اقول** وانما لم يجعل
 لانه خلط ملكه بالمال المباح وبه صرح في شرح الجمع لا ين مال ذلك
 نقلا عن الزخيرة حيث قال وفي الزخيرة اذا ملا عبدا
 صبي الكوز من مال الحوض وارق بعضه في الحوض لا يحل
 لاحيان يشرب من ذلك الحوض لانه خلط ملكه بالمال المباح
 ولا يمكن تمييزه وكذا جال صبي بالكوز من مال مباح لا يحل لابويه
 ان يشربا منه اذا كانا غنيين لان المأصرا مملوكا له ولا
 يجعل لها الاكل من ماله بغير حاجته هكذا ذكره شارح
 الجمع من فصل الشرب والله سبحانه وتعالى اعلم **قول**
 المصنف فكم حاجي الابني ثلاث الردة الي اخره **اقول**
 اذ لا تنجز ردته لعدم القصد **فان قلت** فترجمتم
 بصفة ردته الهازل وهو لا قصد له **قلت** الجواب
 عن ذلك ان المحرم بردته للاستحفاظ لا لغيره وفي الحاشية
 واما كفر السكران ان كان كما يعرف الخير من الشر والارض من

السيما

موسم من افهام
 السكران

٢٤٧
 السما فكفره يكون كفر عن علمها انما **اقول** ويصح طلاق
 السكران زجره وقد سئل عن رجل شرب الخمر فصرع فقال
 عقله فطلق هل يقع طلاقه ام لا **اجبت** بانه لا يقع
 طلاقه والحالة هذه وقد ذكر المصنف هذه المسئلة في البحر
 حيث قال وعن هذا قلنا اذا شرب الخمر فصرع فقال عقله
 بالصراع فطلق لا يقع لان زوال العقل مضاف الي الصراع
 لا الي الشرب كذا في فتح القدير انتهى وقد انكر على بعض
 الحنفية وقال في هذا انما هو في شرب النبيذ لا في الخمر وهاتان
 قدرنا بت النقل الصريح والله سبحانه وتعالى اعلم **قول**
 المصنف وزدت على الثلاثة تزويج الصغيرة والصغير
 الي اخره **اقول** او زادت على الثلاثة التي تحالف السكران
 فيها الصاجي وفي الفصول العادية وذكر في مجموع النوارل
 سبل شيخ الاسلام عطا بن حرة عن سكران زوج ابنته
 الصغيرة ونقص عن مهر مثلها هل يجوز قال اما الصاجي
 لو فعل ذلك يجوز عندنا في حنفية خلافا لها واختلف المشايخ
 رحمهم الله سبحانه وتعالى انه لا يجوز النكاح او لا يجوز النقص
 عن مهرها ونقص في الجامع الصغير انه لا يجوز النكاح عندها واختلف
 في السكران على قول ابي حنيفة رحمه الله سبحانه وتعالى قيل
 لا يجوز لانه انما يجوز في حالة الافاقة لانه كمال شفقته
 راى منفقته تزويجا على ذلك والسكران لا يقر رعيه يحصل
 ذلك قيل له السكران اشرف شفقة على اولاده قيل انه ذو

شائعة فكذلك لا يقف على المصالح والمنافع انتهى وفي جامع الفصولين
 ولو سكران اختلف على قوله اي حبيبة قليل يجوز وقيل لا وهو
 الصحيح **قول** المصنف الثانية الوكيل بالطلاق صاحبها
اقول هذا قول بعض المشايخ والصحيح الوقوع كما في الثانية
 وقال في الظهيرية وهو الاصح وقد نص المصنف نفسه بان الصحيح
 الوقوف نص على ذلك في البحر الرائق والله سبحانه وتعالى اعلم **قول**
 المصنف احكام العبيد **اقول** هو جمع عبد والرق عجز حاكمي عن
 الولاية **قول** المصنف لاجعة عليه ولا عيد **اقول**
 اطلق في عدم الخوجوب لاجعة على العبد فتشمل ما اذا اذن له
 سيده او لا وفي السراج الوهلي فان اذن له مولاه يجب عليه الطهور
 وقال بعضهم يتخير هكذا ذكره في باب صلاة الجمعة وذكر في باب
 صلاة العيد ما يخالف هذا فقال بعضهم الوجوب وان اذن
 له مولاه ونص عبارته وتجب اي صلاة العبد على من تجب
 عليه الجمعة اي ان قال ومن لا تجب عليه الجمعة لا يجب عليه
 العيد الا المملوك فانه يجب عليه العيد اذا اذن له مولاه ولا
 تجب عليه الجمعة لان الجمعة لها بدل وهو الظرف والظرف يقوم
 مقامها في حقه وليس كذلك العبد فانه لا بدل له ويتبع ايضا
 ان لا يجب عليه العيد كما لا تجب الجمعة لان منافعه لا تنصير
 مملوكة له بالاذن بخلافه بعد الاذن كما له قبله الا ترى انه لو
 حج باذن المولى لا يسقط عنه حجة الاسلام لهذا المعنى وكذا
 لو كفر العبد بالملك لا يجوز ولو اذن له المولى لان بالاذن لا يملك

مع
 في بيان احكام العبد

٢٤٨
 المال انتهى فاطلاق المصنف عدم وجوب العبد على العبد
 اطلاق في محل التقيد لان محل عدم وجوب العبد على
 العبد ما اذا لم ياذن له سيده في ذلك كما رايت **اقول** وفي
 وجوبها على المكاتب اختلاف المشايخ ومعتق البعض في حال
 سعادته كالمكاتب والاصح الوجوب عليها كما في السراج الوهلي
 وفيه ولا جعة على المازون كذا في الفتاوى الكبرى **قول**
 المحشي هذا قول والمفتي به ان يجب نقضان قيمة الى
 اخره **اقول** وفي بعض المتنون المستبصرة ما يوافق كلام
 المصنف من وجوب حكومة العبد في حبيته لكن صرح البراء
 بان الفتوى على لزوم نقضان القيمة اذا لم تثبت كما ذكره
 المحشي وفي الجوهرية وفي حبيته وقد عجل كلام المصنف على ان
 العبد مراده بقوله وفي حبيته حكومة عدل يعني في
 الجملة في بعض الصور لانه يجب في حبيته حكومة عدل في
 صورة ما اذا ثبت بيضا كما صرح به مشايخنا قال في شرح
 الطح لا ين ملكك عند قول المالك وكذا لو ثبتت بيضا في الحر
 يعني اذا خلق بحبيته حر فثبتت بيضا له يجب شئ عند
 اي حبيته اي ان قال وفي العبد حكومة عدل اي حبيته
 لان قيمته تنقص اي اذا خلق حبة عبيد فثبتت بيضا
 فغلبه حكومة عند اي حبيته لان قيمته تنقص
 به وواجبها فيهما اي في الحر والعبد انتهى وفي البرارية وفي
 العبدان ان ثبتت بيضا حكومة عدل انتهى **اقول** وفي

هذا المحل بعد والمراد لا يعنى الايراد الا ان يحمل على ان المصنف
اطلع على نصيب القول الاخر والمصنف ذو اطلاع عليه
الرحمة والرضوان او يقال ان المراد يدفع الايراد اذا دل عليه
دليل كما صرح به العلامة الشيخ ابو بكر الشولاني تلميذ العلامة
ابن قاسم شارح الورقات ولم يذكر تفسير حكومة العدل للتميم
النايذة اختلف فيها قيل ما يحتاج اليه من النفقة واجرة
الطبيب وغيره كذا في حنية المفتي وفي الفتاوى الولوالجية
واختلف الشايخ في تقدير حكومة العدل والمختار قولان
احدهما ان ينظر في الجني عليه لو كان عبدا لم تنقص تلك
الجراحة من قيمته فيجب مقدار ذلك من ربيته ان كان
ينقص عشر القيمة وجب عشر الدية وعلى هذا الثالث والثاني
ان ينظر كم مقدار هذه الجراحة من اقل الجناية التي لها ارش
مقدور في الشرع الشريف وهي الموصحة فان كان مقدارها من
الموصحة نصفها وجب نصف ارش الموصحة وان كان ثلثا
فثلث فينظر المفتي ان امكنه الفتوى بالثاني بان كانت الجناية
على الرأس والوجه يعني بالقول الثاني وان لم يتيسر يعني
بالقول الاول وان شافني بالاول لانه ابسره به يعني
واعلم ان حكومة العدل تجب في عشر بن موضعها الحارضة
والراعية والهاضمة والمتلازمة والسحاق وذكر الحصى وذكر
الصنين وذكر الصبي ومقطوع الحنيفة ولسان الاخر
ولسان الصبي الذي لم يكمل بعد وغير الصبي اذا لم تفرق صحتهما

والقائمة

والقائمة الذاهبة منها النور وما دون الموصحة والسن السونا
واليد الشلل والرجل الشلل والاصبع الزائدة وقطع الكف من
نصف الساعد ففي الكف نصف الدية وفي الساعد حكومة العدل
وان قطع اليد من المرافق ففي الكف دية اليد وفي المرافق
حكومة العدل **قول** المصنف ولا تشيع الدعوى بمقتضى العهد
بغيبية سيده مطلقا ولو وحده مجلس القاضي وفتاوى
قاضي خان ما نهى له على سماع الدعوى عليه بغيبية سيده في ضرر
ما اذا وجد العبد في مجلس القاضي بل يبرل كلامه انه اذا لم
يجده في مجلس القاضي لم يوزن له سيده بالدعوى عليه تشيع
الدعوى عليه بغيبية سيده ويكفي اذنه فانه قال لو ادعي
علي عبدا محجورا ستهلكا ليس له ان يذهب به الي القاضي
الا بان سيده لا يشفعه عن حذره حواه وان وجد
في مجلس القاضي خلفه انتهى الا بعد دعوى **اول**
وفي الظاهرية ويقام الحد على العبد اذا اقر بالزنا او غيره
ما يوجب الحد وان كان سواة غايبا وكذا القطع والقصاص
لان الوجوب عليه باعتبار النفس وابو حنيفة يفرق
بين حجة البينة وحجة الاقرار باعتبار ان الولي محال لطف
في البينة دون الاقرار انتهى **قول** المصنف ومثلها الكفا
الطلقه فتمثل المرء والمكاتب والحكم ان الكفار لا يملكون
بالعقوبة جرن ولا مديرا ولا مكاتبنا ولا ام ولدنا كما في الكفر
وعنه مراد المصنف بذلك الفتى لان العبد اذا اطلق يرد

به الحامل في العبودية وهو الفرس **اقول** وقد تبين بفضل الله سبحانه وتعالى بعض احكام العبيد نذكرها هنا تنبيها للذات فيها اذا اورد ما لا عند العبد المحجور فاستهلكه لا يواخذ بالضرر في الحال عند اي حبيفة ومنها ثلثا فرض العبد ما لا فاستهلكه لا يواخذ به عند اي حبيفة ومنها واعاره شيئا وكذا ومنها ان الجنابة على العبد فيما دون النفس لا تتم لها العاقلة في قولهم كما في الحاوي القدسي ومنها اذا غضب محجور مثله فان في يده ضربه كافي الكثرة لانه مواخذة بفعاله ومنها في يد العبد نصف قيمته لا تزارع على خمسة الاف الاحقة كذا في الحاوي القدسي **قوله** المصنف ويصح ناظر الى اخره قال في الاسعاف في باب الوكالة على الوقف الاول لا ميم القاضي بنفسه او نائيه لان الولاية مفيدة بشرط النظر ويستثنى من النظر تولية الخاين لانه محل بالمقصود وكذا تولية العاجز لان المقصود لا يحصل به ويستوي فيها الذكر والانثى وكذا الاعمي والبصير وكذا المحذور في قذف اذا تاب لانه امين انتهى **قوله** المصنف ولا يصح للشهادة **اقول** المذكور في كتب مشايخنا ان شهادة الاعمي لا تقبل مطلقا وقال زفر تقبل فيما يجري فيه السار وهو رواية عن ابي حنيفة والصحيح انها لا تقبل مطلقا **اقول** وهنا تنبيه وهو انه هل اذا حكم القاضي بشهادة الاعمي مع شاهد اخر او بشهادة اعنيين ينفذ حكمه والحالة هذه امر لا و الجواب انه لو قيل القاضي بشهادة الاعمي وقضاها نفذ هكذا ذكر

في كتاب

الحاكم

نصا

نصا العا لعلامة يعقوب باشا في حاشيته لشرح الوقاية قال اعلم ان المصنف تبع صاحب الهداية ونظم كثيرا من اشهر ما في سلك واحد وقال لا تقبل ولو لم يبين انه لو قيل القاضي وحكمه به هل يصح حكمه ام لا مع انه يصح في بعضها دون بعض وانا ابين ذلك وافصله ان شاء الله سبحانه وتعالى ففي نهضة الاعمي لو قيل القاضي وحكمه به يصح حكمه لانه فصل مجتهد فيه حيث قال مالك تقبل شهادته مطلقا كالبصير وصرح بهذا في الكتب انتهى **اقول** فكن ذكر العلامة الكمال خلافا في نقاد فضا القاضي خلاف مذهبه ثم قال هذا كله في القاضي المجتهد فاما المقلد فاما ولاء السطوات ليحكم بمذهب ابي حنيفة مثلا فلا يملك المخالفة فيكون معزولا بالنسبة الى ذلك الحكم انتهى كلامه والله سبحانه وتعالى اعلم **قوله** المصنف الاحكام الاربعة قال في المستصفى في اخر **اقول** وقد ذكر مشايخنا ضابطا مقتصر المستدبان ما صح تعليقه بالشرط يقع مقتضرا وما لا يصح تعليقه يقع مستدرا كما هو في الجرم للمصنف عن التحريض الجامع ذكره للمصنف في باب التعليق وقد ذكر مشايخنا من الفرع ما يدل على ذلك فقالوا ان الطلاق المنجز من الاجنبى موقوف على اجازة الزوج فاذا اجازة وقع مقتضرا على الاجازة ولا يستد بخلاف البيه الموقوف فانه بالاجازة يستدري وقت البيه حتى ملك المستدري الزوايد المنصدة والمنصدة **اقول** قد سبقت عن معتقل السان اذا طلق بالاشارة او اعتق او باع ودامت عقلته هل يقع ذلك مستدرا مقتضرا فاجبت بقولي قال الشيخ الامام الوالد في منح الففار شرح تنوير الابصار وذكر ما يتعلق بمعتقل

في كتاب

الألوكة

www.afukah.net

اللسان وظاهر كلامهم في هذا الموضع انه اذا اقر بالاشارة او أطلق
 بها او باع او اشتري يجعل ذلك موقوفا فان مات علي علقته
 جاز ذلك كله مستردا او افلا قال ولم ار من صرح بذلك
 من مشايخنا لكن ظاهر كلامهم يفيد **انتهى** **اقول**
 ما نقلته لك عن مشايخنا من الضابط بفتنني وقوع الطلاق
 والعناق ونحوها مما يصح تغليفه بالشرط مختصرا كما لا يخفى
 وهو مخالف لما نقلته لك عن شرح تنوير الابصار والله
 سبحانه وتعالى اعلم وفي تلخيص الخلاط طريق ثبوت الاحكام
 اربعة الاختصار والانقلاب والاستناد والتبيين اما
 الاختصار فهو ثبوت الحكم في الحال كالتنا بينم والطلاق
 والعناق وغيرها واما الانقلاب فهو ضرورة ما ليس يقبل
 علته كالغلفقات واما الاستناد فهو ثبوت الحكم في الحال
 مستند الي ما قبله كوجوب الزكاة فانه متحقق عند الحلول
 مستند الي وقت وجود النصاب واما التبيين فهو ان يظهر في الحال
 ان كان الحكم ثابتا من قبل كما اذا قال قال ان كان زبيدي الدار فانت
 طالق وتبين في العدة وجوده فيها فان الطلاق يقع من الوقت
 الذي صدر فيه القول حتى يعتبر ابتداء العدة منه لا يقع
 علي ما ذكره لا فرق بين الاستناد والظهور لظهور الفرق بينهما
 باختلاف الشرط فان شرط الاستناد قيام الحال حال ثبوت الحكم
 وعدم الانقطاع من وقت ثبوت الحكم الي الوقت الذي استند
 اليه كافي للنصاب للزكاة وليس ذلك مشروطا في التبيين

حتى

حيث لو قال ان كان زبيدي الدار فانت طالق فحاصت ثلاث حبيبات
 ثم طلقها ثلاثا ثم ظهر انه كان في الدار في ذلك الوقت لا يقع التلذ
 لانه تبين وقوع الاول وان ايقاع الثلاث كان بعد انقضاء
 العدة **قول** المصنف فلو قال انت طالق قيل ان يموت
 فلان الي اخره **اقول** الذي يظهر في الفرق ان قدوم
 فلان غير متحقق وغير لازم فانه قد لا يقدم ابدا واما موت
 فلان فهو متحقق لازم وان كان كذلك ففي صورة موته فلان
 علقته بما مر غير متحقق فيقتصر على وجوده هذا ما ظهر
 والله سبحانه وتعالى اعلم ولكن الفرق في السنن في كذا لره
 كما ذكره العلامة المصنف **قول** المصنف واما في الوقت
 فقد قال قاضي خان في فتاويه من الشهادات الي اخره **اقول**
 قال المصنف في بعض مولياته بعد ذكره لمسئلة قاضي خان هذه
 وينبغي ان الحق بمسئلة وفق المدرسة المذكورة في فتاوي قاضي خان
 كل شيء يتعلق بالوقف وهي مسائل منها ان بعض ذرية الواقف
 الشروط له الاستحقاق اذا سقطت حقه لغيره لا يسقط ولما ان
 ياخذونها المشروط له الاستحقاق اذا سقطت حقه منه من
 وظيفة لا يسقط حقه وكذا من فرغ عن وظيفة لغيره ولا يكونا
 بين يدي القاضي الا ان الشيخ قاسم في فتاويه اني يسقط حقه
 بالفراغ لغيره ولم يستند الي نقل وخول في ذلك **قول** المصنف
 ولو قال وارث تركت حتى لا يبطل حقه لان ذلك لا يبطل
 بالترك والحق يبطل بالترك حتى وان واحدا من الغائبين

الحاكم الفقير

مطلبه في فتاوي ما يستلزم الاحتياط
 من الحقوق وما لا يقبل

مطلبه في فتاوي ما يستلزم الاحتياط
 ان السقط لا يعود

لوقال قبل الفسمة تركت حتي بطل حقه وكذا لوقال امرت من تركت
 حتي في حبس الرهن بطل انتم وفي فتاوى قاضي خان من
 كتاب الشرب وذكر الشيخ الامام المعروف بانحوه رآه الحق
 المهي له وحق الوارث قبل الفسمة غير متأكد بحمل السقوط
 بالاسقاط انتهى **اقول** ما في فتاوى قاضي خان بخالفه
 كلام المصنف وما في العارية لان كلام المصنف وما في العارية
 مطلقا كما ترى فيمنعظم ما قبل القبض وبعد **اقول**
 يمكن حل المطلق على ما ذكره قاضي خان عن خواهر زاده من
 التفصيل او ترك على اطلاقه ويحمل على ان في السئلة خلافا
 والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف ومنها حق الغم
 الي قوله وان كان له الحق الرجوع في المستقبل **اقول**
 وانما جازها الرجوع لان حقها لم يكن ثابتا بعد فيكون مجرد
 وعد فلا يلزم كما في المعير **اقول** ينبغي عدم حل الرجوع لانه
 خلف في الوعد وهو حرام كما في الرجعية وقد صرح صدر الشريعة
 وغيره بان الرجوع في العارية قبل الوقت مكروه لان فيه خلف الوعد
 فعلي هذا يكون معني قوله لها ان ترجع اي يصح لها ذلك ولم
 ار من صرح بكراهة رجوعها والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف
 وقد وقع الاشتباه في مسائل الي اخره **اقول** وقد سئل
 عن رجل اسقط حقه في المروسة في طريق هل يسقط امواله
 فاجبت الاجابة انه ان كان له رتبة الطريق فلا يسقط لان
 الملك لا يسقط بالاسقاط وان كان له حق المرور فقط سقط

اخذا

اخذا من مسئلة الخاتمة وهي مسئلة المسيل المتقدمة واخذا من قولهم
 الاصول في الحقوق السقوط بالاسقاط **قول** المصنف فلا يعود
 الترتيب الي اخره **اقول** هذا هو الصحيح لان الساقط
 الثلاثي فلا يحتمل العود كما لما القليل اذا تجسدت عليه المالحاري
 حتي كثر وسال ثم عاين في الغلة لا يعود نجسا واختاره الامام السرخسي
 والامام البرزوي ومحمد في الكافي وفي النهاية والمعراج وغيره القوي
 وقيل انه يعود الترتيب واختاره في الهداية وقال انه الاظهر **قول**
 المصنف بخلاف ما اذا سقط بالنسيان الي اخره **اقول** وفي منية
 المفتي يخالف هذا قال نسي صلاة فذكرها بعد شهر نحو الوقتية
 مع ذكرها هو المختار فهذا لا يفيد انه لا يعود الساقط
 بالنسيان بالمتكررة جزم شيخ الاسلام ابو الدرداء في تفسير الامثل
 قلت وقد صرح المصنف في حقه بما في المية نقلا عن المحقق
 والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف فلو دبح الجمل بالشرب
 ونحوه الي اخره **اقول** المراد بنحوه الترتيب ولا لائقا
 في الربح وهذا الربح حكى في السراج الوهاج جعل فيه روايتين
 وجعل عدم العود نجسا هو الاظهر قال فان عاد الربوع
 بالحكمي الماهل يعود نجسا فيه روايتان في رواية يعود نجسا
 وفي رواية لا يعود نجسا قال في الحجدري وهو الاظهر في الثاني
 لقد لم يجمع على عدم العود قوله او جعل عوده نجسا قول اي حنيفة
 قال في بحث قول المصنف ثم اذا ترك حكم بطارته عندهما وفي اظهر الروايتين
 عن ابي حنيفة نقل الجاسة بالترك ولا يحكم بطارته حتي لو اصابه

وقد في بيان ان الساقط
 لا يعود

ما هاد خمس عشرة ولا يعود عندها ولها اخواتها ان لم
 اذا اصابه خمس وكذلك ثم وصل الى اليه ومنها الارض اذا اصابها خمسة
 وذهب اثر الخمسة ثم وصل اليها الماء ومنها جلد الميتة اذا لم يمسش
 او الترتيب او نحو ذلك عن الدباء الحكمي ثم اصابه الماء ومنها البير
 اذا وجب نزع ما بها فغار الماء ثم غار فكلها على الروايتين والله
 سبحانه وتعالى اعلم **قول المصنف** وكذا البير اذا غار
 ما وهما الى اخره **اقول** وصح هذا قال مير نجس
 فغار الماء ثم غار بعد ذلك الصحيح انه ظاهر يكون ذلك بمنزلة الترح
 وفيها وجب نزع عشرين دلو فترج عشرة فلم يبق الماء ثم غار بعد
 ذلك لا ينزع منها شيء وفي القسنية في الجامع عن شهاب فارة حات
 في بير وعنا جميع ما بها ثم غار فطوا هو ولو غار منها مقدار
 عشرين دلو او طهر الباقي وعن ابي يوسف يترج منها ولو وعن محمد
 عسرون وعن محمد بن سنان انه ينجس وروي هشام عن محمد
اقول وقد حكاه ابو الليث عن بصير والله ارفق بالناس
 ويحزم في البزارية **اقول** وفي البحر للمصنف نقلا عن
 العلاج ان الاصم عدم العور نجسا لانه بمنزلة الترح انتهى **اقول**
 في كلام المصنف اطلاق في محل التفسير لانه انما يكون الاصم
 عدم العور فيما اذا جفا سؤله اما اذا غار فيه جف اسفله
 فالاصم العور كما في السراج الوهاج ونقله ايضا المصنف في جوده
 والحمد لله على نعمه الحجة التي تحت الاصول والبروز **قول المصنف**
 احكام المعنوية احكامه احكام البصير العاقل الى اخره **اقول**

في بيان احكام المعنوية

اعلم

اعلم ان العتة افة توجب خللا في العقل فيبصر صاحب
 مختلط الكلام يشبه بعض كلامه بكلام العقلاء وبعضه بكلام
 المجانين وكذا اسرار الامور وهو كالصبي مع العقل في كل الاحكام
 حتى لا يمنع صحة القول والفعل وله احكام منها انه لا مخاطبة للصبي
 فلا تجز عليه العبادات ولا تثبت في حقه المعقوبات وفي التقويم
 ويجب عليه العبادات احتياطا ذكره في التمهيد ومنها انه لا يلي
 على غيره لانه عاجز بنفسه ومنها صحة توكيده بلا علة عليه ومنها
 صحة اسلامه ومنها انه يتوقف على بيعه ومنها انه لا يورث الوفا عليه
 عند اسلام امراته ومنها انه يضمن ما تلفه وليس ذلك بهمة لانه
 شرح جبراد كونه معنوها لا يبا في عصمة المحل كذا في الوصول الى تحرير
 الاصول وقال المصنف في بحث نواقض الوضوء عند قول صاحب
 الكفر والجارحون واما العتة فلما رتب ذكره من النواقض ولا بد
 من بيان حقيقته وحكمه اما الاول فمواقة توجب الاختلاف بالعقل
 بحيث يبصر مختلط الكلام فاسد التمييز لانه لا يضرب ولا يشتم
 واما الثاني فقد اختلف فيه على ثلاثة اقوال ففي اصول كلام
 شمس الامية والمنار والمغني والتوضيح انه كالصبي مع العقل في
 الاحكام فيوضع عند الخطاب وفي التقويم لا يجوز يد الربوي حكمه
 حكم الصبي مع العقل الا في العبادات فان لم تستطع عند الوجوب
 احتياطا في وقت الخطاب ورده صدر اسلام ابو اليسر بانه
 منع جنون فنع الوجوب لانه لا يوجب على العاقل وفي اصول البقي
 ان العتة ليس بمكلف بار العبادات كالصبي العاقل الا انه اذا

زال عنه فوجه عليه الخطاب بالاراحالا وبعض ما مضى ازاله
 يكن يكمن فيه جرح كالقيل فقد صرح بأنه يقتضي القليل دون
 الكثير وان لم يكن مخاطبا فيما قيل كالتأيم والتضي دون الصبي اذ بلغ
 وهو امر بالتحقيق كذا في شرح المعنى ثم يرد في ظاهر كلام
 الكل الاتفاق على صحة ادائه العبادات اما من جعله مكلفا
 لانه جعله كالصبي العاقل وقد صرحوا بصحة عبادته فيتم
 منه ان العتة لا ينقض الوضوء انتهى كلامه في الشرح المحال
 عليه والله سبحانه وتعالى اعلم **قوله** المصنف احكام
 المجنون الى اخره **اقول** اعلو ان الجنون افة سارية
 اي من قبل صاحب الشرع بلا اختيار للعبد فيه وهو اختلاف
 القوة الميزة بين الامور الحسية والقيمية المدركة للعواقب
 بان لا يطرأ آثارها وتتدخل افعالها لتقصصات حيل
 عليه دماغه في اصل الخلقة واما خروج مزاج الدماغ
 عن الاعتدال بسبب خلط او افة واما استيلاء الشيطان عليه
 والقائليات الفاسدة اليه بحيث يفتري ويفزع من غير ابعث
 سببا كذا في التدبير وعرفه بعضهم بأنه افة تخل الدماغ
 يبعث على الاقتحام على تضاد مقتضى العقل من غير ضعف
 في اعضائه ويسقط به كل العبادات المحتملة للسقوط كالهلة
 والصوم ولا يسقط صمانا التلغات وجوب الدية والارث ونفقة
 الاقارب كما لا يسقط عن الصبي ولكنه ان المرئى الحق بالصوم
 عند علمائنا الصحناء لانه ان لم يمتد لم يكن موجبا للمرجح على

احكام الجنون

المكلف

المكلف في ايجاب القضاء بعد زواله كالنوم والاغا واما اذا امتد
 صارا لزوما لادامه وبالي الخروج في القضاء المحولة في حد التكرار
 وهذا الاستحسان في الجنون العارض بان يبلغ عا قلا ثم عجز واما
 الجنون الاصيل بان يبلغ مجونا فقتل الصبا عند ابي يوسف لو افاق قبل
 مضي الشهر بعد بلوغه مجونا وقبل ثمانية ايام من ولادة من وقت
 البلوغ لم يلزمه قضا ما مضى عند محمد وهو ظاهر الرواية هو بمنزلة
 العارض وقيل الاختلاف على العكس وجه الفرق ان المجنون
 الحاصل قبل البلوغ حصل في وقت نقصان الدماغ على ما خلق
 من الضعف الاصيل فكان امرا اصليا فلا يمكن إلغاؤه بالعدم
 كالصبا واما الحاصل بعد البلوغ فقد حصل بعد كمال اعضا
 فكان منقضا على المحل الكامل بلحوق افة عارضة فيمكن إلغاؤه
 بالعدم عند اتفاق المخرج كالنوم والاغا وحاد الامتداد في
 في الصلوات ان ينزله على يوم وليلة لكن باعتبار الصلوات
 مثلا لا يسقط عنه القضاء باعتبار الساعات عند طه الحلي
 لو جئ قبل الزوال ثم افاق في اليوم الثاني بعد الزوال لا قضاء عليه
 عندها لانه من حيث الساعات اكثر من يوم وليلة فعنده
 ما لم يمتد الي وقت العصر حتى نصير الصلوات متافرة دخل
 في حد التكرار والاستدراك في الصوم باستغراق الشهر اعلم ان التمدد
 يحصل بالكثرة ولما لم يكن لها نهاية يمكن ضبط اعتبار ادائها وهو ان
 يستوجب العند وظيفة الوقت لان وقت يوم وليلة فاكدت كثرتها
 بدخولها في حد التكرار ووقت الصوم وقت سديد فاعتبر

نفس الاستيجاب فيه وفي الزكاة باستغراق المولى وهو الأصح لأن الزكاة
لا تدخل في حد التكرار إلا بدخول السنة الثانية وأبو يوسف
رحمه الله سبحانه وتعالى أقام الترخول مقام الكل ليسير لسان اعتبار
الأكثر ليسر وأخف على المكلف من اعتبار الكل وحده امتداده
في باب النكاح شهر وعليه الفتوى كما في البرازية وفي الوكاله
حول علي الصحيح وفي باب الوصية قيل حوض وقيل مفوض
إلى رأي القاضي وعليه الفتوى إلا أن يحتاج إلى تقديره فيعتبر
بحول وعليه الفتوى كما في بعض شروح القدروري ومن أحكام
المجنون أنه لا يقع طلاقه ومنها أنه لا يقع عتاقه ومنها بطلان
نصفائه من بيع وشراء غير ذلك **قول المحقق** والاستحسان في
الجنون إذا لم يكن منذ الحاقه بالفرقة **اقول** أطلقه فمثل
الأصم والطاري وقد علمت الخلاف فيه بين أبي يوسف ومحمد وقد
ذكر الخلاف في التلويح لكن جعل في شرح المنار قول محمد هو ظاهر
الرواية كما قد مرته لك والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب **قول**
المصنف أحكام الخنثى المشكل **اقول** أعلم أن الخنثى هو ذو
فرج وذكر أو من عربي عن الاثنين جميعا وهو في اللغة يدل
على التكرار واللين ومنه يقال ثخنث في كلامه إذا لا وتكرر
أعلم أن الله سبحانه وتعالى خلق البشر ذكرا وأنثى كما قال سبحانه
وتعالى وبث منهما رجالا كثيرا ونساء وقال عز وجل يرب لمن
يشاء أنثى وربي لمن يشاء الذكور وقد يبين حكم كل واحد منهما ولم يبين
سبحانه حكم من هو ذكروا أنثى فدل عليه أنه يحكم الوصفان في

مطلب أحكام الخنثى

شخص

شخص واحد وكيف يجتمعان وهما متضادان وقد جعل علامة
التمييز بينهما الآية ثم قد يقع الاشتباه بأن يوجد الإنسان ولا
يوجد التمييز فإن بال من الذكر فعلام وإن بال من الفرج
فأنثى لأنه صيغته عليه ولم عليه الصلاة والسلام جبره كنهف
يؤثر قال من عبت يول وعن علي رضي الله عنه وتعالى
عنه مثله وإن بال منهما فالحكم للاسبق وإن استويا فشك
ولا تعتبر أكثره عند أبي حنيفة وإذا بلغ فإن خرجت الحيثية
أو وصل إلى امرأة أو أحتمل فذكر لأن هذه الأشياء من علامات
الذكر وإن ظهر له شريك أولين أو حاض أو حمل أو سكن وطيه
فامرأة لأن هذه من علامات النساء وإن لم يظهر له علامة
أصلا أو تقاربت العلاجات فهو الخنثى المشكل وقد ذكر
المصنف له ههنا أحكاما وحاصلا أنه يؤخذ في أمره بالحوط
والسجدة وتعالى أعلم **قول** المصنف وحاصله أنه لا أنثى
في جميع الأحكام إلا في آخره **اقول** يرد على ما ذكرناه لو نزل الخنثى
لبن ولم يعلم أنه امرأة بركان مشكلا لم يتعلق به تحريم قال في
الجوهرة وإذا نزل الخنثى لبن أن علم أنه امرأة تغلق به
الخنثى احتياطا وإن لم يعلم ذلك لم يتعلق به تحريم
وبرد عليه ما ذكره الشيخ الوالد في صم الفقار نقله عن
السراج الوهاج قال لو ادعى رجل ذكره في فرج خنثى مشكلا لم يجب
الفصل عليه والله سبحانه وتعالى أعلم وهو الموفق **قول** المصنف
ومنها لا يظهر بالترك عليه **قول** والصحيح أنه لا فرق

مطلب أحكام الخنثى

بين منيه وبينها قال ابو بكر محمد بن الفضل مني المرأة رفيق
اصفر كالبول فلا يطهر الا بالفضل والصحيح انه لا فرق بينهما
وبعدم الفرق جزم شيخ الاسلام الوالد في مختصر تنوير
الابصار قال وميني يا بس بفرك اي يطهر بفرك ان طهر راس حشفته
والا فيفضل بلافق بين منيه وبينها وتوب ويدن على الظاهر
قال في شرحه على الظاهر من المذهب والله سبحانه وتعالى
اعلم **قول** المصنف ولا تكبير تشريق **اقول** اطلق
عدم الوجوب فتشمل ما اذا اقتدرت من يجب عليه مع انه
يجب عليها بطريق التبعية وبه صرح في اكثر وقال شيخ الاسلام
الولد في تنوير الابصار ويجب تكبير التشريق مرة الله اكبر
الي اخره عقب فرض ادي جماعة مستغنية عن فخر عرفة
اي عصر العبد على امام ومقيم ومقتدر مساوفا وقروي
او امرأة انتهى والمسئلة شريفة **قول** المصنف اختلفوا
في جوار كونها بنيت الي اخره **اقول** قال بعض المحققين
واما الانثى فلا تصح ان تكون بنيا قال في نفيس الرياض
خلافا للشرعية وقال العلامة العماد الغزالي في شرحه
ليقول العبد وما نسب الي الاشعري من جواز شهوة الانثى
لم يصب عنه كيف وقد شرط الذكورة في الخلافة التي هي دون
النبوة انتهى كلامه قلنت وفي المسابقة كلام نكاح
شرط النبوة الذكورة وكونه اكل اهل زمانه عقلا وحلقا
ونظنة وقوة راي والسلامة من دابة الاها وغر الامهات والنسوة

والعيوب

والعيوب المنقذة كالبرص والجذام وقلة الرؤية كالاكل على الطريق
ودانة الصناعة كالحجامة ثم بحث وقال وخالف بعض اهل
الظاهر والحديث في الذكورة حتى حكموا بنبوة مريم عليها
عليها السلام وفي كلامهم ما يشعر بان الفرق بين الرسول والنبي
الدعوة وعدمها وعليه هذا لا يبعد لان اشتراط الذكورة
لكون امر الرسالة مهنيا على الاشتهار والاعلان والتردد الي
الجماع للدعوة وميني حاله على السر والافتراء واما على ما ذكره
المحققون من ان النبي صلى الله عليه وسلم انسان بعثه الله تعالى
لتبليغ ما اوحى اليه وكذا الرسول فلا فرق وتماه ينظر في مخرجها
اقول وقد نقل القاضي في تفسيره ان الاجماع على انه تبارك
وتعالى لم يستنبا امرأة لقوله سبحانه وتعالى وما ارسلنا
قبلك الا رجالا يوحى اليهم قلنت **واعتمد** قاضي القضاة
سراج الدين علي بن عثمان في منظومته المشهورة بيقول العبد
اقول ولا تصح المرأة للامامة العظمى اذ من شروط الامامة
العظمى الوحي والعلم والكفاة والذكورة قال في شرح المسابقة واشترط
الذكورة لبيان ان امامة المرأة لا تصح اذ النساء اقصيات عقل فبين
كما ثبت به الحديث الصحيح منوعات من الخروج الي مشاهد الحكم
ومعارك الحرب **قول** المصنف ولا تدخل النساء في الغرامات
الي اخره **اقول** نص عبارة الولوالجية السلطان اذا حضر
اهل القرية فاراد والفتنة قال بعضهم يقسم على قدر الاملاك
وقال بعضهم يقسم على الروس وقال بعضهم ينظر ان كانت المرأة

لتخصيص الاملاك فسميت علي قدر الاملاك لانها مؤنة المدد فصار
كونه حفر الزمر وان كانت الغرامة لتخصيص الايران فسميت
علي قدر الروعي التي تنقض لهم لانها مؤنة الرأس ولا شيء علي النسا
والصبيان لانه لم ينقض لهم انتهى **قول** المصنف في البحر
ولا يصح نذره **اقول** وفيه صرح العلامة المصنف في البحر
حيث قال قالوا ولونذر الكافر بما هو قرية لا يلزمه شيء **اقول**
وبه صرح العلامة المصنف في البحر حيث قال قالوا ولونذر الكافر
بما هو قرية لا يلزمه شيء **اقول** وبه صرح الكمال ايضا في شرح
الهداية **قول** المصنف ولا يجدر بشرب الخمر **اقول** وفي
منية المفتي صكر الذي من الحرام حدي الاصح نقل ذلك عن السراجية
معلمها الحسين **اقول** كذا راي في نسختي من السراجية
ما يخالف ذلك قال الذي اذا سكر من شرب الخمر لم يجد هو
الاصح انتهى بلفظه **اقول** وهذا مشكل فنعلم زائدة
في السراجية او ما فضة في منية المفتي وفي فتاوي قاري
الهداية سبل عن الذي اذا سكر هل يجد او لا اجاب اذا شرب
الخمر سكر منه المذهب انه لا يجد وافي الحسن بن زياد بحره وقال
بعض عشائخنا وما قاله الحسن حسن لان السكر حرام في جميع
الاديان فاذا اعتقدوا حرمة الخمر تجزى عليهم فيها احكام المسلمين
من الحد بشربها والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف
ويضمن متلفها الاخر **اقول** اطلقه فمثل كل الاثلاث وليس
كذلك لان المسلم اذا شربها من الذي ثم انكفها ولا ضمان لانه قبضها

في بيان احكام الشرع

بانه

بانه في ضمن العقد الفاسد كما قدره نجم الدين الزاهد في شرح
العقد وري وكذا في الفتاوي الحافظية **قول** المصنف
والمعتمد انهم لا يركبون مطلقا الي اخره **اقول** وفي فتح القدير
واختار المتأخرون ان لا يركبوا اصلا الا اذا خرجوا الي قرية وغوها
لو كان حريصا وحاصله انه لا يركب الا لضرورة فيركب ثم يترك
في مجامع المسلمين اذا مر بهم انتهى **اقول** اعلم ان الفتاوى
كمال الدين قال في فتح القدير ولا شك في منع استكثابهم وادخلهم
في الباشرة التي يكون بها معظما عند العالمين بل ربما يوقف بعض
المسلمين خدمته له خوفا من ان يتغير خاطره منه فيسعي به عند
مستكتبه سعاية فوجب له منه الضرر انتهى وهذا وارد علي
قول المصنف حكمه حكم المسلمين فانه يفيد انه يجوز استكثابهم
وادخالهم في الباشرات الا ان يقال ما ذكرتم من عدم جواز
استكثابهم وادخالهم في الباشرات يستفاد من قول المصنف ورحم
نظيمه كما لا يخفي **اقول** وقد كتبت خالدا من الوليد الي عمر
ابن الخطاب رضي الله عنهما بقول له بالشام كاتب نصراني لا يقدر
خراج الشام الا بد فكتب اليه لا تستعمله فكتب اليه خالدا اذ لم
توله صلاح المال فكتب اليه عمر رضي الله تعالى عنه لا تستعمله
والسلام ونلت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم وشرف
فكره ونظم ان مشركا لحقه ليقا تل معه فقال اي لا استغني
بمشرك ودخل ابو موسى الاشعري طم عمر بن الخطاب رضي الله
سبحانه وتعالى عنها فصرخ عليه حساب العراق فقال ادع

كانت بك بقوله علي فقال انه لا يدخل المسجد قال ولم قال انه لم يركب
 فخر به عمر رضي الله عنه بالرواية فلو اصابته لا وجعته ثم قال
 لا فخر وهو بعد ان اذله الله ولا فخر هو بعد ان خولفهم
 الله ولا تصدقوه بعد ان كذبهم الله **تول** المصنف وخرج
 المرتد فانه الى اخره **اقول** اعلم ان المسلم يترى من المرتد
 عندنا وعند الامام الشافعي رحمه الله سبحانه وتعالى لا يترى المرتد
 احدا ولا يرثه احد بل ماله في بيت المال وانما ورثته عذرا
 لان ارتث المسلم منه مستد الى حالة اسلامه ولذلك قال
 ابو حنيفة رحمه الله سبحانه وتعالى انه يورث منه ما اكتسبه
 في زمان اسلامه ويكون ما اكتسبه في زمان الاسلام رثة فيما
 للمسلمين يوضع في بيت المال ووجه قولها ان الجميع لو رثته ان
 المرتد لا يقر عليه ما اعتقه بل يحجر عليه العود الى الاسلام فيعتبر
 حكم الاسلام في حقه **فان** ذكرهنا شيئا من احكام الملائكة
 عليهم السلام قبل الشروع في احكام الجن تنميما للفايدة وقد جمعت
 في ذلك رساله متعلقة فاقولوا **الملائكة** لا توصف
 بالذكورة والانوثة وحد الملك بانه جود بسيط ذو حياة
 ونطق عقلي وهو واسطة بين الباري عز وجل والاجسام
 الارضية فنه عقلي ومنه نفسي ومنه جسماني **واعلم**
 انه قد اختلف العقلاء في حقيقة الملائكة بعد اتفاقهم
 على الفادوات موجودة قائمة بانفسها فذهب اكثر
 المتكلمين الى انها اجسام لطيفة قارة على التشكل

بأشكال

بأشكال مختلفة مستد لبيان الرسل كانوا يرونهم كذلك
 عليهم السلام وذهب الحنابلة الى انها جواهر مجردة بخلاف
 للنفس الناطقة في الحقيقة وانما اكل منها قوة والشرع لما جري
 منها بحركة الشمس من الاضواء منقسمة الى قسمين قسم شالهم
 الاستغراق في معرفة الحق والتزهد من الاشغال بغيره كما نعمهم
 الله سبحانه وتعالى بقوله له تعالى يسبحون الليل والنهار لا يفترون
 وهم العابدون المقربون وقسم يدبر الامر من السماء والارض حسبما
 جري عليهم فكلما القضا والقدر وهم المبررات اوراقهم سماوية
 ومنهم ارضية وقال طائفة من النصارى هي الفاضلة البشرية
 المارقة للابن وتقل عليه الصلاة والسلام قال اطت السما
 وحقوقها ان تخط ما فيها موضع قدم الا ونيه ملك ساجد او
 راكم وروى ابن ابي ادم عليه السلام عشر الجن وهما عشر
 حيوانات البر والكل عشر الطيور والكل عشر حيوانات البحور
 وهما كلهم عشر ملائكة السما الدنيا وكل هو لا عشر ملائكة
 السما الثمانية وهكذا الى السابعة ثم كل اوليك في مقابلة
 ملائكة الكرسي ثم قليل ثم جميع هو لا عشر ملائكة سرادق من
 سرادقات العرش التي عدد رعا ستاية الف طول كل سرادق وعرضه
 وسكبه اذ اقوليت به السما والارض وطائفتها لا يكون لها عنه
 قدر محسوس وما منه مقدار شر الا ونيه ملك ساجد او راكم
 او قائم لهم رجل بالنسب والتقدير ثم كل هو لا في مقابلة الملائكة
 الذين يجومون حول العرش كالقطرة في البحر ملائكة الدعاء الذين هم

اشباع اسرافيل عليه الصلاة والسلام والملائكة الذين هم جلود
 جبريل عليه الصلاة والسلام لا يجيبي عيدهم ولا اجناسهم
 ولا مدة اعمارهم ولا كيفيات عباداتهم الا باذنهم العليم الخبير
 حي ما قال سبحانه وتعالى وما يعلم جنود ربك الا هو وروى انه
 عليه الصلاة والسلام حين خرج به الى السما راي ملائكة في
 موضع يمر له ثم لم يمشي بعضهم تجاه بعض فقال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم جبريل عليه الصلاة والسلام الي اين يذهبون فقال
 جبريل لا ادري الا اني اراهم منذ خلقت ولا اري واحدا منهم
 قد رايته قبل ذلك ثم سالا واحدا منهم عنكم خلقت فقال لا ادري
 غير ان الله سبحانه وتعالى خلقني كل اربعماية ستة
 كوكبا وقد خلق منذ خلقتني اربعماية الف كوكب فسبحانه
 وتعالى من العما اعظم قدرته وما اوسع مملكته كذا في
 تفسير العلامة ابي السعود العمادي واختلف في الملائكة الذين
 قبل لهم ان يجعل في الارض خليفة فقيل هم ملائكة الارض
 وروى البخاري عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما انهم المختارون
 مع ابلين حين بعث الله سبحانه وتعالى لمجاردة الجن حيث
 كانوا سكان الارض فاندوا فيها وسفلوا الدما فقتلوه الا
 قليلا قد اخرجوه من الارض والحقوق جزاير الباطل وقتلوا الجبال
 وسكنوا الارض وخفف الله سبحانه وتعالى عنهم العبادة واعطى
 ابلين الارض وملك السما وخزانه فكان يعبد الله سبحانه
 وتعالى نار في الارض ونار في السما واخري في الجنة فاخذ

الجب

الجب فكان من امره ما كان وقال اكثر الصحابة والتابعين رضي الله
 تعالى عنهم كل الملائكة لعموم اللفظ وعدم التخصيص انتهى وفي شرح
 نقد العقبة ابي الميث السمرقندي الملاء عند المتكلمين جسم
 لطيف يتشكل باسكال مختلفة بقدرته الله سبحانه وتعالى اصله
 مالك بتقديم الصورة ثم قلبت وقدمت اللام فقبل ملائكتهم تركت
 هزلة للتخفيف فقيل ما لده فلما جعلوا ردها اليه تعالى ملائكة
 وملائك الي ان قالوا ناسيت الملائكة ملائكة لانهم رسل الله
 سبحانه وتعالى الي من شاعر جماده والايانهم ان يؤمن بانهم عباد
 مكرمون غير البشر والجن لا يعصون الله ما امرهم ويقضون
 ما يؤمرون جعلهم الله سبحانه وتعالى رسلا الي من شاعر عباده مطهرين
 عما ينلي البشر من انواع الشهوات والافات والناسل واشباه
 ذلك ليسوا باولاد الله سبحانه وتعالى لا ولد الخادم ولا ولد
 ولادة تعالى الله عن ذلك ولو ليسوا بذكور ولا اناث بل خلقهم
 الله سبحانه وتعالى من نور كذا روي عن ابن عباس ومنزلهم
 مستقاون عند الله سبحانه وتعالى كمنزل البشر والملائكة
 المقربون هم الذكور ويون من الملائكة الذين حول العرش لجبريل
 وميكائيل واسرافيل ومن في وطيتهم وكل صنف منهم يكون
 ارفع في السجود فنفخ في الصور **مسبب** لانه هل كانت سجدة الملائكة
 لادم وكيف الحال قال في الفصول العمادية وتكلموا في ان
 سجدة الملائكة عليهم الصلاة والسلام قال بعضهم كانت الله
 سبحانه وتعالى ولكن التوجه لادم تشريفا وتكراما كالتقبة

في الصلاة فان قلوبنا لله عز وجل والتوجه الى الكعبة تشريفا
لها وقال بعضهم لا كانت الصلاة لادم عليه الصلاة والسلام
عليه وجه القيمة والاكرام ثم نضحت بقوله عليه الصلاة والسلام
لو امرت احد ان يسجد لامرت المرأة ان تسجد لزوجها انتهى
مسبب له اول من بعد لادم عليه الصلاة والسلام من الملائكة
الكرام جبريل كذا في قصص الانبياء للكسائي مسبب له من
افضل اسرافيل او جبريل الذي مشي عليه مشايخنا الحنفية ان
اسرافيل افضل من جبريل وهو الاصح مذكور في بيتية الدهر
من كتب مشايخنا وفي فتاوي ابن حجر الشافعي افضل اي الملائكة
جبريل واسرافيل وتعارضت الاحاديث في افضلها واكثرها يدل
عليها فضلية اسرافيل واطلق الفخر الرازي بانهم رسل الله واجاب
عن قوله سبحانه وتعالى الله يصطفي من الملائكة رسلا بان من
المتبين لا للتبعض وفي كلام جماعة غيره ان منهم رسلا وغيرهم
واعلاهم درجة حملة العرش فالخافون حوله فاكبرهم جبريل
وميكائيل واسرافيل وعزرايل فدليكة الجنة والنار فالموكلون
باطراف هذا العالم كذا في فتاوي ابن حجر مسبب له
وفي البيتية ان الملائكة ليسوا بذكور واناث وليس عليهم شعر
الهيئة ولكنهم مرد لان الذكر والفرج انما كانا الغضا المشهورة الركبة
اعني شهوة الاكل والشرب والجماع وليس لهم شهوة الجماع ولا شهوة
الاكل والشرب قال كذا روي عن قاضي القضاة ذكره البغدادي
قال واما جزاؤهم في دار الآخرة فالرضا والذكر الجليل والنظر

الي

الي الاشياء السارة والى الوجوه الحسنان لا الاكل والشرب كما هو حاله في
دار الدنيا لا يكون ولا يشربون انتهى مسبب له اجمع المسالك
بان الملائكة مومنون فضلا والتقوى ائمة المسلمين كما قاله القاضي
عياض ان حكم المرسلين منهم حكم النبيين سوا في العصمة مما ذكرنا
فصنعتهم منه والهم في حقوق الانبياء والتبليغ اليهم كالا نبييا
مع الام واختلافوا في غير المرسلين منهم فذهبت طائفة الى عصمة
جميعهم عن المعاصي واحتجوا بقوله سبحانه وتعالى لا يفتنونك الله
ما اخرجهم ويفعلون ما يؤمرون ويقول سبحانه وتعالى وما من
الا اله مقام معلوم وانا نحن الصافون وانا نحن المسقون ويقول
سبحانه وتعالى ومن عنده لا يستكبرون عن عبادته ولا يستغنون
يستجوبون الليل والنهار لا يفترون ويقول سبحانه وتعالى ان الذين
عز ربك لا يستكبرون عن عبادته الآية وقوله سبحانه وتعالى
كرام بررة ولا يمسسه الا المطهرون ونحوه من التسميات وذهبت
طائفة اخرى ان هذا اخصوص المرسلين منهم والمقرين قال القاضي
الذكوري والصواب عصمة جميعهم وتزويده من نصيبهم الرقيم عن
جميع ما يحيط من رتبهم ومنزلتهم عن جليل مقدارهم فما احتج به
من لم يوجب عصمة جميعهم فضة هاروت وماروت وما ذكر
فيها اهل الاختيار ونقله المفكرون وماروي عن عبد الوهاب بن عباس
في خبرهما وابتلايهما فاعلم انهما كرام الله سبحانه وتعالى
ان هذه الاخبار لا يروي من مائة شي لا صحيح ولا سقيم عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم وليس هو يؤخذ بقياس كذا في الشفاة قال

والذي في القرآن اختلف المفسرون في معناه والكرماني قال بعضهم
فيه كثير من السلف كما ذكره وهذه الاخبار من كتب اليهود وقرآنهم
كما قصه الله سبحانه وتعالى اول الايات من افترأهم بذل
بذل على سليمان عليه الصلاة والسلام وتكفيرهم اياه
وقد استوطنت القضية على شئ عظيم وهذا خبر في ذلك
ما يكشف غطاء هذه الاشكال ان شاء الله سبحانه وتعالى فاعلم
انه اختلف اولاء في هاروت وماروت هل هما ملكان او انسانان
وهل هما المراد بالملكين ام لا وهل القراءة ملكين بالفتح او ملكين
وهل ماني قوله سبحانه وتعالى وما انزل وما يعلمان من احد
ثابته ما اكثر المفسرين ان الله تعالى امتحن الناس بالملكين لتعليم
السمو ونبيه وان عمله كفر في تعليم كفر ومن تركه من قال الله سبحانه
وتعالى اما نحن فتنة فلا تكفر وتعليم الناس له تعليم انذار
اقولها لمن جاب طلب تعلمه لا تفعلوا كذا فانه يفرق بين امره
وزوجه ولا تختلوا بكذا فانه سحر ولا تكفروا ففعل هذا ففعل
الملكين طاعة وتصرفهما فيما امر به ليس بمعصية وهي لغز حقة
وروي ابن وهب عن خالد بن ابي عمران انه ذكر عن هاروت وماروت
وانهما يعمدان الناس السحر فقال من نزلها من هذا افقر بعضهم
وما انزل على الملكين فقال خالد لم ينزل عليهما ما نزلنا دون
لهما في تعليمه بشرط ان يبينوا انه كفروا انه امتحان من الله
وايضا فكيف لا نزلها عن كباير العاصي والفسق المذكور في تلك
الاجزاء وقول خالد لم ينزل يري ان ماني فيه وهو قوله

ابن

٢٥١
ابن عباس قال مكى وتغزير الكلام وما كفر سليمان يريد بالسحر
الذي افنت عليه الشياطين وانبعثهم اليهود قال
الحسن هاروت وماروت عجمان من اهل بابل وقراخي
الملكين بكسر اللام مسيلة المختار عندنا ان خواص بني
ادم عليه السلام وهم الانبياء والمرسلون افضل من جملة الملائكة
وعوام بني ادم من الاتقياء افضل من عوام الملائكة وخواص
الملائكة افضل من عوام بني ادم ونص قاضي خان عجمان هذا هو
المذهب المرضي وفي روضة العلماء ما راي الحسن البخاري ان
الامة اجتمعت على ان الانبياء عليهم السلام افضل الخلق
ونبينا محمد صلى الله عليه وسلم افضلهم وانفقوا على افضل
الخلق بقى بعد الانبياء عليهم الصلاة والسلام جبريل وميكائيل
واسرافيل وعزرائيل وجملة العرش والروحانيون ورسولان
وملائك واجموا على ان الصحابة والتابعين والشهداء والعلماء
افضل من ساير الملائكة واختلفوا ان ساير الناس بعد هؤلاء
افضل ام ساير الملائكة فقال ابو حنيفة ساير الناس بعد هؤلاء
المسلمين افضل وقال ساير الملائكة افضل خلافا لابي حنيفة
قوله سبحانه وتعالى يدخلون عليهم من كل باب سلام الاية
فاخبرهم يزورون المسلمين في الجنة والنزول افضل من الزاير
مسئلة النبي صلى الله عليه وسلم ارسلى
الى الملائكة على الاصح عند جمع محققين ومعين ارساله صلى الله
عليه وسلم الملائكة وهم معصومون انهم كفوا بتعظيمه والامان

به واشادة ذكره صلى الله عليه وسلم كذا في شرح الهزبة مائة
هل يرى الله تعالى الملائكة ام لا صرح ابن عبد السلام بمنع الرؤية
عن الملائكة ووافقه جماعة من المتأخرين لكن لا يريح الا الملائكة
يروى عنه كذا نص عليه امام هذه السنة والجماعة الشيخ ابو الحسن
الاشعري وغيره كما في الغيم والجلال بلقيدي كذا في فناء وي
ابن حجر الهيتمي **مسئلة** الجماعة غصدا بالملائكة كذا في
الصنف **مسئلة** هل يمكن للبشر غير الرسل والانبيا رؤية
الملاك ام لا قد صنف الامام السيوطي في احكام روية النبي
والملاك واستدل باحاديث واخباره ذلك فارجح اليها
ان شئت **مسئلة اول** من يادربا للعبود لادم عليه
السلام من الملائكة عليهم السلام جبريل وميكائيل ثم اسراييل
ثم عزراييل ثم الملائكة القربون عليهم السلام كذا في قصص الانبيا
لككساى قال ابن عباس رضي الله سبحانه وتعالى عنهما وكان
السجود لادم عليه الصلاة والسلام يوم الجمعة عند زوال الشمس
فبقيت الملائكة في سجودها الي العصر **مسئلة** رايت بخط
والهوى ولكن لم يحضرني الا من اين نخله ملك الموت اسمه عيايل
وليس اسمه عزراييل لانه لم يوجد هذا اللفظ في الكتاب
ولا في السنة التمهيد لكن في شرح الصدر والامام السيوطي واخرج
ابن ابي الدنيا وابو الشيخ ابن اثير بن اسلم قال سال ابراهيم صبي
الله عليه وسلم ملك الموت واسمه عزراييل وله عينان في وجهه
وعين في فقهه فقال يا ملك الموت ما تضع اذا كانت نفس

بالشرق

بالشرق ونفس بالمغرب ووقع الوفا بارضى والتقى الزحان
كيف يصنع قال ادعوا الارواح باذن الله فيكون بين اصبي
ها نين الى اخره **مسئلة** قال جماعة من العلماء ان الملائكة
لم يعطوا فضيلة حفظ القرآن الشريف لكنهم حريصون
عليه استأخروا من غيرهم كذا في شرح الهزبة **مسئلة** لم
يرسل الله صلى الله عليه وسلم جبريل علي صورته التي خلق عليها
الامرئين كافي شرح الهزبة **مسئلة** وردان جبريل عليه
الصلاة والسلام كان يتشكل للنبي صلى الله عليه وسلم في صورة
دحية الكلبي **اقول** وتشكل جبريل مع عظم صورته
وان لها استقامة جناح نشد الافق في صورة رجل غير بعيد
لان الاجسام المورانية تقبل الانصاف حتى تنصرف الصورة
حيثا كان القطر بعد الانكسار فتصير الصورة الكبيرة
منه صغيرة وهذا الي من قول بعضهم ان صورته الاصلية
باقية على حالها وصورة الرجل صورة اخري له وروحه
متعلقة بهما كما ان الابدال الذين تنقدهم صورهم في الوجود
وروحهم واحدة كذا في شرح الهزبة **مسئلة** وكل اسرافيل
عليه السلام بالنبي صلى الله عليه وسلم ثلاث سنين ثم وكل به جبريل
فجاء بالقرآن الشريف كافي شرح الهزبة **مسئلة** المكان المأخوذ
يلارمان قبر المؤمن قال الامام السيوطي في شرح الصدور
اخرج ابو نعيم عن ابي سعيد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول اذا قبض الله روح عبده المؤمن صعد ملكا الي السماء

والاربنا وكلنتنا بعبادك المومنين لكتب علمه وقد قبضته اليك
 فاذ لنا ان نسكن الي السما فقال صاي مملوءة من ملائكتي
 يسبحون في قبولان فاذ لنا نسكن الارض فيقول ارضي
 مملوءة من خلقي يسبحون ولكن قوما جبه قبر عبدك فاجابني
 وهلا في وكبراني الي يوم القيامة والنباه لعبدك واحترمه
 اليه في في الشعب وابن ابي الدنيا من حديث النبي وابن الموزني
 في الوقوعات من حديث ابي بكر الصديق وزاد فيه واذ كان
 العبد الكافرات صعد الملكان الي السما فقال لهما ارجعا
 الي قبره والعناء **مسألة** هذا راي جبريل عليه
 السلام ربه عز وجل ام قلت **مسألة** قال الامام السعدي
 في الهبة السنية البيهية اخبر ابو الشيخ عن زرارة بن ابي
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قال جبريل هك رايت رايك
 فانتفض وقال ان بيني وبينه سبعين حجابا من نور لودنوت
 من ادناها لا حترقت واحترجه موصولا من حديث النبي
 ان من مثله ثوال قبيلة اخبر ابو الشيخ عن طريق مجاهد
 عن ابن عمر عن طريق عن مجاهد قال ان بين العرش والملايكة
 سبعون الف حجاب من نور وقال واحترج ابو الشيخ عن وهب
 قال بين ملايكة محلة الكرسي وبين ملايكة العرش سبعون حجابا
 من الظلمة وسبعون حجابا من البر وسبعون حجابا من الثلج وسبعون
 حجابا من النور غلط كل حجاب منها مسيرة خمسمائة عام
 وبين الحجاب الي الحجاب مسيرة خمسمائة عام **مسألة**

ما الملكان

ما الملكان اللذان يتجاسر لخدمته داود عليه السلام عن ابن عباس
 رضي الله عنهما ان الله سبحانه وتعالى من جبريل عليه السلام
 وميكائيل اليه يسط الى الارض مثا لضر به الله تعالى لداود
 فسط في صورة خصمين ادبيين ومعهما نفر من الملايكة وذلك
 في يوم عبادة داود عليه السلام كذا في قصص الانبياء للملايكة
مسألة قال في شرح مقدمة العلامة ابي الليث السمرقندي
 وقيل كان بدوسجان ربي الاعلي ان ميكائيل خطر عليه باله
 عظمة الله سبحانه وتعالى فقال يا رب اعطني قوة حتي انظر
 الي عظمتك وسلطانك فاعطاه الله قوة اهل السموات
 فطار خمسة الاف سنة فنظر فاذا الحجب عليه حالها واحترق
 جثاحه من نور العرش فرسال القوة فاعطاه القوة ضعف
 ذلك فجعل يطير ويرتفع عشرة الاف سنة حتي احترق جناحه
 وصار في اخره كالفرخ وراي الحجاب والعرش عليه حاله فخر
 ساجدا وقال سبحان ربي الاعلي فرسال ربه تعالى ان يعيده الي
 مكانه واني حاله الاول وقد الف بعض علماء بيت المقدس
 فيما ينقلق باشاح الملايكة عليهم السلام التي تربي عند قبر
 حضرة موسى عليه الصلاة والسلام بارحاض في بيت المقدس
 واجاد واقاد وحرف فيها وقر فان شئت فاربع اليها والله سبحانه
 وتعالى اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب وصاحب الميزان يوم
 القيامة جبريل عليه الصلاة والسلام كذا في شرح السائرة والشوكل
 يد الصراط من الملايكة كسرون ذكره ابن الوردي في خريدة الحجاب

واختلف في عدد الملائكة التي على الانسان فقيل عشرون ملكا
 قال ملك عن يمينك على حسانتك وهو امين على الذي على يارك
 فاذا عثت حسنة كتب عشرا واذا عثت سيئة قال الذي على الشمال
 الذي على اليمين اكتب فقال لا فعله يستغفر او يتوب
 فاذا لم يتوب قال نعم اكتب ارحم الله منه فبئس القربين
 ما اقل مراقبته لله واقل استحيائه لقول الله سبحانه وتعالى
 ما يلفظ من قول الا لديه رقيب عتيد وملكان يمين
 يديك ومن خلعت لقوله سبحانه وتعالى له معقبات من
 بين يديه ومن خلفه يحفظونه من امر الله ومالك قابض على
 راسيته اذا تواضع لله عز وجل رفعه واذا تجبر على الله عز
 وجل قصمه وملكان على شفتيك ليس يحفظان عليك الا
 الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وملك على فيك لا يدخل
 الجنة ان تدخل فيك وملكان على عينييك هولا عشرة
 امدان على كل ادمي فتتزل ملائكة الليل على ملائكة النهار
 وهولا عشرون ملكا على كل ادمي وابليس بالنهار وولد
 بالليل قال الغائب فان قلت للملائكة التي ترفع عد العبد في اليوم
 هم الذين ياتون عدا ام غيرهم قلت الظاهر انهم هم وان
 ملكي الانسان لا يتغير ان عليه ما دام جوارحه فقول الملكين
 في الحديث المذكور ارحم الله منه فبئس القربين وهذا الدعاء انما
 يكون عند طول الصلوة والاماضية اليوم والساعة ليسال الراحة
 منها التي واختلفوا في موضع جلوس الملكين من الانسان فقال

الصحاح

٢٥٦
 الصحاح مجلسهما تحت الشجر على الحنك قال ومثله عن الحسن
 وكانا يجبه ان ينظرا عنفقتة وروى ابو نعيم في تاريخ
 اصبر ان الله صلى الله عليه وسلم قال نقوا نفواكم بالخلال
 فانها مجلس الملكين الذي بين الحافظين وان مدادهما
 الريق وقلمهما اللسان وعيبيهما شئ اضر من بقايا الطعام بين
 الانسان قال ابو طالب المكي في تفسيره يروي ان الملك على باب
 الانسان قال ابو طالب وهذا تمثيل في القرب والتسجانه
 وتعالى اعلم بكيفية ذلك واما الذي يكتب فيه الحفظه فاول
 من رقا قاله سبحانه وتعالى في كتابه مسطور في رق منشور
 على احد الاقوال فيه قال سبحانه وتعالى ونخرج له يوم القيامة
 كتابا يلقاه منشورا قال البغوي وفي الآثار ان الملك سبحانه وتعالى
 يامر بطي الصيغة اذا تم امر طره فلا تنشرالي يوم القيامة
 والظاهر ان هذه الكتابة التي تكتبها الملائكة ليست بمد
 الا حرف ويرد عليه ان الغرالي ذكر عن الدع المحفوظ المكتوب فيه
 ليس يعرف قال واما ثبوت المعلومات فيه كثبوتها في العقل
 والله اعلم واختلفوا فيما تكتب الملائكة على بني ادم فتقول البغوي
 عن مجاهد وابوطالب عن الحسن وقتادة انهما يكتبان كل شئ
 حتي انينه في مرضه **مسبب** لعله هل تسال الملائكة ام لا
 قال السيوطي نقلا عن بعضهم الظاهر عدم السؤل **قول** الص
 احكام الجان الي اخر **اقول** وقد ظفرت بفضل الله سبحانه
 وتعالى ومنه وكرمه باكام المرجان في احكام الجان وهذا ان نقل عنه

في بيان احكام الجان

الألوكة

ومن غيره والله سبحانه وتعالى هو المعين وهو رب العالمين
لا شريك له ولا زوجة ولا ولد له ولد ولم يولد له ولم يعلم ان الجن
خلاف الانس من جنه الليل واجنه وجن عليه غطاء وسترة
واما سمي الجن جانا لاستخفافهم واستتارهم عن العيون وعندهم
جنتنا الجنين جنينا والجنة للحرب تسترها **فان قلت**
فما في هذا يلزم تسمية الملائكة بالجن لحصول الاستتار عن العيون
قلت الاسماء المستتقة لا تتناقض الا نري ان الخافضة من
بذلك لا تتناقض من الخفي وهي لا تجي فيها ولا يقال نطق بالصور
فانه يجبا فيه ولا يسمى خافية وقد خلق الجن قبل ادم عليه
السلام بالفي عام واصل خلق الجن من نار كما قال سبحانه وتعالى
وخلق الجنان من نار **فان قلت** الجن نار
والشرب تضرهم وعرق فكيف تحرق النار النار **قلت**
الجواب وبالله سبحانه وتعالى التوفيق اضافة الشياطين والجن
الي النار مثل اضافة الانسان الي الطين والتراب والنفث والمراد
به في حق الانسان ان اصله الطين وليس الادمي طينا حقيقة
لكنه كان طينا كذلك الجن كان ناريا في الاصل **فان قلت**
هل الشهاب ينفصل عن محله ام لا **قلت** قال ابن حجر
وعلم من قول ابن عباس رضي الله سبحانه وتعالى عنه ما سئل
نارا ان الكوكب لا ينفصل عن محله وانما الذي ينفصل عنه ذلك
اي الشعلة وقيل ينفصل ثم يرجع الي مكانه واعلم انه لم يخالف
احد من طوائف المسلمين في وجود الجن قال الشيخ تقي الدين بن

تيمية

تيمية لرجحنا احد من طوائف المسلمين في وجود الجن وجمهور
طوائف الكفار على اثبات الجن واما اهل الكتاب من اليهود
والنصارى فهم يقولون بهم كما قرأ المسلمون وان وجد فيهم من ينكر
ذلك وان كان جمهور الطائفة مقررين بذلك وهذا لان وجود الجن
نواثر به الاخبار والانبيا نقلا معلوما بالاصطلاح انهم عقلا
فاعلمون بالارادة بل ما هو من هنيئ لا يسوا صفات ولا اعراضا
قائمة بالانسان او غيره كما يزعمه بعض الملاحدة فلما كان امر
الجن متواترا عن الانبيا عليهم الصلاة والسلام متواترا
معلوما ظاهرا يعرفه الخاصة والعامة لم تكن طائفة من
طوائف المؤمنين بالرسول ان ينكروهم فالمقصود هنا ان جميع
طوائف المسلمين يقررون بوجود الجن وكذلك جمهور الكفار
كعامة اهل الكتاب وكذلك عامة كسرى هندكي العرب
 وغيرهم من اولاد الشام والهند وغيرهم من اولاد حام وكذلك
جمهور الكنائس واليونانيين وغيرهم من اولاد يافث المجاهير
الطوائف يعرفون بوجود الجن الى اخره والجن اجسام
نارية تقدر على التشكل في الصور المختلفة اي بقدرها
السبحانه وتعالى على التشكل في الصور المختلفة **قول** المص
لا خلاف في انهم حكفون الي اخر **اقول** قال القاضي
بدر الدين قال ابو عمرو بن عبد البر الجن عند الحاجة مكفون
مخاطبون لقوله سبحانه وتعالى فاي الارباب تكذبون وقال الرازي
في تفسيره اطبق الكل على ان الجن كلهم مكفون وحكي عن

بعضهم عن الحشوية انهم مضطرون الي افعلهم والهم ليسوا
مكلفين قال والدليل على انهم مكلفون حاشي القرآن الشريف
من ذم الشياطين ولعنهم واتخذهم من عوايلهم وشرهم وذكرهم
الله سبحانه وتعالى من العذاب وهذه الخطا لا يفعله الله سبحانه
وتعالى الا لمن خالف الامر والنهي اي ان قال ويدل على ذلك ايضا
بانه كان من دين النبي صلى الله عليه وسلم لعن الشياطين والبيان
عن حالهم وانهم يدعون الي الشر والمعاصي ويوسوسون بذلك
وهذا كله يدل على انهم مكلفون وقوله سبحانه وتعالى قل
اوجي الي انه استمع نعر من الجن الي قوله سبحانه وتعالى
فامناه ولن نشرك بربنا احدا الي غير ذلك من الايات الدالة
على تكليفهم وانهم مأمورون من ربهم واعلم انهم في الجنة
وكا فدهم في النار قال العلاجي في فصوله والمخاطبون اربعة
اصناف بمقادير الجن والشياطين وكل من امن من بني ادم
عليه الصلاة والسلام فهو من اهل الجنة وكل من اطاع الله
تعالى من الملوك فهو من اهل الجنة وكل من عصى الله تعالى منه
فعليه العقاب كهاروت وحاروت وكل من كفر بالله عز وجل
فهو من اهل النار كما يليق فان ابليس من الملوك عند البعض ومن
الآخرين هو من الجن لقوله سبحانه وتعالى فسجدوا الا ابليس كان من
الجن وكل من امن من الجن فله الجنة وكل من كفر منه فله النار
قال القشيري وعلي القول بان من الجن من الجنة لا يرون الله
سبحانه وتعالى كما ان الملائكة لا يرون الله تعالى سوى جبريل عليه

الصلاة

الصلاة والسلام فانه يركب مرة واحدة وثابتة ذلك انه ليس
للملائكة تشريف الروية لان الروية جز الطاعة في الاحرة
وجزا طاعتهم اجابة دعواتهم والوعيد على العصية نقل ذلك
في تفسير العلاجي والشياطين كلهم في النار ولا ثواب للملائكة
والجن عند اي حبيبة لان القياس ان لا يستحق العبد الثواب
على الله سبحانه وتعالى بالطاعة الا انه تعالى وعد بان يفر لهم
لقولها فوعدنا اجيبوا داعي الله وامنوا به يفر لكم من ذنوبكم
الاية وقال ابو يوسف ومحمد والشافعي للملائكة والجن الثواب
لانه اذا كان عليهم العقوبة في المعاصي فلم الثواب في الطاعة لكن
ليس لهم اكل ولا شرب في الجنة الجاهل وفي الام المرجان عن ابن عباس
انه قال المخلوق اربعة خلق في الجنة كلهم وخلق في النار كلهم
وخلقان في الجنة والنار فاحا الذي في الجنة كلهم والملائكة
واما الذي في النار كلهم الشياطين واما الذي في الجنة والنار
فالانس والجن لهم الثواب وعليهم العقاب انتهى كلامه وفي
شرح يقول القيد للشيخ العلامة الوالد فاق **وقال**
قال في شرح الرازي الشياطين خلقوا للشر الا واحدا منهم قد
اسلم لما بقي النبي صلى الله عليه وسلم وهو هاشم بن ابراهيم بن لاقس
ابن ابليس فعلم النبي صلى الله عليه وسلم سورة الواقعة والمرسلات
وعم وكورت والكافرون والاحقاص والموذنين فانه مخصوص
من بينهم انتهى **قول** المصم ومنه الفقر البيضة **فرا**
المراد بالبيضة التي تلبس فوق الراس من الحديد **فرا**

المصنف فثبت النكاح الي اخره **اقول** وفي فتاوي محرم
 المتأخرين ابن حجر نزيل مكة المشرفة قال وفي مروج الحبا بله انهم
 مكلفون في الجملة وان كانوا في النار ومنواهم في الجنة اي وهو من
 جمهور العلما حتى ابو حنيفة رحمه الله سبحانه وتعالى خلا فالما نقل
 عنه انه لا ثواب لهم الا النجاة من النار فيكونون نزايا انهم
 وان ثواب موطنهم في الجنة كقولنا نزل بعد ان قام الدليل
 على كونهم مكلفين واذا ثبت انهم مكلفون فكيفما جرت عليهم
 الاحكام الجارية علينا في العبادات والمعاملات والنفقة على
 الزوجات وعلينا لهما اذا صح النكاح منهم على القول الضعيف
 اذا اوضح انه لا يصح نكاح ادي جنية كعكس لانهم من غير جنسنا
 فهم بمثابة بقية الحيوانات قال وقد وقع لنا في ابتداء الطلب
 ان بعض مشايخنا من جمع بين العلم والصلاح فزوجه انكحتم
 فتوقفنا فيه وبحثنا معه في ذلك ثم جانا في يوم فقال رايت
 النبي صلى الله عليه وسلم البارية في النوم فسأله عن ذلك فقال
 لي اجعل نكاح البقرة اي ولا تجعل نكاحهم لانهم من غير الجنس
 ويؤيد ذلك قوله سبحانه وتعالى ممننا علينا والله جعل
 لكم من انفسكم ازواجا فلوجاز التزويج منهم لمقات ذلك الامتنان
 فعلم ان الآية دالة ايضا على عدم صحة نكاحنا منهم فهو المعتمد
 انتهى **قول** المصنف وقد استدرك بعضهم على تحريم
 نكاح الجنيات بقوله تعالى والله جعل لكم من انفسكم ازواجا
اقول لم يتعقب المصنف ذلك ولا يفي فيه نظر لانه

يرجع

يرجع الى الاستدلال بمفهوم الصفة وهو ليس بحجة عندنا كما هو
 مقدر في كتب الاصول كما يصره اهله **اقول** واذا الركن
 عندنا حجة فيحتاج القائل بعدم صحة نكاح الجنية من الحنفية
 الي دليل واضح يصرح بحجة لما ادعاه والله سبحانه وتعالى اعلم **اقول**
 وظهري في الاستدلال على عدم صحة نكاح الجنيات طريق وهو ان
 نقول الاصل في الفروج الحرمة لان الشارع اذن في نكاح الاثان
 من بني ادم عليه السلام بقوله سبحانه وتعالى فانكحوا مطالبكم من
 النساء الاية والنساء اسم للاثان من بني ادم خاصة كما في اكام المهرجان
 تبقى الاثان من غير بني ادم على اصل الحرمة هذا ما ظهر والله
 سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف ومنها لا يجوز قتل
 الجنين بغير حق **اقول** قضية هذا ان يقتل المقاتل
 اذا كان الجنين مسلما او ذميا لانه حينئذ محقوق الدم على
 التأييد ولما رآه منقولاً والله سبحانه وتعالى اعلم **قول**
 المصنف الرابعة صرح ابن عبد السلام الخ **اقول** اعلم
 ان الكلام في الرواية في مقامات ثلاثة الاول في تحقيق معناها
 تحت محل النزاع بيننا وبين المعتزلة فنقول اذا نظرنا الي
 البدر والشمس مثلا فزيناها ثم اعحصنا العين فانا نعلم
 البدر والشمس عند التغييض علما جليا كذلك في الحالة الاولى امر
 رايد والاكشاف اكل واتم وكذا اذا علمنا شيئا علمنا ما جليا ثم
 رايناها فانا ندرك بالبدية تفرقة بين الحالين وهذا
 الدور المشتمل على الزيادة تسمية الرواية المقام الثاني في جوارها

عقلا وسعها والثالث في وقوعها سماعا المقام الثاني فقال
 الامدي اجمع الاية من اصحابنا عليه ان رويته تعالى في الدنيا
 والاخرى جارية عقلا واختلفوا في جوازها سماعا في الدنيا
 فان ثبت قوم ونفاها اخرون وهلم يجوز ان يري في المار ففيل
 لا وقيل نعم والحق انه لا مانع من هذه الروية حقيقة ولا خلاف
 عندنا انه سبحانه وتعالى نزيه ذاته المقدسة والمعتزلة حكوا
 بامتناع رويته عقلا لذوي الحواس واختلفوا في رويته
 لذاته الشريفة واحاد المقام الثالث فقد اطبق لاهل السنة
 على وقوع الروية في الآخرة واختلفوا في وقوعها في الدنيا وذا
 علمت الرؤيا قلنا انه قد وقع الخلاف هل للملايكة نزيه الله
 سبحانه وتعالى في الجنة فنصر بعضهم بان الملايكة في الجنة
 لا يرون الله سبحانه وتعالى لكن استثنى بعضهم جبريل عليه
 السلام بانه يري ربه عز وجل مرة واحدة كما في الفصول الهامة
 قال الشيخ جلال الدين السيوطي في كتابه تحفة المجالس الثانية
 الملايكة فذهب الشيخ عز الدين بن عبد السلام الى انهم
 لا يرون ربه ولا نبيهم لم يثبت لهم ذلك كما ثبت للمؤمنين من البشر
 الي ان قالوا لا قوي انهم يرونه فقد نص على ذلك امام اهل
 السنة والجماعة الشيخ ابوالحسن الاشعري في كتاب الابانة
 في اصول الديانة وقد تابعه عليه ذلك الامام الحافظ البيهقي
 واحاد الكلام في روية النسالة جلاله في هذه المسئلة ثلاثة
 اقوال طلعا ذكرها ابن كثير الاول انهم لا يرون لانهم مقصورون

في

في الخيام ولانه لم يرد في احاديث الروية نصريح برويتها والله
 سبحانه وتعالى اعلم بالتالي انهم يرون اخذ من عمومات
 النصوص الواردة في الروية **اقول** ويؤيد ذلك القاعدة
 الاصولية وهي ان الجمع المذكور بعلمة المذكور يتناول المذكور
 والاثاث عند الاختلاط ولا يتناول الاثاث المنفردات الثالث
 انهم يرون في مثل ايام الاعياد فانه سبحانه وتعالى يجلي في
 مثل ايام الاعياد لاهل الجنة تجليا عاما فيرئيه في مثل هذه
 الحالة دون غيرها والله سبحانه وتعالى اعلم **فان قلت**
 هل موصوفوا البشر من الامم السابقة كذلك ام لا **قلت** قال
 ابن ابي حنيفة فيه احتمالان والظاهر مساواتهم لهذه الاستيفاء في الروية
 تقلد العباد لجلال الدين السيوطي رحمه الله سبحانه وتعالى
 والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف ومنها انه لا يجوز
 التقريب بين صغير ومعلم **اقول** اطلق المحرم التقريب
 فمثل المحرم التقريب وغيره وهو ليس كذلك فان للنعم معلول
 بالقرابين المحرمة للتكاح حتي لا يدخل فيه محرم غير قريب ولا قريب
 غير محرم وهذه افيده اصحاب المتن بذي الرحم المحرم من جهة
 المحرم ومما نبه عليه ما قلت المصنف في شرحه عليه اكثر فاذا علمت
 ذلك علمت ما في كلام المصنف هنا من الاطلاق ومن العجب ان المحققين
 كيف مر علي هذا القام ولم ينهه عليه والله سبحانه وتعالى اعلم
 هو الموفق **قول** المصنف الا في عشر مسائل **اقول**
 قال المصنف في شرحه المحال عليه بعد ان ذكر المسائل مفصلة

في بيان احكام الخيام

هذه عشر مسائل يجوز التفريق فيها ولا بأس بسردها وإذا كان المالك
 كافرا واعتاقه وتدريبه واستبدل دها وكتابتها وببعضه
 من حلف بعقده وبيع واحد من ثلاثة بالشرط السابق والحاقه
 عشر إذا كان الصغير مراهقا ورضيت أمه ببعضه فإنه يجوز
 كما في فتح القدير **قوله** المحض هذا إذا كان الموهوب له حرا
 أما إذا كان ذوا الرحم المحرم عبدا أبي آخر **قوله** أطلق
 المحض فمثل كل الصور وليست كذلك فإنه في بعض الصور لا يرجع
 فإنه لو وهب لعبد أو العبد ذوا رحم محرم من الواهب وسيد
 هذا العبد أيضا ذوا رحم محرم من الواهب فإنه لا يرجع في المنة
 بالاتفاق على الأصح كما ذكر المصنف في البحر الرائق وغيره في
 غيره من المختبرات وبمرج شيخ الإسلام الوالد في منع
 الفغار فقال ولو كان أي العبد ومولاه ذوا رحم محرم من الواهب
 فلا رجوع في أي في المنة للواهب اتفاقا على الأصح لأن المنة
 لا يها وتقت منع الرجوع كذا في المبسوط انتهى والله سبحانه
 وتعالى أعلم **قوله** إلا أن يقال مراده إذا كان سبيدا
 اجنبيا بدليل قوله لا يها في الحقيقة لسيدته وهو اجنبي **قوله**
 المصنف ومنها لا يجسبون بدين الفرع **قوله** تحمل هذا
 تام بتردي الحاكم فإنه إذا أتم وجبى قال **قوله** في نحو اهراذه
 رجل له علي به مرام أو دين آخر فافترأ أقام البيعة فإنه
 لا يجسب تام بتردي الحاكم فإذا أتم وجبى **قوله**
 المصنف ولا يفتني ولا يشهد أحدهما للاخر **قوله** أي لا

يتفق

٢٥٩
 يفتني إلا صلا لفرعه ولا يشهد إلا صلا لفرعه ولا الفرع أصله قلت
 وما يرد على إطلاق المصنف ما ذكره ففيه النفس قاضيه حان لو شهد لابن
 ابنه على ابنه جاز قال وإذا شهد الرجل لابن ابنه جاز أن يشهد أنه وقد
 نظرهما ابن وهبان في منظومته وكذا الشيخ عبد البر بن الشيخ وأما
 وتعالى أعلم **قوله** المصنف ومنها لا يجوز قتل أصله الكافر الحربي
 أقول ومع هذا الوقت لا يجب عليه شيء لعدم العام وقد قال عمر بن
 مالد قال رجل لرسول الله صلى الله عليه وسلم لقيت أبي في العدو فسمعت
 منه نقالة لك فقتلته فسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ولو كان فيه شيء لبيته عليه الصلاة والسلام أنه لموضع الحاجة
 كذا ذكره الزيلعي أقول قول الإمام الزيلعي لا يجب عليه شيء يفيد
 أنه لا أثر عليه أيضا لأن شيئا في قوله لا يجب شيئا تكرر في سياق النفي
 فيعم فيفيد نفي الفصا ص والدية والكفارة والام كما هو ظاهر أقول
 وعليه هذا فلا يصح قول المصنف لا يجوز إلا أن يحمل كلام الزيلعي وهو
 قوله لا يجب عليه شيء أي من فصا ص أو دية وغو ذلك والله سبحانه
 وتعالى أعلم **قوله** المصنف ومنها لا يجوز مساقعة الفرع
 الأبار أن أصله أقول أطلق المساقعة فمثل السفر للجنان والجهاد
 والعلم وغير ذلك وفي النصول القلاية وإن سافر في العلم بغير إذن
 أن لم يحتاج إلى خدمته فلا بأس به فيلهذا إذا كان ملحقا أما إذا
 كان أسرى صبيح الوجه فلها ما منع من الخروج إلى موضع تولم الفتنة
 والنسوة وإن لم يحتاجا واحتاج أحدهما إلى الخدمة أو النفقة
 أن لم يقد رعا أن يخلف نفقتهما وأجر خدمتهما أو قدر على كل ذلك

الألوكة

تكون الطريق حذفا غالبا لا يخرج الا باذنها فان كان الغالب هو السلام
له الخروج الى ذلك بغير رضاها ان خلف نفقتها واجر خذ منها ولا
يخرج الى الجهاد بغير اذنها ما لم يكن الشئ عاما وان لم يحتاج الى
شي لكن دخل عليها مشقة لوجهه الى ذلك او اذن احد هادون
الاخر لا ينبغي له ان يخرج لان اطاعة امرها فرض عيني ما لم تكن له
معصية انتهى وفي شرح الكنتل المزيلي رحمه الله سبحانه ونعالي في
كتاب الجهاد قال الولد يخرج بغير اذن والديه يعني اذا كان النفي
عاما ربي غير النفي العام لا يخرج الا باذنها وكذلك سفر فيه خطر
لان الاشتقاق عليه يضرها وان لم يكن فيه خطر فلا بأس بان يخرج بغير
اذنها اذا لم يضعها والاجداد والجدات مثلها عند عدمها انتهى
واذا تأملت ما نقلته لك علمت كيف اطلاق المصنف علم ادر ما حكمة
عدم تعرض المحشي لهذا المقام والله سبحانه ونعالي اعلم **قول**
المصنف ومنها عدم خيار البلوغ في تزويج الاب والجد فقط اقول
ظاهر كلامه ان النكاح يصح ويلزم ولا خيارا ما سوا كان بغير فاحش
اولا وسوا كان مأكفوا ولا ظهر سوا اختيار الاب والجد اولي الامر
كذلك فانه اذا زوج الاب والجد صغيرته بغير فاحش او بغير كفوف ظهر
سوا اختيارها لا يصح النكاح قال العلامة كمال الدين في فتح القدير
ولو كان الاب معروفا بسوا اختياره بجانته ونسقا كان العقد باطلا
عليه قول ابي حنيفة غير الصحيح ومن زوج بنته الصغيرة القابلة
للتحلق بالخير والشر من يعلم انه شرب فاسق ظهر سوا اختياره ولا
نزل النظر هنا منطوق به فلا يعارضه ظهور ارادة مصلحة نفوت

ذلك

ذلك نظر الى شفقة الابوة انتهى **اقول** وقد صرح بذلك
شيخ الاسلام الوالد في مختصر تنوير الابصار فقال ولولي الكاح
الصغير والصغيرة ولو ثيبا ولزده ولو بغير فاحش او بغير كفوف
ان كان الولي ابا او جد الم يعرف منهما سوا الاختيار وان عرف لا انتهى
اقول وهذا تخيير حسن يعني به والله سبحانه ونعالي احكمهم
هو الموفق للصواب **قول** المصنف وتخيير اصول الموطوعة
وفروعا **اقول** اي يترتب ذلك عليه اذ خال الحشمة
اطلاق الموطوعة فمثل الموطوعة بالنكاح والزنا وهو كذلك واطلق
الوطي فمثل كل وطى **اقول** وقد صرحوا بان لا يوطي امرأة
رثانه فافضاها لا يثبت بذلك الوطى حرمة المصاهرة قال
المحقق الكمال في شرح الهداية وثبوت الحرمة بالنكاح حقيقة
بما اذا لم يفضها الذين فان افضاها لا يثبت هذه الحرمة
لعدم تيقن كونه في الفرج الا اذا حبلت او علم كونه فيه **اقول**
ودخل في اطلاق المصنف الموطوعة المشتبهة حالا او ماضيا
كالجوز السوها عند ابي حنيفة ومحمد كما ذكره كثير من المشايخ
في الكتب المعتمدة وهو مشهور بين الفقهاء فاطلاق المصنف في غير
محله ولقد افتره الفاضل المحشي على هذا الاطلاق ولما اردنا الحكمة
في ذلك والله سبحانه ونعالي هو الموفق وقد ذكر المصنف ذلك
بنفسه في البحر فقال عند قول صاحب الكنتل والزنا والدمس
والنظر بشبهة يوجب حرمة المصاهرة وليتبدل الموطوعة لانه ان
تكون مشتبهة حالا او ماضيا لان الرنا وطى مكلف في ثبوت مشتبهة حاله

اعلم ان الحكم
سواء في غير النكاح

وشبهته كلو جامع صغيرة لا تشتهى لا تثبت الحرمة فعن ابي يوسف
 بنو ثقاتنا ساجد الجوز الثنوها ولها ان العلة وطيب سبب للولد وهو
 منت في الصغيرة التي لا تشتهى بخلاف الكبيرة لجواز وقوعه
 كما وقع لابراهيم عليه السلام وركبها عليه السلام قال في فتح القدير
 وله ان يقول الامكان العقلي **قول** المصنف فقالوا من الفاسد
 الصلح عن انكار بعد دعوي فاسدة **اقول** ما ذكر المصنف
 هنا من فسار الصلح على انكار بعد دعوي فاسدة **قول**
 ضعيف كانه عليه الصلاة في شرح الوقاية قال وهن
 المسائل المهمة انه هل يشترط صحة الصلح صحة الدعوي ام لا بعض
 الناس يقولون يشترط لكن هذا غير صحيح لانه اذا ادعي حقا لم يزل
 في دار فصول عليه شي يصح الصلح عليه ما مر في باب الحقوق
 والاستحقاق ولا شك ان دعوي الحق المحمول دعوي غير صحيح
 وفي الذخيرة مسائل تقيدها قلنا انتهى وفي جواهر الفتاوى
 في كتاب الصلح على الانكار بعد دعوي فاسدة لا يصح ولا بد من
 ان تكون الدعوي صحيحة حتي يكون الصلح على الانكار بعد
 صحيحا لان المديي ياخذ ما ياخذ في حق نفسه يدعي يدعي
 او عين ما يدعي او بعض ما يدعي فلا بد من صحة الدعوي حتي
 يكون ثابتا في حق نفسه **اقول** لكن تقدم لك ان هذا قول
 ضعيف وفي تنوير الابصار للشيخ الولد والصلح عن الدعوي
 الفاسدة يصح وعن الباطلة لا **قول** المصنف وخيار
 الكمية **اقول** صورته ان يقول رجل لا خراش نريت

احكام العقود

عام الفهم

هذا

هذا بهذه الدراهم التي في هذه الخا بية فقال بعث بها ثم رايت الدراهم
 فله الخيار وهذا يسمى خيار الكمية انتهى فائدة ولشأننا خيار
 يسمى خيار كشف الحال وهو ان الانسان اذا اشترى مثلا طعاما
 باننا او جمل لا يعرف قدره يجوز البيع لكن المشتري الخيار كما افاده المصنف
 في البحر الرائي عند قول صاحب الكثر وبانا او جمل لا يعرف قدره وقد
 اوصل المصنف في البحر الخيارات الى ثلاثة عشر خيارا **اقول**
 المصنف الفسخ هل يرفع العقد من اصله او فيما يستقبل الي اخره
اقول قال الزيلعي في شرح الكثر في باب خيار العيب حكم الفسخ
 يظهر بما يستقبل لا فيما مضى ثم قال الانزي ان الواهب اذا رجع في
 الهبة كان فسخا في حق ما يستقبل من الاحكام لا في حق ما مضى
 حتي لا يجب عليه الواهب زكاة ما مضى من السنين قال شيخ الاسلام
 قول القائل بان الرد بالقضاء فسخ للعقد وجعله كانه لم يكن
 متناقض لان العقد اذا جعل كانه لم يكن جعل الفسخ ايضا كانه لم
 يكن لان فسخ العقد يردون العقد لا يكون فاذ انقضى العقد من
 الاصل انقضى الفسخ من الاصل فاذ انقضى الفسخ عاد العقد
 لانعدام الاماينا فيه فيتمكن من هذه الدعوي ودور تناقض من هذا
 ولكن يقال يحل العقد كانه لم يكن في حق المستقبل دون الماضي
 انتهى والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف فقال في البرازية
 الكتابات من الصلح والاخر من على ثلاثة اوجه **اقول** قال
 الزيلعي في شرح الكثر من مسائل شي ثم الكتاب على ثلاثة مرات
 مستين مرسوم وهو ان يكون معنونا اي مهدرا بالعمارة وهو ان

احكام الكثر

يكتب في صدره من فلان ابني فلان علي ما جرت به العادة في تخطيط
الكتاب فيكون هذا كالسطح فلزم حجة ومبني غير موسوم كالكتاب
علي الجدران واوراق الاشجار وعلي الكاغد لا علي وجه الرسم
فان هذا يكون تعو لا نه لا عرف في اظهار الامر بهذا الطريق فلا يكون
حجة الا بانها مري احرا اليه كالنية والاشهاد عليه والاملا علي الغير حتي
يكتم لان الكتابة قد تكون للجربة وقد تكون للتحقيق وهذه
الاشياء تتغير الجمة وقيل الاملا من غير اشهاد لا يكون حجة والاول
اظهر وغير مستبني كالكتابة علي الهوي او الماء وهو بطله كلام غير
مستوع ولا يثبت به شي من الاحكام وان نوي انني **قول** المص وان قال
الكتاب اذ وصل اليه فانت كذا فانه يصل لا تطلق **اقول**
فلو كتب في قرطاس اذ اتاك كتابي هذا فانت طالق ثم نسخ في كتاب
اخر وجعله ثباتها الاول ايضا واجتمعت طلقت ثنتين قضيا
ويقع واحدة ديانة كذا في مجمع الفتاوي من كتاب الطلاق **اقول**
ولم يذكر المصنف حكم الاستثنا في البيه بالكتابة ولا حكم ما لو اكره علي
كتاب طلاق زوجتيه فاما الاول فقال في مجمع الفتاوي في كتاب الطلاق
في فتاوي قاضي طبرستان اذا كان الطلاق واستثنى بلسانه او طلق
بلسانه واستثنى بالكتابة فهل يصح قال لا رواية لهذا وينبغي
ان يصح في فصل الكتابة منه انتهى واما الثاني ففي مجمع الفتاوي ايضا
وفي فتاوي قاضي خاوند صاب اكره بال ضرب والحبس علي ان
تكتب طلاق امراته فليتب فلا نه بنت فلا نه طالق لا تطلق لان
الكتابة من الغايب جعل كالخطاب من الحاضر الحاجة فلا حاجة

ها هنا

ها هنا حيث احتج الي ضرب والحبس انتهى والله سبحانه وتعالى
اعلم **قول** المص ويراد عليها الشهادة فلا تغفل شهادة كافي الله
اقول اي شهادة الاخرى **اقول** وفي منية المفتي شهادة
الاخرى لا تغفل في حادثة ما والله سبحانه وتعالى اعلم **قول**
المصنف ومنه من قتر الامتداد بسنة الي آخر **اقول** الذي
قد مر بسنة هو الامام المرتضى قال الزيلعي في شرح التلويثم قدر
الامتداد هنا المرتضى هنا بسنة وذكر الحاكم ابو محمد رواية عن ابني
حسين رحمه الله سبحانه وتعالى فقال ان رامت العقلة الي التوي يجوز
اقراره بالاشارة ويجوز الاشهاد عليه لانه محج عن السطو بمعني
لا يبرحي رواه فكان كالاخرى قالوا وعليه الفتوي **قول**
المصنف والنسب **اقول** يعني نقير اشارة غير الاخرى
وغير عقلي النسان في ثبوت النسب والمسئلة المذكورة في جامع الفصولين
قال عبيد بن عمير فقول له هذا ابني فادعي براسه اي نعم ثبت نسب
منه ولو قيل له اعتقت هذا الفتي فادعي براسه اي نعم لا يعنى والفرق
ان النسب محتاط في اثباته الاتري اني انه يثبت بلا دعوي ولا كذلك
العتق **قول** المصنف والافتاء الي اخره **اقول** اي نقير الاشارة
في الافتاء قال في مجمع الفتاوي في كتاب الوصايا بعد ان ذكر ان
الاشارة تكفي من المفتي فرق بين هذا وبين الشهادة والوصية
فان الشاهد اذا اشار براسه او الرض اذا اشار للوصية لا يكفي
والفرق ان الوصية والشهادة حكم لا يتعلق باللفظ والاشارة لا تقوم
مقام اللفظ الا عند الجهر اما جواب المفتي ليس حكم يتعلق

من كلام الشارح

باللفظ انما اللفظ طريق معرفة الصواب عند المعنى واذا
 حصل هذا المقصود استغنى عن اللفظ كما لو حصل كتابه
 الجواب في الفتوى انتهى والله سبحانه وتعالى اعلم
قول المصنف رجل له بنت واحدة اسمها عايشة
 فقال الاب وقت العقد الي اخره **اقول** انما قال له
 بنت واحدة لانه لو كان له بنتان احدهما كبري اسمها عايشة
 وصغيري اسمها فاطمة واراد ان يزوجه الكبري وعقد باسم
 فاطمة ينفق على الصغري ولو قال زوجت ابنتي الكبرى فاطمة
 لا ينفق على احدهما كذا في مجمع الفتاوى من كتاب النكاح
فشرح من مجمع الفتاوى سميت في صغرها باسم فلما كبرت سميت
 باسم اخر قال تزوج باسمها الاخر قال رضي الله تعالى عنه والاصح
 عندنا ان يجمع بين الاسمين **قول** المص وكذا الواو هي
 للجنين يدخل في ملكه من غير قبول استحسانا لعدم من
 يبي عليه حتى يقبل عنه **اقول** استفيد من قوله
 لعدم من يبي عليه جواب واقعة الفتوى وهي جعل وصيا
 علي اولاده هذا يملك الوصي النقر فيما يتعلق بالجل املا
 وهذا اذا انفصل حيا يكون وصيا عليه املا ولم ار من مر
 بالمثلة وقد قدمت لك ذلك والله سبحانه وتعالى اعلم
قول المص والمال التابع في ملكه الي اخره **اقول** هذا
 مخالف لقول مشايخنا في كتاب الشرب انه ليس له منع من
 يبيع الشعة وهو شرب بني ادم كاهو مذكور في المتن والشروع

القول في الملك

المقدمة

المقدمة قال شيخ الاسلام والدي في مع الفقار شرح تفسير
 الابصار ولو كانت البيرو والحوض او الهرب في ملكه رجل
 ملك رجل فله ان يمنع غيره من الدخول في ملكه
 اذا كان يبعد ما يقربه فان لم يجد يقال له اي لصاحب البيرو
 وعوه اما ان يخرج الما اليه او تتركه لياخذ الما بشرط
 ان لا يكرهه لان له حينئذ حق الشعة في الما الذي في
 حوضه عند الحاجة وحكمه كالحكم الما الي اخره **اقول**
 فهذا يشك لانه لو ملكه لكان له المنع فليست **قول** المص
 وان كان المشتري فكذلك عند الاطام **اقول** اي وان كان
 خيار الشرط للمشتري فكذلك لا بدخل البيع في ملك المشتري
 عند ابي حنيفة لان الثمن باق على ملكه فلو دخل البيع ايضا
 في ملكه لاجتمع في ملك العوضان وهذا لا يصح وهما يقعان البيع
 قد خرج من ملك البيع فلو لم يملكه المشتري يكون رايه لا ي
 مالك ولا عهد له بابه في الشراء الشريف **اقول** واعتر قوله
 بربها ان الشريعة وصدر الشريعة والتسفي والمصلحة تنبيه
 تجب نفعه البيع على المشتري بالاجماع اذا كان الخيار للمشتري
 لئلا يهلك والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المص او بالتجمل
 او بشرطه الي اخره **اقول** اي يتجمل الاجر حتى بان يرفع
 قبل حلول الاجل او بشرط التجمل حال العقد **اقول**
 وقد اطلق المصنف في شرط التجمل فمثل كل اجارة مخرة
 كانت او مضافة وليس الامر كذلك بل هذا انما هو في الاجارة المخرة

اما الاجارة المتعاقبة فلا تقلد فيها الاجرة بشرط التجهيل كما ذكره في
من الغفران في اول كتابه الاجارة **قول** المصنف لا ي
كسائر امواله فيقتضي به ديونه الى اخره **اقول** قال
العلامة السيد في شرح السراجية واعلم ان دية المقتول
خطا كسائر امواله حتى تقتضي منها ديونه وتنفذ
وصاياه ويرثها كل من يرث ما يرد ثبوته وقد قدمناه في كتاب
الجنابان من فن الفوائد راجع اليه والله سبحانه وتعالى اعلم
قول المصنف لو قال اقتله فقتله الى اخره **اقول**
لقد ذكر المسائل صاحب التاتارخانية فيها واطال وكذا غيره
لكن صح الزيلعي في شرح الكتر وجوب الدية والله سبحانه وتعالى
اعلم وقد رآه المصنف نقل عن المزارية ان الاصح عدم الوجوب
قول المصنف وجوب العدة عليها منه قبل النكاح كما
اوضحناه في الشرح والاخير من راي دايه الى اخره **اقول**
ليست شرعي ما مراده بقوله من راي دايه واي حجة اليه زيادة
لذلك بعد تصحيح الشراح بذلك في المتن والشروح لا كثر
وشرحه قال في الكتر في باب العدة ولو نكح معتق مطلقا قبل
الوطي وجب مهرتاه وعدة مبتدأة وفي الدرر والضرر
نكح معتدته من باب ابي ابا ان امرأتها دون الثلاث شر
نزوجها في العدة وطلق قبل الوطي وجب عليه مهرتاه وعليها
عدة مبتدأة لانها مقبوضة في بيتها بالوطية الاولى الاولى وبقي
اثره وهو العدة فان اجدد النكاح وهي مقبوضة ناب ذلك

القبض

القبض عن القبض الواجب في هذا النكاح كما لغاصب اشترى
مقصوبا في يده فيصير قابضا بمجرد العقد فيكون طلاقا
بعد الرجول النبي **اقول** فاذا كانت المسئلة منقولة
مصرح بها وهي ايضا داخله في قوله يستقر بالرجول ولوله
يصح بها وقد جعلوا الرجول في النكاح السابق بخلاف النكاح
الثاني الواقع في العدة فتأمل فان قلد اذا كان الامر
كذلك وجب ان يمد عليها الرجعة لان الطلاق بعد
الرجول يعقب الرجعة قلد لا يلزم من اقامته
مقام الوطي في العقد الثاني في حق المهر والعدة ان يقوم
مقامه في حق ملك الرجعة الا ترى ان الخلوة اقيمت
مقام الوطي في العقد الثاني في حق المهر والعدة ان يقوم
مقامه في حق ملك الرجعة الا ترى ان الخلوة اقيمت مقام
الوطي في حقها ولم تقم في حق ملك الرجعة كذا في شرح
الكتر للزيلعي والله سبحانه وتعالى هو العلم الوفاق **قول**
المصنف ولا يملك استئجاره الا في وطنه وعندنا هذه الى اخره
اقول اي ليس للموصي له استئجار العبد الموصي بخدمته
الا في وطنه **اقول** قد نقل الزيلعي ما يخالف ما ذكره
المصنف هنا فنقل ان الموصي له ان يسافر بالعبد الموصي بخدمته
قال عند قول العلامة التستفي في الكتر ولا يسافر بالعبد استأجر
لخدمته بلا شرط لان مطلق القيد يتناول الخدمة في الحضر
هو الاعم الاغلب وعليه عرف الناس فانصرف اليه اذا تطلق

بغيره بمثل هذا من التفاريف فلا يكون له ان يثقله الي خدمة السفر
لانه الاشق فصار نظيره ما لو استاجر من سائر الركوب وعين الركاب
فليس له ان يركب غيره للتفاوت وكذا لو استاجر دارا للسكنى
فانه ليس له ان يسكن فيه حدا لانه اصروا مطلق العقد لا يتاونه
ولا ان موته الردي عليه الموي ويلحقه ضرب ذلك فلا يملك الا بالادخل
العبد الموي بخدمته حيث لا يتقدر بالحصر لان موته عليه
ولم يوجد تعرف في حقه ولا يقال لما حكنت منافعها تنزل
منزلة الموي فيه وللموي كان ان يسافر به وكذا هذا الا نقول
انما صلت الموي ذلك لانه يملك رقبته لا يملك متاعه
الا انما ان للموي ان يبيع رقبته وان يزوجه ولا يملك المستاجر
ذلك او يكون وقت الاجارة منهيا للسفر وعرف بذلك لان
الشرط ملزوم والمعروف كالمشروط ولو سافر به من لانه صار
عاصبا ولا اجر عليه وان سلم لان الصمان والاجر لا يجتمعان انتهى
كلامه فقد علمت مخالفتها لما ذكره المصنف والله سبحانه وتعالى
اعلم بالصواب **قول** المصنف واما صدقة فطره فعلي
المالك كابي الظهيرية وما في الزيلعي الي اخره **اقول** اي
صدقة فطر العبد الموي بخدمته كما لا يتوقف في فهم من كلام المصنف
اقول واذا كان كذلك فكلام الزيلعي ليس في الموي بخدمته
واما هو في العبد الموي برقبته قال في الزيلعي في شرح الكثر
والعبد الموي برقبته لانسان لا يجنب فطرته وفي فتح القدير
وفي العبد الموي بخدمته على حال الرقبته وكذا العبد الشطر

والوديعة

والوديعة والجاني عدا او خطأ وما وقع في شرح الكثر والعبد الموي
برقبته لانسان لا يجنب فطرته من سواه العلم انتهى فقد علمت
ما في كلام المصنف لانه فهم ان كلامهم م الزيلعي في العبد الموي
بخدمته وليس كذلك بل كلامه في العبد الموي برقبته والله
سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف ولم ارحم وطى المالك
ويستفي ان يجعل به لانه تابع لملك الرقبه الي اخره **اقول** لا يلزم
من ملك الرقبه حل الوطى فان الرجل اذا زوج امته لا يجعل له
وطىها مادامت متزوجا وكذلك لا يجعل وطى الامه المحوسبة
والله سبحانه وتعالى اعلم **اقول** المصنف ومما صححه الابرار
عنه فلا يصح الابرار عن الاعيان الي اخره **اقول** قال في الخلاصة
في الفصل الرابع من كتاب الدعوي وفي اقرار الاصل للاهام الشريفي
في باب الرجل يقرانه لاحق له قبل فلان اذا اقر الرجل لانه لاحق
له قبل فلان فهو جاز عليه ولو قال جميع ما في يدي فلان يرجع
اليه في قوله لاحق لي قبل فلان يدخل في هذا اللفظ كل عين
او دين وكل كفا له او اجارة او جناية او حد ولو قال هو بري مما
لي عليه فهو مثل ذلك عيانه لا تدخل الامانة في هذا اللفظ
والوديعة والغارية ولو قال هو بري بما لي عنده دخل فيه
الامانة دون المصنوع ولو قال هو بري بما لي قبله بري من
الامانات والضمائم انتهى وفي البراريه لو برهن احد الورثة
على اقراره لآخره بري من ميراث ابيه والميراث اعيان لا يقبل
لعدم صحة الابرار عن الاعيان في ضمن **اقول** فهذا يفيد

صحة الابرامن الاعيان في صل الابرا العام وهما يخالفه وفي القنية
ما يخالفه ايضا **قول** ويجعل ما في الخلاصة على البراة من ضمانها
وكذا البراة عن دعولها صحيحة فلو قال ابرائك عن دعوي هذا
الصبي صل الابرا فلا نسلم دعواها فيما بعد فيعمل ما هنا عليه وقد
حرر المصنف هذا المقام في شرحه للكفر فارجع اليه والله سبحانه
وتعالى اعلم **قول** المحتر فيما نقله عن المحيط لان قوله لاحق
لي نكرة في النفي والنكرة في النفي تعم الى اخر **قول** اطلق النكرة
فمثل ما اذا كانت مفردا وجمعا وقد قال البرماوي في شرح
القنية الرابع في محل عموم النكرة في النفي اذا كانت مفردا فان كانت
جمعا او ما في معناه غوما رايت رجالا فقال ابو هاشم لا يعم بدليل
ما لنا لا نرى جمعا لا كنا نعلمهم من الاشرار وصحة الكيا قال
لان الإبهام في النكرة اقتضى الاستغراق فاذا اثبت او جمع زال الإبهام
في النكرة ويجوز ان يقال حينئذ ما رايت رجلا بل رجلاين
وظاهر كلام الغزالي ترجيحه ايضا انتهى والله سبحانه وتعالى
اعلم **قول** المصنف يعم الدين لا يجوز ولو بالغه من المديون او
وهبه جاز **قول** وقد سئل شيخ الاسلام الوالد عن بيع الجامكية
وذلك ان يكون لرجل جامكية في بيتا اما يحتاج اليه دراهم معينة
قبل ان يخرج الجامكية فيقول رجل يعني جامكيتان التزويرها
كذا يكذب انقص من حقه في الجامكية فيقول له نعمتة فاجاب
بقوله اذا باع الدين من غير من هو عليه كذا لا يصح والله سبحانه
وتعالى اعلم **قول** المصنف الخامس لا تجب الزكاة فيه اذا

كان المديون جاحدا الى اخره **قول** ما ذكره المصنف من ان
الدين المحجور لا تجب فيه الزكاة وعليه بيينة بخلافه ما في الشروح
والشوق قال الصلاحه صلاحه في الدرر والفرر بخلاف ما علي
مقر ولو كان محصرا او على جاحد عليه بيينة او علمه قاضي فان
هذه الاموال اذا وصلت الي مالكها تجب زكاة السنين اما ضمنية
وفي توير لا بصار لنشيخ الاسلام الوالد ولو كان الدين على مقر
ملي او محصرا او مفلس او جاحد عليه بيينة او علم به قاض
فوصل الي ملكه لزومه زكاة ما مضى وفي شرح الكثر للربيعي
عدم جملته مال الصالح الدين المحجور ان لم يكن عليه بيينة
الي ان قال ولو كان له بيينة في الدين المحجور يجب لما مضى لان
التفصيل جاء من قبله وقال محمد لا يجب لان كل بيينة لما مضى لان
التفصيل لا يقبل وكل قاض لا يعدل الي اخره **قول** فخاله
ان عند محمد لا يجب ولو له بيينة وهذا الذي اعتمد المصنف
وصح قول محمد في النخعة وصحة ايضا في الخابنية وعزاه الي
السرخسي والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب **قول** المصنف
واما من به خاسرة وهو محدث ووجد ما يكفي لاحد الي اخره
ومثله في البرازية محدث علي ثوبه دم مانع ومعه ما يكفي
لاحد صرته الي الدم لعدم البدل له والله سبحانه وتعالى اعلم
قول المصنف ولو اجتمع التعزير والحدود قدم التعزير
الي قوله لنخصه حقا للتعزير الي اخره **قول** هذا انما يستقيم
في التعزير الذي وجهه حقا للتعزير والله الذي وجب حقا لله تعالى

فكيف يقال فيه ذلك والله سبحانه وتعالى أعلم **قوله** العلم ومنها
لو كان لو اسبغ الوضوء نفوت الجماعة الي قوله فينبغي تفضيل
الاقتصار لادراكها **قوله** انما كان ينبغي ذلك للقول بفرضية
الجماعة وان كان الصحيح انها سنة مؤكدة فان قلت **قوله** كما انه
قيل بفرضية الجماعة قيل يوقع الثلاث فرضا ايضا كما نقله
الزيلعي في شرح الكنز عن ابي بكر الاسكاف وكما انه الصحيح ان
الجماعة سنة مؤكدة كذلك الصحيح ان الفسنتين ستان في الصلاة
الوجاه ونقله عنه في المحرر واجه الترجيح قلت
قد ورد في ترك الجماعة من الوعيد ما لم يرد في الفسنتين
ينما علمت فان قلت **قوله** اذا حصل الوعيد على تاركها
وقد ورد مواظبتها عليه الصلاة والسلام من غير ترك
فكيف لا يقال بالوجوب وقضية ذلك الوجوب قلت
اما عيب القول بوجوبه فلا اشكال قال المصنف في البحر
والراجح عند اهل المذهب الوجوب ونقله في البدايع عن
عامة مشايخنا وذكره وغيره ان القابل منهم انها سنة
مؤكدة ليس محالفا في الحقيقة بل في العبارة لان السنة
المؤكدة والواجب خصوصا ما كان من شعار الاسلام ودليله
من السنة المواظبة من غير ترك مع التكبير على تاركها بغير عذر
في احاديث كثيرة وفي المحتجبين انهم رادوا بالتاكيد الوجوب
بالاخبار الواردة بالوعيد انتهى واما عيب القول بانها سنة مؤكدة لاجبة
فقد اجيب عن الوعيد الوارد في قوله صلى الله عليه وسلم اثقل الصلاة

علي

علي المنافقين صلاة العشاء وصلاة الفجر فلو يعلمون ما فيها لانها
ولو حوا ولو قد همت ان امر بالصلاة تنقام ثم امر رجلا فيصلي
بالناس ثم انطلق معي برجال معهم حذر من حطب الى قوم لا يشهدون
الصلاة فاحرق عليهم بيوتهم بالنار بانه لا دليل لهم فيه على
الفرضية لان المراد به من لا يصلي بدليل اخر وهو قوله عليه
الصلاة والسلام الي قوم لا يشهدون الصلاة ولم يقل لا يشهدون
الجماعة وتما ذلك ينظر في شرح الكنز للزيلعي والله سبحانه وتعالى
اعلم **قوله** المصنف ومنها التوضي من الحوض افضل من التوضي
من الزهر حصرة من لا يراه والا **قوله** اعلم ان هذه المسئلة
مذكورة في الخلاصة والبرازية وانما كان ذلك افضل لزعم المعتزلة
واعلم انه قيل في حدة ان المعتزلة من الحنفية الا انهم خالفوا
ساير الحنفية وقالوا ان الجوار مجسول وقع في الحوض جزء
لا يتجزئ من الجسد فيصير الكل نجسا وصار نجسا وهذا الجوار
نجسا الي اخر الحوض على رأيهم وقال ساير الحنفية ان الجوار
ليس بمجنس بل المجنس هو السريان في الفرض المذكور لا يصير
نجسا ولا نجسا ولا يمكن سريته ذلك الجزء من النجس الي ساير
الاجزاء لانه غير قابل للتجزئة اصلا فلا يكون ذلك الحوض نجسا
عنده وهذا هو الخلاف المقرر بينهم اذا عرفت هذا فتقول
ان الحوض لا يخلو عن جزء من النجس اصلا بخلاف الماء الجاري
لحرمانه فينبغي ان يكون التوضي بالماء الجاري افضل اتفاقا
الا انه قصد ايضاح المخالفة في فصل التوضي بالحوض افضل اتفاقا

المعتزلة من الحنفية

من التوضي بالمجاورة على زعم المعتزلة في قولهم يتخس
الجوار منه يجعل افضل منه عليه ان زعمهم باطل قطعاً كيف
ولو كان حقاً لزم ان لا يجوز التوضي بالحوض أصلاً عندهم
وليس كذلك وجد الذوم وهو ما مر من ان الظاهر ان الحوض
لا يخلو من جزء من الجس أصلاً فتبوت الجزء الذي لا يتجزئ
متفق عليه عند الفريقين وطارة الحوض المذكور عندنا
بنا عليه ان الجزء الجس لا يتجزئ فلا يسري في جميع الاطلاق ولو كان
اعظم من الجزء لا يمكن السراية والله اعلم **قول المصنف**
ومنها لو كان بحيث لو صلى في بيته صلى قايماً ولو صلى في المسجد
لم يقدر عليه الى اخره **اقول** كيف يجعل تحصيل السنة اولى
من تحصيل ركن من اركان الصلاة فهو مشكك والقياس ان
يصل في بيته قايماً لان في ذلك تحصيل الركن الفرض وتحصيل
الفرض اولى من تحصيل السنة وهذا هو المختار كما في الخلاصة
اقول وقد عر المصنف هذه المسئلة التي ذكرها في الخلاصة
وانكر ذلك بعضهم وقال بل المنقول في الخلاصة خلاف
ذلك والقبيل لذلك لم يثبت ما كلام صاحب الخلاصة وعاب
المصنف بغير حق لان كلام صاحب الخلاصة يفيد ما عراه المصنف
لها وان صرح بان الصحيح ان يصل في بيته قايماً وهذه عبارة
الخلاصة قلنا ما قاله فله ان المريض اذا صلى في بيته
يستطيع القيام واذا خرج الى جماعة لا يستطيع القيام يصل
في بيته قايماً امر يخرج الى الجماعة ويصل قاعداً اختلف الشايع

فيه

فيه والمختار انه يصلي في بيته قايماً فقولنا اختلف الشايع فيه
فيه وقوله المختار انه يصلي في بيته قايماً يفيده ان بعضهم قال يخرج
الى الجماعة ويصل قاعداً كما لا يخفى فعرض والمختار انه يصلي
الجواب عن القول المرجوح بان نقول لما كان في بيته كان السنة
في حقه ويسعي الى الجماعة والقيام غير مخاطب به الاحال الشروع
وكان الفضيلة في حقه السعي الى الجماعة ولما فعل الفضيلة
وخرج الى الجماعة طرياً له بعد خروجه العذر المانع من القيام
فلم يكن القيام فرضاً في حقه للعذر في الحال الذي يخاطب
فيه بالقيام كما لا يخفى فله مخاطب به فلم يكن مصفو للفرض
وفيه نظر لأنه لما علم ظنه وهو بيته انه لو خرج فانه فرض القيام
ولو صلى في بيته فانت سنة الجماعة وعليه الظن لها حكم
المحقق المتيقن في احكام الفقه فلو خرج فوت بخرجه الفرض
فالفضيلة في حقه مكنته في بيته وصلاة قايماً وهو الفقه
الراجح المنصور **قول المصنف** فالعالم بالعجم كفو للمربية ولو
شريعة الإمام **اقول** والاصح انه لا يكون كفواً لها قال شيخ الاسلام والوالد
في توبه الابصار والعجم لا يكون كفواً للمربية ولو عاها وهو الاصح والله
سبحانه وتعالى اعلم **قول المصنف** ومنها الرهن الى قوله والمعتبر
قيمة يوم الهلاك لقوله ان يده يد امانة الخ **اقول** الظاهر
ان قوله والمعتبر قيمة يوم الهلاك ليس منقولاً في كلامهم فانه
جعل العلة فيه فقوله ان يده يد امانة الى اخره والامانات
تعتبر قيمتها اذ اهلكت مصنوعة يوم الهلاك وما احسن هذا

مطلب
التمهيد في النظر

لولا ما جالسه من النقول فعد صريح الامام الربيعي بان ضمان الرهن
على المرتين بالغ الاجبي فان اعتبر قيمته يوم القبض بخلاف
ماله تلفه اجبي فان المرتين يضمنه قيمته ويكون رهنا عنده
والواجب في المستهلك قيمته يوم هلك بل يشرع باستهلاكه وفي
الحلاصة وحكم الرهن انه لو هلك عند المرتين او العذر ينظر
الي قيمته يوم القبض والي الدين فان كان ثلث قيمته مثل
الدين سقط الدين بهلاكه الي اخر ما قاله وقال الحدادي في شرح
القدوري والمعتبر في القيمة قيمة يوم القبض وقال شيخ
الاسلام الوالد في مختصره في كتاب الرهن وهو ممنون اذا هلك
بالاقل من قيمته ومن الدين والمعتبر قيمة يوم القبض ولم ادر
لمذا عدل المصنف عن هذا الي ما قاله والله سبحانه وتعالى اعلم
قول المحشي اقول بقي موضعان يجنب فيهما اجرة المثل لم
يذكرهما المصنف الي اخره **القول** كانه يعترض عليه المصنف
في ذلك لان المصنف قال في مواضع منها كذا ومنها كذا **القول**
وقد بقي غير ما ذكره المصنف والمحشي منها في تنوير الانصار
لشيخ الاسلام الوالد لو استاجر ارض وفق وغرس فيها ثم مضت
مدة الاجارة فلم يستأجر استيفاءها باجر المثل اذا لم يكن في ذلك
ضرر ولو اي الموقوف عليهم الا القلع ليس لهم ذلك ومنها ما في
التنوير ايضا من قول ارض الوقف اجرها بغير اجر المثل يلزم
مستأجرها تمام اجر المثل ومنها وهي حيلة المتون دفع ثوبا
الي خياط ليخيطه فبصا بدهم فخاطه فبا حير الدافع ان تضافه

قيمة

قيمة ثوبه واخذ الثوبا باجر مثله ولم يزد على المسمى ومنها دفع
علامة الي حائك مدة معلومة لينظم ولم يشترط على احد
اجر بعد ثقله طلب الاستاذ من المولي وهو منه ينظر الي عرف
البلد في ذلك العمل فان كان العرف يشهد للاستاذ يحكم باجر
مثل تعليم ذلك العمل وان كان يشهد للمولي فيباجر مثل الفلاح
على الاستاذ ولذلك لو دفع ابنه كافي الدرر والعزير نقلا
عن قاضي خان فالاعتراض انما هو على المحشي حيث اني بصارة
تغير الحصر فيما ذكره المصنف وفي هذين الموضعين والله سبحانه
وتعالى اعلم **قول** المحشي قلت يمكن ان تكون هذه داخلة في
مجهول التسمية ذي داخلة في كلام المصنف **القول** التسمية
في هذا النكاح موجودة ومقدارها معلوم لكن لما تنارض
المسيبان ولا مرجح تشاققا فرجعت الي مهر المثل والله سبحانه وتعالى
اعلم **قول** المصنف يجب مهران فيما اذا ربي باحرة ثم تزوجها
وهو خالط لها الي اخره **القول** قال قاضي خان رجل ربي باحرة
وتزوجها وتزوجها وهو عيب بها كان عليه مهران مهر مثل بالزنا
لان الاول الفعل كان حراما الا ان الفعل في حق فضا الشبهة
كفعل واحد فاذ اصاب شبهة في اوله والفعل الحرام لا يخلو عن
عزامة او عقوبة ويجب المسمى بالعقد بقيت العزامة
يجب مهر المثل ويجب المسمى بالعقد بقيت العزامة فيجب مهر
المثل ويجب المسمى بالعقد لان المسمى تاكد بالخلوة فبا تمام الوطى
اولي انتهى **قول** المصنف ومهران ونصف فيما لو قال كلا تزوجتك

الكلام في مهر المثل

فانت طالق اي اخره قال قاضي خان رجل قال لامرأته كلما تزوجتك
فانت طالق فتزوجها في يوم واحد ثلاث مرات ودخل بها في كل مرة
فانه يقع عليه طلاقان ويلزمه مهران ونصف في مهر قياس قول
ابي حنيفة وابي يوسف لانه لما تزوجها ولا وقع عليها طلاق واحد
ولزمه نصف مهر بالطلاق قبل الدخول فاذا دخل بها وهذا دخول
عليه شبهة لان عليه قول الشافعي لا يقع الطلاق المعلق بالتزوج
فيجب عليها العدة فاذا تزوجها ثانيا وهي في العدة يقع عليها طلاق
اخر وهذا اطلاق يعقب الرجعة في قول ابي حنيفة وابي يوسف
لان عندهما اذا تزوج المنة نزل عنها قبل الدخول كان ذلك
طلاقا بعد الدخول حكوا وان كانت العدة بالدخول عن شبهة والطلاق
بعد الدخول يعقب الرجعة ويوجب كمال المهر فيجب عليه المسمي
في النكاح الثاني فيجتمع عليها مهران ونصف ولم يصح النكاح الثالث
لانها في عدة عن طلاق رجعي فلا يعتبر النكاح ولا يجب المهر
الثالث **قول** المصنف ولوراد باين ودخل بها في كل مرة فعليه
خمس مهور ونصف **اقول** قال قاضي خان ولو قال كلما
تزوجتك فانت طالق باين فتزوجها ثلاث مرات ودخل بها في كل
مرة بانت منه ثلاث وعليه خمس مهور ونصف في قياس قول
ابي حنيفة وابي يوسف نصف مهر النكاح الاول ومهر مثل الدخول
الاول ومهر بالنكاح الثاني ومهر بالدخول الثاني لانه وطئها عن شبهة
ومهر بالنكاح الثالث لان النكاح الثالث صادق وهي مباينة فاعتبر
النكاح الثالث ومهر مثل الدخول الثالث لانه دخول عن شبهة فيجتمع

عليه

عليه خمس مهور ونصف وعليه قول محمد بن حبيب عليه اربعة مهور ونصف
بالنكحة الثلاثة قبل الدخول وثلاثة مهور بالوطئ ثلاثا عن شبهة
انتهى هكذا بينه قاضي خان اوردت ذلك ذلك روميا لبيان
وقد ذكر قاضي خان قبل ذلك بان المهر يتكرر بالعقد مرة وبالوطئ
اخرى ومرة يتكرر بهما والله بحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف
والوقف في رواية **اقول** قال المصنف في البحر وفي جامع الفصولين
والوقف في رواية فظاهره ان في صحة تعليقه روايتين انتهى
اقول وقد صرح في جامع الفصولين في الفصل السادس
والعشرين بان في تعليق الوقف بالشرط روايتين **اقول** واصحاب
المشون علي عدم صحة تعليقه فليكن العمل على هذه الرواية لان
ذكر اصحاب المشون لها هو تصحيح النراي والله بحانه وتعالى اعلم
وقد سئل الامام الوالد عن تعليق الوقف بالشرط فاجاب بان الوقف
لا يصح تعليقه بالشرط على الرواية المشهورة المعول عليها **قول** المصنف
وتحريم السهم منه اي من البحر اذا غلب الهلاك قال في الفتية بعدات
رمز للظهير المرغيباني ركوب البحر لا يمنع قول الشهادة وفي شرح ادب
القاضي للشهيد حاصر الائمة اسباب الخرج كثيرة منها الركوب في البحر
الي الهند لانه اذا ركب البحر الي الهند فقد خا طر بنفسه ودينه **اقول**
وقد اشار ابن وهب بعد ما ذكرها الي انه يمكن حمل ما نسب الي
الظهيرية على غير بحر الهند وان الذي يقتضيه الدليل اباحة ركوب
البحر مطلقا الا عند ظن الهلاك وما زالت السلف يركبون البحار في
جميع من غير نكار ونص القرآن الشريف اعظم دليل على الجواز

قال شيخ الاسلام عبد البر بن الشحنة في شرح الوهبانية والذي يظهر
 للعبد الفقير المذنب من قبول الشهادة ليس هو مطلق ركوب البحر
 الى الهند بل مع ما اقترب به مما هو ظاهر كلام الحسام الشهيدي
 رحمه الله سبحانه وتعالى فان كان هذا حين كان الهند كله كفر كما يترشد
 اليه التعليل وكلام الظهير في ركوب البحر المجترع عن ذلك فلم
 يتوارى الكلامان علي محل واحد **قول** المصنف ويكره اخراج
 حجارته وترايه **اقول** وفي غالب الكتب منها الطائفة لباي
 ان يخرج التراب والاحجار التي في الحرم وكذا امار حرم ولذا قيل
 في تزيين البيت العظيم الشريف المقيم ان كان قد راى سبيل التبرك بذلك
 بحيث لا يفوت به عارة المكان الشريف اما اذا اراد ان يفعل ما هو
 خارج عن العادة ويعق المكان فذلك من باب التحريب كذا في
 الظهيرية وصوب العلامة ابن وهبان المنع من نقل تراب البيت
 الشريف لئلا يتسلط به الجاهل فيفضي الى خراب البيت الشريف
 والمفيد المنيق **قول** المصنف احكام المسجد **اقول** لم يذكر
 المصنف رحمه الله سبحانه وتعالى محكم مصيد الصيد والجنائز
 والمدرسة والرباط لانه ليس لهذه حكم المسجد من كل وجه فلا يتبع
 دخولها الحيض ونفاس وجنابة كما في البحر وفي الخلاصة المتخذ
 لصلاة الجنائز والعيد الاصح انه ليس له حكم المسجد واختار في
 القنية من كتاب الوقف ان المدرسة اذا كان لا يمنع أهلها الناس
 من الصلاة في مسجد هاهنا في مسجد وفي قناني قاضي خان ان
 الجنابة ومصلحة الجنائز لها حكم المسجد في اداء الصلاة حتى يصح الاقتداء

وان

وان لم يكن الصفوف متصلة وليس لها حكم المذبح وحرمة الدخول
 المحب وهذا المسجد له حكم المسجد في جواز الاقتداء بالامام وان لم
 يكن الصفوف متصلة ولا المسجد متل ان يني واما دخول الخايض
 فليس للفنا حكم المسجد فيه وفي البحر واما ما في شرح الزاهدي من ان
 سطح المسجد وظلة بابه في حكمه فليس عليه الطائفة بل مفيد في الظلة
 بها حكمه في حق جواز الاقتداء الا في حرمة الدخول للمحب والحيض
 كما يفتي **قول** المصنف قالوا في تزيينه ان كان مجتمعاً جاز الاحذ منه
 اليه اخره **اقول** ولما رآه حكم التيمم بتراب المسجد ومقتضي
 كلام المصنف انه يجوز اذا كان مجتمعاً كما يفتي **اقول** وربما يفرم
 جوار التيمم بتراب المسجد من قوله وان احتلم في المسجد يتم للمخرج اذا لم
 يجف واما خاف يجلس مع التيمم ولا يصلي ولا يقرأ كذا في منية المصلي
قول المصنف والوصف فيه اليه اخره **اقول** وفي البدر ايم
 ويكره التقضي في المسجد عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال عمر لباي
 به لانه عنده طاهر واما ابو يوسف فانه يقول بجأسته وكذا ما روي
 عن ابي حنيفة واما غير رواية الطهارة عنه فانه مستفاد رطباً
 فيجب تزيينه المسجد عنه كما يجب تزيينه عن المحاط والهنم ان يني وفي
 قناني قاضي خان وان نوصي في انا في المسجد جاز عندهم كذا في البحر
 الدقيق **قول** المصنف والاكل والشرب لغير غريب ومعتك **اقول**
 قد صرح في شرعة الاسلام تقلا عن الخزانة لمخالفة حيث قال وفي
 الخزانة مباشرة عقد النكاح في المساجد مستحب واختار ظهير
 الدين خلاف هذا في جواز الاكل والشرب والشرب في المسجد بدون التيمم

فكذا سمعتم قال وفي الاولي وهو اسم كتاب اختلف السلف في الدين
يفسون في المسجد فكم يرب بعضهم باسواقه بعضهم لا يفسون بل يخرج
اذا احتاج اليه وهو الاصح انتهى وفي الخزانة لصاحب مجمع الفتاوى
لا بأس للمطرب ولصاحب التماران ببناء في المسجد في الصباح من
الذهب والاحسن ان يتورع فلم ينام ولا يدخل المسجد الذي
علي يد نهجاسة اليه اخره والله اعلم سبحانه وتعالى اعلم
وقد ذكرت احكاما تتعلق بالمساجد فيما كتبت على الدرر
والعذر فارجع اليه الاشيت والله سبحانه وتعالى اعلم بها الموفق
للسواب **قوله** المصنف وغيره السفر قبلها بشرط
اقول قال مولانا الشيخ الوالد في تقريره لا يصار لباست السفر
يومها اذا خرج من عمران المصر قبل خروج وقت الظهر انتهى
وفي التجنيس الرجل اذا اراد السفر يوم الجمعة لباست بان اخرج
من عمران قبل خروج وقت الظهر لان الوجوب باخر الوقت واخر
الوقت هو صافى فكره عليه صلاة الجمعة قال رضي الله عنه
وحكي عن شمس الائمة الحلواني انه كان يقول في هذه المسئلة اشكال
وهو ان اعتبار اخر الوقت اما يكون فيما ينفر بها دايه وهي ساير
الصلوات فاما الجمعة لا ينفردها دايها واما يومها مع الاحام
والناس فينتهي ان يعتبر وقت ادائهم حتى اذا كان لا يخرج
من المصر قبل رالناس ينتهي لا يلزمه شهود الجمعة انتهى كذا في
الهر في الخلاصة اذا اراد ان يسافر يوم الجمعة لباست به اذا
خرج من عمران قبل خروج وقت الظهر لان الجمعة اما تجب

جمعة
مكة

في اخر الوقت وهو صافى في اخر الوقت والمسافر اذا اقدم
المصري يوم الجمعة علي عزمان لا يخرج يوم الجمعة لا يلزمه الجمعة
ما لم ينو الاقامة خمسة عشر يوما انتهى **قوله** المصنف ويكره
افزاده بالصوم الي اخره **اقول** الظاهر من كلام المصنف هنا
ان كراهه افزاده يوم الجمعة بالصوم هو المذهب وكلامه في شرحه
للكثر بخلافه فانه قال فيه ومن المكروه صوم صوم يوم السبت
لفزاده للشيه باليهود بخلاف يوم الجمعة فان صومه بالافزاده مستحب
عند العامة كالاشيت والخيس وكره الكل بعضهم انتهى فعلي
هذا كان المناسب ان يقول ويكره افزاده بالصوم عند البعض
وفي فتاوى قاضي خان ولا بأس بصوم يوم الجمعة عند ابي حنيفة
ومحمد رحمهما الله سبحانه وتعالى لما روي عن ابن عباس رضي الله تعالى
عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان يصوم يوم الجمعة عند
ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله سبحانه وتعالى والعاضل المحتشي لم يعرض
للمصنف هنا ولم ار ما السبب وما ارى هذا طلع عليه ما في
البحر ولا **قوله** المصنف وفيه ساعة اجابة **اقول** قال
في شرح شرعة الاسلام واعلم انه ورد في الحديث المشهور ان في يوم
الجمعة ساعة لا يوافقها مسلم يسأل الله تعالى فيها شيئا الا اعطاه
وفي خبر اخر لا يصادفها عبد يصيبه واختلف فيها فقيل انها
عند طلوع الشمس وقبل عند الزوال وقيل مع اذان المؤذن
للجمعة وقيل اذا صعد الخطيب المنبر واخذ في الخطبة الي ان
ينزل فان قلت **كيف يستحب الدعاء في حال الخطبة**

وهو مني عن الكلام قلنا **اجاب** الملقني عن ذلك بان
 ليس من شرط الدعاء التلفظ بل استحضار ذلك بقلبه كما في ذلك
 والله سبحانه وتعالى اعلم وقيل اذا قام الناس الى الصلاة الى ان
 يسلم وقبل اخر وقت العصر وقيل قبل غروب الشمس وكانت
 فاطمة رضي الله تعالى عنها وصلي الله وسلم عليهما تراعي ذلك الوقت
 وكانت تأمر خدامها ان تنتظر الشمس فتؤذنها يسقطها فتأخذ
 في الدعاء والاستغفار الى ان تقرب وتخبر ان تلك الساعة هي المنتظرة
 وتأتريه عن ايها صلي الله عليه وسلم وقال بعض العلماء هي مهنة
 في جميع اليوم مثل ليلة القدر قال الامام الغزالي وهو الاشبه
 ينسب الى الكوفة العبد متضرعا له باحضار القلب وملازمة الذكر
 والتوكل عن وساوس الدنيا رجا ان يوافق دعاء تلك الساعة
 وقد قال عبد الله بن سلام او كتب الاحبار عليه رواية قد علمت
 انها في اخر ساعة من يوم اليوم وذلك عند الغروب فقال ابو هريرة
 كيف يكون اخر ساعة وقد سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول
 لا يوافقها عبيد يصلي وتلك الساعة لا يصلي فيها فقال الميرقل
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من فقد ينظر الصلاة فهو في صلاة
 فقال لي فقال هوذا الوباء جلدة هذا وقت شريف مع وقت
 صعود الامام للنهر فليكثر الدعاء فيها كذا في الاجاب والمصابيح
 قال صاحب الحصن قلنا **والذي** اعتقدها وقت صلاة
 الامام الفاتحة في صلاة الجمعة اي ان يقول امين جماعتين الاحاديث
 التي سمعت عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال صاحب الاذكار والصحيح

بل

بل الصواب الذي لا يجوز غيره ما ثبت في صحيح مسلم عن ابي موسى الاشعري
 رحمه الله سبحانه وتعالى انها بين جلوس الامام الى المنبر الى ان يسلم من
 الصلاة انتهى فان قلنا **وقت** الخطبة يختلف باختلاف
 اوقات البلد بل في البلدة الواحدة فكيف الحال في هذه القول
 قلنا **الظاهر** ان ساعة الاجابة في حق كل محل من جلوس
 خطبته الى اخر الصلاة ويحتمل انها مهمة بعد الزوال فقد
 تقدم ايضا دفعا اهل محل ولا يصادها اهل محل يتقدم او
 يتأخر كذا قاله الرمي في شرح المراح **اقول** وفي مسند
 الفقار شرح تنوير الابصار لمولانا الشيخ الوالد وغيره
 الدعوة المستجابة في الجمعة وقت العصر عندنا على قول
 عامة مشايخنا كذا في الفوائد الزينية معزيا الى البيهقي
 قال قلنا **هل** يوم الجمعة افضل او ليلة الجمعة
 قلنا **يل** بعض مشايخنا المتأخرين عن ليلة الجمعة انها
 افضل ام يوم الجمعة فقال يوم الجمعة افضل لان معرقة
 هذه الليلة وفضلها لصلاة الجمعة وانها في اليوم فكان اليوم افضل
 كذا في المضار **اقول** ولان الساعة انما هي في يوم الجمعة
 لا في ليلة فادب **وقال** بعض العلماء رايت الحضر عليه
 الصلاة والسلام قمعته يقول من قال بطل العصر يوم
 الجمعة يا رحمن يا الله يا رحمن يا الله الى ان تضرب الشمس قضى الله
 سبحانه وتعالى حاجته انتهى **قول** المصنوع ما افترق فيه
 مسج الجبيرة والحنف الى اخره **اقول** قد ذكر مشايخنا مسائل

غير التي ذكرها المصنف يفرق فيها المسح على الخف والمسح على
 الجمجمة منها انه اذا مسح ترشد عليها احري او عصا به
 جاز المسح على الموقايي ومنها ان الما اذا دخل تحت الجبابر
 او العصاة لا يبطل المسح ومنها انه لا يشترط النية في جميع
 الروايات ومنها اذا زالت العصاة الموقاية التي مسح عليها
 واستغنى عنها لا يعيد المسح على التختانية خلافا لابي يوسف
 ومنها اذا كان الباقي اقل من ثلاث اصابع اليد كاليد المقطوعة
 او الرجل او الرجل جاز المسح عليها بخلاف الخف كذا في كشف
 الحقائق والنبين والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف
 ولا مسح راسه في وضوء الفسل بخلاف الجي في رواية الحسن لا يمسح
 براسه **قول** المصنف او الاصلاح بخلاف نفقة **قول** اي بخلاف
 نفقة القريب والمراد بالاصطلاح اصطلاح الزوج والروضة علي
 قدر معين للنفقة اما اصناف او دراهم ثم مضي بعد ذلك مدة
 فانها لا تسقط وهذا هو المراد بقول الفقهاء بالرضا في قولهم
 ولا تصير النفقة ديناً الا بالرضا او القضا واما ما هو قد
 بعض حقيقه العصران المراد بالرضا انه اذا مضت مدة
 بغير فرض ولا رضا ثم رضي الزوج بشي فانه يلزمه فانه خطأ
 ظاهر لا يفهم من له ادني تأمل كذا في التمهيد للمصنف **قول**
 المصنف امين القاضي كوصبه الي اخره **قول** وهو من
 يقول له القاضي جعلتك اميناً في بيع هذا العبد واما اذا قال
 بع هذا العبد ولم يرض عليه اختلف المساج والصحيح انه لا يلحقه

عمدة

٢٧٤
 عمدة كذلك كما في البحر وقتنا وفي الامار الوالوي واعلم ان امين
 القاضي قاي مقام القاضي والوصي قاي مقام الميت ولو كان
 وصي القاضي كما هو مقرر في كتب المذهب **قول** للمصنف فائدة تعلم
 العلم يكون فرضاً الي اخره **قول** جافار له المال بغير اي ثبت
 فيجوز ان يكون المراد هنا هذه مسئلة ثابتة معلومة
 بعيدة عن البطلان والشبهة ان الفائدة لغة ما استفيد من
 علم او مال نسأل الله سبحانه وتعالى كل خير فائدة علمية وغيرها
 ونسأل سبحانه العفو والعاقبة وصحة المزاج انه علي ما يشاء
 تقدير وباجابة دعا المؤمنين حيدر **قول** المصنف
 ودخل في الفلسفة المنطق **قول** ولعل المراد مراد
 المصنف بالمنطق منطق الفلاسفة اما منطق الاسلاميين فلا
 وجه للقول بحر منه اذ ليس فيه ما يخالف القواعد الاسلامية
 والشعائر المحمدية اذ هوالة فالونية تقسم مراعاتها الزهن
 عن الخطا في الفكر وقد الف فيه الفقهاء الزهاد مثل شيخ الاسلام
 زكريا الشاذلي ومثل القطب الشيرازي ومائة الف في معيار
 العلوم وقال من لا يعرف له به لائق بعلمه وسماه ابن سينا خاد م
 العلوم وحيث لم يكن فيه ما يخالف العقائد المحمدية والقواعد
 الاسلامية فلا وجه للقول بحر منه وقد قدمت عن الزركشي
 ما يتعلق بذلك والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف ليس
 من الحيوان من يدخل الجنة الا حنة الي اخره **قول** وفي شرح
 شرعة الاسلام قال حقائق رضي الله تعالى عنه عشرة من الحيوانات

تخذ الجنة ناقة محمد صلى الله عليه وسلم وناقته صاوح عليه الصلاة
والسلام وعمل ابراهيم عليه الصلاة والسلام وكسبوا اسما عيل
عليه الصلاة والسلام وبقرة موسى عليه الصلاة والسلام
وموت يونس عليه الصلاة والسلام ومارعز بر عليه الصلاة
والسلام ونملة عليه الصلاة والسلام وهدد بلقيس وكلب
اصحاب الكهف كلهم يحشرون على صورة الكلب ويدخلون الجنة
كذا في مشكاة الانوار انتهى والتفسير في كلام المصنف من وجمع
هذه الحيوانات جمع العقلاء في كلام شرح شريعة الاسلام لعلنا نرى
هذه الحيوانات منزلة العقلاء وذلك لانها لما كانت من اهل
دحول الجنة نزلت منزلة العقلاء في التفسير من وجمع العقلاء
واعلم ان الدواب تحشر لا لجزا عندنا خلافا لابي الحسن الاشعري
فيه قال الله سبحانه وتعالى وان الوحوش حشرت ثم تكون سرايا
بعد الاختصاص كذا في البرازية والله سبحانه وتعالى اعلم
قوله المصنف ثلاث بسقاب دعا وهما **اقول** وفي
الجامع الصغير للاسيوط عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث
يدعون الله عن رجل فلا يستجاب لهما رجل كانت تحت امرأة
سبيته الخلق فلم يطلعهما ورجل كان له علي رجل مال فلم
يستهد عليه ورجل اتى سفيها ماله وقد قال الله تعالى ولا
تؤثروا السفها اموالكم **قوله** المصنف اي حوض صغير
لا يجنس الى اخره **اقول** هذا حوض الحمام ان كانت الابري
منزولة الاعتراف منه عرفا متداركا والماد اخل فيه قال في

البرازية

البرازية وعن الامام الثاني ان حوض الحمام كالما الجاري وعن الامام
نعمان ان العرف من داركا والماد يدخل من الانبوب ساوي الداخل
الحارح ام لا حتى لو كانت على يد المقرف نجاسة والحالة هذه لا يجنس
وكذلك البراز انتهى وهي مسئلة مهمة بعثني بها كذا في النخاير
الاشرفية **مسئلة** اي ما فضل من مياه الدنيا جميعا
ومن ما زمر الجواب انه الماء الذي ينبع من بين اصابع النبي
صلي الله عليه وسلم وشرف وكرم وتسال بوجه اخر فيقال
انه ما لا نزل من السماء ولا خرج من الارض ولا اعتقر من شجر
ولا تمر ولا خرج من حجر ويجوز به الوصف والله سبحانه وتعالى اعلم
قوله المصنف اي حيوانا اذا خرج من البيوت الى اخره **اقول**
لان الفارة اذا رأت الهرة تقول فيوجب نزل الكل واذا عانت في البيوت
اي يجب نزع عشرين دلو الى ثلاثين ومحل ذلك اذا لم يعلم
انها يالت قبل الوقوع والله سبحانه وتعالى اعلم **مسئلة**
اي عضو في الطهارة الا غسله لم يجز وان مسح عليه لم يجز وان
تيمم لم يجز ولو مسح عليه الجواب هذا رجل نزع احد خفيه
فانه لم يجز ان مسح عليه الا مسح والعقل كذا في حيرة الفقهاء **اقول**
اي يجب نزع دلو واحد منها الى اخره **اقول** ويظهر السؤال
في دلوين وثلاثة واربعة حسب الدلو المصوب فيها كذا في
النخاير الاشرفية والله سبحانه وتعالى اعلم **مسئلة**
اي مياه متفردة في اماكن متفرقة يكره استعمالها من بعضها
دون البعض مع استواء الكل في الطهارة او الطهورية وفي عدم التفرقة

الذي لا يضر فالجواب انها ابصار الحجر بكسر الحاء وهي ديار ثمود ففي
صحيح البخاري ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يأت عن استعمال ابصار
الحجر وهي ديار ثمود قال عبد البر نفاها من الغار الاسوي ولم
استخضر فيها نقلا عن ائمتنا وينبغي القول فيها بما قاله الشافعية
لان الحديث صحيح وتماه في الزخاير **قول** المصنف اي مكلف
لا يجب عليه الفشا والوتر في اخره **اقول** وبذلك جزم في التز
وتبعه ملاخضروبه افتر البقاي لكن الصحيح خلاف ذلك وان كان
المحقق النكال في شرح الهداية وبه جزم الشيخ الامام الوالد
في تنوير الابصار حيث قال وفاقا وقد تهما مكلفهما وقال شيخ
الاسلام عبد البر بن الفخمة في الزخاير الصحيح خلاف ما اختاره
صاحب التتري في هذه المسئلة وكان هو المذهب والله سبحانه
وتعالى اعلم وهذا يكون ببلد يطلع الفجر فيه كاتقرب الشمس
وهي بلاد بلغار بضم الباء الموحدة واسكان اللام وبالقيين
المجعة والراهملة في اخر اقصي بلاد الترك **قول** المص
اي رجل زوج بنته الى اخره **اقول** ومن جنس هذا
مسئلة هي اي رجل رجل رفع بنته من كفوف وهي صغيرة
وهو ليس بسكران وتوقف النكاح على اجازة رجل خروجه يرض
بطل النكاح والجواب ان هذا رجل عبد زوج ابنته وهي أمة
فلم يرض المولى بطل النكاح كذا في الزخاير **مسئلة**
اي امرأة كانت تحت رجل عشرين سنة فلما حبلى حرمت
عليه زوجها كيف هذا الجواب **مسئلة** هذه امرأة طلقها زوجها

فقطت

فقطت ان عدتها بالاشهر لانه لم يخط فاعتدت ثلاثة اشهر فقطت وحيث
برؤح اخر ففقطت هذه المدة ثم حبلى فلما حبلى ففسد النكاح
لانه ظمرا لها مفسدة لانه لم تكن ايسة وكانت عدتها بالاشهر
كذا في حيرة الغفها **قول** المصنفا لا تتبعية فقيل في رار
الاسلام **اقول** انما حكمه باسلامه بتبعية صفة الدار ومثل
كما صرح به المشايخ فقولهم لا تتبعية فيه عا فيه كما لا يخفى الا ان يقال
المراد لا تبعية احد وحاصلا ما قيل في المقيط باعتبار
اسلامه اربعة اوجه كما في النهاية اولها لا يجز مسلم في مكان
السلين فهذا مسلم ثانيا ان يجدها كافر في مكان السلين رابعا
عكس فقيل روايتك في كتاب المقيط العيرة للمكان فيهما
وفي رواية ابن سماعه العيرة للواجد فيها انتهى وفي الاختيارات
ظاهرا والرواية اعتبار المكان انتهى وظاهرا لكثرة وبعض المحققين
اعتباره والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنفا اي شركا
فيما يمكن فسمته الى اخره **اقول** قال في منية المفتي في كتاب
الفقهاء اهل السنة اراد ان ينصبوا على سكرتهم او يسدوا راس
السكة ليس لهم ذلك لانها وان كانت مكانا لاهلها لكن للعامة فيه
نوع حق وهو انه اذا ردم الناس في الطريق كان لهم ان يدخلوها حتى
يخفوا الرخا من قال الامام في سكة غير نافذة ليس لاسرارها
ان يمسوها وان اجتمعوا على ذلك ولا يمسوها فيما بينهم لانه اذا كثروا
الرخا في الطريق الاعظم لهم ان يدخلوها ولا منع **قول** المصنف
واختلفوا في الكراهة الى اخره **اقول** اعلم ان الفتوى

هكذا الاصل
الثالث ما قل

راسه

علي عدم جوار الحيلة لاسقاط الزكاة وهو قول محمد وهو المعتبر
كما في الدرر والعنبر وتنوير الابصار للشيخ الوالد في تنوير الابصار
انه يعني بقول ابي يوسف في الشفعة ويقول محمد في الزكاة فقد علمت
ان المنقول ان المعتد قول ابي يوسف في الشفعة وقول محمد في الزكاة
فاذا علمت ذلك علمت ان لا يحمل لقول المحشي على طريق الحبس قلت
وينبغي اعتماد قول محمد رحمه الله سبحانه وتعالى في الزكاة الا ان
يقال ان المحشي لم يطعم على هذه النقول وهي شريعة في بعض
المقولات قلت وقد نقل المحشي الخلاف في لزومه الحيلة في
الشفعة بين ابي يوسف ومحمد واطلق ذلك فشم في اسقاطها
ابتداء وبعد التوبة وهو ليس كذلك بل تكرر في الثابتية
وفاقا كما في الدرر والعنبر وتنوير الابصار للشيخ الامام
الوالد ونص عبارة تنوير الابصار تكرر الحيلة لاسقاط الشفعة
بعد ثبوتها وفاقا واما الحيلة لرفع ثبوتها ابتداء فعند ابي يوسف
لا تكرر وعند محمد يكرر ويعني بقول ابي يوسف في الشفعة وبصده
في الزكاة والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف حلف لا يتزوج
فالحيلة ان يزوجه فمضوي ويجبر بالفعل **اقول** هذا
هو المختار كما ذكره الزبيبي وعليه اكثر المشايخ وعليه الفتوى كما في
سخ الفقار نقله عن الحائنية وقاضي خان هو اولى من يؤخذ به
ويعتمد كلامه واعقد ذلك الشيخ الامام الوالد في مختصره تكرر في
جامع الفصولين ان الاصح انه لا يحث بالاجارة بالقول ايضا قال
في الفصل الرابع والعشرون في تصرفات الفضوي في لا يتزوج لا يحث

ان

ان اجارته فعلا وكذا لا يحث في الاصح ان اجارته **اقول** وقد
تقدم ان الفتوى عليه خلافه وبه حرم صاحب الكنز وغيره واما
لم يحث بالاجارة بالفعل لان المحلوف عليه هو التزوج وهو عبارة عن
المعقد وهو مختص بالقول **اقول** ومثل لا تزوج كل امرأة تزحل
لما هي فكذا فاجاز نكاح الفضوي بالفعل فانه لا يحث ومثل ذلك ان
تزوجت امرأة بنفسه او بوكيلي او بمضوي كما في تنوير الابصار
وذلك لان قوله او بنفسه والعامل فيه تزوجت وقد صرحوا بانه
حقيقة في القول فقوله او بمضوي انما يقرب الى اجارة بالقول فقط
فلور اذا ودخلت في نكاحي او عصمتي فالحكم كذلك لما قال مشايخنا
ان المحلوف فيه ليس له السبب واحد وهو التزوج وهو لا يكون
الا بالقول قلت **والاجارة بالفعل بعث المهر او شي منه والمراد**
الوصول اليها ذكره الصدر الشهيد وقيل سوق المهر يعني سوا وصل
اليها او لان الجوز الاجارة بالفعل وهي تحقق بالسوق بعث البدرية
لا يكون اجارة لا بالاعتصم بالنكاح **اقول** وهذا اذا روجه الفضوي
بعد الحلف اما اذا روجه قبل الحلف ثم حلف ثم اجاز بالفعل والقول
لا يحث وبوصح الشيخ الوالد في تنويره بقر الله سبحانه وتعالى حرقه
حيث قال حلف لا يتزوج فزوجه فضوي فاجاز بالقول حث
وبالفعل لا ولوروجه فضوي ثم حلف لا يتزوج لا يحث بالقول ايضا
والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف حلف لا يدخل دار فلان
فالحيلة الى اخره اقول هذا اذا كان المحلوف امره ولو كان راضيا
اما اذا كان بامر فبحث ومثل لا يدخل لا يخرج ولا يدخل اليمن علي

المذهب والله سبحانه وتعالى أعلم **قوله** المصنف عرض عليه غيره
 يمينا فقال نعم لا يكره لي آخره **اقول** وفي التاجية وفي جيل
 المحيط لو عرض عليه اليمين فيقول نعم يكره لي ويكون خالفا في تلك
 اليمين التي عرضت عليه في الصحيح انتهى فهذا يخالف لما ذكره المصنف
 من التصحيح والله سبحانه وتعالى أعلم **قوله** المصنف الحيلة ان
 بيت الدار من المشتري ثم هو يوهب قد راى في التاجية في آخره **اقول**
 وقد ذكر الفقهاء حيلة كثيرة لاستقاط الشفعة من جملة
 ذلك ما ذكره ملاحضوني الدرر والفرق والوجيلة اخرى اسهل
 واحسن ذكرها بقوله او اشترى بدرهم معلومة اما بالوزن او
 الاشارة يقبضه اي مع قبضه فلوس اشترى بها وجعل قدرها ووضعه
 الفلوس بعد القبض فان التمن معلوم حال العقد ومجهول حال
 الشفعة وجملة التمن تمنع الشفع هذه عبارة **اقول** لم يضر ذلك
 الكتاب وهو ثقة في النقل وفي المضمرات ما يوافق ما قاله
 فانه ذكر من جملة الحيل المستقطعة للشفعة ان يشتري الدار
 بتمن مجهول او يشتري بعضها بتمن مجهول ثم يشتريه من ساعته
 وهذا مثل ان يجعل التمن او بعضه صبرة حنطة او شعير
 او نحوها فيحمله في صبرة اخرى قبل ان تضير معلومة وان كان
 الشفع خالطا في نفس المبيع فاراد ان يبيع من احداهم ويستقط الشفعة
 من الباقي فالحيلة فيه ان يجعل التمن مجهولا وانما يمكن للشفع الشفعة
 همها لان الشفع ياحذر المبيع بمثل ما اشترى المشتري ان كان له
 مثل ويغتمه ان لم يكن له مثل وهمها يصح القاضي عن القضا

بها جميعا بسبب الجهالة انتهى **اقول** ثم رايت الشريفة
 بدرهم جزافا واتفق التبايعان على انهما لا يعلمان مقدار
 الدرهم وقد هككت في يد البائع بعد التقابض فالشفع كيف
 يفعل قال القاضي الامام عمر بن ابي بكر رحمه الله سبحانه وتعالى
 ياخذ الدار بالشفعة ثم يعطي التمن غير زعمه الا اذا ثبت المشتري
 زيادة عليه انتهى **اقول** فهذا يخالف ما تقدم لكن يقدم
 ما في المتن والشرح على ما في الفتاوى كما نص عليه هشايخنا والله
 سبحانه وتعالى أعلم **قوله** المصنف الحيلة في جوار رهن الشاع
 ان يبيع منه النصف بالخيار **اقول** ومثل ذلك في جيل الدولجية
اقول وفي هذه الحيلة نظرا لانتقيد على القول بان الشوع
 الطاري كالمتقارن في الافساد على الصحيح كما ذكره المحقق قال العلامة
 حسد لا يبيع رهن مشاع لان حكم الرهن كما عرفت بتوق الاستيفاء
 وهو لا يتصور في المشاع من حيث انه مشاع مطلقا اي سواء كان
 مما يجمل القصة او لا وسواء رهن من شريك او من جنس والطاري
 والمقارن هو الصحيح كذا في الخلاصة وفي تنوير الابصار
 ولا يصح رهن مشاع مطلقا **اقول** وقد ذكر هذه الحيلة
 الامام الخصاصف واوضحها على وجه يزول به الاشكال وكذا
 صاحب منية المفتي وعبارة منية المفتي اراد ان يبيع نصف
 داره مشاعا يبيع نصف الدار من الذي يطلب الرهن ويقبض
 التمن على ان المشتري بالخيار ويقبض الدار ثم يبيع
 البيع بحكم الخيار فيصير في يده بمنزلة الرهن بالتمن التي وعبارة

الخصاف في كتابه المشهور بحيل الخصاف رجل اراد **قول** المصنف
 البقرة اذا وقعت في الماء تجسه ونصفها يجسه الى اخره
اقول اطلق الماء فشم ما البيرو وغيره والمنقول في البيرو خلاف
 ذلك قال العلامة كالدين في زاد الفقير اما بعير المعز والابل والغنم
 فلا يجس البيرو بوقوعه الا اذا استكثره الناظر ولو منكسر وقال
 الشيخ الوالد في شرحه اي ولو كان البعير منكسرا وكذا لو كان
 رطبا او يابسا وذلك لان عدم تزهجها بالبعير للضرورة لان ابار
 الفلوات ليس لها روس حازمه والابل والغنم تبعر حول الابار
 فتلقيه النع فيها فلو افسدها القليل لزم الحرج وهو مدفوع
 ففصل هذا الفرق بين الرطب واليابس والصحيح والمنكسر والبعير
 والخمر والروث لتسول الضرورة وبعضهم يفرق والظاهر الاول
 وكذا الفرق بين ابار الممر والفلوات في الصحيح لما قلنا انتهى
قول المصنف لا يخرج ما البيرو كله بالفارة الى اخره **اقول**
 اطلق في الفارة فشم حالة النقص والانتفاع وما اذا طردتها
 الهرة واخرجت حية اولا والحكم ليس كذلك فان الفارة
 اذا انقضت وانقضت في البيرو تنزع كلها كما هو مذكور في المتن
 قال العلامة كالدين في زاد الفقير وكذا الذي يلزم تطهير
 البيرو بنزع جميع ما فيها اذا انتفع الميت مما ذكرنا فيها ولو صغيرا
 انتهى واما ان اطردتها الهرة ولم يعلم انها بالت قبل الوقوع
 واخرجت حية فان البيرو تنزع كلها قال في بعض المعتبرات
 قال في المنتقطات ولو هربت الفارة من الهرة فوقع في البيرو

ثم

ثم استخرجت حية يخرج ما البيرو كله لانها تبول في البيرو من خوفها من الهرة
 الا ان يعلم انها بالت قبل الوقوع في البيرو انتهى **اقول** وفي
 قول المصنف وتخرج في ذنبها اطلاقا ايضا فانه شمل الذنب المشع
 وغيره كالاجني والحكم في المشع خلاف ذلك قال الشيخ الامام
 والدي في اعانة المحقير لزاد الفقير ولذا يخرج جميع الماء اذا
 وقع فيه ذنب الفارة غير المسشم واما المشع المنقطع فيجب
 بوقوعه نزع عشرين دلوانا اقل ما جاء فيه التقدير انتهى
اقول الا ان يقال مراد للمصنف بالذنب غير المشع
 قال قلت هذا مراد والمراد لا يردق الايراد كما مر
 به قلت بل يرفع اذا قامت عليه قرينة كما صرح به شيخنا
 الشوازي في بعض حوالاته والقرينة تقليدي في الفرق
 بقوله الفرق فان الدم يخرج من الذنب والدم لا يخرج من
 المشع والله سبحانه وتعالى اعلم ويقال ايضا مراده بالفارة الميتة
 لا التي خرجت حية فلا يرد عليه ما نقلناه من المنتقطات
 والقرينة عليه ذلك انه قدم ذلك في فن الانغاز في كتاب
 الطهارة **اقول** وللفقير في كلام المنتقطات نظر لان ذلك
 مخالف لما ذكره من القاعدة المشهورة وهي الاصل عدم وهذا الاكل
 عدم بولها عند وقوعها خوفا من الهرة **اقول** ولقاعدة اخرى
 وهي اليقين لا يزول بالشك وهذا طهارة الماء متحققة لا تتروك
 بالشك ان بول الفارة غير متحقق هنا كما لا يخفى **اقول** ويعمل
 الوجه انما كان حالة خوفها من الهرة وهى باسطة بولها اقيمت

المظنة مقام المصنف فصار متحققا كما ولذلك نظاير في الشرح
 الشريف من ذلك السفر لما كان مظنة الشبهة اقيمت تلك المظنة
 مقام المحقق في حق قصر الصلاة وغير ذلك ومنها ان ادخال
 الحشنة في قبل ادبي مسته او دبره يوجب الفصل وان لم يتزل لان
 الادخال المذكور مظنة الانزال فنزل منزلة المحقق ومنها
 لما كان التومر مظنة خروج النافض اقيم مقام المحقق والله
 سبحانه وتعالى اعلم بالصواب واليه المرجع والالباب لا ريب ولا يري
 الاخير **قوله** الحشنة نقل عن المصنف لكن يجب الاقتناع
 صحته كما في جامع الفضولين **اقول** وعبارة جامع الفضولين
 وصيه لوعده لا كما فيها لا ينبغي للتأني ان يعزله فلو عزله قبل
 يعزله **اقول** الصحيح عندنا لا يعزله لانه كوص وهو
 اشقق بنفسه من القاضي فكيف يعزله وينبغي ان يفتي به لفساد
 قضاء الزمان قال ولو كان لا عدلا يعزله ولو عدلا غير كاف
 يضم اليه كافي والله سبحانه وتعالى اعلم **قوله** المصنف ذاق في
 رمضان قليلا من الملح الى اخره **اقول** تغيير المصنف ذاق يؤهم
 ان مجرد الذوق مضطر وموجب للكفارة وليس كذلك لانه لو ذاق
 شيئا وجده لم يفتقر الى تحفة الملوك ومن ذاق شيئا وجده لم يفتقر ويكره
 للتصايم الذوق الاحانة الشرافة وهو باكل كما عبر المشايخ لا بد من
 التومر **اقول** وقوله صاحب التحفة الاحالة الشرايخ لانه ما في
 فتح القدير من انه ليس من الاعذار الذوق عند الشرايع يعرف
 الجيد من الردي وفي الخاتمة من كان زوجها ميتا الخلق اوسيدها لابس

بان

بان تذوق بلسانها وقال الشيخ الوالد وكره له ذوق شيئا ومضغه
 بلا عذر قال في شرحه لما فيه من تعريض الصوم للفساد ولا
 يفسد صومه لعدم الفطر صورة ومعني **اقول** وما ذكره المص
 بحالعه اطلاق ما في البرازية قال فيها وفي الملح يجب الكفارة
 في المختار وفي الملتقط انها لا يجب انتهى وفي الخلاصة مثل ما في
 البرازية قاله وفي الفتاوى السراجية اذا اكل الملح لا كفارة عليه
 فعلم ان المختار الوجوب كما يشعر بذلك عبارة صاحب البرازية
 فانه قال يجب في المختار وفي الملتقط انها لا يجب ولا حاجة بنا الى
 حمل كلام البرازية على القليل وحمل كلام السراجية على الكثير اذ
 لا معارضة بينهما لان القول بالوجوب هو المختار كما علمت والقول
 المقابل له لم يصح فهو مرجوم ولا يعارض المختار وحيث لا معارضة
 فلا حاجة الى الحمل كما لا يخفى وحاصل ما فهم من كلام المشايخ ان في صوم
 الكفارة باكل الملح قولين احدهما الوجوب وهو المختار واطلقوا
 في ذلك قسما القليل والكثير الثاني عدم الوجوب مطلقا اطلاقا
 ذلك واما ما ذكره المص من التنصيص فلم اراه لغية وانا وجدته في
 قول ثالث قابل بالتفصيل والله سبحانه وتعالى اعلم **قوله** المص
 للاب قبض صدقها قبل الدخول بكرة بالغة الى اخره **اقول** اطلقه
 قسما ما اذا انته اوله وليس كذلك فانه لا يملك قبض مهرها بالغة
 الا برضاها صريحا او لانه قال المصنف في البحر وانما يملك الاب قبض
 الصداق برضاها دلالة فيبر الزوج بالرفع اليه ولهذا لا يملك مهرها
 والمجد كالاب كما في الخاتمة وفي الخلاصة الاب اذا اطلب مهر البنت

البالغة من المختار له ذلك الا اذا امتنعت البنت وفي المختار الزوج
 اذا دفع المهر الى الاب يري ما ليس للاب ان ياخذ الزوج بالمهر
 الا بوكالة منها انتهى **اقول** واطلق المصنف في الصداق
 فمثل المسمى وغيره والمقول بخلافه قال في الخلاصة ولا
 يملك الاب قبض غير المسمى قال شمس الائمة الحلواني هذا اذهب
 اصحابنا وقال المصنف في العروة هذا كله اذا قبض الاب المسمى قال
 في الظهيرية رجل تزوج امرأة بكر بالغة على مهر مسمى ودفع اليها
 مهرها ضيعة فلما بلغها الخبر قالت لا ارضي بما فعل الاب ينظر
 ان كان في بلد لم يجر العار ف يدفع الضيعة في المهر ليرجعه لان هذا
 قبض للمهر **اقول** فاما قيد المصنف بقوله بكر لانه لو كانت
 ثيبا لا يملك قبض المهر لما في البحر عن المحيط رجل قبض مهر
 ابنته من الزوج ثم ادعى عليه الرد ثانيا ان كانت المرأة بكر
 لم يصحق الابينة لان له حق القبض وليس له حق الرد
 وان كانت ثيبا صدق لانه ليس له حق القبض فاذا
 قبض بها من الزوج كان امانة للزوج عنده فيصدق في رد
 الامانة عليه كالمودع اذا قال ردت الودعة انتهى **اقول**
 وقد قدمنا عن المختار انه ليس للاب ان ياخذ الزوج بمهرها
 الا بوكالة منها وهو مخالف لما قبله من الخلاصة ان له الطلب ومخالف
 لما في الذخيرة للاب الخاصة مع الزوج في مهر البكر البالغة كانه لا يفيض
 انتهى فليتنامل والله سبحانه وتعالى اعلم **اقول** للم ولوص
 امرأة الي اخره **اقول** اطلقه فمثل المسمى بشهوة وبغير شهوة

وليس

وليس كذلك بل لا بد ان يكون بشهوة كما صرحوا به واطلق في
 المسئلة فمثل الحية والميتة ولا تنبت بمس الميتة قال الوالد في فتح
 الفقار هذا اذا كانت حية فشهوة اما اذا كانت غير هاهي
 الحية المشتهاة وهي الميتة الصغيرة التي لا تنشئ ولا تنبت الحرمه
 بها اصلا فان قلت **ما حد المسمى بالشهوة قلت**
 المسمى شهوة عند البعض ان يشتهي بقلبه وينتدز به في النساء
 لا يكون الا هذا واما في الرجال فعند البعض ان تنتشر الالة او
 او تزداد انتشارا هو الصحيح **اقول** واطلق المصنف
 في المسمى ما اذا كان عمدا او خطأ او مكرها او ناسيا وهو كذلك
 كما في شرح المنزله للزيلعي فان قلت **هل يكفي الشهو**
من احدهما او لا قلت نعم وجود الشهوة من
 احدهما يكفي كما ذكره الزيلعي فان قلت **ما حد**
المشتهاة قلت قال الزيلعي قال ابو بكر محمد بن الفضل
 بنت تسع سنين مشتهاة من غير تفصيل وبنت خمس ومادونها
 غير مشتهاة من غير تفصيل وبنت ثمان او سبع او ست ان كانت
 عبلة فحجة كانت مشتهاة والا فلا **اقول** الحشني وهو لطيف
 حسن اذا لا يكون الوطى في الدراري حالاً من هسه الي اخره
اقول قد ذكر شيخنا ان الفتاة في ثبوت حرمة المصاهرة
 هو الوطى السبب للولد كما هو مشهور وفي كتبهم مذکور لا مجرد
 الوطى والوطى الذي هو سبب للولد غير متحقق بل متحقق عدمه
 هذا اذ هذا الحمل ليس بحمل المحرم والنسل بل بحمل نقيض الما وحمل

الحنث والجأسة قال المصنف في البحر وليفيد انه لا بد ان يكون
في القبل لانه لو وطئ المرأة في الدبر فانه لا يثبت حرمة المصاهرة
وهو الاصح لانه ليس بحمل الحرة فلا يقضي الى الولد كما في الذرية
وسواء كان بصبي وامرأة كما في غاية البيان وعليه كما في الواخفات
ولانه لو وطئها فاقضاها لا تحرم عليه امرها لعدم تيقن كونه
في العرج الا اذا حبلى وعلم كونه منه واوردها ان
الوطئ في المسكنين وان لم يكن سببا للحرمة فالمسكن شهوة
سبب لها بل الوجود فيهما اقوي منه واجيب بان العلة هو
الوطئ السبب للولد وثبوت الحرمة بالمس ليس الا لكونه سببا
لهذا الوطئ ولم يتحقق في الصورتين انتهى **اقول** وفي جواهر
الفتاوى رجل لا طمع ابنة امراته لم تحرم عليه امراته فان
الملك ليس والنظر انما يوجب حرمة المصاهرة اذا لم يتصل به الاثر
ولان العقل في هذا المحل الحنث لا يوجب الحرمة لانه ليس بحمل
النسل والنسل فلا يكون سببا لثبوت الحرمة وحقيقة الفقه
ما ذكرنا وهو ان المسكن انما يوجب الحرمة لكونه سببا للمجزئية والبعض
فاذا اتصل به الاثر اخرج من ان يكون سببا هكذا ذكر وهو الصحيح
وهذا القول اخبرني الشيخ الامام البزدوي والشيخ شمس الائمة
السرخسي في شرح الربادات انتهى **اقول** ومقادير كلامه هذا
ان الاثر انما اذا لم يتصل به ثبت الحرمة لوجود المسكن **قول**
المصنف يقع الطلاق والعنف والابراء والتزوير والنكاح
وان لم يعلم المعنى الى اخره **اقول** اطلق المصنف في وقوع

الطلاق

٢٨٢
الطلاق فتشمل قضا وديانة وقد صرح في الخلاصة بانه يقع
قضا لادبانه قال قال لزوجها اقرا علي اعندي انت
طالق ثلاثا فعلم طلقت ثلاثا في القضا لا فيما بينه وبين الله
سجانه وتغاي اذ لم يعلم الزوج ولم ينفخ بخلافه فان يقع
عليه قضا وديانة لانه كما بر باللفظ فيستحق التقليل **اقول**
وقوله والابرا يخالف ما نقله هو في البحر عن الخاتمة من انه البيع
والابرا لا يصحان وما في البرازية من ان المبرون لو لقن الدائن
الابرا لسان ولا يعرفه الدائن لا يبرأ فيما عليه الفتوى **اقول**
وفي البرازية قيل هذا القنه الطلاق بالعربية وهو لا يعلم والاتفاق
او التزوير ونقته الزوج الابرا عن المهر ونقته العدة بالعربي
وهو لا يعلم قال الفقيه ابو الليث لا يقع ديانة وقال مشايخ اوربند
لا يقع اصلا صيانة لاملان الناس عن الابطال بالنكيس وكما
اذ اباغ او اشترى بالعربي وهو لا يعلم قال الفقيه ابو الليث لا يقع
ديانة وقال مشايخ اوربند وبعض فرقوا بين البيع والشرا
والطلاق والعنف والخلع باعتبار ان لرضا اثر في وجود
الطلاق والهيبة تمامها بالقبض وهو لا يكون الا بالتسليم وكذا
لو لقت الخلع وهي لا تعلم وقيل يصح الخلع بقبولها **قول**
المصنف لو اضافه الي فرجه اي احره **اقول** ما ذكره المصنف
هو ظاهر الرواية كما في الخاتمة قال فيها لو قال فرجك حر لغيره
او لامة عتق بخلاف الذكر في ظاهر الرواية انتهى وفي المحنثي
قال لعبد فرجك حر عتق عند اي خيفة واي يوسف وعنه

روايتان انتهى لكن صح عدم العتق والله اعلم **اقول**
 فعلم ان ما ذكره المؤلف ظاهر الرواية كما علمت من عبارة
 الحاشية وعبارة المجتبى فبين ان العتق بذلك عند أبي حنيفة
 قول واحد والشارح الكرم منلف الى ذلك الرقاب فينبغي
 اعتماد ما ذكره المؤلف من العتق والله سبحانه وتعالى اعلم
قول المحشي فقد اخلت البيبي الا الى جزاء عدم ملكه
 الى اخره **اقول** تقريره ان البيبي قد اخلت لوجود الشرا
 الفاسد لكن لا يفتق العبد لعدم الملك اقول قد اطلق
 العاقل المحشي في عدم عتق العبد في الشرا الفاسد فمثل
 ما اذا كان العبد في يد البايغ او في يد المشتري وليس كذلك
 بل المسئلة فيها تفصيل فانه اذا اشترى عبدا فاسدا وعلق
 عتقه بالشرا اما ان يكون في يده او في يد المشتري واذا كان
 في يد المشتري فاما ان يكون حاضرا او غائبا في بيته وعوفه فاما
 اذا كان في يد البايغ فلا يفتق لانه على ملك البايغ وان كان في يد المشتري
 وهو حاضر عنده وقت العقد يفتق لانه صار قابضا
 عقيب العقد ملكه وان كان غائبا في بيته ونحوه فان
 مضمونا بنفسه كالمضروب يفتق لانه ملكه بنفسه الشرا
 وان كان امانة او مضمونا بغيره كالرهن لا يفتق لانه يصير قابضا
 عقيب العقد كذا في مع الفقار **اقول** وقد ذكر المحشي
 انه بحث في البيع بالصحيح والفاسد لا بالباطل وجعل ذلك
 وجه عدم عتق العبد وجعله تقرير كلام المصنف وكلام المصنف

اما

٢٨٢
 انما هو في صورة تقليد العتق بالشرا بالبيع فكان يقول وتقريره
 انه بحث في الشرا بالصحيح والفاسد الى اخره والحكم في الشرا
 كالبيع قال الشيخ الوالد في مع الفقار شرح تنوير الابصار وبحث
 المحال في المسئلة بالبيع والشرا بالفاسد **اقول** ولم يذكر المحشي
 الموقف وحكمه حكمه الفاسد في الحث كما في تنوير الابصار
قول المصنف لما جلس ابو يوسف للتدريس من غير اذن ابي
 حنيفة ارسله الى اخره **اقول** الظاهر من حال ابي حنيفة
 رحمه الله سبحانه وتعالى ورضه انه ارسله ذلك للرجل لا ليعقق
 حاله وصلاحيته للتدريس وليمنه لما يوسف عليه انه كان ينبغي له
 ان يستأذنه في التدريس رعاية لحق الشيخ والاستاذ فان الشيخ له
 علي تلميذه بعض الحقوق ذكرها المشايخ كصاحب الخلاصة وغيره
 قال في الخلاصة قال الزندروسي سالت الامام عن حق العالم
 علي الجاهل والاستاذ علي التلميذ قال كلاهما واحد وهو ان لا يفتق
 الكلام قبله ولا يجلس مكانه وان غاب عنه ولا يرد عليه كلامه ولا يفتق
 عليه في مشيه الكري في الروضة انتهى وان قلت
 ما المراد بالعالم هنا وفي قولهم لا تقبل شهادة الجاهل علي العالم
 قلت المراد به من يستخرج المعنى من التركيب كما يحق
 وينبغي كما صرحوا به وقالوا في الفقيه كما في القنية هو الذي
 يدقق النظر في مسائل الشرع وان كان يعلم ثلاث مسائل من ادلتها
 ويرحل في الوصية للفقه لكن في شرح الوهبانية الشيخ الاسلام
 ابن النخعة ورايت سطرين من القنية مستويا اي المحيط

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

عن الفقيه أبي جعفر قال الفقيه عندنا من بلغ من الفقه الغاية
القضوي وليس المتفقه بفقيه وليس له من الوصية
نصيب وقال أبو وهبان وداري ثلاث في الفقه داخل وفي
شرح الوهبانية ونص مالك في كتابه ان من اوصى للعقل
يصرف الي العلماء الراهدين لانهم هم العقلاء في الحقيقة والله سبحانه
وتعالى اعلم **اقول** والظاهر ان المراد بالجاهل هو الذي
ترك الاشتغال بالغدير الواجب عليه مع تمكنه في ذلك فانه
يفسق بذلك وحيث فسق لا تقبل شهادته لا على العالم ولا
على غيره فان ترك العلم الواجب عليه هو حياته **قول**
المصنف وصية الامام لابي يوسف رضي الله تعالى عنه الي اخره **اقول**
المراد بالامام صاحب مذهبنا وهو النعمان بن ثابت بن زوطي
في نسخة مكان زوطي المراد ان قد ادرك اخر عمره علي بن ابي طالب
رضي الله تعالى عنه حله ابو ابيه وهو صغير وقد دعاه بالبركة
وقد صح انه سمع الحديث الشريف من نسخة من الصحابة رضي
الله تعالى عنهم وفي التبيين والمراد انه يعني ابا حنيفة كان
من التابعين حيث روي عن عدة من الصحابة الطاهرين
رضوان الله تعالى عنهم اجمعين منهم ابن مالك وعبد الله حر
وهم زبير بن عبد الله بن ابي ابي وائل بن الاسقع وعائشة
بنت عجرة انتهى **هادي** الامام سنة حسين ومائة وفيها
ولد الامام القرشي محمد بن ادريس الشافعي رحمه الله تعالى ولد
بغزة هاتم والله سبحانه وتعالى اعلم **قول** المصنف ولا تشرب

والمراد بالامام
فيه ان الامام سنة
اعلى رتبة سنة
سنة اربعين سنة
وبنها اربعين سنة
تاقل

من

من السفايات الي اخره **اقول** تعل وجه ذلك ان السفايات
يكثر منها كل الناس فمن شرب منها نجس العم ورجع عن نجس
اليدين في ذلك الما القليل او عس صغير يده يده فان قلد
هل يجوز النوض من السفايات ام لا قلد **قول** قال المص
في محله في كتاب الوقف وفي النوض من السفايات ان اتخذها للشرب
اختلاف المشايخ ولو اتخذها للنوض لا يشرب منه بالاجماع وفي الاستفا
من السفايات واسفا الدواب اختلاف والاصح انه لا يجوز الا الاستسقا
للشرب اذا كان قليلا لانه في معنى الشرب **قول** المصنف حكاية
عن الامام واطلب العلم اولام اجع المال **اقول** لغزفه رحمه الله
سبحانه وتعالى ان تعلم الغدير المحتاج اليه من عين علي كل
مسلم ومسلمة والعلم نور والاشتغال به عيادة قال في البركة
طلب العلم والفقه اذا صحت النية افضل من جميع اعمال البر
وقال النبي صلى الله عليه وسلم وشرف وكرم قليل **تكميل العمل**
مع العلم كثير وكثير العمل مع الجهل قليل قال العلامة في فصوله
من قد ايص الاسلام تعلم ما يحتاج اليه العبد في اقامته دينه
واخلاص عمله لله عز وجل ومعاشرته عياده وفرضه على كل
مسلم مكلف ومكلفة بعد تعلمه علم الدين والهداية تعلم علم
الوصف والفضل والصلوة والصوم وعلم البركة لمن له نصيب والحق
لمن وجب عليه وعلم البيوع على التجار فرض يحترزوا عن الشهات
والكرهات في التجارة وسائر المعاملات وكذا اهل الحرف وكل من
اشتغل بشي يفترض عليه علمه وحكمه ليمتنع عن الحرام فيه فلا يسقط

شبكة

بنقل احد عن غيره الي ان قال فينبغي لطالب العلم ان يختار من
 العلم احسنه وما يحتاج اليه من امور دينه في الحال ثم ما يحتاج
 اليه في المال ويقدر علم التوحيد ليعرف الله سبحانه وتعالى
 بالذليل لان الايمان المتقد وان كان صحيحا عندنا لكن يات بترك
 الاستدلال واما العلم الذي يبلغ به المراد درجة الاجتهاد والقوي
 ففرض كفاية واما تعلم العلم ليعلم غير كفاية تعلم علم الزكاة
 والى وعود ذلك لتعليم من وجب عليه ومن اراد تعلمه فيستحب فتعلمه
 بنية تعليم غيره اولى من التعلم بنية العمل به قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم مذاكرة العلم ساعة خير من احيا ليلة وقال ايضا
 من علم عبد اية من كتاب الله عز وجل فهو مولاه هكذا ورد عنه صلى
 الله عليه وسلم قابو حينة رحمه الله سبحانه وتعالى ارشد يعقوب
 رحمه الله سبحانه وتعالى العلم الذي ينفع في الحال والمآل فغني النجاة
 والحياة اسأل الله سبحانه وتعالى الكريم الوهاب الرحيم مستشفعا
 بالنبى محمد صلى الله عليه وسلم ان يجيى فلي بنور معرفته ويطيل
 عمري في عبادته وخدمته ويسكنني في الآخرة في فردوس جنته
 بفضل الواسع وكرمه العيم ورحمته والحمد لله على الاتمام وعلي
 النبي النبي الفرد الجامع افضل الصلاة والسلام فلفد جا
 هذا المؤلف والفضل والمنه لله سبحانه وتعالى على طبق الروايات
 بفضل الله تعالى من حد وبيان وجواب وايراد فكم سهرت بتوفيق
 الله سبحانه وتعالى الدجا والدجا جز ونصف صحايف الكتب النفيسة
 والذخاير ومختصر جارا لافكار لطالب الجواهر و دخلت حدائق

العلوم

العلوم لاقتطاف المسائل الزواهر يعوض البصر من طلب الآتي
 ومن طلب العلي سهر الليالي كل هذا من فضل الله وتوفيقه
 واحسانه وجوده وكرمه وامثاله هذا وفضل المؤلف لا يترك
 وسعيه يذكر ويشكر فله دره فتمت كل ذرة من كلامه ذكره
 فهو وان كان صغيرا المحم في عين الناظر فقد حوى المحم الفقير من
 مسائل الكتب والدفاتر فهو كما قال الامعي الشاعر
 والجم تستصغرا ابصار صورته والذب للطرف لا للجم في الصغور
 وانا اسأل الله سبحانه وتعالى مستشفعا بمن حاز الادب والارب ومن
 لم يهب ان يهب سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ان ينفع بما فعلته الطلعة
 ويجعله مقبولا عدة ليوم الحساب انه هو محجري السحاب واليه المرجع
 والمآب هو الحجي المحيي القيوم الملك الفتح الرزاق الوهاب الكريم
 لارب غيره ولا يرجي الاخيه وكان الفراغ من تاليفه يوم الجمعة
 المبارك بعد العصر مظنة استجابة الدعاء من شهر شعبان
 المبارك من شهر سنة اربعه عشر بعد الالف من الهجرة النبوية
 المحمدية علي صاحبها افضل الصلاة وائم السلام

تمت هذه الحاشية بحمد الله وعونه

وحسن توفيقه وصلي الله

علي سيدنا محمد وآله

وصحبه اجمعين امين

والحمد لله رب

العالمين

آمين

امر

